



263

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت

اللغة والاقتصاد

تأليف: فلوريان كولماس

ترجمة: د. أحمد عوض

مراجعة: عبد السلام رضوان

VISIT…

LANZAROTE Caliente.COM



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

263

اللغة والاقتصاد

تأليف: فلوريان كولماس

ترجمة: د. أحمد عوض

مراجعة: عبد السلام رضوان



نوفمبر 2000

المحتوى

I القيمة الاسمية: مجاز التبادل

إن ما نقبله، أو نرفض قبوله، من حيث قيمته الاسمية هو-في العادة-وعد شخص ما أو تعهده. وعلى رغم أن ألوان المجاز لا يمكنها بذاتها ومن ذاتها أن تفسر شيئا، فإنها تجسد في أغلب الحالات الخلاصة اللغوية لعلاقة معينة-قد ندركها بالحدس أو نفهمها بشكل واع-تستلزم منا الاهتمام والفحص الدقيق. كذلك يشير أي تشبيه مستقر في اللغة إلى قابلية المقارنة فيما بين ظاهرتين تنتميان إلى مجالين مختلفين من مجالات الخبرة والخطاب، وهو ما يدعونا بالتالي إلى دراسة ما إذا كانت القواعد الحاكمة لإحدى الظاهرتين قابلة للانطباق على الظاهرة الأخرى.

إننا نتحدث عن الرصيد اللغوي، وعما تستعيره بعض اللغات من بعضها الآخر، والثروة اللغوية التي يستعملها كثير منا، واثقين أو مؤملين على الأقل أننا يمكننا بهذا النحو أن نزيد ثروتنا الخاصة. وقديما رأى الملك سليمان «أن كلام الإنسان العادل كالفضة الخالصة»، ومنذ ذلك الحين ظهرت الحكمة الشائعة التي تقول: إن لم يكن الكلام من ذهب فهو على الأقل من فضة. ولذلك يزن بعض الناس كل كلامهم أو على الأقل يحرصون على ألا

ينفقوا منه أكثر مما ينبغي.

إن الكلمات تُسَك كما تُسَك العملات، وتظل متداولة ما دامت سارية المفعول. فهي-أي الكلمات-عملة التفكير، ونحن نمتلك منها أرصدة سائلة، بقدر ما نمتلك ناصية لغة معينة. وعندما نتفاهم مع أحد فإننا نتفق على ثمن يجب دفعه، وعندما لا نكون مخلصين فإننا لا ندفع إلا كلاما زائفا. وعندما نصف اللغة والنقود معا بأنهما رصيدان، فإنما نلفت النظر إلى دوريهما في تحقق الفرد. فهما قدرة كامنة تجعل تحقق الفردية ممكنا عن طريق توسيع نطاق الفعل عند من يمتلكونها، وبالتالي تعينهم على التكيف مع المجتمع.

كذلك تعد الكمبيالة أو السند شيئا ذا طبيعة لغوية، والكلمات في الواقع لشيء ليس قائما في طبيعته. والافتراض الساذج بأن للكلمة معنى متأصلا فيها إنما هو افتراض يشبه التصور الساذج بأن للنقود قيمة في حد ذاتها. ولكن الكلمة والعملة كلتيهما لا يمكن أن تكونا على ما هما عليه في الواقع إلا لأن الأمر ليس كذلك. فهما في الأساس أمران اصطلاحيان، ويمكنهما أداء وظيفتيهما بفضل تجريدهما، فالأولى عبارة عن أداة تبادل للسلع المعنوية، والأخيرة عبارة عن أداة تبادل للسلع المادية.

الكلمة والعملة

كثيرا ما نظر إلى تشابه النقود واللغة، المعبر عنه بالترميز في اللغة ذاتها، باعتباره مجرد زخرفة أسلوبية. ففي بدايات القرن السابع عشر على سبيل المثال استعمله ستيفانو جواتسو S. Guazzo في تعاليمه البلاغية، للإشارة إلى أننا يجب أن نفصل في كلام عامة الناس بين الكلام القيم والمفيد والكلام التافه عديم القيمة:

التعبيرات والكلمات الأخرى ذات القيمة العظمى وذات القيمة الدنيا تخرج من فم المتكلم تماما مثلما تصدر من الخزانة كل أنواع العملات، الذهبية والفضية والنحاسية.

وقد أفاد توماس نيش T. Nashe من التشبيه نفسه في وصفه الناقد للغة الإنجليزية ملاحظا في لهجة ساخرة نوعا ما أن:

لغتنا الإنجليزية تزخر أكثر من كل اللغات الأخرى بثروة فريدة من

الكلمات وحيدة المقطع، والتي هي مصدر خزيها الوحيد. والكتب المكتوبة بها تشبه صناديق أصحاب المتاجر التي لا تحتوي إلا على عملات زهيدة من فئة نصف بنس وثلاثة فرذنجات وبنسين (اقتباس من «1985 : 20» Burchfield).

على أن تشبيه الكلمة بالعملة له أيضا تقليد ممتد زمنيا باعتباره دليلا على الارتباط الأصيل بينهما. فجون لوك-في كتابه Essay Concerning Human Understanding [مقال في التفاهم الإنساني] حوالي نهاية القرن السابع عشر-يصف الكلمات باعتبارها «القاسم المشترك للتجارة والاتصال»، وهو قاسم لا يمثل «ملكية خاصة لأي إنسان»، كما أن النهج الذي تسير عليه الكلمات «لا يخضع تغيره لمشيئة أي شخص» (Locke, 1959:154). ومن دون تفعيل لهذه النقطة، يصف لوك ماهية اللغة بأوصاف يمكنها أن تنطبق على ماهية النقود بدرجة لا تقل إقناعا. وفي الفترة نفسها تقريبا يظهر في كتابات ليبنتز Leibniz مجاز التبادل، الذي يربط بين النقود واللغة. ففي مقال له بعنوان «حول استخدام اللغة الألمانية وتحسينها» يشبه ليبنتز العمليات الحسابية بالعمليات الذهنية التي تعتمد على اللغة وتفيد منها:

من خلال محاولتنا الوصول للاستنتاج أو الخلاصة، فإننا كثيرا ما نستعمل الكلمات، بدلا من الأفكار والأشياء، كما لو كانت شفرات أو فيشات، ومن ثم نصل في النهاية للب الموضوع. من هذا يتضح لنا مدى أهمية أن تكون الكلمات-بوصفها قوالب للأفكار وبوصفها كمبيالات، إذا جاز التعبير-مفهومة ومتميزة وسهلة المنال ومتوافرة وشائعة ومرضية (Leibniz, 1983:7).

فاللغة-عند ليبنتز-عبارة عن «مرآة للعقل» (1983:5)، بمعنى أن اللغة عظيمة الرقي تعكس الإنجازات الفكرية لمتكلميها وتعززها. وبوصفه ناقدا لغويا كان اهتمامه منصبا على تحسين اللغة الألمانية حتى تصبح أداة للتفكير الصحيح والدقيق. ومن هنا تمثَّل ولعه بالتشبيه في تشبيه الفيشات كوسيلة للحساب بالكلمات كوسيلة للتفكير. والتحديد الواضح وحده لقيمة الأولى يجعل التوظيف الموثوق به للثانية ممكنا، كما أن الطبيعة النيابية الخاصة بكل من الكلمات والفيشات هي التي تجعلها متشابهة. وكما أن نظام الأرقام غير المتطور تطورا تاما «يجعل الحساب بطيئا ومرتبكا» فإن «التفكير يعاق طويلا» عندما تحتم المفردات غير المتميزة تعبيرات ملتوية (p:26)، كذلك

النظام النقدي الذي يشتمل على عملات من الفئة الكبيرة فقط نظام يعمل دون كفاءة، لأنه كثيرا ما يجبر مستعمليه على أن يتحملوا أكثر مما كانوا يحسبونه. وهذه العملية المتمثلة في شراء أشياء أكثر مما هو مطلوب إنما تشبه الزيادة في المعنى الناتج حيث يقصد مفهوم محدد، ولكن لايتاح للتعبير عنه إلا مصطلح عام يحتاج إلى التحديد عن طريق صفات إضافية وإسهاب في الكلام. وليبنتز، العالمي النزعة، لم يكن يؤمن-كمسألة مبدأ-بأن الطاقة التعبيرية للغة معينة أكبر من الطاقة التعبيرية للغة أخرى ، وهو-مع ذلك-قد أدرك ميزة الدقة. فالوحدة الأصغر هي الأكثر دقة في التعاملات التي يمكن أن تجري في النظام الذي يستعملها.

وبعد عقود قليلة فقط أوضح ديڤيد هيوم David Hume في كتابه Treatise of Human Nature [رسالة في طبيعة الإنسان] أن تشبيه الكلمة بالعملة أكثر من مسألة تفسير مجال معين للخبرة الإنسانية بطريقة مجازية باستعارة أدوات مفاهيمية من مجال آخر، ولكن هذا التشابه-من وجهة نظره-قد وجد في التطور المتوازي للغة والنقود وفي وظائفهما في المجتمع:

وبصورة متماثلة تأسست اللغات بالتدريج عن طريق الأعراف والمواضعات الإنسانية دون أي تعاهد. وبصورة متماثلة أيضا أصبح الذهب والفضة المعيارين العامين للتبادل، واعتبرا مقابلا كافيا لما يساوي قيمتهما مائة مرة (Hume, 1964:263).

لقد نظر هيوم لكل من اللغة والنقود باعتبارهما عرفين من دون أي تعاهد، أي عرفين ليس لهما صفة الإلزام أو الإكراه، وحيازة أحدهما لاتقتضي ضمنا إلزاما للآخرين بقبول مايتعين على الحائز أن يقدمه بقيمته الاسمية أو بغيرها. فليس هناك مايمكن أن يجبر مالكا لشيء معين على أن يتنازل عنه حتى لو قدم له ما يساويه من النقود أو أكثر، كما لا يمكن إجبار شخص معين على قبول ما تعنيه كلمة شخص آخر. ومع ذلك فإن امتلاك النقود يستتبع-بفضل العقد الاجتماعي-إمكان شراء شيء ما بمثل قيمته، وهذا يعني ببساطة في الواقع أن قيمة كل شيء يمكن تقديرها بالنقود. وفي نظر آدم سميث فإن عملة البلد المعين هي «المعيار الدقيق للقيمة التبادلية الحقيقية لكل السلع. ولكن الأمر لا يكون كذلك إلا في الزمان نفسه والمكان نفسه» (Smith, 1904:39). وبالمثل فإن قيمة الكلمات تعتمد

على الاستعمال العام المحدد زمانا ومكانا. ويتحدث الفيلسوف الألماني يوهان جورج هامان J.G.Hamann المعاصر لسميث عن هذا الارتباط في إحدى مقالاته في العام 1761 بقوله:

النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد توازي عمومية استعمالهما. وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تفسر نظرية الآخر، ويبدو أنهما يقومان على أسس مشتركة. فثروة المعرفة الإنسانية كلها تقوم على تبادل الكلمات... ومن ناحية أخرى فإن كل كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العام (Hamann, 1967:97).

ولم يفصل هامان هذه الفكرة، ومن دون أن يحاول أن يبين بدقة كيف «أن نظرية إحداهما يمكن أن تفسر نظرية الأخرى»، يكتفي بملاحظة «أن الفصاحة في العصور القديمة كانت مهمة لأمور الدولة مثلما كانت الأمور المالية» في عصره (Hamann, 1761/1967 :97).

والكلمات لا تستمد معانيها من طبيعتها المادية-باعتبارها سلسلة من الأصوات على سبيل المثال ولكنها تستمدها من الأغراض التي تؤديها في نقل المضمون غير المادي، وقيمة النقود كذلك لا تقوم على تجسدها المادي، ولكنها تقوم على الوظيفة التي تؤديها باعتبارها وسيلة عامة لتبادل السلع. وعندما يكون النظام الاقتصادي محدود التطور، فإن تقسيم العمل يكون في مستوى منخفض، وتحل التجارة التي تستعمل النقود محل المقايضة في صورة العملة المسكوكة من المعدن النفيس فقط، ولا تكون الطبيعة الوظيفية الخالصة للنقود قد ظهرت بشكل واضح. وفي نظر الناس تظل القيمة الاستعمالية للمعدن النفيس هي السائدة: وهذا يخفي وظيفة النقود بوصفها معيارا عاما لكل القيم، وهو المعيار المستقل تماما عن قيمة المعدن في الصورة التي يظهر بها. ولاتزال الوظيفة الثنائية للعملة بوصفها بديلا وقيمة بفضل طبيعتها المادية، تتجسد في العملات التي تُلبَس كَحُليّ.

وتتجه محاولات تفسير معنى الكلمات عن طريق المحاكاة الصوتية Onomatopoeia هذه الوجهة نفسها، فهي تنطلق أيضا من افتراض أن الصورة المادية-وليس الوظيفة-هي المصدر الذي ينبثق منه المعنى، وهذا يعني أن الكلمات الأساسية-كما يزعم-عبارة عن تقليد لأصوات الطبيعة. ومن خلال

الاعتقاد في التطابق بين الكلمة وما تشير إليه، أو في الارتباط الضروري بينهما، فإن الافتتان بالكلمات قد أدى أيضا إلى الحكم الخاطئ على الطبيعة الحقيقية للمعنى اللغوي باعتباره علاقة بين الصيغة والمحتوى، تقوم في العرف الاجتماعي الذي يتمثل شرطه المسبق في إمكان أن يكون مختلفا، [فالاسم اصطلاح] Nomen est Convention وليس (إشارة) .Omen

القيمة السلعية والقيمة الوظيفية

تعتبر النقود واللغة من أكثر الأنظمة الاجتماعية أهمية. وعندما يزداد تعقد النظام الاجتماعي وتصبح العلاقات بين الفرد والمجتمع وبين الفرد والآخر علاقات غير مباشرة أكثر من ذي قبل، فإن السمة الوظيفية الخالصة للأنظمة التي تحكم العلاقات الاجتماعية تأتي في المقدمة بشكل أكثر قوة، وتنتفي الجوانب أو الخصائص السحرية للغة، كما ينكشف زيف هالة النقود باعتبارها ذات قيمة في حد ذاتها. فالكلمات-مثلها مثل العملات المعدنية والورقية- لاتستمد قيمتها ومعناها إلا من الاستعمال الذي يضعه لها هؤلاء الذين يتخذونها وسيلة لتعاملاتهم. ولقد كان لقول أنطوان دي رفارول ما يبرره حين كتب يقول قبل سنوات من قيام الثورة الفرنسية، وكانت الأنشطة المجتمعية قد أصبحت تمارس بالفعل عبر واسطة النقود:

«الكلمات مثل النقود: كانت لها قيمة محدودة قبل أن تعبر عن كل أنواع القيمة».

وفي عصر دي رفارول كان لا يزال للنظرية السلعية للقيمة كثير من الأنصار، ومع ذلك ومن وجهة نظر رجل الاقتصاد العادي فإنه قد عبر عن الرؤية الأساسية للنظرية الوظيفية للقيمة التي رأى أن بإمكانها أن تفسر التشابه المدرك حدسيا بين النقد واللغة. فكلاهما تعوزهما القيمة في الاستعمال ويكتسبانها في التبادل، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون «القيمة الشرائية»، ويطلق عليه اللغويون «المعنى». ولكي تحقق كل قيمة منهما الغاية منها فإنها يجب أن تكون متساوية لدى الأفراد ومستقلة عنهم. فعندما أسدد ما هو مطلوب مني نقدا فإن قدرتي على السداد تصبح موضع تساؤل، بل على العكس يعتبر امتلاكي نقودا تحت تصرفي دليلا على تلك القدرة التي يُعد المجتمع كله مَعنيّا بها. وعلى المنوال نفسه لا يمكن توصيل

فكرة متفردة إلا عندما يكون الفرد مهيأ لهذه الغاية باندماجه ضمن صفوف المجتمع واستعمال الكلمات المتداولة التي يعتبرها هنا المجتمع ككل الكلمات المناسبة. ومن هنا وكما رأى دي رفارول « فإن تغير معنى الكلمات في لغة ما يساوي تغير قيمة النقود في إمبراطورية معينة».

وهذا التشابه لا يوافق عليه هؤلاء الذين ينكرون أن أصول المعنى توجد خارج مادة العلامة اللغوية، في الأعراف المتفاعلة التي تحكم استعمالها. وماركس هو المثال البارز لهؤلاء، فالعقل في النهاية-حسبما يرى ماركس- محكوم بلعنة تأثره بالمادة: (Marx and Engels, 1969:30)، والعقل عبارة عن ظاهرة مترتبة على الطبيعة تعكس آثار المادة في الوعي، وبهذا تكون اللغة تجسيدا للأفكار. ومن هنا كان انتقاده لتشبيه اللغة بالنقود باعتبارهما وسيلتين للتبادل. فاللغة ليست مجرد أداة لجعل الأفكار قابلة للانتقال فيما بين البشر، وإنما هي التجسيد المادي للأفكار، بل هي الصور الوحيدة لوجودها في واقع الأمر. وهذه الفكرة توازي بوضوح فكرته عن النقود التي ترتبط أساسا بالنظرية السلعية للقيمة التي تضع في القلب منها «القيمة السلعية» للمعدن النفيس، وليس وظيفته باعتباره وسيطا لتبادل السلع. ومن هنا فليس مدهشا أن ينتقد ماركس-في أحد المواضع النادرة التي يعلق فيها بوضوح على طبيعة اللغة-الفكرة القائلة: إن الصورة والمحتوى في العلامة اللغوية ينبغي أن يرتبطا بالطريقة نفسها التي ترتبط بها النقود بالسلع.

اللغة لا تنقل الأفكار بحيث يزول عنها تفردها، وبحيث يسير طابعها الاجتماعي معها جنبا إلى جنب بوصفه كيانا منفصلا، كما تسير الأسعار مع السلع جنبا إلى جنب. فالأفكار لا توجد بشكل مستقل عن اللغة. والأفكار التي تترجم من لغتها الأصلية إلى لغة أجنبية من أجل أن يتم تداولها وأن تصبح قابلة للتبادل، هي الأفكار التي تنطوي على تشابه أكثر، غير أن التشابه هنا لا يكمن في اللغة، بل يكمن في طبيعتها الأجنبية (Marx 1953:80).

والجملة المكتوبة باللون القاتم هي جملة حاسمة بالنسبة لدعوى ماركس. فهو يصر في كل من تحليل اللغة وتحليل النقود على أن أداة العلامة المادية لا يمكن فصلها عن فحواها Denotatum. ومادامت هذه الدعوى لم تُبن في الأساس على نظرية نقدية صحيحة أو على نتائج البحوث النفسية عن

إمكان التفكير اللغوي المستقل-والتي لم تكن متاحة في ذلك الوقت-بل قامت على الاقتناع الفلسفي... مادام الأمر كذلك فإنها لا يمكن أن تضعف بشكل جدي فائدة هذا التشابه الذي نراه. وفي النهاية فإن السؤال الفلسفي حول الكيفية التي توجد بها الموضوعات إنما هو سؤال يتعين أن يجيب عنه علماء النفس وربما علماء الأعصاب. ولكن بصرف النظر تماما عن هذا فإن وصف ماركس للغة في الاقتباس السابق يشير إلى أنه يبالغ كثيرا في تقدير الفرق بين لغة الأم واللغة الأجنبية. وهذا التأكيد الزائد الذي نادرا ما يمكنه أن يتجنبه-في ضوء التزامه بالارتباط الذي لا ينفك بين اللغة والوعي-هذا التأكيد يدل على أنه لا يعني باللغة نظاما عاما مجردا تعمل وحداته بوصفها وسائط لتكوين المفاهيم، بل يعني لغة بعينها، وهو-على أساس هذا الافتراض-قد أخفق في تفسير الكيفية التي يمكن بها أن تكون الترجمة أمرا ممكنا. والواقع أنه من المستحيل تماما-من وجهة النظر هذه-أن نسلم بأن الترجمة هي الصورة الأساسية للاتصال اللغوي كله، بدلا من اعتبارها تلك الحالة الخاصة بنقل رسالة معبر عنها بلغة معينة بواسطة لغة أخرى. وافتراض أنه-في التفاعل العقلي بين شخصين-لاتوجد عتبة غربة يجب اجتيازها فقط لأنهما يتكلمان لغة أم واحدة. هذا الافتراض يؤدي إلى حتمية لغوية صارمة، ويعزو إلى اللغة الأم تأثيرا هو من القوة في التفكير بحيث يضعف إمكان وجود الشخصية الفردية بشكل خطير، إن لم تتقدم أصلا. ففي حين يتواصل أعضاء الجماعة اللغوية الواحدة بشكل طبيعي على أساس الافتراض المتبادل بأنهم يتكلمون اللغة نفسها، فإن التطابق الفعلي للشفرة التي يستعملونها يحتاج إلى إعادة التأكيد مجددا مع كل فعل كلامي. ومن هنا فإن الغربة التي يجب التغلب عليها في الترجمة عبارة عن اختلاف في الدرجة فحسب-وليس في النوع-عن تلك الغربة الموجودة في صور التبادل العقلي الذي يستعمل اللغة نفسها.

التبديل

تشابه الترجمة الأكثر وضوحا من تشابهها مع تبادل السلع الذي يتم عبر «واسطة» النقود، كما افترض ماركس، هو تشابهها مع تبديل العملة الذي عن طريقه «يُفعِّل» الصراف إمكان التعبير عن قيمة معينة ممثلة في

واسطة ما من خلال واسطة أخرى. وجانب الواسطة جانب حاسم بالنسبة للمترجم أيضا، فالافتراض الأساسي الفاعل بالنسبة للمترجم هو أن الأفكار المعبَّر عنها في لغة معينة يمكن أن يعاد إنتاجها بلغة أخرى، ولهذا فإن هذه الأفكار تعتبر مستقلة عن اللغات الفردية. ونظرا لأنه لايمكن للغتين أن تتم مطابقة إحداهما مع الأخرى بطريقة متناظرة تماما فإن الترجمة ينظر إليها باعتبارها فنا، وليس باعتبارها نقلا ميكانيكيا خالصا. وبالتالي فإن المترجم متهم، في الاعتقاد الشائع، بكونه ليس وسيطا أمينا فقط، بل بكونه أيضا فنانا غير موثوق به تماما: «فالمترجم خائن». والصرافون أيضا-كما يظهرون في كثير من المسرحيات والروايات-ليسوا ذوي سيرة طيبة في نظر الجمهور. ولقد تقاسم المترجمون والصرافون هذه السمعة المريبة لزمن طويل. ولو ذكرنا مجرد مثال واحد من الشواهد اللافتة للنظر لقلنا إن الأولين-إذا ما وضعناهم بين الكتبة-قد طردهم السيد المسيح من الهيكل مع الأخيرين.

إن النظر لتبديل النقود والترجمة باعتبارهما عمليتين متشابهتين إنما يُعد نتيجة مباشرة لمجاز التبادل. وتتمثل الأهمية الأساسية لهذا المجاز بالنسبة للوضع الإنساني في جانبيه الاجتماعي والفردي في أن إمكانات العمل التعاوني المباشر من دون استخدام أي واسطة بينية تصبح عرضة لقيود مضيِّقة، وفي أن الفعل الفردي، فضلا عن ذلك، يصبح إنسانيا بالقدر الذي يكون فيه فعلا مُتوسَّطا وليس فعلا مباشرا. وهذه هي وجهة النظر العامة التي يتضمنها مؤلَّف سيمل Simmel «فلسفة النقود» Philosophy of Money. ففي هذا المؤلف الضخم يضع سيمل النقود في موقع القلب من علم اجتماع ثقافة موسع، مؤكدا بذلك على «الأهمية العظيمة للنقود من أجل فهم الدوافع الأساسية للحياة». وهو يرى أن النقود «أوضح مظهر وأجلى تعبير عن حقيقة أن الإنسان حيوان صانع للأدوات» (Simmel, 1978:211). كما يرى أن جوهر الوجود الإنساني إنما يكمن في الحاجة الماسة إلى خطوات وسيطة بيننا وبين غاياتنا، «فالإنسان كائن غير مباشر» (Simmel, 1978:211). والبشر ليسوا مكبلين بقيود الدوافع والغرائز الفطرية، ولكنهم يعيشون واعين بالماضي والمستقبل. كما أن قدرتهم على أن يتجاوزوا-بوعي-حدود المكان والزمان تشكل الركيزة الأساسية لمفهوم الإنسانية عند

سيمل: «فمفهوم الوسيلة أو الأداة هو الذي يميز وضع الإنسان في العالم» (1978:211)، والذي يعنيه سيمل هنا قبل كل شيء هو النقود التي يصفها- بسبب طبيعتها الوظيفية الخالصة-بأنها «الواسطة المطلقة» das absolute medium (1977:219)). والواقع أن أفكار سيمل تضع الأساس الفلسفي الأكثر عمقا لنظرية قيمة وظيفية للنقود. وبهذا الصدد يمكن القول إن فكرة أن النقود تشترك مع اللغة في ملامح أساسية لم تكن فكرة غريبة عنه كما يتضح من عدد من تعليقاته الصريحة:

ومثلما أن أفكاري يجب أن تتخذ شكل اللغة المفهومة لعموم الآخرين حتى أستطيع أن أحقق غاياتي العملية بهذه الطريقة غير المباشرة، كذلك فإن نشاطاتي وممتلكاتي يجب أن تتخذ شكل القيمة النقدية من أجل خدمة أغراضي الأبعد مدى (Simmel, 1977:205).

وفي الوقت نفسه يدرك سيمل الطبيعة الاجتماعية للواسطة أو الأداة التي يفترض إنشاؤها تفاعلا تعاونيا في صفوف الجماعة المعنية. تلك الواسطة، أو الأداة التي تمثل حسبما يؤكد:

مؤسسة اجتماعية بشكل كامل، ولا تكون ذات معنى لو اقتصرت على فرد واحد، وكما لا يمكنها أن تحدث تغييرا في الأوضاع العامة إلا من خلال تغييرها للعلاقات بين الأفراد (1977:143).

وعند هذه النقطة يشير سيمل ثانية إلى النقود التي يصفها أيضا بأنها «ظاهرة اجتماعية بشكل كامل، وإحدى صور التفاعل الإنساني» (1978:172). على أننا لن نكون قد أمعنا كثيرا في التخريج لو فسّرنا كلامه باعتباره يشير إلى اللغة، والأمر أكثر من مصادفة زمنية: أن نجد الوصف التالي للطبيعة الاجتماعية للغة في كتاب دي سوسير Cours de Linguistique Générale (محاضرات في علم اللغة العام)، والذي كتب، كما هو معروف، في ظل تأثر سوسير بآراء دور كايم في علم الاجتماع، في الوقت نفسه تقريبا الذي صدر فيه كتاب سيمل. ويوضح سوسير الأمر بقوله:

... فإن الواقع الاجتماعي وحده هو الذي يمكنه أن ينشئ نظاما لغويا، والجماعة ضرورية إذا ما كان للقيم أن توجد، هذه القيم التي تدين بوجودها للاستعمال العام والقبول العام، فالفرد وحده عاجز عن تثبيت قيمة واحدة بنفسه (1972:157).

وفي نظرة سوسير للغة يحتل مفهوم القيمة مكانا مركزيا، مع فهم طبيعة اللغة باعتبارها واقعة اجتماعية لها قيمة أعلى من مادتها التافهة، حيث «يكون كل شيء نفسيا في الأساس» في الوقت نفسه (1974:6)، من حيث إن مفهوم القيمة-كما فهمه سوسير-يشتمل على جانبي العقد الاجتماعي والنظامية Systematicity معا. ولأن القيم لها تأثيرها في المجتمع الإنساني فهي ذات طبيعة علائقية relational وليست ذات وجود مطلق، وفي نظر سوسير فإن هذا يعني بشكل أكثر دقة أن الأشياء التي يلزم تحديد قيمتها يمكن أن يستبدل بها أشياء أخرى مختلفة عنها جوهريا من ناحية، كما يمكن أن تضاهى بأشياء أخرى تشبهها جوهريا من ناحية أخرى. ويشرح دي سوسير هذه البنية العلائقية المزدوجة في إطار شرحه للعلامة اللغوية Linguistic Sign عن طريق التشبيه المألوف الآتي:

إذا أراد المرء أن يحدد ما تساويه قطعة من ذات خمسة الفرنكات فعليه بالتالي أن يعرف: أنها يمكن تبديلها بمقدار ثابت من شيء مختلف كالخبز مثلا، وأنها يمكن مضاهاتها بقيمة مماثلة من النظام نفسه مثل قطع من ذات الفرنك الواحد، أو بعملات من نظام آخر (دولار مثلا). وبالطريقة نفسها فإن الكلمة يمكن تبديلها بشيء مختلف كفكرة مثلا، كما يمكن مضاهاتها بشيء من طبيعتها أي بكلمة أخرى. وبالتالي فإن قيمة الكلمة لا تكون ثابتة مادام المرء يقر ببساطة بأنه يمكن أن «تبدل» بمفهوم معين، أي يمكن أن يكون لها هذا المعنى أو ذاك: فالمرء عليه أن يضاهي الكلمة بقيم مشابهة، أي بكلمات أخرى تقف في تقابل معها. فمعنى الكلمة إنما يتحدد فقط من خلال حدوث أشياء موجودة خارجها (1972:160).

وتحديد معنى العلامة اللغوية على هذا النحو عن طريق أشياء من خارجها، أي العلامات الأخرى التي تنتمي للنظام نفسه، والأفكار التي تنتمي لطائفة مختلفة من الأشياء، هو عبارة عن نتيجة تابعة لاقتناع دي سوسير بأن اللغة في جوهرها عبارة عن صيغة form وليست مادة Substance. فاللغة «عرف أو اصطلاح Convention ، وطبيعة العلامة التي اتفق عليها ليست بذات أهمية» (1972:10). وإنه لأمر مهم-في اعتقادي-أن نقارن مرة أخرى طبيعة اللغة هذه بوصفها نظاما من القيم يقوم على التعاقد، أن نقارنها بمحاولة من محاولات سيمل التحليلية من أجل الوصول

إلى طبيعة النقود. وحسب رأيه هناك عوائق أمام الفهم الصحيح للنقود، لأنه « نادرا ما تم إدراك كم هو ضئيل ذلك الكم من المادة الذي تؤدي به النقود دورها » (Simmel, 1978 :194). وبالقدر الذي تطورت به النقود تاريخيا من أداة عينية إلى أداة تبادل مجردة، فإنها كانت تقترب أكثر من أداء وظيفتها الكاملة:

الصورة التي توجد عليها النقود بالنسبة لنا هي صورة الوسيط للتبادلات وتقدير القيم... ومن الصحيح أن القيمة الوظيفية للنقود لاتزال في حاجة إلى أن توضح، على أن الأمر الحاسم هو أن قيمتها لم تعد تنبع مما يمثلها، على العكس فإن هذا الأخير أمر ثانوي تماما، وطبيعته ليست بذات أهمية باستثناء الأسس الفنية التي لا أهمية لها في تقدير القيمة (Simmel, 1977:196).

إن اللغة-مثل النقود-تعبر عن ذاتها في شكل مادي، لكن هذا التجلي في شكل مادي في حالة النقود-مثلما هو في اللغة-عبارة عن تجل خارج عن طبيعة الأداة الوسيطة، وليس له أهمية في الواقع، والفرق المهم بين العلامة وأداة العلامة، أي بين المعنى وما يمثله ، يصبح واضحا تماما هنا. فـ «خمسة الفرنكات» عبارة عن وحدة مجردة من نظام نقدي معين، كل عنصر فيه له قيمة معينة، والوحدة نفسها ليس لها وجود مادي على الرغم من أنها تقدم نفسها لمستعملي النظام في صورة أمثلة محسوسة فحسب. على أنه لا يمكن أن يقال إن مثالا من هذه الأمثلة يجسد «خمسة الفرنكات الحقيقية». والكلمة كذلك ليست كيانا محسوسا، ولكنها عبارة عن نموذج مجرد يتمثل في مظاهر مختلفة مسموعة ومرئية بشكل أكثر أو أقل دقة. وهذه العلاقة التي تربط كل مثال بنموذجه عبارة عن علاقة حاسمة، فمن دونها لا يمكن للنقود أو اللغة أن تقوم بوظيفتها بوصفها واسطة للتبادل، إذ إن كل مثال لعلامة يجب أن يكون قابلا للاستبدال دون شروط حتى يصبح واسطة للتبادل. فإذا كان مثال العلامة المفرد هو الذي يعتد به فلن يكون هناك فرق أساسي بين تبادل السلع بواسطة النقود وتبادلها من دونها. كما أن الملمح الأساسي للنقود-وهو أن تكون وسيلة وليست غاية-لن يمكنه عند ذلك أن يظهر. وفضلا عن ذلك فإن الاتصال اللغوي لن يتحقق بشكل واضح إذا كان يجب علينا إعادة إنتاج مثال الكلمة نفسه عندما نريد أن

نقول ماقاله شخص آخر من قبل ، أو إذا أردنا أن نعيد كلامنا ، لأنه من المستحيل فيزيقيا أن نعيد إنتاج المثال الصوتي نفسه، وهذا المبدأ هو ما أطلق عليه بوهلر (Bühler, 1976:29) «مبدأ الارتباط التجريدي».

الفلوجستين والنقود الزائفة

في التعليق على تعريف ماركس للغة باعتبارها تجسيدا أو «تشييئا» Reification للوعي، أشرنا إلى مسألة ما إذا كانت اللغة والنقود-أو إلى أي مدى-تُعد مستقلة عن تجلياتها المادية، وهي المسألة التي نعود إليها الآن من أجل مناقشة أكثر تفصيلا. ويمكننا هنا أن نأخذ بوهلر شاهدا آخر يؤيد دعوانا بأن المقارنة الدقيقة بين اللغة والنقود سوف تلقي الضوء على الوظائف الاجتماعية لكلتيهما. وهو في عمله الأصيل والموثوق Sprachtheorie [نظرية اللغة] يتحدث عن هذه الصلة:

المناظر لعملية العلامة هو «تبادل السلع». فدعنا نوضح بمقارنة منهجية كيف يمكن للمنتجات ذات العلامة التجارية والعملات والكلمات، أي الأشياء الثلاثة القابلة للتداول، دعنا نوضح كيف يمكنها أن تأخذ صورتها المتعارف عليها (1934:60).

وسوف نحصر اهتمامنا هنا في الأمرين الأخيرين وهما العملات والكلمات. فعدم إعطاء أهمية للعملة المفردة، أي قابليتها الجوهرية للاستبدال، يجد تعبيره-كما يرى بوهلر-في أن «الشركاء في التعامل يعتمدون-على العموم-على الاتفاق على أن الدولار هو الدولار» (1934:60)، وعبارة التحفظ «على العموم» ذات أهمية معينة بالنسبة لمسار النقاش التالي عند بوهلر لأن «الكلمات في نواح معينة تعمل في الاتصال اللغوي بشكل أكثر استقلالا عن المادة (في شكل غير مادي أي بطريقة مجردة) من الدولارات» (1934:60)، وما يعنيه بوهلر تماما بهذا يشرحه كما يلي:

العملة تكون مدموغة بآلة سك العملة، وعندما نقوم بعملية بيع صحيح فإننا لا نفحصها فحصا تفصيليا، ولكننا نعتمد على التعرف عليها بنظرة سريعة. على أننا عندما يساورنا الشك في صحتها نكون أكثر حرصا في فحصها، أو نرفض قبولها. أما التعامل اللغوي السليم فإنه لايعاني من خطر الخسارة السابقة، فما دمنا نعرف مايفترض أن يكون صيغة مسكوكة

فونيميا بشكل سيئ-طبقا لما يقصده المتكلم-فإننا يمكننا أن نقبله، كما يمكننا كلما دعت الضرورة أن نعيد صياغته من أجل أن نتجنب سوء الفهم أو من أجل أن نرشد المتكلم (1934:605).

وبوهلر هنا-بشكل واضح-يفكر في صيغ الكلمات فقط، ويخفق في إدراك أن التشابه مع العملة المسكوكة ينطبق أيضا على محتواها، غير أن المجاز الذي يستقر في اللغة يشير إلى العلاقة بين الصيغة والمحتوى وليس الصيغة وحدها. وقبول شيء بقيمته الاسمية يجب أن يتعلق بالمعنى الذي يرتبط-افتراضا-مع صيغة المنطوق. والواقع أن الطريقة الأمثل لتمييز تأثيرات فهم الكلمات بقيمتها الاسمية هي أن نعيد النظر في مسألة قديمة تتعلق بكيفية حدوث الاحتراق، وبما يحدث عندما تحرق النار الأشياء، فحتى العصور الحديثة لم تكن هناك إجابة مرضية لهذه المسألة. ومنذ فترة غير طويلة، أي قرب انصرام القرن الثامن عشر، كانت أكثر النظريات نفوذا تركز على فكرة وجود الفلوجستين Phlogiston، فقابلية الاحتراق-كما تقول الفكرة-كانت عبارة عن خاصية لمادة معينة تجعل من الممكن للمواد الطبيعية أن تحترق وأن تتفكك بالتالي في أثناء الاحتراق، وقد أطلق على هذه المادة اسم «الفلوجستين». ثم جاء اكتشاف الأكسجين ليجعل هذه النظرية نظرية باطلة، ويثبت أن الفلوجستين ليس إلا وهما، ومن هنا فإن كلمة «الفلوجستين» بمعناها الحرفي أصبحت كلمة فارغة، أي كلمة من دون محتوى، بمعنى أنها لاتشير إلى شيء في العالم المادي.

وربما رأى البعض-في هذا الصدد-أن كلمة «الفلوجستين» ليست كلمة غير مألوفة بشكل كبير، وأنها تنتمي-في الواقع-إلى مجموعة الكلمات نفسها التي تنتمي إليها كلمات مثل «وحيد القرن» unicorn و«القنطور» centaur [حصان خرافي] و«السكلوب» cyclobs وكثير غيرها. ومع ذلك توجد هنا فروق مهمة، فالقنطور له صفات مميزة معينة، فالجزء الأعلى من جسمه على سبيل المثال شبيه بالإنسان، والجزء الأسفل شبيه بالحصان، بل إن بعض القنطورات لها أسماء مثل «تشيرون» chiron، والذي قيل إنه وهب حكمة عظيمة. على أننا عندما نتحدث عن القنطورات فإننا نترك مستوى الحديث المؤسس على دنيا الحقائق وندخل في دنيا الخيال، حيث لانتوقع أن تستمد الكلمات معانيها من الرجوع للواقع. أما كلمة «الفلوجستين»

فليست جزءا من حديث خيالي، بل على العكس ينطوي استعمالها على دعوى أنها تشير إلى ظاهرة طبيعية كانت اسما لها، وهي مادة الفلوجستين . ومن الواضح بداهة أن إدراك عدم وجود أشخاص في الواقع لهم أرداف خيل هو إدراك ينطوي على آثار بالنسبة لمستقبل جنس القنطورات تختلف تماما عن تأثيرات إدراك عدم وجود مادة لها خاصية قابلية الاحتراق، فيما يتعلق باستمرار وجود الفلوجستين ونظرية الفلوجستين . إن «القنطور» يشبه أقراص اللعب play-money، أما «الفلوجستين» فيشبه النقود الزائفة. ولكننا لن نتحدث بشكل دقيق عن هذا الوجه من التشابه مادام «الفلوجستين » لم يستعمل في التداول بقصد غش الآخرين و الإضر ار بهم. وخلاصة الأمر هى أن الكلمات الشبيهة بالفلوجستين والنقود الز ائفة لا تصمد أمام اختبار الأصالة، ومن هنا تفشل في أداء الدلالة التي يزعم أنها تحتوي عليها.

تجسد اللغة وتجرد النقود

دعنا نعود إلى بوهلر، فهو بمقارنة «البصمة الفونيمية Phonematic imprint وحدها على النموذج الصوتي Sound pattern للكلمات» (1934:61)، بالعملات المدموغة في الوقت الذي يتجاهل فيه محتوى العلامات النقدية واللغوية، إنما يحصر أفكاره في الجوانب المادية لعملية العلامة. وهو يقرر أن الكلمة عبارة عن:

علامة-شيء، في حين يبقى الدولار مرتبطا دائما بمجال السلع، أيا كانت درجة اقترابه-في صورته الورقية-من العلامات-الأشياء، لأنه على الرغم من أنك لايمكنك أكله فإنك تستطيع أن تحصل به على شيء ما عن طريق الشراء، وهو ما لايمكن أن يقال عادة عن «العملات اللغوية» (1934:61).

وبناء عليه هل يمكن القول إن ذلك هو المجال الذي يصبح فيه التشابه بين النقود واللغة تشابها من دون أساس، من حيث إن الأولى-وليست الثانية-شيء مادي أساسا؟ الواقع أن استنتاجا كهذا سيكون-في نظري-استنتاجا متعجلا، وبعض الابتكارات التكنولوجية تتيح لنا إدراك أن الفرق الذي يؤكد عليه بوهلر هو بالأحرى فرق غير مؤكد، ويجب ألا نبالغ في التأكيد عليه. وتتعلق هذه الابتكارات بتجرد النقود وتجسد اللغة، فبعض

البنوك اليوم تعمل من دون نقود، وقد كان للبنوك الأمريكية الريادة في هذا التطور من أجل التقليل من الخسائر التي تصيبها عن طريق أشكال من السرقة هي في طريقها الآن لأن تصبح أمرا باليا بشكل سريع. فهناك مقدار متزايد باستمرار من التحويلات النقدية يتم إجراؤه إلكترونيا، أي من دون انتقال العملات أو الأوراق النقدية من مكانها مطلقا، وفي الواقع من دون عملات أو أوراق نقدية، أصلا. ومن دون شك فإن البيان الختامي- أي التسجيل الإلكتروني للرصيد والسحب وبيانه على الورق-يجب أن يبقى. ولكن هل يختلف هذا اختلافا أساسيا عن اللغة؟

يمكننا أن نتصور الكلمة بوصفها نموذجا مجردا يمكن أن يتجلى في كثير من الأمثلة المختلفة بشكل غير محدد. على أن هذا التصور ليس أقل صلاحية للنقود من صلاحيته للعلامة اللغوية. ويشير بوهلر إلى أن كل ورقة نقد دولارية تطبع عليها علامة مفردة لتمييزها، أي رقم مسلسل مختلف عن كل الأرقام الأخرى. ولكن عندما أملك في حسابي البنكي عشرة آلاف دولار فليست هناك أهمية لأوراق النقد المعينة والأرقام المسلسلة. بل إن هذا الحساب البنكي-في الحقيقة-لايعني حتى أن هناك دولارات ورقية بعينها توجد في مكان بعينه والذي هو حسابي. وفقط في الحالة التي أريد فيها أن أحول رصيدي إلى نقود فإن كل ورقة من الأوراق النقدية سيكون لها طبعتها الواضحة ورقمها الخاص.

هناك علاقة مشابهة تقوم بين الكلمة بوصفها ملكية عامة لكل الذين يعرفونها وبين تحققاتها العينية المطبوعة على هذه الصفحة على سبيل المثال أو تلك التي ينطقها متكلم معين، فتحت المجهر يختلف كل تحقق مطبوع عن كل تحقق آخر ولو بفارق بسيط، كما أن كل تحقق منطوق يحمل سمة فريدة في نوعية صوت المتكلم المعين في زمن ومكان معينين. وهذا التفرد في الصوت الإنساني يمكن أن يستغل في أغراض عملية. فالتقنيات المتطورة للتعرف على صوت المتكلم جعلت من الممكن استعمال كلمات السر مفاتيح لفتح الأبواب، ولتحقيق هذه الغاية فإن الكلمة التي نحن بصددها والتي ينطقها متكلم معين، هذه الكلمة تسجل وتستعمل نموذجا تضاهى عليه كل الأمثلة الأخرى. وبرامج التعرف الإلكتروني على الكلام اليوم برامج مناسبة بشكل كاف لتضمن أن المتكلم نفسه فقط هو الذي يمكنه أن يعيد

إنتاج أمثلة أخرى لكلمة السر مشابهة بشكل كاف لكي تقبل بوصفها محركا لآلية فتح الباب. والكلمة يجب أن تنطق بعناية لأن مجرد الإصابة ببرد خفيف أو وجود قطعة لبان في الفم تكون كافية لإحداث عدم المضاهاة وإحباط المتكلم. ومن هنا يبدو أن الشيء المادي، أي مفتاح الباب، الذي كان على المرء-في السابق-أن يحمله من أجل فتح الباب، هذا الشيء قد حل محله شيء غير مادي، وهو تذكر الكلمة، أو ربما توجَّب أن نقول: ذكرها.

على أن تحقق كلمة السر كمفتاح ليس أقل مادية من تحقق الدولار المرصود لحسابي، وآلية فتح الباب لا يشغِّلها نموذج مجرد للكلمة، بل تحققها المادي في منطوق فعلي، ولايهم ما إذا كان لكلمة السر معنى أم لم يكن، وبالتالي فاستعمالها ليس متطابقا مع طريقة عمل اللغة. وبالطبع فإن هذا النوع من الاستعمال غير المألوف للكلمات يمكن أن نصادفه أحيانا في الاتصال الإنساني، ولكن كقاعدة عامة لاتنفصل مطابقة الصيغة عن فهم معناها، «وإعادة صياغة» الكلمة التي يشير إليها بوهلر تحتاج إلى الجانبين معا. كذلك قد يكون تحديد «كلمة مصوغة فونيميا بشكل رديء» بناء على نموذج أمرا صعبا جدا خارج السياق، ولكن عندما تتوافر مؤشرات للمعنى المحتمل أن يكون مقصودا فإن هذه المهمة تنجز بسهولة.

غير أن هذا لايعني أننا نعرف بالضبط كيف تنجز هذه المهمة في كل فعل عادي من أفعال الاتصال الكلامي، لأن هناك مسألتين أساسيتين تتعلقان بإنجاز العلامة اللغوية مازالتا في انتظار الإجابة عنهما، وهما تتعلقان بالجوانب اللغوية لإشكالية قديمة هي إشكالية العقل-الجسد. لقد نظر سوسير للعلامة اللغوية باعتبارها كيانا نفسيا بشكل كامل، فالعلامة اللغوية-حسب رأيه-هي العلاقة بين «صورة» سمعية تعمل بوصفها «الدال»، ومفهوم يعمل بوصفه «المدلول»، والدال والمدلول كلاهما عبارة عن كيانين نفسيين، ويكون الارتباط بينهما مسلما به في اللغة. وكما ذكرنا من قبل فإن كل علامة هي قابلة للإدراك فقط بوصفها واقعة مادية. أما كيفية رسم هذه الواقعة المادية، التي يمكن وصفها في جوانبها المختلفة بأنها عبارة عن حركات عضلية وموجات صوتية ونبضات عصبية-إلكترونية، على نموذج مجرد غير مادي فما تزال لغزا بدرجة كبيرة. فنحن نجهل تماما كلا من الطريقة التي تتطابق بها وقائع سمعية حسية مع صورة

سمعية مجردة، والطريقة التي تتكافأ بها هذه الصورة بالتالي مع مفهوم معين. كما أن الجدال حول حقيقة «العالم 3» الذي قال به بوبر(*) لم يصل إلى نهاية بعد، فهناك من يزعمون أن الحالات العقلية توجد بشكل مستقل عن عالم الكيانات المادية، ويمكنها في الواقع أن تمارس تأثيرا في المادة، وهناك آخرون يعتقدون أن ثنائية «النفسي-الجسدي» لديكارت لاتزيد على كونها فكرة ثقافية مبتذلة يجب أن تحل محلها الفكرة الأعمق القائلة إن العقل الواعي عبارة عن ظاهرة بيولوجية. وحتى الآن نحن بعيدون عن معرفة أي الفريقين سوف يتغلب في النهاية، ولانعرف ما إذا كان ضروريا في الواقع أن نفترض وجود كيانات عقلية غير قابلة للتحول لحالات مادية. ومادامت هذه المسألة مسألة فيها نظر، فإن دعوى بوهلر بأن النقود-وليس العلامة اللغوية-مرتبطة بالمادة، ينبغي أن تؤخذ على أنها حدس لا أكثر من ذلك. أي أنه يجب قبولها بشكل جدي، ولكن ليس باعتبارها حقيقة راسخة.

إن الأوراق النقدية والكلمات تجسد العلاقة المثيرة بين تفرد الشيء المادي وعمومية الأمر المجرد، وهي (الأوراق النقدية والكلمات) بسبب هذا فقط يمكنها أن تقوم بوظيفتها بوصفها أداة للتبادل. وعلى الرغم من أن النقود واللغة-كما صار واضحا الآن-قد رُبط بينهما مجازيا بشكل كاف، فإن التشابه الخاص فيما بينهما كثيرا مايتم إغفاله. فإيكو Eco-مثلا-يساوي بين الكلمات والعملات باعتبارها علامات «لها نموذج مجرد أولي لم يفطن إليه أحد قط» (Eco,1979:58)، ولكنه في الوقت نفسه يؤكد على الفرق بين الاثنتين، وهذا الفرق يقوم-كما يزعم-على أساس أن العملات-وليس الكلمات-لها قيمة سلعية، وهو يتجاهل بوضوح كلا من الجانب المادي للكلمات والجانب المعنوي للعملات. وفيما يتعلق بالوظيفة فإن الفرق بين العملة والورقة النقدية هو فرق في الدرجة وليس في النوع، فالورقة لها أيضا قيمة سلعية، وإن تكن ضئيلة، ولكن الأمر الحاسم هو كون العملات والأوراق النقدية بوصفها

(*) لبوبر نظرية ميتافيزيقية مؤداها أن هناك ثلاثة عوالم هي: «العالم 1» وهو العالم الفيزيقي المادي، و«العالم 2»، وهو العالم الذاتي، أي عالم الوعي والشعور والحالات العقلية والميول النفسية والمعتقدات والإدراكات، و«العالم 3»، وهو عالم المحتوى الموضوعي للفكر كالعلم والفلسفة والأعمال الأدبية والفنية... وفي هذا العالم يتمثل الموضوع الصحيح للإبستمولوجيا، وليس في «العالم 2» (المترجم).

أدوات للتبادل ومعيارا للقيمة تقوم تماما بالوظيفة نفسها، وأنه ليس هناك فرق-من حيث المبدأ-في العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة السلعية للعملة والورقة النقدية.

وإيكو يرجع قيمة العملات إلى القيمة السلعية للمعدن، بينما لايعزو للكلمات أي قيمة، وهو يرى أن «الفرق الوحيد بين العملة والكلمة هو أن الكلمة يمكن إعادة إنتاجها من دون جهد اقتصادي، بينما تكون العملة عبارة عن مادة غير قابلة لإعادة الإنتاج» (Eco, 1979:25). ومن اللازم علينا الاعتراض على هذه الفكرة، لأن إيكو-ربما دون قصد-يبدو أنه يقارن العملة المجسدة المفردة بالنموذج المجرد للكلمة، لأنه يدعي-فيما يتعلق بالكلمات- أنها يمكن أن تنفق من دون حدود دون استنفاد المقدار الإجمالى للكلمات الموجودة على الإطلاق، وهذا الأمر لا يمكن الدفاع عنه عندما نفكر في الكلمات بوصفها أمثلة مفردة. فنطق الكلمات أو إنتاجها بأي وسيلة يستهلك وقتا وطاقة، وبالتالي فإن مخزون الكلمات التى يمكن نطقها مخزون محدد تماما بالمعنى نفسه مثل المادة الخام التي تسك منها العملات.

ولكن هناك فرقا آخر لا يمكن إنكاره بين التصرف في الكلمات والتصرف في النقود، فالاحتفاظ بذكرى ورقة بمائة دولار هو بشكل واضح ليس مثل الاحتفاظ بذكرى كلمة. فمادمت أحتفظ بذكرى كلمة في ذاكرتى فإنني أستطيع أن أنفقها مرة ومرة، ولكن الاحتفاظ بالدولارات في ذاكرتي لايساعدني على دفع قيمة فواتير الشهر التالي. وقد قدم لُهمان (Luhmann) تحليلا لهذا الفرق بين الأداتين. فالنقود في مقاربته المنهجية-النظرية- عبارة عن «مثال التمثيل المعمم بشكل رمزي» (Luhmann, 1988:232) وهو التمثيل الذي يجب أن يفهم بوصفه أداة اتصال تخدم غاية تنظيم العلاقات الاجتماعية. والاتصال من هذا النوع يختلف بشكل متميز عما يسميه «الاتصال الطبيعي» وهو انتقال المعلومات عن طريق الكلام، وهو-مثل إيكو- يؤكد على أن «المرء عندما يقوم بالدفع فإنه يخسر ما يناله المستفيد»(1988:247)بينما «لا يخسر المرء شيئا بأدائه لمنطوق، بل يحتفظ بما يهبه» (p:246). وهذه العبارة المتناقضة ظاهريا لن تغرينا بالبعد عن المشكلة الحقيقية، لأن الذي يهبه المتكلم ليس هو ما يحتفظ به نفسه، فما يحتفظ به هو معنى ما يقول والقدرة على إعادته، ولكن ليس بشكل غير

نهائي في أكثر الأحوال، وما يهبه المتكلم عبارة عن مادة نطقية محسوسة لو افترضنا أنها شتيمة على سبيل المثال فسوف تكلفه ثمنا غاليا.

إن الجانب المادي للكلمات ليس أقل أهمية من الجانب المادي للنقود سواء أكانت عملات أم أوراقا نقدية، كما أن الكلمات يمكن أن تكون لها قيمة سلعية، فإن لم يكن الأمر كذلك لما استطاعت طائفة من كل صائغي العبارات الرنانةphrase-mongers (وليست الأغلبية قليلة الحظ) أن تكسب رزقها. وعلى الرغم من أن هذا ليس هو المثال الوحيد للكلمة التي يدفع لها مقابل عندما يكون للكلمات ثمن يدفع، وهنا يكمن الفرق الجوهري بين الفن الكلامي والفن الجميل، على الرغم من هذا فإن الكلمات لايمكنها تحقيق قيمتها السلعية ما لم تقدم في صورة مادية. وبينما يرى سوسير «أن اللغة عبارة عن نظام من القيم الخالصة فحسب»: (1974: 111)، بمعنى أنها أمر مجرد تماما، فإنه يشير أيضا إلى أنها:

موضع عناية كل شخص في كل وقت، وتسود في المجتمع وتتأثر به، ويستعملها الناس جميعا بشكل يومي، ومن هنا فإننا لانستطيع إجراء أي مقارنة بينها وبين أي مؤسسة اجتماعية أخرى (Saussure, 1972:107).

والأفراد يمكنهم أن يستعملوا اللغة بشكل يومي فقط بوصفها وقائع نطقية. وهذه الثنائية المتمثلة في كون اللغة نظاما مجردا من القيم يصبح ملموسا فقط في الواقع المحسوس، هذه الثنائية ليست مقصورة على اللغة، فهي أيضا خاصية مميزة للنقود. وهذا هو السبب الذي جعل سيمل يعارض الجملة الأخيرة في الاستشهاد السابق من سوسير. فهو يرى أن اللغة-بوصفها مؤسسة اجتماعية-تقف جنبا إلى جنب مع الدين والعرف الأخلاقي والقانون، والنقود التي تتحدد أهميتها الأساسية في كونها وسيطا بين العقل الفردي الذاتي والعقل العام الموضوعي للمجتمع:

يمكن للنقود أن تقارن في بعض النواحي باللغة، التي تصلح للاستخدام في معظم مناحي التفكير والشعور المختلفة. والنقود تنتمي إلى تلك القوى التي تكمن خاصيتها في انعدام الخصوصية (Simmel, 1977:533).

تضخم الأفكار

قيمة النقود واللغة بوصفهما أداتي تبادل لا تقوم على وظيفتهما المفردة،

وإنما تقوم على حقيقة أن المجتمع يسلم بالعلاقة الحاصلة بين المفهوم العام والمثال الخاص. والشرط الأساسي الذي يدعم هذه العلاقة الرمزية، التي تظل سارية المفعول بشكل نهائي وحاسم، وتتأكد مرة بعد أخرى في كل مثال، هذا الشرط هو الثقة المتبادلة. وإمكان فقدان هذه الثقة يثبت أنها حقيقة اجتماعية لا واقعة طبيعية، وهو ما يجعل من استمرار المصداقية العامة لتلك الثقة ومبررات وجودها مسألة نسبية. ومن ثم فإن فقدان الثقة في النقود أو اللغة هو أكثر من مجرد إمكان نظري، وعند تنامي فقدان الثقة هذا فإن المجتمع يهتز من أساسه اهتزازا شديدا.

لقد كان ظهور النقود الورقية مصحوبا بالارتياب. وكان هذا الأمر مفهوما بالنظر إلى عدم كفاءة الأداة الجديدة، ولافتقادها للضبط، ولإساءة استعمالها في إلغاء الدين العام. ولكن هذه النواقص بالإضافةإلى فقدان الثقة قد نشأت أيضا عن الإخفاق في إدراك الطبيعة المجردة للنقود في حد ذاتها، سواء من جانب كل من هؤلاء الذين يستعملونها وهؤلاء الذين لهم حق إصدارها. فواقع أن تلك القصاصة الورقية التافهة التي يتعين أن تقبل أداة للدفع، ليست أقل احتياجا للتفسير من حقيقة أن تتابعا من الأصوات عديمة المعنى يتم قبوله بوصفه تعبيرا عن الأفكار. بل إن الثقة التامة هي أكثر ضرورة هنا من النظر للنقود باعتبارها معيارا للقيمة فحسب وليس باعتبارها قيمة، ومن النظر للكلمات باعتبارها تستمد معناها من أمور ليست فيها، أي من علاقاتها بالأشياء، وبالتجارب الذهنية، وبكل الكلمات الأخرى. وجوته-حسبما عرفنا من أمين سره إكرمان-قد اتخذ موقفا متشككا جدا من النقود الورقية، وقد عبر عن هذا الموقف في الجزء الثاني من «فاوست» بحديثه عنها باعتبارها عملا من أعمال الشعوذة. وكما أوضح إكرمان (356 :1955)، فقد كانت في ذهن جوته تلك التجارب النقدية المشؤومة التي أدت بالنسبة لمعظم معاصريه إلى التشكك في النقود الورقية، وكانت الحالة الأكثر شهرة في أثناء حياة جوته هي أسينيات[*1] الثورة الفرنسية، ولكنه كان على علم أيضا بالخطط الغريبة لجون لو J. Low الممول

(*1) عملة ورقية أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية سنة 1789، تدهورت قيمتها مع الوقت حتى أصبح الفرنك المعدني يساوي 300 فرنك ورقي في سنة 1796، مما جعل فرنسا تلغيها بعد عام وتعود للعملة المعدنية (المترجم).

الإسكوتلندي الذي سار اسمه في التاريخ بوصفه المبتكر لبنك الأراضي الذي كان يصدر أوراقا نقدية مقابل ضمان أراضي البلاد. وقد وصف آدم سميث خطة «لو» كما يلي:

كانت حاجة الصناعة الإسكوتلندية إلى النقود لتوظيفها وراء رأي السيد «لو» ذائع الصيت، فقد اقترح علاجا لهذه الحاجة إلى النقود ويتمثل في إنشاء بنك من نوع خاص تصور أنه يمكن أن يصدر أوراقا نقدية تساوي في مجموعها القيمة الكلية لكل الأراضي في البلاد... وقد استمرت تلك الأفكار الباهرة بل الخيالية، تترك تأثيرها في كثير من الناس، وربما ساهمت جزئيا في ذلك الإفراط في الأعمال المصرفية التي وقعت الشكوى منها أخيرا في إسكوتلندا وفي أماكن أخرى (Smith, 1904: 300 f).

ويظهر «الإفراط في الأعمال المصرفية»، وفكرة استعمال الأرض كأصول معززة للنقود الورقية في « فاوست »، بوصفها جزءا من عقدة شريرة، فمفستوفليس يرد ردا مضللا على أمر الإمبراطور المتلهف: «نحن محتاجون إلى الذهب، فلتجلبه إذن، هنا والآن»، يرد بقوله: «سوف أسد حاجتكم، وأوفر لكم مبلغا أكثر ضخامة». وعند ذلك يقنع الإمبراطور بأن يملأ خزانته الفارغة عن طريق إصدار شهادات خزانة على حساب الذهب الذي لا يزال مخبوءا تحت الأرض. وفي وقت لاحق يندهش الإمبراطور عندما يكتشف أن الخطة تبدو ناجحة، ويسأل أمين خزانته:

وهل رجالي يعتبرونها ذهبا صحيحا،
وهل يعتقد البلاط والجيش أنها تصلح لدفع الرواتب؟
مهما تكن غرابة الأمر، فليس أمامي سوى أن أدعه يسير.

عندئذ يوضح «اللورد سنشال» Seneschal كيف أن النقود الجديدة قد جرى تداولها بشكل سريع:

لم يعد في مقدور أحد الآن أن يوقف طيران قصاصات الأوراق،
فقد سارت في طريقها بسرعة الضوء،
كما أن أكشاك الصرافة ظلت مفتوحة طوال الليل والنهار،
حيث تبدل كل ورقة نقدية في الحين بالذهب والفضة
ولكن مع نسبة تنزيل في واقع الأمر.

إن الشرط البريء في الظاهر-وهو «مع نسبة تنزيل»-يشير إلى السبب

الذي نُظر من أجله لظهور النقود الورقية بقلق وبنوع من الارتياب في أن أصلها شيطاني. وهي-مثل الكلمات المراوغة-لايمكن الإمساك بها، كما أنها مهددة بانخفاض القيمة. «فالاتفاق من دون التزام» يمكن أن يذهب أدراج الرياح بمجرد أن يتخلى هؤلاء الذين أقروه عن الالتزام به، والنقود لا تقل مراوغة عن الكلمات، التي لايستطيع أحد استغلال طابعها المضلل بدهاء أكثر من مفستوفليس نفسه.

إن كلا من مستخدمي العملة والشركاء في اللغة هم جماعة من الدائنين المعتمدين بعضهم على بعض بشكل متبادل، فالاعتقاد أن الآخرين سوف يقرون هذا الاتفاق المتبادل هو وحده الذي يجعلني أقبل به، ومن ثم يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول. ولقد كان شيئا يتجاوز مجرد الورع الديني أن يلجأ الأمريكيون إلى الله، الذي من المفترض أن تفوق مكانته بالنسبة لمجتمعهم مكانة كل شيء آخر، أن يلجأوا إلى الله طلبا لمباركة ما قد يتصوره المراقب غير الخبير الشيء الأكثر أهمية عندهم. فعبارة «نحن نثق بالرب» عبارة مطبوعة على كل قطعة عملة وعلى كل ورقة نقدية دولارية، وهي عبارة تكشف أيضا عن القلق الغامض من أن الثقة في المؤسسة الاجتماعية، وهي الثقة التي تعتمد على مساندة كل الأفراد، هذه الثقة لايمكن أن تكون ثقة مطلقة. وواقع أن هذا القلق ليس عديم الأسباب قد تأكد مرارا بطريقة لم تستثن أحدا، ومن ثم فهي مفهومة للجميع، وهي «التضخم». وأكثر الأمثلة شهرة حتى الآن على هذا هو التضخم الذي حدث في ألمانيا ما بين العامين 1921 و1923م. ويشرح لنا جالبريث (Galbraith,1976:166) أجواء هذا التضخم بقوله:

في منتصف العام 1921م كانت الأسعار المحلية أعلى من أسعار العام 1913 بخمس وثلاثين مرة، واستمرت زيادة الأسعار في العام 1922، وفي نهاية ذلك العام كانت الأسعار أعلى من أسعار فترة ما قبل الحرب بمقدار 1475 مرة. أما في العام 1923 فقد صارت الأمور خطيرة، ففي 27 نوفمبر 1923 بلغت الأسعار المحلية 000 ,000 ,900 ,422 ,1 ضعف ما كان عليه مستوى الأسعار قبل الحرب، أما أسعار المواد المستوردة فقد كانت أعلى قليلا.

لقد انفسخ العقد الاجتماعي، وأصبح مجرد عبارة فارغة من المعنى، ومن دون مبالغة صار لايساوي الورقة التي كتب عليها. وقد تأكدت أوجه

التشابه بين الكلمة الجوفاء والورقة النقدية منعدمة القيمة، في سياق الأحداث، على نحو أشد سخرية، أتاح الفرصة للألمان في الوقت ذاته ليعيشوا بما يتفق مع شهرتهم بوصفهم أمة من الفلاسفة والشعراء، ففي مناسبات مختلفة استُخدمت الطباعة لا لإضافة أصفار أخرى فقط للأوراق النقدية التضخمية، بل أيضا لزخرفتها باستشهادات من مسرحية «فاوست» لجوته. فهناك ورقة نقدية ذات قيمة اسمية تساوي تريليون مارك يظهر عليها جريتشن صائحا في يأس: «إن سحر الذهب قد استحوذ على قلوب الجميع، فوا أسفاه علينا كلنا نحن الفقراء!». وهناك ورقة أخرى من العام نفسه بقيمة اسمية تساوي خمسمائة بليون مارك تلخص ذلك التوازي الفعلي بين النقود منعدمة القيمة والكلمات عديمة المعنى، من خلال الاستشهاد بالعبارات اللغوية التافهة التي يشوش بها مفستوفليس ذهن تلميذه «فاوست»، فمادامت الكلمات والمفاهيم يرتبط بعضها ببعض عن طريق الاصطلاح أو الاتفاق وحده، فإنه يمكن لهذا الارتباط أن ينحل أيضا، ويمكن للأولى أن تستعمل في غياب الأخيرة. إن هذا التلميذ الساذج يرى «أن الكلمات يجب أن تتضمن معنى ما»، ولكن مفستوفليس يعلمه شيئا آخر:

حسن! لكن على الإنسان ألا يعذب نفسه بذلك،
فلو أن معانيك كانت مهددة بالركود
فإن الكلمات تأتي لتنقذ الموقف:
فإن جندتها، فسوف تخوض معاركك بجدارة،
أو تزودك بنسق شامل.
فالكلمات-إذن-سوف تخدم ما نؤمن به خدمة عظيمة،
حيث كل مقطع فيها لا يضيع أبدا.

على أن هؤلاء الذين يصدقون هذه الكلمات بالمعنى الذي قصده مفستوفليس يدمرون أسس الموثوقية. فاستعمال الكلمات خالية من المحتوى المفاهيمي مع التظاهر بأنها ذات مفهوم، يشبه زيادة مقدار النقود المتداولة مع عدم وجود أي زيادة في الإنتاج الإجمالي للمجتمع، أي مجموع القيم المتكونة بشكل جماعي. فكلا الأمرين يدل على إساءة الاستخدام، ويعرض صلاحية النظام كله للخطر.

لقد كشف التضخم في بداية العشرينيات وانهيار سوق المال في نهايتها عن قابلية الانهيار لنظام اعتمد في تبادل السلع على أداة قامت فقط على مجرد الاتفاق. وقد كان لصدمة هذه التجربة نتائج اجتماعية نفسية بعيدة المدى لاتزال جديرة بالاعتبار تماما. وأحد الأسئلة الجديرة بالبحث في هذا الصدد هو ذلك السؤال القائل: ألم يكن انشغال فلسفة هذا القرن بأداة تبادل السلع الروحية إحدى هذه النتائج؟ فالسؤال الفلسفي القديم : «ما الحقيقة؟» قد اختزل أو انحصر، تبعا لكيفية تقييم المرء لهذا الانصراف عن الميتافيزيقا والأنطولوجيا وعلم الأخلاق، في عملية ممارسة للنقد اللغوي. وما تشترك فيه كل من الفلسفة الوضعية المنطقية والفلسفة التحليلية والظاهراتية والوجودية والتأويلية hermeneutics والبنيوية هو عنايتها باللغة، فقد تعزز شأن الإصلاح اللغوي بوصفه علاجا للتعليل الخاطئ (Russell, 1918)، كما اعتبرت صياغة شروط صحة الجمل بمنزلة الركيزة للتفسير الوحيد الصحيح للحقيقة (Carnap, 1934)، ووصفت مهمة الفيلسوف باعتبارها تجاوز اللغة إلى الظواهر في ذاتها (Husserl, 1913)، ونظر للغة باعتبارها «محل الوجود وأساسه» (Heidegger, 1951)، كما فهمت اللغة بوصفها«أفق الأنطولوجيا التأويلية» (Gadamer, 1960)، ونُظر إلى البناء المزدوج للغة باعتباره النموذج العام للبنيات التي يقوم عليها المجتمع الإنساني (Lévi-Strauss, 1958)، وفهمت مسألة الترجمة باعتبارها الإمساك بمفتاح فهم العالم وفهم أنفسنا (Quine, 1960)، وتم التفكير في الخطاب discourse بشكل فلسفي بوصفه الحقيقة في ذاتها (Habermas, 1976)، وطرحت المقاربة «مابعد البنيوية» لفهم العالم عن طريق التفكيك Deconstruction نفسها باعتبارها «علم القواعد» Grammatology (Derrida, 1967). وفي كل هذه الحالات تبرز الفلسفة بوصفها نقدا للأداة التي تجعل تبادل الأفكار ممكنا، وليس نقدا للأفكار ذاتها. وفي الستينيات قدمت المعضلة الفلسفية نفسها، في صيغة هي جزء من لغة الإعلان أكثر من كونها انعكاسا لها، من خلال الرؤية القائلة إن الواسطة هي نفسها الرسالة. (McLuhan, 1964).

الموازنة

علينا أن نسلم، في ضوء ما ناقشناه في هذا الفصل، بأن الأمر فيما

يتعلق بالتوازي المفاهيمي بين اللغة والنقود هو أكبر من مجرد مجاز جزافي. ذلك أنه ينبني على حقيقة أن جوهر كل منهما إنما يتمثل في كونه أداة للتبادل، من دون أن يعني ذلك أن هذا التشابه يمكنه أن يفسر لنا طبيعتهما بشكل كامل. ومع ذلك فإن محاولة استكشاف تفاصيل هذا التشابه يمكن أن تكون مفيدة عندما نكون معنيين بالطبيعة الاجتماعية للغة والنقود وفائدتهما للمجتمع. فاللغة يتعين اعتبارها أمرا له قيمته، ليس بالمعيار المعنوي وحده، لكن أيضا بالمعيار المادي، كما أن قيمة النقود تتجاوز بكثير وظيفتها باعتبارها أداة لتبادل السلع الاقتصادية، وكل من اللغة والنقود تدين بوجودها للاعتماد المتبادل بين الناس-على الرغم من أنهما تباعدا بين الناس من خلال كونهما وسيطا لتفاعلهم اجتماعيا. وفضلا عن ذلك فإن بينهما علاقات ذات أهمية فيما يتعلق ببناء المجتمع. فالنقود أيضا تقوم بوظائف اتصالية، كما أن اللغة تقوم بوظائف اقتصادية.

إن استكشاف هذه العلاقات هو هدف الفصول التالية. والافتراض الذي قدمنا من أجله الشواهد المجازية هنا هو أننا ما لم نفهم اقتصاديات اللغات(*2) فإننا لن نتمكن من فهم تطور الخريطة اللغوية للعالم. ومن ناحية أخرى فإن الفهم الصحيح لبعض التطورات الاقتصادية (وسوء الإدارة) يعتمد على قبول الكلمات بقيمتها الاسمية، بمعنى أن نتعامل مع اللغة بوصفها عاملا اقتصاديا مستقلا بذاته.

(*2) المقصود باقتصاديات اللغة هو اقتصاديات اللغة بمعناها العام، أما اقتصاديات اللغات فالمقصود بها اقتصاديات اللغات المختلفة، بمعنى كل لغة معينة على حدة (المترجم).

2 اللغة رصيد: اللغة والنقود في مسار نمو الاقتصادات القومية

التعدد اللغوي بوصفه مؤشرا إلى الثراء الاجتماعي

«اللغة رصيد asset». هذا القول المأثور قد دونه كثير من الكتاب بأقلامهم في مناسبات مختلفة. ترى كيف يجب أن نفهم هذا القول؟ وبأي معنى يمكن أن يسوغ إن كان هناك إمكان لتسويغه؟ هذان السؤالان هما موضوعا هذا الفصل.

في سنة 1988 كان متوسط دخل الفرد في بريطانيا ذات السبعة والخمسين مليون نسمة هو 12810 دولارات، وهو إنجاز ساهم فيه متحدثون لسبع لغات، وفي الفلبين هناك 59 مليون نسمة يتحدثون بلغات يصل مجملها إلى 164 لغة، ومتوسط دخلها الفردي كان 630 دولارا في العام نفسه.

وسكان هولندا الأربعة عشر مليونا ونصف المليون يتكونون من خمس مجموعات لغوية، وكان متوسط دخل الفرد في هذا البلد في سنة 1987 هو 14520 دولارا، وفي العام نفسه كان متوسط

دخل الفرد لـ 23 مليون سوداني هو 480 دولارا، في حين يبلغ عدد اللغات المتحدث بها في السودان 135 لغة.

وكان لليابان التي يصل تعداد سكانها إلى 122 مليون نسمة أن تزهو بمتوسط دخل للفرد بلغ 21020 دولارا في العام 1988م، مقارنا بمتوسط دخل 440 دولارا للفرد في العام نفسه في إندونيسيا التي وصل تعداد سكانها إلى 174 مليون نسمة، وفي حين يتحدث السكانفي اليابان بخمس لغات فإنه يوجد في إندونيسيا 659 لغة.

وقد حظي ثمانية ملايين سويدي بمتوسط دخلبلغ 19300 دولار في العام 1988م، وتضم السويد خمس جماعات لغوية على الأكثر، أما بابوا-غينيا الجديدة-التي يسكنها 3,7 مليون نسمة فقد بلغ دخل الفرد فيها 810 دولارات، في حين بلغ عدد اللغات فيها 849 لغة.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ لقد أوجزناها مع أرقام أخرى في الجدول (1-2). وفي الصفحات التالية سوف نحاول اكتشاف ما إذا كانت هذه الأرقام ذات دلالة في علاقة بعضها ببعض.

إن الاعتراضات المثارة ضد استعمال متوسط دخل الفرد أو نصيبه من الناتج القومي الإجمالي GNP ، بوصفه مؤشرا لمقارنة النمو الاقتصادي اعتراضات معروفة جيدا، وهي-إلى حد معين-اعتراضات مسوغة، ولكنها غير ذات صلة بالموضوع الذي نناقشه،فنحن معنيون في الأساس لا بالمقارنة الدقيقة بين ثروات المجتمعات المفردة، وإنما بالكشف عن اتجاهات بعينها. ومن ثم فأيا كانت درجة افتقار متوسط دخل الفرد للدقة بوصفه معيارا للتقييم الاقتصادي التفصيلي فإنه يمكن أن يكون مفيدا هنا، كما أنه ليس مهما للسبب ذاته أن يضم الجدول السابق أرقاما من سنوات مختلفة.

وهناكملاحظة مشابهة يتعينتقديمها فيما يتعلق بعدد اللغات المذكورة في كل بلد. فحساب عدد اللغات أمر صعب لأسباب نظرية من جانب، ومن جانب آخر هناك مسألة عملية، وهي العدد الذي يجب أن يتكلم بلغة معينة حتى توضع هذه اللغة في الاعتبار في عمليةالحساب تلك. فالتركية يتحدث بها في ألمانيا حوالي مليون ونصف المليون من الناس، ولكن اليابانية يتحدث بها آلاف قليلة. وإضافة إلى هذا فإن المجموعة اللغوية التركية قد أصبحت أكثر تأقلما في جمهورية ألمانيا الفدرالية السابقة مقارنة بالمجموعة اللغوية

الجدول (1-2) مقارنة دخل الفرد بعدد اللغات في عدد من البلدان الصناعية والبلدان النامية

البلد	عدد السكان (بالمليون)	دخل الفرد (بالدولار)*	عدد اللغات
إثيوبيا	50	120 (1987)	120
فرنسا	56	16,090 (1988)	10
فيتنام	54	180 (1985)	77
ألمانيا (الغربية)	60	18,480 (1988)	7
الفلبين	59	630 (1988)	164
المملكة المتحدة	57	12,810 (1988)	7
تشاد	5	160 (1987)	117
الدنمارك	5	18,450 (1988)	4
بنين	4,5	390 (1987)	52
أيسلندا	0,25	21,660 (1987)	1
بوليفيا	6	570 (1988)	38
أورجواي	3	2,470 (1988)	1
إندونيسيا	174	440 (1988)	659
اليابان	122	21,020 (1988)	5
السودان	23	480 (1988)	135
هولندا	14,5	14,520 (1987)	5
السويد	8	19,300 (1988)	5
بابوا (غينيا الجديدة)	3,7	810 (1988)	849

(*) نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

اليابانية، إذ إن معظم أفراد المجموعة اليابانية على الرغم من الوجود اللافت للنظر للمجموعة الأخيرة في دوسلدورف مثل وجود المجموعة الأولى في برلين وفي مدن أخرى كثيرة-لا يبقون إلا سنوات قليلة فقط، بينما معظم الأتراك هم مقيمون من الجيل الثاني. من هنا فمن المعقول تماما أن تعتبر اللغة التركية من بين لغات ألمانيا أكثر مما تعتبر اللغة اليابانية. وهناك ناحية أخرى وهي مسألة المجموعات الأصلية في مقابل المجموعات المهاجرة، فاللغة الإسكتلندية الغاليَّة لغة أصلية في الجزر البريطانية، ولكن مادامت جماعة متكلميها المحليين تتناقص بسرعة فإن احتساب هذه اللغة ضمن لغات المملكة المتحدة لايعتبر إلا دعوى عاطفية. أما اللغة الصينية- في المقابل-فقد جاءت إلى المملكة المتحدة حديثا جدا، ولكنها ذات وجود لا ينكر بمتكلميها الذين يصل عددهم إلى حوالي150 ألف متكلم. وبناء عليه فإن العدد الدقيق للغات المتحدث بها في المملكة المتحدة أو في ألمانيا يمكن أن يمثل مسألة خلافية لا مجال لحسمها هنا. ذلك أن جوهر الموضوع هنا ليس إلا الترتيب النسبي لأعدادها. فعدد اللغات في الدول الصناعية يكون في خانة الآحاد، بينما يكون عددها في الدول النامية في خانتي العشرات أو المئات.

توضحهذه الملاحظات أن القول إن اللغة عبارة عن «رصيد» يجب ألا يفهم منه أن تعدد اللغات أمر مرتبط بالثراء الاجتماعي، ولكن الارتباط العكسي هو الذي يطرح نفسه، وقد فسر فعلا باعتباره ارتباطا سببيا وليس مجرد علاقة عرضية. وقد أوجز بول (Pool, 1972: 222) هذا الأمر في عبارة قصيرة تقول إن «البلاد المجزأة لغويا بشكل كبير بلاد فقيرة دائما». ومهما يكن فلو كانت هنالك علاقة سببية فسيظل هناك سؤال يتعلق باتجاه هذه السببية، وهو ما سوف نعود إليه فيما بعد. أما صياغة بول للعلاقة بين التعدد اللغوي والثراء الاجتماعي فإنها تسمح بإمكان أن تكون البلاد المتجانسة لغويا بشكل كبير بلادا فقيرة أيضا، وهو أمر لا يصعب أن نجد له بعض الأمثلة، (سكان رواندا ستة الملايين يتكلمون لغتين فقط، وهم بهذا متجانسون لغويا بشكل كبير حتى بالمعايير غير الأفريقية، وكان متوسط دخل الفرد هناك 320 دولارا في 1988)، غير أنه من المستبعد أن يكون المستوى المرتفع من النمو الاجتماعي الاقتصادي متوافقا مع التعدد

اللغوي. وهذا الرأي يعكس اعتقادا شائعا عند كثير من المخططين اللغويين يستند إلى تلك الدرجة العالية من التوافق بين الأحادية اللغوية الفعلية،والتطور الاقتصادي الحاصل في البلاد المصنعة.

وحقيقة أن السكان والجماعات اللغوية متجانسان إلى حد كبير في الاقتصادات الأكثر تصنيعا، تعني أنه حتى في البلاد التي تتمتع فيها لغات عدة بالوضع الرسمي فإن وضع الدولة القومية يجعل السيادة للغة واحدة على وجه العموم، بينما تختزل اللغات الأخرى بدرجة أكبر أو أصغر في أداء وظائف ثانوية فولكلورية ذات أهمية رمزية غير عملية. والحكومة بشكل خاص تستخدم لغة واحدة على العموم، وحيث لا يكون هذا هو الوضع القائم ينظر للأمر عموما باعتباره خللا، وهو ما يجد التعبير عنه في وجود دولة ضعيفة، مما يمكن أن نلمسه لفترات عدة في بلجيكا ويوغوسلافيا. والتجانس اللغوي عبارة عن سمة خاصة بالدول الأوروبية، حيث يفهم هذا باعتباره أمرا طبيعيا ومفيدا. وسويسرا هي الاستثناء الوحيد البارز الذي يثبت القاعدة، فالاشتراك في ثلاث لغات لثقافات كبرى مجاورة قد أصبح مكونا إيجابيا من مكونات الهوية القومية، بينما يبرز الوجود الضعيف للغة رسمية رابعة، وهي لغة ريتو-رومانسية Raeto-Romance،الطابع الخاص للهوية متعددة اللغة لسويسرا. إن التعدد اللغوي يظهر في أشكال مختلفة كثيرة، وهو لا يتواكب مع الرخاء إلا عندما يتعلق الأمر بلغات خاصة معينة، بينما يرتبط هذا التعدد عادة بمستوى منخفض من التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص في البلاد التي تفتقر للغةمشتركة مسيطرة لا تكون معرفتها مقصورة على صفوة قليلة فحسب، بل تكون مستخدمة بوصفها الأداة الأكثر أهمية لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية، كما هو الشأن في كثير من الدول الأفريقية.

اللغة المشتركة و«الأخلاقيات البروتستانتية»

ما العوامل الكامنة وراء هذا الترابط بين التعدد اللغوي والفقر الاقتصادي؟ يبدو ألا أمل لنا في العثور على إجابة مرضية لهذا السؤال إلا إذا وضعنا في الاعتبار أمرين مهمين، أولهما هو أن الأحادية اللغوية الفعلية لمعظم الدول الأوروبية ليست وضعا قائما بشكل طبيعي، ولكنها نتيجة

لعملية استغرقت قرونا لكي تكتمل. وثانيهما-وهو أمر يتعلق باللغة-هو أن البلاد الصناعية والبلاد النامية لا تختلف فقط في أن الأولى قليلة اللغات والثانيةكثيرتها، بل هناك أيضا اختلافات كيفية بين لغات كل منها. وأكبر هذه الاختلافات أهمية خاصية معينة قلل اللغويون من شأنها عادة، ولكن علماء الاجتماع اعتبروها ذات أهمية كبيرة، وهذه الخاصية هي معرفة القراءة والكتابة.فعلماء الاجتماع ينظرون في العادة للكتابة بوصفها المعيار الأساسي الذي يميز المجتمعات المتحضرة عن المجتمعات البدائية. إلا أن مسوغ هذا الرأي قد أصبح مثار شك خصوصا في إطار الضربات التي تلقاها الاعتقاد المتفائل في سمو الإنسانية وتقدمها المتواصل، نتيجة للفظائع التي اقترفتها في هذا القرن الأخير المجتمعات الأكثر «تحضرا». على أن المرء ليس محتاجا لفهم التطور بوصفه تقدما أخلاقيا حتى يسلم بالفرق بين هذين النوعين من المجتمعات، ومن ثم يواصل معظم علماء الاجتماع تعويلهم على هذا المعيار بمن فيهم هؤلاء الذين يعترضون على فكرة «المجتمع البدائي»، كما أن بعضهم يعطي هذا المعيار أهمية كبرى، ومنهم جودي (Goody, 1977) على سبيل المثال، الذي يفضل الحديث عن مجتمعات كتابية ومجتمعات شفاهية بدلا من وضع المجتمعات البدائية في مقابل المجتمعات المتحضرة.

لقد ظهرت لغات الثقافة الأوروبية التي تقوم اليوم بدور مهم كهذا ليس في إطار نظام الدولة الأوروبية فقط، بل على نطاق عالمي، بصورة متدرجة بدءا من القرن العاشر. والسؤال هو كيف نجحت هذه اللغات في أن تترسخ بوصفها الأداة المعتمدة لنقل الأدب، وواسطة للتبادل في مجالي الحكم والثقافة؟ الواقع أنالبحث في هذه النقطة يمكن أن يكشف إلى أي مدى يعكس تطور اللغة التطور الاجتماعي-الاقتصادي، وربما يمارس تأثيرا فيه. وتوافق تطور أو «[ثراء] Ausbau» (Kloss, 1967) هذه اللغات مع الانتقال من العصور الوسطى للعصر الحديث، وبالتالي مع ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي، ليس سوى استنتاج عام يستلزم بحثا أكثر دقة. والنقطة الأساسية هنا هي محاولة معرفة ما إذا كان هذا التوافق توافقا ضروريا، وبأي معنى كان كذلك. وأثر ذلك فيما يتعلق بنظرتنا للغة على أنها ظاهرة روحية ومادية.لقد سبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى أن اللغة من وجهة نظر

ماركسية ينظر إليها بوصفها تجسيدا حسّيا للوعي، ومن هنا فهي تنتمي لمجال الظواهر المادية. ومن دون إنكار أن للغة بعض الجوانب المادية المهمة،سننتقل الآن لماكس ڤيبر أكبر ناقد للتصور الفلسفي الماركسي، والذي تمثل أعماله عن التاريخ الاقتصادي نموذجا مضادا للمادية الجدلية.

ما يشغل ڤيبر هو أن يثبت أن:

مسألة القوى المحركة لتوسع الرأسمالية الحديثة ليست في المقام الأول مسألة منشأ رؤوس الأموال التي كانت متاحة للاستخدامات الرأسمالية، ولكنها فوق كل شيء مسألة نمو روح الرأسمالية (Weber, 1920: 53).

هذه المقاربة كانت موجهة ضد نظرة ماركس المادية أحادية الجانب للتاريخ، ولكنها لم تقصد-كما يشار أحيانا-إلى إحلال تفسير روحي أحادي الجانب بالقدر ذاته للتاريخ والثقافة محل النظرة الماركسية. ولكن هدف ڤيبر-بالأحرى-كان هو إظهار أن التاريخ الاقتصادي لا يمكن تفسيره على أساس العوامل الاقتصادية وحدها، بل يجب أن يوضع في الاعتبار ما أطلق عليه ڤيبر Wirtschaftsethik، أي روح الحياة الاقتصادية بوصفها عاملا مؤثرا رئيسيا في تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلى جانب التقدير الصحيح للوقائع الاقتصادية والجغرافية والسياسية. كذلك تمثل أحد الاعتبارات الرئيسيةفي تفكيره في فكرة أن الإدارة الرشيدة للعمل إنماهي نتيجة للزهد المسيحي الذي رفعته حركة الإصلاح إلى مستوى المبدأ العام الموجه للحياة اليومية، فحركة الإصلاح-في تقديره-لم تكن تحررا من القهر الكنسي، بل:

كانت تعني نبذ تلك الرقابة شديدة التساهل، وغير الملموسة في الممارسة في ذلك الوقت، والشكلية في الأساس لمصلحة تنظيم للسلوك في مجمله، وهذا التنظيم-بتغلغله في كل فروع الحياة الخاصة والعامة-كان مرهقا من دون حد، وملزما بشكل جدي (Weber, 1920: 20).

لقد مثلت «الأخلاقيات البروتستانتية» من وجهة النظرهذه تطابق أداء الواجب في الشؤون الدنيوية مع طريقة ورعة للعيش بشكل مقبول من الرب. «روح الرأسمالية» هذه عبر عنها مفهوم لوثر [للعمل] (Beruf) الذي فهمه ڤيبر بوصفه «الدوجما الرئيسية لكل الطوائف البروتستانتية» (1920: 80). ولقد حوَّلت عادة تفسير الزهد المسيحي-من فرض يمكن رفع انتهاك حرمته عن طريقة الاعتراف والكفارة إلى مبدأ ملزم للتعايش مع مقتضيات

الحياة اليومية - الإدارة الفعالة المراعية للواجب للعمل الدنيويإلى تعبير عن الأخلاق والورع، وبالتالي تحرر السعي وراء الثروة المادية من الوصمة الأخلاقية، ولم يعد الرخاء والخلاص هدفين يستبعد أحدهما الآخر بشكل متبادل في الحياة، بل أصبح ينظر إليهما بالفعل بوصفهما مسعى واحدا. على أن إمكانات استمتاع المرء بما يملك تقيدها-في الوقت نفسه-الضوابط الأخلاقية تقييدا شديدا، فالإسراف لا يتفق وحياة الخشية من الله. وبأخذ هذين العاملين معا في الاعتبار فإن اكتساب الثروة عن طريق العمل المتبصر والابتعاد الجازم عن المتعة الباطلة، قد شكلا أساس الأخلاقيات الرأسمالية التي ساعدت على تراكم رأس المال، وعلى استخدامه في الاستثمار أكثر من أي نظام آخر مكرَّس دينيا للسلوك الأخلاقي عامة.

إن تحليل ڤيبر للعلاقة بين حركة الإصلاح وظهور الرأسمالية في أوروبا يقوم على دراسة كثير من الوثائق اللاهوتية والوثائق الدينية الأخرى، التي يجب-من وجهة نظره-أن ينظر إليها على أنها ذات تأثير، ليس في تكوين مفهوم جديد للإيمان المسيحي فحسب، بل كذلك في الأساليب المُكرَّسة اجتماعيا للمعيشة. وقد انتُقد رأيه في العبادة وفي المؤسسات الاجتماعية بوصفها تعبيرات مختلفة عن موقف نفسي مشترك، نظرا لأنه يعطي أهمية كبيرة جدا للعوامل الروحية في مقابل العوامل المادية، ولكنه مع ذلك مازال قادرا على إثارة النقاش المفصّل وجديرا به.

وأحد الملامح الأكثر وضوحا، ومن ثم الأقل لفتا للنظر، للنصوص التي فحصها ڤيبر هو أن معظمها كان مكتوبا بالألمانية أو بالهولندية أو بالإنجليزية، وليس باللاتينية. ومن المدهش أن ڤيبر لم يلتفت إلا قليلا لهذه الواقعة الأكثر أهمية التي كانت-مع بعدها عن أن تكون واقعة عرضية مصاحبة لحركة الإصلاح-كانت شرطا مسبقا لنجاحها، وواحدة من أكثر نتائجها أهمية .فمن دون صياغة الإنجيل بلغة عامة الناس فإن إخضاع الحياة اليومية للنظام الصارم كما أنجزته الأخلاق البروتستانتية كان سيصبح مستحيلا تماما. ونصوص مثل «الدليل المسيحي» لباكستر، وهو يوميات دينية، أشبه ما تكون بعملية حفظ دفاتر دينية حيث «علاقة المخطئ بالرب أشبه بعلاقة العميل بصاحب المحل التجاري» (Weber ,1920: 12).والنصوص البيوريتانية (التطهرية) الأخرى التي حللها ڤيبر، كانت ستصبح من دون أي تأثير لو أن

الخطاب الكهنوتي ظل يوجه بلغة العلم أي باللغة اللاتينية.والشيء نفسه يمكن أن يقال عن نظام القساوسة غير الكهنوتيين، وهو أمر عظيم الأهمية لكثير من الطوائف البروتستانتية، ويمكن أن يقال أيضا عن Entzauberung der Welt، أي «ترشيد العالم» (ص: 152)، كما أن الأفكار العلمية قد أمكن توصيلها إلى جمهور أوسع من الناس بواسطة لغة هي أقرب لكلامهم من اللغة الكاثوليكية لذلك العصر، أي اللاتينية.

كان الخلاف بين الإصلاحيين وخصومهم يدور، في جانب كبير منه، حول الكتابة. فرجال الكهنوت البروتستانت على نطاق أوروبا قد شجعوا استخدام اللغات العامية على أمل أن يسهلوا التحول في العقيدة من قبل السكان الأصليين، ولذلك فإن النصوص الدينية في كثير من اللغات كانت هي الوثائق المكتوبة الأولى. وقد أصبح المبدأ الإنجيلي بأحقية كل شخص في أن يقرأ الكتاب المقدس بلغته الأصليةسلاحا من الأسلحة الرئيسية من أجل سحب احتكار التفسير من الكنيسة الكاثوليكية. وبترجمة الإنجيل إلى اللغات الدنيوية (غير الدينية) لعامة الناس أصبح السبيل للمعرفة الدينية لا يعتمد على معرفة اللغات المقدسة. وقد كانت هذه الترجمات للإنجيل إنجازات رائدة، لأنها-فضلا عن صب المحتوى المفاهيمي من وعاء لغوي في وعاء لغوي مناسب بشكل متساو-قد ساهمت في جعل اللغات العامية مناسبة أكثر من ذي قبل لأداء وظائف اتصالية عليا. وبالطبع يجب ألا يبالغ في تقدير جهود الكتاب الأفراد، كما أن حركة الإصلاح يجب ألا ينظر إليها كما لو كانت كشفا لأبعاد جديدة تماما للاستعمال اللغوي. غير أن الانقلاب الفكري الذي جاء معها قد ساعد على بلورة التطورات التي ظهرت في أزمنة سابقةوتواصلت بعد حركة الإصلاح. فعلى أثر ترجمة لوثر للإنجيل أصبحت اللغة الألمانية تستعمل أيضا للوعظ على منابر الكنائس على نحو متزايد، وحلت لغة الناس تدريجيا في العبادة محل اللغة اللاتينية (Vossler, 1925: 24).

انتشار الكلمة آليا

لو أن حركة الإصلاح كانت مقصورة على الجدل اللاهوتي لما كان يمكن أن تكون لها النتائج الثورية التي ترتبط بها عموما الآن.فلقد كان أمرا مهما

بشكل حاسم أن الجدل قد نقل إلى عامة الناس عن طريق كتيبات وصلت لكل شخص كان قادرا على قراءتها، وهو الأمر الذي صار ممكنا عن طريق استحداث الطباعة بطريقة آلية، وهو أكثر الابتكارات التكنولوجية أهمية في ذلك الوقت (Eisenstei, 1979). والأكثر من هذا هو أن الإنسانيين Humanists قد مهدوا الأرض لمحاولات نشر التعليم خارج جدران المدارس اللاتينية التقليدية، والطباعة بالنسبة لهم وبالنسبة للإصلاحيين كانت هي التكنولوجيا المناسبة لنشر أفكارهم عن طريق اللغات العامية. وقد طورت السوق الجديدة للمادة المطبوعة ديناميكياتها بشكل مستقل تماما عن تلك الأهداف.ففي القرن السادس عشر ظلت جملة الكتب كلها تطبع باللغة اللاتينية، وطبقات المجتمع كلها لم تكن ترحب بطبع الكتب باللغات العامية، لأنه قد نظر لهذا الأمر باعتباره حطا من شأن اللغات المقدسة، أي اليونانية واللاتينية والعبرية، وباعتباره تجريدا للكتاب المقدس من تفرده.

على أن أهداف الإصلاحيين وأهداف أصحاب التكنولوجيا الجديدة قد التقت في جوانب مهمة، فالطرفان كان لهما مصلحة أساسية في توسيع السوق، فوصول الكتيبات إلى عدد أكبر من الناس كان مفيدا في الصراع الأيديولوجي، واستخداما مربحا أكثرفي الوقت ذاته للآلات الميكانيكية. لذلك لم يكن مصادفة أن حركة الإصلاح قد جاءت معها بنشر كثير من الكتب التمهيدية وكتب الإملاء التي تلح على توحيد اللغة المكتوبة، والأمران معا كانا في توافق مع زيادة المبيعات. وبهذا الشكل فإن مطالب السوق قد أدت إلى التوسيع التدريجي لنطاق اللغات المستعملة في الطباعة. وبناء على ما أصبح يعرف بـ «لغة الناشرين» فقد تشكل نوع من القواعد كان صالحا للغة الألمانية على سبيل المثال، جاعلا إياها قابلة للتعلم والتدريس بمساعدة قواعد Rules يمكن التثبت منها. ومن هنا يبدو انتشار اللغات الناشئة المشتركة، والموحدة التي أقيمت على تنوعات لغات عامية، بوصفه نتيجة لتوافق المصالح الأيديولوجية مع المصالح الاقتصادية.وفي الوقت نفسه فإن هذا الانتشار قد خلق أوضاعا مواتية بصورة متزايدة لتحقيق هذه المصالح. وقد اتسعت السوق نفسها، وبشكل خاص السوق المحلية، حيث ظهرت للوجود أشكال من التجارة لم تكن معروفة في العصور الوسطى (Weber, 1924: 202)

اللغة المشتركة بوصفها «أصلا»

كانت القوة الدافعة وراء التوحيد اللغوي والتقدم في معرفة القراءة والكتابة هي البرجوازية المتعلمة (Grosse, 1980). وكانت البرجوازية أيضا هي التي طورت أشكالا جديدة من التجارة خاصة التجارة الموحَّدة باستخدام العينات وحلقات تجارة الجملة التي تربط التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية. ومن ثم أصبحت اللغات العامية الموحدة حديثة النشأة هي لغات النخبة الاقتصادية، ثم لغات النخبة الاجتماعية بعد حين.

والواقع أن هناك شيئا محيّرافي كون ڤيبر لم يعر انتباها أكثر للتطورات المتوازية للغات الحديثة الموحدة في أوروبا،ونظام الاقتصاد الرأسمالي منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر. إنه يؤكد على أن الشبكة الواسعة بشكل كاف من الاتصالات وطرق المواصلات كانت شرطا ضروريا لنمو تجارة الجملة (Weber, 1924 - 252). وفي هذا الصدد وجد ڤيبر أن عائلة «ثورن - تاكسيس» النبيلة صاحبة مملكة البريد، مهمة بدرجة كافية للإشارة إليها، بينما بقي صامتا عن مساهمة لوثر في تطوير لغةألمانية موحدة فوق إقليمية.وهو يرى أن عجز معظم الحكام الإداريين الصينيين [البكينيين] عن فهم لهجات الأقاليم التي يديرونها، كان سببا من أسباب عدم نشأة «الدولة الرشيدة» في الصين على الرغم من الدخول المبكر لنظام الخدمة المدنية غير الوراثية (1924: 289). فالدولة الرشيدة تقلص من سلطة الحكم الاستبدادي، ومن ثم تجعل النشاط الاقتصادي أكثر خضوعا للحساب والتقدير، ولذلك فإن الدولة الرشيدة-في نظر ڤيبر-شرط أساسي لنمو الرأسمالية، على أنه لم يعلق على حقيقة أن تشكل كل من الدولة الرشيدة واللغات الموحدة المشتركة في أوروبا قد تناميفي ترابط وثيق أحدهما بالآخر.

وهذا أمر مثير جدا للدهشة، لأن ڤيبر يسلم بأن «اللغة تسهل التفاهم المتبادل، ومن ثم تسهل تشكيل كل أنماط العلاقات الاجتماعية في أعلى درجاتها». ولذلك فاللغة-كما يرى-عظيمة الأهمية بالنسبة للمجتمع «مادام فهم سلوك الآخرين هو أكثر الشروط أهمية في تشكيل الجماعات (Vergemeinschaftung)» (Weber, 1978: 390). واللغـــة-إضافة إلى هذا-هي «الحامل للموروث الثقافي الخاص للجماهير، وهي التي تجعل التفاهم

المتبادل ممكنا أو أكثر سهولة» (Weber, 1978: 390). مع ذلك لم يعط ڤيبر للغة وضعا مركزيا في نظريته عن المجتمع، ربما لأنه اعتبر «العناية بقواعد لغة مشتركة أمرا مهما باعتبارها أداة للاتصال في المقام الأول، وليس باعتبارها مضمونا للعلاقة الاجتماعية». ولهذا السبب نجده يخفق في أن يدخل في اعتباره التغيرات النوعية التي تطرأ على اللغات بتطورها إلى لغات موحدة مشتركة على أساس نمط ثابت مكتوب. ومهما يكن الأمر فإن البروتستانتية قد أوجدت نوعا جديدا من الجماعة اللغوية، بمعنى الارتقاء «بفهم سلوك الآخرين» إلى مستوى أعلى. فلأن ترجمة الإنجيل قد أظهرت للجميع عقلانية التنظيم الأخلاقي للحياة اليومية، فهي بذلك حرمت الكاهن - المشعوذ من أكثر وسائله فعالية للتحكم في المجتمع، وهي تمتعه بالامتياز الخاص في الوصول لكلمة الرب من خلال الشفرة السرية والمقدسة للغات الإنجيلية .وتماما مثلما أصبحت التجارة في الدولة البيروقراطية الرشيدة قابلة للحساب والتقدير، فإن السلوك الديني أيضا أصبح قابلا للحساب والتقدير مادام أساس التقدير لم يعد هو سلطة الملك أو الكاهن، بل هو الإنجيل وقد كتب بلغةالعامة.

إن ما نعالجه هنا هو بشكل واضح عملية تاريخية طويلة. فاللغة اللاتينية ظلت تستعمل في مجالات اجتماعية معينة خلال القرن التاسع عشر، خاصة في الكنيسة الكاثوليكية، بل أيضا في بعض المحاكم العليا، بينما كيفت الأعمال والعلم والأدب نفسها للعاميات بشكل شديد السرعة. والجدير ذكره أيضا أن التوحيد اللغوي نفسه لم يكن إنجازا للعصر الوسيط المتأخر، وأنه لميكشف عن تأثيره الاجتماعي إلا في العصر الحديث فحسب، عندما تحولت الأهمية من الاتصال الأفقي إلى الاتصال الرأسي. فلقد كانت الأدوات جاهزة، في شكل قواعد وقواميس، ولكنها ظلت في انتظار استغلالها استغلالا كاملا. وإذا تذكرنا أن اللغة الفرنسية الموحدة في زمن الثورة الفرنسية كان يتحدثها حوالي ثلاثين في المائة فقط من عدد السكان الفرنسيين، فإنه من الواضح أن غلبة العاميات الموحدة كانت في ذلك الوقت ماتزال بعيدة عن أن تكون كاملة. وظل هذا الأمر هو مهمة القرن التاسع عشر، قرن القومية، عندما سادت اللغات الأوروبية الموحدة في أقاليم الدولة وبين سكانها الذين أصبحوا عند ذلك الوقت يعتبرونها لغاتهم

الوطنية. وفي القرن التاسع عشر انتشر النمط المكتوب للغات أوروبا العامية بين غالبية السكان المتعلمين المتزايدين في الوقت نفسه مع تقدم التصنيع والازدهار الكامل للنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي أدى إلى استقلالية الحياة الاقتصادية وتمايزها عن الأمور السياسية والثقافية والدينية.

ويجد «مبدأ الاستقلالية»، الذي نتفق مع بارسونز (Parsons, 1964) في النظر إليه بوصفه طابعا مميزا للمجتمع المعاصر، أوضح تعبير عنه في إقرار النقود بوصفها أداة عامة للتبادل في السوق. وعلى الرغم من أن عرف استخدام النقود هو أكثر قدما، إذ كانت معروفة في العصور الوسطى، بل حتى في العصور القديمة،فإن النقود بوصفها أداة عامة ليس لتقييم السلع فحسب، بل لتقييم الخدمات أيضا لم تصبح أمرا مقننا إلا في نهايات العصور الوسطى وفي أوروبا وحدها. وحسب المناقشة التي أجريناها في الفصل الأول فإن النقود أمكنها أن تقوم بوظيفتها بوصفها أداة لربط كل السلع والخدمات بعضها ببعض، والنفاذ إلى كل مجالات المجتمع إلى حد أن ماهيتها الحسية والمفاهيمية قد تحولت مما هو مادي إلى ما هو وظيفي. وقد أصبح هذا ممكنا بدرجة كاملة فقط عندما تجردت النقود تقريبا من خصائصها المادية الملموسة، وعندما حل الورق محل المعادن الثمينة. والنقود الورقية لم تنتشر بوصفها أداة تبادل عامة إلا في القرن التاسع عشر، ولم يظهر دورالنقود كوسيط على نحو صرف إلا في المجتمع الحديث المتسم بدرجة عالية من تقسيم العمل.

وبالمثل لم تتحدد الهوية الفعلية للغة والدولة والأمة إلا في أوروبا القرن التاسع عشر، ولم يكن توطد اللغات الأوروبية المشتركة وتوطد الأشكال الجديدة للتفاعل «النقودي» تطورين غير مترابطين وقعا بمجرد المصادفة في وقت واحد تقريبا، فقد تلقى الأمران كلاهما دفعات قوية من حركة الإصلاح، وهذا ما جرى للغة بوصفها وسيلة لنشر إرشادات أخلاقية جديدة، وللنقود بوصفها أداة لاستخدام الأموال لأغراض رأسمالية في توافق مع تلك الإرشادات. ولم يكن توحيد وتنمية العاميات الأوروبية متأثرين بالتطور الاقتصادي فقط، بل كان لهما بدورهما تأثير فيه عن طريق توسيع مجال الاتصال. ومن ثم فإن بإمكاننا إعادة تفسير مقولة إن «اللغة رصيد» على نحو أكثر دقة بالقول إن اللغة المشتركة هي بمنزلة «رصيد».

اللغة المشتركة واللغة القومية

في أوروبا، أصبحت اللغة المشتركة هي أيضا اللغة القومية. ولقد ركز جلنر الضوء على دور الاتصال في مقالته عن القومية - التي نظر إليها بوصفها ضرورة اقتصادية تعكس الحاجة الموضوعية للتجانس، وليس بوصفها ظاهرة أيديولوجية أساسا -كما أكد على أنه في المجتمع الصناعي الحديث «ولأول مرة في التاريخ الإنساني يصبح الاتصال الواضح والدقيق بشكل معقول أمرا مهما ومستخدما بشكل عام وواسع» (Gellner, 1983:33). فالإنتاج الصناعي يتطلب أساليب موحدة ومنظمة كما يحتاج إلى سكان متحركين ومتجانسين وعلى درجة عالية من التعليم، وهذه المتطلبات تعني الحاجة إلى استعمال لغة واحدة موحدة عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية. وفي إطار التعليق على الجانب الفكري للتوحيد اللغوي الضروري يتحدث جلنر عن «عملة مفاهيمية واحدة» تصف العالم. فواقع أن «كل الاستعمالات الإشارية للغة تشير في الأساس إلى عالم واحد مترابط» (21 :1983)، وأن اللغات الموحدة المشتركة-بفضل التقنين المعجمي لمئات الآلاف من الكلمات-يمكن الاعتماد عليها بوصفها أدوات مفاهيمية قابلة للترجمة فيما بينها، ودقيقة ومتميزة بدرجة عالية، ومتاحة-مبدئيا على الأقل-لكل الناس من خلال التعليم العام، كل هذا إنما يُعد تعبيرا عن «عقلنة» العالم الذي يرتبط بعضه ببعض-حسب فهم ڤيبر-في سوق منظمة بشكل عقلاني. وكلما تحولت هذه السوق إلى سوق وطنية، وساد التصنيع والنظام الرأسمالي للاقتصاد حياة المجتمع، تعلم الناس التعامل مع هذه الأداة [اللغة الموحدة] واستعملوها بالفعل.

الخاصية الجديدة للغات الثقافة الأوروبية

لا يمكن إنكار أن التطورات الثقافية والسياسية أيضا قد تركت آثارها على لغات الثقافة الأوروبية .فأكاديميات اللغات في عصر النهضة في إيطاليا وفرنسا، وظهور الأراضي المنخفضة (هولندا) بوصفها دولة مستقلة، والإنجازات الثقافية للمرحلة الكلاسيكية الألمانية في القرن الثامن عشر، والثورة الفرنسية، والقومية الرومانسية التي أزكيت روحها في القرن التاسع

عشر ليست إلا بعض التطورات الأكثر أهمية التي يتعين الإشارة إليها. والواقع أنه كثيرا ما أشير إلى كل هذه التطورات، وأحيانا أُكِّد عليها بإفراط، سياق سرد تاريخ اللغات المختلفة، على أن هذا لا يمكن أن يذكر عن تفاعل اللغة مع روح الحياة الاقتصادية بالمعنى الذي نجري المناقشة في إطاره هنا.

لقد سبقت أكاديمية كروسكا الفلورنسية The Florentine Accademia della Crusca أكاديمية العلوم البروسية (1700) Prussian Akademie der Wissenschaften بمائة وعشرين عاما، ومع ذلك فإن التباعد بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة أكثر ظهورا حتى اليوم في اللغة الإيطالية مما هو في اللغة الألمانية. ترى ألم يكن لحقيقة أن حركة الإصلاح لم تصل لإيطاليا، وحقيقة أن تأثيرات الأخلاقيات البروتستانتية وروح الرأسمالية على التطورات الاقتصادية كانت بالتالي ضعيفة جدا هناك، ألم يكن لهذا دور في ذلك الأمر؟ وفضلا عن ذلك فإنه على الرغممن أن المساندة السياسية القوية للقشتالية في إسبانيا فإنها لم تستطع أن تترسخ بوصفها اللغة المشتركة الوحيدة، كما أن القطلونية تمرُّ في الوقت الحاضر بما هو أكثر من الإحياء الرمزي. أما في أوروبا الشمالية البروتستانتية بالمقابل فإن الاتساق اللغوي القومي هو السائد. وفي أوروبا الشرقية ظهرت لغات أدبية جديدة عدة في أعقاب حركة الإصلاح مثل الفنلندية والليتوانية واللاتفية والسلوفينية. وفي إنجلترا كما في بلاد أوروبية أخرى فإن انتصار اللغة الموحدة قد ترافق مع «التمدين» urbanization وظهور الرأسمالية، وكذلك مع تأسيس الكنيسة الوطنية الأنجليكانية، التقهقر اللاحق للكاثوليكية. وفي أيرلندا الكاثوليكية، أفقر بلد في أوروبا الغربية، فيها وحدها لم يؤد استبدال اللاتينية إلى اتخاذ العامية لغة وطنية قابلة للنمو، وبدلا من ذلك تقلصت اللغة الأيرلندية إلى لغة أقلية من دون أي أهمية وظيفية، بينما حلت الإنجليزية محل اللاتينية، وهي، أي الإنجليزية، لغة الجار البروتستانتي القوي.

وفي هذا الصدد ترد إلى الذهن أيضا مقارنات محدودة النطاقداخل إطار منطقة لغوية مفردة، فلغة الفلمنكيين الكاثوليك، في الجزء الأفقر من بلجيكا وحتى الحرب العالمية الثانية،تميزت بعدم تجانس لهجي كبير، أما

اللغة الموحدة الوحيدة للفلمنكيين الهولنديين فهي لغة الشمال البروتستانتي، أو Algemeen Beschaafd Nederlands.

وعلى مستوى العالم نلاحظ أن البلد الوحيد غير الأبيض الذي كان قادرا على سد فجوة التطور واللحاق بأكثر البلاد الصناعية تقدما، وهو اليابان، نلاحظ أنه بلد متجانس لغويا بدرجة عالية.وأهم شيء هنا هو أن المقارنة مع الصين مقارنة مفيدة، فبعد انفتاح اليابان الاضطراري على الغرب أدت الإصلاحات اللغوية بعيدة المدى، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفي جيل واحد، أدت إلى انتشار اللغة الموحدة على نطاق الوطن، والتي أُسست على نمط مكتوب جديد، بينما لم يتحقق الانتشار العام للغة الصينية الموحدة «بُتُنغوا Putonghua» حتى الآن.

أما واقع أن اللغة الفرنسية الكاثوليكية في كندا لا يمكنها أن تحتفظ بموقعها إلا بفضل التدابير القانونية التي تحميها ضد الهجوم الكاسح للإنجليزية البروتستانتية، فهو أمر لن نشير إليه إلا بشكل عابر، لأن العلاقة بين هاتين اللغتين تلقي بعض الضوء على المنافسة بين النخبة الاقتصادية للغات العالم، تلك المنافسة التي سوف تكون لدينا الفرصة للتعليق عليها فيما بعد بتفصيل أكبر.

إن الموضوع العام موضع النقاش هنا هو أن اللغات الأوروبية المشتركة التي ظهرت منذ القرن السادس عشر، قد مثلت من وجهة نظر سوسيولوجية،وسائل جديدة نوعيا للتوحيد الاجتماعي، متوافقة مع النمو الاقتصادي ومساعدة على اطراده. واللغات الراقية بدرجة عالية قد وجدت بالطبع منذ وقت مبكر جدا.ولكن في أوروبا عصر النهضة، فإن حجم الجماعة اللغوية وتركيبها الاجتماعي قد أوجدا كلاهمافارقا نوعيا.فلغة التخاطب المشتركةاليونانية كانت في الأساس لغة النخبة في دولة المدينة، واللغة الصينية الكلاسيكية كانت مستعملة على نطاق البلاد، ولكن من قبل طبقة صغيرة من رجال الإدارة في الإمبراطورية الصينية. وفي الهند كانت ترقية اللغة السنسكريتية الأدبية هي مسؤولية طائفة البراهما وحدها. أما الخاصية الجديدة للغات المشتركة الحديثة فهي أنها تنتشر في مناطق واسعة، وفي الوقت نفسه تمتد عبر الطبقات الاجتماعية. وبفضل مقدرتها على الاستجابة لكل الحاجات الاتصالية للمجتمع فإنها تعكس التركيب

الاجتماعي المنسوج بإحكام أشد مما كان موجودا في العصور القديمة والوسطى، مسهلة بذلك عملية الحراك الاجتماعي والمشاركة في العملية السياسية. وهذه اللغات التي عالجت التعدد اللغوي الزائد على الحد، ذا الوظائف المجتمعية النوعية عن طريق إبدال تعدد أسلوبي به،هذه اللغات شكلت ميزة ارتقائية للمجتمعات التي تملكها قياسا بتلك المجتمعات التي مازالت تعتمد على استخدام لغات عدة مختلفة.وقد انطوت هذه الميزة على نتائج اقتصادية مهمة.

التكامل والتفاضل

بعد تجنب مسألة التطور الاجتماعي لزمن طويل أعاد بارسونز وضعها على أجندة علم الاجتماع.وكان ما يشغله هو تحديد التطورات التنظيمية «المهمة بشكل كاف لتطور أبعد»، والتي «من المرجح أن تكتشفها نظم مختلفة تعمل تحت شروط مختلفة» (Parsons, 1964:33). وقد أطلق بارسونز على هذه التطورات «العموميات التطورية» و التي اعتبر من بينها عموميات الدين، والاتصال اللغوي، وتنظيم المجموعات الاجتماعية على أساس علاقات القرابة، والتكنولوجيا، اعتبرهاعموميات أساسية.وعلى مستوى أعلى فإن البيروقراطية الإدارية بمفهوم ڤيبر والنقود والأسواق أصبحت أيضا ذات أهمية (1964:347). والنقود-عند بارسونز-هي النموذج الأساسي لما أطلق عليه «وسائط التبادل الرمزية المعممة» أي العناصر التي تجعل النظام الاجتماعي متماسكا وفعالا. وتمثّل النقود، حسب تعريفه:

لغة ووسيلة اتصال معا، والعلاقة بين اللغة والوسيلة والمترتبات الفيزيقية هي أساسا العلاقة نفسها هنا كما في حالات الاتصال الأخرى... والظاهرة الأساسية هي ظاهرة تعميم الالتزامات والتوقعات المرتبطة به(Parsons, 1960:272 f).

وتعميم الالتزامات والتوقعات المرتبطة بها» ليس تلخيصا سيئا للسمات الجوهرية التي تخلق لغة موحدة مشتركة. واستقلالية اللغة-كما سوف يتضح الآن-ليست أمرا أقل ضرورة للمجتمع الحديث من استقلاليةمجال الاقتصاد، وهو الأمر الذي يؤكد عليه بارسونز كثيرا.

وتجدر الإشارة إلى أن بارسونز (1964:343) ينظر أيضا إلى اللغة المكتوبة

باعتبارها ميزة تطورية، حيث إن معرفة القراءة والكتابة تزيد من القدرة التكليفية للأنظمة الاجتماعية عن طريق زيادة التفاضل والتخصص. على أنهيجب أن نضيف-إلى ما ذكره-أن اكتساب المجتمع لمهارة الكتابة يمكن أن يؤثر في اللغات وفي استعمالها بطرق مختلفة. ومن الممكن تمييز ثلاثة مسارات تطورية:

1- وجود لغة مكتوبة مع عامية أو عاميات لا علاقة لها بها، مما يحول دون تأثير اللغة فيها تأثيرا بعيد المدى، وعلى سبيل المثال استعمال الصينية الأدبية في ڤيتنام قبل تطوير نظام كتابة ڤيتنامي.

2- رأب الصدع الكبير القائم بين اللغة المكتوبة والعامية على الرغم من علاقة القرابة بينهما، وهو وضع ينطبق على المعرفة المحدودة بالقراءة والكتابة والتي تسفر عن ازدواج لغوي حيث تتطور العامية-بصفة عامة-غير متأثرة باللغة الأدبية، كما هو الشأن في العربية على سبيل المثال(*).

3- تأسيس نمط لغوي مكتوب يتبعه-بشكل سريع نسبيا-نشر معرفة القراءة والكتابة بين عامة الناس، مما يمكن اللغة المكتوبة من ممارسة التأثير في العامية، ويعزز في الوقت نفسه إمكان تحقيق الهدف المتمثل فيأن تكون اللغة المكتوبة هي مثالها الصادق. فانتشار المعرفة العامة بالقراءة والكتابة في أعقاب حركة الإصلاح والتنوير قد جعل من الممكن لأول مرة للغة المكتوبة أن تؤثر تأثيرا واسعا في العامية، وبالتالي تكون ذات أثر في إيجاد أنماط فوق إقليمية من الاستعمال اللغوي، وعندها تستطيع هذه الأنماط أن تنشئ مجتمعا لغويا يمكن فيه للغة أن تبدأ في خلق تكامل وترابط أشد، بدلا من، أو إضافة إلى، خدمة غرض التفاضل الاجتماعي. وبهذا المعنى يمكن القول: إن تأسس لغات أوروبية مشتركة قد مثل مستوى جديدا من التطور الاجتماعي.

وفي نطاق أفكار بارسونز التي طورها إيزنشتات (Eisenstadt, 1964) مع آخرين، فإن التفاعل بين التكامل والتفاضل يحتل موقعا بارزا في مجال تفسير التطور الاجتماعي. واللغة المكتوبة التي ناقشنا أمرها، منذ قليل يجب النظر إليها من وجهة النظر هذه باعتبارها ابتكارا تكامليا، ولكن

(*) هذا الكلام صحيح بدرجة أو بأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق خاصة بعد انتشار التعليم ووسائل الاتصال الحديثة، ولكن المقام لا يسمح بالمناقشة التفصيلية هنا (المترجم).

يجب ألا تغيب عنا حقيقة أنها أيضا تتيح إمكانات جديدة للتفاضل الاجتماعي، وخاصة في إطار الأنماط الثلاثة الموضحة من قبل للعلاقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. وإذا كان وجود الكتابة قد مثل خطوة تطورية فإن ارتباطها الوثيق بالعامية مثل خطوة أخرى لا تتطابق مع أو تتبع بالضرورةمعرفة المجتمع للكتابة. واللغة المشتركة القائمة على لغة موحدة مكتوبة يجب النظر إليها باعتبارها تطورا تنظيميا في حد ذاتها. وما تحققه هذه اللغة هو مزيد من التكامل ومزيد من التفاضل، فالمزيد من التكامل يتحقق مادامت هي تقلص المسافة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة وبين هؤلاء الذين يستخدمون هاتين الوسيلتين، بينما يتحقق المزيد من التفاضل مادامت تشتمل على الإمكانات التعبيرية للغات الخاصة registersوللأساليب الوظيفية المختلفة،وعلى ذلك فإن اللغة المشتركة تقدم نفسها في أردية مختلفة: فالمواطنون المرتبطون معا بمؤسسات اجتماعية أخرى مثل النقود والسوق، يتكلمون الآن اللغة نفسها، أو على الأقل يسهل عليهم استعمالها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تحتفظ ببقايا الطبقية اللغوية للمجتمع الإقطاعي. ومواطنو الدولة الرشيدة توحدهم اللغة نفسها من جانب، ومن جانب آخر فإن المهنيين (Berufsmenschen في مفهوم ڤيبر) يطورون اللغات لأغراض نوعية تخلق-مرة أخرى-مزيدا من التفاضل على المستوى الجديد للتكامل.

ومهما يكن فهذا ليس استطرادا في الحديث عن الحدود اللغوية للمجالات الاجتماعية في المجتمع الإقطاعي مثل الدين والعلم والحكومة، ولكننا-على العكس-نتحدث عن تكون التنوعات الوظيفية على أساس مشترك.فعلى الرغم من الطبيعة المتخصصة بدرجة عالية لهذه التنوعات، والتي هي نتيجة مباشرة للدرجة العالية من تقسيم العمل، فإن سهولة الانتقال المتبادل بين لغات الأغراض النوعية أعظم مما كانت بين لغات الحرف المحددة إقليميا ولغة العلم فوق الإقليمية في المجتمع الإقطاعي. والجانب المهم هنا هو أن التفاضل المتزايد للغة المشتركة في صورة لغات الأغراض النوعية إنما كان يرجع للحاجات المتنامية إلى تمييز المفاهيم، بينما كانت تتراجع للخلفية وظيفة التمييز الاجتماعي. ولغات الأغراض النوعية تنشأ عن اللغة المشتركة، وهذا هو أحد أسباب كونها أكثر تفاضلا

بشكل كبير من الأوضاع السابقة للغة. والواقع أن اللغة المشتركةهي شرط مسبق وفي الوقت نفسه تعبير عن مستوى تطوري جديد للأنظمة الاجتماعية التي تتميز بشبكة من العلاقات الاتصالية المتبادلة والمتقاطعة مع الانتساب الإقليمي والطبقات الاجتماعية. ولإنجاز هذا الأمر كان الضروري على الأقل تكملة محددات هوية الفرد في المجتمع الإقطاعي مالم يكن استبدالها، أي الإقليم والمنزلة في الحياة، تكملتها بمحدد آخر، وهو الأمة التي هي-إذا ما اتبعنا تفكير جلنر Gellner-فوق كل البنية الاجتماعية-السياسية للسوق التي تحتاج إليها الاقتصادات الصناعية.

السوق واللغة

في القسم السابق وصفنا تكون اللغة المشتركة باعتباره جانبا ضروريا من جوانب التطور الاجتماعي الذي يأتي معه-خلال عملية التكيف للحاجات الاتصالية الجديدة-بمزيد من التفاضل ومزيد من التكامل. وقد اتضح في النهاية أن ميدان استخدام اللغة المشتركة أحد ملامحها الفاصلة. وهذا القسم يعالج مسألة الكيفية التي تتفاعل بها اللغة مع السوق.

لقد نظر للسوق واللغة بوصفهما نظامين متماثلين، وطبيعة هذا التماثل قد بحثها بأكبر تعمق حتى الآن روسي-لاندي (Rossi - Landi, 1968 -1974) وفكرته الأساسية هي النظر للغة بوصفها نتاجا للعمل الجمعي وثروة اجتماعية متراكمة (Rossi-Landi, 1974:146) وهو يشبه تداول الألفاظ بتداول السلع في السوق:

المقايضة تشبه التبادل الاتصالي لمعنى أو أكثرتبادلا مباشرا: (F 151: 1974).

وهناك كلمات معينة-الكلمات الوظيفية على سبيل المثال-تقوم بوظائف السلع المتميزة التي يمكن أن تستبدل بها كل السلع الأخرى، والأحجار الكريمة مثال من أمثلة السلع المتميزة.

وعلى العموم ليس واضحا تماما ما يعنيه روسي-لاندي بقوله «التبادل الاتصالي للمعاني تبادلا مباشرا»، فربما يعني الكلمات محددة الدلالة بشكل كبير، أو ربما يعني التعبيرات التي تعتمد على السياق بدرجة كبيرة. وهو على أي حال يقابل بين هذا الشكل البسيط «للمقايضة اللغوية» كما

يسميها وبين المستوى الأكثر تعقيدا للتبادل الذي يُمارس عن طريق رأس المال اللغوي الذي «يقبع في الذاكرة كما تقبع النقود في الخزانة» (Rossi - Landi, 1974:152). إن تشبيه الاتصال المباشر البسيط بالمقايضة، وتشبيه الاتصال غير المباشر والأكثر تعقيدا بالتجارة النقدية يبدوان أمرا مبتكرا بعض الشيء، وهو أمر يسهل قبوله إذا أخذنا الإشارات وأصوات التعجب-حيث الوظائف التعبيرية والدلالية غير منفصلة بعضها عن بعض بعد إذا أخذناها باعتبارها المقابل اللغوي للمقايضة، على الرغم من أن هذا التشبيه أيضا تشبيه أخرق شيئا ما .فبينما يجب النظر للمقايضة باعتبارها إنجازا لحضارة ذات مستوى أعلى، فإن الاتصال قبل اللغوي يمكن أن يرتبط فقط بمرحلة مبكرة من مراحل تطور النوع أو تطور الكائن الفرد. وبدلا من هذا يمكننا أن نفكر في الإشارة (البدائية) التي تصاحب الحدث الكلامي (المعقد)، وبهذا يمكن أن يكون هناك تشابه مع المقايضة التي تستمر في الوجود إلى جانب التجارة النقدية. وبهذا الشكل فإن التشابه بين اللغة والسوق يمكن أن يطبق على أشكال مختلفة للتبادل التجاري. على أنه لن يكون هناك شطط في الأمر هنا، بل سننتقل بدلا من ذلك إلى جانب آخر من جوانب علاقة اللغة بالسوقيستحق اهتمامنا، وهو تأثير السوق في اللغة.

السوق هي ذلك المكان الذي يلتقي فيه الناس لتبادل البضائع حيث يُنجَز الاتصال والاتفاق. ونظرا لأنالسوق قد حلت محل النهب بوصفه الصورة الشائعة لانتقال الممتلكات، فإنها، أي السوق، جسَّدت نوعا من الطفرة التنظيمية للحضارة. فالسوق تفترض مسبقا تنظيما عرفيا لتفاعل المشاركين، ولكن هذا لا يعني بالضرورة استعمال لغة مشتركة مطوعة لحاجات التجارة.فمثل هذه الضرورة تظهر فقط مع الانتقال من التبادل من أجل الاستهلاك إلى تبادل البضائع المنتجة من أجل السوق. وقد أشار كالفت Calvet إلى أن المقايضة كانت تتم غالبا بشكل صامت وليست عن طريق اللغة أو النقود. وبينما تنقص اللغة المشتركة كثيرا من هؤلاء المتقايضين في حالات كثيرة، فإن هذا ليس سببا في أن هذا النوع من التبادل يتم بشكل صامت، بل الأصح هو أن المشتركين في الصفقة يكونون صامتين لكي يتقايضوا. وسلعة المقايضة عبارة عن إنتاج فائض عرضي نوعا ما، ولا

يحتاج إليه المرء لاستهلاكه الشخصي، كما أن الشيء يقدر بالشيء، وهنا فإن مساواة الشيئين التي تتحقق تكون أمرا ذاتيا ومؤقتا بشكل كامل. والمقايضة الصامتة هي شكل بدائي للتبادل في سوق ذات نطاق محدود.

وحيثما تُنتَج السلع من أجل السوق، ويستحدث معادل مُعَمَّمللقيم لربط السلع بعضها ببعض - ومن ثم تحديد القيم تحديدا موضوعيا - ويتسع نطاق السوق، لا تعود الصفقات تتم في صمت. ويُعد البائع الثرثار الرمز الفعلي للتجارة النقدية، فهو يرفع صوته حتى يصل لآذان هؤلاء الزائرين للسوق، باذلا أقصى جهده لا ليجعل المشترين المحتملين يسمعونه فقط، بل ليفهموه أيضا. والنظير الحديث للتاجر الثرثار، أي الإعلان، يجعل هذا الاتصال أكثر وضوحا على نحو مؤكد. وبقدر ما تستعمل لغة الإعلان لوظيفة دلالية وليس لوظيفة زخرفية، فإنه يبلغ آمادا لا تقل اتساعا عن تلك التي تصل إليها السوق التي يعرض فيها الإنتاج موضوع الإعلان، وهذه السوق اليوم تكون-في الغالب-سوقا وطنية. وتربط التجارة الناس من مختلف المهن والبيئات والأصول بعضهم ببعض، وهم في حاجة إلى ضمان فهم ما يقال حسب ما يقصد به، وهو ضمان تتعزز قيمته بشكل كبير بوجود نظام دلالي عام. وقد أوضح بارسونز-متابعا سيمل-أن النقود واللغة تكونان نظامين دلاليين بقدر ما تشكلان «أساسا مشتركا لنظام معياري» (168- 1977 ,Parsons). وقد حلل سيمل بالفعل التجريد الضروري لمثل هذه الأنظمة الدلالية بشكل موجز:

كلما نمّى الناس العلاقات فيما بينهم لزم أن تكون وسيلتهم للتبادل مجردة ومقبولة على نطاق عام، وبالمقابل إذا ماوجدت مثل هذه الوسيلة فإنها عند ذلك تسمح باتفاقات على نطاق مسافات يصعب بلوغها في ظروف أخرى، وتسمح بضم الأشخاص الأكثر اختلافا للمشروع نفسه، كما تسمح بتفاعل الناس، وبذلك توحدهم، هؤلاء الناس الذين كانوا من المحتمل ألا يتوحدوا في أي تشكيل لجماعة أخرى بسبب اختلافهم المكاني والاجتماعي والشخصي واختلاف اهتماماتهم (Simmel, 1977 - 377).

هذا هو ما يميز التغير في الوظائف الاجتماعية للغة الذي يحدث مرتبطا مع اتساع السوق، على الرغم من أن سيمل يتعامل فعليا مع الوظيفة الاجتماعية للنقود التي تركز الضوء ثانية على التشابه بين اللغة والنقود

بوصفهما عاملين من عوامل تطور النظم الاجتماعية. كذلك اعترف بالأهمية العظيمة للتجانس اللغوي بالنسبة لازدهار النشاط الاقتصادي مفكر آخر واسع التأثير هو لينين، وما قاله عن اللغة والتجارة يشبه كثيرا قول سيمل السابق:

تجانس اللغة وتطورها المتحرر من العوائق هما من الشروط المسبقة للتجارة واسعة النطاق والحرة بشكل حقيقي والمتناسبة مع الرأسمالية الحديثة... وهما في آخر الأمر شرطان مسبقان لعلاقة السوق الوثيقة بكل منظّم مشاريع ولو كان صغيرا، وبكل بائع وكل مشتر (Lenin, 1961: 398 F.).

إن الواقع الاجتماعي الموصوف على هذا النحو قد تلقى في أثناء تشكله دفعات مهمة من حركة الإصلاح التي قدمت الشرعية الأيديولوجية لاحتواء كل شخص في النظام الاجتماعي. وهذا الواقع يتجلى في السوق الموسعة غير المشخصة والأكثر تجريدا، والتي تحررت عن طريق النقود من الصورة المباشرة للمقايضة، كما يتجلى في اللغة المشتركة التي تشمل المجتمع برمته للمرة الأولى. ويشكل الاقتصاد النقدي واللغة المشتركة كلاهما نقلة نوعية في التطور الاجتماعي من حيث إنهما ينشئان أشكالا جديدة للعلاقات بين الأفراد، كما يفتحان إمكانات جديدة للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن التلازم التاريخي لاتساع نطاق التجارة والتوحيد اللغوي في بداية الحداثة لم يكن مجرد مصادفة. ففي مراحل التطور الاقتصادي قبل الصناعية كان الأشخاص العاديون يعتمدون على عدد قليل من الأفراد الذين كانوا على معرفة شخصية بمعظمهم. على أنالتقسيم المتطورللعمل والتخصص في إطار اقتصاد نقدي يتطلب مجموعة بالغة الاتساع من المنتجين الآخرينالذين نتبادل معهم المنتجات» (Simmel, 1978: 297 f.). ونطاق اللغة يضيق أو يتسع بمقدار اتساع دائرة مستخدميها، لأنها تمثل-من حيث إن كل لغة تتطور من خلال استخدامها لتحقيق حاجات الاتصال اليومية- النتاج المشترك لهؤلاء الذين يستخدمونها، وهي بالتالي لا تصلح إلا لهم. فالاتصال بالنسبة للنوع الإنساني عبارة عن احتياج وجودي، وضرورة اقتصادية في الأساس.ولذلكفإن الكيفية التي يقيم بها الأفراد علاقاتهم بعضهم ببعض هي في التحليل الأخير-وإن بشكل غير مباشر-أمر يتحدد

اقتصاديا.

كانت كل من مشكلتياالنقود واللغة من بين المشكلات الأولى التي واجهت المستعمرين الأوروبيين الأوائل في محاولاتهم إقامة علاقات تجارية فيما وراء المحيطات، ومع عدم وجود عملة مقبولة فقد أجبروا على المقايضة التي لم تكن مربكة وصعبة فقط، بل أبقت أيضا مشكلة معادل موضوعي للقيمة من دون حل.وبسبب افتقاد لغة مشتركة فقد استُبعدت أي مفاوضات معقدة منذ البداية. وقد حلت هاتان المشكلتان تدريجيا بطريقة تعكس الطبيعة المتقطعة لهذه الاتصالات التجارية، فقد صدر التجار الأوروبيون عملاتهم التي كان قبولها خارج الأقاليم التي استعملت فيها كعملة قانونية محدودا جدا بشكل حتمي، ومقصورا على الأنواع المسكوكة من المعادن النفيسة. وقد استعملت عملات معينة فقط في بعض الموانئ. ويذكر سيمل (186 - 1987) أنه في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر فقط أصبح «تالر» ماريا تريزا للعام 1780 مقبولا في الحبشة. ولأنالعملات الأصغر لم يكن لها وجود عمليا فقد عرقلت التجارة بدرجة كبيرة، لأن التجار كثيرا ما كانوا يضطرون لأن يأخذوا بضائع أكثر أو بضائع أخرى لموازنة مدفوعاتهم. وقد تمثَّل النظير اللغوي للأنظمة النقدية المحدودة من هذا النوع في لغات التجارة أو اللغات الهجينة التي نشأت حيث أقام البحارة الأوروبيون اتصالاتهم مع الشركاء التجاريين في القارات الأخرى. وتماشيا مع الحاجات الاتصالية لمستعملي هذه اللغات، والتي كانت حاجات محددة بمجال معين من مجالات التفاعل، فإن الطاقة التعبيرية لهذه اللغات كانت في البداية طاقة محدودة بشكل كبير.

إن الأعلام لم تكن وحدها هي التي تتبع التجارة، بل اللغات والنقود أيضا .وبوصفها تعبيرا عن علاقات القوة الاقتصادية فإن كلا من لغات وعملات البلاد الأصلية للتجار الأوروبيين قد دخلت في التداول، حيث أقام هؤلاء التجار محطاتهم التجارية، واستعملت كل منهما في العادة كما هي في وظائف اتصالية واقتصادية عليا.

وكان هذا يعني في المدى الأبعد انتقاصا كبيرا من أنصبة أدوات التبادل المحلية. والتراث اللغوي الاستعماري يعد شاهدا على العلاقات الاقتصادية وحيدة الجانب، فبينما أدخل الأوروبيون لغاتهم بجملتها لم يأخذوا من

شركائهم التجاريين إلا كلمات قليلة، وهي الكلمات الدالة على البضائع الاستعمارية لو جاز التعبير. إضافة إلى هذا يمكننا أن نتعرف هنا على مبدأ التفكير التجاري [المركنتي]، ويطرح يوهان يواشيم بتشر J. J. Becher المؤيد لهذا المبدأ الأمر بالطريقة التالية:

إن بيع البضائع للآخرين أفضل دائما من شرائها منهم، لأن البيع يجلب منفعة محققة، بينما يؤدي الشراء إلى خسارة حتمية (استشهاد في Galbraith, 1987:39).

ولقد تواصل تصدير اللغات الأوروبية، ولكن على نحو جزئي فقط في أعقاب التطبيق الواعي لهذا المبدأ،ولكن النتائج في التطبيق العملي كانت متماشية معه، على الرغم من أن إستراتيجيات البيع الإجباري أو الموسع لم تكن في الغالب ضرورية تماما. فقد اقتنعت النخبة المختارة في المستعمراتبسهولة بتفوق المنتجات الأوروبية ومن ثم فقد تبنت بسهولة ولمصلحتها لغات سادتها، وقد أدى هذا إلى منفعة اقتصادية دائمة للقوى الاستعمارية، لأنها بهذه الوسيلة قد فتحت لها الطريق للوصول بسهولة إلى أسواق ما وراء البحار التي مازالت تتمتع بها حتى اليوم وبعد توقف أعلامها هناك عن الرفرفة بزمن طويل.

السابقة الأمريكية

من هنا فليس مدهشا أن الاندفاع نحو الاستقلال السياسي قد اقترن دائما بالرغبة في وجود عملة ولغة وطنيتين. والأمريكيون كانت لهم السابقة في هذا الأمر. ففي العام 1789م ناقش المؤتمر القاري Continental Congress (مؤتمر المستعمرات التي تشكلت منها الولايات المتحدة الأمريكية) مسألة العملة: وكان يجب أن تحل عملة خاصة بالجمهورية الفتية محل الجنيهات والبنسات، وأسماء معظم العملات التيقُبِلت بالفعل العام 1792م قد صاغها توماس جفرسون الذي اقترح الكلمات: mill وcent وdisme وdollar وeaglel، وفي الوقت نفسه روج نُواه وبستر للاستقلال اللغوي للأمة. وحتى ذلك الوقت كان صمويل جونسون هو زعيم الصياغة اللغوية غير المنازع، ولكن نفوذه المتجسد في معجمه الضخم للعام 1755م أصبح عندئذ موضع خلاف.

فقد عوّل جونسون، مجاراة للتيارات السياسية المحافظة في بلده على

النخبة المتعلمة بوصفها الموفرة للنموذج اللغوي، ولم يكنيحبذ أي استعمال ينحرف عن استعمال النخبة المتعلمة، وكان يخشى من التأثير المدمر للتجارة بوصفها تهديدا لبنية اللغة:

ومهما تكن التجارة ضرورية ومربحة، فإنها تفسد اللغة كما تفسد الأخلاق. والتجار-لكونهم يتعاملون كثيرا مع الغرباء ويسعون [أي التجار] للتواؤم معهم-يجب عليهم في الوقت نفسه أن يتعلموا لهجة مختلطة كالرطانة التي يستعملها التجار على سواحل البحر المتوسط والسواحل الهندية. وهذا لن يكون مقصورا دائما على التبادل أو مخازن السلع أو الموانئ، بل سوف يصل تدريجيا للفئات الأخرى من الناس، وفي النهاية سوف يندمج في الحديث الجاري (Johnson, 1964:25).

ونظرا لأن معجم جونسون ظل بلا منافس لزمن طويل، فقد أسهم بأكثر مماأسهم به أي شخص آخر في توحيد الإنجليزية. ومما يدعو لشيء من السخرية أن التجارة الأكثر توسعا في السوق ذات الدرجة العالية جدا من التكامل، والتي كان جونسون يزدريها بشدة، كانت من أبرزالقوى التي ساعدت على تأسيس النموذج اللغوي الذي صنفه.

ولقد كان وبستر هو الخصم الصريح لجونسون ومتحديه الأول الناجح.وإخلاصا لروح العصر الأوروبية فقد أعلن هذا القومي الأمريكي أنه «بوصفنا أمة مستقلة فإن كرامتنا تدعونا لأن يكون لنا نظامنا الخاص في اللغة وفي الحكومة أيضا». وعلى ذلك فإن الخصومة مع جونسون لم تكن بأقل أهمية من الخصومة مع جورج الثالث، ومن هنا لم يستطع وبستر أن يقبل باعتبارالنخب البريطانيةوصية على النموذج الذي يجب أن يقام بدلا من نموذج جونسون، بل رأى-بدلا من هذا-أن «الممارسة العامة للأمة» هي التي يتعين أن تحدد اللغة الأمريكية الموحدة، وهي حركة بارعة من المنظور السياسي، وذلك لأن الأمة لم تكن قد أصبحت واحدة بعد، ولم تكن لدى أحد بعد صورة واضحة وفعلية عما أسماه «الممارسة العامة». وعلى العكس من جونسون وضع وبستر ثقة كبيرة في القوة الدافعة للتجارة ولتأثيراتها المفيدة في هذا المجال.

التجارة هي أم الحضارة... ودماثة الأخلاق وإنسانية القوانين والمؤسسات التي يمكن أن نراها في أي مكان تكون في تناسب مباشر مع مستوى

التجارة (Webster, 1802: 214 f.).

لقد كان أحد جوانب الحلم الأمريكي هو أن الفوارق بين الطبقات الاجتماعية تُسوِّيفي المجتمع الأمريكي. والجانب اللغوي لهذه الأسطورة، والذي ليس بلا أساس تماما مثل الجانب الاجتماعي، هو أن الإنجليزية الأمريكية لا تكشف عن تمايز اجتماعي واضح.وعلى أساس هذا الاعتقاد قدم وبستر في بحوث له عن اللغة الإنجليزية في العام 1789م Dissertations on the English Language، وفي كتابات أخرى مختلفة، قدم مذهبا سياسيا للديموقراطية اللغوية، لم يقصد به فقط الاعتراض على سيطرة اللغة الإنجليزية المدرسية، بل قصد به أيضا ترسيخ اللغة الإنجليزية الأمريكية بوصفها اللغة القائدة للمستقبل.وقد صرح في معجمه الأول للعام 1806م (P. xx11 f.) بأنه:

بعد خمسين عاما من الآن سوف يتحدث الإنجليزية الأمريكية أناس أكثر من الذين يتحدثون لهجات اللغة الأخرى، وخلال مائة وثلاثين عاما سوف يتحدثها أناس أكثر ممن يتحدثون أي لغة أخرى على الأرض بما في ذلك اللغة الصينية.

إن مجتمعا بمثل هذا التركيب غير المتجانس مثل المستعمرات الأمريكية لم يوحده شيء بشكل أقوى مما وحده السعي المشترك وراء الربح، الذي حظي بقبول في المفهومالأخلاقي البروتستانتي على نحو أسهل مما حدث في العالم القديم. كما أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في أمريكا كانت مهيأة على نحو أفضل للسماح لتأثير التجارة في تسوية الفوارق الاجتماعية بأن يسري مفعوله على اللغة، بدلا من النظر إليه بازدراء باعتباره تلويثا للاستعمال المقرر. وقد عبر جوئل بارلو J. Barlow معاصر وبستر عن هذا الرأي تعبيرا شعريا وفي شكل يقرأ كأنه مرافعة عن التجارة الحرة:

أن تشارك كل الأراضي النائية في الثروة،
وتتبادل ثمارها وتملأ خزائنها منها،
أن تتشابه لغاتها وتندمج إمبراطورياتها،
فالمصلحة المتبادلة ترسخ التآزر المتبادل.

المستعمرات الأقل نجاحا

أسفرت الجهود السياسية والنقدية واللغوية مجتمعة عن الاستقلال الكامل للولايات المتحدة، أما المناطق الأخرى من العالم التي لم تخضع للهيمنة الاستعمارية الكاملة إلا في زمن الثورة الأمريكية، والتي تحررت من هذه الهيمنة في القرن الحالي فقد كانت أقل نجاحا. فعلى الرغم من إحراز السيادة السياسية فإن التبعية الاقتصادية المستمرة تكاد تصبح خاصية عامة للدول التي نشأت حديثا، خاصة تلك الدول التي ظهرت للوجود نتيجة لموجة التحرر الأخيرة في الخمسينيات والستينيات. والمؤشرات النقدية واللغوية لهذا الوضع مؤشرات لا تخطئها العين.فالعملة المستقرة لدولة متحررة من الاستعمار ومزدهرة اقتصاديا أمر نادر تماما ندرة وجود لغة وطنية لهذه الدولة،تكون مناسبة للقيام بكل وظائف كل لغة المستعمر. وهاتان الظاهرتان تشهدان معا على حقيقة كون الأبنية التي فرضت على هذه المجتمعات من الخارج لم تمهد الطريق لتنمية تلك الأبنية التي حلت محلها، بل ربما أعاقتها عن النمو إلى حد معين.

ويكفي أن نشير إلى مثال واحد فقط، فعلى رغم النية المعلنة لزعماء حركة الاستقلال الهندية، فإن اللغة الهندية لم تستطع أن تحل محل الإنجليزية بوصفها لغة الهند الأكثر أهمية للاتصال الأوسع، كما أن الروبية الهندية مازالت تستبدل دون قيمتها الاسمية. وهنا يمكننا أن نلاحظ الأثر المتأخر ولكن غير المشكوك فيه للقول المشهور للورد ماكولاي Macaulay الداعي إلى تعزيز الإنجليزية في الهند، لأن «الإنجليزية أكثر جدارة بالمعرفة من اللغتين السنسكريتية والعربية لغتي التعليم التقليديتين في الهند». والمعايير التي على أساسها تكون لغة ما أجدر بالمعرفة من لغة أخرى، أو يمكن أن تقيم هكذا على أساسها، هي معايير تستحق منا عناية خاصة. وفي هذه النقطة يكفي أن نلاحظ أن المصادقة الذاتية على تقييم ماكولاي التي صدرت من كثير من الهنود، لم تبد بوصفها المصلحة الموضوعية فعلا التي كان يجب توقعها منهم ومن ماكولاي. وبدلا من ذلك فقد مثلت العلاقة المختلة بين بريطانيا العظمى والهند، التي تتجلى في حقيقة كون الإنجليزية وسيلة اتصال مقبولة في الهند، ولكن الهندية-أو أي لغة هندية أخرى-غير مقبولة في بريطانيا، وكان الإسترليني أيضا مقبولا بشكل واسع باعتباره وسيلة دفع في الهند، والروبية ليست كذلك في بريطانيا، مثّلت هذه العلاقة

ميراثا تاريخيا كان-بعيدا عن كونه ظاهرة ثانوية-يمثلجانبا أساسيا من جوانب الأوضاع الاقتصادية. على أن العملة الأجنبية ظلت مجرد عملة أجنبية، تماما كما ظلت اللغة الأجنبية لغة أجنبية ، ولذلك لم تستطيعا كلتاهما إنجاز الوظيفة المهمة وهي خلق الهوية الذاتية والتجانس بأي شكل من الأشكال، على خلاف ما حدث في بيئتهما الأصلية.وليس المقصود بكلامنا هذا أن التباينات الاجتماعية في الهند التقليدية كان يمكن أن تزول عفويا لو لم يكن هناكتأثير خارجي، كما لا يمكن لأحد أن يصف الصورة اللغوية هناك قبل وصول الأوروبيين بأي وصف إلا بأنها غير متجانسة. إلا أن إمكان القضاء على عدم التجانس هذا من الداخل قد حال دونه التدخل الاستعماري مرة واحدة ونهائية ، فلو لم تظهر الإنجليزية منافسا،متفوقا وبصفتها لغة السلطة السياسية والاقتصادية، فمن المرجح كثيرا أن اللغة الهندية كانت ستنال فرصة أفضل للقيام بدور اللغة العامة للهند، ولكن على الرغم من أن الإنجليزية قد قامت بهذا الدور لفترة طويلة فلم تتبنها إلا نخبة صغيرة، وبالتالي فإن هذا الأمر قد ساعد على جمود التراتبية الاجتماعية. وليس من قبيل المصادفة أن إتقان اللغة الإنجليزية وحيازة العملة الأجنبية يتوزعان بين سكان الهند بنسبة متماثلة نوعا ما.

إن أزمة الديون قد أوضحت بشكل مؤلم أنه من التلطف في التعبير أن نصف إدخال النقود الأجنبية للاقتصادات الوطنية للبلاد التي تخلصت من الاستعمار بأنه سلاح ذو حدين. وبالنسبة لهؤلاء الذين يرون أن التصنيع لا يمكن أن يتحقق في تلك البلاد من دون رأس المال الخارجي، فإنهم يغفلون حقيقة أن خدمة الدين- ولو بمعدلات منخفضة- سوف تمثل عبئا شديد الثقل على الاقتصادات الوطنية المتخلفة، حيث أدخلت الصناعات محليا لبيئات لم تجهز تماما للمتغيرات الاجتماعية اللاحقة. وبالمثل فمن السذاجة أن يزعم أحد أن اللغات الأوروبية التي تركت في المستعمرات السابقة ليس لها هناك إلا آثار مفيدة، فإذا ماتذكرنا أن حوالي 30٪ من كل الأطباء في بريطانيا من أصول باكستانية وهندية يصبح واضحا مباشرة كيف أن اللغة تساعد على استنزاف رأس المال العقلي. وعلى الرغم من أنه يبدو أن كل متكلمي لغة معينة يستفيدون بدرجات متساو ية عندما يتسع المجال الذي تستخدم فيه فإن النتائج الاقتصادية للتوسع اللغوي غير واضحة، فاللغة-

بالأحرى - لم تقدر جيدا حتى الآن بوصفها عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية في المحيط الوطني والمحيط الدولي كليهما.

التنمية الاقتصادية والتنمية اللغوية

«التنمية» تعبير قابل لحمل أكثر من معنى، على أننا نستخدمه هنا للإشارة إلى البلاد التي اهتزت أبنيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب اصطدامها بالمؤسسات الغربية، والتي تخضع الآن لتغيرات بعيدة المدى ، وبما أن هذه البلاد تسير في اتجاه النموذج الغربي فإن هذه التغيرات تفهم عادة باعتبارها تحديثا. والغالبية العظمى من هذه البلاد هي بلاد متعددة اللغة، وهذا لا يعني أنه بتخفيضها للتعدد اللغوي يمكنها أيضا أن تخفض من مستوى تخلفها. وبهذا الصدد لا يمكننا إلا أن نوافق على استنتاج ليبرسون (Lieberson, 1980:12) بأنه «لا توجد علاقة سببية أساسية إيجابية أو سلبية بين التغير في نمو أمة والتغير في مستوى تجانسها اللغوي» (التأكيد مضاف). ومن ثم فإن أوجه الترابطالإحصائية القائمة بين هذين الجانبين-على سبيل المثال أن معظم البلاد الصناعية متجانسة لغويا بدرجة نسبية-يجب أن تفصل عن التغيرات بعيدة المدى في جانب أو آخر.فهذه الترابطات، كما لاحظها بول Pool على سبيل المثال، لا تؤيد الاستنتاج بأن الجانبين المذكورين يتغيران معا تاريخيا.

وبما أن التنظيم الاقتصادي ومستوى الحياة في الغرب هما المعيار الذي على أساسه تقاس التنمية والتخلف، فإن النظريات الاقتصادية للتنمية والتحديث تكاد تكون جميعها نظريات أوروبية.وتختلف المقاربات لمدى معين في تقدير المعايير التي يعتقد أنها ضرورية من أجل تغيير المجتمعات التقليدية وجعلها بالتالي قابلة للتنمية الاقتصادية. على أن هناك اتفاقا عاما-بشكل ضمني أو صريح-على أن التنمية-أساسا-مساوية للتغريب، وهذا الأمر صحيح على الرغم من الحساسيات المتزايدة فيما يتعلق بانهيار البنى الاجتماعية والأنساق الثقافية نتيجة لتأثير التكنولوجيا والاقتصاد الغربيين في المجتمعات التقليدية. وليس هناك أحد في الواقع من بين هؤلاء المعنيين بالتنمية عناية نظرية أو تطبيقية، يعتقد أن التنمية الفاعلة ممكنة من دون تراكم رأس المال والتصنيع وقوة العمل، والعلاقات المؤسسية الطابع بين

رأس المال والعمال، وسوق حرة نوعا ما. فالإنسان بوصفه حيوانا اقتصاديا يعتبر أوروبي الأصل، وتَرَسُّم خطى نجاحه من دون تبني بعض خصائصه المميزة قد ثبت أنه أمر صعب، ما لم يكن مستحيلا كما يرى بعضهم.

ومساواة التنمية بالتغريب بالطبع قد وجدت غالبا من ينتقدها، ولكن النقد المقنع الذي لا يرتكز على، أو يقتضي ضمنا، التخلي الشامل عن الحداثة لم يظهر بعد.ونقد غاندي للحضارة الحديثة، هذا النقد الآسر الذي عرضه بقوة والضعيف في النهاية يوضح هذه النقطة، فقد كتب يقول (Gandhi, 1960: 54): «إذا ما استطعت فإنني بالتأكيد سوف أهدم أو أغير بشكل جذري الجانب الأكبر مما يطلق عليه الحضارة الحديثة». وكان على رأس الأشياء التي يرغب في الاستغناء عنها الآليات الاجتماعية-الاقتصادية مثل تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي اللذين اعتبرهما آدم سميث بالفعل أساسيين للاقتصاد الرأسمالي الحديث.وقد عارض غاندي افتراض آدم سميث بأن النظام الاقتصادي القائم أساسا على حساب التكاليف والأرباح يعتبر نظاما عاما (Gandhi, 1959: 205 f.)، فتنافس الأفراد والسعي وراء الربح لا يمكنهما إلا تدمير اقتصاد القرية التقليدية للخادي Khadi الذي-كما اعتقد غاندي-سوف يعيد للحياة روح الحرية والمساواة للجميع.وقد نظر «للنزعة التصنيعية بوصفها بلاء للبشرية» (1954: 39)، كما نظر لاستبعاد العملة النقدية من القرية (1954: 164) باعتباره شرطا مسبقا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي الغرب أيضا ارتفعت أحيانا أصوات تستهجن النشاط الهادم للنظمالاجتماعية التقليدية، وتآكل قيم الولاء القبلي وتدمير الثقافات غير الغربية. ومع ذلك،فإن كل نظريات التحديث تشترك في الاقتناع بأن بلاد العالم الثالث لن تكون قادرة على اقتفاء مسيرة التنمية الفعالة من دون تبني الأساليب والقيم الغربية في أثناء سير العملية. ويرى بعضها أن الأمر يجب أن يكون كذلك لعدم وجود نموذج بديل يزودنا بالأمرين معا، أي الحفاظ على الأبنية التقليدية والقضاء على الجوع والفقر والأمية والإنتاجية المنخفضة.كما تذهب نظريات أخرى إليأنه من خلال المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا والتجارة فإن الدول النامية عليها أن تعتمد على الغرب، إلى الحد الذي لا يصبح متاحا لها معه الآن أن تحيد عن نموذج المجتمع

التكنولوجي الصناعي،الذي يعول على الاقتصاد النقدي والنظام القانوني للملكية الخاصة، وكذلك على النظام السياسي المفتوح نسبيا الذي يسمح بالمشاركة للقسم الأكبر من السكان.

وأكثر من هذا فإن مستوى التكامل الدولي قد وصل لدرجة من القوة،بحيث أصبح من غير الممكن بالفعل لبلد من البلاد أن ينظر لطريق تنميته ومعدل سيرها في «عزلة تامة». ولو أننا استرجعنا مسار الماضي فإن هذا يعني أن نمو الاقتصادات القومية الأوروبية قد أربك،وفي بعض الأحيان أعاق التطور الاجتماعي التدريجي في أجزاء أخرى من العالم، وأن التوسع العظيم وإحراز الثروة والسلطة الكونية لأوروبا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كانا ممكنين فقط من خلال الاستغلال الاقتصادي لآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وهذا الارتباط الذي يلخص بوصفه «تنمية التخلف» Development of Underdevelopment، قد ظهر بشكل أكثر دقة في تحليل ماركس للاستعمار.

في ظل هذه الخلفية يصبح واضحا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتواصل مستقلة عن التغيرات الاجتماعية-السياسية والثقافية. وقد يبدو هذا متناقضا بالنظر إلى حقيقة أن المجتمع الحديث-كما حلله ڤيبر وبارسونز-يتميز بنشأة مجالات الاقتصاد والمجتمع والحكومة والثقافة بوصفها مجالات مستقلة بشكل متزايد، ولكن في زمن المركنتية والتوسع الاستعماري صادف الأوروبيون أنظمة اجتماعية لا يظهر فيها هذا التمايز، وعليه فقد كان لهذا الاتصال نتائج اقتصادية ونتائج اجتماعية وثقافية أيضا، وللسبب ذاته فإن التحديث في أيامنا له أيضا آثار على كل هذه المجالات. وما هو مهم بشكل خاص لاهتماماتنا هو أن هذا يعني أن التحديث يترك آثاره على اللغة ليس بوصفها رصيدا ثقافيا فحسب، بل إضافة لهذا بوصفها واقعا اجتماعيا ذا منافع اقتصادية وسياسية أيضا. وبالنسبة لحركات التحرير في فترة التخلص من الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها كانت اللغة موضوعا مهما ظل باقيا في جدول أعمال الدول المستقلة حديثا، كما كانت جزءا من الخطاب السياسي المعني بإمكان اللغة بوصفها أداة ورمزا وحافزا للقومية، بل عائقا أمامها أيضا في بعض الأحيان. وقد انطوى هذا الخطاب من ناحية أخرى على بعد اقتصادي منذ البداية.

ويمكننا هنا أن نستشهد بغاندي مرة أخرى للتوضيح، فعلى الرغم من أنه عزا أهمية عظيمة لمسألة اللغة القومية لأنها رمز سياسي قبل كل شيء، فقد أشار مرارا إلى الجوانب الاقتصادية لهذه القضية، فقد أعلن منذ وقت مبكر في العام 1920م أن «الأمة قد عانت معاناة مادية شديدة بسبب إجراءات سير العمل في «الكونجرس» التي تدار بشكل كامل تقريبا باللغة الإنجليزية» (Gandhi, 1965, 19). وقبل الاستقلال بسنوات قليلة كان غاندي أكثر تحديدا:

عليناأن نفكر في الوقت والجهد اللذين بذلهما شبابنا في تعلم اللغة الإنجليزية كما لو كانت لغة أم لنا[*1]، وأن نحسب بعملية حسابية بسيطة عدد السنوات ومقدار الجهد الثمين اللذين يضيعان على الأمة (1965: 60).

وقد اعتبر غاندي اليابان النموذج الذي يجب أن يحتذى، لأنه على العكس من الهند لم تكن تستعمل فيه لغة أجنبية وسيلة للتعليم، وبدلا من ذلك فإن كل ما ينتجه الغرب يترجم إلى لغة البلاد، وبهذا الشكل «اقتصد اليابانيون في جهدهم».

وهو يضيف في موضع آخر:

«هؤلاء الذين يرغبون في تعلم [لغات أجنبية] إنما يقومون بهذا من أجل إغناء الثقافة اليابانية بالفكر والمعرفة اللذين لا يمكن أن ينتجهما إلا الغرب وحده، وهم حريصون على أن يترجموا إلى اليابانية كل ما هو جديد بأن يؤخذ من الغرب... والمعرفة المتحصل عليها تصبح عندئذ ملكية قومية» (1965: 601).

على أن هذا النموذج لا يمكن أن يحتذى إلا إذا كانت هناك لغة ملائمة لاستيعاب المعرفة الغربية وقادرة على التعبير عنها. وواقع أن معظم لغات البلاد النامية عاجزة في هذا الصدد،هو البعد الاقتصادي الحقيقي للمشكلات اللغوية لهذه الدول، ذلك أنه بالنسبة لمعظم هذه الدول لا يكون

(*1) لغة الأم هي اللغة التي يكتسبها الطفل من محيطه اللغوي ويتكلمها فيما بعد دون تفكير في قواعدها. ونلفت النظر إلى وجوب التفريق بين هذا المصطلح ومصطلح اللغة الأم الذي يعني الأصل المشترك المعروف للغات عدة، مثل اللاتينية بالنسبة للغات مثل الفرنسية والإيطالية والرومانية... أو المفترض مثل السامية بالنسبة للغات مثل العربية والعبرية والسريانية والأمهرية... إلخ (المترجم).

التعدد اللغوي مصحوبا بلغة مسيطرة تتبناها وتفهمها تماما كل الأمة، وبعبارة أصح فإن هذه البلاد عادة تنقصها لغة محلية مشتركة بهذا المعنى. وحتى في اللغات ذات التقاليد الأدبية القديمة مثل البنغالية أو التاميلية أو العربية فإن الخصائص المحددة للغة المشتركة غير متوافرة، لأن «مشكلة اللغة النموذجية» Standard-كما يشير كانديياه Kandiah فيما يتعلق بالتاميلية- «لا تثار بطريقة صحيحة إلا عندما تخلق الظروف الاجتماعية-التاريخية الحاجة إلى مثل هذه اللغة»، فبينما تكونتاللغات الأوروبية المشتركة فيفترة ممتدة لقرون عدة ومتوافقة ومتفاعلة مع تكون النظام الاقتصادي الرأسمالي والدولة البيروقراطية الحديثة، فإن هذا التطور لم يحدث في مناطق العالم الأخرى، وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى حقيقة أن البلاد التي تشكل العالم الثالث الآن قد اتصلت بالعلم الحديث والتكنولوجيا والاقتصاد والإدارة الحديثة،عن طريق اللغات الأوروبية التي-فضلا عن ذلك-ظلت زمنا طويلا هي اللغات الوحيدة التي كانت تؤدى بها الوظائف الاتصالية المهمة هناك. ويرى سبنسر (Spencer, 1985: 394) أن «إدخال اللغات الاستعمارية في المجتمعات الأفريقية قد جمد الفرص أمام التنمية الوظيفية لكل اللغات الأفريقية تقريبا»، ولذلك فإن اللغات المحلية قد تخلفت بالمعنى نفسه تماما، وإلى حد كبير نتيجة للأسباب نفسها التي تخلفت نتيجة لها المجتمعات التي تستعملها.

إن تخلف لغات بلاد العالم الثالث عبارة عن مؤشر وجزء من التخلف الاقتصادي لهذه البلاد، مادامت هذه اللغات-على مستوى المقارنة باللغات المشتركة الغربية-لا تستطيع أن ترفع درجة وحدتها الوطنية، ولا تظهر التفاضل الضروري لمجتمع حديث. وسوف نعود لهذه النقطة فيما بعد في الفصل الخامس، فاهتمامنا الآن منصب على توازن التنمية الاقتصادية والتنمية اللغوية والتدابير المناسبة لمحاربة التخلف في كلا المجالين. فتماما كما توجد خطط للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية توجد أيضا خطط للتنمية اللغوية، والأخيرة-مثل الأولى، وبدرجة أكبر أو أقل-تعني التغريب Westernization.

التنمية اللغوية-التغريب اللغوي

كما أن التحديث الاجتماعي لا يكون عمليا من دون التغريب، على الأقل بدرجة معينة، فإن بعض أشكال الاتصال الحديثة لا يمكن أن تُمارس من دون التغريب في مجال اللغة.وبالطبع هناك أفكار مختلفة حول الإجراءات التي يجب اتخاذها.فبينما يدافع بعض الناس عن تبني المؤسسات الغربية كما هي بشكل أساسي، يدعو آخرون إلى تعديل المؤسسات المحلية أو تكييف المؤسسات الغربية للأوضاع المحلية، وبالمثل توجد مقاربات مختلفة بالنسبة للتحديث اللغوي، فحاجة المجتمع الحديث إلى لغة مشتركة تعني ضمنا عند بعضهم ضرورة تبني لغة أوروبية، وليوبولد سنجور على سبيل المثال نصير معروف جيدا للفرنكفونية في أفريقيا، وهو يصور مزايا اللغة الفرنسية كما يلي:

نحن نعبر عن أنفسنا بالفرنسية لأن لها وظيفة عالمية، ولأن رسالتنا موجهة إلى الشعب الفرنسي وإلى الآخرين... والهالة التي تحيط بالكلمات في لغاتنا [أي الأفريقية] هي بالطبيعة هالة من النسغ والدم، أما كلمات اللغة الفرنسية فهي-مثل الماس-تصدر آلاف الأشعة (استشهاد في Ngugi, 1986: 19).

ويزودنا الحسن الثاني ملك المغرب [الراحل] بمثال بارز آخر من أمثلة الترويج للغات الأوروبية، ففي حديث له بخصوص النظام التعليمي في المغرب صرح بما يلي:

يجب أن ننظم ثقافتنا وتعليمنا حسبما هو ضروري، وأن نصلح ما هو واجب الإصلاح من أجل استعمال أداة قادرة على تشكيل أولادنا الذين يأملون بفضلها أن يصبحوا مواطنين في بلدهم وفي قارتهم التي لا تتكلم العربية، فنحن نعيش في قارة تتحدث الإنجليزية والفرنسية (استشهاد في Ibrahim, 1989: 48).

ولن نطيل الكلام هنا حول حقيقة أن أفريقيا تتكلم الإنجليزية والفرنسية تقريبا بالدرجة نفسها التي كانت أوروبا تتكلم بها اللاتينية في العصور الوسطى.وتصريح ملك المغرب تصريح مثير لأنه يشهد على الأمل في أن التخلف اللغوي يمكن التغلب عليه عن طريق نشر اللغتين الأوروبيتين المشتركتين المذكورتين، وهذا يتناقض تناقضا حادا مع الفكرة الأخرى للتحديث اللغوي الذي يعرف في العالم المتحدث بالعربية «بالتعريب» (Ibrahim,

(89 :1989)، وهذا التحديث اللغوي يقتضي إصلاح اللغات غير الغربية وتكييفها للأساليب الغربية.

وقد أطلقت على العملية أسماء مختلفة مثل «التحديث اللغوي» (Alisjahbana, 1967)، و«الإصلاح اللغوي» (Heyd, 1954)، و«التنمية اللغوية» (Ferguson, 1968)، و«التكيف اللغوي» (Coulmas, 1989 c). وبينما تبرز هذه المصطلحات سمات مختلفة بعض الشيء فإنها تدور حول محور مشترك يركز على المعالجة النموذجية للتغير اللغوي المرتبط بخصائص نظام اللغة ووظائفها للجماعة اللغوية ومواقف الجماعة اللغوية تجاه اللغة أو اللغات المشار إليها. ويركز فرجيسون (Ferguson, 1968) على الجوانب المتعلقة بنظام اللغة مشيرا إلى ثلاثة أبعاد تتصل بتنمية اللغة وتقييمها. وهذه الأبعاد هي: 1- البعد الكتابي وهو تحويلها إليصورة مكتوبة، 2- التوحيد، أي خلق وتأسيس نمط فوق إقليمي يتجاوز التنوعات الاجتماعية، 3- تنمية إمكان الترجمة المتبادلة مع اللغات الحديثة التي تعبر عن الخطاب العلمي والتقني للمجتمعات الصناعية. وهذه الأبعاد الثلاثة التي قصد بها أن تستخدم بوصفها معايير لتوجيه المعالجة المتأنية للتغير اللغوي، هذه الأبعاد يمكنها أيضا أن تفهم بوضوح بوصفها وصفا موجزا للمراحل الفاصلة لتكوُّن اللغات الأوروبية المشتركة.وهكذا فكل شيء في هذا الصدد أيضا يشير إلى اتجاه التغريب بوصفه نتيجة لا مفر منها للتحديث.

والسؤال المهم الذي تركه فرجيسون مفتوحا، والذي كان يتم تجاهله في العادة عندمناقشة التنمية اللغوية بوصفها جزءا من التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، هو ما إذا كان القضاء على اللهجات وكبح اللهجات المحلية Patois ولغات الأقليات اللذان صحبا ظهور اللغات الأوروبية المشتركة،يجب أن ينظر إليهما أيضا بوصفهما مكونين حتميين لعمليات التحديث اللغوي المعاصر، وهناك على الأقل بعض المخططين اللغويين في الأقطار المعنية الذين يميلون لإنكار هذا الأمر. فدسواني Daswani الذي اشترك في برامج تخطيط لغوي مختلفة في الهند يلخص لنا الفرق في التحليل ووجهة النظر:

بينما تقبل وجهة النظر الغربية عموما في التخطيط اللغوي، فإن اللغويين في البلاد النامية الآن يثيرون الأسئلة حول سلامة وجهة النظر هذه في مجتمع ذي أصول لغوية متعددة ووطيدة. والمسألة المثارة هنا هي ما إذا كان

يمكن وجود نموذج سياسي واقتصادي يقر التعددية اللغوية دون التضحية بالتنمية الوطنية (Daswani, 1989: 81).

هل من الممكن إذن إلغاء العلاقة المتبادلة التي ناقشناها في بداية هذا الفصل والقائمة بين الفقر الاجتماعي والتشظي اللغوي، عن طريق تنسيق معايير التنمية والتخطيط اللغوي لخلق مجتمع حديث، وفي الوقت نفسه متعدد اللغة، أم أن هذا عبارة عن مجرد تفكير بالتمني؟ الواقع أنه ليس من غايات هذا الفصل طرح تنبؤات، وما يمكن أن يقال هنا دون الانغماس في تأملات غير مسوغة هو الآتي: إن التعددية اللغوية في بلاد العالم الثالث لها وجوه مختلفة كثيرة، ولذلك فإن وجهات النظر بالنسبة لأنواع التنمية في المستقبل مختلفة إلى حد كبير، وكون الهند سوف تحتفظ على الأقل بخمس عشرة لغة معترفا بها رسميا بينما تواصل التحديث الاجتماعي-الاقتصادي، هو أمر أكثر ترجيحا-ببساطة بسبب حجم هذه اللغات وتراثها الأدبي-من كون التعدد اللغوي في كثير من البلاد الأفريقية التي تعول أساسا على اللغات الأوروبية في الاتصال المكتوب، يمكنه أن يحمي القفزة للحداثة. وعلى الأصح فإنه من المتوقع أن كثيرا من اللغات قليل عدد المتكلمين بها سوف تبقى محدودة أو تختصر وظائفها مع تقدم التصنيع والحضرنة (التمدين) وخصائص التنمية الأخرى للمجتمعات الحديثة.

القضاء على التخلف اللغوي-ملخص

التنمية سوف تكون لها نتائج مختلفة بالنسبة للأوضاع اللغوية للبلاد المختلفة، والتغريب-مع ذلك-لن يكون غائبا بشكل كامل في أي حالة، على الرغم من أنه سوف يظهر بدرجات متفاوتة، ويمكن تمييز نموذجين من التغريب: النموذج الذي يمثله سنجور والحسن الثاني المشار إليه من قبل، ويقتضي تغريبا متشددا عن طريق تبني لغة غربية على حساب اللغات المحلية، والنموذج المقابل هو نموذج تكييف اللغة الذي يضم بدوره نموذجين فرعيين منسجمين مع الأوضاع اللغوية والثقافية المختلفة. فاللغة الصينية قد خضعت للنمذجة والتوحيد خلال ألف سنة عن طريق تراثها الأدبي، وهذا التراث الأدبي وقف حائلا دون اتخاذ بعض الإجراءات لإعادة نمذجتها وفقا للنماذج الغربية، ولذلك فإن تحديث اللغة الصينية بصفة عامة يكمن

في خلق ترجمات مستعيرة كثيرة جدا لتمثيل المفاهيم الغربية بالاستفادة من المادة الصرفية الموجودة بالفعل في اللغة (Pasierbsky, 1989)، أما لغة المالاي Malay بالمقابل فهي ذات تاريخ يتسم بقابليتها للتكيف وبالمرونة، وبالتالي عرضت نفسها للتحديث المقصود طبقا للنماذج الغربية وتبني كلمات غربية مستعارة على نطاق واسع،لتدخل في اللغة المشتركة لإندونيسيا Bahasa Indonesia (Alisjahbana, 1984).

وخلاصة القول أن المحاولات المقصودة للقضاء على التخلف اللغوي من أجل تحويل لغة ما إلى وسيط مناسب للاتصال الحديث تتخذ شكلا من أشكال المقاربات الثلاث التالية: 1- تبني لغة غربية كما في مالي حيث الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة، 2- تطويع لغة محلية لنموذج اللغة المشتركة عن طريق إدخال كلمات وتراكيب وأنماط من اللغات الغربية كما في حالة تحديث لغة إندونيسيا، 3- تطويع المفاهيم الغربية بوضعها في تعبيرات محلية وبشكل خاص الترجمات «المستعيرة» كما في اللغة الصينية. وعلى أساس هذه الاعتبارات فإن العبارة التي يعنون بها هذا الفصل-أي أن «اللغة رصيد»-تكتسب صورة أدق، ومعنى أكثر تحديدا. وفائدة اللغة للمجتمع تزداد بقدر ما تتخذ هذه اللغة السمات التركيبية والوظائفية والموقفية للغة المشتركة بالمعنى المشار إليه من قبل، واللغات الأوروبية المشتركة هي محصلة قرون من التخليق والنمذجة Normalization، وقد تطورت هذه اللغات بارتباطها بالحاجات الاتصالية للمجتمعات الحديثة وهي بالتالي مطوعة لهذه الحاجات. وحيث تظهر مثل هذه الحاجات الاتصالية في المجتمعات غير الغربية فإن التغريب اللغوي-في أحيان كثيرة وبشكل مفاجئ نوعا ما-يأتي تبعا لهذا، لأن الوسيلة اللغوية التي تلائم هذه الحاجات لا يمكنها إلا أن تتبنى أو تطور بعضا من الخصائص المحددة للغات الأوروبية المشتركة.

3 قيمة اللغة: عوامل الوجه الاقتصادي للغات

تقييم اللغة في علم اللغة

اللغة أداة قبل كل شيء، فهي ليست قيمة، وإنما تنطوي على قيمة. وامتلاك لغة-مثل امتلاك نقود-ينطوي على إمكان توسيع مجال الفعل لدى الأفراد، ومن ثم ينطوي على إمكان إغنائهم. ومع ذلك فإن التحقق من المعايير التي تحدد قيمة لغة ما ليس مهمة سهلة.

والواقع أن علماء اللغة ليس لديهم الكثير ليقدموه في هذا الصدد، واليوم ينكر كثير منهم وجود أي أساس منطقي أو رغبة في إطلاق أحكام قيمة حول موضوعات بحثهم. ولكن الأمر لم يكن كذلك دائما، وعلى الأصح يعكس هذا الموقف التوجه الإيجابي للتيار الرئيسي لعلم اللغة الحالي. وفي القرن التاسع عشر كان شائعا بدرجة كبيرة أن تقيم اللغات بوصفها لغات رفيعة أو لغات دنيا. وملاحظة همبولت الصريحة تعبر في الواقع عن روح عصره: «كون الأمم الأوفر حظا من غيرها من حيث القدرات تمتلك، تحت ظروف أكثر مواتاة، لغات أكثر تفوقا من غيرها إنما هو أمر قائم في طبيعة

الأشياء ذاتها». وفكرة أن أمما أوفر أو أقل «حظا من غيرها» وفكرة أنها رهن لتأثير «ظروف» أكثر أو أقل «مواتاة» تظهران لنا جانبين مهمين من جوانب فلسفة اللغة عند همبولت، فاللغة عبارة عن منحة عضوية طبيعية، ولكنها أيضا تتشكل تشكلا ثقافيا. وتفاعل هذين العاملين يزود كل لغة بنظرتها الخاصة للعالم. وقد نظر همبولت للغات بوصفها نتاجا للعقل، يشكلها العقل وتعبر عنه، وهي تختلف في قدرتها على التعبير عن المقولات الأساسية للتفكير، هذه القدرة التي ترجع إلى تركيبها القواعدي ومعجمها معا. ويترتب على هذا أنه ليست كل اللغات مناسبة بشكل متساو للتعبير عن كل الأغراض، فإحدى اللغات-مثلا-تكون أكثر ملاءمة للشعر، بينما تكون الأخرى أكثر ملاءمة للخطاب العقلي (Humboldt,1963:78).

كان تقييم همبولت للغات تقييما غائيا وليس إثنيا. فاللغة السنسكريتية، بالنسبة إليه، كانت هي المثل الأعلى للكمال اللغوي. على أن مثل هذه الأحكام القيمية في التيار الرئيسي لعلم اللغة في القرن العشرين قد تم التخلي عنها من أجل تخليص العلم في المقام الأول من ميراثه المتمركز حول أوروبا، والذي ميز-قبل كل شيء-الأنثروبولوجيا الثقافية المبكرة من بين العلوم الاجتماعية، ولكنه امتد كذلك لعلم اللغة. ولقد أظهر وصف عدد هائل ومتنوع من اللغات غير المكتوبة، خاصة في أمريكا الشمالية، أن اللغات لا يمكن التمييز بينها عن طريق مجمل تركيبها، وفضلا عن هذا ليس هناك ارتباط بين تركيب اللغة وبين التطور الاجتماعي-الاقتصادي لمتكلميها كما يقاس بالمعايير الغربية. ولذلك كان أمرا مهما أن تدان مصطلحات مثل «لغة بدائية»، هذه المصطلحات التي ظلت شائعة الاستعمال إلى بداية القرن العشرين حتى بين علماء اللغة.

ولقد مثلت الفكرة القائلة إنه، من النواحي التركيبية، ليس هناك لغات بدائية خطوة ضرورية ومهمة في التطور النظري لعلم اللغة، كما أن التحول الفلسفي للنسبية الثقافية الذي تلا هذا، والذي يعتبر في الواقع بمنزلة فرصة مواتية لكل اللغات التي نظر إليها كلها بشكل مفاجئ باعتبارها لغات متساوية، هذا التحول حجب على المدى الأبعد النظر عن مسائل مثل تلك التي نحن معنيون بها هنا، أي مسألة تقييم اللغة. ومع هذا نريد أن نتفحصها دون الرغبة في التشكيك في كون كل اللغات الإنسانية عبارة عن

كيانات للنوع نفسه، ولذلك لا نسوغ تصنيف [لغات منها] تركيبيا باعتبارها لغات بدائية بهذه الدرجة أو تلك.

لقد عبر سابير في كتابه المهم الصادر في 1921م عن الرأي السائد في علم اللغة فيما يتعلق بتقييم اللغات، كما ساهم في تشكيل هذا الرأي، وكتب يقول: «يجب علينا أن نحرر عقولنا من القيم المفضلة، فلسنا معنيين على الإطلاق بما إذا كانت لغة من اللغات ذات قيمة عملية عظيمة أو واسطة لثقافة عظيمة أم لم تكن» (Sapir,1921:124). ومما لاشك فيه أن تحديد مجال علم اللغة الذي تحقق قد أدى بالتالي إلى تطوره المنهجي. على أن ذلك أدى إلى استبعاد أنواع معينة من القضايا أو الأسئلة التي تحتاج إلى الأدوات المنهجية لعلم اللغة. وعلى رغم أن القول إن هذه المسائل تقع خارج مجال علم اللغة بمعناه الضيق هو موقف يمكن الدفاع عنه، فإنه يصعب على علماء اللغة المهتمين أيضا بالطبيعة الاجتماعية للغات وباستعمالها من قبل مجموعات من الناس منظمة اجتماعيا، تحاشي هذه المسائل. كذلك لا يمكن بداهة استبعاد أن من بين العوامل التي تحدد قيمة لغة من اللغات عوامل تقع بالتأكيد في مجال علم اللغة بمعناه الدقيق، فمسألة ما إذا كانت التقييمات المختلفة للغات العالم المعروفة لنا في كثير من المجتمعات قابلة للتفسير، جزئيا على الأقل، على أسس لغوية وليس على أسس اجتماعية-نفسية أو ثقافية، أم لا... هذه المسألة تهم علم اللغة أيضا بشكل واضح، ولكنها لم تثر فيه حتى الآن إلا في بعض المجالات الهامشية في أفضل الأحوال، وحديثا جدا فحسب. ومن ثم يمكن القول إن محاولات تمييز العوامل التي تحدد قيمة لغة من اللغات لا يمكن أن تبدأ من علم اللغة، ولكننا أيضا يجب ألا نستبعد مساهماته المحتملة.

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

الأشخاص المختلفون يعنون أشياء مختلفة عندما يتكلمون عن قيمة لغة معينة، وهو ما يحدث أيضا عندما يستعمل مفهوم القيمة نفسه في مجالات مختلفة كالاقتصاد والسياسة والأخلاق وعلم الجمال، أو أن اللغات بتعبير آخر يمكن أن ينظر إليها على أنها ذات قيمة لعدد مختلف من الأسباب. والمسألة الرئيسة في السياق الحالي هي كيفية توضيح القيمة الاقتصادية

للغة معينة، وكيفية مقارنة اللغات من ناحية قيمتها الاقتصادية. وبطبيعة الحال من الممكن تماما أن يكون لقيم من نوع آخر تأثير ما في القيمة الاقتصادية للغات، والعكس بالعكس. ومن ثم فلنبدأ إذن بدراسة بأي معنى تسلك اللغات باعتبارها كيانات ذات قيمة وبالتالي بوصفها من عوامل الحياة الاقتصادية.

كل من يدرس مسألة قيمة السلع يواجهه معنى اقتصادي مزدوج لهذا المفهوم، أي قيمة الشيء الاستعمالية وقيمته التبادلية. وعلماء الاقتصاد قد أثارت اهتمامهم طويلا حقيقة وجود فرق ملحوظ بين القيمتين، حيث إن الأشياء ذات القيمة الاستعمالية العظيمة كالماء مثلا، يكون لها قيمة تبادلية ضئيلة، بينما الأشياء ذات القيمة الاستعمالية الضئيلة كالأحجار الكريمة تكون ذات قيمة تبادلية عالية. وبسبب هذه العلاقة يكون من المستحيل تماما أن نستنتج ببساطة القيمة التبادلية من القيمة الاستعمالية. وفضلا عن ذلك فإن محاولات ربط هاتين القيمتين المختلفتين تماما بشكل واضح إحداهما بالأخرى قد حجبت لزمن طويل حقيقة أنهما لا تؤلفان في الواقع فئتين محددتين بشكل قاطع، فالأطعمة ـ مثلا ـ تستعمل أساسا لإشباع حاجات أساسية، ولكنها في بعض المجتمعات تكون لها خصائص الأشياء القيمة الغريبة. فمطعم السوشي Sushi bar القائم في جواري قد أضاف حديثا لقائمة أطعمته كرات أرز متبل مغلفة بأوراق ذهبية اللون، وهذا لا يدل فقط على الرفاهية التي أصبحت أخيرا سمة عامة إلى حد ما للحياة في اليابان، بل يدل أيضا على حقيقة أن هناك ظلالا مختلفة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فالبيت شيء نافع لأنه يؤوينا، وهو من هنا يستمد قيمته الاستعمالية، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن ينظر إليه باعتباره عملا فنيا بسبب طرازه المعماري، ولذلك تكون له قيمة تبادلية أعلى كثيرا من قيمته الاستعمالية التي تشبهها أو حتى تفوقها من ناحية إشباع الحاجات العملية.

والواقع أن هذه العلاقة المتفاوتة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لا يمكن تفسيرها من دون أدوات مفاهيمية أكثر دقة، ويمكننا هنا أن نأخذ إحدى الأفكار الأساسية للاقتصاد الجزئي، وهي فكرة المنفعة الهامشية. وهذه الفكرة تقول: إن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها الدنيا للمستهلكين

الرشداء، أي هؤلاء الذين تكون سلعة معينة بالنسبة لهم ذات قيمة عظيمة، ولكنهم لا يدفعون ثمنا لهذه السلعة أكثر مما يدفع هؤلاء الذين تكون السلعة بالنسبة لهم ذات قيمة ضئيلة، وهذا يفسر سبب انخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية في العادة انخفاضا شديدا لدرجة أن يشتريها حتى هؤلاء الذين تكون هذه المواد بالنسبة لهم ذات قيمة، بينما في فترات نقص هذه المواد فإنها يمكن أن تستبدل بها أشياء عالية القيمة.

ومن العوامل الأخرى المؤثرة في قيمة السلع تكلفة إنتاجها والعلاقة بين الطلب والعرض. وقبل أن يتضح ما إذا كان، أو بأي معنى، يمكن القول إن للغات قيمة استعمالية وأخرى تبادلية يكفي حاليا أن نشير إلى هذين النوعين من القيمة دون الدخول في نقاش أوسع. على أن ضرورة الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب تبدو بالأحرى أمرا ملحا بدرجة كبيرة. ومن ثم يمكننا أن نوجه اهتمامنا لفحص أكثر تفصيلا لكيفية تحديد القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للغات وكيفية تغيرهما.

المجال الاتصالي

الاتصال بالآخرين مسألة حياة بالنسبة لكل من الفرد والنوع الإنساني، واللغة-ويمكننا هنا باطمئنان أن نشير إليها بالمعنى العام generic-هي إلى حد بعيد نظام الاتصال الأكثر كفاءة الموجود تحت تصرف البشر، وهو ما تنتج عنه مباشرة القيمة الاستعمالية الفائقة للغة. وهذا أمر حاسم في الواقع لدرجة أن الناس غير القادرين على الكلام ينظر إليهم في العادة باعتبارهم عجزة أو غير طبيعيين. ولذلك فإن اللغة الإنسانية يشار إليها عموما باعتبارها «طبيعية» natural خاصة من طرف علماء اللغة. إنها ملكية طبيعية لكل إنسان طبيعي، ومن هنا يمكن للمرء أن يصل لاستنتاج مؤداه أنه يكون ملبسا، أو حتى يكون مضللا أن نعزو قيمة استعمالية لملكة اللغة، لأنها-مثل اليد القابضة-خاصية مميزة للجنس البشري homo sapiens. ومع ذلك إذا نظرنا-مثلا-إلى عازفي البيانو الذين يؤمِّنون على أيديهم يبدو أنه حتى الأعضاء الرئيسة من جهازنا الفيزيقي أو العقلي يمكن النظر إليها باعتبارها تحتوي على قيمة استعمالية.

إذا ما انتقلنا من الجنس إلى النوع، أي من اللغة [بوصفها ملكة] إلى

اللغات، فإن الخاصية المتغيرة واللافتة للنظر مباشرة هي مجال اللغات المختلفة. وبشكل أكثر تحديدا فإن هذا عبارة عن فرق بين الجماعات اللغوية وليس بين لغاتها، وهو سبب ميل علماء الاجتماع لإعطاء هذا الأمر عناية أكثر مما يعطيه علماء اللغة. فكل لغة تخدم هؤلاء الذين يستعملونها للاتصال بالآخرين، ولكن من الواضح أن اللغات تختلف كثيرا فيما يتعلق بعدد هؤلاء الآخرين الذين تمكن أصحابها من الاتصال بهم. والفرضية البسيطة والمقبولة مع ذلك التي تشير إليها هذه الملاحظة هي أن قيمة لغة معينة ترتبط بعدد متكلميها، فكلما زاد عدد هؤلاء الذين يمكن أن أتفاعل معهم عن طريق لغة ما، زاد نفعها لي بالمعنى العملي الفعلي، لأن كل متكلم يزيد من مجمل التفاعلات المفيدة الممكنة. وباختبار إمكان هذه الفرضية في إطار الدولة/الأمة، لن يكون من الصعب أن نجد أمثلة تدعم هذه الفرضية.

فاللغة الألمانية في سويسرا أكثر نفعا من الفرنسية أو الإيطالية، وهذا بالتأكيد ليس لأن الألمانية أعظم قيمة من الناحية الثقافية، ولكن لأن عدد السكان المتكلمين بالألمانية يفوق عدد السكان المتكلمين بالفرنسية والإيطالية، ولذلك فإن الألمانية أكثر استعمالا في مجال الحياة السياسية والاقتصادية. ولغة «الرايتو-رومانس» Rhaeto - Romance، اللغة القومية الرابعة في سويسرا، هي لغة هامشية الأهمية من الناحية الاقتصادية. ذلك أن عدد جماعتها اللغوية حوالي خمسين ألف شخص فقط، وهو العدد الأصغر، وفضلا عن ذلك فهذه الجماعة-على عكس الجماعات الثلاث الأخرى-ليس لها اتصال بجار مهم، ولكنها تتصل فقط باللغتين الفريولية Friulian واللادنية Ladin في إيطاليا. وعلى الرغم من المناخ الليبرالي في هولندا فإن اللغة الفريزية هناك ذات قيمة استعمالية أصغر كثيرا من الهولندية، وهذا ببساطة لأسباب كثيرة، فهي لا تسمح فقط بالاتصال بعدد أقل، بل أيضا بإتاحة فرصة متنوعة أقل. ويظل هذا صحيحا إلى حد بعيد بالنسبة للجماعة الصغرى للفريزيين الشماليين في ألمانيا.

وعلى مستوى العالم أيضا يمكن أن نجد بسهولة أمثلة تؤيد افتراض علاقة سببية بين حجم الجماعات اللغوية والقيمة الاستعمالية للغتها. وبهذا المعنى فإن اللغة الألمانية التي يتكلمها مائة مليون تقريبا أكثر قيمة من

الهولندية مثلا، والتي يصل عدد جماعتها اللغوية إلى خمس هذا العدد تقريبا، والإنجليزية أكثر قيمة من الأسبانية، والفرنسية أكثر قيمة من الإيطالية. ومن بين الجماعات اللغوية المتجاورة فإن السيادة الاقتصادية للجماعة الكبرى تجد تعبيرها في النسبة العكسية للمتكلمين الذين يتقنون اللغة المجاورة، ومن هنا فإن الفريزيين عادة يتكلمون الفريزية والهولندية أيضا، بينما يتكلم الفريزية كذلك عدد قليل فقط من المتكلمين المحليين للهولندية. ومن ناحية أخرى فإن الألمانية يُتحدث بها في هولندا بشكل أوسع مما يُتحدث بالهولندية في ألمانيا. ويمكن أن يكون لهذه التفاوتات أسباب أخرى غير الأسباب الاقتصادية. ولكن هذه التفاوتات إنما هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية، فالاقتصاد الهولندي يعتمد على ألمانيا أكثر مما يعتمد الاقتصاد الألماني على هولندا. وما دامت فريزلاند هي مقاطعة هولندية فإن اقتصادها يتشابك بقوة مع الولايات الأخرى.

لأي مدى تسمح هذه العلاقة الواضحة بين حجم الجماعة اللغوية والقيمة الاقتصادية للغتها، لأي مدى تسمح بالتعميم؟ عندما نفحص الخمس عشرة جماعة لغوية الأكثر عددا في العالم، متجاوزين بذلك النطاق الأوروبي بالضرورة فإن المعادلة البسيطة «الأكبر هو الأفضل» تكشف عن خلل ما.

دعنا نتغاضى مؤقتا عن المشاكل الخاصة المتعلقة بالصينية والعربية، وقد وُضِعت علامة استفهام بجوار الرقم الخاص بعدد الجماعات اللغوية لكل من اللغتين، لأنه من المشكوك فيه في كلتا الحالين ما إذا كان يمكن الادعاء على أساس معقول بأن هذا العدد الهائل من المتكلمين يتكلمون ما يمكن التسليم بأنه اللغة الواحدة نفسها(*)، وأيا ما كان الأمر فالأرقام الأخرى أيضا تجبرنا على إعادة التفكير في أهمية عدد المتكلمين بوصفه عاملا من عوامل القيمة الاقتصادية للغة معينة، فالبرتغالية على سبيل المثال لها عدد من المتكلمين أكثر من الفرنسية، فهل هي لذلك أكثر قيمة؟

(*) المقصود هنا هو الاختلافات اللهجية الكبيرة التي تحول أحيانا دون التفاهم المتبادل بين المتحدثين، وقد لا يكون الرقم الوارد في الجدول دقيقا تماما، ولكننا نود أن نلفت النظر إلى أن المؤلف يعني المتحدثين الأصليين للعربية مستبعدا جماعات لغوية كبيرة تتحدث الكردية وغيرها في العراق، والنوبية في مصر والسودان، ولغات أفريقية في جنوبه، ولغات أمازيغية تتوزع في شمال أفريقيا وتبدأ من واحة سيوة المصرية وتزداد انتشارا كلما اتجهنا غربا لتصل لحوالى 40٪ من سكان المغرب (المترجم).

الجدول (1-3): الخمس عشرة جماعة لغوية الأكثر عددا

اللغة	المتكلمون الأساسيون (بالمليون)	الجماعة اللغوية بمن فيها المتكلمون الثانويون (بالمليون)
1- الصينية	800	-
2- الإنجليزية	403	800
3- الإسبانية	266	-
4- الهندية	180	300
5- الروسية	154	270
6- البنجالية	152	-
7- البرتغالية	150	-
8- اليابانية	117	119
9- الفرنسية	109	250
10- الألمانية	100	130
11- العربية	100	-
12- الجافانيزية	70	-
13- المراثية	50	-
14- التاميلية	45	-
15- الإيطالية	40	-

(عن: Grimes, 1988)

وهل الإيطالية أقل قيمة من اليابانية؟ وإضافة لهذا نسأل: إذا ما كان عدد المتكلمين عاملا بأي حال، فهل يعني هذا أن هناك علاقة تناسب بين البعدين إلى حد أن القيمة الاستعمالية للألمانية-مثلا-تكون ضعف القيمة

الاستعمالية للمراثية، وهل قيمة الروسية تساوي مرة ونصف المرة قيمة الفرنسية؟ وهل الفرق الملموس بدهيا بين القيمة الاستعمالية للإنجليزية والقيمة الاستعمالية للألمانية تمثله بشكل مناسب نسبة 4:1؟

هذه المقارنات التفصيلية تبدو قابلة للنقاش من غير ريب نوعا ما، ما لم تكن منافية للعقل. ومع ذلك فمن غير المحتمل أيضا أن عدد المتكلمين عموما سوف يكون ضئيل الأهمية. ويتضح هذا تماما عندما نحصر تفكيرنا، على سبيل المثال الافتراضي، في الجماعات اللغوية الصغرى، فالجماعة اللغوية التي تتكون من عضوين تتيح لكل واحد منهما تبادلا لغويا مع متكلم واحد آخر لا أقل ولا أكثر، والجماعة المكونة من ثلاثة تمكن كل عضو من الاختيار بين متكلمين آخرين أو أن يتصل بكلا العضوين، والجماعة اللغوية المكونة من عشرة متكلمين تعني تسعة متحدثين ممكنين لكل عضو، وهكذا. والاتصال اللغوي يخدم أغراضا متنوعة من بينها إقامة علاقات مفيدة اقتصاديا، والفرص في هذا المجال لعضو جماعة لغوية من عشرة أعضاء هي بلا شك أفضل من فرص عضوي جماعة لغوية من عضوين، أي أن لغة العشرة أكثر فائدة وبالتالي أعظم قيمة من لغة الاثنين. والاعتراض الواضح على هذا النوع من المقاربة هو أن هذا النوع من الحساب لا يمكن إجراؤه كما يحلو لنا. ولنتغاض الآن عن الأشكال غير التبادلية للاتصال بمتكلمين يمكن أن يصل عددهم لملايين من خلال وسائل الإعلام، ونفترض أن المتكلم يتصل في المعدل بعشرة آخرين في اليوم، فحتى لو أن هؤلاء العشرة لم يكونوا هم أنفسهم في أي مرة فإن التاريخ الاتصالي لعمر يصل إلى 75 عاما لن يتيح للمرء إلا أن يتحدث مع أكثر قليلا من 270 ألف شخص. وهذه الحسبة الغريبة نوعا ما تدعونا لنتيجة مهمة هي أن هناك حدا لحجم الجماعات اللغوية بعده لا يكون هناك فرق مهم سواء أكان للغة معينة عدد قليل نوعا ما من المتكلمين أو حتى كان لها زهاء ملايين عدة من المتكلمين.

على أن هذا الافتراض يبدو مبسطا أيضا نوعا ما. فالمكتبة العامة غير المتخصصة يجب أن تضم أكبر قدر ممكن من المجلدات، على رغم أن الحدود بمقياس ما يمكن أن يقرأ طول العمر هي حدود ضيقة نوعا ما. ولكن ليست هذه هي المشكلة، فالأمر المهم هو زيادة الفرص أمام كل مستعملي

المكتبة المحتملين لكي يجدوا ما يبحثون عنه حتى لو كان أكثر الكتب تعقيدا. وبالمثل فإن الجماعة اللغوية الكبيرة تقدم نطاقا واسعا من الفرص الاتصالية لأعضائها وتتيح لهم إدراك هذه الفرص في أماكن كثيرة مختلفة، مما يترتب عليه لا التفاضل فحسب بل يترتب عليه إمكان الحراك أيضا. وعلى ذلك فإن معادلة «الأكبر هو الأفضل» ليست خاطئة إجمالا في نهاية الأمر، غير أنه لا يترتب على هذا بالضرورة أن هذه العلاقة ذات أهمية متساوية في الجماعات اللغوية من كل الأحجام. وربما كان الأمر الأكثر ترجيحا هنا هو أن الوزن الاقتصادي لحجم الجماعة اللغوية يتناقص مع ازدياد حجم متكلميها، فالفرق بين جماعة لغوية من 100 ألف عضو، وجماعة من مليون متكلم يكون من الناحية الاقتصادية أكثر أهمية من الفرق بين مليون وعشرة ملايين متكلم. وعلى أساس هذه الاعتبارات يكون من المغري افتراض قانون لتناقص الغلة يرجع إلى المتكلمين الإضافيين، على رغم أنه بالنسبة للوضع الراهن لمعرفتنا ليس واضحا ماإذا كانت زيادة قيمة لغة ما تتناقص في الواقع بشكل مطرد مع زيادة الجماعة اللغوية، أم أنه قد يكون هناك حدود كمية مختلفة.

وتتضح حقيقة أن أهمية الحجم يكون لها وزن أكبر بالنسبة للجماعات اللغوية الصغرى مقارنة بالجماعات الكبيرة عندما نضع في الاعتبار المتطلبات الوظيفية والتفاضل الوظيفي للاتصال الحديث. فالعلاقات الاجتماعية التي نشأت عنها أشكال الاتصال الحديثة، خاصة في العلم والتكنولوجيا والإدارة والتجارة والتشريع، تفترض مسبقا حدا أدنى لجماعة المتعاملين إذا ما كان يجب لكل هذه الوظائف أن تجري عن طريق اللغة نفسها، ولكن هل هناك حدٌّ حرِج للحجم يكون عدد المتكلمين تحته مهما اقتصاديا، وتكون الارتباطات الاقتصادية لحجم الجماعة اللغوية فوقه بلا أهمية؟ وأين يكون هذا الحد؟ وما الحجم الأدنى لجماعة لغوية الذي يمكن أن يقوم بكل وظائف الاتصال الحديثة؟

في هذه الناحية فإن اللغة الأيسلندية التي يتحدثها حوالي 230 ألف شخص هي بالتأكيد في الطرف الأدنى، وربما كان من الصعب أن نجد لغات أخرى كثيرة وصغيرة بالدرجة نفسها ملائمة لكل أغراض الحياة الحديثة، وبالعكس هناك لغات أخرى كثيرة أقوى عدديا، ولكنها أكثر

محدودية في إمكاناتها التعبيرية، وهي بالتالي مهددة بالتراجع أو الانقراض. فاللغة البريتونية-على سبيل المثال-يساوي عدد متكلميها ثلاث مرات عدد متكلمي الأيسلندية تقريبا، ولكنها على خلاف الأخيرة تعاني من التدهور المستمر (Dressler , and Wodak - Leodolter, 1977 , Durkacz, 1983)، ولكن باستثناء حقيقة أن كلا منهما لغة أوروبية صغيرة فإن الظروف الإيكولوجية والطبوغرافية للأيسلندية والبريتونية مختلفة بشدة لدرجة أنه لا يمكن مقارنة إحداها بالأخرى إلا بصعوبة. فالأيسلندية-بسبب عزلتها الجغرافية في جزيرة-تُعد لغة استثنائية باعتبارها لغة ثقافة متطورة بدرجة عالية، فضلا عن أنها لغة قومية، أما البريتونية فيُتحدث بها داخل حدود الدولة الفرنسية والتي اعتبرت-على الأقل منذ الثورة الفرنسية-مجال نفوذ اللغة الفرنسية، وهي تتعايش في اتصال مع الفرنسية وتحت ضغطها. أي أن البريتونية لغة أقلية، أما الأيسلندية فليست كذلك.

إضافة إلى الحجم المطلق للغة الجماعة اللغوية فإن التفاضل الوظيفي للغة معينة يعتمد بالتالي أيضا على وضعها الجيوبولوتيكي (الجغرافي-السياسي)، وعلى حجمها بالنسبة للمجموعات المحددة سياسيا وليس لغويا. وهذه العوامل الإضافية تجعل من الصعب تقييم حجم الجماعة اللغوية بوصفه عاملا من عوامل القيمة الاقتصدية للغة تلك الجماعة. والسؤال الصحيح الذي يجب أن يسأل هو: كيف-مع بقاء العوامل الأخرى كما هي-يؤثر عدد المتكلمين في التقييم الاقتصادي للغات؟ ولكن المشكلة هي أن شرط «مع بقاء العوامل الأخرى كما هي» لا يتاح في أي وقت إلا بصعوبة، وأنه لذلك يصعب فصل عدد المتكلمين بوصفه عاملا اقتصاديا. وما دامت اللغات هي أمورا تتطور تاريخيا، فإنها تختلف بعضها عن بعض في جوانب كثيرة. والعوامل التالية على الأقل تتفاعل مع حجم الجماعة اللغوية بوصفها معايير الجانب الاجتماعي-الاقتصادي للغة ما، وهي: الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي-السياسي والعلاقة بالدين، والتراث الأدبي والثقافي. ومن المعروف جيدا أن هذه العومل لها أيضا تأثير في مدى جاذبية لغة ما بوصفها لغة أجنبية، وبناء عليه اختص كلوس (Kloss, 1974:11) عدد المتكلمين الذين يتكلمون أو يدرسون ويتكلمون لغة معينة باعتبارها لغة أجنبية، باعتباره المؤشر الأقوى على الوضع العالمي لهذه اللغة. ومن هنا فإن معيار حجم

الجماعة اللغوية يحتاج إلى تعديل حتى يضم التمكن الأساسي والثانوي من اللغة.

وهذا يجعل التقييم أكثر صعوبة وذلك لسببين. أولا: على رغم وجود اختبارات إتقان لبعض اللغات المتميزة واسعة الاستعمال، فليس هناك تعريف موحد واضح لما يعنيه إتقان لغة أجنبية، وثانيا: من الصعب وجود أي معلومات إحصائية عن إتقان اللغة الأجنبية. فالأرقام المقدمة في جدول (3-1) تقوم على تقديرات تقريبية جدا. وما يجعل الأمور أكثر تعقيدا أيضا هو أن الفرق بين لغة الأم واللغة الثانية أو الأجنبية ليس واضحا في كل مكان كما يبدو الأمر عموما في النطاق الأوروبي. ففي المجتمعات متعددة اللغة منذ زمن بعيد يكون من الأنسب في العادة أن نميز بين مجالات مختلفة للاستعمال اللغوي (Fishman, 1964). ونظرا للأنماط المتقلبة للولاء اللغوي وتحديد لغة الأم في المنطقة المتحدثة بالهندية في الهند-ربما لا يكون صعبا فقط بل من المستحيل كلية عمل أي تقديرات يعول عليها عن عدد من يتكلمون الهندية بوصفها لغتهم الأصلية ومن يتكلمونها بوصفها لغة ثانية أو أجنبية (Khubchandani, 1983:f.45). ومع ذلك فحتى التقديرات التقريبية جدا تشير إلى أن ترتيب اللغات سوف يكون مختلفا عندما نضع في الاعتبار التمكن الثانوي في اللغة بدلا من التمكن الأول فقط، وعند ذلك يصبح الوضع الممتاز للإنجليزية وضعا بارزا بالتالي (Conrad and Fishman, 1977). كما أن الروسية والألمانية والفرنسية سوف تبدو في ضوء مختلف. وفي هذا الصدد يجب أن نلاحظ أن الأغلبية الكاسحة لكل اللغات لم تدرس بشكل منهجي أو لم تدرّس بوصفها لغات أجنبية. فتدريس اللغات الأجنبية بالأحرى مقصور بدرجة عالية على لغات ثقافة أوروبية قليلة، وهو أمر يعكس ويعزز معا قوتها الاقتصادية. ولأسباب مختلفة هناك لغات معينة دون غيرها تدرس كلغات أجنبية (انظر فيما يلي القسم الخاص بـ «اللغة كسلعة» في موضع تالٍ من هذا الفصل). وأحد هذه الأسباب هو تطورها النسبي، وهو خاصية تتعلق بمحتوى هذه اللغات وليس بقوتها العددية. ومن هنا فإننا في حاجة إلى أن نضع في الاعتبار مؤشرات أخرى لتحديد القيمة الاقتصادية للغة معينة بالإضافة إلى حجم الجماعة اللغوية بما فيه هؤلاء الذين يستعملون هذه اللغة بكفاءة باعتبارها لغة ثانية أو لغة

أجنبية.

اللغات بوصفها وسيلة إنتاج

بالإضافة إلى السؤال عن عدد الآخرين الذين تمكن لغة معينة متحدثيها من الاتصال بهم، فإن السؤال عما تمكنهم من الاتصال فيه فيما بينهم مسألة ذات أهمية عظيمة. وتجربتنا مع الترجمة وافتراض أن كل شيء يمكن أن يترجم إلى أي لغة-مما يعني ضمنا أنه من الممكن، من حيث المبدأ، أن نتكلم عن كل شيء في كل اللغات-تجربتنا هذه لا تجعل سؤالنا السابق زائدا أو بلا معنى، إذ إنه في كثير من الحالات يشكل إمكان الترجمة مجرد إمكان لا يمكن تحويله إلى واقع إلا بصعوبة كبيرة. فليس هناك - في الواقع - مجلة علمية واحدة عن تكنولوجيا أشباه الموصلات باللغة البنغالية. لم ينشر شيء في الواقع تقريبا عن أشباه الموصلات في هذه اللغة. ومن الواضح أنها ليست غير مناسبة في ذاتها لهذا العلم أو أي علم آخر، ولكن لأن العلم في الهند قد نشأ في ثوب الإنجليزية فإن المصطلحات الضرورية لم تتطور في معظم اللغات الهندية، وهذا بسبب صعوبة الاتصال بالبنغالية بشأن أشباه الموصلات والموضوعات المثيلة الأخرى. وبتعبير أعم فإن هذا يعني-كما لاحظنا بالفعل في الفصل الثاني- أن عددا قليلا جدا من لغات العالم هو المناسب بشكل مطلق لتبادل الأفكار العلمية. وإنه لأمر بالغ الدلالة في هذا الصدد على سبيل المثال أن علماء الفيزياء الحائزين جائزة نوبل حتى الآن ينتمون لتسع لغات أم مختلفة فقط، والشيء نفسه يمكن ملاحظته بالنسبة للتكنولوجيا والإدارة والقانون والمجالات الأخرى للاتصال المتطور بدرجة عالية. وهو ما يعزز كثيرا القيمة الاقتصادية للغات المشتركة الموحدة المطورة بشكل تام، مقارنة بتلك اللغات التي لا يمكن-أو يمكن بصعوبة كبيرة-أن تقوم بهذه الوظائف الاتصالية. لأن هذه اللغات بفضل قدرتها على خدمة المجالات المذكورة تقدم الوسيلة للمعرفة المفيدة لكل من الفرد والمجتمع في مجمله.

واللغات-من وجهة النظر هذه-أصبح يُنظر إليها بالفعل باعتبارها واسطة أو أداة إنتاج، وإن بدت شبه مستقرة، داخل إطار الجماعة اللغوية المعنية، بالنظر إلى أنها ملكية مشتركة للكل. على أن المقارنة بين الجماعات تكشف

عن الوزن الاقتصادي المحدد للغات المختلفة. وحتى في المجتمعات متعددة اللغة منذ زمن بعيد فإن القيمة الاستعمالية للغات تكشف عن نفسها في سوق العمل، وبالرجوع إلى مدن غرب أفريقيا مثل داكار وبمبارا ولاجوس فإن هوجكين، على سبيل المثال، يلاحظ «أن صعوبة تنظيم العمالة الأفارقة غير المهرة تزداد بسبب أن معظمهم أميون وأن معظم المدن الصناعية تعرف لغات عدة» (Hodgkin, 1957:121).

وكل عامل مهاجر في البلاد الصناعية لديه تجربة مباشرة بشأن أهمية اللغة بوصفها أداة إنتاج. وهذا-من بين أشياء أخرى-نتيجة لحقيقة أن سوق العمل مندمجة في الاقتصاد الوطني ونتيجة للضرورة المترتبة على هذا وهي ضرورة الاتصال بالدوائر الحكومية وشركات التأمين... إلخ. والعجز اللغوي للعمال المهاجرين كثيرا ما يصبح مصدر كسب لزملائهم الأقدم ثنائيي اللغة. ففي كثير من مقاهي باريس-مثلا-أقام شمال الأفريقيين الذين يعرفون الفرنسية نطقا وكتابة محلات تتعامل على أساس تجاري مع أمثالهم من القادمين الجدد الأقل تعليما. ومثل هؤلاء الوسطاء الذين يكون عملهم ناتجا فرعيا لهجرة العمل الكبيرة عبر الحدود اللغوية، قد أطلق عليهم جمبرز وكوك جمبرز (Gumperz and Cook-Gumperz, 1981) «وسطاء اللغة». وتتأثر الفرص في سوق العمل بالمهارات اللغوية حتى فيمايتعلق بالأعمال اليدوية بشكل خالص. وقد اكتشف ستار وروبرتس (Star and Roberts, 19982) في دراستهما عن مهاجري جنوب شرق آسيا في كندا، اكتشفا علاقة إيجابية بين الدخل وإتقان الإنجليزية (والفرنسية إلى مدى أقل). فالمعرفة القاصرة بلغة البلد، وبشكل أدق بلغة سوق العمل حيث يرغب المرء في كسب الرزق، هذه المعرفة القاصرة تقلل من قدرة المرء على المنافسة، وعلى العكس فإن السيطرة على أدوات لغوية كافية تعود عليه بالمنفعة. والأدوات اللغوية موزعة في كثير من المجتمعات بشكل غيرمتساو. وكان هذا دافعا لبوردييه (Bourdieu, 1982) لطرح فكرة أن المهارات يجب النظر إليها باعتبارها شكلا من أشكال رأس المال، أو رأس المال اللغوي كما يسميه. وما دام يمكن التمييز بين المهارات اللغوية المطلوبة بشكل طبيعي وتلك المطلوبة تجاريا فإننا نفضل فكرة اللغة بوصفها أداة إنتاج على فكرة رأس المال اللغوي، وإن كان لا يوجد هنا فرق يذكر من

الناحية الجوهرية. ويجب التمييز بحرص بين جانبين عند النظر إلى اللغات بوصفها أداة إنتاج. الجانب الأول هو طبيعة أداة الإنتاج، والثاني هو ظروف استخدامها. والجانب الأول يجب تمييزه بالنظر للإمكان الوظيفي للغة ما مقارنة بلغات أخرى، بمعنى درجة ملاءمتها لمتطلبات الاتصال الحديث التي ناقشناها من قبل، والجانب الثاني يتعلق بالإمكان الذي تملكه اللغة في محيط معين، أو بشكل أخص في سوق معينة. فالإنجليزية والألمانية-مثلا-لغتان مشتركتان متطورتان تماما، ولا تكادان تختلفان في إمكانهما الوظيفي، وبالتأكيد ليس فيما يتعلق بالمجالات الاتصالية الخطيرة للعلم والتكنولوجيا... إلخ. ومع ذلك فإمكان استغلال الألمانية إمكان أكبر كثيرا في محيط متحدث بالألمانية من محيط متحدث بالإنجليزية، فالمحامي أو الصيدلي الألماني الذي يريد أن يستقر في زيورخ يأتي بأداة إنتاجه اللغوية معه، بينما أداة الإنتاج نفسها تكون ذات فائدة محددة فقط عندما يريد الألماني أن يفتح محلا في نوتنجهام حيث لا يستطيع أن يدبر أمره من دون اكتساب أداة إضافية. وكما هي الحال بالنسبة لأدوات الإنتاج الأخرى فإن اكتساب لغة أخرى هو بمنزلة شرط أساسي، وإن لم يكن ضمانا للنجاح الاقتصادي. وعلى ذلك فكل لغة لديها إمكان وظيفي عام يمكن وصفه من زاوية الوظائف الاتصالية التي يمكن أداؤها به: هل هي أداة مناسبة للخطاب القانوني والتقني والعلمي والتجاري والديني... إلخ؟ ولكن هذا الإمكان العام لا يمكن استغلاله إلا في بيئة أو محيط معينين فحسب، ولذلك يجب أن يحدد بالنسبة لكل حالة مفردة ما إذا كانت لغة ما-ولأي مدى-قابلة للاستخدام، وبالتالي تكون مفيدة اقتصاديا في سوق معينة.

فاليابانية اليوم لغة مشتركة متطورة تماما، وذات إمكان وظيفي ملائم لكل متطلبات الاتصال الحديث، مثلها مثل الإنجليزية والألمانية، ومع ذلك فإن رجل الأعمال الياباني لا يحاول أن يتعامل في سوق أمريكية من دون تمكن كاف من الإنجليزية، بينما الحالة العكسية لرجال أعمال أمريكيين يُتوقع لهم أن يقوموا بأعمال في اليابان دون إتقان اليابانية هذه الحال ليست نادرة بأي صورة. ولا يُعد هذا في واقع الأمر مجرد انعكاس لغطرسة القوة وإنما هو دليل، فضلا عن ذلك، على حقيقة أن فرص تحقيق الإمكان الوظيفي للإنجليزية في السوق اليابانية هي أفضل كثيرا من فرص تحقيق

الإمكان الوظيفي لليابانية في السوق الأمريكية.

إن الفرص الفعلية لتحقيق الإمكان الوظيفي للغة ما في سوق معينة لاتحدد بالعوامل الاقتصادية وحدها، فهناك عوامل أخرى تتدخل ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية-نفسية يجب وضعها في الاعتبار عند تحليلنا للحالات المعنية. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى السكان الإسبان في الولايات المتحدة لتوضيح هذا الأمر. فعلى رغم أن الإنجليزية بالفعل شرط أساسي لا غنى عنه للنجاح الاجتماعي والاقتصادي، بل حتى للبقاء، في الولايات المتحدة، وعلى رغم أن المنفعة الاقتصادية للإنجليزية قد تم التأكيد عليها مرارا من طرف جماعات الضغط المحافظة بالنسبة للتعليم ثنائي اللغة في ذلك البلد، فإن السكان المتحدثين بالإسبانية في الولايات المتحدة لم يستطيعوا أن يحققوا هذه المنفعة لأنفسهم. ويعيش حوالي 25٪ من هذه الجماعة تحت خط الفقر الرسمي، وهي كما يوضح فشمان Fishman, 1988:f.131) . نسبة أعلى مرتين أو ثلاثا مما عليه الوضع في القسم غير المتحدث بالإنجليزية من السكان الإسبان، وفي دراسة عن إحدى الجماعات الإسبانية الفرعية يقرر زنتلا (Zentella, 1988). أن إتقان الإنجليزية أعلى بنسبة 14٪ بين جماعة البورتوريكيين Puetro Ricans بنيويورك، من معدل إتقان كل الإسبان. ولكن دخل هذه الجماعة أقل بمبلغ 4200 دولار من متوسط الدخل السنوي لإسبان الولايات المتحدة، ومن هنا فبالنسبة لهذه الجماعة، وبالنسبة للإسبان على العموم ليس هناك علاقة إيجابية بين إتقان الإنجليزية والرخاء، بل هناك بالأحرى علاقة سلبية بين أصلهم ووضعهم الاجتماعي-الاقتصادي الذي يبدو أنه لا يرتبط بقوة بمسألة اللغة.

وعلى الرغم من أن الإمكان الوظيفي العام للغة معينة له دائما حد أعلى معين، فإن هذا لا يعني أن إتقان لغة ذات إمكان وظيفي أكبر يقدم في كل سياق ميزة تنافسية أعلى مقارنة بلغة ذات إمكان وظيفي أقل. الواقع أنه في كثير من الحالات فإن بعضا من الإمكان الوظيفي الأكبر لا يكون مطلوبا كما يوضح تقرير دراسة الأقليات اللغوية Linguistic Minorities Project التي تناولت الأقليات اللغوية في المملكة المتحدة، فكثير من هذه الأقليات-لأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية-تعيش في جماعات مترابطة، وبالنسبة للمجتمع في عمومه فإن هذا التركز الجغرافي يتيح فرصا واسعة إلى حد ما

لاستعمال بعض لغات الأقليات على رغم أن إمكاناتها الوظيفية أدنى من إمكانات الإنجليزية. ففي بعض المناطق مثل الطرف الشرقي للندن حيث تمثل الأقليات بدرجة عالية، وفي بعض قطاعات الاقتصاد مثل الملابس وصناعة الأطعمة فإن المهارات في لغات الأقليات قد يكون لها بالفعل «قيمة اقتصادية إيجابية» عالية. (Linguistic Minorities Project, 1985:201). ويترتب على هذه الملاحظات أن الإمكان الوظيفي العام للغة من اللغات وفرص استعمالها إنما تمثّل عوامل مستقلة جزئيا. فإذا كان الإمكان اللغوي للغة ما محدودا فإن استعمالها في أغراض معينة يعاق أو يستبعد جملة. غير أن وجود إمكان وظيفي أفضل لها لا يعني التفوق الاقتصادي لهذه اللغة التي نحن بصددها في كل الأغراض وفي كل محيط. فتجارة إنشاء المطاعم الهندية-مثلا-تعد بيئة اقتصادية ملائمة لسيادة لغات هندية معينة مثل الهندية والبنغالية والبنجابية: (Linguistic Minorities Project 1985:271)، وليس هناك إلا عدد قليل من هؤلاء العاملين في تلك التجارة على اتصال مباشر بالزبائن المتحدثين إلى الإنجليزية، وبالتالي يكونون في حاجة إلى الإنجليزية من أجل مهنتهم. ولكن بالنسبة للمجالات الاتصالية الأخرى لهذه المهنة، كالتعامل مع بائعي الجملة والاتصال الداخلي-مثلا-فإن التمكن من إحدى اللغات الهندية يكون غالبا أكثر أهمية. والواقع أن اللغات الهندية تتمتع بوضع احتكاري، وهو ما يفسر كون المتحدثين بالإنجليزية بمقدرة محدودة فقط أو من دون مقدرة مطلقا-في هذه الصناعة، أكثر عددا من المتحدثين الذين لا يعرفون أيا من اللغات الهندية. فليس من الأمور الأساسية-من أجل تشغيل مطعم أو العمل بمهنة الخياطة-أن يتمكن المرء من لغة ملائمة أيضا للعلوم المعرفية أو التكنولوجيا الحيوية. وهكذا، ونتيجة لظروف ديموغرافية معينة فإن مزايا الإمكان الوظيفي للغة، القابلة للاستخدام في هذه الميادين لا يكون لها على أرض الواقع دور فعال.

لقد ميزنا في بداية هذا القسم بين طبيعة أداة الإنتاج وظروف استخدامها، وكما يبدو من الملاحظات السابقة فإنه يترتب على ذلك تمييز آخر، وهو التمييز بين القيمة الاستعمالية للغة ما للمجتمع ككل، وقيمتها الاستعمالية للفرد أو لجماعة معينة. كما أن الميزة الاقتصادية التي تتحصر في ظل أوضاع معينة-بالنسبة لبعض الأفراد-في لغة أقلية محدودة وظيفيا

لا تؤثر في التفوق الكوكبي للغة المسيطرة.

الاستثمار اللغوي

الإمكان الوظيفي للغة ما هو دائما نتيجة لعمليات تاريخية تتعلق بكل من اللغة ذاتها والظروف الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية لجماعتها المتحدثة بها. إذ إن اللغة أداة إنتاج ليس فقط بالنسبة للأفراد الذين يتعاملون بها مهنيا، ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع ككل. وهذا يثبته بوضوح وبشكل خاص الدور المهم الذي تقوم به اللغة في المجتمع الحديث. وإنه لأمر حاسم في مجتمع المعلومات-لمدى أعظم كثيرا من ذي قبل-أن نملك أداة سريعة للمعلومات من كل نوع متصور. ومن أجل التأكد من أن اللغة تساعد على الوصول لهذا الهدف ولا تعوقه فمن اللازم أن نطوع اللغة ونصقلها، تماما مثلما تحتاج الأدوات المالية إلى تحسين لمصلحة زيادة الإنتاجية. وبناء عليه فإن اللغات يمكن أن تعد مشروعات استثمار رأسمالي، بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المجازي. وأهم الاستثمارات التي تساهم في تحسين الانتفاع اللغوي هي ما يلي: 1- تصنيف المعاجم للاستعمال العام، وكذلك معاجم المصطلحات في مجالات محددة، 2- برامج معالجة النصوص، 3- الترجمة الآلية، 4- الذكاء الصناعي، وبشكل محدد إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات 5- تحسين الاتصال بين الإنسان والآلة، أي تطويع لغات الكومبيوتر للغات الإنسانية.

ونظرا لأن هذه الأنشطة تستلزم تكلفة فإن ترقية وصيانة نموذج معتنى به يمكن أيضا أن يعتبر استثمارا. وعلاقة هذا الرأي القوية باللغة علاقة واضحة حيثما تكون الصناعات معنية بشكل مباشر. فجماعة الجوجاراتي(*1) Gujarati اللغوية-مثلا-أكبر حجما من الجماعة العبرية بستة أضعاف، ومع ذلك فوجود برامج معالجة نصوص أكثر في الأخيرة مما هو في الأولى دليل واضح في هذا الصدد، ذلك أن جعل لغة قابلة للمعالجة إلكترونيا يتطلب استثمارات كبيرة ليس من المتوقع أن يقوم بها القطاع الخاص إلا عندما تعد بتحقيق عائد، أما في حال انعدام العائد فإن البلاد

(*1) لغة يتحدث بها أكثر من 33 مليون شخص في غرب الهند، وحوالي نصف مليون في الباكستان، وهي لغة رسمية في ولاية جوجارات، وكانت هي لغة الأم للمهاتما غاندي (المترجم).

الغنية وحدها هي التي يمكنها الإنفاق عليها. وإضافة لهذا فإن مثل هذا الاستثمار لن يكون معقولا من الناحية الاقتصادية إلا إذا كانت اللغة التي نحن بصددها متطورة بشكل كاف وتستجيب بدرجة عالية لمتطلبات الخطاب التقني والعلمي.

وإنتاج المطبوعات العلمية والكتب الدراسية للسوق الإسرائيلية يظهر بوضوح أن العبرية تحقق هذه المتطلبات. فمن بين 1147 عنوانا نشر في 1987/86 فإن 84٪ من هذه العناوين قد كتب أصلا بالعبرية، و16٪ منها فقط كان مترجما. وبهذا المعنى فإن لغة الجوجاراتي لا تعد متطورة بهذه الدرجة العالية. وأكثر من ذلك فإن متحدثيها يعيشون في مناطق ريفية، كما أن حوالي 70٪ منهم أميون، وهذان العاملان يفسران عدم جاذبية لغة الجوجاراتي للاستثمار على رغم كثرة عدد جماعتها اللغوية نسبيا. وفضلا عن ذلك فإن حكومة الهند لديها بالتأكيد أولويات أخرى أهم من ضخ مبالغ كبيرة من النقود في تلك اللغة. وهذا-مرة أخرى-يتناقض تناقضا حادا مع وضع العبرية بجماعتها اللغوية الصغيرة التي جعلها أعضاؤها استثمارا مربحا اقتصاديا بسبب مستواهم التعليمي العالي، ولأنها-إضافة إلى ذلك-تستفيد من الإعانات الحكومية. وإذا تكلمنا من منظور اقتصادي فمن نافلة القول الإشارة إلى أن الطاقة المحدودة للاستثمار من المرجح أن يترتب عليها تقلص في الابتكار والمنافسة. وهذه الاعتبارات تساعد على تفسير لماذا أصبحت العبرية اليوم-على عكس الجوجاراتية- أداة إنتاج تستجيب لكل متطلبات الاتصال الحديث، ولديها فرصة طيبة لمواصلة هذه المقدرة، فالعبرية بالنسبة للمستثمرين المحتملين وأيضا بالنسبة لمستعمليها ذات قيمة رأسمالية لغوية عالية.

على أن هذا المثال للغة صغيرة هي أكثر جاذبية كاستثمار من عديد من غيرها من اللغات ذات الجماعات اللغوية الأكثر عددا، يجب ألا يحجب حقيقة أن حجم الجماعات اللغوية-خاصة في هذه الناحية-هو عامل مهم يمكن أن يكون حاسما في قابلية النمو الاقتصادي للاستثمارات الرأسمالية في الصناعات المرتبطة باللغة. غير أن ماله أهمية هنا ليس القوة العددية الإجمالية للجماعة اللغوية وإنما قوة ذلك الجزء الذي يمثل جماعة مستهدفة محتملة للمنتج المشار إليه. والزبائن يختلفون من منتج لآخر ومن جماعة

لغوية لأخرى. ومتابعة للمثال السابق فإن كثيرا من متحدثي الجوجاراتية يعتبرون مستهلكين محتملين لكتب تعلم القراءة والكتابة. بينما هناك طلب أقل على مثل هذه المواد في العبرية. وسوق الكتاب سوق دالة على نحو مشابه. ففي اللغات التي عرفت الشكل المكتوب حديثا فقط، أو التي تستعمل في الكتابة من طرف أقلية صغيرة فحسب من الجماعة اللغوية، ليست الكتب وحدها هي التي تطبع بأعداد قليلة من النسخ، بل إن أنواع المادة المطبوعة الأخرى في هذه اللغات تكون أيضا محدودة. ويصبح وجود تشكيلة منوعة من العناوين متاحا في الجماعات اللغوية الكبيرة عالية التعليم لأن التداول الضخم لبعض العناوين يدعم إنتاج تلك العناوين الموجهة للقراء الأكثر محدودية.

المعاجم

تمثل المعاجم حالة خاصة. فهي تتطلب استثمارات أكثر ضخامة من معظم الكتب، ولكنها َتِعد أيضا بدخل أكبر وأكثر بقاء. واليوم أصبح إنجاز المعاجم صناعة كبيرة لا تشبه إلا قليلا مشروعات الشخص الواحد الخاصة برواد تصنيف معاجم اللغة الواحدة. ولقد مثّل معجم اللغة الواحدة-كما أشار هاريس (Harris, 1980)-(على الأقل في الغرب) ابتكارا لعصر النهضة، وأصبح واحدا من أهم مبتكرات عصر التنوير. وتقوم المعاجم من هذا النوع بدور رئيسي بالنسبة لفهم الجماعات اللغوية وتقديرها لذاتها، تلك الجماعات ذات اللغات الموحدة المتطورة، لأنها ببساطة تساعد بشكل كبير على التوحيد اللغوي. فمعاجم اللغة الواحدة تجسد مفردات اللغة وتحولها إلى أشياء، لتصبح بالتالي ملكا ماديا محتملا لكل عضو في الجماعة اللغوية . وقد عمل صمويل جونسون في إعداد معجمه الضخم الذي ظهر لأول مرة في العام 1755م، معتمدا على جهده الخاص وحده واستغرق هذا منه حوالي عشر سنوات صَنَّف خلالها40 ألف مادة ممثلة بـ 114 ألف استشهاد. ولأن العمل أرهقه بشكل واضح، فقد كشف عن المشقة التي احتملها خلال تلك السنوات بقوله:

لا يبدي الناس اهتماما كافيا فيما يتعلق بمعرفة من أين نبعت أخطاء ذلك الذي أشبعوه نقدا على معرفة مصدر تلك العيوب التي ينتقدونها، ومع

ذلك قد يكون مرضيا لفضولهم أن نعلمهم أن «معجم الإنجليزية» English Dictionary قد كتب بمساعدة لا تذكر من العلماء، ومن دون أي تشجيع من علية القوم، وليس في ظلال الخلوة المريحة أو تحت الرعاية الأكاديمية، بل وسط الإزعاج والحيرة، وفي ظل المرض والأسى (Johnson, 1964:28).

كما كتب عن معجم الأكاديمية الفرنسية الضخم يقول:

بعد مرور خمسين عاما على عملهم [أي الأكاديميين الفرنسيين] كانوا مضطرين لتغيير اقتصاده، وإعطاء طبعتهم الثانية شكلا آخر (1964:29).

أما كامب Campe محرر أحد المعاجم الألمانية الرئيسة، فإنه يدون صفحات عدة في تصدير قاموسه الصادر في 1807 عن الصعوبات التي لازمته طوال عمله، كما يشكو من عائداته الهزيلة. ولم يتمكن كامب من إنجاز مشروعه إلا عندما نجح-«عن طريق إجراءات توفير مختلفة-من تقليص طول المعجم على الأقل إلى الحد الذي لا يزيد فيه سعره في التجزئة على سعر معجم أدلنج الصادر في العام (1793)» (Campe, 1807:V). وقد وعد كامب قراءه بلغة أكثر وأفضل من تلك التي يمكنهم أن يشتروها من أدلنج وناشره بالسعر نفسه.

وكانت المنافسة التجارية أيضا في قلب الخلاف بين وبستر، وجي. إ. وورسستر Worcesterوهي ما أطلق عليها «حرب المعاجم Dictionary War» في أواخر العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة. فوبستر في معجمه الأول للعام 1806، وفي طبعته الثانية المنقحة للعام 1828 والتي بها 70 ألف مادة، وتحمل العنوان المتباهي An American Dictionary of the English Language، لم يعط فقط تجسيدا لدعواه بالاستقلال اللغوي للجمهورية الفتية عن إنجلترا، بل خلق أيضا سوقا جديدة بتقديم اصطلاحات إملائية جديدة، وذلك لأن قبول هذه الاصطلاحات في أمريكا يجعل من الصعب بمكان على الناشرين البريطانيين أن يزودوا السوق الأمريكية ويسيطروا عليها. ولقد نشر معجم وورسستر أيضا في الولايات المتحدة في العام نفسه بالقصد الواضح أن تحبط محاولة وبستر المحافظة على عوائد تسويق اللغة في البلاد وألا يدعها تذهب لإنجلترا. ويشير العنوان المربك لمعجم وورسستر Johnson's Dictionary as Improved by Todd, and abridged by Chalmers, with Walker's Pronounciation Dictionary,

conbined إلى أن المعجم صمم لحماية نموذج الإنجليزية الجنوبية الذي قننه جونسون، وبالتالي المحافظة على الهيمنة الاقتصادية-اللغوية لبريطانيا العظمى. وكما هو معروف جيدا فإن وبستر وناشر معجمه قد أسقطا المنافس وانتشر المعجم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو أن المنافسة كانت قاسية لصغر السوق ولضخامة النفقات، وخلال العقدين أو أكثر اللذين خصصهما وبستر للمعجم لم يتوقف عن طلب الدعم المالي من أصدقائه ومعارفه الذين كان يأمل أن يكونوا متعاطفين مع مشروعه (Rollins, 1980:125). وفي البداية لم تكن هناك عوائد كبيرة، فلم يطبع من طبعة 1828 إلا 2500 نسخة. على أن «وبستر» الذي أصبح اسمه-مثله مثل «روبير Robert» في فرنسا، «ودودن Duden» في ألمانيا-مرادفا «للمعجم»، لايزال يتنافس على السيطرة على سوق اللغة الإنجليزية حتى اليوم، وعنوان الطبعة الثالثة للعام 1971 عنوان معبر جدا في الواقع وهو: Webster's Third New International Dictionary of the English Language، فقد اختفى اسم «أمريكا» التي كانت في بداية القرن التاسع عشر لا تزال في طور النشوء بوصفها سوقا مستقلة، وبدلا من ذلك تصدر عملة عالمية مصحوبة بمطالبة بسوق عالمية.

ومما لاشك فيه أن من الخطأ الافتراض بأن المعجميين العظماء قد بدأوا عملهم أملا في الكسب المادي، بل على العكس كانوا يكدحون في ظل تهديد مستمر بالإفلاس المالي الشخصي. وهناك فصل كامل من كتاب إليزابيث موراي عن حياة جدها جيمس موراي James Murray محرر معجم Oxford English Dictionary، المتاعب المالية المستمرة التي لازمته طوال 35 عاما (Murray, 1977). وبالنسبة للناشر أيضا كان مثل هذا المشروع بمنزلة تضحية ورمز لتقدير العلم وليس استثمارا يدر الربح. ويلاحظ. و. برشفيلد Burchfield محرر الأجزاء المكملة لـ .O.E.D (معجم أكسفورد للغة الإنجليزية) والتي نشر الجزء الأخير منها في 1985م، يلاحظ في تصديره «لسيرة موراي Murray Biography» أنه:

نظرا للتقديرات المطوّلة بشكل مزعج لتاريخ إتمام المعجم وتحديد حجمه، وفي مواجهة العائد المادي غير الكافي بشكل مثبط لاستثمارهم الضخم، فإن المرء يشعر بأن ممثلي .P.O.U (دار نشر جامعة أكسفورد) سوف يكونون

معذورين لو تخلوا عن المشروع برمته.

ومع ذلك، فلأن الـ .O.E.D (أي قاموس أكسفورد) معجم تاريخي فريد للغة الإنجليزية، فإنه على رغم التكلفة الضخمة التي تسبب فيها، لن يكون عملا خاسرا للناشر في المدى البعيد. وحتى لو أن مبيعاته لم تجن ربحا قط، فإنه يعلي بشكل كبير من مكانة دار نشر جامعة أكسفورد. على أن الأكثر أهمية هو أن قاموس أكسفورد إغناء عظيم للغة الإنجليزية، وزيادة مستمرة لقيمتها، كما أنه يكشف عن تكوينها متعدد الطبقات ويطورها بوصفها أداة إنتاج. وقد اعترف الجمهور بهذا الإنجاز وقدره إن لم يكن بشكل مادي فبشكل رمزي على الأقل. فجيمس موراي منح رتبة فارس حتى قبل أن ينتهي من عمله، كما أُنعم عليه بألقاب تكريم أخرى. كذلك أشاد الناشر أيضا بأهمية المشروع مؤكداً التزامه باستمرار طبع القاموس والإضافة إليه.

إن المعاجم هي الحجر الأساس للتهذيب اللغوي، وبهذا المعنى فهي عبارة عن استثمار ما دامت تزود اللغة بالخاصية التي وصفها كلوس (Kloss, 1969:77) باختصار باعتبارها «القوة الوظيفية للغات الثقافة الحديثة». واللغات التي تنتمي لهذه الفئة تكون موضوعا في أغلب الحالات لشبكة مجدولة بدقة من المعاجم من مختلف الأنواع: مثل معاجم النطق والإملاء والمعنى والقافية والأسلوب والإتمولوجيا والتكرار والتعبيرات والمصطلحات والأسماء والمشترك اللفظي والترادف والمفردات الأساسية، ولا نذكر هنا إلا بعضا من أهم الأنواع. وتختلف اللغات على نحو كبير في مجال التدوين المعجمي. فبالنسبة للغة اللكسمبورجية، التي بدأت تدرس في المدارس منذ 1912م فحسب، وأصبحت اللغة القومية الرسمية للكسمبورج في 1939 فقط عندما جعل إتقانها شرطا مسبقا للمواطنة، فإنه لا توجد فيها إلا حفنة قليلة من المعاجم (Hoffimann, 1979). وعلى العكس بالنسبة للألمانية يذكر في مصدر واحد (Kühn, 1978) 2703 معاجم وحيدة اللغة من مختلف الأنواع. وببليو جرافيا كوهن هذه لا تغطي سوى مائتي عام فحسب، وهو ما يعني حوالي عشرة معاجم في المعدل كل عام على رغم أن معظم العناوين المسجلة صدرت خلال القرن العشرين.

وبالمعجم التاريخي العظيم للأخوين جريم Grimm وبالطبعات المختلفة

لمعجم دودن Duden الذي يتم تحديثه كل سبع سنوات يكون لدى الألمانية ما تتباهى به في مجال المعاجم أكثر مما لدى معظم اللغات. ومع ذلك تظهر دعوى بأن هذا يظل غير كاف بالمقارنة بالمعجمية الفرنسية والإنجليزية. ففينريش (Weinrich, 1985:69) يخشى على تنافسية الألمانية التي يراها مهددة بالإخفاق في التكيف لمتطلبات المستقبل الاتصالية، حيث تتمثل المشكلة الرئيسة في انفصام عُرى اللغة المشتركة واللغات المتعددة للأغراض المتعددة. ولمواجهة هذا الاتجاه يوصي فينريش بعمل معجم شامل لكل فروع المعرفة للغة الألمانية، لأنه في رأيه «يجب أن نكيف أنفسنا لحقيقة أن اللغة المشتركة يجب أن تكون الأساس المشترك لمجموعة منوعة من اللغات للأغراض العلمية وللأغراض الخاصة الأخرى، والتي هي أمر جوهري للعيش في ظل أوضاع حضارة عالية التصنيع» (Weinrich, 1985:73)، ودعم هذا الدور للغة المشتركة ليس بالمهمة السهلة بالنسبة لمعجم، كما أن المتطلبات النوعية لمثل هذا العمل-كما يسلم فينريش-سوف تكون مكلفة للغاية، إن لم تكن «خيالية». وهو لا يعلق على الاستثمار الضخم اللازم لمثل هذا المشروع، ولكن كما يفهم ضمنا من سياق كلامه فإنه في سبيل الحفاظ على قيمة اللغة الألمانية يمكن أن تكون هذه التكاليف غير ذات أهمية.

لقد عمل كل من جونسون وكامب ووبستر وموراي وبعض الرواد الآخرين للمعجمية الحديثة بمفردهم، أوبمعاونة قلة من المعاونين فحسب. وهذه الطريقة الفردية في التعامل مع الكلمات سوف تكون مستحيلة برمتها بالنسبة لتلك المشروعات الطموحة مثل معجم الفروع المعرفية الذي وضع فينريش تصوره العام. وحتى المعاجم التقليدية أصبحت تعد اليوم مشروعات من مستوى متوسط، وعلى سبيل المثال فإن معجم The Random House Dictionary of the English Language يوظف هيئة تحرير من 130 شخصا لفترة كاملة، ويساعد هذه الهيئة أكثر من 1200 استشاري.

وحساب التكلفة الحقيقية لتصنيف معجم لإحدى اللغات المشتركة الموحدة الكبرى هو عملية شديدة الصعوبة، وذلك لأن ناشري المعاجم يسوقون أنواعا من المنتجات التي يؤلفها المستخدمون أنفسهم وعلى أساس المادة نفسها أو على أساس مادة مشابهة جزئيا، ولكن من الواضح أن تمويل المرحلة الأولى لمشروعات المعاجم الجديدة يحتاج لموارد ضخمة. وكون هذه

المشروعات عادة تدر في النهاية عائدات ضخمة ومستمرة، هو سمة من سمات المجتمع الحديث الذي يعتمد كثيرا على المؤلفات المرجعية.

وربما تكون المعاجم وحيدة اللغة هي أكثر مجالات تشييء اللغة احتياجا إلى نفقات مالية، وبالتالي يمكن أن يعتبر هذا جزءا مكونا من-ومؤشرا على- قيمتها. كذلك تعد المعاجم ثنائية اللغة ومتعددة اللغة مؤشراً آخر. وفيما يتعلق بأي زوج من اللغات «أ» و«ب» يجب أن يتم التمييز بين ما إذا كان المستعمل العادي للمعجم الذي يربط اللغة بالأخرى متحدثا أصليا لإحدى اللغتين أو للأخرى، لأن البناء الداخلي لمواد المعجم سوف يختلف تبعا لهذا. ولذلك فهناك من ناحية الإمكان أربعة معاجم مختلفة لكل زوج من اللغات، أي معجم لكل من المتحدثين الأصليين للغة «أ» واللغة «ب» لكل اتجاه، أي من «أ» إلى «ب» ومن «ب» إلى «أ». ويشير المعجميون إحيانا إلى «معاجم الترجمة إلى الداخل» و«ومعاجم الترجمة إلى الخارج». والأولى تعالج اللغة الأجنبية المعنية باعتبارها اللغة المستهدفة، بينما تعالج الثانية اللغة الأصلية لمستخدمي المعجم، وبناء عليه هناك سوقان لمعاجم كل زوج من اللغات. وواقع أن هاتين السوقين تختلفان-عادة-في الحجم، ليس له علاقة أوهو ذو علاقة محدودة تماما بالقوة العددية للجماعات اللغوية المعنية. فهناك على سبيل المثال فيض من المعاجم الإنجليزية-اليابانية للمستخدمين اليابانيين، ولكن «عرض» supply ودرجة جودة المعاجم الإنجليزية-اليابانية لمتحدثي الإنجليزية الأصليين عرض شحيح ونوعية سيئة، وهذا انعكاس لحقيقة أن منفذ المبيعات لمثل هذه الأعمال منفذ محدود جدا حتى الآن، وهو ما يفسر تردد الناشرين في الإنفاق على هذه الاستثمارات الضرورية.

وتكلفة تصنيف المعاجم ثنائية اللغة ينظر إليها باعتبارها استثمارات متصلة باللغة ليس لأن المنتج النهائي يمكن بيعه بوصفه سلعة في السوق فحسب، أي سلعة من الممكن أن تكون مربحة، وإنما لأن إنتاج هذه المعاجم هو أيضا استثمار في اللغة ذاتها، إذ إن كل معجم يربط لغة بأخرى هو بمنزلة مصدر محتمل لإغنائها. وعلى رغم أن مصنفي المعاجم يعمدون غالبا لأن تكون معاجمهم وصفية على نحو خالص فإنها تقوم حتما على أحكام معيارية، وهذا الأمر أكثر صحة بالنسبة للمعاجم ثنائية اللغة مما

هو بالنسبة لمعاجم اللغة الواحدة. فمصنفو المعاجم الأولى يعرضون فيها المترادفات من ناحية، ولكنهم من ناحية أخرى أيضا يقدمون اقتراحات عن الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها كلمة أو تعبير من اللغة «أ» ليس له مرادف واضح في اللغة «ب»، والمعاجم فوق ذلك تمثل سلطة الحرف المطبوع على نحو أشد قوة مما تفعل كل المنتجات المطبوعة الأخرى تقريبا، ولذلك فإن المعجم الوصفي بمجرد وجوده يكتسب أيضا خاصية معيارية.

وهناك تفاوت كبير في كثافة ونوعية التدوين المعجمي للغات العالم. فهناك معاجم كثيرة بالنسبة لبعض اللغات، وهناك لغات ليس لها معاجم على الإطلاق، مما يعني أن الاستثمار في اللغات موزع بشكل غير متساو بين اللغات. ويورد كليز (Claes, 1980) قائمة تضم 3092 معجما للألمانية منها 1163 معجما وحيد اللغة، ومن الثلثين الباقيين هناك 1270 معجما ثنائي اللغة، و695 معجما متعدد اللغة. وهناك قائمة بمعاجم اللغة اليابانية الموجودة في السوق عام 1989 تحتوي على 1224 عنوانا، حوالى نصفها هي معاجم وحيدة اللغة. من الواضح إذن أن كلا من الألمانية واليابانية قد وظفت فيها استثمارات ضخمة.

وكما توضح هذه الأمثلة فإن هناك أسبابا وجيهة للنظر للمعاجم المتوافرة للغة معينة بوصفها دليل قيمة بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المجازي المبهم. وهذا المنظور مفيد في نقطتين مختلفتين: الأولى هي أن مجموع كل المعاجم ثنائية اللغة بالنسبة للغة معينة يشير إلى الجهود الذهنية والمالية التي بذلت وتبذل من أجل ربط لغة معينة بلغة أخرى. كما أن المعاجم ثنائية اللغة هي-قبل كل شيء-أدوات مساعدة للمترجمين، وعلى هذا تترتب النقطة الثانية، وهي أن مجموع كل معاجم «الترجمة إلى الداخل» للغة «ب» بالنسبة للمتحدثين الأصليين للغة «أ» هي دليل على اهتمام بعض متحدثي هذه اللغة على الأقل بالترجمة من اللغة «ب». وبهذا الشكل يمكن إقامة نظام رتبي للغات تكون فيه اللغة التي تشغل رتبة القمة هي لغة المصدر لأكبر عدد من معاجم الترجمة إلى الداخل، وهذه اللغة هي التي ستكون الترجمة منها إلى اللغات الأخرى هي الأعظم طلبا، وبالعكس فإن العدد الكبير من معاجم الترجمة إلى الداخل بالنسبة للغة المستهدفة ذاتها يشير إلى حقيقة أن الجماعة اللغوية المعنية راغبة وقادرة على الترجمة من عدد متنوع كبير

من اللغات الأخرى إلى لغتها الخاصة، وبالتالي فهي تغني هذه اللغة.

وبينما لا تشكل كثافة الشبكة المعجمية التي تصف لغة ما وتربطها باللغات الأخرى مؤشر قيمة مطلقة إلا أنها معيار مفيد، فهي تجعل اللغات قابلة للمقارنة فيما بينها على الأقل في نقطة واحدة موضوعية، كما تكشف عن القيمة الخفية للغات الأقل استخداما. وهذا الأمر شديد الوضوح في حالة اللغات الكلاسيكية التي مع أنها لم تعد تستخدم في الحياة اليومية فهي-مع ذلك-لم تفقد كل قيمتها، وبالأحرى فإن العلاقات المعجمية بين اللغات الكلاسيكية واللغات الحديثة-كما تم توثيقها في المعاجم-تظهر أن اللغات ذات الجماعات اللغوية الصغيرة يمكن أن تكون ذات قيمة أيضا. وإضافة إلى هذا فإن هذه اللغات خاصة اللاتينية والإغريقية والسنسكريتية والصينية لاتزال تستخدم بوصفها مصادر لابتكارات معجمية وإغناء معجميا للغات الحديثة التي لم يكن ممكنا أن تكون بالوضع نفسه في حالة عدم وجود المعاجم.

الترجمة

إن ما قيل عن المعاجم يمكن قوله أيضا بمعنى أوسع عن الترجمة. وحيثما اعتبرت اللغات ثروات اجتماعية فإن الترجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثمارا طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها. وحيث إن كل ترجمة إلى لغة تضيف قيمة إليها فإنه يمكن النظر إلى مجمل كل الترجمات إلى لغة ما باعتباره مؤشرا آخر على قيمتها. وفضلا عن ذلك فإن حركة الترجمة إلى لغة ما تكشف عن مقدار العمل النوعي الذي يمكن لمجتمع أن يخصصه لهذا النوع من المهن. وإمكانات اليابان في هذه الناحية توضحها البيانات الإحصائية القليلة المتاحة، ففي فترة أكثر بقليل من ثلاثة أعوام بدءا من 1984 وحتى 1988 ترجم إلى اليابانية أكثر من 22 ألف عنوان (Nichigai Associates, 1988). وهذه الـ 7 آلاف عنوان تقريبا كل عام هي عناوين كتب، وإضافة لهذا فإن حجم الترجمات إلى اليابانية سوف يكون أكثر كثافة إذا ما وضعت في الاعتبار المقالات في الدوريات العلمية والدوريات الأخرى. ويستنتج من هذه الأرقام أن اليابانيين عازمون وقادرون على تخصيص نفقات كبيرة من أجل أن يجعلوا الأفكار العملية والأعمال الأدبية

المنشورة لأول مرة في اللغات الأخرى متاحة في لغتهم، وبهذه الطريقة يطوعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداثة.

ويرتبط حجم الأدبيات المترجمة بحجم الجماعة اللغوية المتكلمة للغة التي نحن بصددها. والناشرون اليابانيون يزودون سوقا ضخمة، وكذلك يفعل زملاؤهم الألمان الذين أنتجوا في العام 1987م 65680 عنوانا جديدا، منها 9325 عنوانا مترجما (6329 عنوانا من الإنجليزية و1108 عناوين من الفرنسية)، ولم يقابل هذا إلا بـ 2391 تصريحا منحت لناشرين أجانب لترجمة كتب ألمانية، وليس هذا انعكاسا للتقدير المنخفض للأدبيات الألمانية بقدرما هو انعكاس لحقيقة أن العلماء الألمان اليوم يختارون النشر بالإنجليزية، وهو ما يضعف على نحو مباشر قوة اللغة الألمانية في السوق العالمية.

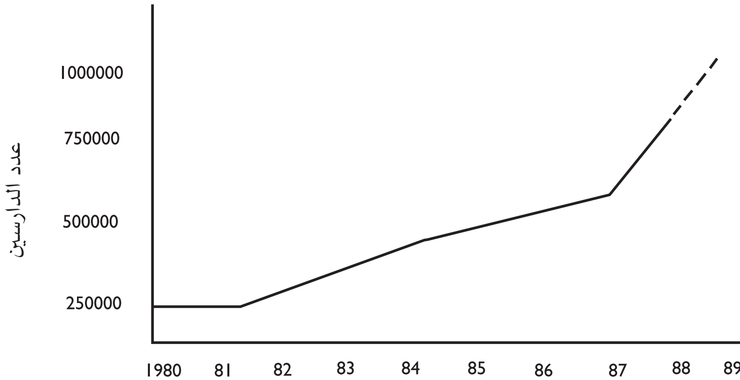
وكما أشرنا من قبل فإن قابلية الترجمة المتبادلة-على مستوى معين- هي إمكان عام، إذ يمكن إنجازها عن طريق إجراء تخطيط لغوي ملائم حتى بالنسبة للغات التي لم يترجم إليها شيء قط. كذلك تُعد قابلية الترجمة المتبادلة-على مستوى آخر-خاصية متدرجة تمتلكها كل لغة في كل فترة من تاريخها بدرجة أكبر أو أقل. وضمان قابلية الترجمة المتبادلة من دون قيود للغة ما، عن طريق التوحيد والابتكار المستمر للمصطلحات، يحقق أكبر فائدة للاقتصاد القومي الذي يعتمد عليها، وعودة لتشبيهنا مرة أخرى، فإن اللغة التي لا تهيىء نفسها بسهولة للترجمة من اللغات الأعلى تطورا لن تحظى إلا بتقدير ضئيل، مثلها مثل العملات غير القابلة للصرف.

اللغة بوصفها سلعة

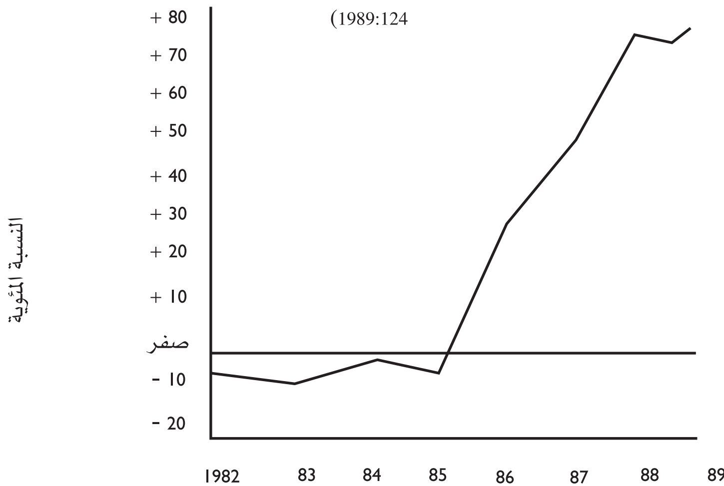
يترتب على الاعتبارات السابقة المتصلة بالمعاجم والترجمة أن قيمة لغة ما تتحدد في إطار علاقتها بقيمة اللغات الأخرى. فاللغات-بتعبير آخر-لها قيمة سوقية. وهي القيمة التبادلية التي تملكها لغة معينة بوصفها سلعة، أو مؤشرا للإلمام بها من قبل جماعة على اتصال بها مقارنة بلغات أخرى. وتكشف الطبيعة السلعية للغات عن نفسها بشكل أوضح في مجال تعلم اللغة الأجنبية وتدريسها الذي يمكن وصفه باعتباره سوقا. وهنا يمكن التمييز بين سوق محلية وسوق إقليمية وسوق وطنية، وكذلك سوق عالمية.

وهناك تقلبات في سوق اللغة مثلما هو الشأن في الأسواق الأخرى مثل أسواق السلع ذات الماركات المسجلة والأوراق المالية والعملات. والعوامل المحددة للقيمة السوقية للغة ما في فترة معينة من الزمن هي عوامل من أنواع مختلفة، فهي عوامل سياسية وثقافية، بل هي-قبل كل شيء-عوامل اقتصادية. فاللغة الصينية-مثلا-لغة جماعة لغوية ضخمة ذات تراث ثقافي عميق، ولغة بلد ذي أهمية سياسية كبيرة في عالم اليوم، وهي تتمتع-إضافة لهذا-بوضعية رسمية في عدد من البلاد الأخرى والأقاليم التابعة، وعلى رغم هذه المزايا ليس هناك طلب كبير عليها على مستوى العالم بوصفها لغة أجنبية، لأن إمكان استغلالها الاقتصادي إمكان محدود. أما اللغة اليابانية-في المقابل-فقد ارتفعت قيمتها في السوق العالمية للغات الأجنبية خلال العقد الماضي، وهو تطور لافت للنظر يكاد يشبه ارتفاع شأن الين الياباني في سوق العملات (انظر الأرقام في الشكلين «3-1» و«3-2»).

ومع أن القيمة الثقافية للغة اليابانية لم تستطع-بشكل واضح-أن تتغير كثيرا خلال هذه الفترة، إلا أن النمو المضاعف أربع مرات لعدد دارسي اليابانية بوصفها لغة أجنبية (JFL) خلال الثمانينيات يعكس حقيقة أن اليابان قد أصبحت شريكا تجاريا مهما لبلاد كثيرة على مستوى كل القارات. إن النظر للغات بوصفها سلعا أمر مسوغ بما أن اكتسابها بوصفها لغات أجنبية يتطلب نفقات في العادة على المستويين الفردي والاجتماعي كليهما. وكما أشرنا من قبل فإن هذا هو الأساس الاقتصادي لصناعة كاملة: ناشرين، ودور طباعة، ومدارس لغات، واستديوهات تسجيل مواد سمعية بصرية، ومنتجين لبرامج تعليم اللغة بالحاسب... إلخ. وهناك لغات مختارة قليلة يمكنها على نحو واضح أن تعزز صناعة كهذه، وهي تلك اللغات التي يوجد عليها طلب واسع النطاق، وهي اللغات ذات القيمة من الناحية الاقتصادية (Cooper and Seckbach, 1966). ومن هنا يمكننا أن نحصل أيضا على مؤشر آخر على القيمة الاقتصادية للغة ما، وهو عدد المهنيين الذين تتيح لهم مجالا للرزق. فمن بين الآلاف الكثيرة للغات في العالم هناك عدد قليل هو الذي يوفر الأساس لصناعة لغوية، وهذه الحقيقة تعكس السمة العامة لسوق اللغات، فهي بطبيعتها سوق ضيقة نوعا ما، والمتعاملون



الشكل (1-3): تزايد دارسي اليابانية كلغة أجنبية على مستوى العالم ما بين 1980م 1988، على أساس تقارير وزارة الخارجية اليابانية والمؤسسة اليابانية، نقلا معدلا عن (Coulmas 1989:124)



الشكل (2-3): حركة سعر الين بالنسبة للدولار بالنسبة المئوية ما بين 1982 و1989م.
المصدر: IME, International Finanical Statistics

فيها قلة، وهي-في الواقع-يسيطر عليها عدد قليل من كبار المنتجين. فكما هي الحال في كثير من الصناعات الأخرى فإن السوق الحرة بشكل كامل مجرد خرافة.

واللغات مع ذلك تسلك سلوكا يشبه كثيرا سلوك السلع الأخرى في

السوق حيث إن الطلب المتنامي يؤدي إلى تزايد المبيعات أو ارتفاع سعر السوق أو إليهما معا. وسلعة اللغة-مثل السلع غير المادية الأخرى-لها ميزة خاصة وهي أن البائعين عندما يبيعونها فإن مخزونهم منها لا ينخفض حيث إنه من الواضح أن مدرس اللغة لا يخسر ما يكتسبه الدارس، وعلى رغم أن المشتري يدفع من أجل أن يكتسب اللغة ، فليس هذا هو ما يمكن أن يعرضه البائع، ولكنه يعرض خدماته أومنتجاته التي تدخل فيها هذه الخدمات، والتي-بهذا المعنى-تحول السلع غير المادية إلى سلع مادية (كتب دراسية على سبيل المثال)، ومع ذلك يمكن القول مع بعض التسويغ إن العارض لديه شيء يريد العميل أن يحصل عليه، ومن هنا فالتعامل بينهما يتطلب سلعة من جهة، وخدمة من جهة أخرى.

أثر كرة الثلج

الخاصية الأخرى لسلعة اللغة هي أن قيمتها تزداد مع كل متحدث يكتسبها أو تكتسبه، وهذا يشبه تأثير كرة الثلج فيما يتعلق بالمخزون السلعي الرخيص الذي يزداد سعره لأنه يكتسب قيمة، والذي يكتسب قيمة لأنه يزداد سعره، فكلما تعلم الناس لغة ما أصبحت اللغة مفيدة، وكلما كانت اللغة مفيدة رغب الناس في تعلمها. والمكانة البارزة التي أحرزتها اللغة الإنجليزية في القرن العشرين بوصفها اللغة الأجنبية التي تدرس على نحو أكثر شيوعا، واللغة المهيمنة للمطبوعات العلمية، واللغة الرئيسة للمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والسياحة (Conrad and Fishman, 1977, Strevens, 1982, McCallen 1989, Truchot 1990) هذه المكانة تظهر هذه العلاقة على نحو أكثر وضوحا. فليست الخصائص الكامنة أساسا في اللغة هي المسؤولة عن انتشارها في العالم، بل هي قيمتها الاستعمالية الكبيرة التي كانت تزداد باطراد في أثناء عرضها في سوق اللغات الأجنبية. ويجب ألا يفهم من هذا أن الإنجليزية قد وصلت إلى مكانتها المسيطرة بشكل طبيعي، أي ببساطة نتيجة لقوى السوق الحرة، فهذا يشبه الادعاء بأن مجموعة الشركات متعددة الجنسية قد نشأت على نحو تلقائي. فالشروط العامة لانتشار لغة ما بالنسبة إلى لغات أخرى-وهو ما ينطبق أيضا على الإنجليزية-شروط تحددها بجدارة

ملاحظة توينبي بأن اللغة التي تحرز هذا النوع من النصر على منافساتها تدين عادة بنجاحها للميزة الاجتماعية للعمل... كـأداة لجماعـة معينة ذات تأثير قوي سـواء في الحـرب أو التجـارة» (Toynbee, 1965 :534). والـبـلاد المتحدثة بالإنجليزية في مجموعها هي اليوم إلى حد بعيـد أكـبر سوق مستوردة في العالم، ونسبة البريد العالمي الذي يكتب بـالإنجليزية تقـدر بسبعين في المـائـة، كما أن 80٪ من كل المعلومـات المخزنة في بنـوك المعلومـات مخزنـة بالإنجليزيـة. ولذلك فإن الوعـي الاقتصـادي وحده هـو الـذي يجعـل البـلاد المصـدرة في العـالم غير المتحـدث بالإنجليـزيـة، تفضـل الإنجليزية على كـل اللغـات الأجـنبيـة الأخرى. والطلب النـاشئ بالتـالي على تعـلم اللغـة الإنجليـزيـة تغذيه عمليات صناعية على المستـوى العـالمي بـدورة رأسمال سنويـة تقـدر بحـوالى سـتـة مليـارات جنيـه استرليني (McCallen, 1989:116).

جدول (2-3): حصص العملات الوطنية في إجمالي الحيازات الرسمية المحددة من العملة الأجنبية، العام 79-1987 (بالنسبة المئوية)

العملة	1979	80	81	82	83	84	85	86	87
الدولار الأمريكي	73,2	68,6	71,5	70,5	71,2	69,4	64,2	66	67,1
المارك الألماني	12	14,9	12,8	12,3	11,6	12,3	14,9	14,9	14,7
الجنيه الإسترليني	1,8	2,9	2,1	2,5	2,6	3	3,1	2,8	2,6
الفرنك الفرنسي	1,3	1,7	1,4	1,2	1	1,1	1,3	1,2	1,2
الفرنك السويسري	2,4	3,2	2,7	2,8	2,4	2,1	2,3	1,9	1,6
الفلورين الهولندي	1	1,3	1,1	1,1	0,8	0,8	1	1,1	1,1
الين الياباني	3,6	4,3	4	4,7	4,9	5,7	7,8	7,6	7
عملات أخرى	4,8	3,1	4,4	5	5,5	5,8	5,4	4,5	4,7

(عن: International Monetary Fund, 1988:68)

ويتضح من درجة الأهمية تلك أن الإنجليزية قد ارتفع شأنها لتصبح المقياس المُجَدْوَل للغات العالم. وعلى رغم أن هذا التشبيه تشبيه مبتذل الآن نوعا ما، ولا يمكن أن يثير خيال القارئ ثانية إلا بصعوبة، فمن المفيد أن نستعمله مرة أخرى. فإذا نظرنا إلى عملات الاحتياطي، أي تلك العملات التي تحفظ احتياطيا خارج البلاد التي تستعمل فيها بوصفها العملة القانونية، فلن يكون مدهشا أن نجد تشابها قويا بين ترتيب تلك العملات والترتيب العالمي للغات البلاد المعنية. وحسب صندوق النقد الدولي International Monetary Fund فإن العملات التالية وحدها هي التي تستعمل للاحتياطيات : الدولار الأمريكي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري والفلورين الهولندي والين الياباني، ولولا غياب البيزيتا الإسبانية-لكاد يوجد تماثل تام مع لغات العالم الأجنبية الكبيرة. ومن اللافت للنظر أيضا أنه من بين العملات الاحتياطية نجد أن الين هو العملة غير الغربية الوحيدة، وإضافة لهذا فإن الحجم المتزايد للين المحتفظ به احتياطيا يكشف عن اتجاه مواز لانتشار اليابانية بوصفها لغة أجنبية (انظر شكل «1-3»).

وتزايد حجم الين والعملات الأخرى مجمل في الجدول (2-3). والفرق بين الاحتياطيات المحتفظ بها في صورة العملات وبين مجموع كل احتياطيات العملات المعروفة مدرج في الجدول بوصفه «عملات أخرى»، وهذا يعني عملات مثل الكراون السويدي الذي يحتفظ به بمقادير صغيرة في بلاد مختلفة.

وتعكس التغيرات في تشكيلة احتياطيات العملة الأجنبية الواردة في الجدول (2-3) تطورات سوق العملة والتدخلات التي تقوم بها في هذه السوق بعض البلاد الصناعية الكبيرة. وعلى الإجمال فإن العقد الذي يغطيه الجدول (2-3) يظهر اختلافا في تشكيلة العملات لاحتياطيات العملة الأجنبية، وهذا الاختلاف مصاحب لانخفاض الدولار. ومنذ العام 1986 فإن نسبة الاحتياطيات بالدولار قد ارتفعت مرة أخرى، وكان هذا نتيجة للشراء التعزيزي الضخم الذي قامت به البنوك المركزية للبلاد الصناعية بقصد إيقاف انهيار الدولار. ومرة أخرى يمكننا أن نلاحظ التفاعل الموازي للتدخل ولآليات السوق في مجال سوق اللغة الأجنبية.

السوق الناقصة

مادامت المناهج في مدارس اللغات الأجنبية في كل مكان في الواقع عبارة عن مسألة قرارات سياسية فلا وجود لسوق حرة للغات الأجنبية يحكمها العرض والطلب وحدهما. ومع ذلك فإن الصناعة اللغوية تعمل في ظل المنطلق العام للعقلية الاقتصادية. ففي ميدان تعليم اللغة الأجنبية تؤسس فكرة الاحتياجات اللغوية تؤسس جيدا وتستخدم عادة في التخطيط لعرض سلعة اللغة وتغليفها وتسويقها. وقد أشار كريست (Christ, 1987:213) إلى أننا يجب أن نميز بين الحاجة الفعلية والطلب والرغبة الذاتية في تعلم لغة أجنبية معينة، فقد لا يتساوى الطلب على لغة معينة مع الحاجة المحددة لها في مجتمع معين، أو مع ميل الأفراد لتعلمها. إن ما لدينا هنا هو خصائص سوق متشعبة، وعلى سبيل المثال كما يتحدد الإنتاج في سوق المنتجات الزراعية جزئيا بالمبيعات المحتملة وحدها بناء على الطلب الفعلي، فإن المبيعات (في سوق اللغة) يحكمها إلى حد كبير تدخل حركة السوق، والمخاطرة الكامنة هي أن رغبات المستهلكين ومصلحتهم وكذلك الطلب الموضوعي على سلعة تكاد لا يكون لها تأثير على الإنتاج.

والأمثلة على هذا التجاهل للحاجات اللغوية الفعلية لا يصعب العثور عليها. وقد شخص كُتسوادا وآخرون (Kutsuwada et al, 1987) تدريس الألمانية بوصفها لغة أجنبية في الجامعات اليابانية باعتبارها حالة في صميم الموضوع، فهم يؤكدون أن انخراط حوالي 300 ألف طالب سنويا في فصول اللغة الألمانية لا يعكس رغبات الطلاب أو الحاجات اللغوية للمجتمع، وهؤلاء الملمون بوضع تدريس اللغة في الجامعات اليابانية يصعب عليهم رفض هذا الحكم. والأسباب وراء هذا الإنتاج الزائد في مهارات اللغة الألمانية يجب البحث عنها في تراث المحيط الأكاديمي الياباني، حيث كان ينظر للألمانية- منذ عصر الميجي-باعتبارها لغة الدراسة الإنسانية، وفي جماعة ضغط تزيد على 2500 عالم يدافعون بقلق ضد طردهم. وبما أنهم حتى الآن لم يعتمدوا على السوق فإن قليلا منهم فحسب قد اهتموا اهتماما فعالا بتحليل الطلب والاحتياجات الموجودة، وهو أمر يفسر عدم إشباع الحاجات الفعلية على الرغم من العرض الحالي الزائد. فهؤلاء الذين يرغبون أو يجب عليهم تعلم الألمانية لأنهم يريدون أن يعملوا في بلد متحدث بالألمانية،

أو يتعاونوا مع شركات ألمانية، هؤلاءعليهم عادة أن يعتمدوا على مدارس لغة مهنية لأن دروس الألمانية في معظم الجامعات تفشل في تزويد طلابها بالمهارات اللغوية العملية اللازمة.

والمثال الآخر الذي يلقي الضوء على مخاطر الطلب الموجه في سوق اللغة نجده في الصين. ففي الخمسينيات وبداية الستينيات كانت الروسية هي اللغة الأجنبية الأكثر أهمية. ولكن بعد انقلاب الاتفاق إلى خصومة بين الجارين الاشتراكيين[*2] فإن الإنفاق على إعداد المترجمين والمترجمين الفوريين وأساتذة الجامعة للغة الروسية سرعان ما ثبت أنه إساءة استثمار خطيرة ذات عواقب دائمة. فكثير من المهنيين المؤهلين جدا لم يعودوا يعملون في مجالهم المناسب، وقد نُقل مدرسو الروسية في الجامعة إلى وظائف إدارية أو إلى أقسام أخرى. وأخيرا مع العام 1980 كان لدى كثير من أقسام اللغة الروسية في الجامعات الصينية من المدرسين أكثر مما لديهامن الطلاب (Coulmas, Thümmel, and Wunderlich, 1981)، وفي غضون تلك الفترة طُوعت مناهج اللغة الأجنبية للاحتياجات اللغوية الفعلية متيحة للإنجليزية أن تصبح هي اللغة الأجنبية التي تدرس على نحو أوسع (Pride and Liu, 1988). وبما أن النظام التعليمي لم يكن قادرا بأي حال على إشباع الطلب على الإنجليزية، فإن المجال قد أتيح لمنظمي برامج تعليم اللغة الخاصين في الصين (Zhu and Chen, 1991)، فمدرسو اللغة الخاصون يقدمون غالبا ما يناسب الأشخاص الراغبين في تحسين فرصهم المهنية. والإنجليزية كما أوضح هلدبرانت وليو (Hildebrandt and Liu, 1991) هي إلى حد بعيد أهم لغة أجنبية تستعملها المؤسسات التجارية الصينية.

وبالطبع يحدث في كل مكان أن الأفراد قد يختارون الموضوع الخاطئ للدراسة. على أن خطر إهدار الموارد المالية والعقلية بدرجة كبيرة يكون خطرا فادحا بشكل خاص، حيث يلزم أن تكون المناهج الجامعية موجهة بقوة للاحتياجات العملية، كما هي الحال في الصين والبلاد النامية الأخرى حيث تجرى بحوث التسويق للاحتياجات اللغوية في كثير من الأحوال خضوعا للخيارات السياسية.

(*2) لم يعد هذا الوصف مطابقا للواقع، فقد انهار النظام الاشتراكي في روسيا التي تحولت إلى اقتصاد السوق، بينما تمزج الصين بين النظام الاشتراكي واقتصاد السوق (المترجم).

ويمكن أن نستنتج من أمثلة من هذا النوع أن عدد الطلاب الذين يدرسون لغة ما بوصفها لغة أجنبية ليس معيارا كاملا أيضا لتقييمها، ولكنه مع ذلك يقوم بوظيفة دلالية معينة. فحقيقة أن 300 ألف طالب ياباني يدرسون الألمانية كل عام تشير-من بين أشياء أخرى-إلى أن المجتمع الياباني قادر وراغب في أن ينفق على ما يبدو لبعض الناس أنه ترف ضئيل الفائدة. وفوق ذلك فإن سوق اللغة الأجنبية كثيرا ما تكون خاضعة لتأثيرات سياسية، والمثال الصيني ليس استثناء في الواقع، على رغم أنه مثال متطرف نوعا ما، لأنه حيث تكون الموارد المالية نادرة، وتخطيط المناهج تحركه بشكل قوي الاعتبارات الاقتصادية، فإن القرارات خاطئة التوجيه تكون قرارات خطيرة على نحو خاص. ومهما يكن ففي كل مكان تقريبا يخصص جزء معين من النفقات القومية لتعليم اللغة الأجنبية بغض النظر عن احتياجات السوق، ولذلك يجب أن يحدد على أساس كل حالة على حدة ما إذا كان وضع السوق مستقرا أم أن تغيرات في الطلب أو العرض للغة معينة يجب توقعها.

إذا التفتنا إلى جانب آخر من جوانب اللغة بوصفها سلعة، فمن المفيد أن ننظر في العلاقة التجارية بين أزواج من اللغات وجماعاتها اللغوية، فالعلاقة بين فرنسا وألمانيا-مثلا-علاقة متوازنة تقريبا، أي أن النسبة المئوية نفسها تقريبا من الطلاب في البلدين منخرطون في دروس في لغة البلد الآخر. أما العلاقة بين ألمانيا وجارتها الشمالية الدنمارك فهي علاقة مختلفة تماما، ولو تحدثنا بشكل نسبي، وحتى بأعداد مطلقة فإن الدنماركيين الذين يتعلمون الألمانية ويتحدثونها أكثر بكثير من الألمان الذين يتعلمون ويتحدثون الدنماركية. ومن الواضح أنه في مقارنات من هذا النوع فإن الجماعات اللغوية-وليس اللغات-هي التي يجب أن توضع موضع المقارنة، ولكن هذا لن يحدث تغيرا في الصورة العامة. فالعلاقة-في العادة-بين أي جماعتين لغويتين فيما يتعلق بكفاءتهما اللغوية المتبادلة علاقة غير متوازنة، وبالتالي فإن الجماعات اللغوية-في العادة-يكون لديها فائض أو عجز على مستوى سوق اللغة الدولية. والفائض يوجد فقط في بعض البلاد الصناعية الغربية، وبالتحديد في البلاد الناطقة بالإنجليزية Anglophon وفي فرنسا، وهذا يعني-بتعبير اقتصادي-أن إيرادات السلع والخدمات التصديرية المتصلة باللغة في هذه البلاد تفوق النفقات اللازمة للسلع اللغوية المستوردة. وهذا

يمكن النظر إليه باعتباره مؤشرا على حقيقة أنه على الرغم من كل القوى غير الاقتصادية المؤثرة في سوق اللغة الأجنبية، فإن هذه اللغات التي تدرس بشكل منهجي بوصفها لغات أجنبية وبالتالي هي متاحة في السوق، هذه اللغات يجري تقييمها بشكل متفاوت. والنمط العام نمط من العلاقة المعكوسة للاستيراد والتصدير: فكلما كانت الجماعة اللغوية أقل قدرة على تصدير لغتها كانت مجبرة أكثر على استيراد لغات أخرى.

ولكن هذا الميل العام يوازن بشكل جزئي، أو يشوه- اعتمادا على نظرة المرء لتدخلات السوق-من خلال السياسات التعليمية والثقافية. والدول الغنية-على الخصوص-يمكنها أن تقدم مبررات سياسية أو ثقافية للإبقاء على مناهج لغة أجنبية تصمد لتطورات السوق. ولكن في النهاية كما تشهد أمثلة كثيرة فإن ضبط سوق من هذا النوع لا يمكن مواصلته، وتدهور وضع اللاتينية الذي نوقش في الفصل السابق مثال واضح ينطبق عليه كلامنا، وتدهور قيمة الألمانية السريع في اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد الانفتاح القسري للبلد على الغرب مثال آخر. والمثال المعاصر الأكثر دراماتيكية هو حلول الإنجليزية محل الفرنسية كلغة مفضلة للدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدم الإنجليزية في مناهج اللغة الأجنبية في كل مكان تقريبا. ففي المدارس الألمانية-مثلا-كما في مدارس كثير من البلاد الأخرى حلت الإنجليزية محل الفرنسية بوصفها اللغة الأجنبية الأولى، ومن هنا فعلى الرغم من حقيقة أن سوق اللغة الأجنبية-بسبب الطلب المحكوم جزئيا-هي سوق ناقصة، فإن المدى الذي تصل إليه دراسة لغة ما بوصفها لغة أجنبية هو تعبير عن تقييمها الدولي. وبتعبير مختلف فإن الحصة التي تنفق من النواتج القومية الإجمالية على مستوى العالم على تدريس لغة ما بوصفها لغة أجنبية، وميزان المدفوعات للسلع والخدمات اللغوية لجماعتها اللغوية، وحسابها اللغوي الجاري، يجب النظر إليها باعتبارها مؤشرات أخرى على قيمتها الاقتصادية.

وبما أن اللغة الإنجليزية يكتسبها-بوصفها لغة أجنبية-أفراد ومؤسسات أكثر من أي لغة أخرى فهي تحتل وضعا خاصا في السوق العالمية للغات، ورصيدها في الحساب الجاري أفضل كثيرا من رصيد أي من منافساتها. وبما أن متحدثي الإنجليزية الثانويين يفوق عددهم الآن عدد متحدثيها

الأصليين بمقدار الضعف، فإنه يمكن أن يطرح سؤال له بعض التسويغ، وهو من يملك الإنجليزية أو من سوف يستفيد من الفوائد الناشئة عن انتشارها؟ وليس هذا مجرد سؤال أكاديمي، وهو ما يظهره تقييم مكالن (McCallen, 1989:117):

إن سوقاً تقدر ببلايين الجنيهات في العام هي بوضوح سوق جذابة لعدد كبير من عارضي الخدمات، ليس من المؤسسات والشركات في البلاد المتحدثة بالإنجليزية وحدها، بل-على نحو أهم-من المؤسسات والشركات في البلاد غير المتحدثة بالإنجليزية أيضا.

إضافة لهذا يذكر مكالن (117 :1989) أن بعض بلاد العالم غير المتحدثة بالإنجليزية، خاصة في اسكندنافيا وغرب أوروبا، قد بدأت تصدر الإنجليزية كما تستوردها، وهذا ما اعتبره المدير العام للمركز البريطاني تهديدا للسيطرة البريطانية على هذه السوق، وهو تهديد سوف يزداد شدة بزوال الحواجز التجارية في الجماعة الأوروبية EC بعد العام 1992م. ودفعا لخطر المنافسة الأجنبية من البلاد غير المتحدثة بالإنجليزية، اقترح هذا المدير تنظيم الترويج للسلع والخدمات التي يقدمها الموردون البريطانيون للإنجليزية بوصفها لغة أجنبية EFL.

لمن تكون القيمة؟

أوضحت مناقشتنا حتى الآن أنه إذا ما كان بالإمكان تحديد القيمة الاقتصادية للغة ما، فإن هذا سيعتمد على مجموعة من العوامل، وليس على عامل واحد. وعلى رغم أن العوامل التي تمت مناقشتها من قبل والتي تقوم بدور فعال هنا يصعب رصد آليات محددة لطرائق تأثيرها، فإن فحصها يدعم المقدمة العامة المتضمنة في هذا الفصل، وهي أن قيمة اللغة يمكن النظر إليها بمعنى مادي على نحو مسوغ ومعقول. ولكن يجب ألا ننسى أن القيم ليست خصائص ملازمة للأشياء، وإنما هي مؤشرات على تقديرها من قبل جماعة معينة من الناس تؤدي هذه الأشياء وظيفة في حياتهم. ومن هنا سوف تكون هذه المناقشة لقيمة اللغات مناقشة ناقصة من دون توجيه السؤال: «لمن تكون القيمة؟».

إن التمييز الواضح والمهم هنا هو التمييز بين اللغة الأولى واللغة الثانية.

فمعايير تقييم لغة المرء الأولى من المرجح أن تختلف عن المعايير التي تطبق على أي عدد من اللغات الأجنبية، وهذا التمييز-مرة أخرى-له نظيرمالي، وهو أن نتذكر الفرق بين استعمال النقود في السوق المحلية وبين استعمالها بوصفها عملة أجنبية. فالعوامل التي تحدد القيمة المحلية وسعر الصرف التجاري المرجح لعملة ما ليست هي العوامل نفسها ، ولذلك فإن العلاقة بين سعر الصرف والقوة الشرائية المحلية لعملة معينة هي مسألة معقدة بدرجة عالية. فالأول لا يستمد ببساطة من الثانية. فإذا أخذنا مثالا محددا فإن الانخفاض الدولي للدولار بالنسبة للعملات الأخرى في الثمانينيات لم يستلزم تضخما محليا في السوق الأمريكية المحلية بالدرجة نفسها ، وبالعكس فإن التقييم الدولي الأعلى للين الياباني لم يستلزم تطورات انكماشية في اليابان، وإضافة لهذا فحتى العملات التي لا تستبدل في سوق التحويل لا تفقد أي قيمة محلية لهذا السبب، لأنها في السوق هي أدوات الدفع المقبولة لمعظم السلع. وبالطريقة نفسها فكل لغة بالنسبة لمن يكتسبونها بوصفها لغتهم الأولى هي لغة ذات قيمة عالية، بل حتى لا غنى عنها، ولا أهمية لما إذا كانت تدرس أو لا تدرس بوصفها لغة أجنبية من قبل الآخرين، لأنها لا تدخل أصحابها في الجماعة اللغوية المعينة فحسب، بل تدخلهم في المجتمع الإنساني متيحة لهم التعبير عن انطباعاتهم حول العالم.

واللغة الأولى، بمعنى عام generic، لغة مهمة وذات قيمة لكل فرد على نحو متساو، وهي-في العادة-لغة البيئة التي يولد المرء فيها. وبغض النظر عن الطريقة التي تحدد بها وظائف اللغة الأولى بهذا الخصوص، فإن أهميتها الحيوية لتطور الفرد الفعلي ولجعله كائنا اجتماعيا هي وراء كل شك. غير أننا يمكن أن نخلص من هذا بمعنى مجرد جدا على أحسن تقدير، وهو أن كل اللغات ذات قيمة بدرجة متساوية لأن «لغة الأم هي لغة الأم»، ولكن من الوهم الادعاء بأن اللغات، من حيث هي «لغات أم» ذات قيمة متساوية، وأن الفروق في القيمة تصبح ظاهرة في سوق اللغة الأجنبية فحسب. فالتحول اللغوي-الذي يعني أن السلوك الفردي والاجتماعي للآباء الذين يفشلون تحت ظروف معينة في جعل لغتهم الأصلية هي لغة أولادهم-هذا التحول يشهد على حقيقة أن بعض اللغات لا تعتبر ذات قيمة بشكل كاف في ظرف تاريخي معين لكي تنتقل للجيل التالي، وأن بعض اللغات

الأخرى-على نحو موضوعي-ذات فائدة اقتصادية أعظم (انظر الفصل الخامس من بعد). وهذا أمر صائب ليس فقط بالنسبة للمهاجرين والجماعات اللغوية تحت الاحتلال التي تتمثل اللغة المسيطرة في بيئتها وتتبناها، ولكنه أمر صائب على نحو شديد العمومية، لأنه على رغم أن اكتساب لغة أولى جانب أساسي من جوانب الشرط الإنساني فإن هذا الاكتساب لا يتحقق من دون جهد، وهذا الجهد يفترض عموما أن يكون الجهد نفسه بالنسبة لكل اللغات. ولكن العائد بالنسبة لقاطن معين في هذا الكوكب ليس هو بوضوح العائد نفسه إذا ما وُجِّه هذا الجهد لاكتساب اللغة المالطية أو لاكتساب الإسبانية مثلا، لأن الإسبانية باعتبارها لغة أولى تتيح أفقا أوسع للفرص الاقتصادية مما تتيحه المالطية. وفي هذا القرن فإن إهمال مقتضيات تعلم لغات أجنبية على كل المستويات في النظام التعليمي الأمريكي هو أيضا نتيجة مباشرة لهذا الواقع العام، لأنه بفضل زعامة أمريكا السياسية-الاقتصادية الحالية للعالم، فإن مجال العمل لهؤلاء الذين يتعلمون الإنجليزية كلغة أولى مجال واسع لدرجة أن الضرورة الاقتصادية والحوافز الأخرى لدراسة لغة أجنبية قد نظر إليها عموما باعتبارها غير ذات أهمية. ولأسباب مشابهة حاولت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة أن تنسف البرنامج اللغوي LINGUA program للجماعة الأوروبية الذي يقتضي توسيعا وتنويعا في تعليم اللغة الأجنبية في الدول الأعضاء. فبريطانيا-من وجهة نظرها-مطلوب منها أن تدفع ثمن برنامج لا يفيد بلدها إلا أقل ما يكون بسبب الخلل الضخم في الحسابات الجارية للغات الأوروبية الرئيسة لمصلحة اللغة الإنجليزية.

والأرصدة غير المتساوية للحسابات الجارية للغات تعني بالنسبة للمتحدث الفرد أن اللغة الأولى تأهيل قابل للاستغلال اقتصاديا بالنسبة لبعض اللغات، ولكنه غير قابل لهذا بالنسبة للغات أخرى. فخريجو الجامعات البريطانية-مثلا-يمكنهم أن يكسبوا رزقهم في كثير من الأماكن حول الأرض من دون أي تدريب مهني آخر، وهذا ببساطة عن طريق تسويق مهاراتهم في لغة الأم. أما هذه الفرص بالنسبة لنظرائهم الدنماركيين واليونانيين فهي فرص أكثر محدودية بشكل كبير. وعلى العكس فبالنسبة لهؤلاء المتطلعين لشغل وظائف في الشؤون أو السياسة الدولية أو في التعاون الدولي أو

الأعمال الأخرى المشابهة، فإن الإنجليزية قد أصبحت منذ فترة هي أسلم استثمار، وسوف تستمر كذلك في المستقبل المنظور. ولكننا يجب ألا نغفل أنه على الرغم من تزايد تلك الوظائف فهناك على الإجمال عدد قليل نسبيا من الناس يعملون في وظائف تستلزم مهارات في لغة أجنبية، على الرغم من أن كثيرا من هذه الوظائف ذات دخل متوسط أو كبير.

على أن تشابه السوق بالنسبة للغات والعملات الأجنبية الذي حكم مناقشات هذا الفصل يجب ألا نذهب به بعيدا جدا. فالتقلبات في سوق اللغة ليست بسرعة التقلبات في سوق العملة الأجنبية، لأن التغيرات في تقييم اللغات لا تحدث على نحو مباغت كما يمكن أن يلاحظ في بعض الأحيان في حالة العملات؛ وإن كانت أنماط التحول في تقييم اللغات ذات طبيعة أكثر بقاء وتأثيرا من بقاء وتأثير ارتفاع وانخفاض سعر العملات. ومع ذلك فهناك بعض التشابهات المثيرة في ديناميات السوقين. فالتغيرات لا تحدثها فقط عوامل يمكن تقديرها بشكل عقلاني دائما. فاللغات تخضع لمواقف اجتماعية-نفسية تتفاعل مع خصائص اجتماعية-ثقافية أخرى. وكلما زاد الوعي باللغة من قبل أعضاء جماعة ثقافية أو إثنية معينة بوصفها مرتبطة بهويتهم ازداد الارتباط العاطفي بها. وهذه الرابطة تقاوم في العادة العوامل الاقتصادية وتضمن بقاء اللغات تحت ظروف معاكسة سياسيا واقتصاديا. واللغات-إضافة لهذا-لها قيمة ثقافية لا ترتبط على نحو سببي بقيمتها الاقتصادية، فالقيمة الثقافية للغة الأم بالنسبة للأفراد قد تكون أكثر أهمية من إمكاناتها الاقتصادية. وأخيرا فإن معرفة لغة نادرة وغير مهمة اقتصاديا يمكن أن تكون ذات قيمة من الناحية الاقتصادية بالنسبة للشخص الحاذق (المتمكن من مورد نادر في هذه الحالة). على أن النقطة الجوهرية هي أن مثل هذه التقييمات الفردية النادرة للغات ليس لها وزن كبير فيما يتعلق بقيمة اللغة في السوق العالمية.

نتائج مؤقتة: عوامل الوجه الاقتصادي للغات

يترتب على الملاحظات الواردة في هذا الفصل أن قيمة لغة ما يحددها عدد من العوامل التي يساهم كل منها لا في جعل اللغة وسيلة فحسب، بل في جعلها أيضا عنصرا من عناصر العمليات الاقتصادية. وبإجمال العوامل

الأهم يمكننا الآن أن نقترب من تحديد أكثر تفصيلا ما يجب أن يفهم بمصطلح «قيمة اللغة»، على الرغم من أن تقييم العوامل يظل مشكلة صعبة يتعين أن نجدحلالها. وفي الحالة الراهنة لمعرفتنا يبدو متعذرا بالنسبة لي تقديم حل ليس مدللا عليه جيدا فحسب، بل خاليا أيضا من الأحكام الجزافية، وهذا بسبب النقص في البحث النظري والإمبريقي الذي لن يتسنّى إصلاحه إلا بالتدريج عن طريق الحصول على معلومات أكثر عن الكيفية التي تؤثر بها الأوضاع اللغوية في العمليات الاقتصادية. ومقارنة العوامل التي نوقشت في هذا الفصل وفحصها بدقة سوف يساعدان بشكل أكثر حسما على تحقيق هذا الهدف. وبالتالي فهذه العوامل معروضة هنا دون وزن لأهميتها. وبدلا من ذلك فهي يمكن أن تستخدم بوصفها مقولات للجانب الاقتصادي للغات والتي على أساسها تكون المقارنة الأولى للقيمة الاقتصادية لأي لغتين ممكنة، وعندئذ يجب أن تخضع هذ المقارنة لمزيد من التحليل التفصيلي المكيف حسب الحالة الفردية. والجانب الاقتصادي للغة يشمل: ١- المجال الاتصالي للغة كما تعبر عنه القدرة الديموغرافية للجماعة التي تستعملها بوصفها (أ) لغة أولى و(ب) لغة ثانية/أجنبية، 2- مستوى تطور الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية، ومستوى الفرص فيما يتعلق باستخدامها، 3- المقدار الكلي للاستثمار الموضوع في اللغة حيث يمكن للتدوين المعجمي، وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها ومستوى إمكان المعالجة الإلكترونية، حيث يمكن لهذا أن يستخدم كمؤشرات جزئية، 4- الطلب على اللغة بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية وحجم الصناعة التي تمده، وكذلك الحصص المخصصة من النواتج القومية الإجمالية GNPs التي تنفق على مستوى العالم على اكتسابها، 5- رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها اللغوية.

هذا الوصف الموجز-هو بوضوح-وصف تمهيدي وباعث على الكشف بطبيعته وهو-فوق هذا-لا يضع في الاعتبار جانبا اقتصاديا مهما للواقع الاجتماعي لِلُغات معينة، أي النفقات التي تستلزمها اللغة أو اللغات من الجماعة اللغوية، وهو موضوع الفصل التالي.

4 الثمن الباهظ للتعدد اللغوي في العالم:

إنفاق الحكومة والقطاع الخاص في ميدان اللغة

القصة المشهورة، والمشكوك في صحتها، لإنشاء أول مبنى أثري ثابت تاريخيا ترتبط بنبوخذنصر الثاني منشئ برج بابل، الذي لم يكتمل بسبب الحواجز الاتصالية بين العاملين فيه. وفي الرواية الأصلية لهذه الكارثة الاقتصادية (تكوين ١١) فإنه يُقال إن الناس كانوا يتكلمون لغة واحدة حتى ذلك الوقت عندما بلبل الرب لغتهم خشية أن تخرج الأمور عن السيطرة. ولكن ربما يكون السيناريو الحقيقي للقصة هو أن النقص في العمالة المحلية قد أجبر البناة على إحضار حرفيين أجانب من أماكن كثيرة مختلفة ليس بينهم لغة مشتركة، وترتب على هذا فوضى لغوية أدت في النهاية إلى انهيار هذا المشروع الطموح.

وقد أصبح أمرا معروفا-منذ ذلك الوقت-أننا لا نقيم اللغة بوصفها ملكية عزيزة فحسب، بل باعتبار أنها يمكن أن تكلفنا غاليا أيضا، أم أن المسألة منحاها هو العكس بمعنى أن التكلفة التي تنشأ

بشكل حتمي عن اختلاف اللغات تدخل في أساس تقديرنا الحميم للغة؟ الواقع أن التناقض الحتمي بين الأساس المنطقي والتسويغ العقلاني الذي يعقد الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن حله هنا، ولكن تحليل اللغة من زاوية التكلفة التي يمكن حسابها أمر ممكن لمدى معين. غير أن هذا لا يعني أننا- في الصفحات التالية-سوف نجري حسابا تفصيليا لذلك الجزء من الناتج العالمي الإجمالي الذي يستهلكه هذا التعدد اللغوي للكوكب، فهذا سوف يكون هدفا شديد الطموح، وما يمكن أن نقوم به هو أن نبين أكثر المجالات أهمية التي تظهر فيها النفقات المتصلة باللغة، وأن نناقش مسألة ما إذا كانت هذه النفقات نفقات مسوغة وذات عائد مناسب دائما أم لا.

والاعتبارات التالية تقوم على افتراض أن تكلفة اللغة توجد في القطاعين العام والخاص كليهما، وأن بعض هذه التكاليف تكاليف حتمية، بينما لا يكون بعضها الآخر حتميا، وأن بعضها يمكن أن يرتبط بعائد مأمول.

حساب تكاليف اللغة: القطاع العام

العالم المعاصر للدول القومية هو في الوقت نفسه عالم اللغات القومية، وهو ما يعني فعليا أن اللغة في كل مكان تعتبر من مسؤوليات الحكومة. وليس هناك إلا أمور قليلة جدا مما يدخل في إطار المسؤولية السياسية لا تترتب عليها نفقات للقطاع العام، والأمر كذلك مع اللغات. وبالطبع هناك اختلاف على نطاق واسع فيما يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية- اللغوية لبلاد العالم والأفكار السائدة، والمقتضيات المتصلة بالسياسات اللغوية، وكذلك الموارد المخصصة لتنفيذها. إضافة لهذا فإن النفقات التي تسببها اللغة لا تكون كلها معروفة أو مسوغة تسويغا صحيحا، فهناك نفقات لغوية ظاهرة ونفقات خفية. فعلى سبيل المثال إذا ما استغرقت مكالمة هاتفية ضعف الزمن الذي كان يجب أن تستغرقه لعدم كفاءة موظف حكومي في لغة كان من المتوقع أن يعرفها، فإن التكلفة الإضافية التي كان يمكن تفاديها، والتي وقعت، هذه التكلفة يصعب كثيرا ربطها باللغة حيث تظهر، أي في فاتورة الهاتف. ومن ناحية أخرى هناك كثير من بنود الميزانية يظهر بوضوح ارتباطها باللغة، ومن بين هذه البنود التعدد اللغوي الرسمي، والتعليم ثنائي اللغة، وتدريس اللغة الأجنبية، وتعليم لغة الأم، والتخطيط

اللغوي وتهذيب اللغة، والتصدير اللغوي، والاتصال في المنظمات الدولية. وكون اللغة في حاجة إلى تكاليف أمر واضح خاصة في البلاد متعددة اللغة رسميا والتي تتبع سياسة لغوية مؤسسية، وهذه السياسة لها جوانبها الاقتصادية فيما يتعلق بالتكاليف والأرباح معا. وإشارة لأفريقيا فإن جيتي (Djite, 1990:96) يلفت نظرنا إلى:

«أن صياغة سياسة لغوية رشيدة في دولة متعددة اللغة هي في ذاتها مسألة اقتصادية، ويجب أن تكون لها أسبقية عظيمة مثلها مثل المسائل الاقتصادية الأخرى».

والنفقات التي تنشأ عن التعدد اللغوي في الوطن سوف نتناولها في بدايات هذا الفصل. وعلى رغم أن المشكلات الناشئة عن هذا التعدد في دول العالم الثالث الفقيرة مشكلات جدية وملحة على وجه الخصوص، فليست هناك معلومات كافية متوافرة عن هذه البلاد تسمح بتحليل مفصل. وفي مقابل هذا تقدم كندا نفسها بوصفها نموذجا، حيث إن الحكومة الكندية لديها تجربة أشمل في هذا الصدد مدونة في وثائق أكثر شمولا مما هو موجود في أي بلد آخر، وأكثر من هذا فإن الجوانب الاقتصادية للتعدد اللغوي قد نالت قدرا كبيرا من العناية في مناقشات علمية ومناقشات عامة في كندا.

التعدد اللغوي الرسمي

على الرغم من أن التعدد اللغوي لا يقيمه كل الكنديين بشكل متساو فقد كان سمة من سمات الهوية القومية الكندية.. وفي الأيام الأولى للاستعمار الأوروبي لأمريكا الشمالية كان هناك تنافس بين بريطانيا وفرنسا بفرص متساوية من النجاح لكل منهما في البداية، ولكن حرب السنوات السبع أحبطت بالفعل كل الخطط لإقامة مستعمرة فرنسية مكتفية بذاتها. وفي العام 1759م استولى الجيش البريطاني على كويبك، وبعد أربع سنوات أصبحت كندا بريطانية. ومع ذلك احتفظ الكنديون الناطقون بالفرنسية بهويتهم الثقافية-في معظم الأحوال-تحت رئاسة كنيسة روما، وهو ما سمحت به بريطانيا في مرسوم العام 1774م مع سماحها بالقوانين الفرنسية ونظام حيازة الأرض. ومنذ البداية نُظِر للغة باعتبارها أهم وسيلة للحفاظ على

الهوية الثقافية، وباعتبارها المكون الأساسي لها. وقد أعلنت الكنيسة بالفعل أن الولاء اللغوي هو شأن من شؤون الإيمان، محاولة أن تواصل سيطرتها على رعاياها بواسطة الشعار المشهور Qui perd sa langue, perd sa foi «إن تفقد لغتك تفقد إيمانك». وبالنظر لكون كويبك-حتى اليوم-مقاطعة تتحدث الفرنسية محاطة بقارة من المتحدثين بالإنجليزية، فإن هذه الجهود يجب اعتبارها جهودا موفقة إذا كان الحكم منزها عن الغرض الشخصي.

وكندا دولة فيدرالية ثنائية اللغة تتمتع لغتاها الرسميتان، الإنجليزية والفرنسية، بحقوق وامتيازات معينة. ولقد وجد أن من الضروري توفير أدوات قانونية لتنظيم العلاقة بين اللغتين وتنظيم استعمالهما، لأنه على الرغم من عدم ضعف القومية اللغوية الكندية-الفرنسية فإن الفرنسية انزلقت إلى موقع الدفاع في مواجهة الإنجليزية لأسباب اقتصادية في الأساس.

وقد حلل بريتون (Breton, 1978) في ورقة ممتازة له الخلفية التاريخية لهذا التطور كما يلي، فمن أجل أن تدعم الكنيسة سلطتها وتحافظ على سيطرتها على أتباعها استخدمت النظام التعليمي لمحاولة منع الناطقين بالفرنسية من الدخول في مجالات الصناعة الكبيرة والتجارة والمال وقانون الشركات، حافزة إياهم بدلا من هذا على أن يقتصروا على الزراعة والمشروعات الصغيرة. ومسوغات هذه السياسة هي أن معرفة لغة الاتصال لأمريكا الشمالية، (أي الإنجليزية) كانت أمرا لا غنى عنه للاشتغال في مجالات النشاط المذكورة، أي المستويات العليا من التجارة والمال والصناعة. وقد أدركت الكنيسة أن الثنائية اللغوية يتعين تجنبها لأنه كان من المرجح أن تكون هي الخطوة الأولى نحو التحول اللغوي، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للكنيسة على أساس أن الارتباط بين الإيمان واللغة أكثر من مجرد ديماجوجية. وحسبما يذكر بريتون فإن الكنيسة-مدعومة من القوميين الناطقين بالفرنسية-قد سمحت للنخبة الناطقة بالإنجليزية أن تسيطر على المجالات الأكثر إدرارا للدخل من أجل تحقيق أهداف سياستها اللغوية. وهذا المركز الممتاز يمكن أن يفسر اختلال التوازن الاقتصادي بين المجموعتين السكانيتين الكنديتين والذي يبعث على الاستياء لدى الناطقين بالفرنسية، كما يفسر كون الفرنسية تخضع للضغط بشكل متزايد ما دام يعوزها الأساس

الاقتصادي الملائم للطموحات الثقافية المرتبطة بها، ومن هنا أصبحت الإنجليزية هي اللغة التي ليس لها منافس للنخبة الاقتصادية (Daoust, 1987).

منذ بداية الخمسينيات والفرنسية تتراجع في كندا، فلأكثر من قرن كان حوالى 30 في المائة من سكان كندا يتحدثون الفرنسية. وفي العام 1951 ذكر 29 في المائة من كل الكنديين أن الفرنسية هي اللغة الأم بالنسبة لهم، ولكن بعد عشرين عاما كان يتحدثها 26,9 في المائة فقط، وفي العام 1981م هبطت نسبة المتحدثين بالفرنسية إلى 25,7٪ (Ridler and Pons- Ridler, 1986:52). وقد أدى الانخفاض الحاد في معدل المواليد بالنسبة للكنديين-الفرنسيين، والرغبة الزائدة للمرتقين اجتماعيا في تعلم واستعمال الإنجليزية، وتفضيل الإنجليزية من طرف المهاجرين ذوي الخلفية اللغوية غير الفرنسية أو الإنجليزية، إلى مثل هذا الوضع المزعزع الذي حرك الشعور بضرورة مساندة الفرنسية في هذه المنافسة غير المتكافئة مع الإنجليزية عن طريق عدد من القوانين المتعلقة باللغة. على أن الهدف المعلن من هذه التدابير كان تحسين فرص الكنديين-الفرنسيين للمشاركة في الحياة الاقتصادية وليس حماية اللغة الفرنسية من أجل ذاتها. ومرسوم اللغة الفرنسية لسنة 1977م (مشروع قانون 101) يجعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية لكويبك (مادة 1)، وهدف المرسوم كما ورد في الديباجة هو:

جعل الفرنسية لغة الدولة والقانون مثلما هي اللغة الطبيعية المعتادة في العمل والتدريب والاتصالات والتجارة والأعمال (Daoust, 1990:108).

وهذا يعني بالنسبة للحياة المهنية أن طالبي الوظائف يجب أن يكونوا قادرين على التحدث بالفرنسية. وقد استلزم تنفيذ هذه السياسة القائمة على أساس قانوني نفقات كبيرة. وكما يذكر إسمان (Esman, 1985:52) فإن نفقات الثنائية اللغوية الرسمية وصلت إلى 1 في المائة من الميزانية الفيدرالية أو 503 ملايين دولار كندي بالنسبة للسنة المالية 1979/78م. والسؤال هو كيف حسبت هذه النفقات؟ إن أهم مكونات النفقات الناشئة عن السياسة الكندية للثنائية اللغوية الرسمية على أساس النصوص التشريعية التي وضعت في السبعينيات، وبشكل خاص «فَرْنَسة» كويبك، هي كما يلي:

1- المصالح الحكومية التي أنشئت من أجل تحقيق أهداف السياسة

اللغوية لكويبك:

أ- مكتب اللغة الفرنسية.

ب- هيئة حماية اللغة الفرنسية.

جـ- مجلس اللغة الفرنسية.

ويقدر فايانكور (Vaillancourt, 1987) النفقات الجارية لهذه المصالح الحكومية خلال الفترة من العام 1974م حتى العام 1984م بما بين 172 مليون دولار كندي (أقل النفقات) و232 مليون دولار كندي (أعلى النفقات)، مستعملا الدولار الكندي للعام 1984م كمعيار. وهناك نفقات أخرى على أنشطة الفَرْنسَة تشمل نفقات المصالح الفيدرالية المضطرة لتقديم خدمات ثنائية اللغة.

2- التدريب اللغوي للموظفين الحكوميين: يقدر بونز-ردلر وردلر (Pons-Ridler and Ridler, 1987:103) 10 آلاف دولار كندي على الأقل للشخص في دورة اللغة لمدة ستة أشهر، وهو رقم لا يشمل مرتبات الموظفين الحكوميين في أثناء التدريب.

3- مكافآت الثنائية اللغوية لحوالى 48 ألف موظف حكومي: في السنة الماليـة 82/1983م أنفق حوالى 38 مليون دولار كندي لهذا الغرض (Pons-Ridler and Ridler, 1987).

4- ترجمة الوثائق الرسمية: ترجمة نص فرنسي مكون من 5 آلاف كلمة إلى الإنجليزية تتكلف حوالي 1500 دولار كندي، والخدمة المدنية تنتج سنويا نصوصا من حوالي 25 مليون كلمة، والنفقات المشار إليها تحت رقم (1) أعلاه لا تغطي إلا بعض نفقات الترجمات الضرورية. ويمدنا لاندري (Landry, 1987:50) بالأرقام التالية المتصلة بمكتب الترجمة: في العام 86/1987م كانت هيئة المكتب تتكون من 1492 شخصا، وكانت الميزانية 87 مليون دولار كندي.

5- التغييرات في الإشارات العامة ولوحات الإعلانات: يستلزم قانون اللغة أن تكون الإشارات في كويبك مكتوبة بالفرنسية وحدها.

6- منح برامج مساعدة الأقليات اللغوية: ينفق على هذا أكثر من 250 مليون دولار كندي كل عام (Pons - Ridler and Ridler, 1987).

7- منح تدريب اللغة الفرنسية للمهاجرين في [مراكز توجيه وتنظيم المهاجرين] Centres d'orientation et de Formation des immigrants. وهذه البرامج

لا تفرضها قوانين اللغة أو نصوص قانونية أخرى لسياسة كويبك اللغوية، ولكن يمكن اعتبارها إجراءات تكميلية. ويذكر فايانكور(Vaillancourt, 1987:83) الرقم «20 مليون» دولار كندي كنفقات سنوية للفترة 76/1981م لهذا التدريب.

والمصروفات المسجلة تحت رقم (1) إلى (2) يمكن حسابها، ولكن هذه المصروفات ليست وحدها كل المصروفات العامة للثنائية اللغوية الرسمية، فهناك نفقات أخرى خفية أو غير مباشرة يجب أن تضاف. ومع ذلك فإن الوضع الكندي يقدم نفسه مثالا للتفسير، لأنه على الرغم من أن الثنائية أو التعددية اللغوية الرسمية في كثير من البلاد تبتلع أموال الضرائب، فإن اللغة ذاتها نادرا ما تكون موضوعا لسياسة محسوبة ماليا. وفي غياب سياسة محددة بوضوح ومخططة لإحداث أو منع تغيرات معينة في أنماط اختيار واستعمال اللغة الاجتماعي، فإن القول إن التعدد اللغوي يستلزم مصروفات عامة يبقى على نحو مؤكد قولا عاما ومبهما.

وإذا أخذنا مثالا واحدا فحسب فلا شك في أن التعدد اللغوي في بلجيكا، والذي هو-كما في حالة كندا-تعدد إقليمي ويحتل وضعا بارزا في الأجندة السياسية، هذا التعدد اللغوي يتسبب في تكاليف كبيرة. على أن هذه التكاليف أصعب كثيرا في تقديرها من تكاليف السياسة اللغوية الكندية منذ العام 1977م.

فبعد سقوط حكومة رئيس الوزراء مارتنز في العام 1987م بسبب المسألة اللغوية تقرر بعد خمسة أشهر من المفاوضات أن الدستور يجب أن يعدل بطريقة تحول مملكة بلجيكا إلى دولة فيدرالية على أساس حدود إقليمية محددة لغويا (Schaling 1988, Couttenier, 1989). والتعديلات الإدارية الأساسية من هذا النوع تعديلات غالية الثمن، فقد أسست مصالح وأقسام حكومية جديدة، وألغيت مصالح أخرى أو خفض وضعها. ووضع قانون مالي إقليمي يكفل نقل مخصصات الميزانية من الحكومة المركزية إلى الأقاليم والجماعات. وفي أثناء المفاوضات ومناقشة البرلمان حول القانون لعبت اللغة دورا مهما بشكل متكرر، فبالنسبة لتمويل تعليم لغة الأم قدر الخبراء أن تعليم الألمانية مع نهاية العام 1998م سوف يُخصص له مبلغ أقل بأربعة عشر بليون ف. ب.(*) مما خصص له في 1988م، وسوف يحدث خفض مشابه تناسبيا فيما

(*) اختصار لفرنك بلجيكي، وهو يساوي 1/32 من الدولار بأسعار العام 1971م (المترجم).

يتعلق بتعليم الفرنسية. وعلى الرغم من العدالة والمساواة في هذا النقص في المبالغ المخصصة فإن تحمله أشد صعوبة بالنسبة لجماعات الوالون Walloon الفقيرة مما هو الشأن بالنسبة لجماعات الفلمنك الغنية. ومن هنا فعلى الرغم من أن الإصلاح الدستوري يهدف إلى الإقليمية واللا مركزية فقد ضُمِّن نصا في قانون التمويل الإقليمي يتعلق «بمخصصات التكافل القومي»، وهو ما يعني دفع تعويضات مالية للمناطق الأقل غنى تخصص للاحتياجات الفعلية لوالونيا حتى لا تضطر لتخفيض النفقات وتقليص الخدمات العامة.

إن اللغة في بلجيكا كما اتضح من هذا المثال عبارة عن سمة اجتماعية تكلف الحكومة نفقات، وتقوم بدور مهم في التخصيص المالي، على أنها تعد جزءا مكملا من مجمل العملية السياسية وليس موضوعا لسياسات محددة بقصد التأثير في الاستعمال الاجتماعي للغة، لدرجة أنه-على عكس الحالة الكندية-من المستحيل تماما حتى مجرد تقدير تكلفة التعددية اللغوية الرسمية في بلجيكا.

ودافعو الضرائب في كثير من البلاد عليهم أن يدفعوا فاتورة التعدد اللغوي الرسمي، وخدمة الترجمة والترجمة الفورية يجب أن تحسب على أساس منتظم، على الرغم من أن التكلفة تختلف على نطاق واسع. ففي كندا تستعمل لغتان في الوثائق الرسمية والمنشورات، وإلى مدى معين في الاجتماعات الرسمية في فنلندا (الفنلندية والسويدية)، وفي أيرلندا (الإنجليزية والأيرلندية)، وفي إسرائيل (العبرية والعربية)، وفي جنوب أفريقيا (الأفريكانية والإنجليزية)، أما يوغسلافيا فكان عليها-بناء على ما قررته حكومتها المركزية-أن تتعامل مع أربع لغات للدولة: هي الصربية (بحروف سيريلية) والكرواتية (بحروف رومانية) والسلوفينية والمقدونية، وكذلك المجرية والألبانية بوصفهما لغتين رسميتين إضافيتين، والسلوفاكية والرومانية والتركية والإيطالية بوصفها لغات للتعليم معترفا بها.

أما دولة ذات تعدد إثني ضخم مثل الاتحاد السوفييتي السابق فقد اعترفت بما يزيد على إحدى وستين لغة في أعلى مستوى حكومي، أي مجلس السوفييت الأعلى، وهو ما يعني أن هذه اللغات تستعمل في التوثيق وفي جلسات المجلس حيث تقدم الترجمة الفورية على أساس الاحتياج

الفعلي(*١). ويقدم (الجدول ١-4) خلاصة النصوص القانونية المتصلة بالتعدد اللغوى الرسمي في أعلى مستوى حكومي في عدد من البلاد المختارة.

وتعتبر الإجراءات المتصلة بالتعدد اللغوي جزءا من العمل التنظيمي لكثير من البلاد. فالموظفون اللازمون للخدمات اللغوية تتم إعالتهم بشكل مؤسسي، وتعد مرتباتهم نفقات جارية مثلها مثل النفقات على الخدمات الحكومية الأخرى. ولاشك في أن الخدمات اللغوية يجب أن تؤدى بطريقة تدر عائدا مناسبا بمعنى أن الموظفين يجب أن يستخدموا بطاقة تنسجم مع المعايير الاجتماعية العامة. ولكن هذه النفقات هي نفقات جارية وليست استثمارا في الخدمات من المنتظر أن يدر عائدا يمكن تقديره على أساس حساب الربحية، وينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها تبني سياسة معينة تمول من أجل تغيير أوضاع قائمة كما في حالة السياسة اللغوية الكندية التي نوقشت من قبل، حيث تنفق أموال الضرائب لتنفيذ سياسة لغوية تقصد-من بين أمور أخرى-إلى تحسين الفرص الاقتصادية أمام قطاع من السكان محدد بوضوح. وفي كثير من الحالات يكون التعليم ثنائي اللغة عبارة عن جزء من هذه السياسة.

التعليم ثنائي اللغة

التعليم ثنائي اللغة بالمعنى الدقيق يتعلق بجماعات سكانية معينة تعطى الفرصة في التعليم المدرسي لاستعمال لغة أمها بالإضافة إلى لغة البلد أو المنطقة التي يكونون أقلية فيها بطريقة لا يكون التحصيل الدراسي للطلاب فيها متأثرا على نحو عكسي بالكفاءة اللغوية الناقصة من ناحية، ويكتسبون مقدرة في كلتا اللغتين من ناحية أخرى. وهذه الجماعات يمكن أن تكون أقليات وافدة مثل العمال المهاجرين في بريطانيا وألمانيا والبلاد الأوروبية الشمالية الأخرى، أو تكون أقليات محلية تعيش في إطار لغة رسمية أو قومية مثل الويلزيين في بريطانيا أو الفريزيين في هولندا. وإنشاء مدارس أو إعداد برامج ثنائية اللغة هو عبء مالي بالضرورة على النظام التعليمي. وما دامت المؤسسات التعليمية العامة هي المعنية فإن أموال الضرائب يجب أن تدفع لهذا الغرض وهو ما يستلزم تسويغا سياسيا وتقديرا للمصالح

(*١) هذا الوضع قد اختلف بالطبع بعد تفتت يوغسلافيا، وسقوط الاتحاد السوفييتي (المترجم).

الجدول (1-4): اللغات الرسمية في أعلى مستوى حكومي لبعض البلاد متعددة اللغة

البلد	اللغات الرسمية	الترجمة الفورية	التوثيق
بلجيكا	الألمانية والفرنسية	نعم	كلتا اللغتين
فنلندا	الفنلندية والسويدية	لا	كلتا اللغتين
الهند	الهندية والإنجليزية الرسمية الإضافية وخمس عشرة لغة إقليمية مسموح بها للنواب الذين لا يتحدثون الهندية أو الإنجليزية	نعم، الهندية والإنجليزية وسبع لغات إقليمية تترجم إلى الإنجليزية والهندية	الهندية والإنجليزية
أيرلندا	الأيرلندية والإنجليزية	دار الممثلين [مجلس النواب]: نعم، مجلس الشيوخ: لا	كلتا اللغتين
إسرائيل	العبرية والعربية	نعم	العبرية (تتلوها ترجمة للعربية)
يوغسلافيا	الصربية والكرواتية والسلوفينية والمقدونية	نعم	في اللغت الرسمية الإبع والقوانين الفيدرالية في لغات الأقليات القومية أيضا
باكستان	الإدية والإنجليزية الرسمية الإضافية	نعم	كلتا اللغتين
سويسرا	الألمانية والفرنسية والإيطالية والرايتو-رومانية	المجلس الوطني: نعم مجلس الولايات: لا	الألمانية والفرنسية والإيطالية
جنوب أفريقيا	الأفريكانية والإنجليزية	نعم	كلتا اللغتين
سري لانكا	السنهالية والتاميلية والإنجليزية	نعم	السنهالية ترجمة تالية للتاميية والإنجليزية
الاتحاد السوفييتي	لا توجد لغة رسمية لمجلس السوفييت الأعلى، مسموح باستخدام 61 لغة	نعم	وثائق مجلس السوفييت الأعلى بلغات كل جمهوريات الاتحاد

المصدر: (Fischer Weltalmanch (1990), European Parliament Wprking Documents 1982/83, no.1-306/82)

المتضاربة. والمثال المهم والمتصل بهذا التضارب في المصالح هو المناقشة الحامية التي أثارها التعليم ثنائي اللغة في الولايات المتحدة.

وفّر قانون التعليم ثنائي اللغة الذي أجيز في العام 1968م للمرة الأولى على المستوى الفيدرالي إمكان تبني برامج تعليم ثنائي اللغة للطلاب غير المتحدثين بالإنجليزية في بيوتهم. وفي سنة 1968م خُصص 15 مليون دولار لتطوير المناهج ومواد التدريس للتعليم ثنائي اللغة، ثم ضوعف هذا المبلغ في العام التالي. وبعد عشر سنوات زادت مخصصات الميزانية تحت البند 711 إلى 200 مليون دولار مع زيادة محتملة تصل إلى 400 مليون دولار في العام 1983م (Weinstein, 1983: 110 F). وتعكس هذه الأرقام الاستعداد المتنامي للحكومة الفيدرالية في السبعينيات للاعتراف باللغات الأخرى غير الإنجليزية، خاصة الإسبانية، ورفع شأنها بوصفها أداة وموضوعا للتعليم المدرسي. ولكن هذا الاتجاه توقف تحت إدارة ريجان، إذ وُجد أن التعليم ثنائي اللغة ذو تكلفة عالية جدا، وبناء عليه خفضت بنود الميزانية المخصصة له تخفيضا شديدا. وفي العام 1982م ظل مخصصا للتعليم ثنائي اللغة 200 مليون دولار في الميزانية الفيدرالية، ولكن في العام 1985م خفض البند إلى 130 مليون دولار. إضافة لهذا فقد تغير تعريف ومحتوى التعليم ثنائي اللغة، وضُم إلى شؤون الأقليات، وتعلق في الأساس بالمهاجرين واللاجئين الجدد. وتشرح ميزانية العام 1982م برنامج التعليم ثنائي اللغة كالتالي:

هذا البرنامج يعزز تطوير برامج التعليم ثنائي اللغة في المدارس المحلية لكي تساعد الأطفال ذوي الكفاءة المحدودة في الإنجليزية، تساعدهم على تعلم الإنجليزية في أثناء تحسين مهاراتهم في موادهم (Appendix to the US budjet for fiscal year 1982, 1-134).

ولكن ميزانية العام 1985م توضح أن الهدف-في الواقع-كان هو التمثل وليس التعددية:

هذا البرنامج يعزز تطوير البرامج في المدارس المحلية لكي تعد الأطفال ذوي الكفاءة المحدودة في الإنجليزية لكي يندمجوا في برنامج تعليم كله باللغة الإنجليزية (Appendix to the US budjet for fiscal year, 1985, 1-14).

من هنا فالأموال العامة لم تكن لتصرف على برامج تعليم ثنائي اللغة تهدف إلى إعداد متخرجين أكفاء تماما في لغتين، بل تهدف فقط إلى

تزويد المهاجرين بمهارات دائمة في اللغة الإنجليزية، أي إلى ثنائية لغوية انتقالية. وفي ميزانية العام 1990 م خصص 173 مليون دولار فقط للتعليم ثنائي اللغة بما في ذلك البرامج الخاصة بالمهاجرين واللاجئين. وكان هذا نتيجة منطقية لمحاولة الرئيس ريجان قلب السياسة التي بدئت في السبعينيات، فقد كانت لديه وجهات نظر شديدة الوضوح عن الثنائية اللغوية، وبخلطه أفكارا أيديولوجية بأخرى اقتصادية وصف الرغبة في رعاية لغة أخرى-إضافة للإنجليزية-تربط الأفراد والمجموعات بثقافات وأعراف قبل أو وراء أمريكية، وصفها بأنها رغبة غير أمريكية.

إنه لأمر خاطئ بشكل مطلق وضد التصور الأمريكي أن يكون هناك برنامج ثنائي اللغة يكرس بشكل مفتوح وباعتراف الجميع للحفاظ على لغتهم [المهاجرين]، ولا يجعلهم على مستوى مناسب في الإنجليزية يمكنهم من أن يدخلوا ويشاركوا في سوق العمل (Reagan, 1981:181).

وقد وفّر عداء ريجان للتعليم ثنائي اللغة الدعم للحركة السياسية التي أطلق عليها «الإنجليزية الأمريكية US English» التي تعارض التعليم ثنائي اللغة والخدمات ثنائية اللغة في القطاعين العام والخاص، والتي تتضمن-كهدف نهائي لها-تعديلا دستوريا يجعل الإنجليزية هي اللغة الرسمية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن حركة الإنجليزية-الأمريكية في مطبوعاتها الكثيرة كثيرا ما تشير إلى مجموعات المهاجرين الجدد بلغاتهم المختلفة فإن الهدف الرئيسي لحملتها تمثّل في الإسبان الذين-حسب الرأي الذي يشترك فيه أفراد من الطبقة الوسطى المتحدثة بالإنجليزية-يهددون التماسك الاجتماعي في الولايات المتحدة، ولم يكن ذلك يرتبط فحسب بواقع أن الإسبان كانوا يشكلون بتعدادهم البالغ 13,6 مليون في العام 1990م أكبر أقلية إثنية، ولكن لأنهم أيضا-على عكس معظم الجماعات الأخرى-يحتفظون بلغتهم للاستعمال العملي وليس لمجرد الاستعمال الرمزي وتتجلى النزعة المناهضة من قبل «حركة الإنجليزية-الأمريكية» بوضوح في تعليق مديرها التنفيذي الذي يقول فيه:

بالإصرار على التعليم ثنائي اللغة-ثنائي الثقافة، وبمد الزمن الذي يقضيه الأطفال في تلك الفصول من شهور إلى سنوات، وباستخراج تراخيص مثل بطاقات انتخاب ثنائية اللغة ونظام توصيل خدمة اجتماعية ثنائية اللغة،

وبطلب أموال فيدرالية والحصول عليها لتشغيل «جامعة وطنية إسبانية»، بهذا كله ينتهك الميثاق غير المكتوب بين المهاجرين ومجمل المجتمع (Bikalis, 1986:84).

على الرغم من أن الجدل بين المعارضين والمؤيدين للتعليم ثنائي اللغة هو جدل سياسي فكثيرا ما أثيرت حجج اقتصادية على كلا الجانبين تقوم بدور غير متوقع نوعا ما في النقاش، وكما هو الشأن في نقد الرئيس ريجان الذي ورد من قبل فقد ادعي بشكل ضمني أو صريح أن انعدام الكفاءة في الإنجليزية يجب أن يكون مسؤولا عن البؤس الاقتصادي للإسبان كمجموعة، وهذا بدوره نتيجة للتعليم ثنائي اللغة. وهذا توجه مريح في المناقشة لأنه يجعل الإسبان مسؤولين عن محنتهم، وفوق ذلك فهو ينذر بقطع المصروفات العامة التي تبدو والحال هذه بلا طائل. ولكن هذا لا يضع الحقائق في الاعتبار، لأن المستوى عالي الكفاءة في الإنجليزية ليس له تأثير في الواقع في الوضع الهامشي اجتماعيا واقتصاديا للإسبان الأمريكيين. وكما أشرنا من قبل، فإن حوالي 25 في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر، وهي نسبة أعلى ثلاث مرات من النسبة المئوية للإسبان غير المتحدثين بالإنجليزية.

إن اللغة-كما تشير هذه الأرقام-ليست هي الموضوع الحقيقي، ولكنها مجرد ذريعة لجعل الوصول للمراكز الجذابة اقتصاديا أكثر صعوبة للجماعة المهمشة، وعلى كل حال هذا هو اللوم الذي عبر عنه كثير من الإسبان ردا على ادعاءات مثل تلك التي ادعتها حركة الإنجليزية-الأمريكية والرئيس السابق ريجان والسياسيون المحافظون الآخرون. وجذر المشكلة كما يقول زنتلا (Zentella, 1988:50) «يكمن في عدم القدرة على قبول تعريف موسع للأمريكي»، أي تعريف يضم الإسبان، ومن هنا فإن مزاعم المعارضين للتعليم ثنائي اللغة التي تهدف-لمجرد الاحتجاج-إلى المساواة الاقتصادية في الفرص تبدو مؤسسة على دوافع سياسية ضمنية للجماعات القائمة التي تشعر بالحاجة للدفاع عن امتيازاتها ضد المتطلعين والقادمين الجدد لأرض لم تعد الفرص فيها غير محدودة.

وعلى العكس فإن المؤيدين للتعليم ثنائي اللغة كثيرا ما يستعملون حججا اقتصادية يتوقعون في الغالب أن تؤخذ بشكل جدي أكثر من الحجج القائمة

على قيم ثقافية أو عاطفية. ويؤكد فيشمان (Fishman, 1985 a) على سبيل المثال على التكلفة ذات العائد الأكبر للاختصاصيين متعددي اللغة في الخدمة المدنية، والصناعة والأعمال، والجيش، وهو يصر على أن هؤلاء لديهم إمكان أعظم من زملائهم وحيدي اللغة للنجاح والقيام بأعمالهم بكفاءة، وهم يمكنهم أن يتصلوا بشكل أفضل ومع أناس أكثر، وأن «يبيعوا» لأناس أكثر. وإدراك أن الموظفين المدنيين متعددي اللغة هم رصيد كبير، هو أمر لا علاقة له بتفضيلات المرء أو وجهة نظره السياسية، كما يؤكد فيشمان، ولكن المسألة ببساطة مسألة حساب. ففي نهاية الأمر هناك طلب يمكن حسابه على الموظفين التنفيذيين متعددي اللغة في الصناعة والأعمال والإدارة.

يعتقد المناصرون للتعلم ثنائي اللغة أن التعدد اللغوي جزء من التقاليد الأمريكية وقيمة في حد ذاته، ومن هنا فهو يستحق الدعم، ولكن معارضيه لا يوافقون على هذا. ولهذا فإن الأُوَل يتحدثون عن «الاقتصاد» ويعنون «اللغة والثقافة»، بينما يتحدث الأخيرون عن «اللغة والثقافة» ويعنون «الاقتصاد». ولكن ليس هناك مؤشرات اقتصادية واضحة تثبت صحة أي من الرأيين بإظهار أن رعاية التعدد اللغوي لها تأثير إيجابي في الناتج القومي الإجمالي، أو أنها-على العكس-تؤدي إلى تفتيت سوق العمل والسلع الذي يعيق النمو. ولذلك من المتوقع أن بنود الميزانية للتعليم ثنائي اللغة في الولايات المتحدة كما في البلاد الأوروبية الغربية، مثل المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والبلاد الإسكندنافية وأيضا في شمال أفريقيا وجنوب آسيا، سوف تبقى موضوعا للخلاف السياسي. وهذا أيضا أمر صحيح بالنسبة للتبعات الأخرى المتصلة باللغة الممولة من القطاع العام مثل تعليم اللغة الأجنبية والتخطيط اللغوي وتصدير اللغة.

تعليم اللغة الأجنبية

تعليم اللغة الأجنبية في معظم البلاد هو-إلى حد ما-مسؤولية الحكومة، وينفق عليه من المال العام. ورواتب المدرسين تستنفد القسم الأكبر من النفقات. ومادامت الموارد المالية-وكذلك وقت العاملين في المدارس-محدودة المقدار، فمن الضروري أن يقع اختيار من بين العدد الممكن المعروض من

اللغات الأجنبية. ولكن ما العوامل التي تحدد الاختيار؟ لاشك في أن الأبنية المؤسسية والبرامج الدراسية والتقاليد والاعتبارات السياسية تقوم بدور في هذا الاختيار، ولكن في النهاية فإن أكبر عامل في كل هذا هو المنفعة الاقتصادية للغة المعنية بالمعنى الذي نوقش في الفصل الثالث. وحتى إذا ما بذلت محاولات لتقرير برامج لغة أجنبية على أساس سياسة ثقافية فقط، ولموازنة اتجاهات مدفوعة بدوافع اقتصادية، فليس هناك اقتصاد قومي يمكنه أن يمول تعليما جماهيريا طويل المدى ليس له عائد. وتشجيع أو استهجان تعليم لغات معينة ليس هو المشكلة، ولكن الأحرى بالحكومة أن تكون قادرة على تسويغ أي نفقات عامة على أي لغة تدرس، ولهذا السبب أصبح من غير الممكن تقريبا في معظم البلاد الأوروبية الغربية تمويل اللاتينية واليونانية الكلاسيكية بوصفهما موضوعين نظاميين في التعليم الثانوي.

وتتضمن العوامل المهمة المؤثرة في نوع ومحتوى تعليم اللغة الأجنبية الممولة تمويلا عاما حجم البلد وموقعه الجيوبولتيكي ومستواه في التصنيع وعلاقاته الاقتصادية بالدول الأخرى. فلأن هولندا بلد صغير نسبيا، وقد اعتمد اقتصاده لمدة قرون على التجارة الخارجية لدرجة كبيرة جدا، ولكن لغته لا يتحدث بها بشكل واسع خارج حدوده، فهي مدفوعة بقوة لاكتساب لغات أهم شركائها التجاريين، وهي الإنجليزية والألمانية والفرنسية. ومن ثم فإنها مسألة ضرورة اقتصادية بالنسبة لهولندا أن تمثل كل هذه اللغات في الواقع مقررات إجبارية في التعليم العالي.

ومعظم السياسيين المعنيين بالشؤون التعليمية والثقافية اليوم يعتبرون الإنجليزية أهم لغة أجنبية، وبذلك يختزلون أنفسهم إلى مجرد منفذين للسياسة الاقتصادية. ففي ألمانيا يدرس حوالي 80 في المائة من طلاب المدارس الثانوية الإنجليزية بوصفها لغتهم الأجنبية الأولى، و18 في المائة يدرسون الفرنسية، و2 في المائة يدرسون اللاتينية أو أي لغة أخرى.. وفي فرنسا حوالي 85 في المائة من طلاب المدارس الثانوية يدرسون الإنجليزية بوصفها لغتهم الأجنبية الأولى، وفي الدنمارك فإن الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى لكل الطلاب، و75 في المائة من كل طلاب المدارس الثانوية الأتراك الذين يتعلمون لغة أجنبية يدرسون الإنجليزية. ويقدر مكالن

(Mc Callen, 1989:21) عدد الطلاب الذين يدرسون الإنجليزية في 36 بلدا بمقدار 68 مليونا، وهذا الطلب demand يتم إشباعه من خلال المال العام بشكل كامل تقريبا.

ومن وجهة نظر تلك الدول التي ليست بحاجة إلى تدريس لغة أجنبية لأن هناك طلبا ضخما على لغتها، فإن الانتشار العالمي الواسع لهذه اللغة يمكن أن يقود إلى نتيجة مؤداها أن النفقات المالية الباهظة على تعليم لغة أجنبية نفقات غير ضرورية. وهذا الموقف-في الواقع-تعكسه سياسة ترشيد الإنفاق للبلاد الكبيرة المتحدثة بالإنجليزية في ميدان التعليم الإجباري للغة أجنبية. وفي العام 1989م فقط أصدرت الحكومة البريطانية مراسيم تتعلق بالبرامج الوطنية أصبح فيها تعليم لغة أجنبية حديثة للمرة الأولى أمرا إجباريا على كل تلاميذ المدارس الثانوية «بينما كان ينظر للغة الأجنبية من قبل بوصفها موضوعا للنخبة الأكاديمية» (Stubbs, 1991:223). وليس من غير المألوف في الولايات المتحدة أن الطلاب يتخرجون في الكليات من دون تلقي أي تعليم للغة أجنبية على الإطلاق.

ولقد واجه البرنامج اللغوي LINGUA Program لتأسيس تعليم لغة أجنبية في بلدان الجماعة الأوروبية، واجه مقاومة من جانب الحكومة البريطانية، وهذا يشهد على الموقف نفسه. وكانت مفوضية الجماعة الأوروبية قد خصصت في الأصل 250 مليون إيكو ECU(2*) للبرنامج الذي كان يهدف بشكل خاص لرفع شأن اللغات «الصغرى» للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لمدة خمس سنوات بدءا من العام 1990م، ولكن البرنامج خفض مبلغه-نتيجة لمعارضة إنجلترا-إلى 50 مليون إيكو بحذف الحصص المخصصة للمدارس الثانوية، واقتصر البرنامج اللغوي على الكليات والتعليم الجامعي. والأسباب العميقة وراء الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية-الموقف المضاد لأوروبا الخاص بتاتشر رئيسة الوزراء عندئذ، أو الرأي بأن تعليم اللغة الأجنبية في بلدان الجماعة الأوروبية كاف تماما-هذه الأسباب لا تعنينا هنا، وإنما النقطة موضع النقاش هنا هي أن حكومة البلد الذي تحتل لغته وضعا قياديا في السوق الدولية للغة الأجنبية يرفض المشاركة

(*2) وحدة العملة الأوروبية التي كانت تستخدم للتجارة بين أقطار الجماعة الأوروبية قبل اليورو EURO (المترجم).

بالمال في نشر لغات أخرى يعتقد أنه ليس في حاجة إليها. ومسألة ما إذا كانت هذه السياسة مفهومة في الواقع بطريقة اقتصادية مسألة مختلفة تماما سوف نعود إليها فيما بعد. وفي الموقف الحالي يكفي فقط أن نلاحظ أن القرارات السياسية حول تخصيص أموال عامة لتعليم لغة أجنبية تتأثر باعتبارات اقتصادية. وهذه القرارات لاتوجه فقط سلوك المستهلك، أي النطاق الفعلي لدراسة لغة أجنبية في مجتمع معين، ولكنها تعكس أيضا الطلب القائم عليها، وهذا ما يوضحه المسح الذي أُجري في سويسرا العام 1984م حيث وجد أن الإنجليزية-على الرغم من التعدد اللغوي الخاص جدا لهذا البلد-أصبحت اللغة الأجنبية الأولى الأكثر رواجا. وأهم الأسباب لتعلم اللغة التي قدمها الطلاب تدل على الغلبة الواضحة للدوافع الاقتصادية، وهذه الدوافع ملخصة في (الجدول 2-4).

(الجدول: 2-4): دوافع طلاب المدارس الثانوية السويسرية لتعلم الإنجليزية العام 1984م

الدرجة	الدوافع	النسبة المئوية
1	الإنجليزية يمكن استعمالها على نطاق العالم كله	97 , 4
2	الإنجليزية هي لغة الأعمال	65 , 4
3	الإنجليزية هي لغة السياحة	60 , 2
4	معرفة الإنجليزية تزيد فرص العمل	55 , 1
5	الإنجليزية هي لغة العلم	51 , 3
6	الإنجليزية هي لغة الترفيه	25 , 6
7	الرغبة في تحصيل معرفة عن الولايات المتحدة	17 , 9
8	الرغبة في قراءة الأدب الأنجلو-أمريكي	12 , 9
9	الرغبة في تحصيل معرفة عن إنجلترا	10 , 3

المصدر: (Bulletin Celia, 1984, no, 44, adopted from the McCallen, 1989:25)

والميزانيات العامة-إلى حد معين-تحمل أيضا بالإنفاق على تعليم لغة أجنبية خارج المدرسة بما فيها برامج تدريس اللغة السائدة للبلد أو الإقليم بوصفها لغة أجنبية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلاد التي يمنح فيها المهاجرون واللاجئون منحا لرسوم التعليم أو إعفاءات ضريبية أو أي شكل

آخر من أشكال الإعانة العامة.

ومع تدفق المواطنين من مستعمراتهم السابقة وكذلك العمال المهاجرين من أطراف البحر المتوسط فإن هولندا-مثلا-قد استجابت بشكل حاسم لسياسة الدمج. فإحدى أولوياتها هي تمويل فصول اللغة الهولندية وبرامج التثقيف، والحكومة إضافة لهذا تنفق على ستة مراكز ترجمة تقدم الخدمات لجماعات الأقليات المختلفة خاصة مساعدتهم في التعامل مع الهيئات الحكومية. وفي اليابان-على نحو مشابه-حيث الحاجة إلى العمال الأجانب غير المهرة (معظمهم غير شرعيين) بدأ التسليم بها منذ وقت قصير، فإن كثيرا من المدن والأقسام الادارية بدأت تنشئ فصولا مجانية لتعليم اللغة اليابانية.

وأخيرا فإن تعليم اللغة الأجنبية-يمثّل عامل إنفاق بالنسبة للقطاع العام فيما يختص بتعليم الموظفين المدنيين مثل موظفي الجمارك والمفتشين والديبلوماسيين والآخرين الذين يحتاجون إلى مهارة في لغة أجنبية في مجالاتهم المهنية.

تعليم لغة الأم

تعليم لغة الأم هو الأداة الرئيسية لتنمية لغة الثقافة الموحدة وصيانتها وهو ينقل إلى الأجيال القادمة من المتحدثين بها الأنماط التي يكفل الحفاظ عليها وتطويعها الموجه للاحتياجات الاتصالية المتغيرة للجماعة اللغوية، يكفل في النهاية استمرارية لغة مشتركة ملائمة لكل الأغراض. وهناك عدد قليل جدا من كل اللغات يخضع لتعليم مؤسسي للغة الأم، ولكن هذه اللغات التي تدرس بشكل منهجي بهذه الطريقة تشغل عادة مكانا بارزا في المنهج المدرسي الكلي. فمن المألوف أن التلاميذ يتعلمون لغة أمهم بدءا من الصف الأول في المدرسة الابتدائية وحتى الصف الأخير في المدرسة الثانوية، ومن هنا فالوقت الذي ينفق في هذا المقرر أكبر من الوقت الذي ينفق في أي مقرر آخر. وجمهورية ألمانيا الفيدرالية تقدم مثالا طيبا للنفقات الكبيرة المطلوبة لتعليم لغة الأم. والنظام المدرسي يمول ويدار من خلال الموازنة العامة، والمدرسون موظفون حكوميون. وفي العام 1989 كان يعمل في مدارس ألمانيا حوالى 120 ألف مدرس لغة ألمانية، فضلا عن 2400 متخصص

في فقه اللغة يعملون بالتدريس والبحث في المستوى الجامعي، ومادام كل هؤلاء المدرسين مسجلين في كشف رواتب القطاع العام فإن تعليم لغة الأم هو-إلى حد بعيد-أعلى عامل تكلفة للنفقات العامة المتصلة باللغة.

ومن المسلم به أنه ليس الهدف الوحيد لتعليم لغة الأم أن يتعلّم التلاميذ الحقائق اللغوية وما وراء اللغوية، ولكن يظل تعليمهم القواعد والهجاء والأسلوب-في العادة-جزءا من البرنامج التعليمي حتى التخرج، بالإضافة إلى أن تاريخ اللغة المذكورة والأدب المكتوب بها يمثلان عنصرين حيويين من عناصر البرنامج التعليمي لا غنى عنهما في تكوين وحماية المقدرة اللغوية للفرد، والتي هي مقدرة ثابتة النمط وخلاقة معا. وعلى كل فإنه من خلال التعامل مع اللغة بمعناها المحدد وأيضا كموضوعات أدبية، فإن تعليم لغة الأم يعد أهم استثمار عام في اللغة.

وبالنظر إلى أن مفهوم «لغة الأم» هو مفهوم إشكالي على المستوى النظري، وغالبا ما يستعمل على نحو ملتبس أو غير صحيح، فربما لزم أن نذكر أن معناه يجب أن يحدد بالرجوع إلى الشخص المتكلم، وهو في السياق الحالي يعني أمرين، أولا: ليس كل فرد لديه «لغة أم» واحدة فقط، والأسئلة التي تقصد التحقق من لغة الأم للمستطلعين تفرض على بعض الأفراد قرارا ليسوا-في الواقع-قادرين على أن يتخذوه مالم تكن الإجابة إجابة جمعية، ثانيا: بالنسبة لقسم معين من السكان المقيمين في كل البلاد في الواقع فإن تلقي هذا القسم تعليم لغة الأم لا يكون بمستوى التعليم نفسه للغة البلد السائدة. فتعليم لغة الأم في بعض الأحوال يبدو في واقع الأمر بمنزلة تخفيض لنفقات تعليم لغة الأقلية. وكل البلاد الصناعية الرئيسية أصبح لديها عدد متزايد من السكان المهاجرين، وقد غير هؤلاء-إلى حد كبير أو قليل-من توجّه تبني اللغة الواحدة الذي كان من المألوف أن يكون متماثلا في السياسات التعليمية لهذه البلاد. وبالطبع فإن المواقف السياسية تجاه الأقليات تختلف إلى حد كبير من بلد لآخر، ولكن الاتجاه العام هو نحو اعتراف أكبر بحقوق التعليم للأقليات، فتوجيهات مجلس الجماعة الأوروبية الخاصة بتعليم أطفال العمال المهاجرين (EC 1977) على سبيل المثال، تلزم كل الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية أن تمول تعليم لغة الأم لهؤلاء الأطفال.

وادعاء المرء بأن لغة ما هي لغة الأم بالنسبة إليه لا يلزم أن يكون معادلا لتحدثه إياها بطلاقة، ويشهد على هذا بوضوح المواطنون السوفييت والأوروبيون الشرقيون الآخرون من أصل ألماني، الذين قدموا بأعداد متزايدة ليستقروا في جمهورية ألمانيا الفيدرالية السابقة في أثناء الثمانينيات. فبالنسبة لكثير من هؤلاء المدعين أن الألمانية «لغة أم» بالنسبة إليهم، وبشكل خاص بالنسبة لأطفالهم، فإن الألمانية يمكن أن يقال إنها لغة أم لهم بمعنى رمزي في أفضل الأحوال، لأن لغتهم السائدة-قبل هجرتهم من بولندا أو رومانيا أو الاتحاد السوفييتي السابق-كانت لغة أخرى، وهم في حاجة إلى تعلم «لغة أم» تعويضية، وهي مهمة أخرى مرتبطة باللغة تعتمد على التمويل العام. وفي العام 1983 أنفقت حكومة ألمانيا الغربية حوالى 194 مليون مارك ألماني على برامج تعليم اللغة، وكانت هذه البرامج موجهة لمهاجرين من هذا النوع وللاجئين ومهاجرين آخرين.

التخطيط اللغوي

التخطيط اللغوي-بالمعنى الأوسع-يشمل كل «تدخلات الحكومة في مجال الاتصال». وإذا استعرنا عبارة من فينشتين (Weinstein, 1990:18) فإن هذا المعنى يشمل بنودا مثل تلك البنود المحددة في الأقسام السابقة، مثل عناصر التكلفة العامة المتصلة باللغة، أي التنظيم القانوني الصارم لاستعمال اللغة في حالات تعليم التعدد اللغوي والثنائية اللغوية الرسمية وتعليم اللغة الرسمية، وبشكل خاص تعليم لغة الأم في حالة لغة البلد السائدة. ولذلك فنحن في هذا القسم معنيون فقط بالتخطيط اللغوي المقتصر على التدابير الممولة من القطاع العام لحل مشكلات اللغة، وكذلك الإشراف على عمليات تطويع اللغة وتوجيهها. ويتم إنجاز هذا عن طريق: 1- الأكاديميات اللغوية الرسمية والهيئات الإشرافية الأخرى. 2- المشروعات المؤقتة لإصلاح اللغة أو تحديثها. 3- مشروعات بحث معينة. 4- الإعلام والترويج للحلول المرغوبة لمشكلات اللغة.

الأكاديميات اللغوية: هناك على مستوى العالم أكثر من 150 مؤسسة تخطيط لغوي منوطا بها التطوير المنهجي والاستخدام الاجتماعي للغات، من أجل تطوير إجراءات مناسبة أو التوصية بها أو تنفيذها من أجل دفع

تطورها-أي اللغات-عندما يكون هذا التطور مرغوبا فيه. وأهم هذه المعاهد المختلفة هي الأكاديميات اللغوية مثل الأكاديمية الفرنسية Academie Francaise، أو (أكاديميـــة اللـغة العبريـة) Aqademiyah la - lashon ha- lvrit أو الأكاديميتين العربيتين في دمشق وعمان أو[الأكاديمية الإثيوبية] للغات الإثيوبية Yäityoppeya qwanqwanwocc for Ethiopian languages. وهناك بالإضافة لهذا هيئات حكومية أخرى مثل مفوضية التعليم الكينية أو (مكتب تنمية اللغة السويدية) Svenska Spraknämnden، وكذلك هناك هيئات استشارية تشير على الحكومات في المسائل اللغوية مثل (مجلس اللغة الوطنية) Japan's Kokugo Shingikai أو (اتحاد اللغة الهولندية) Nederlandse Taalunie الذي تموله هولندا وبلجيكا معا (بنسبة 1:2). وأخيرا فإن معاهد البحث المستقلة أو المرتبطة بالجامعات تحسب ضمن عدد مؤسسات التخطيط اللغوي، مثل معهد بحوث السواحلية بجامعة دار السلام the Institute of Kiswahili Research of the University of Dar es Salaam، أو معهد اللغويات التطبيقية لأكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين the lnstitute of Applied Linguisties of the Academy of Social Sciences، أو (معهد اللغة الألمانية) the lnstitute für Deutsch Sprache في مانهايم بألمانيا.

ويختلف تمويل هذه المؤسسات على نطاق واسع، مما يعكس القيود التمويلية للمتكفلين بها من ناحية، ويعكس من ناحية أخرى جسامة المشكلات التي يجب التعامل معها وكذلك الأهمية المختلفة التي تعزى إلى تنمية اللغة في البلدان المختلفة. فأيرلندا الصغيرة على سبيل المثال وهي أحد البلدان الأوروبية الأكثر فقرا تتحمل نفقات ضخمة نسبيا من أجل التخطيط اللغوي. والهدف المحدد للسياسة اللغوية الأيرلندية هو الحفاظ على اللغة الأيرلندية وتقويتها، والتي يعتبرها كثيرون رمزا للهوية الأيرلندية على الرغم من أنهم أصبحوا لا يتكلمونها. ولذلك فإن المجتمع ككل قد أعد لمواجهة المتطلبات المالية للسياسة اللغوية التي تتابع هذا الهدف. والـ Bord na Gaeilge-وهي وكالة قانونية منوط بها التخطيط اللغوي لأيرلندا-لديها هيئة دائمة تتكون من 26 موظفا رسميا، وهناك-إضافة لهذا-(معهد أيرلندا للغويات) Instituid Teangeolaiochta Eireann، الذي عهدت إليه أيضا مهمات التخطيط اللغوي. وهناك أيضا بعض الهيئات الحكومية المعنية بالتخطيط اللغوي بشكل غير

مباشر. ويقدر أورياجينَ Riagáin النفقات السنوية على التخطيط اللغوي في أيرلندا بمبلغ 8,5 مليون جنيه أيرلندي.

وإسرائيل-على عكس أيرلندا-تتابع سياسة لغوية ليست ذات أهمية رمزية فقط، بل ذات أهمية حيوية بالنسبة للدولة الحديثة، وخاصة بسبب الاستخدام الاصطلاحي الذي لا غنى عنه بالنسبة للعلم والتكنولوجيا والصناعة. ومع هذا فالأكاديمية العبرية ليس لديها إلا ستة موظفين دائمين يساعدهم عدد مختلف من العاملين لبعض الوقت. وبافتراض أن حساب المرتبات ما بين 70 و80 في المائة من نفقات الأكاديمية الجارية، فإن مجمل نفقاتها يمكن أن يقدر بحوالى 150 ألف دولار في العام. وبالمقارنة فإن الأكاديمية الفرنسية عبارة عن مشروع كبير، وهو-فوق ذلك-ليس هو الأداة الرسمية الوحيدة لحماية اللغة الفرنسية وحماية استخدامها. والهيئات الحكومية الأخرى في هذا المجال هي [اللجنة العليا لحماية اللغة الفرنسية] Haut Comité pour la défense de la langue francaise و[المفوضية العامة للغة الفرنسية] Commissariat général de la langue francaise ، والتي هي تحت الرقابة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء، وهما موكل إليهما نشر اللغة الفرنسية وحمايتها.

مشروعات الإصلاح اللغوي: هناك مشروعات إصلاح لغوي ممولة من القطاع العام تنفذ في كثير من البلاد، فمشروعات إصلاح الكتابة مثل استعمال الهجاء الروماني لكتابة التركية الذي ترتب عليه إبطال الحروف العربية، أو تبسيط الرموز الصينية وتطوير واستعمال الهجاء الروماني لكتابة اللغة الصينية إنما هي مشروعات باهظة التكلفة وأحيانا طويلة الأجل. وهذا الأمر صحيح أيضا بالنسبة إلى مشروعات الإصلاح الأقل تطرفا مثل إصلاح إملاء الهولندية للعام 1947/46م والدنماركية في العام 1948م. وحتى إعداد مشروع إصلاح الإملاء يرتبط بنفقات كبيرة. فاتحاد اللغة الهولندية مشغول-منذ إنشائه في العام 1980م-بدراسة اقتراحات جديدة لإصلاح الإملاء. وفي البلاد المتحدثة بالألمانية نوقشت اقتراحات مختلفة لإصلاح الإملاء في ملتقيات دولية مختلفة على مدى السنين الخمس عشرة الماضية. وفي العام 1987م طلبت الحكومة الألمانية من معهد اللغة الألمانية أن يتقدم باقتراحات لإصلاح اصطلاحات إملاء الألمانية. وتنفيذ

مشروعات إصلاح الكتابة والإملاء يتسبب في نفقات غير مسبوقة لتغيير الرموز ومواد الطباعة الرسمية المختلفة، ولإعادة التعليم في حالات التعديل بعيدة المدى.

وحتى التنظيم البسيط للاستعمال اللغوي مثل تجنب الصيغ ذكرية التركيز من أجل تنقية الوثائق العامة من التحيز الجنسي يمكن أن يكون باهظ التكلفة إذا ما تقرر-مثلا-تغيير لغة القوانين القائمة تبعا لذلك، كالذي يثور حوله النقاش الآن في بلاد مختلفة مدفوعة بالنموذج الأمريكي.

وهناك مجال آخر لمشروعات الإصلاح اللغوي يتعلق بتغيير مرغوب فيه للغة معينة في مجتمع معين، فعند استقلال المغرب في العام 1956م كانت الحكومة تستعمل الفرنسية-تقريبا على وجه الحصر-في أداء وظائفها خاصة في الإدارة والتعليم. وكان تحويل المجالات المدارة بالفرنسية في الدولة إلى مجالات مدارة بالعربية-كما طالب الدستور المغربي للعام 1962م-مهمة ثقيلة، لأنه لم يكن هناك نقص شديد في الموظفين المهرة فحسب، بل إن اللغة العربية نفسها قد فرضت مشكلات جدية، حيث كان يجب أن تستعمل على نحو مفاجئ في وظائف لم تستعمل فيها من قبل. وفي العام 1960م أُنشئ معهد دراسات وبحوث التعريب بوصفه قسما من أقسام جامعة الرباط. وكانت مهمته الأساسية هي تحديث العربية وتوحيدها من أجل جعلها قابلة للترجمة المتبادلة مع اللغات الأوروبية الموحدة، وقابلة للتعامل معها بالوسائط الإلكترونية والتعليم المستمر للموظفين والمدرسين.

وصياغة المصطلحات جانب مهم من جوانب التحديث اللغوي لأن الاتصال العلمي والتكنولوجي اليوم لا يكون ممكنا من دون مصطلحات موحدة. ومنذ أوائل السبعينيات فإن منظمات دولية كثيرة اهتمت اهتماما فعالا بالمصطلحات والرموز العلمية. وفي العام 1971م أنشأت اليونسكو مركز المعلومات الدولي للمصطلحات International Information Centre for Terminology (Infoterm) ، في ڤيينا التابع لمعهد المقاييس النمسوي. والمنظمتان كلتاهما تمولان تمويلا عاما. والرقي الاصطلاحي للغة معينة يمكن أن ينجز فقط بواسطة مهنيين على درجة عالية من التعليم، وهو أمر مستهلك للوقت وباهظ التكلفة معا. وقد صاغت لجنة المصطلحات العلمية والتقنية The Commission for Scientific and Technical Terminology، التي أنشأتها

حكومة الهند-مثلا-صاغت أكثر من 200 ألف مصطلح تقني للغة الهندية وحدها.

المشروعات البحثية: كثير من البلدان تمول مشروعات بحثية في المعجم والمصطلحية ليس لها تطبيق فوري، ولكنها في النهاية تضع أسسا مهمة لتطوير اللغات للأغراض الخاصة والمصطلحات وأنظمة المعرفة الأخرى.

وإضافة إلى المخططات التي ترتبط مباشرة بمشروعات الإصلاح اللغوي أو بالسياسة اللغوية المعتمدة، هناك أيضا مشروعات بحث كثيرة ممولة من القطاع العام تتصل بشكل غير مباشر فحسب بسياسة محددة. فالدائرة البريطانية للتربية والعلوم British Department of Education and Science على سبيل المثال-مولت مشروع الأقليات اللغوية (Linguistic Minorities Project, 1985) ، الذي قام ببحث أنماط الثنائية اللغوية في جماعات الأقليات اللغوية المختلفة في بريطانيا، وقد تكفلت المؤسسة الأوروبية للعلوم Europian Science Foundation بمشروع عن اكتساب اللغة الثانية (بميزانية إجمالية تبلغ 1,5 مليون [من دون ذكر لنوع العملة]. وهو ما يمكن النظر إليه كتعبير عن تزايد الوعي العام بالمشكلات اللغوية للعمال المهاجرين، على الرغم من أن هذا لم يقصد به أن يكون إجراء تمهيديا لسياسة محددة. وبالمثل فإن مفوضية الجماعة الأوروبية قد كلفت [معهد الموسوعة الإيطالية] Instituto della Enciclopedia Italiana، إجراء مسح للأقليات اللغوية في الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية من دون أي قصد معروف لاتخاذ إجراء سياسي في هذا الصدد.

وهناك ميدان بحث آخر مهم في مجال التخطيط اللغوي يُعنى بشكل خاص بحملات تعليم القراءة والكتابة، حيث يجب أن تبتكر أنظمة كتابة جديدة تهم متكلمي اللغات التي لم تكتب حتى الآن.

العلاقات العامة: يعتمد نجاح التخطيط اللغوي بشكل حاسم على موافقة هؤلاء الذين يهمهم الموضوع بشكل مباشر، أي الناس الذين تهدف الإجراءات المعينة للتأثير في سلوكهم اللغوي. وفي حالات كثيرة، خاصة حيث لا يكون التخطيط اللغوي منفذا، أو يكون منفذا بشكل غير أساسي عن طريق النظام المدرسي، فإن هذا يعني أنه من الضروري الترويج للأهداف المتفق عليها بشكل فعال. وحملات الترويج الخاصة تقوم بها عادة وكالات الإعلان

التجارية وبتكلفة مرتفعة. وقد وفرت [وكالة اللغة الأيرلندية Bord na Caeilge] «أموالا ضخمة لعلاج المواقف» (Tovey, 1988:60) نحو الأيرلندية، عن طريق حملة دعاية بدأت في أكتوبر العام 1978م في الصحافة والإذاعة والتلفزة وبلوحات الإعلانات، وقد نظمت الحملة وكالة إعلان حول موضوع رئيسي هو «لغتنا-جزء من كياننا». وفي إندونيسيا أُعلن شهر أكتوبر شهرا للغة القومية. وخلال هذا الشهر تروج المطبوعات المختلفة ومحطات التلفزة والملصقات للغة الإندونيسية Bahasa Indonesia لافتة النظر إلى أهميتها للمجتمع. وخلال الثمانينيات قامت حكومة سنغافورة بحملة طويلة مروجة لصينية بكين(*3) Mandarin بوصفها اللغة العامة للجماعات الصينية المختلفة التي تتحدث لهجات مختلفة. كما أن وقائع مثل مؤتمر الأوسكارا الثاني الذي أقيم برعاية حكومة إقليم الباسك الإسباني والذي دعي إليه علماء من بلدان مختلفة (لا علاقة لهم بأي شأن من شؤون الباسك) على حساب الحكومة، هذه الوقائع يجب اعتبارها أيضا ضمن نشاطات الترويج المتصلة باللغة. وفي النهاية تجب الإشارة إلى تكلفة البحوث التسويقية التي يتم التكليف بها أحيانا بعد إتمام حملة الدعاية، كما حدث على سبيل المثال بعد الحملة الأيرلندية المشار إليها سابقا.

دعم التصدير اللغوي

قلة قليلة من اللغات هي التي تصدَّر من البلد أو الإقليم الذي تُتحدث فيه محليا إلى الأجزاء الأخرى من العالم. ولقد كانت لدينا الفرصة في الفصل الثالث للتعليق على هذه الحقيقة على نحو مطول شيئا ما. وتصدير لغات معينة يخضع لإعانات مالية ضخمة عن طريق منح من الدولة. فوزارة الخارجية الألمانية-مثلا-لديها قسم «لترويج اللغة الألمانية» يخصص حوالى 50 في المائة من الميزانية الثقافية لوزارة الخارجية، أي حوالى 500 مليون مارك ألماني في العام، لإعانات التصدير اللغوي، وهذا باستعمال هيئات وسيطة لتحقيق هذا الهدف مثل معهد جوته والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD) والمكتب المركزي للمدارس الألمانية في الخارج. وليس هذا هو

(*3) صينية بكين أو المندرينية إحدى اللهجات الصينية الثماني الرئيسية، وإن كانت من حيث الواقع اللغوي الموضوعي عبارة عن لغات لأنها غير مفهومة فيما بينها (المترجم).

المبلغ الإجمالي للنفقات الحكومية لترويج اللغة الألمانية في الخارج، لأن بعض الهيئات الوسيطة المذكورة تتلقى أيضا تمويلا من أقسام أخرى.

والسياسة الأكثر إنفاقا من سياسة نشر الألمانية هي مثيلتها الفرنسية التي هي بلا شك السياسة الممولة على نحو أكثر سخاء من الأولى. وقد قدرت النفقات الحكومية بالفعل في العام 1977م بما بين 25 و30 بليون فرنك. وهذه النقود أُنفقت على تشغيل 1200 مكتب [للتحالف الفرنسي] Alliance Française في أكثر من مائة بلد، وعلى المجلس الأعلى للفرنكفونية الذي أنشأه الرئيس ميتران العام 1984م، وكذلك على بعض المؤسسات الأخرى مثل مكتب اللغة الفرنسية الذي أنشئ في العام 1937م، ولجنة دراسة المصطلحات الفنية الفرنسية التي كونت في العام 1954م. والسياسيون الفرنسيون يفضلون التركيز على الأهمية المعنوية للفرنسية بوصفها اللغة العالمية للوضوح clarté والجمال Beauté والكمال Perfection، وباختصار للحضارة الأوروبية. ومهما يكن فإن تقديرهم الفكري يكون مصحوبا-مالم يكن محكوما-بدوافع اقتصادية غير شديدة الوضوح، ولكنها تظهر واضحة في بعض الأحيان. ففي العام 1985م أعلن ج. ب. شفنمان وزير التربية الوطنية أن «الاحتكار اللغوي الأنجلو-أمريكي هو بمنزلة إفقار ثقافي غير مقبول»، وأن سياسة تنويع تدريس اللغة الأجنبية هي «مكون أساسي للقوة الاقتصادية الضاربة لفرنسا». وقد كان ميشيل جوبير وزير التجارة الخارجية عندئذ صريحا بشكل مماثل عندما حدد «بيع» اللغة الفرنسية باعتباره إحدى أولوياته.

والحركة الفرنكفونية التي دُشنت في العام 1986م تحت قيادة الرئيس ميتران تُعد الآن لكي تصبح أداة مهمة لنشر الفرنسية وحمايتها من تفوق الإنجليزية في السوق العالمية، حيث إن فرنسا نجحت بها في كسب التأييد من بلدان أخرى لمتابعة أهدافها. فمنذ انعقاد القمة الأولى في باريس فإن الفرنكفونية قد أحرزت توجها سياسيا واقتصاديا (Djeté, 1987)، وقد أصبح هذا أكثر وضوحا في التقرير الحديث عن القيمة الاقتصادية للغة الفرنسية الذي أعده [المجلس الاقتصادي والاجتماعي] Conseil Economique et Social، وهو هيئة رسمية تقدم التوصيات للحكومة الفرنسية بخصوص المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (Renouvin, 1989). والتقرير يشير

إلى أن وجود الفرنسية في الخارج أمر أكبر من مسألة تراث ووجاهة، ويظهر-بطريق مباشر أو غير مباشر-الرغبة في جني المعرفة عن فرنسا، واستعمال خدماتها التجارية، واستهلاك سلعها، والدخول معها في علاقات تبادل. ولذلك نُصحت الحكومة الفرنسية بأن تتوقع الطلب على اللغة الفرنسية وأن «توازن بين الوجود الثقافي والوجود الاقتصادي لفرنسا في البلدان الأخرى» (Renouvin, 1989:10). فاللغة ينظر إليها باعتبارها تقوم-بشكل خاص-بدور مهم في المجتمع الحديث لأن «المجتمع الاتصالي» يتأثر تأثرا مباشرا بالاقتصاد والتجارة (1989:11). ومادامت اللغة أصبحت سلعة فإن «الفصل بين اللغة والتجارة يجب أن يزول» (1989:12)، ومهما يكن فالتقرير يرى أن:

الصلة الدائمة بين اللغة والتجارة لا يمكن أن تقوم ما لم يتم التخلي عن عدد من الأحكام المسبقة في سير العملية مثل الآراء المادية المبتذلة غير المدروسة عن النشاط الاقتصادي، والأفكار القديمة عن الثقافة، والفصل الجذري بين التبادل الثقافي والتبادل التجاري. وهذا يعني أنه يبقى هناك عمل ضخم يجب القيام به لإظهار القيمة الاقتصادية والتجارية للغة الفرنسية.

والحركة الفرنكفونية-من بين حركات أخرى-يجب النظر إليها باعتبارها أداة ربما لم تخطط في البداية، بل وظفت في وقت متأخر لتحقيق هذا الهدف، وفرنسا والبلدان الصناعيان الآخران الشريكان لها في الحركة (بلجيكا وكندا) تتقاسم تكلفة عملياتها، بينما البلدان الأعضاء الفقيرة-معظمها بلدان أفريقية-هي البلدان المستفيدة كما اتضح من الإعلان المثير للرئيس ميتران في قمة داكار الفرنكفونية (24-28 مايو 1989) بأن فرنسا سوف تلغي الدين العام للبلدان الأفريقية الخمسة والثلاثين الأفقر، وهو 16 بليون فرنك في جملته، وفي المقابل ينتظر من هذه البلدان أن تستمر في ضمان الدور المتفوق للغة الفرنسية في الحكومة والتعليم.

الفرنسية-بالتأكيد-هي اللغة التي يروج لها رسميا بشكل أكثر نشاطا وبإنفاق أضخم، ولكن الإنجليزية لم تحرز وضعها المتميز في العالم من دون إعانات مالية حكومية أيضا . فالولايات المتحدة تستخدم على الأقل

خمس هيئات مختلفة للترويج للإنجليزية هي: وكالة التنمية الدولية (AID) ووكالة الإعلان الأمريكية (USIA) وفرق السلام (Peace Corps) وإدارة الدولة (SD) وإدارة الدفاع (DD). وبإقامة المجلس البريطاني British Council (بميزانية سنوية حوالى 200 مليون جنيه إسترليني)، أقامت بريطانيا مؤسسة فعالة للغاية لتنفيذ سياسة نشر لغتها المدعومة-بطريقة فعالة على نحو متساو-ببرامج تعليم اللغة في هيئة الإذاعة البريطانية المدعومة ماليا من القطاع الحكومي. وبرامج سلسلة «الإنجليزية من خلال الإذاعة والتلفزة» تصل إلى جمهور أكبر من جمهور أي برامج لغة أخرى في العالم.

واللغة الروسية أيضا تتقبل إعانات مالية من أجل التصدير، وانتشارها من الجمهورية الروسية إلى الجمهوريات السوفييتية الأخرى، وإلى الدول الأعضاء في حلف وارسو-قبل تفككه-كان مدعوما بشكل كبير من الحكومة السوفييتية.

وفي العام 1990 قررت إسبانيا أن تزيد عدد معاهدها الثقافية إلى سبعين معهدا، وهي التي تعمل-بشكل أساسي-على توسيع المعرفة بالإسبانية في البلدان الأخرى. وقد خصصت الحكومة في العام المالي 90/1991م حوالى 75 مليون دولار لتنفيذ «مشروع سرفانتس». والمعاهد الثقافية تتبع وزارة الخارجية وتعتبر أداة لسياسة إسبانيا الخارجية.

ومن هنا فهناك أسباب اقتصادية وسياسية تجعل بلادا معينة تجد أنه مما يستحق العناء أن تمول هذه البلاد إجراءات تعزيز لتصدير لغاتها. وهناك-بشكل أساسي-ثلاثة أساليب لتعزيز التصدير: 1- زيادة العرض. 2- حفز الطلب. 3- تخفيض السعر.

1- يمكن زيادة عرض لغة معينة بخلق إمكان تعلمها في الأماكن التي لم يوجد فيها هذا الإمكان من قبل أو يوجد فيها بدرجة صغيرة أو غير كافية. ففي أعقاب انهيار الشيوعية واجه موردو اللغة الكبار إمكانات جديدة لزيادة العرض في بلدان الكتلة الشرقية السابقة، حيث إن طلبا ضخما على الإنجليزية والفرنسية والألمانية قد كشف عن نفسه. وفي ظل هذه الظروف يجب على المصدرين الحصفاء أن يزنوا خياراتهم وإمكاناتهم بحرص، وأن يقرروا أي البلدان هي الراغبة والقادرة على إشباع الطلب المتنامي بنفسها، وأيها يكون في حاجة إلى الدعم بالمنح المالية والمدرسين والكتب المدرسية

والمنح لتدريب المدرسين... إلخ.

وهناك طريقة أخرى لزيادة العرض وهي تنويع وتوسيع مجال المنتجات. وقد شهد العقدان الماضيان تقديم مجموعة كبيرة من المنتجات اللغوية الجديدة. وعلى الرغم من أن استعمال اللغات لأغراض خاصة قد عرف منذ وقت طويل بوصفه مجالا مهما من مجالات البحث اللغوي، فلم يسوقها على نحو منهجي موردو اللغات الأجنبية إلا منذ وقت قريب نسبيا. وبينما كان يجب على متعلمي اللغة الأجنبية العاديين في الأزمنة السابقة أن يحضروا دروسا تمهيدية ومتوسطة ومتقدمة مستفيدين منها أفضل استفادة لاحتياجاتهم، فإن دروس اللغة اليوم أكثر تحديدا بحيث تسمح للمستهلك أن يدرس اللغة على أساس اختياري ولأهداف محددة في ذهنه مثل: إنجليزية الأعمال، والكتابة التقنية، والفرنسية العلمية le Francais scientifique و[ألمانية الاقتصاد] Wirtschaftsdeutsch... إلخ. وقد طورت الدروس من هذا النوع عن طريق الصناعة اللغوية وهيئات نشر اللغة الممولة من القطاع العام، وقد فتحت هذه الدروس أسواقا جديدة متخصصة.

والطلب على لغات معينة في الطرف الجنوبي لأوروبا هو أيضا طلب ذو طبيعة خاصة جدا. ففي تركيا على سبيل المثال تدرس الرياضيات والعلوم بالألمانية في بعض المدارس الثانوية. وهذه المدارس المسماة بأناضولولسلر Anadolou- liseler يلتحق بها عدد كبير من العائدين للوطن، وهم [أبناء العمال الوافدين] Gastarbeiter السابقين في ألمانيا. والفكرة من تدريس بعض الموضوعات بالألمانية هي تسهيل (إعادة) اندماجهم ومساعدتهم على الاحتفاظ بمعرفتهم بالألمانية (Emmert, 1987). ويدرس الألمانية ١١ في المائة من كل طلاب المدارس الثانوية الأتراك، وهي نسبة كبيرة نسبيا، وهو ما تنظر إليه الحكومتان التركية والألمانية بوصفه مسألة مصلحة متبادلة لأن خريجي هذه المدارس يمكن أن يتوقع لهم أداء دور فعال في العلاقات الثنائية للبلدين. وحوالى ثمانين مدرسا ومستشارا ألمانيا يعملون في المدارس الألمانية على حساب الحكومة الألمانية، وبهذا يزداد عرض الألمانية في تركيا.

2- ومجرد زيادة العرض لا يحقق دائما الأثر المطلوب، لذلك يكون ضروريا في بعض الأحيان أن يحفز الطلب أيضا. فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة

الألمانية في تقرير عن حالة اللغة الألمانية في العالم:

إن الحكومة الفيدرالية سوف تعزز الألمانية ليس فقط في الأماكن المطلوب تدريسها فيها، بل هي أيضا سوف تبذل أيضا جهودا لإيجاد اهتمام فعال في البلاد الشريكة المهمة .(Deutsher Bundestag 1986:265)

وبينما تكون الوسائل-على مستوى الحكومة-وسائل سياسية أساسا تستعمل لحفز الطلب، وهي محاولات ديبلوماسية للتأثير في السياسة التعليمية للبلدان الأخرى، فإن الإعلان يقوم بدور مهم-على الرغم من أنه موضوع خلاف-على المستوى الفردي. فعلى سبيل المثال فإن هارالت فينريش الذي استُدعي بوصفه خبيرا للتعليق على ما يشاع حول تقرير الحكومة المذكور قد انتقد هدف الحكومة للترويج للألمانية عن طريق الحملات الإعلانية.

الإعلان عن اللغة الألمانية كتسويق-حتى من خلال وكالة إعلان-أمر معترض عليه، وأفضل وكالة إعلان عن اللغة الألمانية هي أدب وعلم البلاد الناطقة بالألمانية (Deutsher Bundestag, 1986:196).

والخلق الفعال للطلب على الألمانية في الخارج قد انتُقد أيضا من قبل بعض السياسيين باعتباره «اقتصاديا وغير مرتبط بالسياسة الثقافية الخارجية»، ولكن ما فشلت هذه الانتقادات في إدراكه هو أن أي سياسة ثقافية خارجية لها شروط ونتائج اقتصادية في الوقت نفسه.

ومن غير الممكن في أحيان كثيرة وضع حد دقيق بين الإعلام والإعلان مما يخلق صعوبة بالغة في الوصول إلى الوسائل المالية التي تستعملها الهيئات المختلفة لحفز الطلب، فمعظم الهيئات تحجز أموالا على نحو منتظم من أجل العلاقات العامة، ولكن بعضها فقط لديه بند للإعلان في الميزانية. وفي ميزانية العام 1989 لمعهد جوته-على سبيل المثال-خصص لهذا الغرض 2,5 مليون مارك ألماني (1 في المائة تقريبا من كل ميزانيته).

3- والأسلوب «الثالث لتنشيط التصدير اللغوي، أي خفض السعر، يطبق بعدد من الطرق المختلفة.

فمن ناحية يدعم مصدرو اللغة الكبار البلاد الأخرى من خلال تخفيض ثمن طلباتهم الضرورية في شكل هبات للمكتبات وكتب مدرسية ومواد

تعليمية أخرى ومنح تدريب للمدرسين، وإيفاد مدرسين. ومن ناحية أخرى يستفيد الأفراد أيضا من إعانات التصدير، وهذا-على سبيل المثال-عندما تقدم هيئات ترويج اللغة دروسا في اللغة بسعر التكلفة أو بأقل منه، مخفضة بهذا عدد المدارس التجارية للغات.

وتعزيز التصدير اللغوي لا تستطيع الاستمرار فيه إلا البلدان الغنية جدا، وهو ما يظهر حقيقتين معا، وهما أن هذه البلدان توفر الموارد اللازمة لذلك، وأن لغاتها مطلوبة أكثر في ميدان السوق الدولية.

الاتصال في المنظمات الدولية

واللغة-في النهاية-ذات أهمية بوصفها عنصر تكلفة في الميزانيات العامة فيما يتعلق بالاتصال في المنظمات الدولية، فهناك ضوابط مختلفة للاتصال في هذه الهيئات. فمنظمة الأمم المتحدة فيها ست لغات رسمية هي العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، منها لغتان تستعملان لغتي عمل. والقواعد الإجرائية للأمم المتحدة تقرر أن الأحاديث بإحدى لغتي العمل تترجم إلى الأخرى، وأن الأحاديث بأي لغة من اللغات الرسمية الأخرى تترجم إلى لغتي العمل كلتيهما. والخدمة اللغوية التي تقدم الترجمة الفورية والترجمة التحريرية التالية، وكذلك ترجمة الوثائق الرسمية تمول من خارج ميزانية الأمم المتحدة التي يتحملها الأعضاء بنظام حصص نسبية، وهي [الأمم المتحدة] تستخدم هيئة دائمة من 120 مترجما، كما تستخدم على أساس منتظم عددا كبيرا من مترجمي المؤتمرات غير الدائمين تدفع لهم أجورهم باليوم. والدول التي تطلب وثائق جلسات الأمم المتحدة بلغات غير اللغات الرسمية الست عليها أن تدفع مقابل الترجمة من خارج حصتها في الميزانية. فعلى سبيل المثال تدفع ألمانيا والنمسا معا مقابلا لخدمة الترجمة للألمانية، والمشاركون في جلسات الأمم المتحدة أحرار في استعمال لغات غير اللغات الرسمية الست، ولكن هؤلاء الذين يستفيدون من هذا الإمكان عليهم بالتالي أن يتحملوا نفقات الترجمة الإضافية.

وبعض المنظمات الدولية لديها قواعد لتخفيض النفقات في مجال استعمال اللغة، فالدول الأعضاء في كل من [رابطة دول جنوب شرق آسيا] ASEAN و(منطقة التجارة الحرة الأوروبية) EFTA، تستعمل الإنجليزية

بوصفها لغتها الوحيدة للعمل، وهو ما يتيح للأعضاء أن يعقدوا اجتماعاتهم من دون ترجمة، والوثائق وحدها هي التي تُعد باللغات القومية الخاصة. والمجلس الأوروبي الذي ضم في العام 1991م ثلاثة وعشرين عضوا يستعمل الإنجليزية والفرنسية بوصفهما لغتين رسميتين، بالإضافة إلى الألمانية والإيطالية بوصفهما لغتي عمل. ولغات العمل لمنظمة الدول الأمريكية OAS ذات الواحد والثلاثين عضوا هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية OAU يستعملون العربية والإنجليزية والفرنسية بوصفها اللغات الرسمية.

والجماعة الأوروبية بلغاتها التسع هي بالأحرى حالة خاصة، فالدنماركية والهولندية والإنجليزية والفرنسية والألمانية واليونانية والإيطالية والبرتغالية والإسبانية تتمتع كلها بوضعية متساوية. وتعدد اللغات هذا يجبر الجماعة الأوروبية على أن تضمن لمؤسساتها المختلفة تنظيما للمؤتمرات وخدمات ترجمة فريدة من نوعها، فكل الوثائق تنشر بكل اللغات الرسمية التسع، لأن كثيرا من أحكام وقرارات مؤسسات الجماعة الأوروبية لها قوة قانونية مباشرة في الدول الأعضاء، وفضلا عن هذا فإن جلسات المفوضية ومجلس الوزراء والبرلمان الأوروبي يجب أن تترجم إلى اللغات التسع، وهو ما يعني أن الخدمات اللغوية يجب عليها أن تتعامل مع 72 زوجا من اللغات. والبرلمان الأوروبي-خاصة-لا يمكنه أن يعمل من دون ترجمة، لأن اتخاذ لغة عمل واحدة سيكون بمنزلة اختيار اجتماعي للأعضاء المحتملين في بعض البلدان وليس في بعضها الآخر، كما أن عامل المكان يجب أن يوضع في التقدير أيضا، ففي الجلسات الرسمية فإن النواب والسياسيين الآخرين من البلدان الأصغر-على الرغم من كفاءتهم الكاملة في لغة واحدة من لغتي العمل الفعليتين، الفرنسية والإنجليزية، أو في كلتيهما-كثيرا ما يستعملون لغتهم الخاصة من أجل ألا يتخلوا عن هويتهم إذا جاز التعبير.

وحساب تكلفة التعدد اللغوي للجماعة الأوروبية ليس أمرا سهلا، لأنه لا يمكن أن نحدد بسهولة مقدار ساعات العمل التي يخصصها حوالى 11 ألف موظف أوروبي للمهام المتصلة باللغة، والعمل المتصل باللغة لا يمكن تمييزه بدقة عن الأعمال الأخرى، كما لا يمكن تسجيل كل تكاليف اللغة، كما يصعب حساب عدد ساعات العمل التي تنفق في المؤسسات المختلفة

للجماعة الأوروبية من أجل الترجمة والترجمة الفورية، لأنها ببساطة تعد الوثائق باللغات التسع المختلفة، وإلى حد معين تدير أعمالها الداخلية بلغات عدة، كما أن مقدار العمل المتصل باللغة يختلف في مؤسسات الجماعة الأوروبية، ولكن التقدير الواقعي هو أن حوالى 40 في المائة أو أكثر من الميزانية الإدارية للجماعة تنفق على التعدد اللغوي الرسمي. وهذا يبدو ثمنا باهظا، ولكن يجب ألا نغفل أن النفقات الإدارية للجماعة الأوروبية نفقات منخفضة إذا ما قورنت بنفقات الخدمة المدنية الوطنية. فكل 100 ألف مواطن أوروبي يخدمهم في المتوسط 4 آلاف موظف مدني وطني في مقابل ستة موظفين أوروبيين فقط. والمصروفات الإدارية تستهلك 4,8 في المائة فقط من مجمل ميزانية الجماعة الأوروبية، ومع ذلك فالمبلغ الفعلي الذي يقترب من 700 مليون إيكو هو مؤشر واضح للقيمة التي يعطيها أعضاء الجماعة الأوروبية للغاتهم.

وبمنح اليونانية والدنماركية-مثلا-نظريا على الأقل ما لم يكن في الممارسة العملية-وضعا مساويا للفرنسية والإنجليزية، يدفع الأوروبيون ضريبة مبدأ اللغة القومية عن طريق تقاسم التكلفة المترتبة على هذا. وبمقارنة هذه النفقات يكون المبلغ الذي تخصصه الجماعة الأوروبية لمصلحة اللغات الأخرى المتحدث بها في الدول الأعضاء في هذه الجماعة في منتهى التواضع، وفي بعض الحالات يصعب تصديق هذا تماما، وبهذا الصدد تجب الإشارة إلى اللغة القطالونية، فجماعتها اللغوية تقترب-حجما-من حجم جماعة اليونانية والدنماركية، ولكنها لا تتمتع بالوضع المتميز للغة القومية، واللغات التسع المشار إليها من قبل هي اللغات الرسمية، وكل اللغات الأخرى المتحدث بها في بلدان الجماعة الأوروبية ينظر إليها بوصفها لغات أقليات تدعم ماليا إلى حد ما عن طريق برامج الجماعة، وهي تستفيد-بشكل لا يخلو من المفارقة-من حماية أيديولوجيا اللغة القومية والتي بسببها طورت الجماعة الأوروبية طبيعة التعددية اللغوية، لأن أعضاء الجماعة (باستثناء لوكسمبورج) يؤكدون على الاعتراف بالحقوق المتساوية للغاتهم الخاصة. وفي التحليل الأخير فإن التراث الأيديولوجي لفكرة اللغة القومية هو المسؤول عن استعداد الجماعة الأوروبية على أن تنفق على تعددها اللغوي الرسمي أكثر مما تنفق أي منظمة دولية أخرى.

الإنفاق العام على اللغة - ملخص

اللغات عنصر تكلفة للحكومات الوطنية والمحلية، فهي أصول تحتاج إلى رعاية مناسبة تعتبر في أماكن كثيرة من العالم جزءا من مسؤولية الحكومة، ولكي تؤدي الدول وظائفها على نحو مناسب وتحافظ على نفسها وتعزز استقرارها فإنها تعتمد على اللغة إلى حد بعيد، وكثير من هذه الوظائف تعبر عن نفسها بشكل شفوي. والاتصال بين أجهزة الدولة المختلفة بعضها ببعض وبالمواطنين يكون عن طريق اللغة إلى حد كبير، وتختلف تكلفة اللغة على نطاق واسع من بلد إلى آخر، والبلدان متعددة اللغة التي في بنائها وسير عملها تأخذ في الاعتبار التعدد اللغوي للسكان تجبر غالبا على تحمل نفقات متصلة باللغة أعلى من النفقات التي تفرض على البلدان وحيدة اللغة، ولكن البلاد الأخيرة أيضا لا تستعمل اللغة من دون ثمن، فبعض البلاد وحيدة اللغة-في الواقع-تذهب لمدى غير عادي فيما يتصل بالمهام المتعلقة باللغة من أجل أن تجعل جزءا كبيرا من سكانها أكفاء في لغات أخرى كما في حالة هولندا، أو من أجل الترويج للغتها القومية في البلدان الأخرى كما في حالة فرنسا.

وبالدرجة التي تزداد فيها أهمية المعالجة المعلوماتية والاتصال تصبح اللغة أيضا أكثر أهمية، لأنها الأداة الرئيسية للاتصال في المجتمع الإنساني، ومع التعقيد القائم لحياة المجتمع الحديث، يكون من الصعب أن يدهشنا أن اللغة أصبحت جزءا من مسؤولية الدولة، والعناية بها تترتب عليها أعباء مالية. وقد أشير في الأقسام السابقة إلى عدد من المناطق التي تكون فيها تكلفة اللغة واضحة بالنسبة للميزانية القومية أو ميزانية الجماعة، وهو ما يظهر في مجالات الثنائية أو التعددية اللغوية الرسمية في الإدارات الوطنية، وتعليم لغة الأم واللغات الأجنبية في المدارس، والتخطيط اللغوي، وتنمية التصدير اللغوي، والاتصال في المنظمات الدولية. وليست هذه وحدها هي عوامل التكلفة المتصلة باللغة، ولكنها أكثرها أهمية. أما التكاليف المتصلة باللغة بطريقة لا يمكن حسابها فقد أهملت، وعلى سبيل المثال الأضرار التي تسببها ضربات الإرهابيين التي يحركها-بشكل أساسي أو جزئي-قمع الدولة للغة، والأضرار التي تسببها التعبيرات غير الدقيقة في الكتابات العامة وكتابات الإرشادات وهلم جرا، أو الخسائر التي تترتب على الترجمة

الخاطئة أو العوائق الاتصالية الأخرى. وعلى الرغم من الإخفاق في تقدير هذه التكاليف (والتي يمكن أن تكون كبيرة)، وعلى الرغم من أن العوامل المذكورة تقوم بأدوار مختلفة في البلدان المختلفة، فمن الواضح أن اللغة عبارة عن عامل تكلفة في كل ميزانية عامة، وهي تكلفة لا يمكن تجاهلها، والأمر نفسه أمر صحيح بالنسبة للقطاع الخاص.

تكاليف اللغة في الميزانية: القطاع الخاص

في يناير العام 1990م طلب البرلمان الألماني «البوندستاج» من الحكومة أن تبذل جهودا لمصلحة اللغة الألمانية حتى تصبح اللغة الرسمية الثالثة في المجلس الأوروبي بالإضافة إلى الإنجليزية والفرنسية، وقد قدم النصح للحكومة أيضا أن تستوثق من أن الألمانية لا تتخلف بمسافة أبعد في المؤسسات المختلفة للجماعة الأوروبية حيث تكون الإنجليزية والفرنسية هما لغتي العمل المفضلتين، على الرغم من أنهما على قدم المساواة مع الألمانية واللغات الرسمية الست الأخرى للجماعة الأوروبية من حيث الوضع المعترف به. والمحيط السياسي والديموغرافي لهذا الطلب واضح بما فيه الكفاية، ففي أوروبا كما أشير من قبل فإن الألمانية يتحدثها كلغة أم متحدثون أكثر من متحدثي أي لغة أخرى ما عدا الروسية، ولكن السبب الأساسي لهذه المبادرة الألمانية سبب اقتصادي وليس سببا سياسيا، وعلى الرغم من المساواة الاسمية في وضع اللغات الرسمية للجماعة الأوروبية، فقد تم انتقاد كون المفاوضات تُجرى في الأغلب بالإنجليزية والفرنسية، كما تكتب بهما الوثائق قبل إعداد ترجمات للغات الأخرى. وحسب الأمانة البرلمانية للدولة بوزارة الاقتصاد فإن هذه الممارسة تشكل خسارة للصناعة الألمانية، وقد أشارت الأمانة إلى أن الشركات متوسطة الحجم بشكل خاص لا توجد تحت تصرفها هيئات ترجمة تمكنها بسرعة من التعامل مع المعلومات المتصلة بها التي تصدر عن أجهزة الجماعة الأوروبية، أو تراسلها حول أمور مثل عروض المزايدة والمنافسة. وكون هذه المبادرة لدعم اللغة الألمانية قد ناصرتها وزارة الاقتصاد يظهر أنها لا تعكس تماما الثقة المستعادة بالنفس بعد التوحيد، وقد تكون ارتدادا إلى القومية اللغوية كما يمكن أن يشاهد في أماكن أخرى في أوروبا، ولكن هناك ما هو أكثر من الاعتزاز القومي وراء

هذه الحملة، لأن اللغة اليوم لها أهمية اقتصادية أكبر مما كان لديها من قبل.

وكان هذا كذلك نتيجة للتوسع الهائل للاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ولأن صناعات معينة ذات حساسية لغوية قد شهدت معدلات نمو هائلة من بينها تكنولوجيا المعلومات والسياحة، إضافة إلى أن الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر يتميز بدرجة غير مسبوقة من التعاون والاعتماد المتبادل الذي لم يؤد فقط إلى وجود الشركات القوية متعددة الجنسية بل إلى وجود شركات متوسطة الحجم وصغيرة منشغلة بشكل أكبر بأعمال التصدير والاستيراد، كما أن الاقتصادات الأكثر نجاحا هي الموجهة للتصدير، وعليه فإن أعدادا أكبر من الناس ذوي الخلفية الثقافية واللغوية المختلفة يصبحون على اتصال بعضهم ببعض. وبالإضافة لهذا ففي السبعينيات والثمانينيات أصبحت اللغة مكونا مهما من مكونات الأعداد المتزايدة من المنتجات، وهذا هو أحد مظاهر هذا العصر سريع الحركة الذي يشار إليه الآن كثيرا بوصفه عصر المعلوماتية، وهو ما يعني أن المعلومات نفسها أصبحت سلعة بدرجة أكبر مما كانت تحت ظروف دورات الاختراع والتطبيق البطيئة، فهناك شركات أكثر من أي وقت مضى تعمل على تحسين تقنيات تخزين ومعالجة ونقل المعلومات، وعلى الرغم من أن معظم الآلات مستقلة تماما عن اللغة مثل منتجات الصناعة الثقيلة مثلا، فإن وظيفتها الرئيسية هي تسهيل الوصول إلى المعلومات وأن تجعل تعامل الناس معها أكثر يسرا، واللغات الطبيعية-بالنسبة للناس-مازالت-بشكل قاطع-هي أهم وسائل الاتصال.

وتعدد اللغات الطبيعية أمر مفيد لبعض الصناعات، بل حتى هو الأساس الفعلي لوجودها، ولكنه عامل تكلفة بالنسبة لصناعات أخرى. ألم يكن مبدعو أو مسجلو قصة بناء البرج الشائن على حق في تصوير العمل البابلي باعتباره كارثة؟ ومن الصعب عدم الاتفاق مع أوبرين (O' Brien, 1979:83) الذي لاحظ أن «تعدد اللغات هو عائق للتجارة وحركة العمل والتكنولوجيا والمعلومات بشكل عام»، فالحدود اللغوية تعوق التكامل الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة المأمول فيه، وفي كثير من بلدان العالم الثالث يبطئ التعدد اللغوي من وتيرة التحديث، وهو لا يجعل نشر المعرفة

الأساسية مستحيلا جملة، ولكنه يؤخره بالتأكيد. ويرفض أوبرين فكرة التوحيد اللغوي بوصفها حلا، ويدعو إلى تغيير الظروف الاقتصادية-وليست اللغوية-التي تجعل التعدد اللغوي يبدو ضررا وعبئا، ولكن حجته في السياق الحالي ذات أهمية أقل من المقدمة التي بنى عليها حجته، أي أن التعدد اللغوي في العالم يكون عامل تكلفة للاقتصاد. وإذا استشهدنا بباحث آخر للآثار الضارة اقتصاديا للتعدد اللغوي «فإن الاقتصاد-المثالي-يفترض مسبقا لغة واحدة للعالم كله». ومادام هذا الاقتصاد اقتصادا مثاليا فحسب، ومثاليا من وجهة نظر معينة فقط، فإن الممثلين المؤثرين في ساحة الاقتصاد العالمي يجب عليهم أن يحسبوا حسابا للأسواق المجزأة لغويا، وهذا هو ما يفعلونه بالضبط.

واللغة بوصفها عامل تكلفة تقوم بدور في مجالات مختلفة من الاقتصاد، وأكثر هذه المجالات أهمية هي التسويق والاتصال الداخلي في الشركات وتطوير منتجات جديدة. وهناك-إضافة لهذا-تكلفة لغوية تفرض على الصناعة والأعمال بسبب قرارات السياسة اللغوية.

التسويق

التجارة في البضائع والخدمات تتطلب بشكل حتمي بائعا ومشتريا يقيمان علاقة أحدهما مع الآخر، وعملية البيع بمجملها عبارة عن شكل معقد من السلوك المتفاعل مع الاتصال اللغوي الذي ينجز وظائف مهمة ومتنوعة، فالمنتج يجب أن يصل إلى العميل، ولتحقيق هذا الهدف يحتاج العميل لأن يُخاطَب ويعلم ويلاحق، وحاجاته ورغباته يجب أن تبحث وتحفز، كما أن التغيرات في هذا الصدد يجب أن يتنبأ بها، أو يتعرف عليها على الأقل، وخبراء التسويق يتفقون على أن كل هذا يكون أصعب حيث لا يتكلم البائع والمشتري اللغة نفسها، ومالم يكن أحدهما قديرا تماما في لغة الآخر، أو مالم يكن كلاهما قديرين بشكل متساو في لغة ثالثة فإن الحاجز اللغوي يعمل بوصفه حاجزا إضافيا للتجارة، ما دام تبادل المعلومات بين شركاء العمل المحتملين يصبح أكثر صعوبة.

وبينما لا تكون هذه النظرة أمرا مفاجئا لرجل الاقتصاد العادي، فإن الطرق التي تترجمها بها الشركات إلى سلوك عام تختلف بشكل كبير، فقد

كشف استبيان مع مائتين من كبار التنفيذيين في شركات تصدير بريطانية أنه لا يوجد أكثر من 60 في المائة منهم يعتبرون أن معرفة لغات أجنبية لها فائدة كبيرة، وبالمقابل اتفق مديرون ووكلاء بيع ألمان في قولهم عندما أجريت معهم مقابلات على أن التمكن الجيد من لغات أجنبية شرط مهم للنجاح في التجارة الدولية، وحسب شهادتهم يستعمل الألمانية كثيرا 34 في المائة من مديري الشركات الألمانية، و17 في المائة يستعملون الفرنسية في الأغراض المهنية. والأرقام المقابلة في بريطانيا هي 4 في المائة و9 في المائة للألمانية والفرنسية على التوالي، وهذا على الرغم من حقيقة أن بريطانيا- تماما مثل هولندا-لديها أسواقها التصديرية الأكثر أهمية في الجماعة الأوروبية، وهذا التباين يشير إلى اختلاف في الثقافة اللغوية والقوة الاقتصادية للغتين الخاصتين بالدولتين أكثر مما يعكس الوزن الاقتصادي المختلف لهاتين الدولتين التجاريتين.

ولكن يبدو أن رجال الأعمال البريطانيين يميلون للتعويل كثيرا جدا على استعمال اللغة الإنجليزية، فـ 60 في المائة من موظفي مبيعات التصدير البريطانية و40 في المائة من مديري المبيعات لا يعرفون لغة أجنبية، وما يزيد على 80 في المائة من كل الشركات التي تعمل في تجارة التصدير والاستيراد يندر أن يكون لها أي تراسل مع شركائها في العمل بلغة أخرى غير الإنجليزية (Lowe, 1982)، فرجال الأعمال البريطانيون منذ العصر الاستعماري قد تعودوا على إدارة تجارتهم فيما وراء البحار بالإنجليزية على وجه الحصر، واليوم توجد أسباب أقل من ذي قبل لتغيير هذه العادة ما دامت الإنجليزية تفهم بشكل عام بوصفها لغة الأعمال الدولية، وهذا صحيح من دون شك في كثير من النواحي، ولكن في الوقت نفسه فإن فكرة أن الإنجليزية وحدها غير كافية هي أيضا فكرة تحرز تقدما في مجتمع العمل الدولي.

ولإقامة اتصالات أكثر من مجرد اتصالات سطحية فمن الأمور الأساسية لممثلي الشركات الأجنبية في كثير من الأسواق أن يتمكنوا من اللغة المحلية، ولإيصال هذه الرسالة لمجتمع الأعمال البريطاني فقد استعملت مدرسة برلتز Berlitz School في الثمانينيات جملة واحدة فحسب في إعلاناتها: «إن لغة الأعمال الوحيدة في فرنسا هي الفرنسية». وفي أمريكا اللاتينية يلاحظ

بينك (Beneke, 1981:39) أن النخبة الاقتصادية والسياسية الجديدة «قد نمّت إحساسا بالهوية الثقافية لا يفضل استعمال الإنجليزية في التجارة والاتصالات الأخرى». وكون الإنجليزية لا تكفي للنفاذ إلى الأسواق غير المتحدثة بالإنجليزية نفاذا شاملا، يظهر من استبيان مع 5814 موظفا قياديا في عشرة بلدان أوروبية، حيث إن 31 في المائة منهم فقط أبلغوا بالاستعمال المنتظم للإنجليزية في أغراضهم المهنية. وعلى هذا الأساس وعلى أساس عدد من الملاحظات الأخرى توصل «لوي» Lowe إلى نتيجة مؤداها «أن الإنجليزية لا يمكن التعويل عليها بوصفها (لغة الأعمال الدولية)» (1982:25)، ولذلك فهناك «حاجة حقيقية للبريطانيين أن يتعلموا لغة ثانية» (1982:24). وبشكل مشابه يوصي بينك (Beneke, 1981) بتعليم لغات أجنبية أكثر تنوعا لمجتمع الأعمال، والذي [أي التعليم] يجب أن يكيف حسب الحاجات الفعلية للاقتصاد.

وهذه الحاجات لا يمكن إشباعها من دون إنفاق كبير، وهذا الإنفاق يطرح سؤالا عن هؤلاء الذين يجب أن يدفعوا، وفيما يتعلق بلغات أوروبا الغربية التي تنتمي للمجموعة التقليدية للغات الأجنبية يمكن للصناعة والأعمال أن تعول إلى حد كبير على الحكومة التي تقوم-في معظم البلدان-بدفع النفقات من خلال تعليم اللغة الأجنبية في المنهج الدراسي، والأمر يكون كذلك إلى مدى ضيق جدا مع اللغات الأخرى، واليابانية مثال طيب لهذا.

وشهرة اليابان بكونها سوقا تدر ربحا على نحو استثنائي ولكنها سوق صعبة تفسر عادة كنتيجة للحماية اليابانية من ناحية، وللبعد الثقافي الكبير بين اليابان وأهم شركائها التجاريين، أي بلدان الغرب الصناعية من ناحية أخرى. وكثير من الشركات الأمريكية والبريطانية على وجه الخصوص قد أخفقت في اليابان، لأن مديريها قد سلموا بأن ممثلي شركاتهم يمكن أن يدبروا أمورهم في مجتمع الأعمال الياباني بلغتهم أمهم فقط. وبفضل القصص التي لا تحصى عن سوء الفهم الثقافي واللغوي فإن طلاب اليابان لديهم معرفة أفضل، وكما يذكر إرلنجاجن (Erlinghagen, 1975:117) إذا أرادت الشركات الأجنبية أن تنجح في اليابان فإن موظفي مكاتبها الفرعية يجب أن يكون بينهم موظفون تنفيذيون على مستوى المديرين تكون لغتهم

اليابانية جيدة بشكل كاف، بحيث لا تكون عائقا للإدارة المنتظمة للعمل، ولتحقيق هذا المطلب فإن الشركات الأجنبية في اليابان يجب عليها أن تتكفل بتعليم اللغة لموظفيها بنفسها إلى حد كبير ما دام لا يتاح في سوق العمل العدد الكافي من الناس الحاصلين على المؤهلات المهنية واللغوية الضرورية في المدارس أو الجامعات. وإعداد موظف ليس له معرفة سابقة باليابانية حتى يصل إلى مستوى الكفاءة، بحيث يستطيع أن يستعمل اللغة في الحديث والكتابة للأغراض المهنية من دون صعوبة، هذا الإعداد يتكلف كحد أدنى ما بين 10 آلاف و15 ألف جنيه إسترليني لفصول اللغة وحدها، وبالإضافة لهذا هناك مرتب الموظف المنتظم الذي تستمر الشركة في دفعه له، والمدة الزمنية المفترضة لتعليم اللغة بهذا الحساب تصل كحد أدنى إلى ستة أشهر من دون عمل وتكون مدفوعة الأجر كاملا، وهذا يعتبر عبئا ثقيلا بالنسبة للشركات الصغيرة.

وهناك بعض الإعانات المالية الحكومية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات التجارية العامة مثل التخفيضات الضريبية من أجل مواصلة التعليم، وعلى نطاق ضيق أيضا الإعانات المالية النقدية المباشرة، وعلى سبيل المثال فمن أجل تعزيز الأنشطة التجارية في اليابان أعدت الجماعة الأوروبية برنامج تعليم للموظفين التنفيذيين في طوكيو يتكفل برعاية ستين موظفا تنفيذيا من شركات الجماعة الأوروبية كل عام بمكافآت لتعلم اللغة ونفقات إعاشة، وهذا البرنامج المخصص له ميزانية سنوية من ستة إلى سبعة ملايين إيكو يشتمل على فصل دراسي مكثف للغة لمدة عام بواقع ستة دروس يوميا، وهدف هذا البرنامج هو مساعدة الشركات الأوروبية على النجاح في اليابان مثلما نجحت شريكاتها اليابانية في أوروبا.

وعلى الرغم من أن التباعد الثقافي بين اليابان وشركائها الغربيين في التجارة ليس أكبر من التباعد في الاتجاه المقابل، فإن اليابانية في وضع ملائم بعض الشيء لأن اللغات الغربية قد درست في اليابان على نطاق واسع لأكثر من قرن، ومادام رؤساء العمل اليابانيون واعين بأهمية اللغة بشكل قوي، فإن المكاتب الفرعية فيما وراء البحار للشركات اليابانية قد زودت بهيئة موظفين أكفاء في اللغة المحلية، ومن هنا يكتب عالم الاقتصاد أُهتا (Ohta, 1979:84) عن الكفاءة في اللغة الإنجليزية بالنسبة لرجال الأعمال

اليابانيين:

سواء رضينا أو لم نرض، وسواء أرضي أم لم يرض حتى أشد القوميين المتطرفين اقتناعا، والذين يهدفون إلى جعل اليابان منارة للثقافة العالمية لا يستطيعون أن يتجاهلوا الحاجة الاقتصادية لوسيلة عامة للتبادل اللغوي والذي حدث وكانت هي اللغة الإنجليزية، ما لم يريدوا أن يروا اليابان تغلق حدودها مرة أخرى وتحاول إطعام مائة مليون من الناس تحت ظروف الاكتفاء الذاتي البائسة.

والإنجليزية ليست هي اللغة الوحيدة التي يُعترف بالطلب عليها عموما، لأن الاقتصاد الياباني-كما عبر عنه أحد أعضاء هيئة بنك طوكيو-متشابك بشكل عميق مع الاقتصاد العالمي لدرجة أنه لم يعد يستطيع أن يوجد بذاته (Watanabe, 1989)، والاقتصاد العالمي ليس سوقا واحدة ضخمة، ولكنه يمثل في عدد من الأسواق، وكل منها لها خصائصها وظروفها الخاصة التي يجب على المصدر أن يوائم نفسه معها. وفيما يتعلق بأكثر من 650 مكتبا فرعيا للشركات اليابانية في ألمانيا يلاحظ واتانبي (Watanabe, 1989) أن أنواع سوء الفهم الضارة بالأعمال يمكن تحاشيها إذا كان الموظفون اليابانيون متمكنين جيدا من الألمانية، ومن البديهي لرجال الأعمال اليابانيين أن ذلك الأمر-على الرغم من المؤسسات القائمة في المدارس الثانوية والجامعات- يحتاج إلى نفقات هي في مصلحة الأعمال، ويجب أن تتحملها الشركات المعنية.

لقد كان رؤساء العمل الغربيون بطيئين في الوصول إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق باليابان، وهو ما يؤسف له كثيرا في عالم الأعمال اليابانية باعتباره أحد العوامل المسؤولة عن اختلال التوازن التجاري بين اليابان وشركائها الغربيين، وعن الصعوبات التي تعاني منها الشركات الغربية في محاولاتها لاختراق السوق اليابانية. ورؤساء الأعمال اليابانيون في الواقع ينظرون لنجاح الشركات الغربية في اليابان باعتباره نجاحا شديد التواضع، وبالتالي يمكن أن يكون هذا ضارا لنموهم المستقبلي، لأنهم قلقون من أن اختلال التوازن التجاري لمصلحتهم سوف يخرج من أيديهم ويدفع للحماية، ولذلك أخذوا يروجون لليابانية في البلاد الغربية التي تهمهم، ففي بريطانيا بشكل خاص-وهي بلد متخلف نسبيا فيما يتعلق بتعليم اللغات الأجنبية-

قامت الصناعة اليابانية بالتزامات ضخمة في هذا المجال منذ السبعينيات، فما بين العامين 1975 و1988م تدفق لإنجلترا حوالي 13 بليون ين من أجل الترويج لمعرفة اللغة والثقافة اليابانيتين، وقد قدم القطاع الخاص معظم هذه الأموال، ففي العام 1978م تلقت جامعة لندن مبلغ مليوني جنيه إسترليني من شركتي تويوتا وسانتوري، وفي العام 1981م مولت شركة نيسان مركز الدراسات اليابانية في أكسفورد، وقدمت فيدرالية المنظمات الاقتصادية (كايدنرين Keidanren) منحة بحوالي500 ألف جنيه إسترليني لجامعة كامبريدج. والدلالة الحقيقية لهذه الإجراءات دلالة واضحة، وهي إذا كان هناك حاجز لغوي بين شريكين تجاريين فيجب على كل من الجانبين أن يحاول اجتيازه، لأنه من مصلحتهما المتبادلة أن يدرس كل منهما ثقافة الآخر ومجتمعه ويفهمهما، وأن يتحدث لغة عملائه المحتملين.

تعليم اللغة بالنسبة للصناعة والتجارة يمكن أن يكون عبئًا ثقيلا بالنسبة لشركة معينة، ولكن تلك الشركات التي تتردد في توفير التكلفة المالية اللازمة لهذا الأمر عليها أن تسأل نفسها: أيهما أكثر تكلفة، تعليم اللغة أم الخسائر والمكاسب التي يضيعها فقدان الكفاءة اللغوية؟ وتعليم اللغة الأجنبية في الشركات الكبيرة لموظفي الشركة ليس بدعة جديدة، ولكنه تقليد قديم نسبيا، فشركة شرنج الألمانية المساهمة المحدودة Schering AG of Germany، وهي شركة كبيرة للصناعة الكيماوية كانت تقدم دورات لموظفيها في الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والبرتغالية منذ الثلاثينيات، وقد بين لندنر (Lindner, 1984) كيف أصبحت دورات اللغة هذه أكثر تنوعا وتطورا مع تطور الشركة، وكيف تلاشت في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأعيد تقديمها بعد الحرب (ارجع أيضا لـ Kocks, 1989 : 24 ff.). والأساس المنطقي لدورات اللغة كتلك التي بدأتها شركة شرنج وكذلك كثير من الشركات الأخرى، هو أن الكفاءة في اللغة الأجنبية هي مكون لا غنى عنه للأعمال خارج الحدود، وعدم قدرة شركة ما على الاتصال بعملائها بلغتهم يمكن أن تكون له أضرار بعيدة الأثر وصفها بشيء من التفصيل متخصصان في التسويق هما «ترنبل وكننجهام» (Turnbull and Cunningham, 1981). فالكفاءة اللغوية الناقصة:

تقلص بشكل كبير القدرة على الاتصال بفعالية بالعميل وتقلص القدرة على تقديم المنتج له؛ كما تعوق قدرة البائع على فهم حاجات العميل (في

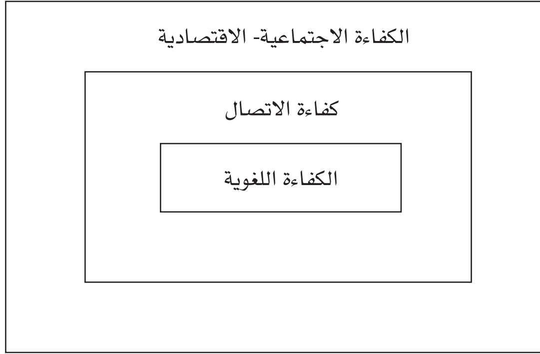
المجال التجاري والتقني كليهما)؛ وتقف في طريق التفاعل الشخصي الحميمي الذي يمكنه أن يقوم بالكثير في سبيل الفهم المتبادل والتعاون؛ ويمكنها أن تخلق مواقف سلبية، بل عدائية في الواقع عند المشترين.

وهذه الآثار الجانبية لمشروعات التصدير يمكن توقعها وتجنبها عن طريق التسويق الكفء، وقد وسع هولدن (Holden, 1987) من مفهوم «كفاءة الاتصال Communication Competence » من أجل إعطاء حاجة شركات الاستيراد والتصدير للغة الأجنبية مكانا في إستراتيجيات التسويق الخاصة بها. وهذا المفهوم يجب أن يميز بوضوح عن مفهوم الكفاءة الاتصالية Communicative Competence» المألوف في إثنوجرافيا الكلام والذي يشير إلى المقدرة الفردية على الاتصال. وبالمقابل فإن كفاءة الاتصال تشير إلى مقدرة الشركات أو المنظمات الأخرى على الاتصال بمحيطها، ويعرف هولدن كفاءة الاتصال بوصفها:

قدرة منظمة معينة تستعمل قنوات اتصال مختلفة تحت تصرفها على تقدير وتوقع التغيرات في محيط الأعمال فيما وراء البحار، حيث لا تكون لغة صنع القرار والاستشارة والتحويل هي لغة المنظمة نفسها .(Holden,1987:124)

واللغة هي العنصر المركزي لكفاءة الاتصال، على الرغم من أنها ليست العنصر الوحيد، وهي أيضا العنصر الذي يمكن تقييمه على نحو أسهل في شكل التكلفة المالية، وبالتالي يمكن اكتسابه عن طريق الاستثمار الرشيد. وبالإضافة للشفرة اللغوية بالمعنى الدقيق فمن الضروري تعلم طريقة استعمالها بشكل صحيح، أي طريقة استعمالها في توافق مع الأنماط الاتصالية والاجتماعية-اللغوية بالجماعة موضوع الحديث، والتي بدورها [الأنماط] يجب أن تتأصل في السلوك الاجتماعي-الاقتصادي، وعلى أساس اعتبارات مماثلة أدمج نيوستبني Neustupny المكونات السابقة في النموذج المعروض في (الشكل1-4).

والكفاءة بمعنى القدرة على الفعل على أساس خيارات رشيدة وتخمين وتوقع أفعال الآخرين ليست مفهوما غريبا في ميدان الاقتصاد، فبلكان (Pelican, 1989:218) على سبيل المثال يعرف الكفاءة الاقتصادية باعتبارها «كفاءة استقبال المعلومات واستعمالها في حل المشكلات الاقتصادية واتخاذ



(الشكل 1-4): الكفاءة الاجتماعية-الاقتصادية (معدل عن Neustupny, 1989:50).

القرارات الاقتصادية». والقرارات من هذا النوع تعني أجور الموظفين والتعيينات في الوظائف وتنفيذ الإجراءات والتعاون بين المكتب الرئيسي للشركة وفروعه والمفاوضات واستشارة العملاء، وبتعبير آخر كل الأنشطة التي تمارس في إدارة العمل وتسييره بغرض تجويد نظام الشركة وأدائها، وكل هذه الأنشطة تعتمد على اللغة بدرجة كبيرة. والقدرة على التعامل مع المعلومات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لكل من تعريف بلكان للكفاءة الاقتصادية وتعريف هولدن لكفاءة الاتصال، تنظر للغة باعتبارها أهم وسيلة للمعلومات، وخصوصا المعلومات المتصلة بصنع القرار الاقتصادي. وفي ظل ظروف السوق المتجانسة لغويا كما هو مفترض في النموذج السابق فإن اللغة هي عنصر عادي للكفاءة الاقتصادية مادام يمكن الافتراض أنه أصل غير تفضيلي لكل الأشخاص، ولكن فيما يتعلق بالتعاملات الاقتصادية عبر الحدود اللغوية فإن الأمر ليس كذلك، فالكفاءة اللغوية هنا تصبح بالأحرى عنصرا من عناصر الكفاءة الاقتصادية، فهي عنصر تفضيلي وليست عنصرا عاديا.

وعوامل الكفاءة الاقتصادية عبارة عن عوامل متضافرة وليست عوامل فردية، مما يعني أن شركة معينة يمكنها أن تحرز الكفاءة اللغوية-وهي تقوم بهذا في العادة-عن طريق تقسيم العمل. وهذا صحيح خاصة في المكاتب الفرعية الأجنبية، فالموظفون الذين يرسلهم مكتب الشركة الرئيسي إلى الخارج ليسوا دائما أكفاء في اللغة المحلية، وهم يتعاونون مع موظفين

محليين يتقاضون أجورا ويتكلمون لغتهم، أو يتعاونون مع من يشتركون معهم في لغة وسيطة. وهذا النمط من التعاون اللغوي يمكن تطبيقه بالتأكيد في الاتصالات قصيرة المدى، ولكن في المدى البعيد فإن الأمر موضع شك فيما إذا كان هذا النمط من التعاون اللغوي يتيح لمكون آخر متصل بالكفاءة الاقتصادية أن يكون فعالا بشكل كامل، أي القدرة على زيادة وتعزيز كفاءة المرء الاقتصادية. وبالنسبة للتوقعات بعيدة المدى للعمليات الأجنبية للشركة فمن المهم بشكل حاسم أن إدارتها يمكن أن تشارك في هذه القدرة بغير قيود، فحتى خدمة الترجمة التحريرية والفورية الجيدة لا يمكن أن تحل محل وصول المدير المباشر غير المقيد للمعلومات المقدمة في الصحافة اليومية المحلية والدوريات التقنية، والإذاعة والتلفزة ومحادثة العملاء وشركاء العمل وأعضاء الشركة الآخرين. وبلا شك هناك اختلافات بهذا الصدد بين الفروع الصناعية والبلاد واللغات، فرجل الأعمال الألماني يمكنه أن ينجح في الدنمارك من دون معرفة اللغة المحلية أسهل مما ينجح في الولايات المتحدة مثلا، وبائع الحبوب أقل اعتمادا على التمكن الجيد من لغة العميل من تاجر النبيذ أو وكيل شركة تبيع آلات معقدة. والمتطلبات المختلفة بشكل مماثل لكفاءة الاتصال الفعلي في سوق معينة يمكن في العادة أن يقدرها رجال الأعمال الذين يعملون في هذه السوق على نحو أكثر ملاءمة مما يقدرها زملاؤهم في المكتب الرئيسي، لأنهم أكثر معرفة فيما يتعلق بضرر كفاءة الاتصال المحدودة في المنافسة مع الشركات المحلية، وفيما يتعلق بالنفقات الضرورية والمسوغة لتعويض العجز اللغوي، ومن باب التوضيح يمكن الاستشهاد ببعض تعليقات موظفين لشركات أجنبية مقامة في اليابان اشتركوا في برنامج تعليم التنفيذيين لمدة عام في طوكيو المشار إليه من قبل:

الاستثمار في اليابان واللغة اليابانية في برنامج ETP [برنامج تعليم التنفيذيين] أصبح مجزيا بالنسبة لأعمال شركتي وأدائي الشخصي في اليابان.

القدرة على الحصول على الثروة الضخمة للمعلومات المكتوبة هي بمنزلة عائد طيب لعام من الجهد.

لغتي اليابانية تساعدني كثيرا في علاقاتي اليومية مع موظفي الشركة،

وتساعدني كذلك في العلاقات مع العملاء (Matthews and Nakamuca, 1989: 17f).

والتعاملات الاقتصادية دائما إنما هي تعاملات اتصالية في طبيعتها، فالتوكيلات الاقتصادية لا تستقبل المعلومات فقط، ولكنها أيضا تصرح بها وخاصة لاستهلاك العملاء المحتملين والفعليين، ويحدث هذا على نحو غير محدد إلى حد كبير في شكل إعلانات مكتوبة أو سمعية-بصرية، ومادة إعلامية وأسماء وأوصاف المنتج وكتيبات التعليمات وأدلة الإرشادات... إلخ. ومن هنا فالشركات المصدرة يجب عليها أن تطور كفاءة اتصالها بطريقة تجعلها قادرة على تقديم هذه المواد بلغات الأسواق التي تتعامل فيها، وإلا فعليها أن تدفع لمقاولين فرعيين كي ينتجوا هذه المواد. وعلى أي حال فإن إنتاج المعلومات والإعلان وتعبئة المواد المناسبة للأسواق المستهدفة يتسبب في نفقات إضافية. ومرة أخرى يجب أن نذكر أن معرفة اللغة أو اللغات الخاصة يجب ألا تكفل وحدها، ولكن يجب أن تكفل أيضا معرفة السياق الملائم، أي القدرة-عند صياغة الرسائل الموجهة للمشترين-على مراعاة التوقعات المحلية كما تحددها الثقافة والطبقية الاجتماعية والنمط [السائد] والأحكام المسبقة الموجودة.

الاتصال الداخلي في الشركات

في السياق الحالي يشير الاتصال الداخلي في الشركات إلى الاتصال بين كل من موظفي الشركة العاملين في الموقع نفسه والمكتب الرئيسي للشركة وأقسامها ومكاتبها الفرعية. والاتصال الداخلي في الشركات على نطاق العالم يتسم بأنماط مختلفة من التعدد اللغوي الذي يعكس المحيط متعدد اللغة لموقع الشركة أو الوجود ذي الشأن للعمالة المهاجرة في قوة العمل أو العلاقات متعددة الجنسية للشركة والمواقع المختلفة لفروعها، فكل وظيفة لها شكل أمثل للكفاءة اللغوية. وعند المستوى الحالي من أتمتة الإنتاج الصناعي Automation لا توجد إلا وظائف قليلة جدا غير مرتبطة بمتطلبات لغوية صريحة أو ضمنية، لأن انتقال المهارات شبه المتواصل قد أصبح عنصرا حيويا من عناصر دورة الاختراع والتطوير المتحركة بسرعة غير مسبوقة، ومن أجل تحسين الاتصال الداخلي فإن كثيرا من الشركات

لديها سياستها اللغوية الخاصة بها التي تنظم استعمال اللغة بين أقسامها وفروعها، أو التي تحدد لغة معينة بوصفها لغة الشركة، فعلى سبيل المثال فإن شركة الإطارات الألمانية كونتننتال Continental وشركة الإلكترونيات الهولندية فيلبس، وشركة السيارات السويدية فولفو تستعمل الإنجليزية بوصفها لغة الشركة.

وقد بَحَثت دراسات عدة الاحتياجات اللغوية العامة في الصناعات المختلفة، فقد وجد كوكس (Kocks, 1988) أن 75 في المائة من شركات صناعة الصلب في ديوسبرج بألمانيا في حاجة إلى لغات أجنبية، وليس من غير المتوقع أن الإنجليزية تقوم هنا بدور مسيطر، ولكن معظم الشركات تحتاج إلى كفاءة لغوية في اثنتين إلى أربع لغات أجنبية تضم دائما الإنجليزية والفرنسية، كما أن الإسبانية والهولندية لهما أهمية بارزة أيضا. وقد كشفت دراسة رائدة للاحتياجات اللغوية للصناعة والأعمال في ثلاثة مراكز اقتصادية ألمانية أن حوالى 80 في المائة من كل الشركات تحتاج إلى لغتين أجنبيتين، و45 في المائة تحتاج إلى ثلاث لغات أو أكثر، وكل الشركات في الواقع تحتاج إلى الإنجليزية، ولكن الفرنسية والإسبانية والإيطالية والهولندية والبرتغالية والروسية يجب اعتبارها أيضا لغات أجنبية مهمة (Finkenstaedt and Schröder 1990: 26 F.). وهذه الاحتياجات اللغوية قد وفرتها الشركات بنفسها إلى حد كبير.

تعليم اللغة: تعليم اللغة له مكانة مؤسسية في كثير من الشركات، ويكون في صورة تسهيلات تعليم داخلي أو دورات لغة خارجية تصمّم إلى حد كبير-مالم يكن على وجه الحصر-من أجل تحسين الاتصال الداخلي في الشركة، ففي دراسة لخمس عشرة شركة منشأة في هونج كونج لصناعات مختلفة حيث يوفر تعليم لغة أجنبية لهيئة الموظفين، انتهى تشنج و زي (Cheng and Zi, 1987) إلى أن هذه الدورات قصد بها: 1- تحسين مجمل كفاءة الاتصال للشركة، 2- تحسين الاتصال بين هيئة الموظفين والإدارة، 3- تحسين الاتصال بين الموظفين والعملاء. والشركات التي درست كانت هي البنوك والفنادق وشركات الاتصالات وصناعات الطاقة. وبينما كان معظمها يقدم دورات في اللغة الإنجليزية بشكل أساسي لسنوات كثيرة، فقد ذكر تشنج و زي أنه بالنظر إلى انتقال هونج كونج القريب، من سيادة بريطانيا

إلى سيادة الصين في العام 1997م فإن الشركات كانت تقدم بشكل متزايد دورات في الصينية (المندرينية). وأغلب الشركات كانت تستعمل مواد تعليمية أعدتها هيئة تدريس اللغة في هذه الشركات لأغراضها المحددة. ودورات اللغة هذه والمدرسون ومواد التدريس والوسائل الفنية كالمسجلات والفيديوهات، وفي حالات قليلة المعامل اللغوية... إلخ كانت تنفق عليها الشركة دائما، وقد تمت التوصية بأن تكون المشاركة في الدورات اختيارية في أثناء ساعات العمل أو بعدها، أو إجبارية في بعض الشركات ولبعض أعضاء هيئة الموظفين.

تعليم اللغة الداخلي هو ممارسة شائعة وبشكل خاص في الشركات الكبيرة متعددة الجنسية، وعلى الرغم من أن الاحتياج إلى اللغة الأجنبية لا يرتبط بحجم الشركة (Finkenstaedt and Schröder, 1990:27)، فإن الشركات الكبيرة يمكنها بسهولة أكبر أن تكفل تقديم تسهيلات للتعليم الخاص بها، والمثال الموثق جيدا هو مثال شركة فورد أوروبا، فتأسيسها في العام 1967م قد جاء معه باحتياجات لغوية متزايدة لفورد كولونيا التي أقامت من خلال مكتبها للعلاقات الصناعية نظاما حديثا لتعليم اللغة صمم ليغطي الاحتياجات اللغوية لما يقرب من ألفي موظف كل عام. وتعليم اللغة-من وجهة نظر الشركة-هو أداء موجه بالضرورة، مثله مثل الأمور الأخرى ذات النتائج الاقتصادية، وحيث إنه يقصد إلى تحسين مجمل أداء الشركة، فإن المتطلبات التعليمية يجب أن تنسجم مع إطار العمل الاقتصادي المنضبط، وهذا يتضمن-من بين أشياء أخرى-مخصصات وقت ثابتة لتحقيق مستويات كفاءة وظيفية واضحة، وأدنى متطلبات حضور بالفصول، وحدا أقصى لتكلفة التعليم في الساعة والدورة الدراسية. والبرامج الصناعية لتعليم اللغة لا يمكن أن تستغني عن آليات ضبط من هذا النوع، ووصف ثلن ورينهولد لتعليم اللغة في فورد كولونيا يوضح أسباب هذا الأمر: «وعلى أي حال فإن تعليم اللغة يكلف مالا، وشركة فورد مستعدة لدفع التكلفة مادام التعليم ضروريا لتحسين الأداء الوظيفي (Thelen and Reinhold, 1981:144). وهذا التصريح يصور حقيقة أن الصناعة عموما أكثر حساسية بالنسبة إلى التكلفة ذات العائد في تعليم اللغة من المؤسسات التعليمية الحكومية.

ونسبة انتشار تعليم اللغة الداخلي تكشف عنها دراسة ماكلان (McCallen,

88f :1989.) لتسع وعشرين شركة كبيرة في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج والنمسا والسويد وسويسرا، وفي زمن الدراسة كانت أربع وعشرون منها تواصل دورات في اللغة على أساس منتظم، وأبلغت اثنتان منها عن برامج تعليم سابقة، والثلاث الباقية كانت تزود أعضاء هيئتها بتعليم لغة أجنبية على أساس حالة بحالة، استجابة إلى الاحتياج الفعلي. واهتمام ماكلان مركز على الإنجليزية، ولكنه يحدثنا أيضا عن دورات للفرنسية والإسبانية في بعض الشركات. وكما يشير مثال فورد كولونيا السابق فإن الشركات الكبيرة لديها برامج تعليم داخلية لتعليم لغة أجنبية على درجة لا يتصورها الغرباء عنها. وتقدم شركة الكيمياء الألمانية BASF تعليم لغة نظاميا لألف موظف في أثناء ساعات العمل، ولألف آخرين في فصول مسائية (Finkenstaedt and Schröder, 1990:26)، وأكبر الشركات التي درسها ماكلان، وهي شركة البترول متعددة الجنسية، تقدم دورات في الإنجليزية لما بين ستة آلاف وسبعة آلاف من موظفيها كل عام بتكلفة حوالى مليونين ونصف مليون جنيه إسترليني، ويقدر ماكلان مجمل النفقات السنوية لأربع وعشرين شركة على دورات الإنجليزية وحدها بتسعة ملايين جنيه إسترليني، وبعض الشركات تحدد بنودا في الميزانية لتعليم اللغة، بينما تكون الاعتمادات المالية الضرورية في حالة شركات أخرى جزءا من نفقات الشركة من أجل التعليم المستمر أو من النفقات العامة.

الترشيد: دورات اللغة للموظفين هي استثمار في رأس مال الشركة البشري، فمن أجل تحسين الاتصال الداخلي للشركة، وكذلك تحسين كفاءة الاتصال للموظفين بشكل عام فإن الشركات تقوم أيضا بالاستثمار بهدف الترشيد، بمعنى إبدال قوة العمل الإنساني بالآلات وأنظمة التشغيل خاصة في مجال الاتصالات الهاتفية والمعالجة الإلكترونية للمعلومات. وبعض المجالات مثل برامج معالجة النصوص واستخدام المعلومات وكذلك برامج الترجمة الآلية (المعاونة) هي مجالات متصلة باللغة اتصالا مباشرا...

الترجمة الآلية: على الرغم من أن المترجم الممتاز لم يتخل عن مهنته حتى الآن لبرامج الترجمة الآلية لأنه لايزال من غير الممكن الاعتماد عليها، ولا تفي بالغرض من دون قيود، فإن هذه البرامج تسوق تجاريا وتستخدم في كثير من الشركات، ففي العام 1988م استحدثت شركة الإلكترونيات

الألمانية العملاقة سيمنز Siemens برنامج الترجمة من الإنجليزية إلى الألمانية «ميتال» Metal (التقييم والترجمة الآلية للغة الطبيعية) الذي يعمل بمجموعة مفردات أساسية تتكون من عشرة آلاف كلمة ومجموعة من خمسمائة وخمسين قاعدة نحوية وبسرعة كلمة واحدة في الثانية، وهذا ينتج حوالى مائتي صفحة من النصوص في اليوم، وهو أكثر بعشر مرات من متوسط كفاءة المترجم. وهناك أنظمة أخرى مطبقة بدرجات مختلفة وتسوق تجاريا تضم نظام STS (نظام ساربروكر للترجمة (Saarbrücker Translation system) ونظام LOGOS الخاص بالشركة الأمريكية المسماة بهذا الاسم، ونظام systran ونظام alps. والنصوص التقنية في مجالات محددة بوضوح يمكن ترجمتها بصورة شاملة بمعدل أخطاء منخفض نوعا وإن لم يكن مرضيا دائما من الناحية الأسلوبية. وكثير من الشركات تميل إلى استعمال ترجمات فجة من هذا النوع، وبشكل خاص في الشؤون الداخلية. ومردود الترجمة الآلية مردود مفيد بالشكل الكافي لتقرير ما إذا كنا في حاجة إلى صورة أكثر تهذيبا. والحاجة إلى الترجمة الآلية حاجة كبيرة ومتزايدة بالفعل بشكل مستمر، فإرشادات استعمال الحاسب الشخصي البسيط على سبيل المثال تشتمل على حوالى عشرة آلاف صفحة، وفي أوروبا الغربية وحدها يترجم ما يقدر بمائة مليون صفحة من المواد التقنية كل عام.

تنسيق واتساق المصطلحات والأوصاف: اللغة عامل مهم اقتصاديا بالنسبة للأعمال العامة ليس بوصفها أهم وسائل الاتصال الداخلي للشركة فقط، ولكن أيضا بوصفها أداة لتعيين الأشياء فيما يتعلق بوظيفتها الدلالية، والمتطلب العام بالنسبة للغة في هذا الصدد قد حدد كما يلي:

نوعية جيدة بسعر منخفض، وبتعبير آخر: ترشيد مسيرة العمل، وهذا هو الهدف العام الذي يجب أن يخضع له كل شيء يقع في شركة معينة، واللغة أيضا يجب أن تخدم هذا الهدف حيثما استعملت في الشركة (Häfele, 1977:86).

وهذا يعني قبل كل شيء أنه من الضروري أن تتسق تسميات المنتجات ومكوناتها، وعلى الرغم من أن هذا يبدو واضحا وبسيطا في الظاهر، فليس من السهل أن تحققه الشركات الكبيرة التي لديها مصانع متعددة للإنتاج وذات الإدارة اللامركزية. واتساق المصطلحات إضافة إلى ذلك إنما

هو جانب شديد الأهمية لترشيد الإنتاج، وكل شركة منشغلة بالإنتاج الصناعي عليها أن تهتم بالاستفادة بقدر الإمكان من المكونات الموجودة عند تصميم وإنتاج سلع جديدة، وهذا أمر صعب في غياب الوضوح الدلالي، أي مالم يكن لكل جزء اسم واحد، وواحد فحسب يسجل تحته في كل المخازن ومصانع الإنتاج. وتسمية المكونات كذلك يجب أن تتجنب الغموض وأن تكون مفسرة لنفسها وبسيطة وقصيرة بقدر الإمكان، وهناك شرط آخر وهو أن كثيرا من المكونات التي تجب تسميتها يجب أن تسجل في إحصاءات التجارة الخارجية، وهو ما يعني أن تسمياتها يجب أن تتوافق مع التصنيف التجاري العالمي الموحد Standard International Trade Classification.

وكلما كانت الشركة كبيرة، وكانت المنتجات والمكونات التي تنتجها أو تتعامل فيها كثيرة، كان اتساق التسميات أكثر أهمية، فبالنسبة للشركات الكبيرة مثل شركات صناعة السيارات التي تتعامل مع-مالم تكن تنتج-عشرات الآلاف من المكونات المختلفة فإن التأليف النظامي للمصطلحات أمر ضروري، ولهذا فالصناعة تساهم مساهمة قوية في إقامة المقاييس الدولية التي يضعها مركز المعلومات الدولي للمصطلحات زInfotermس، وحتى الشركات متوسطة الحجم قد قامت باستثمارات ضخمة-خلال العقد الأخير-في مجالات بنوك المعلومات وبرامج الحاسبات الأخرى المصممة لتسهيل توحيد المصطلحات والأوصاف، وحفظ المخزون وتصنيف السجلات وقوائم المحتويات والتوافق مع المقاييس الدولية.

معالجة النصوص: بينما تكون «حَوسبة» Computerization اللغة في مجالات معينة-الترجمة الآلية مثلا-مفيدة لبعض الشركات في فروع صناعية معينة فحسب، فإن الوسائل الأخرى الأقل تعقيدا قد لقيت تقريبا قبولا عاما في العقد الأخير، ولكن في بلاد الغرب المصنعة فإن المكاتب الخالية من معالجة النصوص والفاكس والبريد الإلكتروني... إلخ مكاتب نادرة بالفعل، وضغط المنافسة يجعل ترشيد الاتصال الداخلي للشركة أمرا لا مفر منه في الواقع. والمغزى الاجتماعي والاجتماعي-اللغوي للوسائل الجديدة لأتمتة المكاتب لم تبحث على نحو شامل حتى الآن، ولكن يبدو أن الرأي القائل إنها لا تفعل شيئا للغة وإنها ليست أكثر من امتداد للقلم والآلة الكاتبة يمثل رأيا لا يقدر آثارها بعيدة المدى حق قدرها، لأن لها تأثيرا كميا

وكيفيا معا في استخدام اللغة، فالكتابة اليدوية تفقد بعضا من وظائفها التقليدية في إنتاج المعرفة وتوصيلها وتخزينها، والتمكن من المعاجم الإلكترونية والمعاجم متعددة اللغة وبنوك المعلومات والمصطلحات يسرع من إنتاج النصوص، بينما في الوقت نفسه يستلزم مهارات جديدة في معالجة النصوص، وما هو أكثر هو أن الوسائل الجديدة تمارس تأثيرا-مهما يكن قليلا-في علاقة الكاتب باللغة ومفهومه لها، وهو المفهوم الذي يخبره الكاتب الآن حسبما يتحكم فيه الحاسب، كما أن هناك وظائف معينة مثل الإملاء الصحيح للكلمات تضطلع بها الآلة إلى حد كبير.

وأتمتة المكاتب على نطاق واسع ظاهرة حديثة جدا، ونتائجها العامة والآثار الواضحة لمنتجات معالجة اللغة في السلوك اللغوي لم تفهم تماما حتى الآن، ولكن مهما تكن هذه الآثار فمن الممكن أن نتوقع أن تبقى مالم تزدد كثافتها ما دامت الأعمال والصناعة مستعدة للقيام بالتزامات مالية كبيرة من أجل تحكم إلكتروني متقدم لمدى أبعد في اللغة في هذا المجال.

التكلفة الناشئة عن السياسة اللغوية

كما صار واضحا في القسمين السابقين، فإن شروط كفاءة اتصال شركة ما تحددها أساسا الأسس الاقتصادية، وقبل كل شيء يحددها موقعها والتركيب الإثني-اللغوي لموظفيها وطبيعة اتصالها مع عملائها وبنية الاتصال الداخلي لها. وهذه الشروط يمكن أن تترجم إلى معايير لتحسين كفاءة الاتصال التي ترتبط مباشرة بتنافس الشركة، ولكن الشروط السابقة ليست هي الشروط الوحيدة لكفاءة الاتصال، فالشركات عليها أيضا أن تواجه شروطا سياسية وقانونية معينة، ولا يهم ما إذا كانت هذه الشروط معقولة أم غير معقولة من الناحية الاقتصادية.

وفي ألمانيا على سبيل المثال لا يمكن لشخص أن يصبح مدير فرع لبنك من دون موافقة المكتب الفيدرالي المشرف على الأعمال المصرفية القائم في برلين، وعلى الرغم من أن دوره الإشرافي يركز على أنشطة البنوك وليس اللغة، فإنه يشترط في طالبي الوظائف غير المتحدثين بالألمانية أن يكونوا أكفاء في الألمانية، حيث إنه لا توجد مخصصات للإنفاق على محدودي الكفاءة في الألمانية، ومن هنا فعلى الرغم من عدم قناعة الإدارة لبنك

أجنبي معين بأن الكفاءة في الألمانية أمر ضروري لرئاسة بنك فرعي في ألمانيا، فإنها لا يمكنها إلا أن تراعي هذا الشرط.

والشروط اللغوية غير الصريحة من هذا النوع شروط شائعة نوعا ما، ولكن هناك أيضا اشتراطات سياسية أكثر صراحة وذات تأثير في كفاءة الاتصال للمشروع الخاص، فسياسة فرنسة كويبك التي تكلف القطاع الخاص ما يقدره أحد معاهد البحوث الاقتصادية بحوالى مائة مليون دولار كندي كل عام (Hanley, 1981) مثال بارز. وهذه النفقات لا تشمل إلا المصروفات المترتبة على تطبيق القوانين اللغوية، وليس المترتبة على إجراءات التهرب منها كنقل المكتب الرئيسي للشركة من كويبك إلى مقاطعة أخرى.

ومعظم سياسات الإصلاح اللغوي، مثل التوسيع المتعمد للمجالات الوظيفية للغة معينة أو إقامة مؤسسات ثنائية اللغة أو تبني اصطلاحات إملائية جديدة أو نظام كتابة جديد، يترتب عليها-في المدى القريب-نفقات بالنسبة لكل من الحكومة والقطاع الخاص، على الرغم من أن هذه السياسات تهدف إلى تسهيل استعمال اللغة، وبالتالي المساعدة على خفض النفقات، ولكن تأثيرات مثل هذه المشروعات في الاقتصاد تأثيرات بسيطة في العادة، لأنها تؤثر في كل الوحدات الاقتصادية بالطريقة نفسها.

وهناك نوع خاص من التكاليف المتصلة باللغة وهي التكاليف التي تتسبب عن انتهاك قوانين اللغة، ففي فبراير العام 1984م غرمت شرطة «بانتين» Pantin مجموعة مطاعم فرانس كويك France - Quick 3500 فرنك لأن قائمة طعامها ضمت مواد مثل: soft drinks وIrish coffee و Big CheeseËHamburger، بدلا من تقديم هذه الأطباق والمشروبات تحت أسماء فرنسية كما يقضي قانون اللغة الفرنسية للعام 1975م، كما كلف ذكر Filter 20 cigarettes في إعلان شركة أخرى 7500 فرنك، وبعكس ترتيب الحرفين الأخيرين(*4) كان يمكن للشركة أن توفر هذه النقود. ومثل هذه الإساءات إلى اللغة الفرنسية تعرض عادة على المدعي العام عن طريق L. Agulf، أي «الرابطة العامة لمستخدمي اللغة الفرنسية» التي تعمل كما تعمل منظمة حماية المستهلك. وهذه الرابطة هي المستفيدة الأساسية من الغرامات المحصلة. وعلى الرغم من أن المبالغ الفعلية مبالغ ضئيلة الشأن فإن الحالات الفردية التي فرضت

(*4) أي أن تصبح الكلمة Filtre بدلا من Filter، لكي تكون كلمة فرنسية (المترجم).

فيها غرامات قد نالت قدرا عظيما من اهتمام وسائل الإعلام، ويذكر تروشو (Truchot, 1990:328) أن عدد الانتهاكات لقوانين اللغة الفرنسية ما بين العامين 1982-1984م كان 704 انتهاكات، منها 216 انتهاكا عوقبت بغرامات.

وعدم استخدام إجراءات الروابط العامة وحدها بل أيضا استخدام رقابة بوليسية من أجل صيانة نقاء لغة معينة واستعمالها ليس ممارسة شائعة في كثير من البلاد، ولكن في أثناء السنوات الأولى لسياسة فرنسة كويبك هُدِّدت شركات كندية أيضا بالغرامات (ما بين 25 و1000 دولار كندي)، وقد عوقبت بالفعل بعد تحذيرات وأوامر متكررة بالامتثال. وباستثناء هذا فإن الشركات تكون حرة في العادة في اختيار الطريقة التي تنظم بها الاستخدام الداخلي للغة، وكذلك في تقديم الشركة اللغوي لنفسها ولمنتجاتها إلى العالم الخارجي، ومع ذلك يمكن في الواقع أن يكون أمرا لابد منه لشركة معينة أن توجه بعض جوانب استعمالها اللغوي عن طريق التأكد-على سبيل المثال-من أن العملاء يتلقون عقود البيع مسودة بلغة يفهمونها. وفي السوق الواحدة للجماعة الأوروبية بداية من العام 1993م فإن المتطلبات من هذا النوع سوف تصبح ذات أهمية على نحو متزايد، كما يلزم وضع تشريعات قانونية في مجال حماية المستهلك. ومن اللافت للنظر فيما يتعلق بحالة France- Quick المشار إليها من قبل، أن مفوضية الجماعة الأوروبية قد أنّبت الحكومة الفرنسية بزعم أن الأوصاف في قائمة الطعام مفيدة على نحو ملائم بالنسبة للمستهلك، كما أن الشرط الإلزامي باستعمال مصطلحات فرنسية اعتبر تكلفة اقتصادية إضافية للمستوردين تساوي قيدا تجاريا كميا، ومن هنا يعتبر انتهاكا لمعاهدة روما، ولكن القضية لم تعرض أمام محكمة العدل الأوروبية.

المنتجات الجديدة

يمكن الحديث عن المنتجات بأنها ذات حساسية لغوية إذا كانت اللغة مكونا من مكوناتها، ومنها على سبيل المثال الحاسبات الإلكترونية التي يمكن برمجتها، وهناك اليوم منتجات ذات حساسية لغوية أكثر من ذي قبل، فالدمية التي تنادي «ماما» قد مرت بتغييرات مهمة ملحوظة وقفزات تطويرية مقدمة نفسها في مظهر يختلف عن مظهر البواب الصناعي الذي

يحيي العملاء عند دخولهم أو خروجهم من المحل. وإنسان «البرتقالة الآلية»[*5] الآلي قارئ الشفاه لستانلي كوبريك لايزال خيالا علميا، ولكن مسجلات النقود التي يعبر صوتها الصناعي عن الشكر لشرائنا ويخبرنا بثمن السلع والباقي المستحق علينا، هذه المسجلات أصبحت آلات غير لافتة للنظر في الحياة اليومية في كثير من مناطق العالم. وهؤلاء الذين يشعرون بالحاجة إلى المساعدة اللفظية يمكنهم أن يجعلوا شواية الميكروويف لديهم تخبرهم عن الزمن المناسب للطبخ والنواحي الأخرى لوصفاتهم، أو ينصتوا إلى صوت إنساني تقريبا في سياراتهم يخبرهم بالمسافة للجهة المقصودة وبالسرعة وبالاختناقات المرورية المتوقعة في الطريق. والإعلان باستمرار عن الارتفاع المتغير عن سطح البحر للطائرات الهابطة كان إحدى مهمات مهندس الطيران في طائرات السفر، وهذا الإعلان في الطائرات الحديثة يتم تلقائيا عن طريق مصنعات صوت، وبهذا تحولت غرفة قيادة الطائرة من غرفة لثلاثة أشخاص إلى غرفة لطاقم من اثنين فقط، والأصوات الصناعية تستخدم أيضا في الخدمات الإخبارية المباشرة للهاتف، كما تفحص الأصوات بدقة من أجل الأغراض الجنائية وغيرها عن طريق مكشافات للصوت كما تفحص بصمات الأصابع. وهواتف الصم وآلات القراءة وآلات تحويل الشفرة التي تحول النصوص المطبوعة إلى نصوص مسموعة أو إلى رموز برايل، والمعاجم الإلكترونية وبرامج الترجمة الآلية وبرامج الترجمة المساعدة والهواتف ذات مكونات الترجمة المتكاملة وبرامج التحويل التلقائي للكتابة الذي يحول الحروف اللاتينية إلى حروف سيريالية[*6] أو رموز صينية وبرامج الحاسب المساعدة في تعليم اللغة، هذه كلها ليست إلا بعض الاختراعات الحديثة التي عن طريقها أصبحت العناصر الآلية والإلكترونية بشكل دائم عناصر مكملة للسلوك الاتصالي الإنساني، والصناعات المهتمة بهذه الأدوات صناعات رائجة، وهناك استثمارات متواصلة توظف في هذا المجال من أجل جعل اللغة الإنسانية

(*5) فيلم بريطاني (1971) من إنتاج وسيناريو وإخراج ستانلي كوبريك عن قصة بالعنوان نفسه لأنتوني بورجيس (المترجم).

(*6) أبجدية ابتكرها القديسان سيرل وميثوديوس في القرن التاسع الميلادي، وهي مشتقة من الكتابة الإغريقية الإنشية وتكتب بها اللغات الروسية والبلغارية والصربية وغيرها (المترجم).

قابلة للمعالجة الإلكترونية على نحو أكثر كفاءة ولأغراض مستقبلية إضافية.

وأكثر المنتجات ربحا حتى الآن هي أنظمة معالجة النصوص وبرامج الحاسب الأخرى، التي يمكن أن تزود بها الحاسبات الشخصية التي أصبحت من الأدوات المنزلية بين عشية وضحاها، كما أن الصحف فيها «أركان للحاسب» أو صفحات بأكملها، والأدبيات التقنية لمستعملي الحاسب أدبيات ضخمة لدرجة أن المكتبات العادية غير قادرة تماما على احتواء السلع الجديدة، كما أن الابتكارات تتم بسرعة حتى أن البرامج المحسنة والكتيبات والتعليقات تسوق بشكل مستمر، وبالتالي توجد سوق لها ديناميكياتها ونموها الخاص بها. وقد أصبح الحاسب الشخصي في العالم المصنع هو المساعد النموذجي في معظم وظائف أصحاب الياقات البيضاء. وضغط المنافسة بالنسبة لهؤلاء العاملين في هذه الوظائف يجعل مجاراة التطورات الحديثة أمرا لابد منه.

وأعظم مشروعات تكنولوجيا الاتصال طموحا-والذي رصدت له المشروعات الخاصة والهيئات الحكومية موارد ضخمة-هو جعل الآلات قابلة للتعامل معها باللغة الطبيعية. والبحوث في ميادين الذكاء الصناعي وعلم اللغة الحاسبي وهندسة الحواسب والإلكترونيات الدقيقة، هذه البحوث تتعاون من أجل تحرير هؤلاء الذين يودون استعمال الحواسب من الحاجة إلى تعلم لغات البرمجة المعقدة من أجل هذا الغرض. وبمجرد أن يصبح ممكنا للمستخدم أن يتصل بالآلة عن طريق لغة تقترب من لغته الخاصة فإن النطاق الكلي للمهمات الأخرى التي ستكون الآلة قادرة على القيام بها يكون في المتناول. ومن بين هذه المهمات الترجمة وأنظمة السؤال-جواب الكفئة والتمكن من الوصول إلى بنوك المعلومات الشاملة والتحليل الرياضي وما هو أكثر صعوبة وهو حل المشكلات، فبدلا من إجراء سلسلة معينة من الخطوات-ربما تكون متعددة للغاية-من أجل الوصول إلى حل، وهو عملية تؤديها الحواسب جيدا على نحو عجيب فعلا. بدلا من هذا فإن حل المشكلات يتطلب تقسيم المشكلة المعقدة إلى مهمات سهلة المعالجة، وبالتالي إيجاد سبيل يؤدي إلى حلها. وتجهيز آلة لمثل هذه المهمة هو تحد هائل، ولتوضيح جسامة الجهد اللازم من المفيد أن نشير إلى معهد أنشأته في العام 1981م ثماني شركات يابانية للإلكترونيات لغرض واحد، هو إجراء البحوث

الأساسية الضرورية في هذا المجال، وقد أنفق على هذا الغرض حوالى 30 مليون جنيه إسترليني في السنوات الثلاث الأولى، وتقدر الميزانية الكاملة بحوالى 300 مليون جنيه إسترليني (Wattenberg, 1985).

على أن السرد السابق للمنتجات المبتكرة الحساسة للغة لا يعني استنتاج أن اللغة في طريقها إلى أن تصبح أقل أهمية في الاتصال الإنساني، أي أنها تُميكَن أو حتى يحل محلها الاتصال الآلي، ولكن القضية على العكس تماما، فبالدرجة التي تكون عليها الآلات قادرة على أداء الوظائف اللغوية تصبح اللغة أكثر أهمية بشكل متزايد، لأنها بهذا الشكل تصبح صالحة للاستخدام بطرق أكثر تنوعا. ومحاولة استخدام اللغة الطبيعية للاتصال بالآلات يجب ألا ينظر إليها بوصفها إفسادا أو تجريدا للغة من طبيعتها، فهدف هذه المحاولة هو تطويع الآلة للمتطلبات والعادات والقدرات الإنسانية بدلا من تطويع السلوك الإنساني على نحو معكوس لقدرات الآلة المحدودة، وبالتالي يصبح الإنسان عبدا لها، فاللغة الإنسانية هي أكفأ نظام رمزي معروف، وبالقدر الذي تُمَكّن به الآلات من القيام بوظائف اللغة الطبيعية أو حتى محاكاتها تصبح هذه الآلات أكثر مرونة وفائدة، وهذا هو ما يسوغ في النهاية الاستثمارات الضخمة في هذا المجال.

الإنفاق الخاص على اللغة - ملخص

اللغة بالنسبة للاقتصاد الحديث، أي اقتصاد السوق من نوع أو آخر في مقابل اقتصاد المعيشة، مسألة محورية مثل النقود، وتنشأ أهميتها الحاسمة من كون النشاط الاقتصادي يعتمد على الاتصال بدرجة كبيرة للغاية، وأن العناصر الأساسية للاتصال الاقتصادي عناصر لغوية بالطبيعة، وعلى الرغم من عدم وجود نشاط اقتصادي من دون اتصال فإن الاتصال يستلزم تكاليف ترجع جزئيا إلى التعدد اللغوي في العالم. وما دام العالم متعدد اللغات، وما دام كل سوق يتميز بمجموعة محددة من اللغات فهناك كفاءة اتصال نموذجية للاستخدام في الأنشطة الاقتصادية في كل وضع. وكفاءة الاتصال التي تزود بها وحدة اقتصادية معينة في وضع معين يمكن أن تكون كفاءة مثالية أو دون المثالية، ومن الضروري في الحالة الأخيرة للوحدة الاقتصادية أن تقرر ما إذا كانت تتغاضى عن المقدرة المحدودة التي تسببها

كفاءة الاتصال دون المثالية، أو تخصص الموارد لتعويض النقص. والقرار الذي تتخذه وحدة اقتصادية معينة في مثل هذا الوضع سوف يعتمد في الغالب على التكاليف النسبية للبدائل حيث يمكن افتراض أن القوة الاقتصادية للغات المستخدمة تقوم بدور مهم، فاكتساب بعض اللغات ذو تكلفة ذات عائد أكبر من عائد لغات أخرى، وهذا يعتمد على الغرض من استخدامها إما في الاتصال الداخلي في الشركة بمحيطها وإما بالسوق وإما بوصفها جزءا من منتج. والاستثمار في اللغة بوصفها رأسمالا إنسانيا أو بوصفها سلعة يحتاج إلى اعتماد مالي بقدر كبير أو صغير، وسواء أكان هناك فهم اقتصادي أم لم يكن على الإطلاق، فإن الاستثمار في لغة معينة لغرض أو آخر هو مسألة تكاليف وأرباح، ووضع هذه المسألة في الاعتبار أمر أكثر أهمية بالنسبة للمشروع الخاص مما هو بالنسبة للحكومات.

المحصلة

الحساب السابق لمصروفات القطاعين العام والخاص المتصلة باللغة حساب غير شامل، فالمصروفات الخفية بين المصروفات الأخرى قد أغفلت، ولكن النظرة العامة التي ألقيناها في الصفحات السابقة تكفي لإظهار أن اللغة عنصر تكلفة لكل من الحكومة والمشروع الخاص يستحق عناية أكبر مما نال في كثير من الأحيان.

وعند مناقشة التكاليف يُشار في العادة أيضا إلى الأرباح، وبالمصطلحات الفنية للاقتصاد يكون مفهوما فقط أن نتحدث عن التكاليف عندما يمكن أن ترتبط بالأرباح الفعلية أو المتوقعة، لأن من المهم أن نميز بين المصروفات الطفيفة والتكاليف، فالأخيرة تفهم باعتبارها 1- نفقات مبدئية إضافية لا توجد من دون عمليات معينة، مثل استعمال أو اكتساب لغة أجنبية أو تطبيق قوانين اللغة أو تطويع المنتجات الحساسة للغة التي صممت للغة واحدة، تطويعها للغة أخرى، أو اعتراف منظمة دولية بلغة رسمية إضافية. 2- القصور في الأداء أو التخلي عن المكاسب اللذين ينشآن عن دورات اللغة في أثناء ساعات العمل. وحيث تؤدي النفقات إلى تحسن مباشر أو طويل الأجل في الأداء فإن المكاسب الإضافية المتحققة عند ذلك يجب أن تحسب في مقابل النفقات.

وفي هذا الصدد تظهر مسألة كفاية التكلفة، أي مسألة ما إذا كانت النسبة المقدرة للأرباح تفوق النسبة المقدرة للتكاليف، أو على الأقل تساويها، وبتعبير «روبيار» Robillard:

في كل مرة يتم فيها تصور تغيير فإن المشكلة هي معرفة ما إذا كان الوضع الذي سوف يتحقق سيكون أفضل بالفعل في كل النواحي من وضع الأمور الحالي، وما إذا كانت التكاليف المنتجة للتغيير لن تكون فاحشة، وبتعبير آخر ما إذا كان الأمر يستحق الجهد (Robillard, 1987 :31).

والكفاية أو تحليل التكلفة-الربح قد طبقهما بداية على النفقات المتعلقة باللغة كل من جرنود Jernudd وثوربرن Thorburn وفياكور Vaillacourt، وقد بحث جرنود (1968) ما إذا كان التعليم الذاتي أسلوبا أكفأ تكلفة لتعلم لغة أجنبية من أسلوب تعلمها بالتدريس، وعلى أساس تحليل التكلفة-الربح لبيانات واقعية توصل إلى نتيجة مؤداها هو أن هذا هو الأمر الصحيح. وبمناقشة مزايا وعيوب استعمال لغة من اللغات الأوروبية الموحدة بوصفها لغة رسمية في بلد من بلدان العالم الثالث، أثبت ثوربرن (Thorburn, 1971) بنموذج افتراضي كيف أن التخطيط اللغوي يمكنه أن يستفيد من تحليل التكلفة-الربح. وقد عرض فياكور (Vaillacourt, 1988) تحليل تكلفة-ربح لقوانين اللغة الكندية، وقد قاده هذا الاستنتاج إلى أن التكاليف الإجمالية لهذه السياسة كانت عالية، ولكنها كانت منخفضة نسبيا من وجهة نظر العائد المتحقق، أي التنافس المحسن للغة الفرنسية ولمتحدثيها في المجتمع الكندي، كما قدم كثير من المؤلفين الآخرين بحوثا عن مشكلات اللغة تقوم بشكل تام نوعا ما على أساس تحليل التكلفة-الربح.

وحيثما يمكن أن يطبق تحليل التكلفة-الربح على مشكلات اللغة بشكل معقول فإن إجابة السؤال تكون أصعب مما يبدو لأول وهلة، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا:

أولا: حيث إن تحليلات التكلفة-الربح توضع في الاعتبار بالنسبة إلى القرارات الاجتماعية-السياسية أو قرارات العمل فهي ذات طبيعة تكهنية في العادة، فبينما يمكن أن تحسب تكاليف تنفيذ سياسات معينة بشكل صحيح تماما في كثير من الحالات كما يظهر من بعض الأمثلة التي نوقشت من قبل فإن حساب الأرباح كثيرا ما يتميز بدرجة عالية من عدم الثقة.

ثانيا: عدم الثقة هذا يفاقمه الإطار طويل الأجل الذي يجب أن يحسب بالنسبة إلى القرارات السياسية والاقتصادية ذات الصلة باللغة، فكلما كان التخطيط أطول امتدادا في المستقبل كان عدم الدقة وعدم الثقة أعظم. والإخفاق العام للغات المصممة Planned دليل واضح ذو أهمية كبيرة للإطار الزمني لتحليلات التكلفة ــ الربح، والمناصرون لهذه اللغات يلجأون إلى حجج قوية لمصلحة ترويجها ونشرها: فأموال ضخمة يمكن توفيرها إذا ما استعملت اللغة المساعدة آنفة الذكر في كل العالم، وهذه اللغة-علاوة على ذلك-أسهل كثيرا في تعلمها من أي لغة طبيعية بفضل اطرادها وبساطتها، كما أن إجادتها تسهل-حسب زعمهم-تعلم لغات أجنبية أخرى، ومن هنا يعلن «بول» (Pool, 1991) عن تعلم لغة الإسبرانتو بوصفها وسيلة لتعلم «لغتين بسعر لغة واحدة». ولكن إخفاق هذه الطريقة في التعليل لإقناع الجماهير، ناهيك عن التأثير في سلوكها، يمكن أن يفسر على أساس اعتبارات التكلفة-الربح أيضا، وهنا يظهر الفرق بين اهتمامات الأفراد واهتمامات الناس ككل، ومنذ نصف قرن حدد ريتشاردز المعضلة غير القابلة للحل التي تقف في طريق الانتشار العالمي للغات المساعدة المصممة، وكون حركة اللغة الصناعية لم تنجز شيئا قد أثبتت في الوقت نفسه خطأ تقدير ريتشاردز.

قد نكون كلنا راغبين في أن يتعلم كل شخص هذه اللغة، ولكن هذه الرغبة-مهما تكن قوية-فلن تكون قوية بالقدر الكافي لكي تجعل عددا إضافيا من الناس يخصصون وقتا كافيا لتعلم لغة صناعية، لكون هذا استثمارا يتسم بالمخاطرة، فإذا كنت ستتعب في تعلم لغة فإنك لابد أن تشعر أنك ستجني عائدا لكدحك في وقت قريب (Richards, 1943:11)

ثالثا: إمكان تطبيق تحليل التكلفة-الربح ليس واضحا دائما لأن التكاليف ممكنة الحساب كثيرا ما ترتبط بالأرباح غير ممكنة الحساب، والملاحظة التالية للمفوض الكندي للغات الرسمية ملاحظة في صميم الموضوع:

تطوير وتنمية الأصول اللغوية يتكلفان مالا... والاستثمار الكندي في الثنائية اللغوية قد حقق أرباحا dividends مهمة، وهي المساعدة على حفظ كندا متماسكة (Pons -Rid Ler and Ridler ,1987:101).

وبهذا الصدد فإن «الاستثمار» يعني نفقات مالية يمكن حسابها بينما

يستعمل «الربح Dividend» بمعنى مجازي، وبالطريقة نفسها فإن ميزانية الخمسة عشر مليون فرنك (1987) للمفوضية الفرنسية العامة للغة الفرنسية لم تتح انتظارا لعائد مماثل لهذا المبلغ أو لأكثر منه.

وهناك مثال آخر هو الدفاع عن التعدد اللغوي وتعزيزه في الجماعة الأوروبية، ولكن يبدو أن الترشيد الاقتصادي سوف يفرض التعزيز الفعال للغة وسيطة واحدة، ولكن اللغات-في نظر كثير من متحدثيها-ترتبط بأمور أخرى غير القيمة الاقتصادية، فهم يعتقدون أن كثيرا من اللغات يجب أن تعزز بوصفها لغات أجنبية في الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، إذا ما كانت تلك اللغة الوسيطة أقل كفاءة من أن تكون لغة تعامل مشتركة للجميع، ومن هنا يزعم تروشو Truchot أن:

تكاليف هذا البرنامج سوف تكون عالية، ولذلك لن ينظر إليها بوصفها نفقات غير مربحة، لكن بوصفها استثمارا، فأوروبا ككل تملك تحت يدها ميراثا لغويا يمكنها-إذا ما قيمناه-من نشر تأثيرها في العالم ومن شق طريقها إلى الشعوب عبر حدودها على نحو متصل، (Truchot 1990:366).

وما دام تروشو يشير إلى النفقات المالية، فإن «الاستثمار» يبدو أنه قصد بالمعنى الحرفي، ومع ذلك يظل المردود المتوقع غير واضح ما دامت الأسباب التي قدمها لتسويغ الالتزام المالي تعود للماضي وليس للمستقبل.

وعلى الرغم من أن الفوائد المادية للسياسات اللغوية لا يمكن أن تقدر دائما بشكل يعول عليه، وعلى الرغم من أن النتائج المترتبة في المجالات الاجتماعية-السياسية أو الثقافية أو الأيديولوجية يمكن بالفعل أن تكون أكثر أهمية وأعلى تقديرا فإن الحجج الاقتصادية هي التي كثيرا ما يلجأ إليها لتسويغ النفقات المالية لهذه الإجراءات، ومن هنا حدد رئيس قسم الثقافة في وزارة الخارجية في بون الحافز التالي للدعم المالي لتصدير اللغة الألمانية إلى الخارج: «هؤلاء الذين يتحدثون الألمانية من المرجح أن يشتروا المنتجات الألمانية أكثر من هؤلاء الذين يجهلون لغتنا». والنتيجة المطلوبة من القارئ أن يستنتجها هي أنه من الجدير إنفاق كثير من المال من أجل ترويج اللغة الألمانية. ولكن ليس هناك تحليل تكلفة-ربح حاسم يرتكز عليه هذا الجدال.

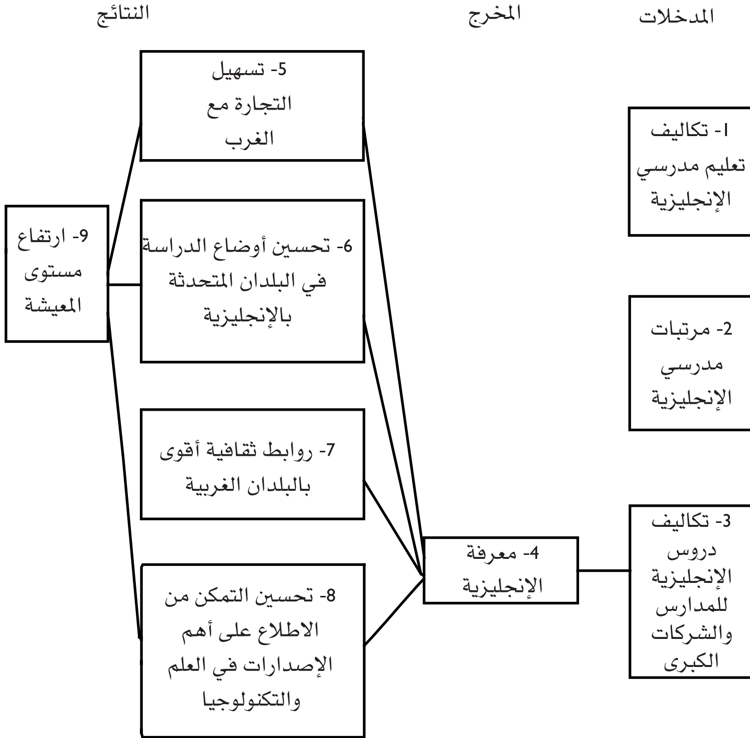
وعدم وجود تعليم لغات أجنبية في المدارس الثانوية والكليات الأمريكية

قد وجه إليه النقد كثيرا على أسس اقتصادية، وقد انتهى رئيس مفوضية اللغة الأجنبية والدراسات الدولية (1979) التي أقامها الرئيس كارتر إلى نتيجة مؤداها أن انعدام اللغات الأجنبية وعدم معرفة البلدان والثقافات الأجنبية، كان عائقا جديا أمام التجارة الأجنبية الأمريكية. وقد وجه اللوم أيضا «للأمريكي معقود اللسان The Tongue - tied American»-إذا اقتبسنا عنوان كتاب للسناتور بول سيمون (Paul Simo, 1980)-بسبب التدهور النسبي لنوعية المنتجات الأمريكية، لأن قليلا جدا من الأمريكيين هم القادرون على معرفة الأفكار المبتكرة في لغة غير الإنجليزية مثل الألمانية أو اليابانية أو الكورية مثلا. وفي العام 1982م طرح مشروع قانون أمام الكونجرس الأمريكي لتحسين خدمات الترجمة والترجمة الفورية بدعوى أنه أمر ضروري، لأن وجود موظفين ذوي كفاءة لغوية أمر ذو أهمية خطيرة للمصلحة الوطنية في النشاط التجاري فيما وراء البحار (Channels, 1982).

وفي هذه الحال كما هو الشأن في كثير غيرها تثار المصالح الوطنية من أجل الدفاع عن نفقات معينة، ولكن الجانبين لا يمكن ربط أحدهما بالآخر عن طريق تحليل التكلفة-الربح، لأن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية المتوقعة آثار يصعب لمّ شتاتها لدرجة أنه من غير الممكن عرضها بشكل كمي. ومع ذلك فإن حسابات التكلفة-الربح يمكن أحيانا أن تستخدم على نحو مفيد.

ونقطة انطلاق هذا التحليل إنما هي وضع يستلزم قرارا مثل ما إذا كانت إجراءات معينة سوف تطبق أو ما إذا كانت هناك إجراءات بديلة للتطبيق، والعوامل التي يجب أن توضع في الاعتبار في التحليل يجب تحديدها من دون لبس. والإجراءات المؤثرة في استخدام المجتمع أو المجموعة الاجتماعية للغة أو في كفاءة الاتصال في شركة ما يمكن أن تكون لها نتائج مختلفة بعيدة المدى ونتائج مباشرة جدا، ولذلك من المهم على نحو خطير تحديد معظم الآثار الناتجة التي تعني-فيما يتعلق بالهدف القريب-تلك الآثار التي يمكن قياسها. وتحليل التكلفة-الربح يمكن تطبيقه فقط عندما تكون البدائل لسير العمل في المستقبل بدائل واضحة، وعندما يمكن التنبؤ بالآثار الخاصة بها في إطار الزمن المقرر بدرجة معقولة من اليقين، وعندما تكون الآثار المتوقعة غير شديدة التشتت.

ولعل مثالا واقعيا يوضح صعوبات تحقيق هذه الشروط، فبالنظر إلى



(الشكل 2-4): تحليل تكلفة-ربح لاتخاذ الإنجليزية لغة أجنبية أولى في بولندا.

تعقد الوضع الذي يجب أن يخضع إلى تحليل التكلفة-الربح دعنا ننظر إلى تعليم اللغة الأجنبية في بولندا بعد نهاية الحكم الشيوعي وتفكك حلف وارسو، فالبديلان اللذان يجب وضعهما في الاعتبار هما البديل صفر، وهو ترك مناهج المدارس من دون تغيير، والبديل الرئيسي وهو إحلال الإنجليزية أو لغة غربية أخرى محل الروسية باعتبارها اللغة الأجنبية الأولى. وتبسيطا للأمر دعنا نتصور أن البديل صفر لا يترتب عليه في الواقع أي تكاليف إضافية، والمشكلة عندئذ هي حساب تكاليف البديل الرئيسي وربطها بالفوائد المتوقعة، والجوانب المختلفة لهذه المشكلة يمكن تجميعها في مخطط بياني (انظر الشكل 2-4). والمشكلة التي نناقشها هنا مشكلة فعلية كان على بولندا أن تتعامل معها في العام 1990م، والرسم في المربعات «1 إلى 9»

يساعد على تحديد المكونات الأساسية للحل وفقا للبديل الرئيسي. وفيما يلي نفسر المربعات واحدا بعد آخر، فالتكاليف موزعة بين المربعات الثلاثة الأولى والفائدة معروضة في المربع رقم «4»، بينما تضم المربعات «5 إلى 9» النتائج المتوقعة.

1-فيما يتعلق بإعداد مدرسين للإنجليزية فإن مدرسي الإنجليزية الموجودين يجب وضعهم في الاعتبار، والتكاليف عندئذ يجب أن تحسب بالنسبة لعدد المدرسين الذين يجب أن يُعدوا إضافة إلى المدرسين الموجودين، فإذا حُدد العدد المطلوب فإن التكاليف يمكن أن تقدر بدرجة عالية من الصحة.

2-وبالطريقة نفسها فإن مرتبات مدرسي الإنجليزية القادمين يمكن حسابها، على الرغم من أن هذا أصعب بعض الشيء حيث إن المشروع يرجع إلى مستقبل أكثر بعدا، وبافتراض أن مدرسي الروسية لن يفصلوا، ولكنهم سيستمرون في تقاضي مرتباتهم فإن هذا يكون مجال التكاليف الكبيرة التي يجرها البديل الرئيسي، وبناء على هذا الافتراض فسوف يكون ممكنا إعادة تخصيص المال الذي ينفق على مدرسي الروسية بشكل تدريجي جدا فحسب، لأن مدرسي الروسية المتقاعدين لن يحل محلهم مدرسون جدد.

3-وبالإضافة إلى مرتبات المدرسين فإن تكاليف التعليم تشتمل على الكتب الدراسية ومواد التعليم الأخرى، كما أن عاملا آخر يمكن أن يؤخذ في الاعتبار وهو طول الزمن اللازم للتعليم، فالروسية بوصفها لغة سلافية قد تكون أسهل تعلما من الإنجليزية بالنسبة لمتكلمي البولندية الوطنيين، مما يعني الحاجة إلى قضاء وقت أطول لتعلم الإنجليزية من الروسية لتحقيق المستوى نفسه من الكفاءة.

4-ونتيجة البديل الرئيسي هي مستوى معين من الكفاءة في الإنجليزية من قبل عدد يمكن التنبؤ به من خريجي المدارس الثانوية، ولهذه النتيجة عدد من النتائج يمكن التنبؤ ببعضها.

5-ولإقامة اتصالات تجارية والحفاظ عليها فإن فائدة الإنجليزية أعظم من فائدة الروسية، ليس فقط في البلاد الغربية بل أيضا في أوروبا الشرقية، ولكن من الصعب تقييم نتائج البديل الرئيسي بالنسبة لانتشار التجارة مع

الغرب، لأن اللغة ليست هي العامل الوحيد أو حتى العامل الأهم، وإذا نظرنا إلى مثال آخر فإن تحديد الفوائد المالية لتوسيع شبكة مباشرة أو أشغال عامة مشابهة يثير مشكلات مشابهة، ومن الشائع جدا في مثل هذه الحالات استخدام تحليل التكلفة-الربح.

6-مستوى الكفاءة العالي في اللغة الإنجليزية بين خريجي المدارس الثانوية سوف يرفع بوضوح إمكان الدراسة في البلدان الناطقة بالإنجليزية. وما دام هذا ليس نتيجة شديدة التشتت للبديل الرئيس، ولكنها نتيجة ذات إطار زمني طويل فإن أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي يصعب تقييمها بطريقة كمية.

7-العلاقات الثقافية الأكثر كثافة بالبلدان الغربية هي نتيجة أخرى متوقعة للبديل الرئيسي، الذي-مع هذا-لا يمكن أن ينسب له أي دور معين بالنسبة للاقتصاد القومي.

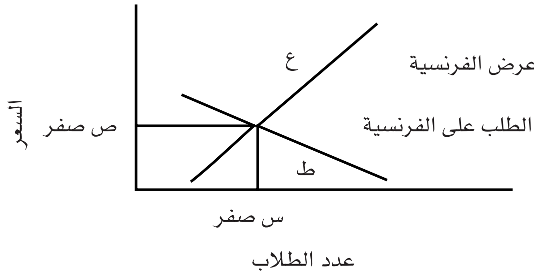
8-وبالمقابل فإن التمكن الأسهل والأشمل من الاطلاع على الإصدارات في الإنجليزية يتوقع أن تكون له آثار وظيفية بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، ولكن يصعب تقييمها كميا كذلك.

9-الحافز العام الأسمى للبديل الرئيسي هو الرغبة في تحسين مستوى العيش، وكون استبدال الإنجليزية بالروسية بوصفها اللغة الأجنبية في التعليم المدرسي سوف يساعد على تحقيق ذلك هو افتراض أساسي يصعب التعبير عن صحته رقميا، لأن المدى الزمني للمشروع يمتد لأكثر من عقدين على الأقل، وبالنظر إلى أحداث الماضي أيضا وافتراض أن مستوى الحياة قد تحسن بالفعل، فسوف يكون من الصعب أن تقدر بشكل دقيق مساهمة البديل الرئيسي في هذا الإنجاز.

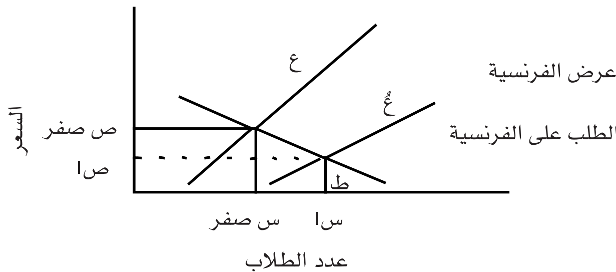
وتحليل من هذا النوع يمكن-مع ذلك-أن يكون مفيدا، لعدد من الأسباب أهمها أنه يضع شروط البديل الرئيسي في الحسبان في صورة التكاليف التي يجب أن تمثل بدرجة معقولة من التحقق، وبالطبع لا يمكن استبعاد الأمور غير القابلة للتقدير. وبالنسبة إلى حكومة مثقلة بالديون الوطنية وبعدم الكفاية في كل النواحي تقريبا فإن مشروعا مثل المشروع الذي ناقشناه منذ قليل قد يبدو مطلوبا ولكنه غير عملي بسبب نقص التمويل، ويمكن للعروض التي تقدمها البلدان الناطقة بالإنجليزية بإعداد أو إرسال مدرسين

للإنجليزية على حسابها، يمكن أن يكون لها-عندئذ-تأثير مهم في مستوى القرار أو التنفيذ، وبهذا سوف تكون بولندا قادرة على الحصول على المنتج المطلوب بنسبة خصم.

وعلى نحو مفهوم فإن بعض مصدري اللغات-إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وخاصة فرنسا وألمانيا-مستعدون تماما لمصلحتهم وبوسائلهم أن يملأوا الفجوة في سوق اللغة الأجنبية لبولندا، التي وجدت نتيجة للطلب المتناقص على اللغة الروسية. واعترافا بالصلات التاريخية باللغة الفرنسية والتي تعود إلى القرن السابع عشر، فإن بولندا تشارك في الحركة الفرنكفونية ويمكنها على ما يبدو توقع بعض الدعم من فرنسا، والألمانية من ناحية أخرى هي لغة الجار الغربي لبولندا والشريك التجاري المهم بشكل متزايد بلا شك. وبافتراض أن فرنسا وألمانيا تتنافسان على المرتبة الثانية في سوق اللغة الأجنبية في بولندا، فكيف يمكن أن يعبر عن السياسات الخاصة بأسلوب اقتصادي؟



(الشكل 3-4): العرض والطلب على اللغة الفرنسية



(الشكل 4-4): الإعانة المالية لثمن تعلم اللغة الإجنبية

وفق قانون العرض والطلب فإن سعر التوازن لسلعة معينة يكون حيث يتوازن العرض والطلب، فكلما زاد الطلب على العرض زاد السعر حتى يشبع الطلب أو بالأحرى حتى يكبح الطلب بزيادة السعر. وبالنظر إلى السياسة التعليمية والقرارات الاقتصادية الوطنية التي كان على بولندا أن تتصدى لها، فإن اللغة-أي الألمانية والفرنسية-يمكن النظر إليها بوصفها سلعة كما أشير في الفصل الثالث، فالعلاقة بين السعر وعدد الطلاب الذين يدرسونها بوصفها لغة أجنبية يمكن عندئذ أن تصور برسم بياني لإطار قاعدة العرض/الطلب (الشكل 3-4)، فالطلب على الفرنسية (الألمانية) يمثل بمنحنى هابط يشير إلى أن عدد الطلاب يزداد بالارتباط مع السعر المنخفض، وعرض الفرنسية (الألمانية) يمثل بمنحنى صاعد يشير إلى أن العرض سوف يزداد بالدرجة التي يزداد بها السعر، وتقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب يحدد سعر التوازن، والإعانة المالية من فرنسا أو ألمانيا التي تمكن بولندا من أن تقدم تعليما أكثر للغة الفرنسية أو الألمانية بثمن أقل، هذه الإعانة يمكن أن تمثل عندئذ بتحول إلى اليمين لمنحنى العرض كما في (الشكل 4-4) والإعانات المالية للتصدير اللغوي من هذا النوع تعمل على منع تباطؤ الزيادة في الطلب بسبب تزايد السعر.

وكون إجراءات تعزيز التصدير اللغوي من جانب فرنسا أو ألمانيا وفق هذا النموذج يمكن أن يكون لها في الواقع تأثير في السياسة التعليمية لبولندا هو إمكان فعلي، ولكن سوف يكون من الخطأ الادعاء بوجود علاقة مباشرة بين مقدار المساعدة المالية والزيادة في عدد الطلاب الذين يدرسون الفرنسية أو الألمانية، لأن السعر المنخفض بشكل مصطنع قد يجده كثير من الأفراد أو الحكومة البولندية مرتفعا جدا إذا كانت تكلفة الفرصة-أي ما يجب أن يدفع للحصول على السلعة-شديدة الارتفاع. وفي حال اكتساب اللغة الأجنبية فإن تكلفة الفرصة يمكن أن يعبر عنها جزئيا فقط بأسلوب مالي، وبذلك يمكن أن تتأثر جزئيا فقط عن طريق إعانات السعر، وهذا-بشكل أكثر تحديدا-يعني أن تخفيض السعر من أجل التمكن من الألمانية أو الفرنسية لن يكون حاسما في حفز العملاء المحتملين لطلب لغة أو أخرى إذا ما كان بديل دراسة الإنجليزية سيتحتم التخلي عنه، فالعوائد والتكاليف التي يجب أن تحسب-بعضها في مقابل بعضها الآخر-هي بالتالي الفائدة

المتحصل عليها بزيادة زمن تعليم لغة معينة والخسارة الناتجة عن اقتطاع هذا من لغة أخرى (أو من موضوع مدرسي آخر).

وتنشأ عن هذا نتائج معينة لتحليل التكلفة-الربح لتعزيز التصدير اللغوي، فالإعانات المالية وفقا للنموذج المرسوم في (الشكل 4-4) يمكن أن تكون لها نتائج محدودة في أفضل الأحوال، وهي سوف تضيع-تمشيا مع المثال السابق-إذا ما استعملت من أجل المنافسة مع الإنجليزية في سوق اللغة الأجنبية في بولندا، وربما يكون الأمر مبشرا أكثر أن تضاف إجراءات زيادة عرض مثلما هو الشأن مع إجراءات زيادة الطلب (والتي سوف تماثل تحول منحنى الطلب إلى اليمين في (الشكل 4-4)، ويمكن لهذا أن يتحقق-مثلا-بإقناع الحكومة البولندية بضرورة السماح لتلاميذ أكثر بأن يدرسوا لغتين أجنبيتين، أو باستمالة الجمهور مباشرة عن طريق حملة دعاية.

وبالحرص المناسب وفي حدود معينة يمكن لتحليل التكلفة-الربح أن يطبق في نطاق واسع من القرارات في ميدان المسؤولية السياسية والإدارية للغة، فعلى سبيل المثال تذكر دورية التنفيذيين أن معامل غاز كاليفورنيا الشمالية Southern California Gas Works، استطاعت أن توفر 252 ألف دولار كل عام باستعمال نموذج إعلان أكثر وضوحا من الناحية اللغوية لأنه-نتيجة لذلك-تناقصت استعلامات العملاء بصورة ملموسة.

وكان التوفير الاحتمالي هو إحدى الحجج الرئيسية لمصلحة كتابة النبر في اليونانية، وكانت حاجة التلاميد اليونانيين تقدر بمدة 4500 ساعة تعليم من أجل التمكن من القواعد المعقدة لإملاء اليونانية، وإدخال نظام الكتابة الجديد المسمى الكتابة «الرتيبة» [أو وحيدة النغمة] «Monotony» في العام 1982م قد اختصر تعدد القواعد المعقدة لوضع علامات النبر الكثيرة المختلفة إلى قاعدة بسيطة واحدة، وقد حقق هذا الإجراء توفيرا احتماليا في مجالات عدة، فقد انخفض زمن الكتابة على الآلة بنسبة 35٪، كما أصبحت الطباعة أقل تكلفة، وبشكل أكثر أهمية فقد أمكن تقليل زمن تعلم لغة الأم بشكل كبير. والتكاليف من هذا النوع يسهل تقديرها نسبيا، ومن هنا فإن حساب التكلفة-الربح يمكن أن يوضع في الاعتبار في عملية القرار المتعلق باستعمال الكتابة الرتيبة.

وهناك مثال مثار جدل من الناحية السياسية، وهو الاقتراح قريب

العهد الذي اقترحه وزير التعليم الهولندي «المستر رتزن» Mr Ritzen، وهو إدخال الإنجليزية في الجامعات الهولندية بوصفها لغة للتعليم،وعيوب ومزايا هذا الاقتراح يمكن فحصها عن طريق تحليل التكلفة-الربح.

ولكن يجب ألا ننسى أن إمكان تطبيق تحليل التكلفة-الربح على التخطيط اللغوي والسياسة التعليمية، لا يعني أن مناهج اللغة الأجنبية أو إجراءات السياسة اللغوية تحدد دائما أو حتى في معظم الأوقات عن طريق تحليل التكلفة-الربح، فالسياسة اللغوية-في الواقع-توضع لمواجهة قوى المنطق الاقتصادي.

والسياسة اللغوية لكينيا-حيث يعترف بالإنجليزية والسواحلية بوصفهما لغتين رسميتين-مثال وثيق الصلة بالموضوع، وسياسة الحكومة المقررة هي أن تقلل الاستعمال الرسمي للإنجليزية بشكل تدريجي لجعل السواحلية هي اللغة الرسمية الوحيدة مع العام 2000. وهذه السياسة مضادة لكل من التنمية الاقتصادية والمصالح الاقتصادية لكينيا، لأن الإنجليزية كما لاحظ إيستمان (Eastman, 1990) تقوم بدور مهم على نحو متزايد في التجارة الكينية وعلاقات العمل فيما وراء البحار في أفريقيا وحتى في النطاق الوطني.

وبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية-تقريبا من دون استثناء-قد واجهت مسألة اللغة (أو اللغات) التي يجب أن تستعملها في النظام التعليمي، وقد حدد تشودنسون (Chaudenson, 1987:64) أربعة أنماط بديلة للمدارس:

1-مدارس باللغة الفرنسية وحدها من دون أي اعتراف بلغة أفريقية.

2-مدارس باللغة الفرنسية وحدها مع مناهج متوائمة مع كل إقليم عن طريق الاهتمام الواضح باللغات الأفريقية على سبيل المثال.

3-مدارس ثنائية اللغة بتعليم متوازن بكل من الفرنسية واللغات الأفريقية.

4-مدارس باللغات الأفريقية فقط حيث تدرس الفرنسية بوصفها موضوعا ودون أن تستعمل لغة للتعليم.

وعلى أساس تقييم التكلفة-الربح فإن نظام المدرسة للنمط الأول سوف يثبت في النهاية أنه الأقل تكلفة، حيث إنه يمكن أن يستفيد من المواد التعليمية الموجودة والمناهج المجربة واللغة غير المحتاجة إلى إثبات مناسبتها

لأغراض التعليم الأكاديمي.

بالنسبة إلى استخدام نظام تعليمي ما فإن التعددية اللغوية تمثل عامل تكلفة مهم على نحو واضح، حتى لو لم توضع في الاعتبار الاستثمارات الضخمة اللازمة لجعل اللغات صالحة للتعليم (Chaudenson, 1987:66).

ونظاما المدرسة من النمطين الأول والثاني في كثير من البلدان الأفريقية هما النظامان القائمان، نتيجة للقيود الاقتصادية الناشئة عن التكاليف الحتمية لنظام المدرسة متعددة اللغة وليس عن القناعات السياسية. وهذه الاختيارات تتم في ظل النظرة الواضحة للتكلفة الاجتماعية للنظام وحيد اللغة، أي تكلفة نظام النخبة حيث ينفق 25٪ من الميزانية الوطنية على تعليم 12٪ من كل التلاميذ، فتحليل التكلفة-الربح لم يصمم مع وضع التفاوت أو الحرمان الاجتماعي في الحساب.

ولكن موازنة التكلفة الاقتصادية مع التكلفة الاجتماعية، أوحتى إعطاء أهمية للأخيرة أكبر من الأولى يعتبر أمرا أصعب بالنسبة إلى الدول الأفريقية الفقيرة مما هو بالنسبة إلى البلدان المصنعة المتقدمة، فهولندا وكندا على سبيل المثال يمكنهما توفير تمويل لدروس في اللغة للمهاجرين، وهو تمويل يضع عبئا إضافيا على الميزانية القومية، ولكنه في النهاية يساهم في الانسجام الاجتماعي وبالتالي في زيادة الناتج القومي الإجمالي.

وسياسة أيرلندا اللغوية أيضا مثال على كيفية أن الاهتمامات الربحية يمكن أن تضاف إليها اعتبارات اجتماعيةـ سياسية، وكما بين كومنز (Commins, 1988:25) فإن الجايلتاشت Gaeltacht، أي الإقليم الغربي لأيرلندا حيث مازالت الأيرلندية يُتحدث بها محليا، يمثل ورطة لضبط الحكومة للتنمية الاقتصادية واللغوية في المناطق الريفية المحرومة. وتراجع الأيرلندية كان قد بدأ في القرن الثامن عشر، وهو العملية التي تسارعت في القرن التاسع عشر عقب التصنيع، واليوم حوالى 2٪ فقط من سكان أيرلندا يستعملون الأيرلندية في حياتهم اليومية بوصفها لغتهم الأولى، وهذا التدهور كان جانبا من الآثار العامة للتحديث التي كانت فعالة بشكل خاص في الأقاليم غير المتطورة هيكليا للمجتمعات الغربية، فالأمر يتصل بالتحولات الديموجرافية، أي التحضر وهجرة الشباب من الريف. والوزير الأيرلندي للجايلتاشت يشرح الأمر بإيجاز كما يلي:

لا يوجد ناس حيث لا توجد وظائف، وحيث لا يوجد ناس لا يوجد جايلتاشت، وحيث لايوجد جاليتاشت لا توجد لغة (Commins ,1988:15).

ولهذا السبب فإن وزير الاقتصاد هو المسؤول عن السياسة اللغوية بوصفها جزءا من السياسة الإقليمية في أيرلندا، وهدفه المعلن هو خلق وظائف في المناطق الهامشية، وبهذا يحمي اللغة الأيرلندية عن طريق حماية المحيط الإقليمي، ومن هنا فقد خططت هذه السياسة اللغوية لتواجه اتجاهات التنمية الاقتصادية التي يستهجنها كثير من الناس، وبدلا من التعامل مع اللغة على نحو نظري فإن تلك السياسة معنية بلغة إقليم معين، وهي اللغة التي يتحدث بها بعض الناس، وبهذه الطريقة فإن السياسة اللغوية قد منحت منطقا اقتصاديا يجعلها أسهل تقبلا وتنفيذا من سياسة تعنى بحماية اللغة في ذاتها وبذاتها، ولكن المنطق الاقتصادي لتحسين البنية التحتية الإقليمية سوف يكفي بصعوبة لجعل سياسة حفظ اللغة ممكنة القبول، لأن انحدار اللغة الأيرلندية يعتبر في نظر معظم سكان أيرلندا أمرا لا يمكن مواجهته، وهم على وعي تام بمزايا لغتهم المحلية المتوافرة لهم وهي الإنجليزية الأيرلندية التي تجعلهم-إذا جاز التعبير-شركاء في ملكية اللغة الأكثر نفوذا على الأرض من الناحية الاقتصادية، بينما في الوقت نفسه تتيح لهم أن يعبروا عن هويتهم القومية.

لكن تحليل التكلفة-الربح يمكن أن يكون مفيدا ليس فقط عندما يكون تقدير الحجة الاقتصادية لمخطط السياسة اللغوية وقرار ما إذا كان يجب أن ينفذ أم لا، هو موضع خلاف، ولكن أيضا بالنسبة إلى تحليل على نحو بسيط للتكلفة ذات العائد لإجراءات معينة تتخذ لإنجاز هدف مقرر مثل دعم لغة في حالة تراجع (انظر الفصل الخامس). وحيث تكون الموارد محدودة فإن تحليل التكلفة-الربح يمكن أن يستخدم لإقامة نظام لترتيب الأولويات، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لبلوغ الأهداف المقررة باستعمال الحد الأدنى من الموارد المالية (O' Brien ,1979:87).

إضافة إلى تحليل التكلفة-الربح فإن المجموعات الاجتماعية غالبا ما تضع عوامل أخرى في الاعتبار فيما يتصل بالقرارات المتصلة بمشكلات اللغة، ويكون هذا مرجحا بشكل خاص حيث يتعلق الأمر بالحفاظ على لغة معينة، وحيث تكون اللغة مقترنة برابطة عاطفية قوية أو متصلة بقوة

بخصائص اجتماعية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت هناك أي فرصة للنجاح. وعندما تستخذم اعتبارات المنفعة الاقتصادية بجرأة للتحامل على أمور تتعلق بالرصيد الثقافي، فإن ردود الفعل أحيانا تكون حاسمة على نحو شديد، فلقد أثار «كلود بري» Claude Berri مخرج السينما الفرنسي احتجاجا عنيفا في وسائل الإعلام عندما قال علانية: إنه لم يعد هناك مستقبل لإنتاج أفلام باللغة الفرنسية لأن الفرنسية إنما هي حاجز في طريق التوزيع على نطاق عالمي.

ولذلك فإن القرارات الأخرى تكون أقل تعقيدا وأكثر قابلية لتحليل التكلفة-الربح عندما لا ينظر إلى اللغة باعتبارها وسيطا للثقافة، فقرار شراء نظام ترجمة آلية مثلا سوف يعتمد تقريبا على وجه الحصر على ما إذا كانت النفقات اللازمة يمكنها أن تحقق عائدا، وفي المستوى الحالي للتطور يمكن أن يحدد هذا بسهولة وعلى نحو يعول عليه عن طريق تحليل التكلفة-الربح. وقد كان استعمال تحليل التكلفة-الربح أكثر صعوبة بالنسبة إلى تطوير مشروع علمي آخر أنفق فيه كثير من المال على كثير من البحوث التي لا تبشر إلا بالقليل (Kay ,1975 :219)، ومع ذلك فقد كان الممولون الحكوميون والخاصون على استعداد أن يمولوا هذه البحوث على نحو سخي، فمكتب الترجمة للحكومة الكندية على سبيل المثال قد أنفق في الفترة من العام 1973م وحتى العام 1981م حوالى 3,5 مليون دولار كندي لتمويل بحوث الترجمة الآلية وتطويرها، وبالنظر إلى الماضي فقد اكتشف بسرعة أن هذا المال قد أنفق بشكل جيد، وقد دفع هذا الاستثمار إلى مصلحة الأرصاد الجوية للمحيط الكندي وحدها، وهي التي تصدر النشرات الجوية بالإنجليزية والفرنسية، كما أن الجماعة الأوروبية-بالنظر إلى التكاليف العالية لترجمة لغاتها الرسمية التسع-قد وفرت أموالا ضخمة من أجل تطوير برامج الترجمة الآلية والبرامج المساعدة، ففي البداية اشترت مفوضية الجماعة الأوروبية نسخة الترجمة الإنجليزية-الفرنسية لبرنامج السستران [نظام الترجمة] SYSTRAN الأمريكي الذي-مهما يكن-أثبت أنه غير صالح لعمليات ترجمتها الضخمة، ومن هنا فإن المفوضية أنفقت في الفترة من العام 1983م وحتى العام 1990 حوالى 20,5 مليون إيكو على برنامج الترجمة الحاسبية «يوروترا» EUROTRA [الترجمة الأوروبية]

متعدد اللغة. وحيث إن توقف النشر متعدد اللغة لوثائق الجماعة الأوروبية ليس اختيارا واقعيا من الناحية السياسية، وحيث إن الموارد المالية والإنسانية لخدمات الترجمة موارد محدودة فإن قرار تمويل هذا المشروع كان مدفوعا بقوة عن طريق تحليل التكلفة-الربح على الرغم من أن النتائج قد لا تكون مرضية بشكل تام.

والأمم المتحدة منظمة عالمية أخرى تنفق على خدمات ترجمة مكلفة نسبيا، وتحت ضغط العجز العام في الاعتمادات المالية كانت هناك مطالبات متكررة لضبط فعالية تكلفتها، وبشكل خاص فإن برنامج التعليم المتواصل الموضوع للتقليل من هيمنة الإنجليزية والفرنسية، يجعل موظفي الهيئة يتعلمون لغة رسمية إضافية واحدة على الأقل من لغات الأمم المتحدة، وهذا البرنامج قد هوجم بوصفه برنامجا مكلفا وغير فعال، ومع هذا فإن الجمعية العامة قررت عدم التخلي عن هذا البرنامج لأن غالبية أعضائها اعتبروا محاولة التقليل من عدم المساواة اللغوية في المنظمة وحفز موظفي الهيئة لإغناء قدراتهم اللغوية أمرين يستحقان التكلفة، وقد فسر محمود (Mahmoud, 1987) هذا الهجوم باعتباره رفضا ذا دوافع سياسية، تتذرع بإخضاع استعمال اللغة وكفاءة الاتصال في الأمم المتحدة لقيود متطلبات فعالية التكلفة.

الإنفاق على اللغة وعوائده-ملخص

التحكم في اللغة وتنميتها واستعمالها في أغراض الاتصال والضبط الاجتماعي والتجارة أمور تتسبب في نفقات لكل من الحكومة والمؤسسات الخاصة، وكثير من هذه النفقات يمكن-بوصفها نفقات إجراءات-أن ترتبط بمكاسب فعلية أو متوقعة، وهذه هي الحال دائما عندما يكون من الضروري أو من الممكن اتخاذ قرارات تؤدي إلى تغيير الوضع القائم. وعلى الرغم من أن عوائد الإجراءات المتصلة باللغة أصعب في الحساب من التكلفة، فإن تحليل التكلفة-الربح يمكن أن يستعمل على نحو مفيد فيما يتصل بحل مشكلات اللغة في القطاعين العام والخاص، ولكن يجب ألا ننسى أن القرارات المتعلقة باستعمال لغة ما أو اكتسابها أو المحافظة عليها-على الرغم من صوابها على أساس تحليل التكلفة-الربح-قد لا تكون ممكنة

التمويل دائما، أو مرغوبا فيها سياسيا، أو مقبولة عند الجماهير، والأمر كذلك لأن اللغة-إضافة إلى إمكانها الاقتصادي-تتميز بخصائص سياسية وثقافية واجتماعية-نفسية يصعب تقييمها بالأسلوب نفسه، وبسبب هذه الخصائص يصعب التنبؤ بنتائج القرارات المتصلة باللغة، وتحليل التكلفة-الربح يمكن أن يعتمد عليه فقط مع العناصر التي يمكن التعامل معها عن طريق تقدير القيم الاقتصادية، ولذلك فإن ما يقوم به هذا التحليل هو فقط تقديم معلومة إضافية صغيرة يمكن وضعها في الاعتبار في حالات صناعة القرار المتصلة بمشكلات اللغة لا أكثر ولا أقل، ولكن كما سيظهر في الفصل التالي فإنه على الرغم من القيم غير الاقتصادية المتصلة باللغة فإن ما يسود كثيرا في شؤونها هو ما يكون مربحا.

5 الحياة الوظيفية للغات المحددات الاقتصادية لتطور اللغة

اللغات-كما تبين من الفصول السابقة-قابلة للتقييم على نحو اقتصادي، حيث يتم تبادلها في السوق، وتحتاج إلى الإنفاق عليها، كما أنها بسبب اختلافها تمارس تأثيرا في العملية الاقتصادية، ولكنها تتأثر بها أيضا، كما أنها تستجيب إلى الاحتياجات الاقتصادية. والطريقة التي تبدأ وتنتهي بها الحياة الوظيفية للغة معينة، سواء نمت لتصبح مؤسسة متعددة القومية لها توابع وفروع في كثير من مناطق العالم، أو كانت ذروة حياتها العملية أن تكون عنوانا للاحترام المحلي العام، وما إذا حفظت للأجيال القادمة، وبأي طريقة. كل هذا يعتمد-إلى حد كبير-على الطريقة التي تعالج بها اللغة، وعلى من يقوم بالمعالجة.

واللغات تظهر وتتلاشى، وتتسع مجالاتها وتتقلص، وهذه العمليات كثيرا ما يتصل بعضها ببعض، والاحتكاك اللغوي يحدث كلما احتك متحدثو اللغات بعضهم ببعض، واعتمادا على طبيعة

هذا الاحتكاك فإن واحدة من اللغات المستخدمة تحل محلها لغة أخرى أو تتراكب معها أو تضاف إليها حسبما تكون الحالة، والعلاقة بين اللغات يمكن أن توصف-باختصار-باعتبارها نوعا من المنافسة. ومن الواضح أن عالم اللغات ليس عالم منافسة كبيرا وحرّا لكل اللغات حيث تتنافس كل لغة مع كل اللغات الأخرى، ولكن التحولات من النوع الذي تصبح فيه لغة معينة مستعملة في وظائف معينة مقصورة من قبل على لغة أخرى، هذه التحولات يمكن ملاحظتها كثيرا، ومادامت المجموعات الاجتماعية لا تزيد من عدد اللغات التي تستخدمها بشكل تعسفي أو عشوائي فإن مجال استعمال لغة معينة عند مجموعة معينة لا يتسع إلا على حساب مجال لغة أخرى.

وفي بعض الأحيان توجد أيضا حالات تكون لدى الجماعات فيها احتياجات اتصالية معينة، ولكن لا توجد لديها لغة مناسبة لإشباعها، كما أن هناك حالات أخرى لا توجد فيها-أو تكاد لا توجد فيها-حاجة اتصالية تحتاج إلى إنجازها لغة معينة. ومن بين الظروف التي تنشأ عنها حالات من هذا النوع تقوم ظروف المحيط الاقتصادي بدور حاسم، وهذه الظروف هي محور النقاش في هذا الفصل. وقد أشير بشكل عابر فقط إلى الظروف السياسية والاقتصادية لتغير الحاجات الاتصالية وفرص الحياة الوظيفية للغة، ولكن هذا يجب ألا ينظر إليه على أنه يعني أنها أقل أهمية.

اللغات إنما هي أدوات تستخدم في أغراض معينة، فإذا افترضنا أن هذه الأغراض يمكن إنجازها بنجاح وكفاءة نوعا ما، وإذا افترضنا أيضا أن مستعملي أداة ما ميالون إلى اختيار الأداة التي تناسب أغراضهم، أو أنهم يكيفونها بطريقة تجعل مناسبتها لغرضهم أو أغراضهم العاجلة تدنو من الكمال، فإنه يترتب على هذا أن اللغات يجب أن تتغير كلما تغيرت الحاجات الاتصالية التي تستخدم هذه اللغات لإنجازها، وهذا لا يعني أن اللغات لا تتغير ما لم تتغير الحاجات الاتصالية، وكما أن السكين تحتاج إلى أن تسن على فترات متباعدة على الرغم من أنها دائما تستخدم لغرض القطع ذاته، فإن هناك أيضا ارتداء وبِلى في اللغة يؤديان للتغيرات. ومن هنا فمن المألوف أن نميز بين الظروف الخارجية والظروف الداخلية للتغير اللغوي، واهتمامنا هو بالظروف الأولى وليس بالأخيرة، أي بالوظائف التي يجب

على متكلمي لغة معينة أن يكونوا قادرين على إنجازها تحت ظروف تاريخية محددة. والتزاما بهذه المقارنة افترضنا افتراضين ضمنيين هما بالتحديد:
1- أن كل اللغات لا يمكنها أن تنجز كل الوظائف إنجازا جيدا بشكل متساو،
2- أن الحاجات الاتصالية لأي مجموعتين اجتماعيتين ليست متماثلة، وهذا ما لا يصعب إثباته إذا ما نظرنا للطاقة الوظيفية المحددة للغة معينة في وقت معين، وليس للإمكان التعبيري لنظام اللغة بشكل مجرد، والمشروعات الكثيرة لتحديث اللغة وإصلاحها تكفي لإثبات هذا، فلن تكون هناك حاجة إلى هذا إذا ما كانت كل اللغات جاهزة تماما بشكل متساو لكل الأغراض، وكون الأمر ليس كذلك يتفق في نهاية الأمر مع الحقيقة الواضحة وهي أن اللغات كلها مختلفة وحتى متفردة في مناسبتها لكل غرض، وهناك ظروف معينة تحدد استعمال اللغات بل تحدد أيضا نشوءها.

ميلاد اللغة

الشخصان البدائيان اللذان لم يتعلما الكلام مطلقا بل نشآ بعيدا عن مجتمعات البشر سوف يبدآن بشكل طبيعي في خلق تلك اللغة التي عن طريقها سوف يسعيان لجعل احتياجاتهما المتبادلة مفهومة لكل منهما، عن طريق نطق أصوات معينة كلما قصدا الإشارة إلى أشياء معينة (Smith, 1759:403).

والاستشهاد بهذه السطور هنا أمر مثير للانتباه، ليس بسبب محتواها بقدر ما هو بسبب مؤلفها آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، الذي لايزال في نظر كثير من الناس الحجة التي لا تبارى في المجال. وماركس وإنجلز مثل سميث، وهما أكثر نقاده راديكالية ووضوحا، قد اهتما بأصل اللغة، وأفكارهما-مثل أفكاره-تصب في اتجاه النظرية النفعية، وهما في فقرة كثيرا ما يستشهد بها من Die deutsche Ideologie الأيديولوجيا الألمانية يوضحان أن

اللغة قديمة قدم الوعي، واللغة هي وعي عملي حقيقي يوجد عند الآخرين كما يوجد لديّ أيضا، واللغة-مثل الوعي-تنشأ فقط عن الحاجة والضرورة للاتصال بالآخرين من الناس (Marx and Engels, 1969:30).

و«الاحتياجات» wants و«الحاجة» need فيما أوردنا سابقا يجب أن تفهم

بالمعنى الاقتصادي، فالناس يجب أن يتصل بعضهم ببعض من أجل البقاء، وهذا هو السبب في أن مسألة أصل اللغة قد جذبت انتباه سميث وكذلك ماركس وإنجلز، وما قالوه عن هذا الموضوع كان نظريا في طبيعته بشكل خالص على الرغم من أن سميث قد عرض أفكارا شديدة التحديد عن بناء النظام اللغوي، بينما حصر ماركس وإنجلز نفسيهما في أفكار عامة. ومهما يكن فإن كل النظريات عن أصل اللغة في ذلك الوقت كانت نظريات تأملية، ومازال معظمها كذلك، ومسألة الكيفية التي أحرز بها الجنس البشري الكلام لاتزال سرا مجهولا.

وكيفية اكتساب شعب معين للغة معينة ليست أمرا خفيا تماما، ولكن هنا أيضا تواجهنا صعوبات جدية، وهناك الكثير الذي يمكن قوله-مثلا-عن الكيفية التي تكلم بها الإيطاليون اللغة الإيطالية، ولكن ليس عن بداية تكلمهم بها، ولنقل في 14 سبتمبر 1324م، مما يعني أنهم كانوا يتكلمون لغة أخرى حتى ذلك الوقت. ومادامت اللغات تنتقل من جيل إلى جيل تال له فإنها تتغير تدريجيا، والحكم التعسفي وحده هو الذي يسمح للمرء برسم حد فاصل يشير إلى أنه: هنا تبدأ اللغة الإيطالية.

تفسخ الأعراف

الظروف الاستثنائية جدا وحدها هي التي تؤدي إلى تفسخ مفجع في الأعراف اللغوية وتمنع المتحدثين من نقل لغة أمهم سليمة إلى نسلهم أو معدلة بشكل طفيف فحسب، وهذا بسبب «الحاجة إلى الاتصال بشعب آخر» يجبرهم على اصطناع وسيلة جديدة للاتصال، وهذا يتم عندما تولد اللغات الهجينة، وحيث إن كثيرا من هذه اللغات قد ظهرت للوجود في أعقاب التوسع التجاري الأوروبي فإنه يمكن أن يؤرخ لنشأتها بشكل دقيق نوعا ما. فقبل أن يقام أول مركز تجاري بريطاني متقدم في «جوانجز هو» Guangzhou في العام 1664، لم تكن هناك لغة إنجليزية صينية هجينة، وقد ظهرت هناك بعد ثلاثة أو أربعة عقود (Hall, 1966:8)، وقد ظهرت «السرنانية» Sranan ما بين العامين 1651 و1679 في سورينام (Voorhoeve, 1983 :12) والكريولية الهاوايية بعد 1880 (Bickerton, 1981:42)، وليست هناك لغة واحدة من اللغات ذات الثقافة العظيمة التي أُسست على تراث

متصل لقرون عدة يمكن تحديد نشأتها بالدرجة نفسها من الثقة، أما اللغات الهجينة فتسمح بتحديد تاريخ لها، وليس هذا بسبب أي من خصائصها الداخلية، ولكن بسبب عوامل خارجية، أي الظروف الاجتماعية-الاقتصادية لنشأتها،لأن اللغات الهجينة يجب أن تفهم باعتبارها «حلولا اجتماعية للانقطاع الاجتماعي واللغوي، وللحاجة الاتصالية الناشئة عن الاتصال اللغوي المختلط» (Mühlhäusler, 1986:94).

وليس من دون سبب أن يطلق على اللغات الهجينة والكريولية لغات تجارة، لأن التجارة هي التي أبرزتها للوجود، وحسب قول يسبرسن (Jespersen, 1964:222) فإن الاسم Pidgin مشتق من الكلمة الإنجليزية business محرفة إلى النطق الصيني، ومن هنا فإن الإنجليزية الهجينة تعني إنجليزية الأعمال، وهذا الأصل Etymology الذي يقدمه أيضا معجم أكسفورد Oxford English Dictionary أصل لا ينازع فيه، ولكن هناك أصلين آخرين محتملين أيضا يربطان كلمة pidgin بالتجارة، أحدهما كما يقرر تود (Todd, 1984:2) هو الكلمة البرتغالية ocupacão التي تعني «عمل، شغل»، والآخر هو الكلمة العبرية pidjom «مقايضة». وكون اللغات الهجينة في كثير من مناطق العالم تقوم بدور لغات التجارة، يشير إلى أن أحد هذه الأصول هو الصحيح. وهذا الأمر ليس مؤكدا بشكل مطلق، ومع ذلك أصبحت كلمة pidgin هي الاسم العام للغات التجارة المساعدة من خلال ما هو مرجح أن يكون أصلا لها على ساحل الصين.

وفي إطار ظروف معينة وخاصة في المجتمعات التي تكشف عن اختلافات لغوية كبيرة حتى على مستوى محلي، أو في الجماعات التي حُرمت من إمكان استعمال لغة أمها، فإن اللغة الهجينة يمكن أن تصبح «أداة أكثر قيمة من لغات الأم» (Le Page, 1964:40) لمستعمليها، وكلما كانت هذه هي الحال وضعت اللغات الهجينة قيد الاستعمال لوظائف اتصال إضافية بشكل دائم، وتوغلت تدريجيا في المجال المحلي حيث تكتسب خاصية اللغة الأولى، والجيل التالي من المتحدثين الذين من الممكن أن تكون لغتهم الوحيدة عندئذ سوف يطور اللغة الهجينة إلى لغة مكتملة النمو. واللغات التي ثبتت لها هذه العملية في التاريخ يطلق عليها «لغات كريولية، creoles، والعملية نفسها يطلق عليها «التكريُل» creolization، وكلمة «creole» مشتقة من الكلمة الإسبانية

criollo التي تعني «مدجن» domestic أو «منشأ» brought، وتعود في الأصل إلى السكان البيض الذين ولدوا ونشأوا في المستعمرات، وقد وسع معناها حتى يضم لغاتهم وبشكل خاص التنوعات اللغوية الكاريبية المتصلة باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية. وكلمة creole اليوم لم تعد مقصورة في معناها على منطقة جغرافية أو أسرة لغوية، ولكنها تستعمل عموما بوصفها مفهوما فنيا في مقابل كلمة pidgin.

المجابهة غير المتكافئة

توجد اللغات الهجينة والكريولية حيث أقام التجار الأوروبيون صلات تجارية مع الشعوب في القارات الأخرى، كما في الساحل الغربي لأفريقيا والمناطق الساحلية من الهند والصين ومضايق مالقة والمحيط الهادي والحافة الشمالية الشرقية لأمريكا الجنوبية، وتوجد في تنوعات كثيرة في جزر الكاريبي حيث تنافس التجار والقراصنة البرتغاليون والإسبان والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون بعضهم مع بعض، واستعملوا القوة-منذ القرن السابع عشر وحتى التاسع عشر-للاستيلاء على ممتلكات بعضهم البعض. وقد تم التهجن والكريلة أيضا دون مشاركة أوروبية. وهندية البازار، الصيغة المختصرة من الهندية التي نشأت في أسواق شمال الهند، و«السانجو» Sango، وهي لغة كريولية أفريقية تستعمل على نطاق واسع بوصفها لغة وسيطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عبارة عن مثالين يستشهد بهما كثيرا. وفي بعض الأحيان ظهرت لغات تجارة أيضا في أوروبا وعلى أطرافها مثل «الروسنرسكية» Russonorsk، وهي لغة خاصة jargon يستعملها صيادو السمك النرويجيون والروس، كما يشير نيومان (Neumann, 1966) إلى لغة تجارة خاصة روسية-صينية. وكلمة «هجينة» pidgin تستعمل أيضا في بعض الأحيان لتشير إلى خصائص استعمال لغوي يوصف-من وجهة نظر بديلة-باعتباره تحريفا أو تحولا عن الشفرة اللغوية. وعلى سبيل المثال يشرح ستاينكي (Steinke, 1979:197) أثر اللغة الرومانية في السلوك اللغوي للأقلية المتحدثة بالألمانية في رومانيا كما يلي:

في محيط العمل يقع أحيانا نوع من التهجن، وهو ما يعني ظهور لغة هجينة أو مولدة hybrid محددة، مصطلحاتها الفنية رومانية بينما يبقى

إطار الجملة فيها ألمانيا.

وبالمثل ينطبق مفهوم اللغة الهجينة على التنوعات اللغوية التي ظهرت للوجود في أعقاب التحركات الديموغرافية من جنوب أوروبا لشمالها استجابة لظروف سوق العمل، ومثال ذلك التنوع الألماني الذي يتحدث به العمال المهاجرون. والتنوعات من هذا النوع وكذلك التنوعات دون الموحدة]دون الفصيحة[التي وردت من المستعمرات السابقة إلى «البلدان الأم» توجد الآن أيضا بشكل متزايد في المدارس الابتدائية لبلدان أوروبا الغربية. وبغض النظر عن الأماكن التي يُتحدث فيها اليوم بهذه اللغات، فإن الغالبية العظمى من اللغات الهجينة والكريولية الكثيرة التي يمكن أن تدرس اليوم قد برزت للوجود نتيجة للمجابهة بين الأوروبيين وشعوب القارات الأخرى، حيث ظهرت الإنجليزية الهجينة على الساحل الصيني والكريو Krio (الإنجليزية) في غرب أفريقيا، والكريولية الفرنسية في هايتي وفي جزر الأنتيل الصغرى، و«البابيامنتو» Papiamento (البرتغالية-الإسبانية) في «أريوبا» Aruba و«بونير» Bonaire و«كيوراساو» Curacao، والهندية البرتغالية في سريلانكا، و«توك بسن» Tok Pisin (الإنجليزية) في بابوا غينيا الجديدة، وتنوعات متصلة ذات أساس إسباني في الفلبين، و«الهولندية الزنجية» Negro Dutch في «الجزر العذراء» Virgin Islands (لم تعد تستعمل)، والأفريكانية (هولندية) في جنوب أفريقيا، ولغات أخرى كثيرة. والشرط الأساسي لظهور هذه اللغات هو حاجة البالغين، الذين-على عكس الأطفال-ليس لديهم الوقت للنمو في جماعة لغوية،حاجة هؤلاء للاتصال بعضهم ببعض مع عدم امتلاكهم وسيلة تبادل مشتركة تحت تصرفهم.

وقد أكد بعض المؤلفين على أهمية حياة البحر:

أحد أكثر الظروف مواتاة لتكوّن هذه اللهجات يوجد على سطح السفن التجارية التي تتردد بين البحار السبعة، وتحمل أعدادا ضخمة من البحارة الغرباء، والبحّار-في الواقع-رمز للأهمية الكبرى في ظهور اللغات البديلة الأكثر دواما (Reinecke, 1937:434).

ولغة التعامل Lingua Franca التي انتقل اسمها إلى كل اللغات الوسيطة الأخرى كانت لغة مساعدة في العصور الوسطى لتجار البحر المتوسط والصليبيين، وقد عرفت في حينها بوصفها Sabir، وقد عرفت-إضافة

لأساسها الإيطالي-بأنها تضم عناصر من لغات كل الشعوب البحرية للبحر المتوسط تقريبا: الإسبانية والبرتغالية والفرنسية والتركية والعربية واليونانية (Whinnom, 1977). ويشير «هانكوك» Hancock إلى أن التركيب غير المتجانس لملاحي السفن التجارية البريطانية واللغة البحرية الخاصة التي استعملوها كانت نفسها عاملا مؤثرا في تكوين اللغات الهجينة إنجليزية الأساس، وخاصة لغة الكريو في غرب أفريقيا (Hancock, 1976). ونتيجة لتجارة الملح الهولندية مع البرتغال، ولأن الهولنديين كانت لهم صلات متعددة-وإن لم تكن دائما ودية-مع البرتغاليين في كل من غرب أفريقيا والجانب الآخر من الأطلنطي في البرازيل وجزر الهند الغربية، فإن ملاحي السفن التجارية الهولندية قد استعملوا بكثرة لغة هجينة برتغالية الأساس، وبهذه الطريقة ساهم البحارة الهولنديون في نشر البرتغالية الهجينة في جزر الكاريبي(Le page , Tabouret - Keller, 1985:30)، وقد دلل دلارد (Dillard, 1972) على أن الإنجليزية السوداء مشتقة من تنوع إنجليزي مختصر كان يستعمل في الأصل بوصفه لغة تجارة على الساحل الغربي لأفريقيا، وهي اللغة التي تطورت لمدى أبعد في ذلك الوقت على سفن نقل العبيد عبر الأطلنطي لأن الأفريقيين المنقولين لم تكن لديهم لغة أخرى مشتركة.

وقد تطورت اللغات الهجينة في العادة في ظروف الإكراه الاجتماعي وعدم المساواة. وافتقاد هذه اللغات-كما هي الحال-لمنزلة تراث أدبي ومتحدثين ذوي مكانة اجتماعية عالية يجعلها مزدراة على وجه العموم، وهي خاصية ملازمة لها حتى إذا تحولت إلى كريولية من خلال كثرة الاستعمال، وهذا يعكس وضع وأصل متحدثيها الاجتماعي-الاقتصادي وليس خصائصها النظامية، وهذا ما توضحه حقيقة أنه من دون المعرفة التاريخية فإن اللغات الكريولية لا يمكن التعرف عليها بسهولة في حد ذاتها، وأن بعض التنوعات الأخرى المحدودة التي يستعملها متحدثون أعلى مرتبة اجتماعيا لا تقيم تقييما سلبيا.

التقلص والخلق الجديد

مادامت اللغات الهجينة والكريولية تضم عناصر من لغات مختلفة فإنها كثيرا ما ينظر إليها ببساطة بوصفها لغات خليطة، وإذا نظر «للخليط» على

أنه يعني مجموع العناصر المركبة الناشئة عن مصادر مختلفة، فإن هذا الفهم لا يمكنه أن يقدر الطبيعة الخاصة لهذه اللغات حق قدرها، بل الشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للنظرة البديلة لهذه اللغات باعتبارها مجرد تنوعات محرفة للغات الأوروبية، وقد كتب الأب ألونسودي ساندوفال في العام 1627م عن الكريولية التي يتحدث بها في ثلاث جزر في خليج غينيا كانت تستخدم مراكز تجارية لتجارة العبيد البرتغالية:

نحن نسميها لغات كريولية أو محلية لساوتومي، وبالاتصال الذي أقاموه]البرتغاليون[مع هذه الأمم البدائية في الوقت الذي كانوا يقيمون فيه في ساوتومي استطاعوا فهمهم كلهم تقريبا عن طريق لغة برتغالية شديدة التشوه والتحريف يطلقون عليها لغة ساوتومي (استشهاد من (Le page and Tabouret - Keller, 1985:28).

والميلانيزية الجديدة والتي تعرف أيضا بـ «البيتش لامار» Beach -la-Mar كانت عند يسبرسن (Jesbersen, 1964:222) هي:

... الإنجليزية-ولا شيء غيرها-مع قليل من الكلمات المختلطة، وكل هذه الكلمات مثلها مثل الكلمات التي دخلت اللغة الإنجليزية من قبل من طرف هذه الطبقات من السكان، والبحارة... إلخ، الذين اتصل بهم السكان الوطنيون.

واليوم يقال إن 90٪ من مفردات لغة ساوتومي من أصل برتغالي، وقد قامت الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والهولندية بدور مشابه في اللغات الهجينة والكريولية الأخرى، وهذا هو سبب أن هذه اللغات يطلق عليها «الإنجليزية الهجينة» أو «البرتغالية الهجينة» أو الفرنسية أو «الهولندية الكريولية»... إلخ. ومن المعقول جدا-من وجهة النظر هذه-أن نعتبرها تنوعات للغات الأوروبية، ولذلك-إشارة إلى اللغات الهجينة والكريولية إنجليزية الأساس-يتحدث تود (Todd, 1984) عن «لغات إنجليزية حديثة»، ولكن هذه المقاربة تحجب الطبيعة الابتكارية الخاصة بهذه اللغات التي يؤكد عليها كثير من علماء الكريلة، وعلى سبيل المثال كتب «فورهويف» Voorhoeve عن السرنانية أو السورينامية:

التساؤل عن أصل السورينامية تساؤل مفهوم لأننا نعرف على نحو مؤكد أن أسلاف متحدثيها الحاليين كانوا يتحدثون لغة مختلفة: ليست

اللغة نفسها لمرحلـة أسـبق ولكنـها لغة مختلفة تمامـا (Voorhoeve, 1983:38).

وهذه التقديرات المتضاربة-فيما يبدو-للغات الهجينة والكريولية باعتبارها تنوعات دون الفصيحة للغات الأوروبية من ناحية، وباعتبـارهـا مـن جـانـب آخر لغات أصيلة مكتفية بذاتها، ترجع لتعقيد الموضوع، وإلى أن علم اللغة التقليدي الذي ينظر للغات باعتبارها أنظمة متكاملة على نحو محكم تنقصه الوسائل الصحيحة للتقدير الصحيح، فالحقيقة المنهجية المقررة للفصل بحدة بين الوصف النظامي والوصف التاريخي التي تطبق على وصف النظام اللغوي للغة ما خارج الزمن، وكذلك الافتراض الذي لا يقل خطأ عن التعاقب مُحكَم النظام للحالات التطورية للغة ما، يجعلان من الصعب-ما لم يكن من المستحيل-أن نفهم على أساس مفاهيمي ديناميكيات اللغات الهجينة والكريولية. فتوك بسن الخاصة بغينيا الجديدة التي ظهرت حوالى العام 1880م تتحول الآن إلى الكريلة (Wurm, 1977:334). فعلى الرغم من أنها لغة أم لبعض الناس والتي يستعملها بعضهم على نطاق واسع ويستعملها آخرون أحيانا فقط فإنها لاتزال لغة إضافية فقط لمتحدثين آخرين، ووصفها-سواء بأنها هجينة أو كريولية-يجرد الظاهرة من أحد أكثر جوانبها لفتا للنظر وهو مجال الاختلاف الوظيفي والتركيبي واسع المدى الذي يميز هذه اللغة، وبتعبير آخر فإن التوك بسن تشتمل على اختلافات تزامنية تظهر حالات اللغة التطورية المتتابعة زمنيا، ومن هنا فإن علماء الكريولية يفضلون الحديث عن سلسلة متصلة من الاختلافات متصاحبة الوجود، وليس عن تتابع من حالات اللغة المنفصلة، وبالمثل يمكن للغات الهجينة واللغات الكريولية أن يحدد مكانها في هذه السلسلة، وعلى سبيل المثال فإن لغة كريولية تامة النضج مثل السرنانية في مقابل اللغة الخاصة غير المستقرة المعروفة بـ Gastarbeiterdeutsch]ألمانية العمال الوافدين[، يمكن لكل لغة منهما أن توصف في إطار اتصالها بهذه السلسلة.

التعاقب الزمني لحالات التطور المختلفة

المحطات التالية على سلسلة التغيرات يمكن أن نميزها تحليليا بالنسبة للغات التي ظهرت في الأقاليم المشار إليها من قبل، نتيجة للتوسع التجاري الأوروبي:

1- بداية الاتصال بين لغة أوروبية وأخرى محلية.
2- لغة خاصة jargon غير مستقرة.
3- لغة هجينة مستقرة محدودة.
4- لغة هجينة مستقرة موسعة.
5- لغة كريولية.
6- لغة بعد كريولية.

ويجب ألا تفهم هذه المحطات باعتبارها حالات تطور متتابعة تحل إحداها محل الأخرى، بل بالأحرى باعتبارها أعرافا متصاحبة الوجود للاستعمال اللغوي يكشف عن توزيع إقليمي، وكثيرا ما يكشف عن توزيع اجتماعي، وعلى سبيل المثال يكتب تايلور (Taylor, 1968:612) عن اللغات الهندية الغربية الجديدة أنها كانت «خلال معظم تاريخها لغةً أُمًّا لبعض المتحدثين، ولكنها كانت لغة ثانية لآخرين من متحدثيها». وهذا يعني أن هناك لغة هجينة موسعة لا تتخذ لغة للأسرة، وتحولت من ثم إلى كريولية عن طريق كل الطبقات الاجتماعية في الوقت نفسه، وبشكل مماثل. ففي الأقاليم التي يتحدث فيها باللغات الهجينة فإن اللغات الأوروبية التي تعمل-بالنسبة لبعض المتحدثين-بوصفها المستوى الأعلى لتكوّن لغة خاصة أو هجينة حية تتعلمها في الوقت نفسه وتستعملها نخبة اجتماعية وفقا لقواعد الصورة الفصيحة. وأخيرا فإن زوال الكريلة وهي عملية تحدث الآن على سبيل المثال في جامايكا حيث تحل الإنجليزية أو لغة متوائمة معها محل الكريولية المؤسسة على الإنجليزية، هذا الزوال للكريلة يمكن وصفه باعتباره تعديلا لاحقا للغة الطبقات الاجتماعية الدنيا إلى لغة الطبقات الأعلى.

وبناء عليه فانطلاقا من نقطة البداية التي يمكن أن يحدد موقعها بدقة إلى حد معين فإن السلسلة الكريولية متعددة الأبعاد تمتد إلى نطاقات زمنية وجغرافية واجتماعية، وفي كثير من الحالات فإن الوقت والمكان والظروف الاجتماعية التي نشأت فيها اللغة الهجينة تكون معروفة جيدا. ولذلك من الممكن تقديم تفسير وظيفي للمحطات المذكورة سابقا على السلسلة المتصلة التي تعكس العلاقات الاقتصادية بين المتحدثين المرتبطين بهذه المحطات، وهذا الارتباط مرسوم بشكل تخطيطي في الجدول (1-5).

ولهذا فالمراحل التطورية المختلفة للغة هجينة تعكس نوع وضرورة

جدول (1-5): محطات السلسلة الكريولية والعلاقات الاقتصادية المقابلة

لغة أوروبية/ لغة محلية	لغة خاصة	هجينة محدودة	هجينة موسعة	كريولية	ما بعد كريولية
اتصال أولي بين تجار أوروبيين وسكان محليين	اتصالات تجارية اجتماعية خارجية متقطعة	اتصالات اقتصادية اجتماعية خارجية واسعة النطاق	اتصالات اقتصادية اجتماعية داخلية	كل الوظائف الاجتماعية-الاقتصادية	اتصالات قوية بمجتمع لغة الطبقة العليا

العلاقات الاقتصادية بين التجار والبحارة الأوروبيين وعمال المزارع وبين السكان المحليين. واعتمادا على هذه العلاقات يختلف المدى الزمني للسلسلة في الطول، فإذا كانت لغة هجينة مقصورة وظيفيا على التفاعل اللغوي المختلط في مجال التجارة فإنها يمكن أن تبقى مستعملة هكذا لأجيال عدة من المتحدثين، ويبدو أن هذا هو الوضع في الكاميرون والأقاليم المجاورة من الشاطئ الغربي لأفريقيا، حيث استعملت لغة تجارة إنجليزية الأساس منذ وقت مبكر في القرن الثامن عشر، وهو الأمر الذي كانت له فائدة عظيمة-كما قرر الفرنسي لابارت في 1803م-للتجار البريطانيين لأنهم لم يكونوا في حاجة إلى مترجمين (Todd, 1974:68). والكاميرون اليوم فيها نظام تعليمي ثنائي اللغة، بنسبة تصل إلى 90٪ من كل الأطفال تتعلم بالفرنسية والإنجليزية، وهما اللغتان الرسميتان في البلد، ومع ذلك فإن الإنجليزية الهجينة مازالت تقوم بوظيفة مفيدة بوصفها لغة تعامل خاصة بين الطبقات الاجتماعية، وكانت الإنجليزية الصينية الهجينة التي يبدو أنها-باستثناء جيوب معزولة في هونج كونج-قد انقرضت، كانت على نحو مماثل تستعمل كلغة مساعدة غير محلية في القرن الثامن عشر في الأماكن القريبة من المحطات التجارية البريطانية، وبعد العام 1843م فيما يعرف بموانئ التعاقد في الساحل الجنوبي للصين.

ومهما يكن فإن الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية يمكن أيضا أن تؤدي إلى كريلة اللغة الهجينة خلال حياة جيل معين. والسرنانية هي مثال لهذه الحالة سواء فيما يتصل بالسرعة أو الظروف الاجتماعية-الاقتصادية لنشأتها.

مثال: السرنانية التنجوية

والسرنانية التنجوية Sranan Tongo كما يسميها متحدثوها قد ظهرت إلى الوجود بوصفها لغة تجارة بمعنيين، أو بوصفها لغة تجارة، ولغة لهؤلاء الذين تحولوا للعمل في السلع التجارية للتجارة الأوروبية عبر الأطلنطي، أي العبيد الأفارقة. فالسفن الأوروبية كانت تزور شاطئ سورينام من أجل تبادل السلع مع السكان الهنود المحليين منذ بواكير القرن السابع عشر، وعن طريق إنشاء مزارع قصب السكر. حوالى منتصف القرن تغير التأثير الأوروبي في الأقاليم على نحو شديد، فبدلا من إدارة المزارع من أجل الاستهلاك المحلي أديرت من أجل الإنتاج للسوق الدولية، وقد أشبع الطلب على العمل في البداية عن طريق استيراد أقنان إنجليز وعمال بعقود، وفيما بعد بعبيد أفارقة ذوي لغات أُمٍّ مختلفة. وهاتان المجموعتان الواقعتان في أدنى درجات السلم الاجتماعي هما اللتان أوجدتا اللغة الجديدة، وفي المقابل بقي تأثير الجماعات اللغوية الأخرى تقريبا من دون أهمية. وهذا أقل دهشة فيما يتعلق بالجماعة الصغيرة من اليهود البرتغاليين الذين أنشأوا في العام 1665م مستوطنة في سورينام مما هو الشأن فيما يتعلق بالهولنديين الذين استولوا على المستعمرة من البريطانيين في العام 1667م ليحتفظوا بها تحت سلطتهم حتى الاستقلال في العام 1975م، وفي العام 1679م باع إقليم زيلاند الهولندي المستعمرة التي غرقت في الفوضى في أثناء انسحاب البريطانيين والتي تعرضت لتمردات العبيد وهجوم الهنود، باعها لشركة الهند الغربية، وقد توصلت الشركة إلى اتفاقية سلام مع الهنود في العام 1686م، ومنذ ذلك الوقت حكمت الشركة المستعمرة، ومع ذلك، ولأسباب تحتاج إلى تفسير، لم تساهم اللغة الهولندية إلا بالقليل في تكوُّن السرنانية.

وكون السرنانية كريولية إنجليزية الأساس أمر يسترعي الانتباه لأن تأثير الإنجليزية قد ضعف بالفعل إلى حد كبير في العام 1667م بانسحاب المستعمرين الإنجليز، ومع العام 1880م كان هذا التأثير منعدما في الواقع (Voorhoeve, 1983:39)، وبصعوبة كانت ثلاثون عاما من الاتصال في المزارع كافية لنشأة لغة جديدة لم تنتشر فقط بين الأفارقة القادمين حديثا، ولكنها أصبحت أيضا لغة أُمًّا للأجيال التالية، فالإنجليزية على الرغم من أن

قسما صغيرا من السكان في سورينام كان يتحدث بها محليا لفترة قصيرة من الزمن فقط، أمكنها أن تصبح عظيمة الأهمية بشكل حاسم بالنسبة لتطور السرنانية، نتيجة لسببين: أولهما هو أنه في أثناء فترة الحكم البريطاني للإقليم فإن المجموعة الاجتماعية من المزارعين كانت متجانسة لغويا، وهو الأمر الذي لم يعد كذلك في ظل الحكم الهولندي، والثاني هو ما يتصل بنسبة المزارعين البيض والعبيد السود. فحسب تقدير فورهويف كان هناك تقريبا عبدان في مقابل كل رجل إنجليزي في العام 1665م، وبانصرام القرن تحولت هذه النسبة إلى نسبة حوالي عشرة عبيد مقابل كل أوروبي، إضافة لهذا كان كثير من البريتون عمالا متعاقدين مقيدين في حريتهم لأنهم كانوا يعملون سدا لدين أو غرامة، ومن هنا كانوا أقرب اجتماعيا للعبيد السود من ملاك المزارع البيض. وعليه كان هناك-في أثناء الفترة البريطانية-اتصال أكبر بين الزراع والعبيد مما كان بينهم بعد رحيل البريطانيين، وفي الوقت ذاته فإن حاجة العبيد لامتلاك أداة مشتركة للاتصال أصبحت أمرا أكثر إلحاحا.

ومع ذلك فكون السرنانية التي استقرت بصعوبة في بداية القرن الثامن عشر لم تحل محلها الهولندية فيما بعد أو لغة هجينة هولندية الأساس، أمر يستدعي تفسيرا، وأحد جوانب الإجابة عن سبب عدم حدوث هذا يمكن أن نجده في النظرة المتعمقة لـ Le Page و Tabouret-Keller بأن استقرار اللغات الهجينة يتحقق اجتماعيا، فحيث توجد أهداف اجتماعية مشتركة يتحقق استقرار القواعد، بينما يرتبط انعدام التماسك الاجتماعي بعدم الاستقرار. والتماسك الاجتماعي بين السكان المتحدثين بالسرنانية احتضنه من دون قصد المستعمرون الهولنديون الذين أقاموا حواجز اجتماعية بينهم وبين العبيد أعلى كثيرا من الحواجز التي تفصلهم عن البريتون، وفضلا عن ذلك فإن التمثل قد أعيق بسبب الأمر القانوني للهولنديين بأن يستعملوا السرنانية في الاتصال بالعبيد، وهو ماجعل من المستحيل بالفعل للآخرين أن يتعلموا الهولندية. وفي القرن التاسع عشر أقيمت مدارس ابتدائية للعبيد على نطاق ضيق من أجل أغراض الهداية بشكل خاص، وكانت السرنانية هي لغة التعليم، ولم تجعل الهولندية اللغة الرسمية الوحيدة للتعليم إلا في العام 1876م، والهولندية اليوم هي اللغة القومية لسورينام،

ولكـن استعمـالهـا لا يتـم في أكثـر مـن 50٪ مـن الاتصـالات (Campbell, 1983:195). وهنا يمكننا أن نلاحظ الصدى البعيد للظروف الاتصالية في مجتمع المزارع في الأزمنة السابقة، وقد صورها كامبل كما يلي:

الحياة الاجتماعية في سورينام قبل العام 1876م كانت مبنية على أساس نظام طبقي ثنائي لنموذج المزرعة (أ) الطبقة العليا من الأوروبيين ومديري المزارع والمشرفين والتجار... إلخ، و(ب) الطبقة الدنيا التي تتكون من الهنود والزنوج الأفارقة والعبيد. وفي هذا المجتمع كانت الهولندية سلعة مقصورة على فئة واحدة (Campbell, 1983:191).

وقد أسهمت هذه التنظيمات للأسياد الاستعماريين الهولنديين بشكل كبير في جعل السرنانية هي لغة التعامل لكل المجموعات السكانية لسورينام: الأفارقة والمولدين والهنود والمستوطنين الهولنديين والبرتغاليين، وأخيرا- بعد إلغاء الرق-العمال المتعاقدين الذين جيء بهم إلى البلد من مناطق أخرى من العالم الذي احتفظ معه الهولنديون بعلاقات تجارية، وبشكل خاص من الهنود الآسيويين ذوي لغات الأم المختلفة، وهم من يطلق عليهم الهندوستانيون، وكذلك من الصينيين من جاوة. والتعدد اللغوي في سورينام تعدد مستورد وليس تعددا محليا، وهو إلى حد كبير من عمل شركة الهند الغربية، ففي نواح كثيرة يعتبر الوضع اللغوي في هذا البلد انعكاسا وجزءا من ظروفه الاقتصادية. والسرنانية بشكل خاص، وهي أهم لغة في سورينام، تدين بوجودها للضغط الاجتماعي الحاد والمشكلات الاتصالية لاقتصاد مزارع السخرة والتي لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق لغة للاتصال.

الترسب اللغوي والتفاوت الاقتصادي

لغات الاتصال تشير دائما إلى مآزق أو حالات اضطرار اتصالية، وتشير إلى علاقة تفاوت اقتصادي بين الجماعات المعنية، وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للغات الهجينة والكريولية الموجودة اليوم في بلدان العالم الثالث، فقد كانت الظروف الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالمزارع والمستعمرات التجارية مهدا لهذه اللغات، وكما يشرح سانكوف (Sankoff, 1979:24):

نظام المزارع نظام خطير لأنه فريد في إحداث انقطاع مفجع لا

نظير له في العرف اللغوي، ومن الصعب تصور وضع آخر يصل الناس فيه إلى هذا التنوع في اللغات الأصلية حيث فصلوا عن مجموعاتهم اللغوية الأصلية، حيث لا يكفي حجم أي جماعة لغوية لتأكيد بقائها، وحيث لاتوجد لغة ثانية يشترك فيها عدد كاف من الناس لتستخدم كوسيلة مفيدة للاتصال المتبادل، حيث إن اللغة الرسمية ليست في متناول كل واحد تقريبا.

يصف تشنج (Cheng, 1982:127) الظروف النموذجية لاستعمال اللغة الهجينة في المستعمرة التجارية كما يلي:

الإنجليزية الصينية الهجينة كانت في الغالب أداة اتصال بين الأسياد الأجانب والخدم الصينيين، ووسيلة تستعمل في محلات التجزئة التي تبيع للأجانب.

والمزارع والمستعمرات التجارية لم تكن محيطا للاتصال بين متساوين، وبالأحرى فقد بدأ الأوروبيون اتصالاتهم في ظل مقدمات التفوق الاقتصادي الفعلي والتفوق العسكري وامتلاك ما كانوا مقتنعين بأنه ثقافة وعقيدة متفوقتان، وبسبب هذه العلاقة غير المتوازنة بين الناس المحليين والأوروبيين الدخلاء، والتي لم يكن الأخيرون يخجلون من استغلالها لمصلحتهم، فإن معظم عبء التغلب على المأزق الاتصالي قد تحمله السكان المحليون. وحقيقة أن اللغات الأوروبية قد قدمت الجزء الأكبر من مفردات أنواع الاتصال الناشئة حديثا يجب أن تفهم باعتبارها نتيجة للجهود المبذولة من جانبهم]السكان المحليين[لتعلم اللغات الأوروبية. وحيث إن هذا كان يجب أن ينجزه البالغون، وليس الأطفال، في غياب تعليم نظامي، وعلى أساس مقدرة محدودة جدا على التقليد لم تكن الكلمات المكتسبة تستعمل تبعا للقواعد النحوية للغات الأوروبية أو في معانيها الصحيحة دائما. وبسبب الظرف التعليمي الخاص لم يكن في إمكانهم إلا الاعتماد على الأنظمة التي تتضمنها لغاتهم التي يمكن التعرف عليها باعتبارها الطبقة التحتية للصور الأخيرة للغة الاتصال، والصورة العامة للغات الهجينة والكريولية الناشئة عن ظروف من هذا النوع تكشف إلى حد كبير عن طبقة معجمية عليا أوروبية الأصل وطبقة نحوية تحتية محلية (عدلت واختلفت على نطاق واسع عندما تمت الكريلة)، هذه الصورة إنما هي انعكاس لوضع شركاء الاتصال الأضعف اقتصاديا المواءمين أنفسهم لأي مدى ممكن مع الجماعة الأقوى اقتصاديا.

وغلبة اللغات الأوروبية في مد لغات الاتصال بالمفردات، قد ترتبت إذن على الحاجة إلى الاتصال في موقف اتصال لغوي متعارض غير متوازن تحت ظروف تفاوت اقتصادي واضح. وهناك ظاهرة مماثلة بنائيا وهي خاصية من خاصيات أنماط الاستعمال اللغوي المعينة التي تلاحظ في الأسواق متعددة اللغة، فبدلا من الاستعمال المطرد للغة تعامل واحدة في كل النشاطات الاتصالية فإن كثيرا من الأسواق ذات العدد غير المتجانس لغويا من التجار والزبائن، تكشف عن نمط من الاختيار اللغوي الذي يعكس الظروف الاجتماعية-الاقتصادية القائمة في السوق، وذلك أنه كلما استطاع التاجر أن يتكلم لغة الزبون فإنه يفعل ذلك. ومن دون شك هناك أيضا أسواق يستعمل فيها كل المشاركين لغة تعامل معينة وخاصة الأسواق الاحتكارية مثل أسواق البترول الخام والحبوب، ولكن السوق النموذجية الأصيلة تقدم إلى العملاء حرية الاختيار بين التجار المتنافسين، وهي الحرية التي تحفز الأخيرين على أن يسلكوا سلوكا لطيفا تجاه السابقين، وإحدى الطرق الأكثر لفتا للنظر لعمل هذا هي لفت انتباه العملاء والتطوع بتقديم معلومات عن البضائع والأسعار... الخ بلغاتهم. وفي هذا الشكل البسيط من التسويق فإن تنوعا محرفا وغير صحيح من لغة العميل الذي ليس-في الواقع-أكثر من لهجة فردية عابرة غير ثابتة هو الذي يستعمل غالبا بسبب الضرورة. ومع هذا فإن هذا النوع من الاختيار اللغوي يظهر عدم تماثل علائقي أساسي مناظرا لعدم تماثل اللغتين، متدنية المستوى ورفيعته، اللتين تترسبان في اللغات الهجينة والكريولية، ومن هنا فهذا الشكل ذاته من هذه اللغات يشهد على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية المحددة لنشأتها.

موت اللغات

على الرغم من أن كثيرا من اللغات الهجينة قصيرة الحياة، وأن اللغات الأخرى لا تتخلى عن كونها أدوات بديلة مؤقتة فإن تكُّون اللغات الهجينة والكريولية، وهو من سمات عصرالتوسع الأوروبي، قد زاد من مجمل عدد لغات العالم، لأن هذه اللغات عادة لا تزيح اللغات الأخرى، ولكنها تنشأ استجابة لحاجات اتصالية جديدة نتجت عن تحولات اقتصادية وديموغرافية مفاجئة. ولكن الاتجاه المضاد اليوم أكثر وضوحا، فلغات العالم تتجه للتناقص،

وهذا-مثله مثل التهجن-نتيجة للاتصال غير المتكافئ للمجموعات اللغوية المختلفة، وموضوع البحث هنا هو الظروف التي تتناقص فيها فائدة لغة معينة لدرجة أن متكلميها يستعينون بلغة إضافية لإشباع حاجاتهم الاتصالية. والأداة الأجنبية، أي اللغة الإضافية، تخترق تدريجيا في البداية مجالات اتصال تتزايد باستمرار، وفي النهاية تحل محل اللغة الأصلية للمجموعة، بمعنى أن التحول اللغوي-كما يرى شفمان (Schiffman, 1990) على نحو مقنع-يقع في مجال بعد آخر، وليس عند متكلم بعد آخر، حتى لا يبقى مطلقا أي مجال للغة المهجورة.

والعمليات من هذا النوع تكشف عن عدد من الخصائص النظامية التي درست أولا على نطاق واسع في البلدان المهاجَر إليها، خاصة في الولايات المتحدة (Haugen 1953 , Fishman 1966) وأستراليا (Clyne, 1972). وبالنظر إلى بروز اللغة بوصفها ملمحا اجتماعيا في هذه المجتمعات وللحاجة دائما إلى دمج وتكييف الموجات الجديدة من المهاجرين ذوي الخلفيات المختلفة للغات الأم، فإن هذا لا يكون مدهشا بدرجة كبيرة، ومع ذلك فإن التحول اللغوي ليس مقصورا على بلدان الهجرة أو على بلاد معينة، ولكنه يمكن أن يلاحظ في كثير من مناطق العالم.

والتحول اللغوي-من ناحية-هو عملية تدرجية نموذجية بالنسبة للمجموعات المهاجرة التي تميل-بعد أجيال قليلة-إلى هجر اللغة التي جاءت بها إلى محيطها الجديد. وحيث إنه من النادر أن يحدث أن يهاجر كل متحدثي لغة معينة فإن هذا لن تكون له نتائج كبيرة على اللغة ذاتها. فتخلي المهاجرين البولنديين إلى إقليم الروهر في ألمانيا في بداية القرن العشرين، تخليهم بالفعل عن لغتهم بعد جيل واحد لم يؤثر في تطور اللغة البولندية، وبشكل مماثل فكون معظم الشيليين من الأصل الألماني لم يعودوا يتحدثون الألمانية لم يؤثر في استمرار هذه اللغة، وحتى إذا ما تُمثلت كل الأقليات المنفية المتحدثة بالألمانية تمثلا تاما في محيطها اللغوي، فإن هذا لن يكون له إلا ضئيل الأثر في التطور البعيد للألمانية في حد ذاتها، ومن ناحية أخرى فإن التحول اللغوي في جماعة لغوية تعيش بأجمعها محاطة بجماعة أخرى تتحدث بلغة ذات فائدة أكبر، يعني أن لغة الجماعة الأولى سوف تنتهي من الوجود. وباستعمال استعارة بيولوجية فإن وضعا من هذا

النوع قد أشير إليه باعتباره «موتا للغة».

وهذه الاستعارة تعبر عن شعور درامي يعتقد بعض المؤلفين أنه ملائم للظاهرة، ولكن المرء يجب ألا تغيب عن ذهنه حقيقة أن موت اللغة-باستثناء الحرب والإبادة وأشكال العنف الأخرى، والكوارث الطبيعية-إنما هو أمر يتعلق باللغة وليس بالمتحدثين. ومن هنا فإن الاستعارة ليست من دون مشاكل، فقد تعرضت للنقد والتوسيع معا، فكالفت (Calvet, 1974 يتحدث عن الـ Glottophagie أي الاغتيال اللغوي، بينما يرى «دنسون» (Denison, 1977) أن انتحار اللغة استعارة أكثر ملاءمة من موت اللغة، لأن متكلمي اللغة هم المسؤولون عن تلاشيها وليس أي شخص آخر، وهذا بدوره ما يرفضه تماما بعض المؤلفين. وانتشار الإنجليزية على حساب لغة «تشامورو» Chamorro في جوام قد شخصه داي (Day, 1985) باعتباره حالة «إبادة لغوية»، لأن متحدثي التشامورو-كما يشرح داي-غير واعين بتهديد أن الإنجليزية تقف في طريق بقاء لغتهم، وأنها سوف تتسبب في موتها بالفعل. وقد ناقش عدد من الدراسات مسألة انبعاث لغة معينة، وهو الأمر الذي يقوم النموذج الكلاسيكي الحالي للعبرية الحديثة بالنسبة له بوصفه نقطة مرجعية عامة، على الرغم من أن رابين(Rabin, 1986, 1989) يؤكد أن التراث العبري لم ينقطع تماما، وبالتالي يقترح مصطلح «بعث اللغة Language Revitalization بوصفه مصطلحا أكثر مناسبة، ويناقش تابورت كيلر (Tabouret Keller, 1981) «صراع البقاء» للغات فرنسا الإقليمية، ويصف فشمان (Fishman, 1985 b) الحياة الخصبة للغة «الميتة»، أي الـ «يدش» Yiddish ساخرا من تلك الاستعارة المثيرة للعواطف.

اللغة والبيئة

فكرة أن اللغات هي كائنات حية، أي الفكرة التي تعني ضمنا استعارة الموت ليست فكرة جديدة، وهي فكرة يستنجد بها اليوم أساسا هؤلاء الذين يأسفون على هلاك اللغات على هذا الكوكب، ولذلك يدعون-في سبيل صيانة البيئة وحمايتها-إلى إجراءات مناسبة لإيقاف ذلك (:Kloss, 1969 287 f). واعتمادا على النسبية اللغوية في الواقع فإن القياس على حماية البرية يستدعي أنه مع كل لغة تضيع لا يضيع نوع فريد من التطور اللغوي

والثقافي فحسب، بل تضيع أيضا طريقة معينة لتطور العالم، لدرجة أنه مع كل لغة تموت سوف تدفن إلى الأبد طريقة فريدة في النظر إلى عمل العقل الإنساني، فإذا كان بقاء الكركدن جديرا ببذل الجهد لحمايته، فإن الأيرلندية والرايتو-رومانسية أكثر جدارة بهذا.

ومن هنا فحيث يكون موت اللغة موضع نظر فإننا نتعامل مع العلاقة بين اللغة والبيئة، أي مع المحيط الحي للغة، وهذا هو ما يدور حوله تصور هوجن Haugen عن «إكلجيا اللغة». و«البيئة» هي مفهوم متعدد الطبقة، فهو يعني فكرة أن لكل نوع بيئته، أي موطنه ولكنه يعني أيضا أن هناك تدرجا هرميا للمواطن، أي بيئة البيئات، وتفسير مفهوم البيئة عن طريق سوسيولوجيا اللغة يعني فكرة أن كل لغة ترتبط ببيئتها بطريقتها الخاصة، وتتشكل وتتميز عن طريق الظروف الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية التي يعيش متحدثوها في ظلها، وكذلك أيضا عن طريق بيئتها اللغوية، أي اللغات التي تتصل أو اتصلت بها، واللغات تشكل جانبا من ظروف الحياة لمتكلميها، وهي-بالنظر إليها بوصفها كائنات حية-تتفاعل خلال بيئة معينة مع كائنات حية من نوعها نفسه.

وكما يعي الإكلجيون جيدا فإن الإكلجيا التي تخفق في وضع الاقتصاد في الحسبان يُقضى عليها بعدم القيمة، وبناء عليه يكون لنقل مفهومي النوع والبيئة معنى فقط إذا ما وضع اقتصاد اللغة أيضا في الحسبان، والبيئة لا تشكلها الظروف الاقتصادية وحدها، فالظروف الاقتصادية تتفاعل دائما-بدرجات مختلفة-مع العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية — النفسية والثقافية بمعنى أوسع. ولكن عندما يطرح للنقاش تدهور البيئة واستئصال الأنواع التي تعيش فيها فإن الاقتصاد ينتقل لمركز اهتمامنا. وعلى سبيل المثال فإن فتح قارة أمريكا اللاتينية للتطور الاقتصادي قد جاء معه بالقضاء على كثير من اللغات خاصة لغتي جماعتي «التوكانو» Tucano و«الجفارو» Jivaro مع جماعتيهما اللغويتين، وهي عملية مستمرة بسبب اجتثاث الأشجار الحثيث في الغابات (المدارية الحزينة) «trists tropiques» في الأمازون. أما القبائل الهندية الصغيرة فقد وقعت ضحية للتجزيء أو أجبرت على التمثل أو واجهت الإبادة الفيزيقية. وفي الحالات الأقل دراماتيكية فإن لغات الجماعات الصغيرة تحولت إلى لغات متدهورة

(Ornstein- Galicia, 1989) لعدم الحاجة أو لعدم وجود فرصة لاستعمالها في الاتصال. واللغة المتدهورة تظهر عليها أعراض التلاشي قبل انقراضها الفعلي، أي قبل انعدام وجود جماعة لغوية تستعملها. وأكثر من أي شخص آخر كشف دوريان , 1981 1989) (Dorian, أنه عندما يقل استعمال اللغات شيئا فشيئا فإنها تعاني من تقلصات تركيبية ومن تبسيط في النظام اللغوي هو-إذا سرنا مع التشبيه-ما يمكن أن يوصف بأعراض التدهور، والتقلصات من هذا النوع قد وصفت باعتبارها صورة منعكسة للتوسعات القواعدية المماثلة للكريلة (Dressler 1972,Trudgill 1977). ولكن يجب أن ننظر فيما وراء التقلصات النظامية مادامت نتيجة وليست سببا للتدهور، وهذا حتى نفسر سبب تناقص استعمال لغة معينة، والظروف التي يتم فيها هذا التناقص.

فقدان الوظيفة والإخفاق في التكيف

تناقص استعمال اللغة يعني أن لغة ما يقل استعمالها على نحو متزايد في أغراض معينة كان المعتاد أن تستعمل فيها، وعلى سبيل المثال ففي أعقاب تحديث اليابان أثناء العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر فإن «الكانبونية» Kanbun، وهي تنوع ياباني للصينية الأدبية الكلاسيكية قد أبعدت تدريجيا عن الأدب والنثر السياسي، تماما مثل اللاتينية في غضون القرن الثامن عشر التي تقهقرت تدريجيا في مجال البحث العلمي أمام اللغات القومية الأوروبية، ومن المهم أن ندرك في هذا الصدد أن مجالات الاستعمال ليست ثابتة للأبد، والأحرى أنه نتيجة للتطورات الاجتماعية-الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية تنشأ باستمرار مجالات جديدة يمكن أن تصبح مهمة لاستمرار لغة معينة. ومستقبل كثير من اللغات اليوم مشكوك فيه، ليس فقط بسبب انكماش مجالها الوظيفي، ولكن لأنها لم تستعمل أو تكيف للوظائف الناشئة حديثا والتي ترتبط منذ البداية بلغة أخرى، فالطيران-إذا أشرنا إلى مثال واحد فقط-قد أوجد حاجات اتصالية جديدة لم تكد تستعمل لغة من قبل للوفاء بها. والأمر الأكثر احتمالا هو أن الغالبية العظمى من كل اللغات الموجودة اليوم لن تستعمل أيضا في المجالات الاتصالية الحديثة مثل القانون والإدارة والعلم والتكنولوجيا والديبلوماسية والتعليم

العالي، ومن هنا فإن التوسع الوظيفي وانعدام التكيف مرتبطان وقرينان لتضييق مجال الاستخدام، وهما معا [عدم التوسع الوظيفي وعدم التكيف] يساهمان في تخفيض صلاحية كثير من اللغات وتخفيض قيمتها الاستعمالية.

ما اللغات التي تشغلنا؟ إن التناقص الشديد لعدد خمسة أو ستة الآلاف لغة التي لايزال يمكن حسابها على هذا الكوكب سوف يكون أمرا حتميا في هذا العالم الذي أصبح جماعة اتصال كوكبية بفضل تكثيف الاعتماد الاقتصادي المتبادل. والراحل «هاينز كلوس» Heinz Kloss، وهو من أذكى الملاحظين للتحولات اللغوية في المعمورة، يعتقد أن السؤال الصحيح هو فقط ما إذا كنا في المستقبل «ننوي ونريد أن نتعامل مع مئات أو عشرات فقط من اللغات» (Kloss, 1969:294). ومعظم اللغات التي من المرجح أن تكون قصيرة الأجل تتحدثها-في أقل مناطق العالم تطورا-جماعات لغوية ضئيلة العدد، كما أنها لم تكتب مطلقا، هذا إذا تجاوزنا عن استعمالها في أغراض المجتمع الحديث، ولولا أن كثيرا من اللغويين منذ بداية هذا القرن قد كرسوا معظم طاقاتهم لتسجيل ووصف اللغات المتقهقرة فإن كثيرا منها-خاصة في الأمريكتين-كان سيموت من دون أن يلحظ أو يكون له أثر، وفرص استمرار اللغات الضعيفة عدديا ذات الآلاف القليلة أو حتى المئات فحسب، فرص ضعيفة جدا على نحو واضح في وقت وصلت فيه الحضارة الحديثة إلى الأماكن النائيةحيث تُتَحدَّث هذه اللغات، فالحالات المختلفة جيدة التوثيق-مثل حالة لغة «الأينو» Ainu في اليابان-تجعل انقراض تلك اللغات يبدو أمرا لا مفر منه.

إن شعب الأينو شعب صغير يعيش في شمال اليابان وجزر الكوريل، ومع العيش عيشة القنص والالتقاط احتفظ هذا الشعب لزمن طويل بمجرد اتصالات ضعيفة مع اليابانيين، حيث إن هذا الجزء من الأرخبيل هو آخر جزء طالب به اليابانيون واستعمروه. ومع أن تعداد هؤلاء لايتعدى عشرات قليلة من الآلاف فقدشكلوا جماعة إثنية متجانسة بلغتهم وثقافتهم حتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي ذلك الوقت جاء انفتاح اليابان القهري على الغرب والثورة السياسية المعروفة بالإحياءالميجي Meiji Restoration (1868)، الذي وضع قواده اليابانَ على طريقة التحديث والتصنيع مما عنى-

من بين أشياء أخرى-الضياع النهائي للغة الأينو، ففي العام 1937 كان على «موراساكي» Murasaki أن تعتمد على مرشد لغوي واحد في وصفها لتلك اللغة (1976). وعندما أفسح اقتصاد المعيشة التقليدي في الطريق لأشكال أخرى من الإنتاج انهار التماسك الاجتماعي أيضا، فقد استدعى نظام العمل والإنتاج من أجل السوق علاقات أقوى مع اليابانيين تبعها زواج مختلط، وفي العام 1937م كانت نسبة 36٪ من كل الزيجات هي زيجات مختلطة، وخلال العقود الأربعة التالية ارتفعت النسبة إلى 88٪ من شعب الأينو (Takakura, 1960). وحيث إن اليابانية ذات قيمة من الناحية الاقتصادية للأينو، بينما لغة الأينو ليست كذلك بالنسبة لليابانيين فإن الزواج المختلط لغويا قد أدى إلى ثنائية لغوية انتقالية، وإلى تمثل سريع وكامل للجماعة الأضعف. فلغة الأينو لم تنتقل إلى الأولاد من الزيجات المختلطة، لأسباب مختلفة أهمها أنهم يعتمدون على نظام تعليمي بلغة أجنبية، ولغتهم لم تعد اليوم تستعمل في الاتصال اليومي، وتدهورت مكانتها إلى مجرد الزينة الفولكلورية. وبينما يأسف بعض الناس على ما حدث، فإنه-باستعادة تطور الأحداث-كان نتيجة لا مفر منها لاندماج الأينو في الاقتصاد الياباني والأمة اليابانية.

الزمن ومدى التطور

تدهور لغة الأينو كان تدهورا سريعا من دون عوائق في الواقع، ولم تفعل الحكومة اليابانية شيئا لمساعدة الأينو على الاحتفاظ بلغتهم، وقد تخلى عنها متكلموها أنفسهم مع إبداء قليل من الأسف أو المقاومة، وباستثناء بعض العلماء فإن فكرة أن اللغة والثقافة ذواتي المجموعة الهامشية المتخلفة تستحقان المحافظة عليهما، هي فكرة غريبة تماما على مجموعات السكان المعنيين على حد سواء. واليوم فإن تطبيق هذا على اللغات التي تحتاج إلى حماية كحماية الأنواع المهددة قد نال بعض الاعتراف، وفي كثير من الأماكن أصبحت حماية لغات الأقليات مسألة اهتمام عام وإنه لأمر مشكوك فيه بدرجة كبيرة-مع ذلك-أن المناطق غير النامية في الهند وغينيا الجديدة وأفريقيا جنوب الصحراء، ستكون قادرة على الهروب من التحولات اللغوية على نطاق واسع في أعقاب الانتقال من اقتصاد المعيشة الزراعي إلى

اقتصاد السوق الصناعي. وقد عَنَى التصنيع بالنسبة للغة الأينو أنها فقدت البيئة التي تكيفت لها، وأن الفترة الزمنية التي تحولت فيها البيئة التقليدية المعزولة إلى بيئة حديثة اخترقها وسيطر عليها المجتمع المحيط كانت فترة شديدة القصر لا تسمح للمتحدثين بأن يكيفوا لغتهم للظروف الجديدة،وبالتالي تأكيد استمرارها بوصفها أداة اتصال مفيدة وظيفيا.

في عهد الميجى في اليابان، كان صدام المجتمع التقليدي بالحداثة صداما عنيفا بشكل واضح، وكان التحديث الإجباري سريعا وحاسما وناجحا على نحو واضح. وفي أماكن أخرى من العالم وقعت عمليات مشابهة في الماضي، أو تقع في الوقت الحالي، ولكنها تتميز بمقاييس زمنية مختلفة، مما يعني أن طول الزمن المتاح للتمكن من حل المشكلات الناشئة طول مختلف، فتحديث أوروبا قد استغرق زمنا أطول من تحديث اليابان التي كانت متخلفة في القرن التاسع عشر بالمعايير الأوروبية. والبلدان النامية اليوم تحتاج أيضا إلى زمن أقل لإنجاز هذه العملية إذا ما أرادت أيضا أن تصل إلى مستوى التطور للعالم الصناعي الذي يستعد بالفعل لعصر ما بعد التصنيع. ومن المرجح أن كثيرا من الجماعات اللغوية الصغيرة في هذه البلدان سوف تفنى بسبب التحولات الاجتماعية التي يحدثها التطور السريع. والهند وحدها فيها أكثر من 1200 جماعة لغوية ذات عدد أقل من ألف فرد (Srivastava, 1984a:42)، وكثير منها يعيش في مناطق ريفية في ظروف يكون فيها إدخال الأنوال الآلية-مثلا-بمنزلة تثوير في إدارة الحياة، والبعد بينها وبين العالم الحديث كبير جدا حتى يمكن تخطيه عن طريق لغاتهم الخاصة. وعلى الرغم من أن هذا لا يعني أن كل جماعة لغوية سوف تتخلى عن لغتها فهو واقع يهدد استمرار هذه اللغات بشكل جدي. والتحديث يعني أكثر من مجرد انقطاع الأشكال التقليدية للحياة، فهو يعني في حالات كثيرة أيضا انقطاعا للتراث اللغوي الشفاهي بشكل شامل. ووصف كيفر لبيئة البراتشي Paraci الجبلية في سفوح هندوكوش في أفغانستان وللتحول المحكوم اقتصاديا، هذا الوصف يوضح أنواع الظروف التي من المرجح أن تحدث تناقصا في التنوع اللغوي في مناطق أخرى من العالم أيضا:

حديثا وجه إنشاء الطرق والمرافق العسكرية اللازمة ضربة قاضية لمنطقة الملاذ هذه، وهو الأمر الذي دخل وسط البراتشي وترك وديانهم مفتوحة

منذ ذلك الوقت، وقد تكفل التطور الاقتصادي والصناعي بالباقي، فلم يخلق حاجات جديدة، ولم يقض على الشبكة التقليدية لمراكز البيع والشراء، ولم يكسر التوازن بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية، لم يقم بهذا كله فقط ولكنه أيضا مرة واحدة وإلى الأبد جرد الاكتفاء الذاتي واقتصاد الجبل من سلاحهما عن طريق دخول نوع لا يستبدل من العمل إلى المصانع والمدن (Kieffer, 1977:97).

ويبدو أن متحدثي البراتشي يشعرون بحافز ضعيف لأن يوقفوا تدهور لغتهم أو يحاولوا أن يعيدوا الوضع إلى ما كان عليه، وهذا ما يشرحه كيفر بإيجاز، ولكن بشكل صحيح كما يلي:

عندما يهتم المرء بتحدث لغة أخرى أكثر فائدة اقتصاديا وفكريا بشكل واضح، فإنه يهتم أيضا بأن يصبح شخصا آخر وأن يجد فرصة عيش أفضل، ومن هنا يكون نوعا من العبث الدفاع عن لغة ووضع إثني سوف يكونان مجرد فولكلور قديم الطراز (Kieffer, 1977:97).

التصنيع واضمحلال اللغات في أوروبا

منذ زاد-بشكل ملحوظ-عدد اللغات القومية المقننة في القارة الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر، بينما لغات قليلة نسبيا فقط (مثل «المانكس» Manx من الأسرة السلتية، و«الفنّو-أوجرية الليفونية» Finno-Ugric Livo والإنجرية في أثناء الفترة نفسها)، قد غابت عن مشهد التاريخ، فإن عدد اللغات الأوروبية المهددة بالتمثل أو الاستيعاب أو تشتت متحدثيها لم يقدر التفكير الصحيح في حالات كثيرة. والآن في أوروبا أيضا فإن بقاء عدد من اللغات هو في وضع معلق في الوقت الحالي، وتطور هذه اللغات أمر مفيد بالنسبة للتقدير العام لاحتمالات الحفاظ على اللغات في الجماعات اللغوية الصغيرة مادام كثير من الآثار الجانبية لتحديث أوروبا سوف يمكن التغلب عليه-طوعا أو كرها-في المناطق الأخرى من العالم. وإضافة لهذا فإن مشكلة اضمحلال اللغات وتلاشيها قد بحثت على نحو أكثر شمولا في أوروبا من أي مكان آخر، فظاهرة تراجع الاستعمال والانحدار الوظيفي التقليدي للغات الأقليات أكثر بروزا في أوروبا مما هي في البلدان النامية. وهذه الظاهرة تتصل بلغات مثل الأيرلندية والويلزية والبريتونية Breton

والبروفانسية والأكستية Occitan والرايتو-رومانسية والباسكية، وكذلك الكثير من لغات الأقليات التي تتحدثها مجموعات أصغر في كل البلدان الأوروبية تقريبا، وهذه اللغات قد اختفت في العادة من المجالات العامة، وهبطت إلى مستوى لغة البيت والعائلة. ومن بين التغيرات البيئية التي سرعت من تقهقرها كان التحضر والتصنيع أمرين حاسمين. وخلال العقدين الماضيين أو ما يقرب من هذا قد تراكم مقدار كبير من المعرفة عن اللغات المتقهقرة مقدِّما نقطة بداية قوية لفهم ديناميكيات هذه العمليات، فالتصنيع يهدد لغات الأقليات، ولا يهم ما إذا كان إنشاء المراكز الصناعية داخل أو خارج إقليم اللغة المشار إليها، لأنه في كلتا الحالتين فإن إقامة تسهيلات الإنتاج الصناعي يمكن أن تحدث تحولات ديموغرافية تهدد بقاءها، ففي الحالة الأولى يكون للتصنيع تأثير يجعل المجموعة اللغوية المحلية تتحول إلى أقلية في إقليمها ذاته، عن طريق الهجرة إلى الداخل، لأن المركز الصناعي الجديد يجذب أعدادا ضخمة من متحدثي لغة أخرى من الخارج، وفي الحالة الثانية فإن بيئة اللغة ينخفض سكانها بسبب الهجرة إلى الخارج لأن متحدثي اللغة يختلطون بمتحدثي لغات أخرى في المدن الصناعية، ويحدث أيضا أن العملية الأولى تتبعها العملية الثانية، أو العكس بالعكس، والمثال التالي قد يوضح كلا من هذه السيناريوهات:

1- تقليل المجموعة اللغوية المحلية عن طريق الهجرة إلى الداخل الذي يحدثه التصنيع داخل إقليم اللغة.

2- انخفاض السكان في إقليم لغة الأقلية الذي يحدثه التصنيع خارج الإقليم.

3- زيادة الهجرة إلى الداخل وإلى الخارج، أي إلى إقليم لغة الأقلية ومنه، وهو ما يحدثه التكامل الاقتصادي الكثيف.

اللغة الصربية في لوستز: اللغة الصربية (الوندية Wendish أيضا) هي اللغة الباقية من اللغات السلافية الغربية التي كانت موجودة في ألمانيا الشرقية-الإلبية، فهناك حوالي 50 ألف صربي يعيشون في منطقة المستنقعات في لوستز العليا والسفلى قرب الحدود البولندية. وعلى الرغم من أن اللغة لها تراث أدبي يرجع إلى القرن السادس عشر فإن اللغة قد تراجعت عن المدن خاصة مدينتي بوتزن وكوتبوس منذ فترة الترويج التجاري. وعملية

التراجع هذه قد تسارعت عندما منع النازيون الاستعمال العام للصربية في العام 1938م، وقد ضم تعداد العام 1925م قبل الحرب حوالى 4 آلاف متحدث وحيد اللغة، ولكن منذ القمع النازي، وعلى الرغم من أن الحماية التي تمتعت بها الأقلية الصربية في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، فإنه لا يوجد الآن إلا متحدثون ثنائيو اللغة، أما عمال المناجم وعمال المزارع فقد ظلوا يستعملون الصربية في كل أغراض الاتصال اليومي حتى بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد إنشاء جمهورية ألمانيا الديموقراطية فقد اتُّبعت سياسة حماية نشطة للأقليات، بما في ذلك الثنائية اللغوية في الإقليم الصربي، مع الاعتراف بالصربية بوصفها اللغة الرسمية الثانية، والاعتراف بالتعليم ثنائي اللغة. وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي رغب فيها قسم فقط من السكان الصربيين فقد استمر تقهقر العربية أساسا بسبب التحولات الديموغرافية استجابة لمتطلبات سوق العمل، ولمواجهة الطلب العظيم على الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية فإن إنتاج الفحم في مناجم منطقة لوستز قد ازداد بشدة، مما أدى إلى هجرة داخلية لكثير من عمال المناجم المتحدثين بالألمانية، ونتيجة لهذا فإن الصربية قد زحزحت تدريجيا من أحد مجالات العمل التقليدية حيث كانت اللغة السائدة في الاستعمال، وفي الوقت نفسه تخلى كثير من الشباب الصرب عن لغتهم للتحدث بما أدركوا أنها اللغة الأكثر تقدما وذات المكانة الأعلى لبيئتهم الأوسع، وهي اللغة الألمانية، وهم لم يجبَروا على القيام بهذا، بل كان انعدام الولاء اللغوي الذي أظهروه في تعارض قوي مع سياسة الحكومة للثنائية اللغوية. وعلى الرغم من الأهداف الثابتة للإجراءات الرسمية في دعم الحفاظ على الصربية، فإن هذه الإجراءات غير ملائمة لوقف تدهورها البطيء، بل المستمر، فهي ليس في إمكانها منافسة الألمانية، وإن من تبقى من جماعتها الإثنية-اللغوية يقل أكثر فأكثر عن طريق الزواج المختلط.

اللغة الباسكية في إسبانيا: مثال آخر للتهديد الذي يمثله التصنيع داخل إقليم جماعة لغوية قليلة على بقائها هو المنطقة الجبلية في شمال شرق إسبانيا حيث تعيش جماعة الباسك، وحركة إيتا العسكرية قد جرّت على الباسك سمعة الدفاع المتصلب عن هويتهم الإثنية، ولكن هذا لن يحجب واقع أن إيتا لا يؤيدها معظم الباسكيين، وأن عددا متناقصا منهم على نحو

مستمر يعتبر الباسكية عنصرا أساسيا لهويتهم، فاللغة الباسكية لا يتحدثها إلا 25٪ من كل جماعة الباسك الإثنية، وليس أكثر مما يقدر بـ 16٪ في المجالات الاجتماعية المختلفة (Roaetxe, 1991).

وخلال السبعة والثلاثين عاما من دكتاتورية فرانكو فإن كل لغات الأقليات المتحدث بها في إسبانيا بما فيها الباسكية قد قمعت بوحشية، ومنعت من كل استعمال عام، أما الحكومة الإسبانية الحالية فهي تساند اللغات الإقليمية الرئيسية-الكتالونية والباسكية والغاليسية-إداريا وماليا في الوقت نفسه. ولكن على الرغم من التسامح الرسمي الذي جاءت به الديموقراطية معها فإن الباسكية تتحول بشكل منتظم إلى لغة تعلم ثانية لعدد متزايد من الباسكيين، وملاحظة أرويج (Orwig, 1988:1) بأن «هناك مليونا ونصف مليون باسكي غير قادرين على الحديث بلغتهم الأصلية»، والمرجح أن يكون هذا حكما أقل من الواقع، هذه الملاحظة تلقي الضوء على ما هو مطروح في الواقع، فبأي معنى تكون لغة ما هي «اللغة الأصلية» لشخص لا يمكنه الحديث بها؟ النقطة الأساسية إذن هي تجديد التراث اللغوي في حد ذاته وليس حماية الجماعة اللغوية وحق أفرادها في التعبير عن أنفسهم بلغتهم. وإحدى المشكلات التي تواجه جهود الإحياء هذه هي أن الباسكيين من الجيل الأكبر الذين يدعون بحق أن الباسكية هي لغتهم، لديهم معرفة قليلة أو عدم معرفة باللغة المكتوبة. ولمواجهة هذه المشكلة فقد أنشئ معهد «هابي» HABE «لأبجدة وإعادة بسكنة الكبار Alphabetization and re-Basquization of Adults» في العام 1983م. وبالتعاون مع منظمات عدة أخرى مثل أكاديمية اللغة الباسكية (أنشئت العام 1919م) وأمانة السياسة اللغوية، تابع هذا المعهد-كهدف رئيسي له-نشر لغة باسكية موحدة منمطة (Roaetxe, 1991)، ولكن هذا التنوع اللغوي (الذي ينشره المعهد) غير مقبول حتى الآن بشكل عام من قبل الجماعة اللغوية كلها، ويرجع هذا للاختلاف اللهجي الكبير بين أعضائها.

وهناك مشكلة أخرى هي مشكلة الهجرة. فالهجرة لإقليم الباسك في أثناء دكتاتورية فرانكو قد وصفها روتكس (Roaetxe, 1991) باعتبارها «أحد إجراءات محو البسكنة»، ونتيجة للهجرة الكثيفة لم يعد هناك موطن وحيداللغة للغة الباسك، فهناك أكثر من مليون مهاجر من مناطق مختلفة

من إسبانيا قد وجدوا عملا في ترسانات السفن والمصانع الأخرى في المنطقة المنتعشة اقتصاديا، وكما يدعو المدافعون عن الباسكية، إذا ما كان مبدأ الإقليمية يجب أن يجدد وضع الباسكية وأن إقليم الباسك يجب أن يعترف به بوصفه «وطن» اللغة الباسكية، فإن المهاجرين أيضا يجب أن يتعلموا الباسكية، لا أن يتعلمها فقط الباسكيون الإثنيون ذوو الكفاءة المحدودة في اللغة، ولكن لأن الإسبانية يتحدث بها في كل مكان من إقليم الباسك فإن حافز الإسبان لتعلم الباسكية حافز منعدم، ومنذ انتهاء الدكتاتورية فإن اقتصاد إسبانيا قد تمتع بفترة من النمو المطرد الذي حظي منه إقليم الباسك بنصيب أعظم من التوسع، وقد جذب هذا مهاجرين أكثر لا يتحدثون الباسكية، ومازال هذا مستمرا. والأمر لا يخلو من المفارقة. فالدولة الديموقراطية والاقتصاد المنتعش قد خلقا بيئة يكون فيها بقاء اللغة الباسكية في وضع أخطر مما كان تحت ظروف القمع السياسي والتخلف الاقتصادي، فعلى الرغم من السياسة اللغوية التي في مصلحة الباسكية فإن الحرية الكبيرة بشكل واضح التي قدمتها الدولة الليبرالية هي التي سمحت للتطورات الاقتصادية بأن تؤثر في اللغة تأثيرا أكثر قوة مما كان في ظل النظام الشمولي حيث كان التطابق مع اللغة أداة شبه طبيعية للمقاومة. والباسكية ليست لغة ميتة حتى الآن، ولكنها على الرغم من التفاؤل ذي المغزى للمدافعين عنها فهي مشرفة على الموت، لأنها-أساسا-غير قادرة على الصمود أمام ضغط توسع الإسبانية الذي لا يقاوم داخل وطن الباسكية.

اللغة البريتونية: هناك منطقة أخرى على حافة القارة الأوروبية، وهي منطقة باس بريتاني في شمال غرب فرنسا، تزودنا بمرحلة لحالة جيدة التوثيق للتقهقر اللغوي، ففي بداية هذا القرن كان حوالى 90٪ من جماعة البريتون الإثنية لا يزالون يتحدثون البريتونية البريتونية على الرغم من خضوعها لقمع الحكومة الفرنسية العنيف خلال القرن التاسع عشر، ومع دخول الصناعة في شمال فرنسا والتجنيد العام (Weber, 1976) انتشرت الفرنسية بسرعة على حساب البريتونية. فقرب انصرام القرن كان يتحدث البريتونية ما يقدر بـ 1,3 مليون متحدث أصلي، انخفض عددهم في العام 1952م إلى 700 ألف، وبعد عشرين سنة أخرى كان 25٪ فقط من سكان باس بريتاني، وهم الأكبر سنا، يستخدمون البريتونية لأغراض الاتصال اليومي،

ويصور تسِمّ (Timm, 1980:30) أولويات التطور كالتالي:

جاء الربع الأخير من القرن التاسع عشر معه بالتصنيع والتحضر المتزايدين، وبدأ الفلاحون البريتونيون يتركون الريف إلى المدن في بريتاني وخارجها.... والغالبية العظمى من البريتونيين المولودين بعد العام 1900م كان يجب عليهم تعلم الفرنسية قبل سن المراهقة، والناس الذين يعيشون في المناطق النائية فقط من شبه الجزيرة هم الذين يبقون بريتونيين وحيدي اللغة في سن النضج، أما الآخرون فإنهم في النهاية يستبدلون بلغة أمهم اللغة الفرنسية.

ويشير درسلر و ووداك-ليودولتر (Dressler and Wodak,- Leodolter 1977:36) إلى الإدارة المتطورة وظهور قطاع الخدمة المدنية بوصفهما عاملين إضافيين يسهمان في إضعاف البريتونية، وقد حتم هذا اتصالات لغوية خارجية مع متحدثي الفرنسية، وعزَّز القيمة الاقتصادية للفرنسية في بريتاني مما جعل البريتونية عقبة فعلية بالنسبة لمتكلميها، وأصبح النجاح بالنسب للبريتونيين لا يعني تعلم الفرنسية فقط بل يعني التخلص من البريتونية بوصفها سمة للتخلف (Kuter, 1989 : 80 f.). وحتى البريتونيون من الجيل الأكبر يميلون لاستعمال الفرنسية في مجالات الاتصال هذه، وكذلك في المواقف المتصلة بالتقدم. والبريتونية-مثل الباسكية في إسبانيا-لم تعد تخضع للتمييز من الدولة الفرنسية، وهي إلى حد معين تقوم-أي الدولة-بإجراءات بقصد الحفاظ عليها، أو على الأقل منع تدهورها، ولكن فعالية هذه الإجراءات إنما هي أمر موضع شك نوعا ما، فقد وصل التصنيع إلى بريتاني ذاتها جاذبا عمالا أجانب بأعداد كبيرة خاصة من الجزائر والبرتغال، ومعظم هؤلاء لديه تمكن لغوي أجنبي لا بأس به في الفرنسية، ولكن ليس لديهم أي حافز لتعلم البريتونية. وبالدرجة التي سوف يكون عليها وجود دائم للعمال الجزائريين والبرتغاليين والعمال الأجانب الآخرين المتحدثين بالفرنسية في بريتاني، فإن هذا سوف يساهم في تغيير نسبة المتحدثين بالبريتونية لمصلحة الأخيرة (Timm, 1980:39). وهناك سبب إضافي، وبالأحرى سبب خاص بالنسبة للنجاح المحدود لجهود التعزيز اللغوي الحديثة، وهو أن كثيرا من البريتونيين يبدو أنهم يشعرون بمشاعر مختلطة تجاه تلك الجهود، لأنهم يرتابون في أن الحكومة الفرنسية تدعم

هذه الإجراءات لمصلحتهم، أي أنها تقوم بهذا لعرقلة انتشار الإنجليزية، وليس تعاطفا مع الباعث الإحيائي للبريتونيين.

اللغة الويلزية: الويلزية-مثل البريتونية-لغة سلتية ذات تراث أدبي غزير، بدأ انحدارها مع الثورة الصناعية في بريطانيا واندماج الويلزيين المتزايد في الدولة البريطانية والاقتصاد البريطاني، وهذا الاندماج قد تبع تلك الثورة الصناعية، وقد نظرت الحكومة للويلزية باعتبارها عقبة في طريق النمو الاقتصادي وعائقا للسكان الويلزيين منذ وقت مبكر، ففي العام 1846م قررت لجنة التحري الحكومية عن حالة التعليم في ويلز أن

اللغة الويلزية تمثل عقبة كبيرة لويلز وعائق قوي أمام التقدم المعنوي والازدهار التجاري للناس (نقلا عن Wardhaugh 1987:81).

والويلزيون لا يشعرون في الواقع بالحاجة الملحة إلى النهوض المعنوي، ناظرين إلى الدعوة للتقدم باعتبارها محاولة من جانب الحكومة البريطانية للحط من لغتهم بوصفها قوة أيديولوجية يتعذر التحكم فيها، ومع ذلك يتفق كثير منهم مع تقييم اللجنة للظروف الاقتصادية، لأن تقدم النظام الاقتصادي الرأسمالي والإنتاج الصناعي قد أدى إلى تدهور القيمة الاستعمالية للويلزية، بينما أصبحت الإنجليزية في الوقت نفسه أمرا أكثر لزوما.

في البداية جذب الطلب المتنامي على العمالة في إنجلترا المصنعة عمالا بأعداد ضخمة من ويلز إلى إنجلترا، مما أدى إلى الخلخلة السكانية في الريف، وقد كان هذا أحد العوامل المساهمة في الركود الاقتصادي الكبير في ويلز في العشرينيات مما أدى إلى الاعتماد الاقتصادي الكامل والاعتماد في البنية الأساسية على إنجلترا، وكانت طرق النقل التجارية الجديدة أكثر دلالة على هذا التطور، فقد ربطت بالفعل بين مناطق مختلفة من ويلز والمدن الإنجليزية، بدلا من أن تقام شبكة طرق مترابطة على نحو أكثر تماسكا داخل ويلز، وقد تلا هذا تصنيع ويلز الذي أحدث عندئذ تحولات ديموغرافية جوهرية من إنجلترا إلى ويلز. مما أسرع في انتشار الثنائية اللغوية وتقهقر الويلزية. ففي بداية هذا القرن كان حوالى نصف سكان ويلز يتكلمون الويلزية، وكان قسم كبير منهم وحيد اللغة، ولكن بمجيء العام 1938م كان متحدثو الويلزية 37٪ فقط من السكان، وهو اتجاه استمر من

دون مقاومة مما أوصل النسبة إلى ١٩٪ في ١٩٨١م. ويقدر واردهو (Wardhaugh, 1987:82) نسبة متحدثي الويلزية وحيدي اللغة الآن بـ ١٪ فقط من سكان ويلز، وتعليقاته على أسباب النجلزة Anglicization وانتهاء الويلزية بوصفها لغة أولى تقلب التحليل المشار إليه من قبل للجنة الحكومية على رأسه، فليست اللغة-كما يؤكد-هي التي تكون عائقا للاقتصاد ولكن «الويلزية كانت تتلاشى لأن ويلز كانت في حال ضعف من الناحية الاقتصادية» (Wardhaugh, 1987:83) ، وهو يؤكد على تأثير الظروف الاقتصادية في اللغة على عكس اللجنة التي تصور اللغة باعتبارها عاملا يؤثر في الاقتصاد، ولكن-كما تظهر حالة ويلز على نحو شديد الوضوح-فإن النظر لوجهتي النظر هاتين باعتبارهما متناقضتين أو تفسيرين بديلين لا يمكن أن يكون أساسا لحكم صحيح على الظاهرة، فاللغة عامل مؤثر في الاقتصاد وتتأثر به في شكلها وتوزيعها معا، وإضافة لهذا فإن الركود الاقتصادي ليس وحده الذي يؤثر في استعمال اللغة وفي تلاشيها، كما أن التحسن الاقتصادي الواضح يمكن أن تكون له نتائج بعيدة المدى.

ومنذ الخمسينيات أخذت شركات بريطانية كثيرة تقع تحت الضغط بسبب المنافسة الشديدة مع الجيران الأوروبيين والبلدان المصنعة حديثا، مما أرغم كثيرا من منتجي السلع الاستهلاكية والاستثمارية على أن يعيدوا تنظيم ونقل تسهيلاتهم الإنتاجية، ومن بين أشياء أخرى أصبح أمرا عاجلا على نحو متزايد أن تخفض تكلفة العمل، وكانت الطريقة الفعالة للقيام بهذا هي نقل المصانع من المراكز الصناعية إلى مناطق الأطراف، واستئجار عمالة غير ماهرة خاصة العمالة النسائية. وكانت قد أنشئت في ويلز أيضا مؤسسات صناعية كثيرة ساعدت على تحسين الظروف الاقتصادية في الإقليم، ولكن مادامت معظم المصانع الجديدة تابعة لشركات مملوكة للإنجليز فإن إنشاءها كان مصحوبا بتدفق موظفين تنفيذيين من المستوى الأعلى والمستوى المتوسط، يتحدثون الإنجليزية فقط، ومسؤولين عن الاتصال بالمكاتب العليا التي تقع في العادة خارج ويلز، ونتيجة لهذا فإن الطبقة الاجتماعية للإنجليزية والويلزية في ويلز قد أصبحت أكثر ظهورا مما كانت عليه. فالإنجليزية الآن في المجالات الاقتصادية هي اللغة الوحيدة ذات المكانة الاجتماعية-الاقتصادية الأعلى، ولغة كل الوظائف الاتصالية

الأعلى، «وسواء أكان العمال يميلون أم لا يميلون لاستعمال الويلزية فإن الإدارة تتمسك باستعمال الإنجليزية (Lewis, 1987:24). وحيث إن حركية الصعود الاجتماعي أصبحت مرتبطة بشكل أقوى بالحركية الجغرافية، فإن الإنجليزية يمكنها أن تعزز مكانتها بوصفها لغة التقدم والرخاء والتقدم الاجتماعي. والنتائج بالنسبة للحياة الاجتماعية في ويلز والتوقعات بالنسبة للويلزية يلخصها ويليامز (Williams, 1987:89) كما يلي:

إن الدورة الجديدة لرأس المال المستخدم في عملية إعادة البناء قد صحبتها دورة البشر، ونتيجة لهذا فإن نسبة حدوث الزواج من خارج المجموعة اللغوية قد ازدادت لدرجة أن هناك تقريبا زيجات يكون فيها أحد الزوجين فقط يتحدث الويلزية أكثر من الزيجات التي يتحدث فيها الزوجان كلاهما الويلزية... وهذا يعني أن الأسرة لم تعد قادرة على إعادة إنتاج اللغة.

ومجاراة لروح الاسترضاء التي تشيع في أوروبا الغربية مع اقتراب نهاية القرن العشرين فإن جهودا مختلفة تبذل في مناطق الأطراف من العالم القديم من أجل إنقاذ لغاتها التقليدية من الضياع. والويلزية هي إحدى هذه اللغات، وأهم هذه الإجراءات التي اتخذت هو التعليم ثنائي اللغة الذي تسمح به الحكومة وإن لم تنفذه بحماسة (Rawkins, 1987)، وكذلك الإذاعة والتلفزة في ويلز (Lewis, 1987). وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تعطي الانطباع مؤقتا بأن إحياء الويلزية يكسب قوة دافعة، فمن المشكوك فيه أن هذه الإجراءات سوف تنجح في النهاية، لأن الظروف التي وصفت سابقا قد فاقت أمر الفارق الاجتماعي بين الإنجليزية والويلزية في المجال الاقتصادي، بينما تستبعد تقريبا الأسرة بوصفها عاملا في نقل اللغة إلى الجيل التالي.

الأعراض والاحتمالات الممكنة للغات المتردية

تلاشي اللغات يمثل ظاهرة واسعة الانتشار، والأمثلة التي ناقشناها من قبل، مهما تكن فهي أمثلة قليلة. وعلى الرغم من أن العوامل الأساسية وتجليات كل منها عوامل خاصة وفريدة، فإنها تكشف عن عدد من الملامح المشتركة التي تسمح ببعض التعميمات، فبقاء لغة ما يكون مهددا فحسب

في ظروف الاحتكاك اللغوي غير المتكافئ الذي يجعل النخبة في البداية ثم الغالبية، ثم أخيرا مجمل الجماعة الأضعف تصبح ثنائية اللغة، والثنائية اللغوية الدائمة بين الأجيال نادرا ما يمكن المحافظة عليها. ومعظم الجماعات المعنية جماعات هامشية بالمعنى الجغرافي والمعنى الاجتماعي-الاقتصادي معا، وبُعد أقاليمها عند أطراف مناطق التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي على الجزر وفي المناطق الجبلية والمناطق الأقل خصوبة ضَمِن بقاء كثير من لغات الأقليات، بينما كانت اللغات القومية الكبيرة دائما تمتد لمناطق أوسع، والوضع الهامشي للغات الأولى اليوم وضع اقتصادي غير موات يقلل من فرص استمرار وجودها، وإذا نظرنا إلى النطاق العالمي للغات فإن التدهور الذي لا يقاوم يهدد تهديدا خطيرا تلك اللغات التي 1- تنسحب من الوظائف الاتصالية التي كانت تقوم بها تقليديا و/أو 2- التي لا تتكيف مع الوظائف الاتصالية الناشئة حديثا.

والعَرَض الأول واضح إلى حد بعيد في اللغات الصغيرة المتحدث بها في المناطق المعزولة أو التي تتحدثها جماعات مهمشة في العالم المصنع، وحتى التراث الأدبي الغزير ليس حاميا فعالا ضد تقهقر تلك اللغات المستمر، والضعف العددي للجماعة اللغوية والعزلة الجغرافية والتهميش السياسي والتخلف الاقتصادي لإقليم اللغة، ووصم اللغة الناجمة عن هذا بأنها بالية الطراز وليس مجرد لغة تقليدية، وفقدان الحافز الاقتصادي لتعلم اللغة مصحوبا بالضرورة الاقتصادية لمتحدثيها لتعلم اللغة السائدة، كل هذه العوامل تعرض إجراءات الحفاظ على اللغة للخطر وتقلل فرص كثير من اللغات الصغيرة للصمود-حتى في المجال الخاص للأسرة-في المنافسة مع اللغات القومية الكبيرة التي تفضلها الحكومة والاقتصاد والمجتمع.

والاحتمالات الممكنة لكثير من اللغات غير المكتوبة في البلدان النامية والتي يعتبر العرَض الثاني المشار إليه سابقا عرَضا نمطيا بالنسبة إليها، هي احتمالات نادرا ما تكون مشرقة، وفرصها في التوسع-لكي تصبح لغات حديثة موحدة-فرص ضئيلة لأقصى حد، فهي تتحدث بها جماعات لغوية هامشية صغيرة في أشد المناطق فقرا في العالم الثالث، ومتحدثوها في كثير من الحالات لهم مصلحة اقتصادية حيوية في اكتساب لغة ثانية ذات نطاق أوسع، وهي على الرغم من أنها لن تحل بالضرورة محل اللغة الأصلية

للجماعة في مجالات الاتصال، فإنها سوف تمنع على نحو فعال أي تطور آخر لها [أي اللغة الأصلية].

يجب أن نلاحظ في كلتا الحالتين أنه ليست كل الجماعات المعنية لديها اهتمام فعلي بالسياسة اللغوية الموضوعة لتقوية لغتها، ومقاومة تآكلها، وربما تحسين فرص بقائها، وهذه الإجراءات قد لا تكون مرغوبة دائما، ولكن أحيانا ينظر إليها بعين الشك أو العداء السافر من قبل المجموعات المعنية باعتبارها تقيد طريق وصولهم للتقدم والمشاركة الاجتماعية، ولذلك فإن محاولة الحفاظ على اللغة وحركات إحيائها غالبا ما ينقصها الدعم من أقسام كبيرة من الجماعة اللغوية.

ومن ناحية أخرى فإن العوامل الاقتصادية والصلات بين تقهقر اللغات وتلاشيها تشبه تلك العوامل والصلات الخاصة بتلاشي اللهجات، وهو ما لوحظ في أوروبا منذ زمن طويل. ويتحدث هارتج (Hartig, 1990:129) في هذا الصدد عن «مرحلة الاختزال النمطي التي تتسم بولاء لغوي عالي الدرجة لا يرتبط إلا بكفاءة لغوية ذات فعالية محدودة». ولكن تلاشي لهجة ما عموما لا يشعر به باعتباره حدثا دراماتيكيا مثل تلاشي لغة ما (Hoeningswald, 1989:348) لأسباب عدة أهمها: أن كثيرا من متحدثي اللهجات يستبدلون بلهجتهم الأساسية شكلا من اللغة الموحدة مصطبغا بسمات لهجية ، ويكون هذا على نحو تدريجي، ومن هنا تصعب ملاحظة التغير. والتلاشي اللغوي لا يتم كذلك بين ليلة وضحاها، ولكنه يحدث باعتباره عملية متدرجة تضبطها وتحدثها ميكانيكية التواؤم مع اللغة السائدة. ومع ذلك فبالنسبة للملاحظ الخارجي على الأقل، تبدو العملية-بسبب نتيجتها النهائية-حدثا أكثر خطورة حيث ينتهي التراث، وما هو فريدحقا بالنسبة للتراث أنه لا يمكن حفظه حيا في رداء تراث آخر.

التفاعل بين العوامل اللغوية وما وراء اللغوية

يمكن تمييز أربعة مستويات يكشف تدهور اللغة فيها عن نفسه: 1- الجماعة اللغوية، 2- مجالات الاتصال، 3- المتكلم، 4- نظام اللغة. والتناقص العددي للجماعة اللغوية عامل مهم على نحو واضح، ولكن يجب عدم النظر إليه باعتباره عاملا منعزلا، فهو يتفاعل في العادة مع تقهقر اللغة عن

مجالات الاتصال ومع تقهقر اللغات الخاصة المناظرة، وبالنسبة للغات غير المكتوبة فإن التقهقر عن مجال الاتصال الاجتماعي الأساسي يعني عادة موت التراث، بينما يمكن للغات ذات التراث الأدبي المهم أن تفقد هذا المجال بينما تظل تستخدم في مجالات أخرى كالعبادة مثلا. وعلى المستوى الفردي فإن تقهقر لغة معينة عن مجالات الاتصال يحمل الفرد على التحول الرمزي المتزايد من اللغة المتراجعة إلى اللغة المسيطرة خاصة في حالات الحديث عن موضوعات تتعلق باللغة المسيطرة في مجال تستعمل فيه اللغة المتراجعة عادة. أما على مستوى النظام اللغوي فإن هذا يترجم إلى زيادة في النقل والتشوش، فالويلزية-مثلا-قد أخذت خصائص صوتية من الإنجليزية، تماما مثلما تأثرت البريتونية بالفرنسية، واللغتان كلتاهما تكشفان عن ميل مستمر للاقتراض المعجمي من اللغة المسيطرة. واللغة المتراجعة-في مرحلتها الأخيرة-تفقد كثيرا من الملامح التي تميزها عندما كانت تستعمل في كل مجالات الاتصال أو تقريبا في جلها، مؤدية بذلك دور أداة الاتصال الرئيسية بالنسبة لمتحدثيها. وهكذا ومن خلال وجهة النظر النظامية فإن تلاشي اللغة عبارة عن عملية تعزز نفسها.

وحسبما تشير الملاحظات السابقة فإن اللغات لا تتلاشى فقط بسبب قلة عدد متحدثيها، ولكن لأن استعمالها في مجال أضيق دوما من الوظائف الاتصالية يُحدث معه تلاشيا نظاميا للقواعد والمعجم. ومن هنا فإن هناك تفاعلا دقيقا بين الإمكانية الاجتماعية-الاقتصادية وإمكانية الأداء الاتصالي والتفاضل الاتصالي ومرونة اللغة، والاعتماد المتزايد للغة المتراجعة ولمتحدثيها على اللغة المسيطرة يؤدي إلى الاعتماد الاقتصادي، ولكن عندما تتقهقر اللغات أو تتلاشى فإن التطور الاقتصادي المتنامي للمجموعة الأضعف على الجماعة الأقوى ويعززه. وهذه النظرة إلى تلاشي اللغة لا تعني تأسيس تفسير وحيد السبب، ولاتعني أن وعي الجماعة بلغتها وموقفها تجاهها يتحددان بالظروف الاقتصادية وحدها، فالمحركات الأيديولوجية-خاصة تلك المتصلة بالدين والهوية الإثنية والقومية-كثيرا ما تقدم أسسا للولاء اللغوي تكون قوية بما يكفي لمقاومة عوامل التطور الاقتصادي يكون عاملا مهما، وكثيرا ما يكون حاسما، وهو يعمل عادة بوصفه مثيرا لتقهقر اللغة الذي يحدث في الجماعات اللغوية التي كانت قادرة على حماية لغتها من

الهجوم العنيف القادم من الحضارة الحديثة عن طريق إقامة سياج أيديولوجي حولها.

انتشار اللغة

وجود لغتين متنافستين إحداهما مع الأخرى لا يقتضي دائما استسلام إحداهما للأخرى عن طريق حلولها محلها (التحول اللغوي) أو استيعابها (زوال الكريلة). ومهما يكن فإن التحول في تقسيم الأدوار الوظيفية للغات المتنافسة يمكن أن يلاحظ في كل مكان تقريبا. ومادامت الجماعات اللغوية نادرا ما توجد في عزلة كاملة، ولكنها تميل لأن يكون لها أنواع مختلفة من الاتصال بعضها ببعض ومادام كثير من المجتمعات يستخدم لغات عدة استخداما نظاميا، فإن اللغات أيضا تتفاعل بعضها مع بعض. واللغات-كما صاغ الأمر كلوس (Kloss, 1969:556)-«لا يمكن أن يترك بعضها بعضا وشأنها، فاللغة دائما تحاول أن تزيح الأخرى جغرافيا أو وظيفيا». وفي هذا السياق فإن هذه العبارة التي تجعل اللغات تبدو كأنها أدوات ذات قدرة على الفعل تقدم نفسها، لأن التغيرات في تقسيم مجالات الاتصال بالنسبة للغات يحدثها جزئيا فقط التدخل الواعي من جانب متحدثيها. وانتشار اللغة عملية غير موجهة جزئيا تحدث كما لو كانت تحدث على نحو مقصود. وعندما لا يقوم انتشار اللغة على سياسة مقصودة بتخطيط قانوني وتخطيط مكانة يكون معقولا تماما أن نقول إن لغة معينة تكتسب متحدثين إضافيين كما يكتسب المتحدثون لغة إضافية.

العوامل الاجتماعية لانتشار اللغة

أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في انتشار لغة ما هي الغلبة والهجرة الكثيفة والاستعمال والتحول الديني والتخطيط اللغوي الرسمي وكذلك النقل والتجارة، ونادرا ما تصبح هذه العوامل فعالة بشكل مستقل، فهي تتفاعل كثيرا أو يظهر أحدها بعد الآخر، فعلى سبيل المثال فإن لغة «اللنجالا» Lingala، وهي لغة بنتوية يتحدث بها على جانبي نهر زائير، قامت-في صورتها الهجينة المعروفة بـ «البنجالا» Bangala-بوظائف اللغة الوسيطة للتجارة عبر حدود لغوية وإثنية حتى قبل العصر الاستعماري،

وعند ذلك ساهمت البعثات التبشيرية في توحيد اللغة على نحو حاسم عن طريق إخضاعها للكتابة، وقد رفعت الحكومة الاستعمارية البلجيكية من شأن اللنجالا لمدى أبعد، ولها الآن صورة مكتوبة، عن طريق استعمالها في المدارس الابتدائية والشؤون العسكرية، ونظرا لتزايد النشاط التجاري بشكل كبير فقد شهد العصر ما بعد الاستعماري انتشارا أكبر لهذه اللغة خاصة في المدن الكبرى في زائير والكونجو (Calvet, 1987 : 107 f.). من هنا فالتجارة والنقل والتبشير والحكومة الاستعمارية كلها كان لها نصيب في انتشار اللنجالا.

والنجاح الحقيقي لانتشار اللغة مرهون باستعمالها وتعزيزها في كل المجالات المذكورة: الحكومة والقانون والاقتصاد والجيش والدين والتعليم، ولكن العوامل وراء انتشار لغة ما عادة ما تختلف في الوزن والتأثير، فالهندية (بما فيها الأردو واللغات الأدبية في العصور الوسطى: «البرجباسية» Brajbhasa و«الأفادية» Avadhi و«الديكانية» Dekani) تدين إلى حد كبير بانتشارها في الجزء الشمالي من شبه القارة الهندية للسلطة السياسية للمغول العظماء، الذين استعملوها في القرن السادس عشر في إدارة إمبراطوريتهم الشاسعة غير المتجانسة لغويا. وانتشار العربية من شبه الجزيرة العربية إلى شاطئ الأطلنطي وإسبانيا، وإلى آسيا الصغرى والوسطى وجنوب شرق آسيا كان نتيجة مباشرة ومصاحبة لانتصار الإسلام(*)، وهو مثل اللاتينية المسيحية والباليَّة Pali البوذية يمثل انتشار اللغة المدفوع بدوافع دينية، ويمكن إيراد الألمانية العامية Low German في شمال أوروبا والمالوية Malay في جنوب شرق آسيا والسواحلية Swahili في شرق أفريقيا والهوسوية Hausa في غرب أفريقيا، كأمثلة لانتشار اللغة بأثر التجارة والنقل التجاري. وقبل إلقاء نظرة أعمق على اتساع النطاق الإقليمي واتساع الإمكانات الوظيفية لهذه اللغات، وقبل مناقشة الكيفية التي تربط بشكل صحيح النمو الجغرافي والديموغرافي للجماعات اللغوية بالنمو الاقتصادي. دعنا أولا نمعن النظر في بعض الجوانب العامة للعلاقة بين الاقتصاد وانتشار اللغة.

(*) هذه وجهة نظر شائعة عند كثيرين، ولكن الإسلام في نظرنا كان عاملا مهما إلى جانب عوامل أخرى من أهمها السياسة والاقتصاد والهجرة والعلم. (المترجم).

انتشار اللغة الديموغرافي والوظيفي

يجب التمييز قبل كل شيء بين انتشار اللغة الناتج عن نمو ديموغرافي لجماعتها اللغوية من ناحية، والتحول اللغوي، أي اكتساب متحدثين إضافيين من جماعات لغوية أخرى من ناحية أخرى. وفي الحالتين هناك علاقات اقتصادية متبادلة كثيرا ما يشار إليها تقريبا بشكل ضمني في الحجج التاريخية المعاد تنظيمها. ولننظر-على سبيل الإيضاح-إلى محاولة استخلاص نتائج من الوضع الجغرافي-اللغوي الحالي في أفريقيا، نتائج تتصل بانتشار اللغات البنتوية في الأزمنة الماضية. والرأي المتفق عليه عموما هو أن اللغات النيجر-كنجوية في غرب أفريقيا قد امتدت إلى الشرق وجنوب الشرق على حساب اللغات النيلية الصحراوية. وهذا يدل على أن

الشعوب السوداء التي تعيش في النصف الغربي من الحزام السوداني كانت أكثر توفيقا في الانتقال لإنتاج الطعام في ظروف الغابات الرطبة من تلك الشعوب التي تعيش في النصف الشرقي، ومن هنا كانت قادرة على أن تندفع بأعداد كبيرة إلى منطقة واسعة جنوب المجموعة الثانية (Oliver and Fage, 1978:18).

والعوامل الاقتصادية في هذه المناقشة يفترض أنها الأساس الذي قام عليه امتداد اللغات البنتوية نحو الشرق، وحيث إن الوقائع موضوع النظر هنا قد حدثت منذ زمن طويل قبل بداية التراث التاريخي في القارة السوداء فإن أشكال توزيع اللغات يقدم لنا الدليل الوحيد المتاح. ودراسة العلاقات بين اللغات البنتوية المختلفة بالأساليب الفلُلُجية واللغوية-التزامنية Glottochronological تؤيد فرضية أن هذه اللغات قد نشأت عن لغة سابقة مشتركة، انتشرت من الغرب إلى الشرق في أثناء فترة الانتشار التي تقدر بحوالى ألفي عام. وكون هذه الفترة قد شهدت أيضا تحولات لغوية لمصلحة اللغات النيجر-كنجوية أمر لا يمكن استبعاده، ولكن ليست هناك ضرورة لافتراض أن هذا يفسر انتشارها.

وحديثا يورد أيضا التغير في الظروف الاقتصادية باعتباره مثيرا لبداية انتشار اللغات الهندو-أوروبية، وابتعادا عن الآراء قديمة العهد، والتي-وفقا لها-تفسر هذه العملية على أساس حركات الهجرة الكثيفة والفتح، يعرض رنفرو (Renfrew, 1989) نظرية مفصلة ترى أن اللغة الهندو-أوروبية الأولى

قد أتت من هضبة الأناضول التي انتشرت منها بشكل سلمي في الألفية السادسة [ق. م.] إلى بلاد اليونان والقارة الأوروبية. وكان هذا ممكنا ومحتوما أن يحدث-كما يرى رنفرو-نتيجة للزراعة الدائمة التي جعلت النمو الديموغرافي ممكنا بدرجة أكبر مما كان في ظل الحياة القائمة على أساس الصيد والالتقاط، وعلى أساس هذه النظرية فإن التوسع في الزراعة لم يؤد فقط إلى انتشار شكل جديد من الحياة الاقتصادية، بل أيضا إلى انتشار الناس واللغة التي يتكلمونها، ولم يحدث هذا عن طريق الهجرة الدراماتيكية الكثيفة، بل تدريجيا بحركات محلية محدودة بمجموعات قليلة العدد تتقدم ببطء لإيجاد أرض أكثر قابلية للزراعة يمكنها إعالة أعدادها المتنامية.

والنمط الثاني لانتشار اللغة تمثله حالات كثيرة من التحول اللغوي النفعي، الذي عن طريقه تكتسب لغة ما متحدثين جددا على نحو مستقل تماما عن أي نمو ديموغرافي لجماعتها اللغوية، فعندما تكون منفعة اللغة هي السبب الأول لتعلم لغة أجنبية(Weinreich, 1966:77) فإن اتجاه التغير اللغوي في حالات الاحتكاك اللغوي تحدده المنفعة ودرجة المكانة اللتان تميزان علاقة اللغتين المعنيتين. وفي حالة اللغات الفتية بشكل خاص قلما يوجد تدخل من العوامل الثقافية. ووصف «مولهاوزلر» (Mühlhäusler, 1988:58 f.) للوضع في مستعمرة ساموا تحت الإدارة الألمانية يلقي الضوء على النقطة الحاسمة:

إنجليزية المزارع الساموائية كانت هي اللغة الأولى لكثير من أطفال المزارع الألمانية في ساموا، ولكنها أثبتت أنها ذات فائدة ضئيلة في كهولتهم... وبالتالي فإن هؤلاء المتحدثين بالكريولية اتخذوا اللغة الساموائية الأكثر فائدة بوصفها أداتهم الوحيدة للاتصال.

والساموائية-كما يدلل هنا-قد اكتسبت متحدثين إضافيين لأنها أكثر فائدة من اللغة الأخرى التي وجدت في وضع احتكاك معها.

وعلى الرغم من أن النمو الديموغرافي والتحول اللغوي كثيرا ما يتفاعلان، فإنهما عاملان مستقلان في انتشار اللغة إذا ما نظر إليهما من وجهة نظر منهجية، فالنمو السكاني لا يساهم بالضرورة في تقوية الاقتصاد الوطني، وفي بعض البلدان كثيفة السكان مثل بنجلاديش يصبح هذا النمو

عبئا ثقيلا،وفي الواقع يصبح أكثر المشكلات الاقتصادية ضغطا، وبالأسلوب نفسه فإن انتشار اللغة القائم على النمو الديموغرافي وحده لا يمكن أن يتساوى مع زيادة القوة الاقتصادية للغة، فزيادة سكان الصين بنسبة 1,2٪ سنويا يعني أن الصينية تكتسب حوالى اثني عشر مليون متحدث جديد كل عام، ولكن هذا لا يؤثر في توزيعها الجغرافي والوظيفي، فالمكاسب الناشئة عن التحول اللغوي مكاسب تافهة إذا ما قورنت بتلك الناشئة عن النمو الديموغرافي الكبير، والخمس والخمسون أقلية المعترف بها رسميا في الصين ليست بذات أهمية من الناحية الديموغرافية، ولاتعرف حالات خارج الصين استوعبت فيها الصينية وظائف من لغات أخرى.

والعكس صحيح بالنسبة للإنجليزية، فمعدل النمو الديموغرافي للجماعة اللغوية الأصلية معدل شديد التواضع، فهو 0,1٪ في بريطانيا و1٪ في الولايات المتحدة، والنمو-فضلا عن هذا-في كلتا الحالتين يعزى للهجرة إلى حد كبير، والإنجليزية مع ذلك تغزو مجالات وظيفية للغات أخرى في كثير من مناطق العالم، وكما لاحظ بيرن وهولواي (Perren and Holloway, 1965:32) فإن اتساع نطاق التجارة العالمية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان عاملا فعالا في جعل الإنجليزية لغة عالمية في التجارة الدولية، وفي كثير من البلدان التي تستعمل فيها لتقوم بدور هامشي نوعا ما حققت أيضا تقدما في مجال العمل، ففي سنغافورة-مثلا-«فإن أهم لغة في مواقع العمل هي الإنجليزية من دون شك» (Kwan-Terry, 1991:70)، والمعروف في فيجي أن الإنجليزية هي «لغة أي موظف ذي ياقة بيضاء» (Siegel, 1989 :57)، وفي ساموا فإن الساموائية هي لغة الحكم المحلي والتفاعل الاجتماعي، ولكن «عالم التجارة والمهن يفرض استخدام الإنجليزية» (Huebner, 1989:61).

وبعد الإنجليزية فإن اللغات المتنافسة على المكانة الاقتصادية هي الفرنسية والألمانية واليابانية بسبب حجم التجارة الضخم لأهم بلدان هذه اللغات،ولكنها تتخلف عن الإنجليزية إلى حد ما لأن هذه البلدان أيضا تعتمد جزئيا على الإنجليزية في تصريف شؤون تجارتها، وبناء على هذا يطلق تروشوت (Truchot, 1990:90)، على الإنجليزية «لغة التصدير» بالنسبة لهم. وعلى عكس الألمانية واليابانية، ولكن مثل الإنجليزية، فإن الفرنسية

تستعمل لمدى معين لغة للتعامل في التجارة، فمنطقة الفرنك التي تتكون من ثلاثة عشر بلدا كانت تحكمها من قبل الإدارتان الاستعماريتان الفرنسية والبلجيكية، هذه المنطقة تسودها الفرنسية، اللغة الرسمية في هذه البلدان، على الرغم من أنها ليست اللغة التي تتحدثها غالبية السكان في أي منها. ووظيفة الاتصال بين متحدثين للغات ثالثة، والتي تشكل قوة للإنجليزية، لاتزال تضمن للفرنسية منزلة مهمة بوصفها لغة دولية، ولكن مقارنة بحجم التجارة العالمية للبلدان الأنجلوفونية والفرنكوفونية يكشف عن السبب الرئيس لركود انتشار الفرنسية واستمرار انتشار الإنجليزية، فنصيب البلدان الأولى يقدر بثلث حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، بينما يقدر نصيب الثانية بواحد من خمسة عشر فقط. وهذا الخلل في التوازن ينعكس بين أشياء أخرى، في المنافسة اللغوية الدولية في أن الستة والتسعين عضوا للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات GATT) يصرفون أعمالهم بالإنجليزية فقط.

وتبرز الملاحظات من هذا النوع أهمية التمييز بين انتشار اللغة الديموغرافي وانتشارها الوظيفي، حيث إنها توضح أن حجم الجماعة اللغوية يمكن أن يختلف من دون أن يكون له أي تأثير في انتشار اللغة الوظيفي، ومع ذلك فهذا جدير بأن ينعكس على آثار انتشار اللغة الديموغرافي. ومن زاوية بيئة اللغة فإن مسألة الشمال-جنوب تعني ضمنا أن عددا قليلا من لغات البلاد الفقيرة في نصف الكرة الجنوبي في طريقها لأن تصبح بسرعة أكثر لغات العالم عددا، فالزيادة السكانية الطبيعية في العالم العربي هي 3٪ مما يجعل العربية لغة اتصال أوسع ذات نسبة نمو أعظم، وبافتراض أن الزيادة السكانية للجماعة اللغوية للغة الهندية الأردية ليس أقل من معدل الزيادة الديموغرافية للهند (2,2٪) والباكستان (3٪)، فإن هذه اللغة تقريبا تنمو بشكل سريع، وفي المقابل فإن معدلات النمو للبلدان الصناعية أقل من 1٪ في كل مكان، بل هل سلبية في بعض الحالات (اليابان 0,7٪ وفرنسا 0,5٪ وإيطاليا 0,3٪ وألمانيا 0,1٪). واللغات الأوروبية الوحيدة التي تظهر معدلات نمو مهمة هي تلك التي أصبحت أيضا لغات للعالم الثالث، أي الإسبانية (2,1٪) والبرتغالية (2,2٪)، فمنذ بداية هذا القرن زاد عدد متكلمي الإسبانية إلى خمسة أضعاف-بما يساوي عامل نمو

5,7-بينما كانت زيادة عدد متحدثي الإنجليزية-هي الضعف فقط، على الرغم من أن الإنجليزية قد كسبت معظم ما كسبته عن طريق المجالات الوظيفية، وفي الفترة نفسها من الزمن لم تزد الجماعتان اللغويتان الفرنسية والألمانية إلا بحوالى 20٪، وهذا يعني-من منظور كوكبي-أن اللغات الأوروبية الأكثر أهمية عالميا تتراجع إذا قسنا الأمر بعدد المتكلمين الأصليين، بينما يزداد وزن بعض لغات العالم الثالث بثبات، فالعربية والهندية والبنغالية والإسبانية والصينية هي اللغات ذات التوسع الديموغرافي الكبير. فإذا كان حجم الجماعة اللغوية يقوم بأي دور على الإطلاق في أهمية لغة ما فإن أهمية هذه اللغات ستواصل النمو بالنسبة لغيرها.

وقد طرح ماكيي (Mackey, 1976 : 203 f.) فكرة أن المكانة الدولية للغة ما يجب أن تحسب بضرب قوتها الديموغرافية بمتوسط دخل الفرد عند متكلميها. وتطبيق هذا الحساب على الألمانية والصينية مثلا ينتج لنا نسبة 138 نقطة للألمانية مقابل 29 نقطة للصينية، وقد يشير هذا-بالتخمين-إلى الأهمية العالمية للغتين على نحو جيد، ولكن الحساب نفسه يعطي مؤشرا بـ 189 نقطة لليابانية التي يبدو عندئذ أنها تتفوق على الألمانية، وبشكل أكثر حسما تتفوق على الفرنسية بمؤشر 70 نقطة فقط. ومن الواضح أن هذا النوع من الحساب لا يعكس الأوضاع الراهنة لتوزيع وأهمية هذه اللغات، على الرغم من أنه قد يكون ذا قيمة تكهنية بالنظر إلى الوضع الضعيف للفرنسية في المنافسة اللغوية العالمية، ويجب أن يلاحظ في هذا الصدد أن قوة الفرنسية تقوم جزئيا على حقيقة أنها-تقليديا-كانت أهم لغة أجنبية للبلدان المتحدثة بالإنجليزية، وأنها من المتوقع هنا أن تتراجع عندما تكتسب لغات أخرى مثل اليابانية مزيدا من التقدير.

ترتيب اللغات حسب مؤشر حساب يقوم على عدد المتحدثين الأصليين ومتوسط دخل الفرد ليس له إلا دلالة محدودة، لأن انتشار اللغة الوظيفي-في المقام الأول-ليس أمرا يتعلق بعدد المتكلمين الأصليين،ولكن العمليات من هذا النوع تحدث-بالأحرى في العادة-في ظروف التعدد اللغوي المعقد حيث يكون الأفراد في وضع يفرض الاختيار بين لغات عدة . وهذا يقودنا إلى النوع الثاني من التمييز الذي يجب أن يوضع في الاعتبار في مناقشة انتشار اللغات، وهو التمييز بين الزيادة في عدد المتحدثين الأصليين والزيادة

في عدد المتحدثين الثانويين، ومرة أخرى فمن بين المتحدثين الثانويين يجب التمييز بين هؤلاء الداخلين في تحول لغوي وهؤلاء المتخذين لغة إضافية مدمجين لها في تشكيلة التعدد اللغوي الاجتماعي، والوضع الأخير وضع معتاد بالنسبة للاتساع الوظيفي والجغرافي لنطاق لغة وسيطة، ومن حيث الأهمية يكون عدد المتحدثين الثانويين أكثر أهمية من عدد المتحدثين الأصليين. ونتيجة للتوزع الواسع لهذه اللغات بين المتحدثين الثانويين فهي كثيرا ما تستجيب للتحول اللغوي الذي يؤدي عندئذ إلى زيادة المتحدثين الأصليين أيضا، ومرة أخرى تعمل العوامل الاقتصادية بوصفها دوافع رئيسة هنا.

انتشار اللغات الوسيطة

يستعمل مصطلح «اللغة الوسيطة» vehicular بطرق مختلفة، فهو بالمعنى الواسع مرادف للغة التعامل Lingua Franca، بينما يعني نمطا خاصا من لغة التعامل في معناه الأضيق. ويعرض سَمَارِن (Samarin, 1968:661) أربعة مفاهيم بديلة ومتداخلة جزئيا تتصل بالمصطلح العام «لغة تعامل»: 1- لغة الاتصال contact language وهي لغة لا تستعمل عادة في الحياة اليومية، 2- اللغة العالمية International language وهي لغة تعامل ذات استعمال عالمي بالفعل، و3- لغة مساعدة auxiliary language وهي لغة اصطناعية تقدم وسيلة للاتصال البسيط بين متحدثين للغات أم غيرمفهومة فيما بينهم، و4- لغة وسيطة أو لغة تجارة Vehicular (or trade) languageوهي لغة تعامل ليست من بين لغات العالم القليلة التي تستعمل على نطاق إقليمي بوصفها لغة ثانية في المواقف التجارية عبر الحدود اللغوية. ويشير سمارن (Samarin, 1968:661) إلى أن كل لغات التجارة هي لغات تعامل، وعلى الرغم من عدم استعمال كل لغات التعامل في التجارة، فإن كثيرا منها قد نشأ في هذا المجال، والسمة الأخرى للغات الوسيطة التي لوحظت كثيرا هي مكانتها المتدنية، وتقييم «سبنجلر» Spengler الدقيق لبعض لغات التجارة المعروفة من التاريخ تقييم نموذجي:

في الطبقات العليا من التجمعات السكانية العالمية انبثقت لهجة عملية بارعة بعيدة عن اللهجات والروح الشعرية، مثل تلك التي ترتبط بالرمزية في كل حضارة، وهي لهجة ميكانيكية محددة وباردة وذات إشارات مختزلة

للحد الأدنى، وهذه اللغات الغائية عديمة الموطن والأصول يمكن أن يتعلمها التاجر والحمال مثل الهيلينية في قرطاجنة وأكسوس والصينية في جاوة، والإنجليزية في شنغهاي، والطلاقة غير لازمة لفهمها. والمرء-في بحثه عن مبدعها الحقيقي-يجد أنه ليس روح الجنس أو العقيدة، ولكنها الروح الاقتصادية وحدها (Spengler, 1922:188).

وما هو لافت في هذا التفسير هو أنه يحدد الطبقات العليا باعتبارها المبتدعة لهذه اللهجات «Koines»، بينما ينتقد في الوقت نفسه الباعث القائم وراء نشأتها،أي الاهتمامات العملية للعمليات الاقتصادية مع كونها يمكن أن تتعلمها الطبقات غير المتعلمة وبالتالي غير المثقفة أي التجار والحمالين. وقدرة الحاجة الاقتصادية على التأثير في تطور اللغات، بل حتى المجيء بها إلى الوجود، أمر مسلم به ولكنه مستهجن، مادامت اللغات ينظر إليها بشكل أساسي باعتبارها نتاجا للقوة الروحية لشعب أو عقيدة. هي إذن «فقط» روح الاقتصاد الممسوخة-من وجهة نظر رومانسية جديدة-في مقابل روح الجمال والشعر. وسبنجلر-مع ذلك-أدرك نقطة مهمة هي أن هذه اللهجات تنشأ من نقط التقاء لتنوعات لغوية مختلفة، وهي إذن ليست لغة لأي شخص، وهي تنشأ في محيط التعامل التجاري، وهذا ملمح تشترك فيه مع اللغات الهجينة.

التجارة-كما جرت المناقشة في القسم الأول من هذا الفصل-إنما هي نشاط يؤدي-في ظروف معينة-إلى ظهور لغات جديدة، وهو عامل مهم وراء انتشار اللغات ودخولها لمجالات وظيفية غير التجارة ذاتها، وهو أمر سوف نوضحه فيما يلي بنشأة ثلاث لغات وسيطة في ثلاث قارات،هي الألمانية الدارجة في بحر الشمال وبحر البلطيق، والسواحلية في شرق أفريقيا، والمالوية في جنوب شرق آسيا.

الألمانية الدارجة، لغة الرابطة الهانسية Hanseatic League: منذ القرن الثاني عشر وحتى السادس عشر كان بحر الشمال وبحر البلطيق ميدانيين لنشاط الرابطة الهانسية، وهذه الرابطة التي نشأت أولا كاتحاد للتجار ثم اتحاد مدن كانت منظمة رخوة خصصت جهودها في توسيع الصلات التجارية وحمايتها، والدور الذي قامت به في نشر الألمانية الدارجة على نطاق الإقليم دور وثّقه يورلاند (Ureland, 1987). وبروز هذه اللهجة لتصبح

«لهجة التجارة في أوروبا الشمالية في العصر الوسيط المتأخر» (Friedland, 1987:15) يرتبط بقوة بتكون هذه الرابطة.

ومع تقدم الشعوب الجرمانية بالفعل نحو الشرق عبر نهر «الإلب» Elbe في بداية القرن الثاني عشر (Ostkolonisation)، تقدمت الألمانية الدارجة نحو الشرق خاصة مع العائلات التجارية القادمة من لوبك التي قامت بدور نشط في بناء مدن جديدة في المناطق المتحدثة بالسلافية على الشاطئ الجنوبي لبحر البلطيق-روستك وستر السوند ودانزج (جدانسك)-وإلى منطقة أبعد نحو الشمال الشرقي حيث اتصلت هذه العائلات باللغات «الفنوأجرية» Finnougric والجرمانية الشمالية: الفنلندية والإستونية والليتوانية والبروسية القديمة والسويدية في ريجا وريفال، هذا لو أشرنا إلى أهم اللغات فقط. وقد نشأت في كثير من المستوطنات الجديدة أنماط من التعدد اللغوي اعتمادا على تركيبة السكان، ولكن الألمانية الدارجة شغلت على نحو ثابت المكانة العليا في سلم المكانة الاجتماعية للغات، وخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر كانت هذه اللغة هي المسيطرة إلى حد كبير، وقد كانت موجودة في ريفال مع السويدية والإستونية عندما أصبحت هذه المدينة مدينة متعددة اللغة.

وفي ذلك الوقت كانت اللغة المكتوبة للرابطة لاتزال هي اللاتينية، ولكن الألمانية الدارجة أصبحت أكثر أهمية بوصفها لغة منطوقة، وقد انتشر تنوع متسق نسبيا منها عبر منطقة واسعة، أمكنه في النهاية أن ينطلق من المكاتب التجارية في بروجيس وكولونيا في الغرب إلى تلك المكاتب الموجودة في كونجسبرج وريفال في الشرق ، وكان هذا-على نحو جزئي-نتيجة لكون «التجار الذين انشغلوا بالتجارة واسعة النطاق قد شكلوا نخبة مرتبطة بعضها ببعض عن طريق النسب» (Peters, 1987:69)، ومرة أخرى انبثقت القوة الدافعة الحاسمة من لوبك حيث أنتج الالتقاء والتوفيق اللغويان بالفعل تنوعا لغويا توفيقيا بفضل التركيب المختلط لسكان المدينة، ومنذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر فإن مكاتب الرابطة قد استخدمت هذا التنوع اللغوي للألمانية الدارجة بشكل متزايد في الاتصالات المكتوبة أيضا.

اللغة المكتوبة للمدينة الهانسية الرئيسة قد أحرزت تفوقا بين الأقاليم بسبب أهميتها لمراسلات الرابطة الهانسية، فقد أصبح تنوع لوبك من

الألمانية الدارجة هو وسيلة الاتصال الدولية في الجزء الشمالي من أوروبا الوسطى: بلدان البلطيق والبلدان الإسكندنافية والمكاتب التجارية (Peters, 1987:74).

وفي نوفجورد (سان بيترشوف) المركز المتقدم حيث احتفظت الرابطة بمكاتب للتجارة مع روسيا لم تكن الألمانية الدارجة تتحدث على نطاق واسع، وكانت الروسية تستعمل بدلا منها، ولقد حاولت الرابطة أن تحتكر التمكن من المهارات في الروسية متأكدة من أن التجار الآخرين-خاصة من جنوب ألمانيا وهولندا-يجب أن يعتمدوا على خدماتها الجليلة. لقد كانت اللغة شديدة الأهمية على نحو حاسم لدرجة أن «احتكار مهارة الترجمة كان بالفعل مساويا لاحتكار التجارة» (Ureland, 1987:XX 111).

لقد احتفظت الألمانية الدارجة بمكانتها المهيمنة بوصفها وسيلة اتصال دولي في شمال أوروبا لمدة حوالي مائتي عام بدءا من القرن الرابع عشر وحتى القرن السادس عشر، عندما امتدت الألمانية الراقية High إلى أقاليم الألمانية الدارجة وأصبحت تدريجيا هي اللغة المكتوبة السائدة. وانحدار الألمانية الدارجة-مثل نهوضها-أحدثته إلى حد كبير عوامل اقتصادية، ففي القرن الخامس عشر تجاوزت الرابطة الهانسية ذروة قوتها عندما تحول مركز النشاط التجاري في أوروبا من التجارة الشرق-غربية التي تتحكم فيها الرابطة إلى التجارة الشمال-جنوبية. والانتقال من الألمانية الدارجة إلى الألمانية الراقية-بوصفها اللغة المكتوبة السائدة-قد تلي-مع بعض التأخر-تدهور النظام الاقتصادي الهانسي في أثناء العقود الدائرة حول 1500م (Peters, 1987:85). وفي المناطق الواسعة التي ساعدتها الرابطة الهانسية على التطور ظلت الألمانية الدارجة تتحدث لقرون، ولكن تهرؤ الثوب الاقتصادي للرابطة قد عرّاها من أسس مكانتها ومن القوة الدافعة لها على الاستمرار في الانتشار.

السواحلية في شرق أفريقيا: أكثر من خمسين مليون نسمة يسكنون الأقطار الثلاثة التي يشار إليها اختصارا بشرق أفريقيا، وهي كينيا وتنزانيا وأوغندا، يتحدثون حوالى 170 لغة مختلفة، لا يزيد عدد متحدثي أي منها عن خمسة ملايين متحدث أصلي (Merritt and Abdulaziz, 1988:51)، والسواحلية هي إحدى هذه اللغات، وهي لغة أم لقسم صغير من السكان

على طول الساحل من جنوب تنزانيا وحتى جنوب الصومال وفي زنزبار وجزر الشاطئ الأخرى، ولكن انتشار السواحلية ظل يتقدم لزمن طويل، وهي اليوم واحدة من اللغات التي تتسع بقوة أكبر في العالم سواء على المستوى الديموغرافي أو الوظيفي، وهي عادة يتحدثها حوالي ثلاثين مليون شخص في حياتهم اليومية (Jungraithmayr and Möhlig, 1983:234)، ويستعملها من وقت لآخر عدد أكبر من ذلك في أغراض معينة. وهذا يجعلها بسهولة اللغة الرئيسة في الإقليم إلى جانب الإنجليزية بوصفها منافستها المهمة الوحيدة. والسواحلية تدين بانتشارها في المقام الأول للتعدد اللغوي الكثيف في الإقليم، وثانيا لكون الغالبية العظمى من لغات الإقليم تنتمي-مثلها- للأسرة البنتوية، وأخيرا لكونها تستخدم في التجارة والسوق.

وعلى الرغم من أن السواحلية قد وصلت إلى الشاطئ من داخل أفريقيا منذ أكثر من ألف سنة، فقد انتشرت أولا على طول الشاطئ عن طريق التجارة البحرية حيث أصبحت بالتدريج إلى جانب العربية هي لغة التجارة الثانية في الأهمية، ولزمن طويل كان هناك احتكاك لغوي شديد بين اللغتين، ومن المفترض أنه قد وجد نوع ما من الثنائية اللغوية السواحلية العربية. وقد كتبت السواحلية في البداية بحروف عربية، واستوعبت مقدارا كبيرا من المفردات العربية وبشكل خاص في مجال العقيدة. والمدى الذي انتشرت فيه التجارة من الشاطئ للداخل تقدمت به السواحلية في مقابل العربية واللغات الأخرى معا، وقد استعمل التجار العرب السواحلية أيضا، وقد ساهم هذا في انتشارها، ولكن هذا ساهم أيضا بوصمها في بعض الأماكن باعتبارها لغة لتجار العبيد، فتزايد التجارة داخل الإقليم كان يتحكم فيه العرب إلى حد كبير، وهم الذين جهزوا القوافل لنقل العاج والجلود والعبيد من الداخل إلى الشاطئ. ومراكز تجارة العبيد المتقدمة التي أنشئت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الداخل لمسافة تصل إلى زائير (الكونغو الديموقراطية حاليا) الحالية، هذه المراكز قد نمت حتى أصبحت مدنا صغيرة أصبحت السواحلية فيها هي اللغة الرئيسية للاتصال (Massamba, 1989:60)، فقد استعملها التجار العرب على الشاطئ ووسطاؤهم في الداخل، وكذلك العبيد المحررون، والجيل التالي الذي دخل في الإسلام من مختلف المجموعات الإثنية،وبسبب استعمالها[أي السواحلية] في المدن

الناشئة اكتسبت أهمية أيضا للتجارة بين المدن والمناطق الريفية، وكذلك للاتصال بين القبائل. وعند وصول المستعمرين الأوروبيين كانت السواحلية بالفعل هي أهم لغة للتجارة في الإقليم.

قد أدركت الحكومة الاستعمارية الألمانية أهمية اللغة السواحلية، وعلى الرغم من أن هذه الحكومة لم تبق إلا زمنا قصيرا فقد كانت مؤثرة في نشر اللغة بشكل أكبر باستعمالها لإقامة بنية إدارية تحتية، وتنزانيا-أفريقيا الشرقية الألمانية السابقة-مازالت هي البلد الذي يتقدم فيه انتشار اللغة أكثر من غيره، وبعد الحرب العالمية الأولى أعقب البريطانيون الأسياد الاستعماريين الألمان، وانسجاما مع سياساتهم «فرق تسد» شجعوا اللغات المحلية والإنجليزية بدلا من السواحلية، واليوم تُرى نتائج هذه السياسة في كينيا وأوغندا على نحو أوضح مما ترى في تنزانيا. وعلى الرغم من أن السواحلية قد أعلنت-بعد العصر الاستعماري-لغة قومية لكينيا أيضا، فإنها لم تتمكن من إزاحة الإنجليزية هناك من مجالي الحكومة والتعليم بشكل ناجح مثل تنزانيا، ولكنها تقوم بدور مهم في الاقتصاد، وفي أوغندا لا تتمتع السواحلية إلا بمكانة ضئيلة جدا لأنها ارتبطت لزمن طويل بتجارة العبيد، ولذلك فقد شُجِّعت الإنجليزية وبعض اللغات المحلية الأكثر أهمية (اللوجندا والسوجا من بين لغات أخرى)، على حساب السواحلية التي استُبعدت لبعض الوقت من المناهج الدراسية. وكون السواحلية يُتحدَّث بها في تنزانيا على نحو أوسع مما هو الشأن في كينيا وأوغندا يرجع أيضا إلى الأوضاع اللغوية المختلفة للبلدان الثلاثة، ففي تنجانيقا البريطانية واجهت السواحلية منافسة ضعيفة من اللغات الدارجة المحلية الكبيرة الأخرى، وقد أقرتها الحكومة بالإضافة إلى كثير من اللغات البنتوية الأصغر، وليس بدلا منها، ولكن في كينيا وأوغندا في المقابل فإن لغات الكيكويو واللوجندا واللوو Luo -من بين لغات أخرى-ذات جماعات لغوية كبيرة نسبيا، وكان على السواحلية أن تتنافس معها.

ولكن على الرغم من الدعم الرسمي المحدود الذي تلقته السواحلية من البريطانيين فقد استمرت في الانتشار تحت حكمهم لأهميتها في التجارة في تنجانيقا وفي الإقليم، وقد أصبحت هي اللغة المفضلة في مهن معينة في كل مكان في شرق أفريقيا، ومع مد شبكة السكك الحديدية حملتها

القطارات إلى الداخل، وبوصفها لغة لعمال التعدين تقدمت إلى حدود زائير (الكونغو الديموقراطية حاليا) مرة أخرى، ومنذ أن استخدم ملاك المناجم البلجيكيون عمالا في المناطق الشرقية استخدموا هم أنفسهم السواحلية إلى جانب الفرنسية في الحياة العامة والأعمال والسوق، وهي اليوم-خصوصا في إقليم كاتنجا-لغة وسيطة مهمة، ولو أنها تنوع مختلف بوضوح عن السواحلية Kiswahili والتي تعني حرفيا [أي السواحلية] «لغة الساحل» كما يعرفها متحدثوها، ولذلك فمنذ الاستقلال كانت السواحلية هي إحدى اللغات القومية الأربع المعترف بها بالإضافة إلى الفرنسية (اللغات الأخرى هي التشيلوبا Tshiluba والكيكونجو Kikongo واللنجالا Lingala).

لم يرتفع شأن السواحلية لأنها لغة جماعة مهمة ديموغرافيا من المتحدثين الأصليين، أو بسبب تراثها الأدبي القيم، كما أن ارتباطها المبكر بالإسلام لم يعزز انتشارها كثيرا،كما أصبحت في بعض المناطق أمرا ممجوجا يجب تركه. وفي الأمور السياسية كانت تستخدم فقط عندما لم يكن ممكنا إغفال فائدتها في شرق أفريقيا، والقوة الدافعة الكبيرة وراء انتشارها كانت هي الاقتصاد، وخصوصا التجارة، والتي صارت بسببها تستخدم بوصفها اللغة الرئيسة للاتصال الأوسع عبر الحواجز اللغوية والإثنية. وفي الوقت نفسه فإن انتشار الإنشاءات الاقتصادية عبر مناطق أوسع، والهجرة استجابة لحاجة سوق العمل، قد قاما بدور مهم أيضا. والسواحلية اليوم-باستثناء ميدان التعليم الجامعي-من دون منافس في تنزانيا، وهي اللغة القومية الشرفية في كينيا حيث هي أيضا اللغة المستعملة على نطاق أوسع للاتصال بين أصحاب اللغات المختلفة، على الرغم من الوضع القوي للإنجليزية، وهي تقوم بوظائف مهمة في جنوب شرق زائير (الكونغو الديموقراطية حاليا)، ولذا فهي تتمتع بوضعية رسمية في هذا البلد أيضا، وهذا صحيح الآن أيضا بالنسبة لأوغندا حيث تستخدم على نحو كثيف في التجارة الإقليمية والمحلية عبر الحواجز اللغوية، على الرغم من أن الإنجليزية مازالت هي اللغة السائدة في الحكومة والتعليم، والسواحلية إذن غير مرتبطة هناك بالتعليم والمكانة الاجتماعية-الاقتصادية العليا كما هو الشأن في تنزانيا، وهي تستخدم أيضا بوصفها لغة للتجارة في مناطق من رواندا وبوروندي.

وعلى الرغم من العدد القليل نسبيا من متحدثي السواحلية كلغة أم فإنها أصبحت أهم لغة في شرق أفريقيا، وإن التحضر المتزايد للإقليم لا يمكنه إلا أن يعزز هذا التطور عندما يتفاعل متحدثون أكثر للغات أم مختلفة في المراكز المتحضرة. وهذا الاتجاه الذي يلاحظ في أفريقيا يقوي اللغات المحلية الوسيطة أكثر مما يقوي اللغات الاستعمارية السابقة، لأنه على الرغم من أن اللغات الأخيرة ترتبط عادة بمكانة المعرفة والحياة الحديثة والوضعية الاجتماعية العليا، فإن التقدم الاجتماعي عن طريق التعليم هو طريق باهظ التكلفة ومفتوح لفئة قليلة العدد فقط، والطريق الواعد أكثر، والطريق العملي الوحيد بالنسبة لكثيرين والذي يقود لعالم العمل والسوق هو المجالات التي تسودها اللغات الإقليمية الوسيطة. وإضافة إلى هذا فإن هذه اللغات بالنسبة لمتحدثي اللغات المختلفة والمتقاربة بقوة نوعا ما تكون أسهل تعلما من اللغات الأوروبية، ولهذا السبب فإن هذه اللغات غير المهمة على المستوى العالمي يمكن أن تنافس بنجاح على المستوى الإقليمي اللغتين العالميتين: الإنجليزية والفرنسية، وحتى في بعض الحالات يمكنها أن تردها إلى الوراء، فالسواحلية في أوغندا وكينيا وتنزانيا تنافس الإنجليزية، وفي زائير (الكونغو الديموقراطية حاليا) تنافس الفرنسية، وفي تنزانيا-خاصة- تضطلع بوظائف كانت تضطلع بها الإنجليزية عادة في المرحلة الثانية من الحقبة الاستعمارية. والثمن الذي يجب أن يدفع لهذا هو تدهور مستوى الكفاءة في الإنجليزية، وبالعكس ارتفاع مستوى الاندماج الوطني. والولوف Wolof بالمثل في غرب أفريقيا باعتبارها لغة الأعمال تنتشر على نحو أسرع من الفرنسية ذات المكانة العليا في المناطق المتحضرة من السنغال وغامبيا، وللسبب نفسه وعلى الرغم من الميراث الاستعماري فإن الهوسوية Hausa استطاعت الانتشار خارج منطقة متحدثيها كلغة أم في شمال نيجيريا إلى مساحة واسعة في غرب ووسط أفريقيا، وقبل ذلك كله في مدن تمتد من برازافيل في الجنوب وحتى طرابلس(*1) في الشمال، لتصبح لغة وسيطة مهمة مثلها مثل السواحلية في الجزء الشرقي من القارة.

المالوية في جزر الهند الشرقية: ديناميكية انتشار اللغة المالوية في شبه جزيرة الملايو والأرخبيل الإندونيسي تظهر تشابهات معينة مع انتشار

(*1) هذا كلام مبالغ فيه، وغير صحيح تماما بالنسبة لمدينة طرابلس (المترجم)

السواحلية، فقد كانت قادرة-في إطار خدمة التجارة في محيط متعدد اللغة للغاية-على النمو لتصبح اللغة الإقليمية الرئيسة للاتصال الواسع، كما استوعبت بعضا من وظائف اللغة القومية. ويصف أليسجاهبانا (Alisjahbana, 1976:32) الاحتياجات الوظيفية التي تكيفت لها المالوية عبر القرون كالتالي:

بسبب تجزؤ المنطقة الممتدة من إندونيسيا إلى ماليزيا إلى مئات من الوحدات الجغرافية والثقافية، والأهم مئات الوحدات اللغوية، فقد كانت هناك منذ زمن موغل في القدم حاجة للغة عامة واحدة لا يفهمها سكان الأرخبيل فقط بل يمكن أن تفهمها الموجات المستمرة من الغرباء الذين تجذبهم ثرواتها المشهورة.

وقد تحملت المالوية هذا الدور لأن المالويين قد أقاموا على جانبي مضيق مالقة وكذلك في سرواك، ولقد كان مضيق مالقة-لقرون عدة-هو الطريق الرئيس لمرور التجارة في جنوب شرق آسيا، والذي كان يسيطر عليه إلى حد كبير سكان شبه جزيرة الملايو وسومطرة، وقد حمل التجار والبحارة المالويون لغتهم إلى كل موانئ المرور حيث اكتسبها التجار والبحارة الآخرون، والقراصنة الذين ينشطون في الإقليم، على الأقل بالمستوى اللازم لأعمالهم. كما أن التجارة البعيدة، من الجزيرة العربية والهند وأخيرا أوروبا في الغرب وحتى الصين في الشرق كانت تمر أيضا من مضيق مالقة، وكانت تغيرات الرياح الموسمية تجعل من المستحيل إتمام الرحلة للصين دون البحث عن ملاذ في الموانئ المالوية لشهور عدة في بعض الأحيان. هذه الظروف جعلت المالوية لغة التجارة شبه الطبيعية للإقليم، وتاريخ انتشارها ليس موثقا توثيقا دقيقا، ولكن من المعروف أنها قد قامت بهذه الوظيفة منذ أوائل القرن السادس عشر عند وصول الأوروبيين الأوائل إلى الهند الشرقية (Teeuw, 1959).

ويقرر أليسجاهبانا(Alisjahbana, 1976 :33) أن المالوية في القرن السابع عشر تمتعت بشهرة تشبه شهرة الفرنسية في أوروبا، ويمكن أن يكون هذا صحيحا بصعوبة بالنسبة للتنوعات المختصرة والمهجنة المعروفة بمالوية البازار التي تخدم مجموعات السكان المختلفة في الإقليم بوصفها لغة اتصال. وقد وُجِدت مالوية البازار إلى جانب التنوع المهذب المكتوب من

اللغة في وضع ازدواج لغوي، ولقد كان التنوع الدارج هو الذي انتشر في أعقاب التجارة، ولذلك فإن اللغات الإقليمية الكبيرة الأخرى-خاصة «الجافانية» Javanese بوصفها أداة لثقافة قديمة راقية، بل «السندانية» Sundanese و«الأتشينية» Achinese و«المادورية» Madurese و«البالينية» Balinese، وكل منها ذات ملايين عدة من المتحدثين-هذه اللغات اعتبرت ذات مكانة أعلى ليس من قبل متحدثيها وحدهم بل من قبل المتحدثين الآخرين أيضا، ولكن انتشارها محدود بالأقاليم التي يشغلها متحدثوها الأصليون، بينما استطاعت تنوعات المالوية أن تنتشر على طول شاطئ الثقافات المحلية على نحو مستقل نسبيا، وليس كونها لغة مجموعة مهمة ديموغرافيا أو لغة تراث إثني أو ثقافي رفيع هو الذي قدر لها أن تصبح أداة اتصال لغوي،وسمح لها بالتغلب على منافساتها الأقوى ديموغرافيا التي ترتبط قرابيا بمعظمها. والجاڤانية-مثلا-ذات الجماعة اللغوية المكونة من سبعين مليونا (1988) تميز نفسها بنظام عبارات تعظيم معقد، يجعل-بسبب عبئه الاجتماعي-الثقافي-تعلمها صعبا على الأجانب، ويجعلها غير مناسبة للاتصال بين الجماعات اللغوية والإثنية. والمالوية في المقابل تقدم نفسها [بسهولة] لهذه الأغراض، حيث إن تطورها تأثر بثقافة بلاط السلطنات الإسلامية في شبه الجزيرة المالوية أقل مما تأثر بالبحارة والتجار المتوجهين إلى الخارج. ويؤكد أندرسون Anderson على الخصائص «الديموقراطية» للمالوية التي ترجع إلى حقيقة أنها «بوصفها لغة» بين إثنية... لها تقريبا صفة عدم المكانة في حد ذاتها... ولا ترتبط ببنية اجتماعية إقليمية معينة.

وفي الحقبة الاستعمارية فإن الإقليم الذي تُتحدَّث فيه المالوية أصلا بوصفها لغة وسيطة قد خضع للحكم الهولندي والبريطاني، وكما أشار لوفنبرج (Lowenberg, 1988) فإن السياسات اللغوية المختلفة للإدارات الاستعمارية قد تركت آثارا على اللغة، فالهولنديون قد وجدوا المالوية مفيدة للغاية، وفي العام 1865 اتخذوها اللغة الرسمية الثانية لجزر الهند الشرقية. وانتهاجا لسياسة عنصرية إلى حد كبير فقد استخدموا المالوية لغة للتعليم بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، مع تخصيص المدارس التي تستخدم الهولندية لأنفسهم وللنخبة المحلية القليلة. أما في ملايو وسنغافورة فقد سار الإنجليز على نهج مختلف، فقد شجعوا الإنجليزية على نطاق واسع،

ونتيجة لهذا فإن توحيد المالوية قد تقدم بفاعلية أكبر في ظل الحكم الهولندي مما حدث في ظل الحكم البريطاني.

والمالوية-بسبب هذا التفاوت وبسبب انتشارها عن طريق التجارة في منطقة واسعة ومتباينة-لاتزال تكشف عن مقدار كبير من التنوعات في الوقت الحاضر، فالتنوعات الوطنية من جانب، والتنوعات الاجتماعية من جانب آخر، تنوعات متباينة على نحو واضح. وفي البلدان الأربعة حيث تتمتع المالوية بوضعية اللغة القومية أو الرسمية تعرف بأسماء ثلاثة مختلفة هي: «بهاسا إندونيسيا» Bahasa Indonesia «اللغة الإندونيسية» وبهاسا ماليزيا «اللغة الماليزية»، وبهاسا المالايو «اللغة المالوية». وبسبب تاريخ اتصال هذه التنوعات الخاص بالجاڤانية والهولندية في إندونيسيا والعربية والإنجليزية في ماليزيا، فإنها تختلف غالبا في المعجم، وهي مفهومة على نحو متبادل (Prentice, 1990). وفي نظام الترتيب الاجتماعي تقع مالوية البازار في القاع، واللغة الموحدة التي توجه للتنوع الأدبي المسمى الآن «اللغة الكلاسيكية» تأتي في القمة، وتوحيد اللغة ليس كاملا حتى الآن مادامت المفردات الفنية بشكل خاص لاتزال في حاجة إلى الزيادة والاتساق، ولكن رعايتها بوصفها اللغة القومية للبلدان الأربعة المشار إليها من قبل وكذلك تدريسها النظامي في كل المدارس يساعدان على تعزيز انتشارها أكثر فأكثر، ومن هنا فإن مالوية البازار التي كانت مهمة على نحو حاسم بالنسبة لانتشار اللغة في البداية، يحل محلها التنوع الموحد تدريجيا.

جدول (1-5): محطات السلسلة الكريولية والعلاقات الاقتصادية المقابلة

	عدد السكان (بالمليون)	المالوية كلغة أم (٪)
بروناي	0,25	60
ماليزيا	17,5	45
سنغافورة	2,6	15
إندونيسيا	171,4	7

(وفقا لبرنتيس (187:1990)، المادة الديموغرافية من «فيشر فالتالمناخ» (Fischer Weltalmanach, 1990

واليوم كما بالأمس فإن عدد متحدثي المالوية الثانويين يفوق عدد متحدثيها كلغة أم بمقدار كبير، وليس محتملا أن يتغير هذا بشكل مهم في المستقبل القريب، وفي بروناي الصغيرة وحدها تتحدثها غالبية السكان كلغة أم، وفي البلدان الثلاثة الأخرى فإن نسبة متحدثيها كلغة أم نسبة أصغر كثيرا كما يظهر في الجدول (2-5). وعلى الرغم من أن هذه الأعداد المنخفضة خاصة في إندونيسيا، أكبر البلاد تعدادا في الإقليم، فإن التكامل الاقتصادي والسياسي المتزايد للبلدان الأربعة قد جعل المالوية أهم أداة للاتصال لحوالى 190 مليون قاطن في هذا الإقليم متعدد اللغة، ليس في مجالات الاقتصاد والحكومة فقط، بل في التعليم ووسائل الإعلام أيضا، وبالنسبة للاتصال الأوسع داخل الإقليم فهي أهم من أي لغة أخرى، لكن على المستوى الوطني أيضا لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا واضح في ماليزيا بسبب الوضعية السيادية ديموغرافيا وسياسيا لمتحدثيها كلغة أم، بل أيضا لأنها اللغة ذات الفائدة الكبرى. وفي سنغافورة حيث الإنجليزية هي الأداة الرئيسة للاتصال بين الإثني واللغة الرئيسة للعمل والتجارة فهي أقل أهمية بوصفها لغة اتصال. ولكن بما أن متحدثيها الأصليين كانوا مقيمين في سنغافورة لزمن طويل قبل الصينيين المسيطرين اقتصاديا، وقبل مجموعات السكان الأخرى، وبما أنهم إضافة إلى هذا ينفرون من الزواج من خارج جماعتهم، فإن اللغة لها أيضا مكانة لا جدال فيها في الدولة المدنية الحديثة، والتي ارتفع شأنها لمدى معين عن طريق التحول اللغوي من جانب جزء من السكان ذوي الأصل الآسيوي الجنوبي. وفي المدى البعيد فإن التحول اللغوي يعمل لمصلحة اللغة الإندونيسية Bahasa Indonesia، وللأسباب التي ستناقش في القسم التالي من هذا الفصل فإن كثيرا من الجماعات اللغوية الصغيرة في إندونيسيا سوف تتخلى عن لغاتها، وبعد فترة من التعدد اللغوي الانتقالي تتخذ بالفعل اللغة القومية بوصفها أداتها الرئيسة أو الوحيدة للاتصال، أما الجماعات اللغوية الأكبر في إندونيسيا فلن تتخلى عن لغاتها التقليدية لمصلحة المالوية، وبالأحرى سوف توجد هذه اللغات إلى جانبها في أوضاع التعدد اللغوي محدد الوظائف، على الرغم من أن التحضر والمرونة الجغرافية والاجتماعية العظيمة للغة الإندونيسية يمكن أن يتوقع لهما أن يقويا وضعها لمدى أبعد.

خلاصة

يمكن استخلاص عدد من النتائج من الملاحظات السابقة، وهذه النتائج التي تتمحور حول مشكلات انتشار اللغة التي نوقشت في هذا القسم يمكن إيجازها في خمس نقاط:

1-انتشار اللغة كثيرا ما يكون علامة على الظروف الاقتصادية، وفي بعض الحالات يكون نتيجة للتطورات الاقتصادية، لأن تغير أوضاع الاقتصاد يجبر المجتمعات على أن تعدل ذخيرتها الكلامية وأنماط اتصالها، وهذا تثبته بشكل أوضح اللغات الوسيطة التي يتسع نطاقها-في البداية على الأقل-عن طريق حركة التجارة أساسا، بينما تكون القوة السياسية لمتحدثيها واعتبارها الجمالي-الثقافي وقيمتها الرمزية بوصفها عاملا مساعدا في تكوين الهوية الفردية أو الاجتماعية أو القومية، تكون كل هذه العوامل ضئيلة الأهمية، فالمحدد الرئيسي للانتشار المتصاعد للغات الوسيطة هو الاقتصاد.

2-فائدة اللغة لا تعتمد على القوة الديموغرافية لجماعة لغة الأم، وهو ما تثبته بقوة أيضا اللغات الوسيطة، وهذا صحيح بالنسبة للغات الصغيرة نسبيا من ناحية عدد متحدثيها كلغة أم مثل السواحلية، وكذلك بالنسبة للغات الكبيرة مثل الإنجليزية. وفيما يتعلق بالفهم الصحيح للانتشار الفعال للغة ما فإن القوة الديموغرافية لجماعتها اللغوية الأساسية أقل أهمية من انتشارها الجغرافي والاجتماعي-الاقتصادي، فالألمانية الدارجة التي كانت في المرحلة الأولى لانتشارها مقصورة بشكل كامل تقريبا على الدوائر التجارية إنما هي مثال قوي الصلة بالموضوع. وفي حالات التعدد اللغوي غير المستقر فإن عدد متحدثي لغة أم معينة قد يختلف على نحو أقوى مما يمكن تفسيره بالتغيرات الديموغرافية الطبيعية وحدها، لأن اللغة التي تنتشر تكتسب متحدثين إضافيين من خلال التحول اللغوي.

3-وما هو أهم من زيادة عدد جماعة لغة الأم للغة ما هو استعمالها المتزايد كلغة ثانية، ففي حالات التعدد اللغوي شديد التعقيد مثل تلك الحالات التي نشأت في العقود الأخيرة في الأقاليم المتحضرة حديثا في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، فإن اكتساب لغة وسيطة بالنسبة لكثيرين يمثل مسألة بقاء اقتصادي، واعتمادا على لغة الأم ونوع الاحتكاك اللغوي الناشئ،

فإن اكتساب تلك اللغة هو الخطوة الأولى نحو التحول اللغوي، أو بشكل بديل ظهور نمط ثابت للتحديد الوظيفي من الثنائية أو التعددية اللغوية، وكلتاهما سوف تقويان اللغة الوسيطة، ففي محيط التعدد اللغوي تكون الاحتياجات الاتصالية في التجارة والعمل وكذلك في سوق العمل المتسعة بمنزلة احتياجات ملحة على نحو خاص، واللغات التي يمكن أن تحقق بها هذه الاحتياجات تكتسب متحدثين ثانويين وأساسيين إضافيين يرفعون بدورهم من قيمتها الاستعمالية.

4-والأماكن التي يحدث فيها الانتشار اللغوي أماكن متنوعة، فهناك لغات قليلة جدا فحسب، هي التي تتنافس على مستوى العالم قد تكون هي اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، ولكن الوزن الدولي لهذه اللغات لا يعني تفوقها على المستوى الإقليمي، فاللغات الإقليمية يمكن أن تزدهر إلى جانبها، وهي تحت ظروف معينة تنتشر على نحو أقوى مادامت أكثر ملاءمة للاحتياجات الاتصالية الآنية. ومرة أخرى فإن التجارة بين الإقليمية في مقابل التجارة الدولية والحاجة المتزايدة للحركة في سوق العمل تعتبر هنا عوامل حاسمة.

5-ولذلك فإن انتشار اللغة يجب ألا يقاس ديموغرافيا أو جغرافيا فقط، ولكن أيضا عن طريق الوظائف التي تقوم بها اللغة، وعلى هذا يترتب نمط انتشار لكل لغة يتحدد بعدد المتحدثين الأساسيين والثانويين الذين يتحدثونها، وبمجالات الاتصال التي يُتحدث بها فيها، ولأي أغراض، وبأي مستوى من الكفاءة، وبالمكان الذي تنتشر فيه.

إبقاء اللغة
وظائف الكتابة

الابتكار الفني الذي جعل الكلام سريع الزوال يمكن له أن يبقى، وهو الكتابة، يجب أن يعد من بين أكثر المحطات دراماتيكية في تاريخ اللغة. ويؤكد بريستد (Breasted 1926:53 f) على أهميتها بعيدة المدى للحضارة عموما في قوله الذي يستشهد به كثيرا، وهو «إن ابتكار الكتابة كان له تأثير في رقي النوع الإنساني أعظم من أي إنجاز فكري آخر في تاريخ حياة الإنسان». وحيث إن هذا التأثير له ارتباط بتاريخ اللغة فمن المهم لنا أن

نميز بين التطور والابتكار: تطور اللغة وابتكار الكتابة، وليس هناك إنجاز واحد آخر كانت له نتائج أعظم على اللغة، فقد أثرت الكتابة في علاقة الناس باللغة بدرجة عميقة بقدر ما أثرت في تاريخ حياة اللغات المعنية، فبينما يكون التعبير عن الأفكار عن طريق الكلمة المنطوقة مقيدا بالمكان واللحظة، وبقاؤه يعتمد على التراث الشفاهي المتواصل، فإن «الحفاظ على الروح في الكتابة يربط الزمان والمكان معا» ومنذ أن كتب فلهلم ڤون همبولت («1822» (Wilhelm von Humboldt, 1963)- هذا الكلام، فإن أجيالا من اللغويين والمؤرخين والأنثروبولوجيين الثقافيين وعلماء الاجتماع قد حاولوا أن يفهموا الدور الذي قامت به الكتابة في تطور الوعي اللغوي، وتكوين النموذج والتوحيد، ونشأة وظائف لغوية جديدة، وطرق ظهور اللغات، والفروق التي صنعها استعمال الكتابة في مقابل اللغات التي لاتنتقل إلا عن طريق الشفاهة.

وقد أطلق يسبرسن (Jesperson, 1933:670) على اللغة المكتوبة «بديلا غير طبيعي للكلام المنطوق». وعلى الرغم من أن هناك مسوغات معقولة لاعتبار اللغة المكتوبة امتدادا وليس بديلا للكلام، فإن وصف يسبرسن للغة المكتوبة باعتبارها غيرطبيعية وصف ملائم تماما، وهو قد التقط الخيوط من تراث طويل، فدانتي قد قابل بالفعل بين ما سماه Lingua naturalis]اللغة الطبيعية[وبين Lingua artificialis [اللغة الصناعية]، ومن خلال الكتابة فإن الملكة الطبيعية للغة التي تجد التعبير عنها في كل لغة، هذه الملكة تزود بعنصر صناعي، فاللغات-بوصفها منتجا جمعيا-أصبحت صناعية بإعطائها صورة مكتوبة، وعن طريق توافر معيار مقنن وموضوعي بقدر الإمكان، فإن تطور اللغات المكتوبة يمكن أن تحكمه طريقة مختلفة تماما عن طريقة تطور اللغات غير المكتوبة، فعلى عكس الكلام الذي هو جزء من الجهاز الإنساني الأساسي فإن الكتابة هي أداة صناعية يترك استعمالها المعتاد آثارا في الوسيلة التي تعطي شكلا لها، وبناء على هذا أطلق بول (Poul,1909 :414) بصراحة على اللغة المكتوبة «لغة صناعية»، لأن «الخصائص المميزة للغات الموحدة»-كما يعبر أحد المؤلفين المعاصرين-«تعكس تدخلا ثقافيا ضد التطور الطبيعي للغة» .(Joseph, 1987:19)

وقد أوضح كلوس (Kloss, 1978) أن إخضاع لغة ما للكتابة هو أساسا أداة لتشكيل اللغة تُظهر وتؤكد معا دعوى الاعتراف بجدارة تنوع معين في

حد ذاته، والتي من دونها لا يمكن تطوير اللغة إلى لغة مشتركة بالمعنى الذي نوقش في الفصل الثاني، والكتابة تضمن أيضا بقاء اللغات ليس فقط بالمعنى الذي توجد به السومرية اليوم، بينما تلاشت لغات أخرى لا تحصى من دون ترك أي أثر، ولكن أيضا باعتبارها أداة للحفاظ على التراث، فماذا كان يمكن أن تكون اللاتينية اليوم من دون أدبها الغني؟ وكيف كان يمكن للعبرية أن تواصل رحلتها الطويلة لآلاف السنين ليعاد استخدامها شفهيا بالفعل من دون دعم الكتابة؟

والكتابة إنما هي تكنيك اتصال يتيح مجالا واسعا لوظائف اتصالية جديدة، وتبني جماعة لغوية لهذا التكنيك يغير من عاداتها وإمكاناتها الاتصالية بشكل قوي بقدر ما يؤثر في محيط اللغة المعنية، وهو ما يرفعها إلى وضعية الكتابة، وكذلك الأمر بالنسبة لتلك الجماعات التي تكون على اتصال بها، أي بتلك الجماعة. وحتى الوقت الحاضر لم يكتب إلا عدد قليل من كل اللغات، ومن المعقول بالنسبة لنا أن نتوقع أن الغالبية الكبيرة من لغات العالم لن تكتب. والسؤال عن سبب هذا لا يمكن أن يجاب عنه ما لم نفحص الأغراض التي تخدمها الكتابة واللغة المكتوبة. وبهذا المسعى نصل بسرعة وبشكل محتوم إلى الضرورات الاقتصادية، وليس مهما أن نفحص الوثائق المبكرة للثقافة المكتوبة، أو نوجه انتباهنا إلى حملات تعليم القراءة والكتابة الناجحة، وإدخال المجتمعات التي مازالت شفاهية حتى الآن إلى فن الكتابة في عصرنا. والسؤال هو: ما الذي يمكن أن تقوم به الكتابة ولا يمكن القيام به في المجتمعات الشفاهية؟ وما الظروف التي تقتضي القيام بما لا تستطيع أن تؤديه إلا أداة الكتابة. وفي مناقشتنا لهذين السؤالين فلن نناقش الفرضيات الكثيرة المتصلة بالنشأة الغامضة للكتابة، فبالنسبة لموضوعنا فإن الطريقة التي استخدم بها هذا الإنجاز الذي تحقق في يوم من الأيام أكثرأهمية مما أدى إليه، ومن الاحتياجات المختلفة التي كان إنجاز الكتابة بمنزلة استجابة لها.

بدايات الكتابة

تكشف الثقافات المكتوبة المبكرة الرئيسة الثلاث عن عدد من العناصر المشتركة، فقد ظهرت في أحواض أنهار خصبة-في الفرات والنيل والنهر

الأصفر-في مناطق كثيفة السكان، كان سكانها ينتجون أكثر مما هو ضروري لتوالدهم، وكما ظهرت الملكية ظهرت الرغبة في تسجيلها بشكل صحيح، وإضافة لهذا فإن التعقيد المتزايد للهياكل الاجتماعية-الاقتصادية الذي ظهر مع فائض الإنتاج قد استدعى وسيلة موضوعية للتسجيل تستمد المعلومات من الأشخاص الذين يملكونها، وتجعل من الممكن للمعلومات أن تحفظ وتنقل بشكل مستقل عنهم، كما أن تقسيم العمل وظهور أشكال من الحياة الاجتماعية عقب الزيادة في الكثافة السكانية وتكوين المدن في الثقافات الراقية المبكرة لسومر ومصر والصين، هي أمور لا يمكن تصورها من دون الكتابة. كما أن أشكال التجارة المتقدمة عن التبادل المباشر للسلع عن طريق المقايضة، والري الجماعي المنظم الذي جعل الإنتاج للتخزين ممكنا، وضبط مخزون السلع، ونظام الضرائب المتطور، والشهادات القانونية للملكية ولانتقالها، ونظام الاعتماد والاقتراض المتطور نوعا ما، وكذلك بقرطة الحكومة، كل هذا قد استلزم الكتابة، أو أنها ارتقت به إلى مستوى جديد نوعيا من الدراية بشؤون الحياة. وعلى الرغم من أن بدايات الكتابة في مصر والصين-بالدرجة التي نعرفها-تشير إلى علاقتها بالعبادة، فإن أهميتها لإقامة اقتصاد منظم ودولة بيروقراطية لا شك فيها، وعلاقة الثقافة المكتوبة بالاقتصاد علاقة واضحة أيضا بشكل لافت للنظر حيث نشأ نظام كتابة تام في بلاد ما بين النهرين أولا، ففي اقتصاد معابد المدينة في بابل القديمة نجد أول مثال لعبارة ڤيبر المتناقضة ظاهريا، وهي أن المنطق الاقتصادي لتصريف السلع الدنيوية ينبثق من مقر تصريف السلع ما وراء الدنيوية اللاعقلانية.

حروف الاقتصاد واقتصاد الحروف

يرجع نظام الكتابة السومري إلى أواخر الألفية الرابعة [قبل الميلاد]، وقد قدم من مدينة ما-قد تكون يوروك-كما يفترض عموما، وهو ما أثبته بوول (Powell, 1981) حديثا مرة أخرى على نحو مقنع. وفي مركز مدينة يوروك ومدن الإقليم الأخرى كان هناك المعبد الذي جمع ثروات كبيرة عن طريق الضرائب والهبات والعمل الذي ينجز لمصلحته، ولابد أن يكون تصريف هذه الثروات قد قام بدور حاسم في تطوير وانتشار الكتابة. وفي العام

1936م عندما نشر فلكنشتين Falkenstein تقريرا عن أقدم ألواح يوروك أكد على أهمية مسك الدفاتر بالنسبة لتطوير الكتابة، وبعد هذا أعلن جلب (Gelb,1963:62) بلا تحفظ أن «الكتابة السومرية تدين بنشأتها إلى الاحتياجات الناشئة عن الاقتصاد العام والإدارة»، وقد حدد جرين (Green,1981:347) المهام التي كانت في حاجة إلى الكتابة من أجل إنجازها في بابل القديمة:

نظام الكتابة المسماري قد استخدم أداة لتسجيل تعاملات البيروقراطية الإدارية السومرية، فقد مكن هذه البيروقراطية من توسيع مواردها الأساسية وعملياتها الإنتاجية للغاية، أي ضبط وتوزيع المعلومات والأعمال والسلع والخدمات.

وقد دُعمت هذه الحجج حديثا بعدد من الدراسات المهمة التي تولاها نيسن (Nissen, 1985) والتي قامت على بيانات أكثر شمولا مما كان متاحا لفلكنشتين، فنسبة 85٪ من أكثر من أربعة آلاف لوح طيني من فترة يوروك (3300-3100 ق.م.) قد وجد أنها سجلات اقتصادية، والعدد المطلق للنصوص ومحتوياتها قد قادت نيسن إلى ربط تطوير حياة الاستقرار في بابل في أثناء تلك الفترة وزيادة الكثافة السكانية وظهور المقاييس المحددة بوصفها أدوات ضبط للاقتصاد النامي، ربط هذا كله بظهور الكتابة البابلية. وتكنيك الاتصال الجديد-كما يرى نيسن-كان مفهوما منذ البداية «باعتباره الإجابة النهائية عن مشكلات ضبط الحياة الاقتصادية».

وكون الكتابة كان يحكمها المعبد لا يعني بالتالي أن استعمالاتها كانت استعمالات دينية في الأساس مادام الاقتصاد أيضا كان محكوما بالمعبد، وقد كانت الكتابة بالنسبة لإدارة الاقتصاد أكثر أهمية مما هي للعبادة، والوثائق الكثيرة التي وصلتنا-بفضل وسيلة الطين غير القابلة للاندثار في الواقع-لا تترك مجالا للشك، فأكثر من ثلاثة أرباع المائة والخمسين ألف لوح المكتشفة فيما بين النهرين، أو ما يقرب من ذلك، تتصل بأمور اقتصادية وإدارية. والأهمية المتصلة بنظام موضوعي لحفظ السجلات والذي جعل الكثرة من الموظفين الإداريين عرضة للحساب وقابلية الاستبدال بوصفهم أفرادا، لا يمكن تقديرها بدرجة شديدة الحسم. وعن طريق تسجيل الصفقات التجارية وسداد الضرائب والديون والتعاملات المستقبلية-من

بين أمور أخرى-دخل اقتصاد الحروف إلى الحياة الاجتماعية على نحو تدريجي حتى في المجال الخاص وربما بشكل أصح، خلق مجالا خاصا، فإضافة إلى قوائم المخزون السلعي وعقود الشراء والإيجار وقوائم السلع المتسلمة أوالتي يجب توصيلها وجرايات العبيد، فإن الزواج والتبني كان يبرم كتابة، كما كانت تكتب وصايا تنازل المرء عن الملكية. وهناك وثائق متأخرة من عصر الملك الأكادي سراجون (2334-2279 ق.م) تشير إلى أن الاقتصاد المركزي للمعبد قد ضم تعاملات دنيوية وخاصة. وقرب نهاية الألفية الثالثة أصبحت الكتابة أمرا مفروغا منه في الحياة اليومية حتى أصبح ممكنا أن ينص القانون على أن كل تعامل تجاري يجب أن يسجل كتابة، ومن الواضح أنه لم يكن كل شخص قادرا على الكتابة، فعلى الرغم من تعليم القراءة والكتابة في المدارس الذي انتشر خارج الجهاز البيروقراطي فإن هذا ظل امتيازا للنخبة (Chiera, 1938:67)، ومن هنا ظهرت مهنة جديدة، هي مهنة الكاتب الذي يعنى بالمراسلة ومسك الدفاتر للتجار بين بعضهم البعض ومع المعبد.

هذا كل ما هو مهم مادامت المدن في الشرق القديم لم تعرف أماكن للأسواق (Oppenheim, 1964:129)، ومع الأهمية والمكانة البارزة في العادة لأماكن التبادل هذه حيث توجد فإن علماء الآثار لم يعثروا على أي أثر لها، وهذا يشهد على عدم وجودها بشكل مطلق، كما أن الوثائق لا تحتوي على أي إشارة لأماكن الأسواق، وهو ما يشير إلى أن عدم وجود دليل أثري أمر يتفق مع الوثائق. والتفسير الذي أحس المؤرخون أنهم مجبرون على التسليم به يسير في اتجاه مختلف، وهو أن «التجارة ونشاطات العمل البابلية لم تكن أصلا نشاطات سوق» (Polanyi, 1957:25)، فالتجارة الواسعة التي شغلت المدن من أجل الحصول على مواد البناء والمواد الترفية لفقر بيئتها المحلية-على الرغم من خصوبتها-في المواد الخام مثل الحجارة والمعادن والخشب، كانت تجارة تعاقدية وليست تجارة سوق، وعلى عكس تبادل السلع في مكان السوق الذي يوجد فيه أطراف التعامل معا، وهو نوع من التجارة يكون شفويا بالضرورة، فإن النوع الأول يقتضي تعهدات واتصالات على مسافة بعيدة، والتعامل لا يتم في وقت الوصول للاتفاق، ولذلك فلابد من وجود سجلات للتعامل ذات مادة قوية، وكان مكان الوساطة بمنزلة

وكالة عامة-المعبد أو القصر أو المدينة-حيث كان يجب أن تسجل كل الالتزامات لدى طرف ثالث، والعقود التي كانت تبرم لهذا الغرض وصفها بولنيي كما يلي:

الوثائق نفسها كانت تعد بإيجاز ودقة يمكنان القيِّم العام-The tankarum-من اتخاذ إجراء في أي وقت إذا ما أصر أحد الأطراف المعنية على حيازة قانونية لنسخة من الوثيقة ذات الصلة (1957:24).

والأسعار أيضا، إذا ما كان لهذا المفهوم أن يطبق في غياب وسائط عمومية للتبادل، وكذلك المقاييس ومعدلات الفائدة كانت تضبط من قبل الحكومة، وعن طريق المواد الغنية من الأوصاف المختلفة المتصلة بالتكافؤات في الصياغات السومرية يخلص بولنيي(Polanyi,1957:20) إلى «أن معالجة «التكافؤات» كانت تخضع لقواعد إدارية من نوع معقد».

وعن طريق التجارة المؤمنة من المخاطر التي تضبطها وتدعمها المصالح الحكومية التي تعمل قيما عليها في الوقت نفسه، فإن مدن بابل كانت على اتصال بسوسة Susa مركز عيلام Elam المجاورة الواقعة شمال الخليج العربي، بل كانت أيضا على اتصال بمناطق أبعد من العالم مثل علبة في شمال سوريا ومثل مصر، وهذه الاتصالات الثابتة فعليا في الألفية الثالثة كان لها دور فعال-كما يرى بعض المؤرخين-في انتشارالكتابة في الهلال الخصيب حتى قبل تشكل نظام الكتابة المسماري البابلي-الآشوري المكتمل. وبسبب الشكل الخطي المختلف على نحو لافت للنظر للكتابة الهيروغليفية المصرية فلايمكن إثبات تأثير مباشر في ظهور الكتابة في مصر، ولكن كثيرا من الباحثين يفترضون-مع ذلك-أن فكرة الكتابة قد جاءت إلى مصر عن طريق العلاقات التجارية مع بلاد ما بين النهرين، أما انتشار الكتابة المسمارية من سومر إلى عيلام وعلبة فهو أمر ليس محل شك، فقد ظهرت في عيلام مبكرا مع منتصف الألفية الثالثة (Powell 1981:434) وفي علبة فيما بعد، وقد اكتشف أثريون إيطاليون أرشيفا شاملا لحوالى 15 ألف لوح ذي كتابة مسمارية تحتوي على عقود واستحقاقات ضرائب وإيصالات، وكذلك اتفاقات تجارية ترجع لما بين 2400 و2250 ق . م (Biggs, 1980).

وتقدُّم القراءة والكتابة في المدن البابلية القديمة كان مدفوعا بالاقتصاد-مسك الدفاتر والضرائب والإنتاج المنظم-كما دُفِعَت القراءة والكتابة لمستويات

أعلى عن طريقه،وبشكل خاص من خلال التجارة التي نقلت الكتابة من بين النهرين إلى أراض أخرى. ولزمن طويل لم يكن الاقتصاد هو الميدان الرئيس للكتابة السومرية بل كان ميدان استعمالها الوحيد، وفي وقت متأخر فحسب بعد تغلغل الأكاديين في الإقليم وإحرازهم للتأثير السياسي بدأت الكتابة تستعمل في ميادين أخرى كذلك. ودول المدن السومرية-في ظل الأكاديين- قد امتدت لتغطي مناطق أوسع جاعلة الاتصالات المكتوبة في الحكومة السومرية أمرا لاغنى عنه على نحو متزايد، ونتيجة لهذا فإن وضع الوسيط للديبلوماسية والمعاهدات قد حصلت عيله اللغة الأكادية المكتوبة (Hawkes and Wooley, 1963:504)، ففي حوالى منتصف الألفية الثانية استعملت في المراسلات إلى بلاد ما بين النهرين حتى من طرف المجالس القضائية المصرية. وفي المجال الثقافي بدأت الكتابة في رسم الخطوط الأولى للتفاضل، فقد ألفت نصوص طبية وقوائم نباتية وكذلك كتب في المطبخ (Bottero, 1987)، كما دونت تراتيل وطقوس وتكهنات منجمين من أجل الأجيال القادمة، وقد أثبتت بحوث حديثة نصوصا تعبر عن «نبوءات» و«رؤى» «ذات نغمة سياسية على نحو حاسم» (Sack, 1981:410). وفي نهاية الأمر ظهر الأدب، وليس ما يمكن اعتباره أدبا فجا avant la lettre، وملحمة جلجامش في الأسرة الثالثة لأور (حوالى 2000 ق.م) هي أعظم مثال على هذا. كما أصبحت الحياة المدنية خاضعة للتشريع القانوني حيث بقيت الحاجة لضبط العلاقات الاقتصادية ذات أهمية عظيمة بوصفها القوة المحركة لتطور الثقافة المكتوبة، ومجموعة القوانين الآشورية للقرن الثامن عشر (ق. م) ومخطوطة حمورابي المشهورة التي صنفت في قمة عظمة بابل تشتمل على أول قانون تجاري منظم.

أنفس لغات العالم

نحن الآن في وضع يسمح بتحديد إنجازين للكتابة هما في مركز أهميتها الاقتصادية، 1- الكتابة تمكن من يعرفها من معرفة العالم، 2- الكتابة تخلق القواعد والنظم.وهذا لا يعني أن المجتمع الإنساني قبل إدخال الكتابة كان من دون معرفة للعالم أو من دون نظام، ولكن التسجيل المكتوب وحده يجعل من الممكن تراكم المعرفة وإبقاء المعايير منفصلة ومستقلة عن متبعيها الأفراد.

واطراد ممارسة الحياة التي تم بلوغها عندئذ، والمحافظة على الكتابة تثبتهما الصيغ الثابتة التي استعملها الكتّاب المحترفون في صياغة العقود التجارية والديبلوماسية التي انتقل بعضها في صورته الحرفية من جيل لآخر على مدى قرون عدة . وهذان الإنجازان للكتابة اللذان يمكن مساواتهما بوظائفها المعيارية الشاملة والمهمة خاصة في الوضع الحالي، ينطبقان أيضا على ما تمثله الكتابة، أي اللغة، فعلى الألواح الطينية أمكن للمرة الأولى إمساك الكلمة سريعة الزوال وتجسيدها، وبوصفها شيئا ملموسا أصبحت جاهزة لتصير موضوعا للدراسة والاستثمار.

وإذا كانت الكتابة لم تخلق البحث ما وراء اللغوي فهو بالتأكيد رفعته لمستويات أعلى من العمق والمنهجية، وقد كان الكتاب مسرعين في إنتاج الوسائل المساعدة التي احتاجوا إليها في عملهم وتدريبهم، فأنتجوا أعمالا مرجعية مثل قوائم علامات توافق نطقهم، وقوائم مترادفات، وكذلك قوائم كلمات ثنائية اللغة: سومرية-أكادية (Sack, 1981:410). وإحدى أطول الوثائق المسمارية المعروفة هي هذا المعجم، وكما أشار جودي (Goody e.g., 1977 , 74ff , 1986 : 54ff) على نحو متكرر فإن القوائم هي مثال نموذجي للغة من دون نحو أو سياق، ووجودها بين الوثائق السومرية المبكرة وجود شديد الأهمية لأنها تضع اللغة في بؤرة الاهتمام وتقدم بالفعل أداة لحفظها وتوحيدها . وعلى الألواح المستعملة للتدريب التي ترجع لوقت مبكر من الألفية الثالثة نجد أول شاهد على التهذيب اللغوي في النسخ التي يعيدها التلاميذ مما يعده الكتاب مسبقا، ومن هنا أصبحت لغتهم السومرية أغلى لغة في العالم. وأول لغة للشرق الأدنى القديم أخضعت للكتابة، أصبحت نموذجا للغة المكتوبة كتابة منضبطة، وهو ما أعطاها هامشا تنافسيا عظيما فوق كل اللغات، وسِجل حياتها يمثل انتصار الاختيار الصناعي كما لم تمثله لغة أخرى ربما باستثناء الصينية بتراثها المكتوب ذي الثلاثة آلاف عام. وعلى الرغم من أن السومرية قد توقف بقاؤها كلغة أم في 1800 ق.م على الأقل، وعلى الرغم من تمثل السومريين في مغتصبيهم الأكاديين، فقد استمرت تستعمل بوصفها لغة مكتوبة لمدة ألف وخمسمائة سنة أخرى حتى عصر السلوقيين.

وعندما بدأ الأكاديون يسيطرون على الاقتصاد والحكومة استعملوا-

بالضرورة-السومرية وحدها للمراسلات في البداية، وحتى عندما تعلموا كتابة لغتهم بنظام الكتابة السومري، فإنهم استمروا في استعمال اللغة الثقافية السومرية. وهذا الاحتكاك اللغوي أوجد وضعا من الثنائية اللغوية مع ازدواج لغوي، حيث كانت السومرية هي اللغة ذات المكانة، وكان كتاب ما بين النهرين ثنائيي اللغة مؤسسين نمطا للاستعمال اللغوي كان يتبع تقريبا من دون اختلاف حيثما أدخلت الكتابة في بيئة شفاهية، والذي مازلنا نعرفه اليوم في كثير من المجتمعات حيث لا تختلف اللغة المكتوبة عن الدارجة اختلافا سطحيا في الأسلوب، ولكنهما تختلفان اختلافا وراثيا كما هي الحال في كثير من بلدان العالم الثالث.

كانت السومرية هي أول لغة في الشرق القديم تأخذ صورة مكتوبة، وكان لهذا تأثير مهم في بقائها، فبما أن تبني نظام الكتابة المسمارية في البداية من طرف الأكادية ثم من طرف لغة أخرى أيضا فيما بعد، قد تأثر بأسلوب تعلم السومرية المكتوبة، فإن السومرية أصبحت مصدرا لتطور كثير من اللغات الأخرى، وبعبارة أخرى أصبحت المسمارية أداة الانتقال لدمج كلمات سومرية في تلك اللغات، وحتى النصوص في اللغات التي أدى إخضاعها للكتابة إلى تعديل وتبسيط للنظام المسماري تحتوي على طرق كتابة سومرية Sumerograms، أي كلمات سومرية مُقترَضة تكتب في اللغات المقترِضة بالطريقة نفسها التي تكتب بها في السومرية، وقد أنشأت هذه الممارسات سابقة كثيرة التكرار، فالثروة الاصطلاحية للغة راقية مكتوبة معينة تقتبسها اللغات الأخرى، وتظهر هذه العملية في التنوعات المُسكرَتة Sanskritized [المتأثرة بالسنسكريتية] في اللغة الهندية ولغات الهند الأخرى، كما هو الشأن في الطبقة الصينية في معجم لغات شرق آسيا مثل الفيتنامية والكورية واليابانية وفي الطبقة اليونانية-اللاتينية في اللغات الجرمانية، وعلى هذا النحو تظل اللغات-في العادة-مدينة لتلك اللغات التي اكتسبت الكتابة من خلالها.

ومن ناحية اللغة التي تمثلها الكتابة، فإن الكتابة تثبت أنها ضامن مزدوج لبقائها، أو على الأقل، هي ميزة تكيف مبتكرة على نحو صناعي، فهي تمكن اللغة من البقاء والرعاية بعد أن ينتهي تراثها الطبيعي الذي لم يعد ينتقل بالتعليم، وتؤكد أن لغة ما تعيش في لغات أخرى حيث إنها تسمح للاحتكاك

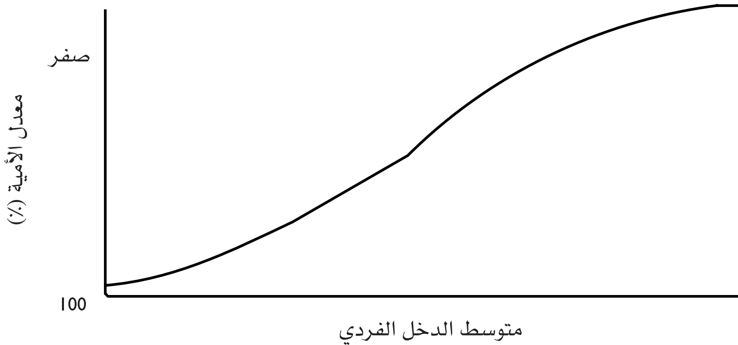
اللغوي-في غياب متحدثي اللغة كلغة أم-أن يجعل تلك اللغة في متناول آخرين بوصفها مصدرا للإغناء]اللغوي.

والكتابة بتجسيدها للغة وإعطائها صورة باقية وغير متبدلة للوجود بجعلها مرئية ومحسوسة، فإنها تجعلها سلعة قيمة على مستوى جديد نوعيا، وفي بلاد ما بين النهرين كان امتلاك الفرد والمجتمع للكتابة للمرة الأولى في التاريخ تعبيرا وعاملا مكونا للثراء،ومنذ أن بشرت الإنسانية كلها من ذاك المكان على نحو لا رجعة فيه بعصر الكتابة والقراءة، فقد أصبحت على الدوام شرطا مسبقا مرتبطا بذلك.

اللغة المكتوبة والفقر

العبارة السابقة المتعلقة بالصلة بين اللغة المكتوبة والثروة تحتاج إلى تحديد أكبر، فالاكتساب الفردي والاجتماعي للقراءة والكتابة ليس بالتأكيد شرطا كافيا للثراء، والنظر لكثير من رجال الأعمال والسياسيين المعاصرين الذين تبدو معرفتهم بالحاسب متدنية تماما مثل معرفة قدماء التجار وأمراء العصور الوسطى بفنون الكتابة في عصورهم يمكن أن يؤدي بالمرء لاستنتاج أن معرفة القراءة والكتابة ليست شرطا ضروريا لأي من الثروة أو السلطة، ولكن هذا يظهر فقط أن المرء يمكنه أن يمتلك التكنولوجيات تحت يده دون أن يسيطر هو عليها، والكتاب الذين امتلكوا المهارات الفنية لم يكونوا في قمة الهرم الاجتماعي في العصور القديمة بأكثر مما عليه أمناء السر اليوم، ولكنهم أيضا لم يكونوا في القاع على الإطلاق، فمعرفة اللغة المكتوبة تضمن-خصوصا في حالة الثراء الاجتماعي القليل-مستوى اجتماعيا أعلى، لأنه في ظل هذه الظروف تكون معرفة القراءة والكتابة مقصورة على جزء صغير من المجتمع. ومن زاوية هؤلاء الذين لا تكون تحت يدهم لغة مكتوبة بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن الارتباط يكون أكثر بروزا، فبوصفهم أفرادا أو مجموعات اجتماعية يكونون عاجزين وجامدين اقتصاديا.

اللغات المكتوبة: إذا كانت معرفة لغة مكتوبة تعني توسيع مجال اتصال المرء والوصول للمعرفة الموضوعية وزيادة التكامل والتفاضل الاجتماعيين، فلا يمكن اعتبار كل اللغات التي أخضعت للكتابة لغات مكتوبة، فاللغات



الشكل (1-5): الارتباط الخاطئ بين الأمية والثراء الاجتماعي

التي أخضعت للكتابة حديثا في سياق هذا القرن من قبل البعثات التبشيرية واللغويين من أجل أهدافهم أساسا دون أن تستعمل مكتوبة لأي مجال مهم، أو أن يكون لها نتاج أدبي يستحق الإشارة إليه، لا تعتبر لغات مكتوبة في السياق الحالي، فمفهوم اللغة المكتوبة-بالأحرى-يُفهم على أنه يغطي فقط اللغات التي اكتسبت صورة مكتوبة بالارتباط مع تخلق أبنية اقتصادية واجتماعية-سياسية وثقافية، أو التي-على الرغم من حداثتها-تستعمل على نطاق واسع في وظائف مهمة مفترضة للاتصال المكتوب في جماعتها اللغوية، ومن هنا فإن اللغات التي تستعمل فقط بوصفها «جسرا» لتعلم القراءة والكتابة لتسهيل إتقان لغة مكتوبة تستعمل على نطاق أوسع، أو التي تستعمل لإنجاز وظائف تزيينية أساسا، هذه اللغات لغات مستبعدة.

وعلى المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي معا فإن امتلاك لغة مكتوبة يجب أن يفهم على أساس أنه مفهوم تدرجي، يقف الأميون على طرف منه ورجال الأدب على الطرف الآخر، وبين الطرفين هناك نطاق واسع من المهارات الأدبية المختلفة. وهناك أيضا مجتمعات مثل فنلندا مثلا يعرف كل شخص فيها اللغة المكتوبة بالفعل، وهناك مجتمعات مثل أفغانستان تقتصر معرفة القراءة والكتابة فيها على نخبة قليلة جدا، ومرة أخرى هناك بين الحالتين سلسلة متدرجة من معرفة القراءة والكتابة. والامتلاك الفردي والاجتماعي للغة مكتوبة يرتبط إيجابيا بالرخاء المادي، وقد أشارت اليونسكو منذ وقت طويل إلى أن الخريطة العالمية للأمية تتطابق إلى حد كبير مع

الخريطة العالمية للفقر، والارتباطات العالمية للأمية بالناتج القومي الإجمالي ارتباطات دالة عند مستوى 0,8 أو أكثر، ولكن هذه الارتباطات العامة تخفي بقدر ما تظهر (Foster, 1972:593) لأن زيادة معدلات معرفة القراءة والكتابة وزيادة الثراء الاجتماعي لا ترتبطان بطريقة أُسّية، ولذلك سوف يكون مضللا أن تمثل هذه العلاقة بالرسم كما في منحنى شكل «S» في الشكل (1-5)، الذي يشير إلى أن الأمية في مجتمع ما تتناقص بالدرجة التي تتزايد بها الثروة في صورة متوسط الدخل الفردي مثلا، والعكس بالعكس.

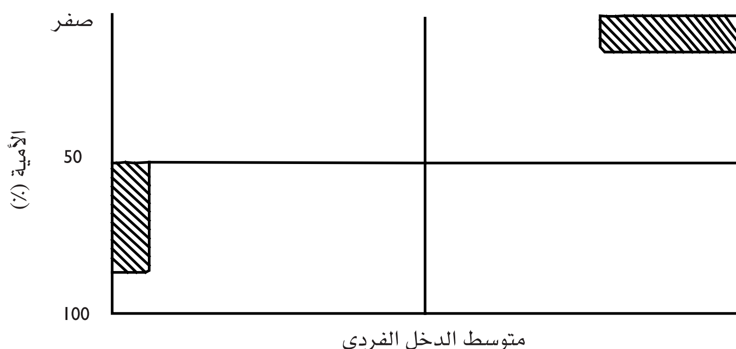
والقول إن المرء الأكثر تعلما هو الأكثر ثراء ليس أصح من القول إن البلد ذا المعدل الأقل في الأمية يملك أعلى متوسط دخل فردي، فهؤلاء الذين بصعوبة يكتبون أسماءهم ليست لديهم فرص اقتصادية أفضل على نحو أكبر من هؤلاء العاجزين عن الكتابة تماما. وعلى المستوى الاجتماعي فإن الثراء لا يعني المعرفة العامة بالقراءة والكتابة، والشاهد على هذا هو الولايات المتحدة حيث تشير الأمية الوظيفية الكبيرة إلى التوزيع غير العادل للثروة، ولكنها ليست بذات دلالة بالنسبة للثروة في حد ذاتها. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الأمية من 50٪ إلى 40٪ الذي أنجز في نيكاراجوا بحملة محو الأمية في الثمانينيات من المرجح ألا تكون له نتائج مباشرة أو متوسطة الأجل بالنسبة لنمو الثروة الاجتماعية في ذلك البلد، وبالتالي فإن القيمة الاجتماعية-الاقتصادية لمحو الأمية لا يمكن قياسها بمقياس المتوالية الخطية، فالارتباط في الواقع يكون واضحا فقط في الأطراف: فمعدلات الأمية في أفقر خمسة وعشرين بلدا في العالم بدخل سنوي فردي 500 دولار أو أقل هي فوق 60٪ من السكان في سن خمسة عشر عاما أو أكثر، بينما أغنى عشرين بلدا بدخل سنوي أكثر من 10 آلاف دولار فيها معدلات الأمية أقل من 10٪، فإذا ما كان لهذه التقديرات أن ترتبط بعضها ببعض في رسم بطريقة يقيس فيها المحور «س» متوسط الدخل الفردي ويقيس المحور «ص» معدل القراءة والكتابة، ويقسم فيه مسطح الإحداثي إلى أرباع، فعند ذلك سوف يكون هناك تركز لنقاط التناظر في الربع الأخفض الأيسر والربع الأعلى الأيمن كما هو في الشكل (2-5)، والتركز في الربع الأعلى الأيمن يمثل البلدان الصناعية، والتركز في الربع الأخفض

الأيسر يمثل أفقر بلدان العالم الثالث، وهذان التركزان على العموم يتوافقان مع طرفي منحنى شكل S في الشكل (I-5)، ولكن هذا المنحنى لا ينتج إلا عندما تجرد نقاط الإحداثي المتناثرة على نحو واسع بين التركزين، وهناك حدود إحداثي في كل من الربع الأيسر الأعلى والربع الأخفض الأيمن مما يشير إلى أن الارتباط يكون أضعف كثيرا في مركز مسطح الإحداثي، حيث تقع البلدان متوسطة الدخل ذات معدلات الأمية المتوسطة، وفي الربع الأخفض الأيمن على سبيل المثال سوف توضع بلدان مثل العربية السعودية، والتي يأتي مستوى الدخل الفردي فيها قريبا من مستوى الدخل الفردي في البلدان الصناعية، ولكن لديها معدل معرفة قراءة وكتابة أخفض كثيرا، وفي الربع الأعلى الأيسر سوف توضع بلدان ذات متوسط دخل فردي منخفض ولكنها ذات معرفة عالية بالقراءة والكتابة مثل سريلانكا.

والتماس تفسيرات لهذه «الانحرافات» ليس بعيدا، فرخاء البلدان التي في الربع الأيمن الأخفض قد حدث على نحو مفاجئ في هذا القرن بسبب تطورات لم تشارك هي فيها بدور فعال، وليس نتيجة لنمو اجتماعي-اقتصادي محلي، والمثال النموذجي لهذا هو دول النفط الغنية في شبه الجزيرة العربية. وعندالنظر للبلدان الواقعة في الربع الأيسر الأعلى فإن علاقة أخرى تصبح واضحة، وهي ذات أهمية بالنسبة لاعتباراتنا الحالية، وكوبا ولاوس وسريلانكا وڤيتنام بعض من البلدان التي نحن بصددها. وما تشترك فيه هذه البلدان هي أنها ذات دخل فردي منخفض على الرغم من معدلات معرفة القراءة والكتابة العالية نسبيا، والملمح الآخر البارز لهذه البلدان هو تجانسها اللغوي، وكون اللغة المكتوبة السائدة لغة أمًّا لغالبية السكان أو على علاقة بها على نحو قوي.

اللغات المكتوبة المحلية والأجنبية: هذه الملاحظات تشير إلى تمييز مفاهيمي يمكننا من تحديد الشروط والنتائج الاقتصادية لامتلاك المجتمع للغة مكتوبة تحديدا أكثر ملاءمة، فحيث تكون اللغة المكتوبة السائدة هي لغة غالبية السكان أو لغة متصلة بها بشكل قوي سوف يطلق عليها «اللغة المكتوبة المحلية» (السواحلية في تنزانيا على سبيل المثال). وبالعكس سوف تكون «اللغة المكتوبة الأجنبية» هي اللغة التي ليست لغة الأغلبية من السكان أو اللغة المتصلة بها (البرتغالية في موزمبيق مثلا). والآن يثبت في النهاية

أن أغنى عشرين بلدا في العالم-من دون استثناء-تمتلك لغات مكتوبة محلية،بينما اللغات المكتوبة الأجنبية هي الأداة الرئيسية للاتصال المكتوب في عشرين بلدا من البلدان الخمسة والعشرين الأفقر في العالم. ومعدلات الأمية في 70٪ من هذه البلاد تتراوح بين 40٪ و90٪ من السكان في سن الخامسة عشرة وما فوقها، وهذا لا يعني أن اللغة المكتوبة الأجنبية هي السبب الوحيد لمعدلات الأمية العالية لهذه البلاد، ولكن هذه الأرقام تشير إلى أن اكتساب مجتمع معين للمعرفة العامة بالقراءة والكتابة، التي تسمح باستغلال مزايا هذه الطريقة للاتصال استغلالا تاما، هذا الاكتساب تجعله اللغة المكتوبة الأجنبية أكثر صعوبة.



الشكل (2-5): الاشتراك في لغة مكتوبة والثراء الاجتماعي

أسبقية النمو الاقتصادي لمعرفة القراءة والكتابة: التوزيع المتفاوت للثروة بين بلدان العالم يعكسه-من بين أشياء أخرى-توزيع اللغات المكتوبة المحلية التي-بدورها-ترتبط بمستويات معرفة القراءة والكتابة، والأمية قد أطلق عليها بشكل صحيح «قمة جبل الثلج العائم للتخلف» (Slaughter, 1985:134). وعلى الرغم من أن تكوّن اللغات المكتوبة في البلدان كان نتيجة للتطورات الاقتصادية بقدر ما كان مساعدا على دفعها، فإن الانتشار العام لمعرفة القراءة والكتابة بين كل طبقات المجتمع، عبارة عن ظاهرة عصرية وحديثة جدا قامت على حقائق اجتماعية-اقتصادية استغرق بعضها أجيالا عدة لتحقيقها، ولذلك من الخطأ أن نفترض أن النمو في البلدان الغربية المصنعة كان ممكنا بفضل معدلات التعلم العالية. ومع ذلك تقوم كثير من البلدان

المتطورة بحملات محو أمية على أمل أن تحسن بذلك أداءها الاقتصادي، وهذه الحملات ينظر إليها باعتبارها استثمارات عائدها المتوقع هو تحسن مستوى المعيشة. ووراء هذا التوقع تفسير سببي لتوافق الثراء والتمكن العام من لغة مكتوبة، وهو الأمر شديد الوضوح في البلدان المتقدمة، ولكن ليس واضحا على الإطلاق-كما يرى البعض -أن هناك مستوى تعليميا محددا تنطلق منه التنمية الاقتصادية، وباستثناءات قليلة مثل السويد فالصحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة هو أن النمو الاقتصادي قد أدى إلى المعرفة الواسعة بالقراءة والكتابة وليس العكس. ولذلك فقد شكك دسواني (Daswani, 1991) بحق في الافتراض الضمني بأن حملات محو الأمية في بلدان العالم الثالث سوف تساعد على توليد ظروف مساعدة للتنمية الاقتصادية وفقا للنموذج الغربي، فليست المعرفة العالية بالقراءة والكتابة هي التي تعزز التنمية ولكن الطلب الاقتصادي على المتعلمين هو الذي يعزز التعلم.

ولكن تعليل هذا الاتجاه تعليل محدود أيضا، وربما ما يوضحه المثال الأمريكي بشكل أوضح من أي مثال آخر هو أن المستوى العالي للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لا يتعارض مع المعدلات العالية من الأمية، ففي كل البلدان المتقدمة بالفعل والتي تجشمت عناء بحث الموضوع قد وجد في السنوات الأخيرة أن الأمية الوظيفية مشكلة أكثر انتشارا مما كان يعتقد من قبل، فهناك دراسة كندية قامت بها الوكالة الحكومية الفيدرالية الكندية للإحصاء Statistics Canada، وجدت أن ما يزيد على 38٪ من الكنديين لديهم نواحي قصور في الاطلاع تؤثر في إمكاناتهم في العمل، وليس من المعقول الاعتقاد بأن الكنديين أقل ثقافة من الناس في البلاد المتقدمة الأخرى، ولكن بصعوبة توجد دراسات يوثق بها (Hirsch, 1991)، فعلى المستوى الاقتصادي أجرت [منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي] OECD في العام 1991م وللمرة الأولى دراسة رائدة عن تأثير أمية البالغين في الأداء الاقتصادي، مقدمة الدليل على أن الأمية الوظيفية تجلب خسائر للأعمال تقدر ببلايين الدولارات سنويا (Benton and Noyelle, 1991)، وعلى المستوى الاجتماعي هناك الكثير الذي يشهد على صحة تحليل همنك (Hammink, 1987) للأمية الوظيفية، بوصفها متأصلة في التفاوت الاجتماعي الذي يفيد أن الأمية سوف تكون أعلى حيث يكون التفاوت الاجتماعي أكثر بروزا،

والشاهد هو الولايات المتحدة، وأن الأمية سوف تكون أخفض حيث يكون التفاوت الاجتماعي أكثر محدودية، والشاهد على سبيل المثال هو السويد واليابان، ومن هنا، فإذا كان الاقتصاد هو الآلة التي تحفز الاندفاع للتعليم، فهو لا يمكنه بنفسه أن يوجد مجتمعا متعلما بشكل كامل، والتعليم الشامل لا يمكن إنجازه إلا بوجود الإدارة السياسية، والموارد المالية اللازمة لإقامة نظام تعليم شامل لا يسمح لأحد بالوقوع في شرك أن يصبح أميا وظيفيا عندما يكبر، ومن أجل هذا المسعى تكون اللغة المحلية المكتوبة أصلا ييسر بالفعل تعريف المعايير وتطبيقها.

ولأسباب مختلفة تتعلق بتبادل السلع والناس والمعلومات فإن انتشار اللغات المحلية المكتوبة يتوافق تاريخيا مع التقدم الاقتصادي، وكون كثير من البلدان النامية سوف تكون قادرة على مضاعفة هذا التقدم، أو حتى دفعه على نحو مهم عن طريق استيراد لغة أجنبية مكتوبة، يبدو أمرا مشكوكا فيه، فاللغة المكتوبة الأجنبية لا تخدم جيدا هدف حملات محو الأمية، وبسبب اقتصارها الاجتماعي المعتاد على جزء صغير من المجتمع فإن إمكاناتها بالنسبة للإنتاج والتجارة والإدارة والاندماج الاجتماعي لا يمكن استغلالها بشكل كامل، ومثل هذه اللغة تساعد على إقامة حواجز اجتماعية ولاتساعد على تجاوزها. ولكن المعضلة هي أنه في كثير من البلاد ليس هناك بديل مبشر بالخير يمكن رؤيته، فاللغات التي كتبت حديثا على الرغم من أنها ربما تيسر اكتساب معرفة القراءة والكتابة لمتحدثيها، فهي ليست لغات قوية التحمل،لأنها يعوزها المجال الوظيفي للغات ذات التراث الأدبي، وبشكل خاص اللغات الأوروبية المكتوبة، فهي لا تقدم إلا القليل في مجال الوصول للقنوات المختلفة للمعلومات والمعرفة الموضوعية أو للاندماج الرأسي للمجتمع، ولهذا السبب أساسا فإنه بدلا من رفع لغات وسيطة مثل البامبارا والإيفي والهوسوية والكِنيَروندا والكيروندي واليوربا وإنجليزية غرب أفريقيا الهجينة إلى الوسيلة السائدة للتعليم والاتصال المكتوب، فإن الغالبية العظمى للبلدان متعددة اللغة في أفريقيا قد تمسكت باللغات الأجنبية المكتوبة التي ورثتها عن العصر الاستعماري، بينما تشجع في الوقت نفسه على محو الأمية باللغات المكتوبة حديثا، وهذه السياسة توفق جديا بين التأثير الاندماجي للغة المكتوبة في حد ذاتها وتفتيح إمكاناتها الاجتماعية-

الاقتصادية.

الحد التنافسي للغة المكتوبة - ملخص

الكتابة-بوصفها وسيلة لإبقاء اللغة-تجسد أول ثورة اتصال في التاريخ الإنساني، فالإنسان منذ عصر الرواد السومريين لم يستغن عن هذه الوسيلة القيمة، والمرحلة المبكرة للمجتمع المتعلم لاتزال مفيدة من أجل فهم صحيح للجوانب الاقتصادية للاتصال اللغوي، ومنذ البداية كانت الصلة بين الاقتصاد واللغة المكتوبة صلة ذات تأثيرات متبادلة.

على المستوى الاجتماعي وُجدت اللغة المكتوبة وانتشرت استجابة للاحتياجات الاتصالية المتأصلة في الاحتياجات الاقتصادية، وبفضل تجاوزها لحيزي المكان والزمان فهي تمكن الفرد والمجموعات الاجتماعية من مدّ مجال الاتصال إلى ما وراء المحيط المشترك للمتعاملين الموجودين معا. وخلق مثل هذا المجال الواسع للاتصال في غياب الظروف الاقتصادية التي تتطلبه لا يجعل الكتابة بالضرورة تُتَّخذ أسلوبا ووسيلة للاتصال على نطاق واسع كما تشهد على هذا كثير من حملات محو الأمية التي لاتصل إلى شيء. والاكتساب الاجتماعي للغة مكتوبة عبارة عن جانب وجزء من تطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالدرجة التي يتحقق بها التقدم في هذه المجالات تصبح اللغة المكتوبة مكونا أكثر أهمية وقيمة للبنية التحتية الاجتماعية-الاقتصادية، ولذلك فإن مؤشرات المستقبل بالنسبة لانتشار اللغات الأجنبية المكتوبة ليست مؤشرات طيبة لأنها لا تنشأ بالارتباط مع الاحتياجات الاتصالية والضرورات الاقتصادية التي تقوم عليها، ولكنها توجدها أو تعجل بتطورها.

واللغة تكون لها ميزة تنافسية باستعمالها في الكتابة استجابة لاحتياجات قائمة، وهذا يحولها بالتالي إلى لغة مكتوبة على نحو تدريجي، واللغة-بإعطائها صورة مكتوبة-تكتسب بعدا يجعلها بشكل موضوعي أكثر فائدة من اللغات غير المكتوبة، والأدب يساعد على تراكم قيمة اللغة المكتوبة، ومن هنا فأول لغة مكتوبة تكتسبها المجموعة الاجتماعية يصعب بالتالي استبدالها لأن اللغة المكتوبة المرسخة تكون ذات قيمة بذاتها، والعمر الطويل لأول لغة أدبية عظيمة، وهي السومرية، هو بالفعل دليل على هذا، وتعميق الثقافة

الأدبية على مر القرون والاعتماد المتزايد على الكتابة بوصفها وسيلة لتنظيم الاقتصاد والمجتمع قد جعلا ميزة اللغة التي استعملتها جماعة ما أول مرة للاتصال المكتوب، جعلا هذه اللغة أكثر هيمنة. وبالنسبة للحاضر فإن وظيفة اللغة المكتوبة في أن تقدم للمرء وسيلة للمعلومات هي وظيفة أكثر أهمية من قدرته على التعبير عن أفكاره بالكتابة، وهذه الوظيفة تنجزها على نحو أفضل اللغات المكتوبة الراسخة، وبشكل خاص اللغات الأوروبية المشتركة، ولذلك فمع اقتراب الألفية الثالثة فإن الفرص التي سوف تخلقها اللغات المكتوبة الجديدة، والتي تكون مفيدة بالدرجة نفسها، يلزم أن نحكم عليها بأنها فرص ضئيلة للغاية.

وهذان الجانبان للمحافظة على اللغة المكتوبة جانبان متفاعلان، والمعضلة طويلة الأجل بالنسبة لاقتصاد الاتصال في كثير من بلاد العالم الثالث، هي أن الفرص لانتشار اللغات الأجنبية المكتوبة وفرص وجود لغات مكتوبة جديدة كفؤة هي فرص ضئيلة بالدرجة نفسها، فاللغات الأوروبية المشتركة المكتوبة قد تكيفت في إطار التصنيع والتحديث لمقتضيات الاتصال المعاصر، وبذلك ضمن لها السبق على معظم اللغات الأخرى، وهو السبق الذي يكاد يكون من غير الممكن تعويضه.

دور النظام الكتابي

الجانب الآخر للغة المكتوبة ونتائج هذا الجانب بالنسبة لحياة اللغة جانب يحتاج لمناقشة هنا، وهو نظام الكتابة، ومنذ عمّد درنجر (Diringer, 1948) الألفبائية بوصفها«كتابة ديموقراطية» في مقابل «الكتابات الثيوقراطية» للشرق الأدنى القديم، فقد زُعم كثيرا أن الألفبائية كانت فتحا في تطور الثقافة المكتوبة ذا نتائج ثورية بالنسبة لحياة اللغة ولأثر الكتابة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والحجة القائمة وراء هذا الرأي تفترض علاقة سببية بين البنية التركيبية لأنظمة الكتابة ومستويات التعليم المنجزة في المجتمعات التي تستعملها، وقد نشأ هذا عن اتخاذ حجم قائمة المعلومات الأساسية بوصفها المتغير الحاسم، كما أن البساطة المفترضة للألفبائية قد اعتبرت مزيتها الكبرى مادامت تجعلها سهلة التعلم.

وهذا يبدو مقنعا حسب الظاهر، بل يكاد يكون واضحا بذاته، فبافتراض

أن نظام الكتابة المعين «أ» بمستوى تعقيد «ج» تستغرق إجادته ثلاث سنوات من الدراسة النظامية، بينما نظام آخر هو «ب» بمستوى تعقيد «د» تستغرق إجادته أربع سنوات، فمن المتوقع-في حالة تساوي كل الأمور الأخرى-أننا سوف نجد عددا أكبر من الناس يخفقون في إتقان المهمة في النظام «ب» مما هو الأمر مع النظام «أ»، وعليه سوف تكون لدينا علاقة مباشرة بين التعقيد النسبي لنظام الكتابة ومعدل التعلم عند مستعمليه. ولكن كيف يكون هذا الافتراض مقنعا؟ وللإجابة عن هذا السؤال لابد أن نفحص الحجة بعناية أكبر وأن ندرس الدليل. والدعاوى الأساسية التي تقوم عليها الحجة هي ثلاث دعاوى:

1- يفترض أن نوعية أنظمة الكتابة تتحدد عن طريق خصائص بنائية، أي وحدة التمثيل الأساسية وحجم قائمة العلامات الأساسية التي تنتج عنها والتي تؤخذ في الاعتبار بشكل حاسم. 2- وحقيقة أن الألفبائية التي تتفوق على أنظمة الكتابة الأخرى تعزى إلى نوعيتها من هذه الناحية، وهو ما يشبه كثيرا تفسير خبراء التسويق لسبب أن الحاسب الشخصي الأرخص والأخف وزنا سوف يقصي النموذج المنافس الأثقل والأغلى. 3- الخصائص البنائية للألفبائية ترجع إلى الإمكان الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي للغة المكتوبة لأن الألفبائية وحدها هي التي تسمح بالانتشار الواسع لمعرفة القراءة والكتابة، ولذلك ينظر لمعرفة القراءة والكتابة الألفبائية باعتبارها مختلفة نوعيا عن معرفة القراءة والكتابة في ظل ظروف أنظمة الكتابة الأخرى.

كل نقطة من هذه النقاط الثلاث تدعو للانتقاد على نحو واضح، فالاقتصاد الداخلي لقائمة العلامات الأساسية، التي سوف تكون لدينا الفرصة لمناقشتها بتفصيل أكثر في الفصل السادس، هو معيار مشكوك فيه في تقييم أنظمة الكتابة، فبالنسبة لنقطة معينة يخفق هذا المعيار في تحديد لمن يكون نظام كتابة معين جيدا أو أفضل من غيره، فالقائمة الصغيرة من العلامات إنما هي ميزة لمعرفة النظام وليس بالضرورة ميزة لاستخدامه، فالكاتب يستفيد منه أكثر مما يستفيد القارئ، من العدد نفسه من الحروف-إضافة لهذا-يمكن أن يستخدم لتشكيل أنظمة كتابة تختلف على نحو كبير في تعقيدها الخاص بها.

وإذا قبلنا دون تحفظات أخرى أن الألفبائية أبسط من أنظمة الكتابة المختلفة الأخرى فإن هذا لا يعني أن الألفبائية قد تفوقت بسبب بساطتها، وأنها لذلك كانت نقطة تحول في تاريخ النوع الإنساني، وهناك عوامل أخرى أكثر أهمية وراء انتشار أنظمة الكتابة، هي أولا وقبل كل شيء الخدمات الأساسية التي تنجزها اللغة المكتوبة، وهي خدمة التجارة والدين والإمبراطورية: مثل التجارة البحرية للفينيقيين في حالة انتشار ألفبائيتهم في عالم البحر المتوسط، وانتشار الإسلام في شمال أفريقيا، وفي كثير من مناطق آسيا في حالة الألفبائية العربية، وقوة إمبراطورية الهان في حالة الكتابة الصينية، هذا لو أردنا الإشارة إلى ثلاثة أمثلة فقط، وهذا يوصلنا لأكثر جوانب الحجة المذكورة إشكالا، وهي العلاقة السببية المزعومة بين الاقتصاد الداخلي لأنظمة الكتابة والانتشار الاجتماعي للكتابة وتأثيره في التطور الاقتصادي.

وكون اليونان القديمة تدين برخائها الاقتصادي وتقدمها الاقتصادي للألفبائية أمر مشكوك فيه، فعلى الرغم من الادعاء المتكرر كثيرا بأن الكتابة-قرب زمن أفلاطون-كانت منتشرة بين السكان، فإننا لا نعرف في الواقع إلى أي مدى كانت معرفة القراءة والكتابة، أو ما إذا كانت مهارات القراءة والكتابة أعلى مما هي عليه في بابل بكتابتها المسمارية، والتي هي-بالمعنى الذي نناقشه-كانت بلاشك-أصعب وأقل اقتصادا من الألفبائية اليونانية، فقوانين الملك حمورابي قد حفرت في الحجر للعرض العام لتعلن أن:

دع المُساء إليه الذي يحمل شكوى يأتي أمام تمثالي، «ملك العدالة»، ويقرأ نقشي المدون، ويستمع إلى كلماتي النفيسة، ودع نقشي يعرض له شكواه (نقلا عن Powell, 1981:436).

ولا يمكن أن يستنتج من هذا-بالطبع-أن كل شخص في بابل كان يستطيع أن يقرأ ويكتب كما لاحظنا بالفعل من قبل، ولكن مستوى القراءة والكتابة لابد أنه كان مرتفعا لدرجة أن كل شخص كان يصل إلى اللغة المكتوبة على الأقل بشكل غير مباشر، مما يجعل من الممكن ومما له دلالة أن يتوجب على كل السكان أن يعرفوا القانون الذي يمكن الوصول واللجوء إليه دون توجيه أو رضا السلطة، وبهذا المعنى يمكن لأوبنهايم (Oppenheim, 1957:28)

أن يطلق على بابل «حضارة مثقفة»، وليس هناك دليل يشير إلى أن حضارة اليونان الكلاسيكية كانت في مستوى أعلى في هذا الصدد، ومن هنا يجب أن نطرح جانبا هذا النوع من الادعاء بوصفه مجرد تخمين بأن أنظمة الكتابة تكون ناجحة نوعا ما-حسب تعقيدها النسبي-في إيجاد معرفة عامة بالقراءة والكتابة، وبذلك ترفع من التطور الاجتماعي-الاقتصادي.

الحجة نفسها تقريبا قد وردت أيضا من الجهة المقابلة، بمعنى أنه بينما أُرجع إلى الألفبائية الإسراع بالتطور إن لم يكن التسبب فيه، فإن أنظمة الكتابة الأخرى قد عيبت لأنها تعرقل هذا التطور، والكتابة الصينية-بشكل خاص-غالبا ما اعتبرت مسؤولة عن المعرفة المحدودة بالقراءة والكتابة في الصين .(De Francis, 1950 : 93 , Goody and Watt, 1968) ومن هنا يعلن أحد طلائع الدارسين للغة الصينية: «إذا تمسكت]الصينية[بشكل أساسي بنظام الرموز الصينية بوصفه الأداة الوحيدة للكتابة فإنه يبدو من المؤكد أن كثيرا من الناس-ما لم يكن أغلبهم-سوف تكتب عليهم الأمية الدائمة، وأن تحديث الصين سوف يعرقل على نحو جدي» (De Francis, 1984:287). ومرة أخرى تؤول علاقة سببية بين تعقيد النظام الكتابي والتطور الاجتماعي-الاقتصادي، ولكن انتقاد الكتابة الصينية في هذا الجانب من الجدال هو بصعوبة أكثر تصديقا من الثناء المغدق على الألفبائية في الجانب الآخر. ولكن صحة دعوى ديفرانسيس مثار شك بشكل أوضح في تايوان واليابان، فبينما يختلف نظام الكتابة الياباني عن النظام الصيني في جوانب مهمة، فهو بالتأكيد ليس أسهل أو أكثر اقتصادا، وليس هناك شك في أن التمكن من اليابانية المكتوبة مهمة أكثر مشقة من تعلم لغة مكتوبة ألفبائيا في الواقع، ومع ذلك حققت اليابان بالفعل مستوى من التعليم مشابها لمستوى بلدان أوروبا الغربية مع منتصف القرن التاسع عشر، وفوق هذا، فإن نظام الكتابة المعقد لم يعق تقدم اليابان بشكل واضح لتكون في الطليعة من البلدان المتطورة. أما فيما يتعلق بتايوان فإن الأمية الوظيفية هناك اليوم هي مشكلة هامشية، بينما مازالت سمة مميزة لسكان الريف في الصين، ولم تستأصل تماما من المدن، وفي هذا الصدد تختلف الصين قليلا عن الهند حيث تستعمل أنظمة كتابة أكثر سهولة منذ قرون كثيرة، فنظام الكتابة المعقد في الصين واليابان الذي يجعل اللغة المكتوبة أكثر صعوبة في التعامل

معها لم يقف في طريق التقدم الاقتصادي والتقني في تايوان واليابان، أكثر مما ساعدت أنظمة الكتابة الهندية البسيطة على دفع التقدم إلى الأمام.

وبالنظر إلى الشواهد فإن الحجة التي تربط الملامح التركيبية لأنظمة الكتابة بالنمو الاجتماعي-الاقتصادي، هي حجة لا تصمد للنقد بأي طريقة نعالجها بها، وما هو حاسم في دفع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية هو اللغة المكتوبة وليس نظام الكتابة، والقدرة على استغلال إمكانات اللغة المكتوبة-أو عدمها-تعتمد على مجموعة عوامل، ليس من بينها نظام الكتابة أو هو عامل غير مهم على أي حال.

ولهذا السبب يجب أن نرفض أيضا فكرة أن السمات البنيوية لأنظمة الكتابة ذات تأثير حاسم في مواصلة التراث الأدبي، وبالتالي في بقاء اللغة، وقد انتقد باول (Powell, 1981:34 f.) بحق الرأي السائد بأن الكتابة المسمارية بوصفها نظاما للكتابة قد تدهورت ومُحيت بالفعل لأنها كانت أقل عملية وأصعب تعلما من الألفبائية، وبالنسبة لهذا الرأي فإن الدور الذي قامت به الألفبائية في تاريخ القراءة والكتابة قد بولغ كثيرا حتى الآن في تقدير أهميته كما بولغ في التقليل من أهمية الكتابة المسمارية، فالمعرفة العامة بالقراءة والكتابة هي مهمة التطور الاقتصادي وليس العكس. وفكرة أن الخصائص البنيوية لأنظمة الكتابة المختلفة لها تأثير في انتشار تراث أدبي معين، والذي عن طريقه تتوافر الفرص باستمرار لغة معينة، هذه الفكرة لها فكرة مناظرة فيما يتصل بالنظام اللغوي، وهي فكرة أن الخصائص البنيوية للغات ذات تأثير في قدرتها التنافسية وبالتالي في حياتها الوظيفية. وهذا يثير السؤال عما إذا كانت هناك علاقة بين الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة، أي بين الوظائف التي يجعل إنجازها لغة معينة لغة مفيدة، وبين الخصائص النظامية التي تسمح بإنجاز تلك الوظائف. وفي شباب هذا القرن اعتقداللغوي الكبير «أُتو يسبرسن Otto Jespersen أنه قد عرف الإجابة، وقد ذكر فيما يتعلق بظهور اللغة العالمية: «سوف يكون من غير المعقول أن نفترض-كما يحدث أحيانا-أن سبب الانتشار العظيم للإنجليزية يجب أن يبحث عنه في مزاياها في حد ذاتها» (Jespersen, 1926 : 228)، وسواء أمكن لكلماته الواضحة في هذه المسألة العويصة أن تصمد من دون تحفظ أم لا، فإن هذه المسألة ستكون موضوع الفصل التالي.

6 الاقتصاد في اللغة، الجوانب الاقتصادية للنظام اللغوي

القول إن للغة اقتصادها الخاص وإن الوسائل اللغوية تستخدم بشكل اقتصادي نوعا ما، قد فهم أحيانا بوصفه مجرد تعبير ملتبس عارض للمصطلح «اقتصاد». وهذا الفصل محاولة لإظهار أن هذا التصور خاطئ، فهناك اعتقاد بوجود أكثر من علاقة اتفاق متبادلة بين الاقتصاد اللغوي واقتصاديات اللغة.

واللغة في حد ذاتها شرط أساسي للحياة الاجتماعية، وكل لغة هي نتاج للحياة الاجتماعية. وعلم الاقتصاد هو البحث عن مؤشرات أمثلية الكفاءة لعلاقات الوسائل - الغايات في أداء المهام. وبما أن كل اللغات تستعمل استعمالا غائيا بوصفها وسائل لغايات معينة فكل لغة يمكن أن تقيم بالنظر لمزاياها في إنجاز هذه الغايات، وبالتالي تكون خاضعة لتحليل اقتصادي من النوع الذي ينتمي- كما سماه أحد الاقتصاديين-إلى الفرع المعياري لاقتصاديات الاتصال، أي «البحث عن أنظمة الاتصال الأكثر مناسبة لسلم قيم معين» (Marschak, 1965:136)، وهذا الفرع من اقتصاديات الاتصال

واقتصاديات اللغة فرع معياري على نحو ضمني بما أنه يتعامل مع أنظمة نموذجية وليس مع أنظمة واقعية، فهذا البحث يعنى بالخصائص التي تملكها لغة معينة لسد متطلبات معينة كما تحددها سياسة لغوية مقررة على سبيل المثال.

واقتصاديات اللغة تعالج أيضا الأنظمة الفعلية، ومركز اهتمامها هنا هو: لماذا تكون لغات معينة على ما هي عليه، أي لماذا تسود خصائص معينة ولا تسود أخرى. وعلى رغم أن هذه المقارنة تقيم الأنظمة الفعلية وليس المخططة، فإنها تُعنى أساسا بالنوع نفسه من المؤشرات، أي تلك المؤشرات التي تحدد فعالية النظام. وشروط الفعالية من هنا لا تختلف في النوع عن شروط الكفاءة، وبهذا المعنى فإن مسألة فاعلية لغة معينة يمكن فهمها باعتبارها مسألة اقتصادية.

الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة

الحياة الوظيفية الخاصة للغات-كما أصبح واضحا في الفصل السابق - تتفاعل مع العمليات الاقتصادية بطرق مختلفة، ففي مناسبات عدة وجدنا ارتباطات متبادلة بين العوامل (وراء اللغوية) لاقتصاديات اللغة وبين العوامل (اللغوية) لاقتصاد اللغة، ولكن من دون مناقشة هذه الارتباطات بالتفصيل، ولإجمال الأمثلة الأكثر بروزا فقط، فإن ظهور اللغات وتقهقرها يشيران لنقطتين متطرفتين، ليس فقط في تطورها الاجتماعي-الاتصالي الخارجي فقط، بل أيضا في تطورها التركيبي الداخلي، وحيث يكون الاتصال بين متحدثين للغات مختلفة محدودا-على سبيل المثال-كما في التجارة المتقطعة عبر الحدود اللغوية، فإن واقع الاتصال المحدود يرتبط بالطاقة التعبيرية المحدودة للنظام المستعمل الذي ربما يكون لغة في طور التكوّن، وبالعكس فإن تقهقر لغة معينة تُجرّد من أسس استعمالها الاقتصادية يجد تعبيره ليس فقط في حقيقة تضاؤل جماعتها اللغوية، ولكن أيضا في الإفقار التعبيري للنظام الذي قد يكون لغة على وشك الزوال.

وانطلاقا من هاتين النقطتين المتطرفتين يبدو من المعقول أن نبحث في الارتباطات الأخرى بين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لاستعمال اللغات وخصائصها التركيبية الداخلية. وبعض الأسئلة التي تطرح نفسها بهذا

الصدد هي كالتالي:

هل هناك أي ارتباط بين حجم جماعة لغوية ما وحجم معجم مفردات لغتها، وإذا كان الأمر كذلك فما طبيعة هذا الارتباط؟

هل للخصائص التركيبية للغات أي تأثير في قدرتها التنافسية في السوق العالمية للغات؟

أو على العكس، هل تحدد الضرورات الاقتصادية التي تعين أساسيات الوجود الإنساني، هل تحدد تركيب اللغات الممكنة مع تحديد النماذج المثالية التي تحاول اللغات الفعلية الاقتراب منها؟ هل تؤثر أنظمة الكتابة وقواعد الإملاء في فرص بقاء اللغات؟

هل هناك أي ارتباط في ظروف الاتصال اللغوي بين علاقة اللغات المانحة واللغات المتلقية من ناحية، والعلاقة الاقتصادية بين متحدثيها الخاصين بكل منها من ناحية أخرى؟

هل يُحدث تغير الاتصال وممارسات التدوين المشروطة بالتطورات الاقتصادية متطلبات وظيفية جديدة تستوجب من اللغات أن تتكيف لها، وبالتالي تؤثر في تطورها؟

من هذه الاعتبارات ومن اعتبارات مشابهة يمكننا أن نخلص إلى سؤال عام: ألا تتضمن حقيقة أن اللغات هي عامل في الاقتصاد أساسا اقتصاديا معقولا يقوم عليه منطق عملياتها الداخلي، وبالتالي وجود علاقة متبادلة بين الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة؟ وفيما يلي نقدم الحجج للإجابة على هذا السؤال بالإيجاب.

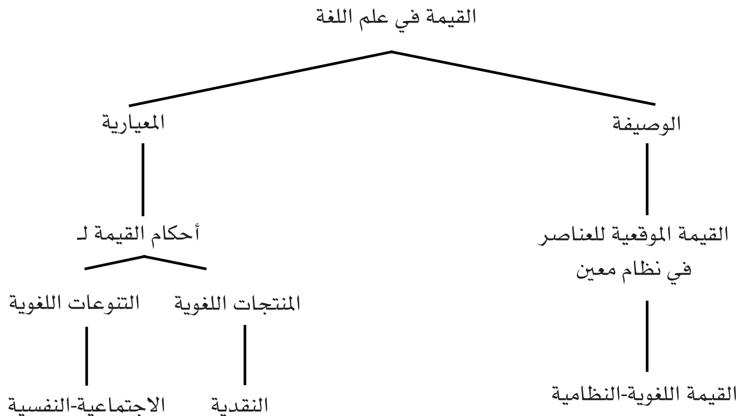
مفاهيم اقتصادية في علم اللغة

علم اللغة لا يكون معقولا بشكل موضوعي من دون مفاهيم اقتصادية، وهذا ما أثبته بورديه (Bourdieu, 1977, 1982) من بين آخرين على نحو لافت للنظر، وفي بداية مناقشاتنا المتعلقة بتبادل السلع المادية والفكرية في الفصل الأول قد أصبح واضحا بالفعل أن تحليل الاتصال اللغوي يعتمد في كثير من النقاط على تحليل التفاعل الاقتصادي. وبالرجوع مرة أخرى لنقاط الاتصال المجازية تلك سوف نفحص الآن أهم المفاهيم الاقتصادية التي يحتاجها علم اللغة من أجل إنجاز أهدافه، وننظر في مضامينها وفي

الأسباب وراء استخدامها.

القيمة

يمكن التمييز بين مفهومين لغويين للقيمة، كل منهما مأخوذ على نحو مجازي من المفهوم الاقتصادي الأصلي على رغم اختلافهما في المضمون. وأول تمييز يجب أن يقام هو التمييز بين المفهوم الوصفي والمفهوم المعياري، والمفهوم الأول يتصل باللغة بوصفها نظاما رمزيا، والمفهوم الأخير يتصل باللغة بوصفها مؤسسة اجتماعية. وبناء على هذا فإن المفهوم الوصفي للقيمة يمكن أن يعزى لمجال علم اللغة فحسب، بينما ينتمي المفهوم المعياري للجهاز المفاهيمي للعلوم المختلفة التي تعالج استعمال المجتمع للغة، وسوف نفرد مناقشتنا هنا لاثنين منها فقط هما نقد اللغة وبحث أوضاع اللغات، وفي الحالين يكون هناك اهتمام بتقييم اللغة، والهدف هو المنتجات اللغوية في الحال الأولى والخصائص اللغوية بوصفها علامات للهوية الاجتماعية في الحال الأخيرة. وهذه التطبيقات المختلفة لمفهوم القيمة في علم اللغة ملخصة في الشكل (1-6) ومشروحة بالتفصيل فيما يأتي:



الشكل (1-6): مفهوم القيمة في علم اللغة

القيمة الموقعية في النظام اللغوي: المفهوم الوصفي للقيمة كما عرفه سوسير هو حجر الزاوية في علم اللغة البنيوي، فهو يرى أن «اللغة هي نظام من القيم المجردة فحسب» (Saussure, 1974:111)، أي بنية تتميز بالعلاقات فيما بين مكوناتها، وكل من هذه المكونات يعرف سلبيا باعتبار أن كل المكونات الأخرى ليست هو، وكل مكون أو عنصر يدخل في علاقات مع العناصر الأخرى بطرق نظامية تحدد كيف يمكن أن يتصل بها أو يحل محلها، وهذه العلاقات تميز كل مستويات النظام اللغوي. وسوسير الذي كانت لدينا الفرصة لمناقشة أفكاره في الفصل الأول يشرح مفهومه للقيمة عن طريق البحث في السؤال عن ماهية الكلمة.

يمكن أن يستبدل بالكلمة شيء لا يشبهها، هو الفكرة، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تقابل بشيء طبيعتها نفسها، أي بكلمة أخرى، ومن هنا فإن قيمة الكلمة ليست قيمة ثابتة ما دام المرء يقرر ببساطة أن الكلمة يمكن أن «يستبدل» بها تصور معين، أي أن تكون لها هذه الدلالة أو تلك: فيجب على المرء أن يقارنها أيضا بالقيم المماثلة أي بالكلمات الأخرى التي تكون في تقابل معها. ومضمونها في الواقع يتحدد فقط بعلاقتها بكل ما هو موجود خارجها، وبكونها جزءا من نظام فهي لا تختص بدلالة فقط، ولكنها أيضا تختص بقيمة بشكل خاص، وهذا أمر مختلف إلى حد بعيد (1974:511).

مفهوم سوسير للقيمة إذن هو مفهوم حيادي القيمة، بمعنى أنه لا يتصل بسلم قيمة ولا بأقصى طرفيه، ولكن بمعنى أنه ليس مفهوما متصلا بسلم قيمة على الإطلاق. والمصطلح الأكثر مناسبة لمفهوم القيمة بالمعنى السوسيري هو مصطلح «القيمة الموقعية» Place value، الذي-بدلا من الرجوع إلى تقييم العناصر اللغوية عن طريق معيار معين-يمسك بالطبيعة النظامية للغة، بمعنى أن كل عنصر لغوي يكتسب وظائفه فقط من خلال العلاقات التي يدخل فيها [مع العناصر الأخرى].

وبهذا المعنى للقيمة الموقعية النظامية طبق مفهوم سوسير في الفروع المختلفة لعلم اللغة، فقد عرف تروبتسكوي الفُونُولجيا باعتبارها نظرية «القيمة المجردة»، «وقبل كل شيء فإن هذه القيمة هي العلاقات والتقابلات... إلخ، أي الأمور غير المادية، أي التي لا يمكن أن تدرك أو تبحث عن طريق حاسة السمع أو اللمس» (Trubetzkoy,1958:16). والهدف الكلي لفونولجيا

تروبتسكوي هو تحديد القيم الفونيمية للأصوات اللغوية في اللغات المعينة، هذه القيم التي يجب أن توصف صوتيا عن طريق ملامح صوتية عامة، ويشير تروبتسكوي إلى تدخل لغة الأم في تعلم اللغة الأجنبية من أجل توضيح الفرق بين القيم اللغوية المعينة وبين والملامح العامة، وهذه الظاهرة توضح أن التحقق النطقي الصحيح لصوت لغة أجنبية لا يضمن بنفسه استعماله الصحيح ما لم تعرف قيمته الموقعية في النظام الصوتي الأجنبي، وما لم تطبق بحيث يتباين الصوت الذي نحن بصدده أو يتطابق مع غيره، وألا يستعمل وفقا لقيمته الموقعية في النظام الصوتي للغة الأم.

لا يكفي المرء أن يضبط أعضاء النطق لنطق جديد، ولكن عليه أيضا أن يضبط وعيه الفونولجي لكي يعزو بشكل صحيح القيمة الفونيمية المفردة أو المتعددة إلى هذا النطق الجديد (Trubetzkoy, 1958:59).

والعلوم الإنسانية الأخرى وبشكل خاص الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع قد اقترضت مفهوم القيمة البنيوي المجرد من فونولجيا تروبتسكوي، ولكن فيم يشترك هذا المفهوم مع المفهوم الاقتصادي للقيمة إن كان هناك أي شيء مشترك بينهما؟

بالنسبة لسوسير، الذي يتعين علينا تقديم وجهة نظره هنا مرة أخرى، فإن كلمة «القيمة» أبعد من أن تكون مجرد كلمة استعيرت من مصطلحات علم الاقتصاد، وأضيفت إليها مضامين خاصة بكل علم على حدة، بل بالعكس يجب أن نفترض أنه لم ير أساسا إلا تصورا واحدا فحسب، له-كما يوضح -دور يقوم به في كل من الاقتصاد السياسي وعلم اللغة.

العلمان كلاهما معنيان بنظام يعادل أشياء من أنواع مختلفة هي العمل والأجور في علم، والمدلول والدّالّ في آخر (Saussure, 1974:79).

وإضافة لهذا فقد رأى سوسير في الفرق بين الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي تماثلا دقيقا مع التمييز بين علم اللغة التزامني وعلم اللغة التعاقبي، هذا التمييز الذي اعتبره تمييزا شديد الأهمية.

بالنسبة لعلم يعنى بالقيمة فإن التمييز ضرورة علمية، وأحيانا يكون ضرورة مطلقة، ففي هذه الميادين لا يستطيع العلماء أن يؤسسوا بحوثهم على نحو دقيق من دون أن يضعوا كلا النظيرين في الاعتبار، ويميزوا بين نظام القيم في حد ذاته، والقيم نفسها باعتبارها مرتبطة بالزمن (1974:08).

وفصل سوسير الصارم بين النظام والتغير في اللغة ينتمي إلى تلك الجوانب من مذهبه التي وجه إليها النقد بشكل عنيف، فكون علم اللغة التاريخي علما مستقلا بذاته عن جدارة هو أمر أقل إثارة للخلاف بهذا الصدد من أن نظاما مجردا للغة في حد ذاته، ومن دون أي ارتباطات بعنصر الزمن، يجب أن يعتبر هو الأساس الصحيح لموضوع علم اللغة التزامني. والسؤال الحاسم هو ما إذا كان نموذج نظري معين يقدر موضوعه-أي اللغة-تقديرا سليما، يمكن أن يقبل على الإطلاق من دون وضع بعد الزمن في الاعتبار، أي ما إذا كان ممكنا في ظل هذه الظروف إقامة علاقة متبادلة بين الوصفين التاريخي والنظامي للغة، وكوسيريو (Coseriu, 1974) بمفهومه عن «التعاقبي داخل التزامني» يعارض بشكل مقنع افتراض أن القيمة الموقعية النظامية لعلامة لغوية معينة يمكن أن تحدد على أساس تزامني بشكل خالص، أو بالأحرى على نحو غير تعاقبي، لأن هذه المقارنة، تكرر الخطأ الذي بسببه انتقد أنصار علم اللغة التزامني البنيوي علم اللغة التاريخي المقارن، وهو خطأ التجريد من العناصر الأساسية، على رغم أن العنصر الذي نحن بصدده في هذه الحال ليس هو السياق النظامي ولكنه السياق التاريخي للعلامة اللغوية، وعلى نحو مماثل فإن علم التنوعات اللغوية variation linguistics من نوع علم لابوف Labov يؤكد على تضمين بعد تغيرات القيمة في التحليل النظامي للعلامات اللغوية، وبالتالي الاعتراف بعمقها التاريخي، ولكن من دون إنكار أن غاية علم اللغة التاريخي ليست هي الغاية نفسها لعلم اللغة النظامي.

وهناك شروط مشابهة تسود في العلوم الاقتصادية، فالتاريخ الاقتصادي يعنى بمسائل تختلف تماما عن تلك التي يعنى بها علم الاقتصاد، ولكن بينما يركز الأخير على العلاقات النظامية المتبادلة بين الموارد والإنتاج والأسعار وتوزيع الثروة والدخل والعوامل الأخرى التي تشكل الوقائع الاقتصادية، فهو لا يمكن أن يتجاهل تماما الإطار التاريخي الذي تتفاعل من خلاله هذه العوامل، لأنه يتعامل على وجه التحديد مع القيم، وعلاوة على هذا مع التغيرات فيها، فمن المستحيل تفسير الطريقة التي تعمل بها أنظمة القيمة الاقتصادية-مثل العملة وبورصات الأوراق المالية-من دون الرجوع لتقلبات القيمة، والأرباح والخسائر، ومن أجل هذه الغاية لابد من

وضع الزمن في الحسبان، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه التعاقبي داخل التزامني في علم الاقتصاد. وقد كتب و. كولا W. kula: «مفهوم أن التاريخ الاقتصادي هو علم الماضي، وأن علم الاقتصاد هو علم الحاضر، ليس مفهوما دقيقا تماما»، فكل وحدات القيمة وحدات عقلية، ومن هنا فهي مرتبطة بالزمن، مثلها مثل هؤلاء الذين يصنعونها أو يتمسكون بها، ولذلك فإن التحليل غير التاريخي لأنظمة القيمة لا يمكنه تجاهل عنصر الزمن.

أحكام القيمة للتعبيرات اللغوية: يستخدم المفهوم المعياري في علم اللغة عند تحليل اللغة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، والحقيقة الجوهرية التي يدين لها علم اللغة الاجتماعي بوجوده هي أن التحققات غير المتجانسة للتعبير اللغوي ذات دلالة على التمايز الاجتماعي، فهي ترسم حدود التراتبية الاجتماعية، وهي بالتالي-حسب تعبير هاليداى (Halliday, 1978) -تعمل بوصفها نظاما «للسيمياء الاجتماعية»، وبما أن استعمال الصيغ أو التنوعات الكلامية المختلفة يحدد المجموعات الاجتماعية، فإن هذه التنوعات ترتبط بالقيم الاجتماعية التي تحدد المكانة والطابع والمستوى.

والأبنية الاجتماعية أبنية تراتبية أو هرمية بشكل أساسي في طبيعتها، مما يعني ضمنا أن انعكاسها في اللغة يمكن أن يرتبط بمقاييس قيمة، فحسبما كشف البحث في المواقف اللغوية في دراسات كثيرة، فإن أحكام القيمة للتنوعات اللغوية طبقا لمقاييس قيمة اجتماعية-معيارية (صحيح-خاطئ) أو جمالية (سار للأذن-مزعج) أو عملية (واضح-مبهم)، تضم في العادة تحيزات اجتماعية من جانب، ومكانة المتحدث من جانب آخر، ولكن تقييمات التنوعات اللغوية ليست ثابتة في الزمن أو عند جماعات المتحدثين، وهو ما يجعل بحوث المواقف اللغوية صعبة ومثيرة. والمثال الذي تنطبق عليه الحال هو اللهجة السكسونية التي واجهت-خلال أجيال قليلة تدهورا دراماتيكيا لقيمتها الاجتماعية من أعلى اللهجات الجرمانية مكانة إلى أكثرها ازدراء وسخرية. وفي لحظة معينة من الزمن فإنما يكون صيغة محترمة عند مجموعة اجتماعية يجب أن تنشدها، قد يكون تنوعا غير مقبول اجتماعيا يجب تحاشيه عند جماعة أخرى (Halliday, 1978:156)، وأخيرا تختلف أيضا تقييمات الجماعة المتماسكة والجماعة غير المتماسكة للتنوعات اللغوية.

وظاهرة التقييم الاجتماعي للصيغ اللغوية ظاهرة ذات أهمية عظيمة لكل اللغويين الذين يتعاملون مع المادة الإمبريقية لأن المكانة المفترضة أو الفعلية لتنوع معين يمكن أن تؤثر في صحة العينات اللغوية، وفي هذا الصدد أشار لوفلر (Loffler, 1985:46) إلى أنه وجه القليل جدا من الاهتمام لمشكلة الطريقة التي يمكن أن تقاس بها التنوعات اللغوية من جانب متحدثيها، وهي المشكلة التي «أبعدت حتى الآن إلى زوايا البحوث الاجتماعية-النفسية وبحوث التسويق التجاري».

وفي ميدان النقد اللغوي، فإن لغويي القرن العشرين قد اتخذوا موقفا متحفظا، وبينما كان تهذيب اللغة في العصور المبكرة أحد الاهتمامات الرئيسية لهؤلاء المتعاملين مع اللغة بشكل علمي، خاصة في سياق تكون اللغات الأوروبية المشتركة، فإنه لم يعد يعتبر مناسبا للغويين أن ينشغلوا بمثل هذا المسعى لأسباب ليس من الضروري أن تناقش في هذا المكان. والمبدأ المقبول عموما والمعقول من دون شك وهو أن اكتشاف المعايير التي أُسست عليها اللغة يجب أن تكون له الأسبقية على اشتراط المعايير التي توجه استعمالها، وكذلك النقد القائم على الأسس القوية للمقاييس الموضوعية المزعومة (ولكنها أيضا تكون مدفوعة أيديولوجيا) للجودة مثل النقاء والأناقة والكمال، قد أديا إلى انصراف معظم اللغويين عن تطبيق وسائل علمهم في البحث عن المعايير التي سوف تمكن من التقييم النقدي للغة، ومع ذلك فمن دون إقامة نقد لغوي في علم اللغة فإن التخطيط اللغوي محكوم عليه أن يبقى مسعى تعسفيا نوعا ما، ولذلك فإن التصدي لمسألة ما يجب أن يساهم به علم اللغة في إقامة أساس معقول لأحكام القيمة بالنسبة هو أمر ذو أهمية عملية.

وتقييم اللغة في الواقع هو نشاط مألوف جدا لا يمارسه المدرسون وحدهم، بوصفه مسألة عمل يومي متكرر، بل يمارسه أيضا مصنفو المعاجم ومحررو الصحف «والمراقبون» الآخرون للمنتجات المطبوعة. وعلماء اللغة- برفضهم المشاركة في البحث الصعب عن مقاييس التقييم اللغوي-قد اتخذوا موقفا غاية في التبسيط، وبدلا من هذا عليهم أن يتحملوا المسؤولية المترتبة على معرفتهم حيث إن لديهم الفهم الأفضل لأسباب التغير اللغوي وللطريقة التي تتكيف بها اللغات لمتطلبات التغير. وكما سوف يتضح جيدا فيما بعد

فإن تحليل المستويات المختلفة للنظام اللغوي عن طريق الاقتصاد اللغوي يمكنه أن يكشف عن أي من الخصائص النظامية يمكن أن تستعمل، لرفع كفاءة لغة ما بوصفها نظاما للاتصال وبالتالي يمكن تقييمها على نحو إيجابي في النقد اللغوي، وليس الأمر هنا هو الدفاع عن الكفاءة على حساب معايير القيمة الأخرى (الجمالية مثلا)، ولكن الأمر بالأحرى هو التأكد من أن الخصائص ذات القيمة وظيفيا مفهومة بالدرجة التي يمكن أخذها في الحساب على ما هي عليه، في الأحكام المعيارية التي تخلقها كل مجموعة القيم المختلفة.

الوظيفة (العمل)

المدرسة الوظيفية هي إحدى مدارس التفكير المهمة في علم اللغة، وعلى رغم أن الوظيفة Function مصطلح شديد العمومية ليحمل أي دلالات اقتصادية بشكل محدد فإن أحد المؤلفات الرئيسية في الوظيفية قد انطلق من مفهوم اقتصادي، وهو كتاب كارل بوهلر (Karl Buhler, 1934)، Sprachtheorie [النظرية اللغوية] الذي لا يقل عمقا عن كتاب Cours لسوسير، على رغم أنه أقل شهرة ولم يترجم إلى الإنجليزية إلا العام 1990م، ولقد كان بوهلر معنيا بدمج نظرية اللغة في النظرية النفسية، وكان السؤال الذي يقوده هو ماذا تفعل العلامة اللغوية وكيف تعمل؟ وليس السؤال عن ماهية هذه العلامة، وكان في مركز نظريته عن اللغة هو ما يعرف بوصفه «نموذج نسق المبادئ Organon Model» للعلامة اللغوية التي تحلل بوصفها أداة ذات وظائف أساسية ثلاث هي التعبير والاستمالة والتمثيل(Buhler, 1934:28) وهذه الوظائف تنتمي إلى الكلام الفعلي وليس إلى النظام اللغوي في تجريده.

ومفهوم بوهلر لوظائف العلامة اللغوية غير واضح للقارئ الإنجليزي على رغم أن مصطلح وظيفة Function يدل جيدا على ما يعنيه بوهلر باستثناء أنه لا يحمل الدلالات الاقتصادية للكلمة الألمانية Leistung التي نقلت عنها الترجمة، فكلمة Leistung كلمة مألوفة في الألمانية ذات نطاق واسع من المعاني يضم «الإنجاز» و«الأداء» و«المردود» و«العمل» و«الطاقة» و«الكفاءة»، ولها كذلك من دون شك معان إضافية اقتصادية، والتصور الذي أُسست عليه هذه المعاني في الواقع تصور اقتصادي في المقام الأول.

لم تكن نظرية بوهلر الواضحة هي المحاولة الأولى أو الأخيرة لإقامة نظرية عن اللغة بمعنى Leistung بوصفه الأساس لها، وتفسير همبولت Humboldt للغة بوصفها Energeia (باليونانية: نشاط أو طاقة) وهو تفسير شديد الشبه وسعة كثيرا ليوفيسجر بر (Leo Weisgerber, 1962) الذي-على عكس بوهلر-ركز على نظام اللغة وليس على الحدث الكلامي. وما يتصل مباشرة بنظرية بوهلر هو نموذج رومان ياكوبسون Roman Jakopson عن وظائف اللغة، وعلى رغم أنه أكثر تميزا عن «نموذج نسق المباديء بطرحه ست وظائف بدلا من وظائف بوهلر الثلاث، فهو يتبع المقاربة نفسها في الإمساك بجوهر اللغة عن طريق تحليل الطريقة التي تعمل بها والوظائف التي تنجزها.

الإنتاج

التحقق الفعلي للكلام كثيرا ما حلل أيضا عن طريق وظائفه الفعالة، فعملية العلامة اللغوية قد نظر إليها باعتبارها تتطلب عملا ذهنيا وعملا فيزيقيا: أي تحديد المضمون وتركيب المنطوق وتعديل الصوت لتشكيل أصوات الكلام، وهذه الأفعال-في تضافرها معا-تمكن من إنتاج العلامات اللغوية، وهي عملية تنفذ في زمن فعلي، وبالتالي تكون خاضعة لشروط القوانين الطبيعية، وما تقوم به اللغة في نظر بوهلر هو أنها لا تقوم بأكثر من القدر المطلوب لتجسيد العلامات اللغوية، وهو إعطاؤها شكلا ماديا بوصفها رموزا للنماذج التي تجسدها. والمراحل اللازمة لإنتاج الكلام يميزها مبدأ زيادة الكفاءة لحدها الأقصى، وعلى مستوى عمل المخ الذي لا يسهل إخضاعه للبحث التجريبي، فإن الجهد المطلوب يفترض أن يبذل وفقا «لمبدأ الحدين الأدنى والأقصى Minimax Principle» الذي يشرحه ما يلي:

يحاول المتكلم أن يقلل من التعقيد البنيوي السطحي للمنطوق بينما يحاول رفع مقدار المعلومات التي يوصلهاإلى المستمع للحد الأقصى، فالاتصال بفعالية أمر يشغل المتكلم على نحو واضح، بينما لا يرهق نفسه من دون ضرورة في العملية (Bever , Caroll , and Hurtig, 1977:168).

وما يعتبره هؤلاء المؤلفون أمرا واضحا هو الموازنة بين الاحتياجين الأساسيين اللذين يجب أن تنجزهما عملية العلامة اللغوية في الاتصال،

والخاصين بالمتكلم والخاصين بالمستمع، فعمليات التبسيط والاختصار والاختزال وفقدان التصريف والعمليات المشابهة التي تيسر الكلام، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تعترض إمكان الفهم، هذه العمليات تثبت أن احتياجات التشفير وفك التشفير هذه إنما هي احتياجات غير متطابقة.

والإنتاج الأمثل يعني أيضا تقليل الجهد لأدنى حد، لأن إنتاج أصوات الكلام من وجهة نظر نفسية هو عمل يستهلك طاقة، والمظاهر المعينة لاستخدام جهاز النطق تدل على أن مبدأ الجهد الأقل، الذي سوف نعود إليه في سياقات مختلفة فيما بعد، قد قام بدور مهم في تطور هذا الجهاز. ومثل كل الآلات يحتاج جهاز النطق إلى التزويد بالطاقة لتشغيله، ومصدر الطاقة لجهاز النطق هو العضوالذي يقوم أساسا-عن طريق المحافظة على استبدال الأكسجين في الدم-بالوظيفة الأساسية في إبقاء الإنسان حيا، وهو الرئتان اللتان تقومان بشكل ثانوي بتشغيل جهاز النطق، وعلى رغم أنه من الممكن فيزيقيا الكلام بينما النفس متجه إلى الداخل [حالة الشهيق]، فليس هذا هو ما يحدث في العادة، والأصح هو أن الجسم في البداية يضمن التزويد بالأكسجين ويستخدم فقط عملية التخلص من النواتج الفاسدة لتشغيل آلة الكلام(*).

الطاقة للكلام تأتي إذن من الزفير، وهي عملية تتسق بدقة مع الجانب العقلي من إنتاج الكلام (Fry, 1977 : 23 f)، ومعدل نسبة التنفس الهادئ حوالى 15 نفسا في الدقيقة بشهيق وزفير يستغرق كل منهما القدر نفسه من الزمن تقريبا، وإيقاع التنفس يتغير في الكلام لأن الكلام المستمر لن يكون ممكنا بغير هذا، فلأجل منع انقطاع تيار الكلام يتغير إيقاع التنفس بطريقة معينة بحيث إن اللحظات التي يؤخذ فيها النفس تتوافق مع الفواصل النحوية للمنطوق، أي أنها تتزامن مع بنية المنطوق. وهذا يعني أن ضبط التنفس يوجهه التخطيط العقلي لبنية المنطوق في كل من تزويد جهاز النطق بالطاقة والوقت المستغرق لإنتاج المنطوقات، وهذا في الواقع إجراء اقتصادي للغاية.

(*) هذا يتم في بعض اللغات، ولكن هناك لغات تستخدم إضافة لهذا مصدر طاقة فوق مزماري، كالأمهرية والهوسا، ولغات في وسط آسيا، ولغات الهنود الحمر، ومصدر طاقة حنكيا مثل الزولو والخوسا، ولغات الخواسان في جنوب أفريقيا، والمقام لا يسمح بالتفصيل أكثر من هذا (المترجم).

الاقتصاد

على مستوى النظام اللغوي أيضا فإن الاقتصاد كثيرا ما وضع أو بالأحرى تأكد بوصفه مبدأ مكونا، أي الاقتصاد في الأدوات التشكيلية المستخدمة في تمثيل معنى معين، وقد كرس له بول Paul فصلا من أفضل فصول مؤلفه الكبير بعنوان Sparsamkeit im Ausdruck (اقتصاد التعبير)، وهو يقول:

سواء استخدمت الوسائل اللغوية باقتصاد أو بإفراط فإن هذا يعتمد على الاحتياجات، ولا يمكن إنكار أن هذه الوسائل كثيرا ما تستعمل بإسراف، ولكن كلامنا-على العموم-يحمل ملامح اقتصاد معين (Paul, 1909:313).

وحتى الآن تتصل مناقشات بول بالكلام، أي بالضرورات السياقية والموقعية القريبة التي يجب أن يتكيف لها المنطوق، ومع ذلك لم يغب عن ذهنه الارتباط المتبادل بين الكلام والنظام اللغوي، وتكوين الأول للأخير، ومن هنا يواصل:

في كل موقف يجب أن تصاغ أشكال التعبير دون أن تحتوي على أكثر مما يحتاج إليه إمكان فهمها من قبل المستمع (Paul, 1909:313).

في مناقشة اقتصاد التعبير هذه يعالج بول عددا من الظواهر التي يصعب إرجاعها من دون لبس إلى مستوى النظام اللغوي أو إلى مستوى الاستعمال اللغوي، ولذلك هي تكشف عن الطبيعة الإشكالية لاختلافها التحليلي، ومما هو في مركز تفكيره عن الآليات القائمة في كل مكان معين بين القواعد والأسلوب وتحليل الكلام الصادر ظاهرتا النقص ellipsis (اليونانية elleipsis «نقص») والتمام اللتان تظهران أن التراكيب الناقصة المقبولة قواعديا grammaticalized هي عناصر رسوبية لتمام معنى المنطوقات عن طريق محيطها السياقي ومحكوميتها بالموقف اللغوي.

ويسبرسن-مثل بول-يعزو لاقتصاد التعبير دورا مركزيا في تفكيره عن طبيعة اللغة، فالتغيراللغوي -في رأيه-هو أساسا مظهر للميل العام نحو الاقتصاد في الجهد، ولكن على عكس بول كان يسبرسن (Jesperson, 1924: 263f.) أكثر اهتماما بالنظام اللغوي. ومقارنة العلاقات اللغوية تظهر أن الأدوات القواعدية-مثل الزمن والحال-تستخدم على نحو اقتصادي تقريبا، وعلامة الحال في الألمانية-على سبيل المثال-التي تطبق على الاسم والأداة والنعت علامة غيراقتصادية بهذا المعنى.

ونظريات الاقتصاد اللغوي مثل نظريتي بول ويسبرسن قد وجه إليها النقد في بعض الأحيان، فموسر (Moser, 1971) على سبيل المثال اتهم هذه النظريات بأنها تقوم على مفهوم للإنسانية يقوم على أساس أن [الإنسان الفنان] homo ludens و[الإنسان المفكر] homo cogitans يجب أن يقوما بدور إضافي في التحكم في [الإنسان الصانع] homo Faber، فالتطور اللغوي-كما يرى-لا يوجهه، على وجه الحصر، تحسين فائدة اللغة الأداة. وقد لاحظ موسر في الوقت نفسه «أن ظاهرة الاقتصاد اللغوي لم تلق نسبيا إلا القليل من الاهتمام»، وهو قصور حاول أن يزوده بعرض نماذج لأنواع الاقتصاد اللغوي، والمدهش هو أن موسر لا يشير إلى أهم عمل في هذا الميدان من البحث، وهو كتاب George Kingslay للعام 1949م، وهو مدين له بطريق غير مباشر عن طريق مارتنيه الذي يعترف بفضل مؤلفه. ويميز موسر بين ثلاثة أنواع من الاقتصاد اللغوي، وهي:

1- الميل إلى استخدام الوسائل اللغوية باقتصاد، وبالتالي التقليل من الجهد الفيزيقي والذهني اللازمين لإنتاج الكلام، وكذلك تطوير وضبط تلك الوسائل.

2- بذل الجهد لتحسين كفاءة الوسائل اللغوية.

3- الميل نحو إزالة اختلافات الأنماط الاجتماعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الاتصالية (Moser, 1971:92).

ويشير النوع الأول فيما سبق إلى الاقتصاد في النظام اللغوي، والثاني إلى الاقتصاد في نقل المعلومات، والثالث إلى التوسيع الاقتصادي لمجال اللغة الموحدة، ويخفق موسر في تفسير سبب أنه يرى أن متطلبات الإنسان الفنان والانسان المفكر فيما يتعلق باللغة متعارضة مع متطلبات الإنسان الصانع، أي لماذا لا يكون الاقتصاد أيضا موصلا إلى التفكير والجماليات؟ وهو يشير إلى أن جهد في الاقتصاد في اللغة لن ينجز الهدف منه لأن اللغة الطبيعية هي «نتاج جمعي» (Kollektivgebilde)، ينتجه الكثيرون الذين يعملون أحيانا في اتجاهات متعارضة (Moser, 1971:116) ولكن لا يترتب على هذا أن كلام بعض أعضاء الجماعة سوف يضعف أو يبطل الميل نحو اقتصاد لغوي أعظم، لأن اقتصاد النظام اللغوي-كما يشير موسر (Moser, 1971:113) نفسه-له نظير في اقتصاد المعرفة، وهو الأمر ذو الأهمية العظمى في

انتقال اللغة من جيل معين إلى الجيل الذي يليه.

التقييم وقانون الاقتصاد

كل لغة تسمح باختلاف الأوصاف التحليلية. ولم يأخذ أحد اختيار الوصف الصحيح بشكل جدي أكثر من تشومسكي الذي جعل هذا الأمر هو المسألة الحاسمة للمناهج اللغوية، وهذا الحكم-بالنسبة لتشومسكي يجب أن يقام على أسس منطقية، ومن أجل هذا اقترح إجراءات تقييم محددة مستعملا البساطة والدقة في الوصف باعتبارهما معياريه الرئيسيين.

ومعيار البساطة هو تنوع جديد على قيمة قديمة هي قانون الاقتصاد Lex Parsimoniae الذي نادى به سكولاستّيو العصور الوسطى، وهو القانون الذي يتطلب الاقتصاد في صياغة النظرية، وتكمن أهميته بالنسبة لنظرية اللغة عند تشومسكي في تصوره للعلاقة بين ما وراء النظرية ووصف اللغة، وهناك إجابات مختلفة يمكن تصورها للسؤال ما وراء النظري لما يجب أن تصفه القواعد، وإجابة تشومسكي غير العادية الأصيلة هي أنه من أجل إنجاز متطلب الملاءمة التفسيرية فإن القواعد يجب أن تحدد عمل جهاز الاكتساب اللغوي.

مشكلة التسويغ الداخلي-للملاءمة التفسيرية-هي أساسا مشكلة إقامة نظرية الاكتساب اللغوي، أي بيان القدرات الفطرية المحددة التي تجعل هذا الإنجاز ممكنا (Chomsky, 1965:27).

ويحدد تشومسكي بالتالي مهمة القواعدي بوصفها إعادة بناء ما ينجزه الأطفال عند اكتساب لغتهم الأولى، أي صياغة الافتراضات عن قواعداللغة على أساس المادة اللغوية التي يتعرضون لها من أجل اكتشاف النظام التحتي [العميق للغة]. وسواء أكان هناك في الواقع جهاز اكتساب لغوي محدد في مقابل البنية المعرفية الأعم التي تضم المقدرة على التعلم المزودة بها الكائنات الإنسانية بشكل طبيعي أم لا، فإن هذا ليس مما يعنينا هنا، ولكن افتراض تشومسكي لمثل هذا الجهاز يكشف عن الأهمية العظيمة التي تنسب في نظريته إلى قانون الاقتصاد، ولأمر واحد تفضل نظرية على أخرى، هذا الأمر هو بساطتها، وهو ما أصبح ممارسة مألوفة منذ عصر السكولاستية [المدرسية]، ويمكن أن تكون هناك أسباب مختلفة للقيام بهذا تتعلق-مثلا-

بجماليات النظرية أو بقابلية فهمها. وإنه لأمر مختلف تماما أن يربط متطلب البساطة بدعوى أن البساطة الأكبر نسبيا للنظرية ذات ارتباط بالواقع، وهي بالتالي يتطلبها الواقع، وهذا هو بالضبط ما فعله تشومسكي بافتراضه أن القواعد يجب أن تمثل قائمة القواعد rules التي تعمل في جهاز اكتساب اللغة، وهذه مسألة إمبريقية في نظره:

معيار البساطة... يشكل فرضية تتعلق بطبيعة هذا الجهاز، ولذلك فإن اختيار معيار البساطة هو مسألة إمبريقية ذات نتائج إمبريقية (1965:83).

وهذا يعني بوضوح افتراض أن جهاز الاكتساب اللغوي-على أي حال- سوف يتبع الطريق الأبسط والأكثر اقتصادا لإعادة البناء التي هي مهمة القواعدي، ولذلك فسبب أن الوصف القواعدي الأبسط وصف مفضل نظريا هو أنه يمثل الواقع على نحو أكثر أمانة، وهو واقع أن الناس لديهم نزعة البحث عن الحل الأبسط للمهمات التي تواجههم، وبذلك يحققون أقصى كفاءة لجهدهم.

والنقاش حول المفاهيم الاقتصادية في علم اللغة يمكن أن يتواصل بسهولة، فمفاهيم مثل «الإنتاجية» و«الاقتراض» و«الاحتياجات اللغوية» و«معالجة اللغة» language processing و«الثروة اللغوية»، من بين مفاهيم أخرى، قد انبثقت من مصطلحات علم الاقتصاد تماما مثل «القيمة» (valeur) و«الوظيفة» (Leistung) و«الاقتصاد» و«التقييم»، وهي المفاهيم التي نوقشت هنا، وهي دليل واضح على حقيقة أن المفاهيم الاقتصادية لها دور مهم تقوم به على كل مستوى له صلة بالنظرية اللغوية، وكما يحدث فإن السؤال عن سبب كون الأمر بهذا الشكل يختصر إلى مجرد سؤال بلاغي، مع أن الإجابة واضحة وهي أن الموضوع يقتضي هذا، فأتباع المذهب العقلي والإمبريقي والتصوري والمادي، والقواعديون المتزمتون وعلماء التنوع اللغوي، وباختصار اللغويون من كل الاتجاهات النظرية يستعملون المفاهيم الاقتصادية لأنهم لا يستطيعون الاستغناء عنها، والنظام اللغوي واستخدام اللغة والتغير اللغوي واكتساب اللغة، كل هذا يكشف عن خصائص الأداة التي يجب على البشر-في اكتسابهم واستخدامهم لها بوصفهم نوعا-أن يقتصدوا في جهدهم من أجل البقاء. والطريقة التي يظهر بها هذا الشرط الجوهري في الخصائص النظامية للغة هي موضوع الصفحات التالية.

الاقتصاد في اللغة
مبدأ الجهد الأقل

أشمل محاولة-اليوم-لشرح الاقتصاد الذاتي للغة ولربطه بالنظرية الإكلجية العامة للسلوك الإنساني هي كتاب زيف [السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقل] (Human Behavior and the Principle of Least Effort, 1949)، وعلى رغم شهرته لم يؤخذ بالجدية الكافية في العلوم اللغوية. والهدف الطموح لزيف هو أن يقدم دليلا مقنعا على اقتناعه بأن «كل سلوك صحيح للفرد يحكمه مبدأ الجهد الأقل» (Zipf, 1949:6). وهذه المغامرة (النظرية) لا يمكن أن تقدر التقدير الصحيح إذا ما اطرحت من دون فحص دقيق بوصفها تقليلا نفعيا للجهد بسبب ميل الطبيعة البشرية إلى الكسل والبلادة، أوربما بأسلوب أقل استخفافا إلى الزيادة المثلى لفرص البقاء، والأحرى أنه يجب أن نتذكر أن تقليل الجهد إلى الحد الأدنى في نظرية زيف لا يعني بذل أقل جهد ممكن في أي لحظة، ولكنه يعني أن «معدل متوسط بذل جهد الشخص طوال الوقت» (1949:6) يقلل لحده الأدنى، ومن هنا يعمل زيف حسابا لبعد النظر والقدرة على بذل الجهد الأقل من أجل توفير الجهد لوقت قادم، وهو يعترف بإمكان الخطأ في التقدير، أي بذل طاقة لا تتوازن مع توفيرالطاقة المنتظر، ولكنه في النهاية يرى أن مبدأ الجهد الأقل مبدأ فعال في عملية التطور التكيفي.

وهناك جانب أساسي لهذا التكيف يكمن في تطوير وسائل مناسبة للأهداف القريبة، وكذلك في استخدام الوسائل الموجودة لمتابعة الأهداف التي تناسبها، كما أن الوسائل يجب أن تنسجم مع الأهداف والعكس بالعكس، فالتكيف إذن يعني أيضا تحسين أدائية الوسائل، وتسهيل الوصول إليها بطريقة تقلل الجهد اللازم للتعامل معها.

ولتوضيح هذا المبدأ المجرد يشير زيف إلى المثال المحسوس للأدوات على طاولة عمل النجار، فالعمل بالأدوات لا يتطلب استعمالها فقط بل يتطلب أيضا اقتناءها وصيانتها وتعديلها. وبالنسبة لكل نجار معين وبالنسبة للنجارة بوصفها حرفة، فإن مبدأ الجهد الأقل ستكون له نتيجة مؤداها أن الأداة الأكثر استعمالا ستكون خاضعة لأكثر التعديلات التي تجعلها أصغر وأخف وأسهل استعمالا، ومن هنا يكون هناك اقتصاد في زيادة تكرار

استعمال الأداة الأسهل، وهي ستكون الأداة التي يعاد تصميمها كثيرا جدا، والنتيجة الأخرى ستكون هي أن كل الأدوات سوف ترتب على طاولة العمل بحيث إن المسافة من يد النجار ترتبط عكسيا بتكرار الاستعمال، أي أن الأداة التي تستعمل بشكل أقل سيكون مكانها على مسافة أبعد من يد النجار، وهنا ينتج أثر معين للتغذية المرتدة بما أن النجار سوف يميل بشكل أكبر إلى استعمال تلك الأداة التي تكون أقرب إليه مادام جهد الوصول إلى الأداة هو جزء المستهلك من الطاقة من مجمل جهد الاستعمال.

واستعمال عدد من الأدوات المختلفة وفقا لمبدأ الجهد الأقل يمكن توضيحه إذا افترضنا-من باب التبسيط-أن جهد استعمال أداة معينة يتكون من عملية تحريكها مرة من مكانها على طاولة العمل إلى يد النجار وإرجاعها إلى مكانها على الطاولة، والجهد (ج) إذن يساوي حاصل كتلة (ك) الأداة مضروبا في المسافة بين مكان الأداة على الطاولة ويد النجار (م) وإذا كانت (ت) هي معدل تكرار استعمال أداة معينة في أثناء فترة زمنية محددة للقياس (ز) فإن مجمل جهد استعمال هذه الأداة لتلك المدة الزمنية (ج ز) يكون مساويا لحاصل (ت) و(ك) و(م) الخاصة بها. وهذا هو ما يطلق عليه زيف (Zipf, 1949:59) «معادلة الترتيب الصغرى»:

ج ز = ت x ك x م

ولتنظيم العمل في ورشة النجار تبعا لمبدأ الجهد الأقل فإن مجموع حواصل ت * ك * م لكل واحدة من عدد (ع) الأدوات يجب أن يقلل إلى حده الأدنى. والعامل الآخر الذي يجب وضعه في الحساب هو حجم الأدوات (ح)، فالأدوات الأصغر يمكن وضعها في مكان أقرب على الطاولة فتنقل إلى المسافة قصيرة من يد النجار، وبالتالي يقلل مجمل الجهد المبذول، ومن هنا فهناك اقتصاد في الحجم الأصغر.

أما بالنسبة لاقتصاد (ت) فإن مبدأ الجهدالأقل يتطلب زيادة في معدل تكرار الاستعمال لتلك الأداة التي يكون حاصل (ك) و (م) أصغر بالنسبة لها، وهو ما يعني بدوره أن هذه الأداة يجب أن تعدل بحيث يمكن أن تقوم بوظائف لأدوات أخرى، وبذلك تبقى زيادة معدل استعمالها زيادة متفوقة، وهذه العلاقة التي يسميها زيف «قانون الاختزال» تعني أن (ك) و (م) و(ح) ترتبط بعضها ببعض إيجابيا، وترتبط سلبيا بـ (ت)، أي أنه في ترتيب

الأدوات على طاولة العمل تزيد كتلة الأدوات وحجمها ومسافتها من يد العامل مع تناقص معدل استعمالها.

والنتيجة الإضافية الأخرى لتطبيق مبدأ الجهد الأقل على العمل بالأدوات هي «قانون تناقص غلة الأدوات» (1949:66)، وهو يتعلق بالعدد الإجمالي (ع) للأدوات على طاولة النجار. وبما أن (ع) يرتبط بـ (م)-أي أن كل أداة إضافية تدفع الأداة الأبعد بعيدا عن الطاولة-فإن هناك اقتصادا في إبقاء (ع) قليلا، ما لم ينقص مقداره. وعلى رغم أن الأداة الجديدة يمكن أن تكون مفيدة في وظائف معينة، فإن كل إضافة لأداة جديدة يكون لها أيضا أثر سلبي في اقتصاد عمل الورشة، وهو ما يجب تفاديه أو تعويضه، لأنه كلما زاد عدد الأدوات قل عائد الأداة الإضافية. ومن الممكن تقليل (ع) بزيادة وظيفية الأدوات المعينة، وبضم أدوات عدة للقيام بعمل أداة متخصصة جدا وفقا لما يسميه زيف مبدأ التبديل الاقتصادي للأدوات. و«التبديل» في هذا السياق يعني ضم أداة إلى أخرى بطريقة غير اعتباطية، والتبديل يرتبط بالمسافة التي تعني أن الأدوات الأقرب إلى يد النجار سوف تدخل في تبديلات بشكل أكثر تكرارا، وبذلك تُضم وظائف الأدوات الأبعد، فيُجعل بعضها زائدا عن الحاجة. والنتيجة المباشرة لهذا بالنسبة لدوام أداة معينة هي أن تَخلِّي النجار عن أداة معينة تستعمل وتبدل كثيرا أقل احتمالا من تخليه عن أدوات أخرى أقل استعمالا. وهذا يعني ضمنا-كميل عام-أن الاستعمال الكثير يرتبط بعمر الأداة، لأن قيمة صيانة أي أداة معينة ترتبط مباشرة بكثرة استعمالها النسبية، ويزداد استعمال الأداة المعينة إذا كانت الوظيفة التي تؤديها تتكرر كثيرا أو لأن تعدد استعمالها يسمح بأدائها لعدد كبير من الوظائف. وعلى أي حال فكثرة الاستعمال ترتبط بالفائدة.

وبالطبع فإن عدد وتنوع الوظائف التي يمكن أن تكيف لها أداة معينة، والتي يمكن أن تؤدى بالأدوات القائمة، هي عدد محدود. وعلى الرغم من قانون تناقص الغلة، فسوف يكون مضادا للبديهة بالنسبة لـ (ع) أن يقترب من «واحد»، وهو ما يعني أنه لن تبقى إلا أداة واحدة متعددة الوظائف، وبالمقابل فإنه من غير المرجح أنه من أجل الإبقاء على (ع) قليلا فإن عدد وتركيب تبديلات أداة معينةيمكن زيادتها بشكل غير محدود، وهذان الجانبان كلاهما، أي عدد الوظائف التي يمكن أن تستعمل لها أداء معينة والتبديلات

التي تدخل فيها مع أدوات أخرى من أجل أداة وظائف إضافية، يمكن أن يلخصا تحت مفهوم «الحمل الوظيفي للأداة». ومبدأ الجهد الأقل يفرض على كل أداة أن حملها الوظيفي لن يزداد إلا إلى الحد الذي سوف يترتب عليه تقليل مجمل الجهد الذي يجب بذله في الورشة. وإذا كان التبديل معقدا لدرجة أن تنفيذه يستهلك طاقة أكثر من اللازم لإنتاج أداة جديدة، وإذا كان إنتاج واستعمال أداة جديدة لوظيفة معينة أسهل من إعادة تصميم أداة موجودة، فإن الأداة الجديدة سوف تفوز في الورشة. ومبدأ الجهد الأقل يقتضي أن تقوم موازنة بين الميل إلى تقليل عدد الأدوات وضرورة الحفاظ على الحمل الوظيفي لكل أداة مستعملة، وبتعبير مختلف فبالنسبة لكل (ع) سوف تكون هناك مجموعة نموذجية من الأدوات ذات الحمل الوظيفي الأعلى وذات الحمل الوظيفي الأقل، حيث تكون الأولى هي في الوقت نفسه الأدوات الأصغر والأخف والأقدم والأكثر استعمالا.

ونظرية زيف التي احتاج هو إلى بحث طويل لتوضيحها لا يمكن شرحها هنا بالتفصيل المناسب، وإن كان هذا الإجمال الموجز كافيا بوصفه مقدمة لمقاربته، وسوف تصبح أهميته بالنسبة للغة واضحة في الأقسام التالية. وبعد مناقشة بعض الظواهر التي تشهد بوضوح أكبر على كيفية تأثر اللغة بمبدأ الجهد الأقل سوف نعود ثانية إلى مسألة ما إذا كان الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة في علاقة متبادلة، وإلى كيفية هذا التبادل في العلاقة.

وفرة المفردات وقلتها

دعنا نبدأ بسؤال بسيط هو: ما السبب في أن المفردات غير متساوية المقدار في كل اللغات؟ وحتى إذا كان الافتراض المفهوم ضمنا من هذا السؤال مقبولا فإن تأثيره سوف يتضاءل مباشرة بتذكر الصعوبات المشهورة التي تواجه مهمة حساب الكلمات التي تبدو سهلة ظاهريا. والإجابة المتصورة لسؤالنا سوف تكون عندئذ هي أن الفروق في مقدار المفردات في اللغات المختلفة تعزى إلى غموض مفهوم ما هي الكلمة من ناحية وإلى المعايير المختلفة في تحديد الكلمات من ناحية أخرى، ومن المعروف أيضا أن تقسيم العمل بين القواعد والمعجم يخضع إلى اختلاف كبير بين اللغات المعينة

والعائلات اللغوية، ولذلك فكون لغة معينة تمتلك كلمات أكثر من لغة أخرى لا يعني كثيرا، لأن كلتيهما مع ذلك يمكن أن تكونا كفئتين بشكل متساو، ومتساويتين فيما يتعلق بالقوة التعبيرية إذا ما عرفت «القوة التعبيرية» بوصفها التعبير عن مضمون معين عن طريق بذل معين للطاقة. ولكن هل من الممكن بالفعل عندئذ أن نتخلى عن سؤالنا الأول بالانتقال إلى مثل هذه الوضعية النسبية؟

ويعبر ليبنز عن أهمية التفاضل المعجمي قائلا:

الثراء ذو أهمية أساسية في اللغة، وهو يكمن في وفرة الكلمات القوية الوافية بالمراد والمناسبة لكل المواقف، ولا يكمن في قلتها، وهذا من أجل أن يمثل كل شيء بقوة وبشكل ملائم، وأن يصور بألوانه الحية كما هي (Leibniz, 1983:27).

لقد كان ليبنز واعيا تماما بمشكلات حساب الكلمات وبالتالي تقدير الثروة النسبي لمعجم أي لغة معينة، بل أشار أيضا إلى طريقة ما للتعامل معها، وهي بالتحديد المقارنة اللغوية عن طريق الترجمة:

المعيار الصحيح للوفرة أو النقص في لغة معينة يوجد في ترجمة الكتب الجيدة من اللغات الأخرى إلى تلك اللغة... وفي الوقت نفسه فإن اللغة الأغنى والأكثرملاءمة هي تلك اللغة التي تسلم نفسها بسهولة أكبر للترجمة الدقيقة، وتكون قادرة على تتبع الأصل خطوة بخطوة (Leibniz, 1983: 28F).

وهذه الطريقة تكشف عن علاقات غير متماثلة بين أي لغتين حيث تكون الترجمة من إحداهما إلى الأخرى أسهل من الترجمة في الاتجاه المعاكس، وعلى سبيل المثال كما لاحظ ليبنز فإن الألمانية تعاني عجزا بالمقارنة مع اللغات الأوروبية الأخرى، وهو السبب وراء طلبه للإغناء المقصود لمعجم الألمانية، وبالمثل يمكن أن نلاحظ اليوم أن كثيرا من اللغات المتحدث بها في العالم ما قبل الصناعي تظهر عجزا معجميا كبيرا، بالمقارنة بتلك اللغات الأوروبية المشتركة التي استطاعت التغلب على الاحتياجات المعجمية الناشئة عن التصنيع.

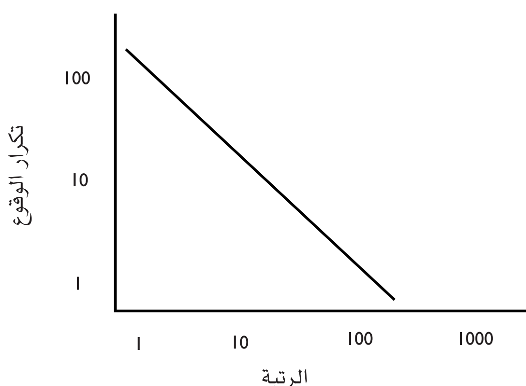
ومن هنا توجد اختلافات بين معاجم اللغات المختلفة، وهي اختلافات مستقلة تماما عن مشكلة التقسيم إلى كلمات، وباستعمال الكلمة الإملائية بوصفها الوحدة الأساسية للمقارنة فإننا نتجاهل عددا من المشكلات التي

يجب أن تنشأ بسبب أنظمة الكتابة واصطلاحاتها والتقاليد المختلفة للصناعة المعجمية. وما تزال طريقة ليبنز تجعل من الممكن مقارنة الثراء النسبي لمعجمات اللغات المختلفة، كما أن الاختلافات التي تظهر يمكن تفسيرها وحتى التنبؤ بها على أساس الاحتياجات الوظيفية التي يجب أن تسدها اللغات المختلفة، فإن لم تكن قد تمت محاولة لمناقشة مشكلات تكنولوجيا أشباه الموصلات في لغة معينة، أمكن توقع أن هذه اللغة ستنقصها المفردات المناسبة، ولن يكون هناك شك في أنا اللغات المختلفة لا تواجهها احتياجات وظيفية مختلفة فقط، بل في أن مجالات الاحتياجات الوظيفية أيضا تختلف بين اللغات بعضها البعض.

وهذا الأمر ينطوي على قدر من الأهمية فيما يتعلق بصلاحية قانون تناقص الغلة المشار إليه من قبل في مجال اللغة، فهو يتنبأ بالنقص وليس بالوفرة في ذخيرة الأدوات المعجمية، لأن الفائدة الإضافية لكل مفردة إضافية تتناقص بشكل ثابت، ولكن صلاحية هذا القانون ليست صلاحية مطلقة بل مرتبطة بالوظائف المتاحة. وحقيقة أن مفردات اللغات المختلفة تختلف في المقدار لا تعني بالتالي أن الجانب الاقتصادي للتناظر الوظيفي للأداة لا ينطبق على المعجم، ولكنه يعني بالأحرى أن المقدار الكلي للمفردات الذي يجب على المتحدثين أن يكونوا قادرين على إنجازه بالوسائل اللغوية ليس واحدا في كل اللغات، وهذاما يظهره بشكل أكثر وضوحا النمو المعجمي الضخم في العقود الحديثة الذي يميز كل اللغات المشتركة الحديثة. ولذلك فالسؤال المتصل بهذا ليس عن عدد الأدوات المطلوبة من أجل القدرة على الاتصال اللفظي، ولكن السؤال الأكثر تحديدا هو عن عدد الأدوات المطلوبة من أجل القدرة على إنجاز مجمل معين من العمل الاتصالي على نحو كفء عن طريق اللغة. وبافتراض أن قانون تناقص الغلة قانون ساري المفعول، وهو كذلك قانون فعال في كل اللغات، فإنه يمكن بالتالي توقع أن مفردات اللغات المختلفة (في أي لحظة معينة من الزمن) تختلف في المقدار، وعلى رغم هذا فإن المفردات تنبني على أساس اقتصاد داخلي يكون قانون تناقص الغلة جزءا منه، وهذا ما تكشف عنه خصائص إحصائية معينة للمفردات واستعمال موادها.

والعلاقة ذات الأهمية الخاصة هي ما أصبح معروفا بقانون زيف Zipf's

law، وعلى أساس ملاحظات لإستوب (Estoup, 1916) كان زيف قادرا على إثبات أن العلاقة بين تكرار وقوع الكلمة (ت) ورتبتها على سلم التكرار لكتلة نصوص معينة (ن) هي دائما تقريبا العلاقة نفسها بالنسبة لكل النصوص وكل اللغات، والدالة «ت x ن» بتعبير آخر دالة ثابتة يمكن تمثيلها بالرسم كمنحنى منحدر كما في الشكل (2-6)، وما تقوله هذه الدالة هو أن هناك عددا قليلا من الكلمات عالية التكرار وعددا ضخما من الكلمات ذات التكرار منخفض الوقوع.



الشكل (2-6): دالة لتوزيع الرتبة-التكرار (معدلة عن ZIPF, 1949:85).

وقد اختبر زيف هذه الدالة من خلال مجموعة واسعة متنوعة من اللغات المتباعدة ثقافيا وغير المتصلة قرابيا تضم القوطية Gothic والنوتكا Nootka والبلينز Blains والكري Cree والصينية والإنجليزية القديمة والألمانية، وقد اتبع علماء آخرون خطوات زيف فاحصين صلاحية قانونه مع لغات أخرى أيضا، واقترحوا تهذيبات وتعديلات معينة عليه، ولكن على الإجمال فإن نتائج الفحص قد جاءت متسقة بشكل لافت للنظر لدرجة أنه من المسوغ النظر إلى الدالة باعتبارها قانونا.

والتوزيع الثابت للرتبة على مقياس التكرار وتكرار وقوع المواد المعجمية في اللغات يمكن أن يفسر بوصفه شاهدا على سريان مفعول مبدأ الجهد الأقل، وهو يعكس العلاقة النموذجية من الناحية الاقتصادية بين العدد

الإجمالي للكلمات في مجموعة نصوص، أي نماذج الكلمات المنفقة من أجل مجموع معين من العمل الاتصالي، وبين تكرارات الوقوع بكل نماذج الكلمات في مجموع النصوص، أي عدد المرات التي تستعمل فيها كل أداة.

والتناظر الوظيفي للأداة قد أيدته أيضاً العلاقة التي تربط بين تعدد المعنى وتكرار الوقوع للمواد المعجمية، والكلمات الإملائية في التناظر الوظيفي تماثل الأدوات، ومعانيها تماثل الوظائف التي تناسب الأدوات. والآن يكون مدهشا بشدة أن الكلمات التي لها أكثر من معنى تقع بشكل متكرر أكثر من الكلمات التي ليس لها إلا معنى واحد، أو بالعكس فإن الكلمات الأكثر تكرارا هي الكلمات التي ترتبط بمعان عدة. ولكن الجانب المثير لاقتصاد اللغة الداخلي البعيد عن أن يكون واضحا بذاته، والذي لا يمكن أن يظهر عن طريق التحليل البنائي وحده، وهو أن الارتباط الإحصائي بين عدد المعاني المختلفة لكلمة معينة والتكرار النسبي لوقوعها هو دالة ثابتة مع عدد المعاني المختلفة لكلمة معينة والذي يكون مساويا للجذر التربيعي لتكرارها (Zipf, 1949:76).

إضافة لهذا اكتشف جيرود (Guiraud, 1959) ارتباطا بين طول الكلمة (مقيسا بعدد الحروف أوالفونيمات) (ط) وبين التكرار، وهو ما يتوافق تماما أيضا مع التناظر الوظيفي، فالكلمات الأقصر هي الكلمات الأكثر تكرارا: ط x ت = أ [ارتباط]، ومرة أخرى فالدالة ثابتة، وهي تعني أن المعاني التي تقع بتكرار أكبر هي التي يعبر عنها عن طريق صيغ كلمات أقصر.

ويرتبط عدد التبديلات الصرفية-النحوية التي يمكن أن تدخل فيها صيغة كلمة أيضا على نحو إيجابي مع تكرار وقوعها. وهذا الارتباط يتوافق أيضا مع مبدأ التبديل الاقتصادي للأدوات، وهو يستلزم أن صيغة الكلمة التي يمكن أن تدخل في عدد كبير من التبديلات الصيغية سوف يكون لها أيضا إمكانات دلالية غنية.

ومواصلة لعمل زيف طور مندلبروت (Mandellbrot, 1954) النظرية، وكشف بشكل أوضح عن أهمية العلاقات المتبادلة السابقة بالنسبة لاقتصاديات الاتصال، وباستعمال مفهوم جاهز للإعلام قدم فكرة «تخفيض تكاليف الاتصال للحد الأدنى» (Minimisation de cout) واضعا في الاعتبار تكاليف

التشفير وفك التشفير. وانطلاقا من افتراض أن «تكلفة» كلمة ما ذات مضمون إعلامي معين ثابت، تزداد مع كل حرف أو فونيم إضافي، توصل مندلبروت إلى نتيجة مؤداها أن توزيع الرتبة-التكرار للكلمات الذي تكشَّف في دراسات من النوع المشار إليه سابقا، توزيع نموذجي بالمعنى الاقتصادي، بمعنى أن اللغة تبدو كما لو كانت قد تشكلت منذ البداية وفقا لاحتياجات اقتصاديات الاتصال. ومع تحسينات مندلبروت فإن انحرافات معينة عن دالة زيف للرتبة-التكرار يمكن تفسيرها وتصنيفها تحت مبدأ الجهد الأقل، وقد رأى أن ظروف الاتصال العملية يجب أن توضع في الاعتبار، وهي ما يمكن أن تزيد من خسائر التأخر وتزيد الجهد الذي يسببه استعمال كلمة طويلة بشكل متكرر أكثر ممايجب أن يتنبأ به باستعمال كلمة معتادة، ويتم هذا عن طريق تقديم مزايا إضافية مثل الزيادة في الدقة، وهذا يُدخل في الوقت نفسه عاملا غير قابل للتقدير بدقة للنموذج الذي يمكن أن يفسر التنوعات اللغوية المختلفة في علاقة الرتبة-التكرار ، من دون التشكيك في الصلاحية العامة للمبدأ الذي تقوم عليه.

والعلاقات المتبادلة المذكورة من قبل، أي علاقات التكرار والرتبة والطول وعدد المعاني والتبديلات الصيغية لكلمة معينة، هي علاقات ذات جانب ديناميكي مهم له تأثـيـر في تـطور المعجم، فكلما دخلت كلمة جديدة للمعجم تغير تكرار وقوعها، وغيرت أيضا صيغتها وإمكاناتها الدلالية وقابلية تبديلها . فهناك ميل نحو الاختصار: Telephone†Phone >، وBus < Omnibus، وFridge < Refrigerator، وHi-Fi < Fidelity†High وليس نحو الاتجاه الآخر. وهناك سمة أخرى للاقتصاد البنيوي على المستوى المعجمي وهي الميل إلى الصيغة غير القابلة للتغير للكلمة، وهو ما يرفع قابلية الكلمات للتبديل كما يمكن أن نرى في الإنجليزية، حيث إنها أكثر تطورا من اللغات الأوروبية الأخرى. وهذا الميل يعبر عن نفسه بحقيقة أن الكلمات يمكن أن تغير بسهولة أدوارها القواعدية أو أقسامها في الكلام (اسم، فعل، ظرف، أداة... إلخ) مثل the baby وto baby ، وتدخل في عدد كبير من التجمعات مثل sit-baby وbabyish وbadyhood وbaby beef وbaby grand...إلخ. والميل نفسه له تأثيره أيضا في اللغات الأخرى كالهولندية والألمانية، حيث تشغل الهولندية بنظامها المختصر للحالة الصرفية والجنس gender مركزا متوسطا بين

الإنجليزية والألمانية التي تحتفظ بأغنى صرف تصريفي inflectional. ولكن حتى في الألمانية فإن تطورات معينة مثل اختفاء S-من تركيب الإضافة التبعيضية-eine Tasse Tee «كوب من الشاي» بدلا من Tees-واختفاء أداة إضافة الملكية كذلك der Kurs des Dollar «سعر الدولار»-يمكن أن تعزى لهذا الميل.

وتغير قسم الكلمة يؤثر في تكرار وقوعها، وقابليتها للتبديل، مثلما هو الأمر في تخصيص دور إضافي لفعل لازم بوصفه فعلا متعديا كما حدث مع الفعل الإنجليزي-to Walk walk someone to the station. وهذا التوسيع للإمكان الوظيفي للكلمة يجعلها أكثر استعمالا.

وعلى العموم فإن استغلال إمكانات التوسيع الوظيفي والتبسيط والاختصار والتنظيم حيثما يقتضي الأمر هو جانب من تكيف المعجم المستمر لاحتياجات مستعمليه الاتصالية، والنظر في عزلة إلى تقصير omnibus إلى bus وإلى التوسيع المتكافئ لـ to walk فإنهما بلا شك يكونان ظاهرتين بسيطتين، ولكنهما بوصفهما تعبيرا عن ميل عام يحكم تطور المعجم يمثلان مبدأ أساسيا لايمكن إغفاله في محاولة تفسير سبب بناء معجم معين على ما هو عليه. فقول bus بدلا من omnibus يوفر طاقة تبقى حرة لاستعمالها في وظائف أخرى. وتركيب مفردات لغة معينة وكذلك تأليف مجموعة نصوص معينة يكون بالشكل الذي يمكن به الوفاء بالاحتياجات الاتصالية ببذل أقل قدر من الطاقة. واكتمال هذه الخاصية هو في مصلحة ضمان استمرار اللغة وبقاء مجتمع متحدثيها.

الاقتصاد في أصوات الكلام

إحدى الخصائص اللافتة للانتباه في الأنظمة الصوتية للغات الإنسانية هي أن عناصرها المكونة لها تختلف في تكرار وقوعها، وهذا يطرح السؤال عن سبب كون الأمر كذلك، أي لماذا لا تستعمل كل فونيمات لغة ما بالتكرار نفسه تقريباً. وللإجابة على هذا نعود مرة أخرى إلى مبدأ الجهد الأقل.

فونيمات-من وجهة نظر الصوتيات النطقية-تعرف اصطلاحا بوصفها تجمعات من الملامح النطقية المميِّزة. والنطق هو تتابع من الحركات العضلية التي تحرك أعضاء النطق المختلفة، ومن البديهي أن الطبيعة المختلفة

للحركات العضلية المستخدمة في إنتاج الفونيمات المختلفة تقودنا إلى أن نتوقع اختلاف الطاقة المبذولة في إنتاج أصوات الكلام المتناظرة. فتحقق فونيم معين يحتاج إلى الطاقة أقل من فونيم آخر، والمشكلة هي تحويل هذه الفكرة البدهية إلى فرضية يمكن قياسها إمبريقيا. وبتعبير آخر هي تحديد معايير لقياس الطاقة المبذولة في النطق. فإذا اختلف فونيمان في كون أحدهما فقط له ملمح نطقي إضافي لا يملكه الفونيم الآخر، فمن الواضح بشكل بديهي أيضا أن الفونيم ذا الملمح الإضافي ينتج بتكلفة أكبر، وبالطبع إذا ما كان لهذه المعقولية الظاهرية أن تثبت فإن هذا يعتمد-إلى درجة معينة-على الكيفية التي تحدد بها الملامح المشار إليها. ولكن حيث يستخدم ملمح معين يحتاج إلى لتقلص عضلي وليس إهماله، فإن تحقق هذا الملمح يمكن أن يقال عنه إنه يتسبب في إنفاق طاقة إضافية. والهائية Aspiration هي ملمح من هذه الملامح، ففي الصينية حيث الهائية هي ملمح فونيمي قد وجد أن الصوامت غير الهائية /p/،/t/،/k/-من بين صوامت أخرى-تقع بشكل أكثر بمرتين أو ثلاث من شريكاتها الهائية /p^h/،/t^h/،/k^h/... إلخ، وعلى العكس لايقع صوت هائي على نحو متكرر أكثر من شريكه الفونيمي غيرالهائي (Zipf, 1949:101). والصامت الشفوي البيني الأنفي [/m/] أسهل نطقا من كل من السني واللثوي/n/ما دام الأخير يتطلب حركة إضافية من اللسان، وبهذا الصدد فقد وجد زيف(Zipf, 1949 :104) أن/m/أكثر تكرارا من/n/في اثنتين وعشرين لغة من أسر لغوية مختلفة.

وتشير الملاحظات من هذا النوع إلى أن هناك ارتباطا عاما بين سهولة النطق وتكرار الفونيمات، والذي يعزى إلى فعالية مبدأ الجهد الأقل على المستوى الفونولوجي، وهناك مؤشرات أخرى تشير إلى الاتجاه نفسه. وعلى سبيل المثال الحقيقة المعروفة جيدا والمدهشة مع ذلك وهي أن الأنظمة الفونيمية تتكون من قائمة صغيرة ما بين 20 و70 عنصرا، وليس من مئات أو آلاف. وهذه القائمة قد تواءمت مع الإنسان سامحة له بتخفيض جهد النطق بقدر ما يمكن من دون إعاقة لجهد فك الشفرة الذي يكمن إلى حد كبير في تمييز الأصوات، والذي يُفَضِّل-لذلك-مجموعة كبيرة نسبيا من العناصر المتمايزة. ومن هنا فإن حجم الأنظمة الفونيمية القائمة يقيم توازنا بين المتطلبات المتعارضة لسهولة الإنتاج وسهولة فك الشفرة.

وقد جعل مار تينيه Martinet حجر الزاوية في نظريته الفونولوجية فكرة أن مبدأ الاقتصاد مبدأ فاعل على مستوى أصوات الكلام . وهو في البداية صاغ مقاربته مقتفيا أثر زيف في مقالة عن التغير اللغوي في العام 1955م، ونظريته تُعنى-قبل كل شيء-بالتطور الفونولوجي، والقوة الرئيسية وراء هذا-كما يرى-هي التعارض المستمر بين الاحتياجات الاتصالية لمستعملي اللغة وميلهم إلى تقليل الجهد الفيزيقي والعقلي. فاللغة تبدو بوصفها نظاما ذا تحكم ذاتي يخضع لقوتين متعارضتين: القوة الأولى هي ميل المتحدثين إلى رفع كفاءة النظام إلى الحد الأعلى، أي تحقيق الاتصال بأقل إنفاق للطاقة، والقوة الثانية هي الرغبة في الفهم. والقوة الأولى غايتها هي تقليل الفائض، أما غاية الثانية فهي زيادته. وبافتراض أن كلتا القوتين قوتان فاعلتان دائما، فإنه يترتب على هذا أن الفائض في النظم اللغوية فائض ثابت تقريبا . وعلى الرغم من أننا لا نملك الوسائل المؤسسة نظريا على نحو جيد والتي يعول عليها منهجيا لقياس الفائض في الرسائل اللغوية، فإن هذا الافتراض افتراض معقول على نحو أكيد .

وفكرة أن التغير اللغوي هو دائما انعكاس لتعارض تخفيض الجهد مع الاتصالية ليست هي النقطة الوحيدة التي يمارس مبدأ الجهد الأقل تأثيرا فيها على المستوى الفونولوجي، فبالإضافة لهذا، وحسب رأي مارتينيه فإن الخاصية البنيوية الأكثر أهمية للغة الإنسانية تحركها أيضا عوامل الاقتصاد اللغوي، وهذا هو مبدأ ثنائية التنميط duality of pattering، وهو ما يعرف أيضا «بالبناء المزدوج» double articulation الذي يسمح للوحدات اللغوية بأن تجزأ إلى وحدات ذات معنى على مستوى معين، أي «مونيمات monems»(*1) حسب مصطلح مارتينيه، ووحدات تفرق في المعنى، أي فونيمات على مستوى آخر ،وهو ما يشرحه مارتينيه:

الميزة الواضحة للبناء الثاني هي الاقتصاد، والبناء الأول بناء اقتصادي بمعنى أنه من الممكن عن طريق آلاف قليلة من المونيمات غير المحددة جيدا

(*1) المقصود ببساطة هو الوحدات ذات الدلالة كالمورفيمات والكلمات... إلخ، وهي البناء الأول. أما المقصود بالبناء الثاني فهو الفونيمات التي تتكون منها المورفيمات والكلمات، وهي الأصوات التي ليس لها معنى في ذاتها، ولكنها تقوم بالتفريق في المعنى بين الكلمات والمورفيمات، كما يطلق على هذا أيضا duality of structure (المترجم).

إنجاز رسائل مختلفة لا حد لها، وبالطريقة نفسها فإن البناء الثاني بناء اقتصادي، حيث إن مجموعة متمايزة من بعض الدست من الفونيمات تتيح للإنسان أن يحفظ كل المونيمات مستقلة بعضها عن بعض بالقدر الذي يحتاجه. ومن وجهة نظر تنوع وغنى الاتصال الإنساني فإن البناء المزدوج هي معالجة ضرورية للغات الإنسانية (martinet, 1969:35).

ويرى مارتينيه (Martinet, 1969:39) أن الخاصية التركيبية للبناء المزدوج ذات أهمية أساسية قصوى، لدرجة أن تطور الإنسانية لا يمكن تصوره من دون الاقتصاد الذي حققه تجزيء المونيمات إلى فونيمات.

وتجزيء الوحدات اللغوية إلى عناصر أصغر يستمر على مستوى الفونيمات التي بتكونها كما هي الحال من مجموعات من الملامح النطقية تكشف أيضا عن بنية داخلية. والنظام الفونيمي المعين يمكن تصوره نظريا باعتبار أن كل عنصر فيه يتميز عن كل العناصر الأخرى بالنظر إلى كل ملامحه النطقية، والمتحدثون عندئذ عليهم أن يميزوا بأعضائهم النطقية أنواعا من النطق أكثر من عدد الفونيمات التي تملكها لغتهم، ولكن هذا سوف يكون بمنزلة التمييز الفائض بدرجة عالية لفونيمات النظام، وبالتالي سوف يكون غير اقتصادي بشكل كبير. وفي الواقع لا يوجد مثل هذه الأنظمة الفونيمية، والأصح هو أن ما بين 80٪ إلى 100٪ من فونيمات نظام معين تتحقق عن طريق تجميع ملامح نطقية تقع في أكثر من واحد من الفونيمات الأخرى. ويطلق مارتينيه (Martinet, 1975:168) على هذا الاستعمال المتعدد للملامح المميزة «اقتصاد الملامح». والعلاقة بين الفونيمات والملامح المميزة تختلف من لغة إلى أخرى: فكلما كان عدد الفونيمات التي يمكن أن تميَّز عن طريق مجموعة معينة من الملامح عددا أكبر، كان اقتصاد الملامح في النظام أكبر. وبناء على حقيقة أن اللغات تختلف فيما يتعلق باقتصاد الملامح، فإنها يجب ألا يستنتج أن المبادئ التي تتجمع الملامح وفقا لها لتكوين الفونيمات لا تأثير لها في اقتصاد النظام اللغوي، ولكن الأحرى هو أن يستنتج أن «اقتصاد الأنظمة الفونولوجية مسألة معقدة للغاية ترتبط بمجموعة كبيرة من العوامل» (Martinet, 1975:173).

وبافتراض أن نظاما معينا يتكون من عدد أكبر من الفونيمات يكون أصعب في التعامل معه من نظام ذي عدد أقل، وكذلك بافتراض أن العدد

الأكبر للملامح المميزة المكونة لفونيم معين يجعله أصعب في التمييز من العدد الأقل، فإنه يترتب على هذا أنه يكون نوعا من الاقتصاد أن تقل الفونيمات والملامح. وكما لوحظ من قبل فعلى رغم وجود نطاق واسع من الاختلاف فإن العدد القليل لكل منهما في كل اللغات، يشهد على حقيقة أن مبدأ الجهد الأقل الذي يحكم إنفاق الجهد الاتصالي للمتحدثين ينعكس في النظام اللغوي، خلال العملية الدائمة للتغير اللغوي. والمجال الملحوظ من الاختلاف على مستوى الفونيمات-من 20 إلى 70 فونيما تقريبا في كل لغة-والملامح المميزة-حوالي 10 إلى 30 ملمحا في كل نظام فونيمي(*2)-يشير إلى أن هناك حدا أعلى للتمييز النطقي بالنسبة لاقتصاد النظام، بينما يكون الحد الأدنى دالا على أدنى متطلبات المستمعين للتمييز النطقي للمنطوقات لضمان الفهم.

وفي المستوى المعجمي يمكن للمرء أن يفسر التمييز المفرط، أي وجود المترادفات والكلمات المتشابهة في المعنى، بوصفه تجاوزا للحد الأعلى للمعجم كما يجب أن يحدد وفقا لمعايير اقتصاديات الاتصال. وهذا الإفراط يمكن أن تحركه معايير ما وراء اقتصادية، كالمعايير الجمالية، ويكون نتيجة للتخطيط اللغوي المتعمد الهادف لتوسيع المفردات وتزويدها بالمرونة والوفرة التي تصورها ليبنز. وهذا غير ممكن في المستوى الفونولوجى لأن النطق بعيد إلى حد كبير عن التحكم الواعي، ولأن الفونيمات لا يمكن إضافتها أو إزالتها أو تعديلها بسهولة عن طريق التدخل المقصود في النظام الفونولوجى، فعلى رغم نطاق الاختلاف الملحوظ في البنية الفونولوجية للغات، فإن المبادئ الاقتصادية من النوع الموصوف سابقا يمكن-لهذا-أن تؤثر في المستوى الفونولوجى على نحو أكثر مباشرة مما تؤثر في المعجم، ولأجل هذا السبب فإن اللغات أكثر تشابها في جهازها الفونولوجى مما هو في جهازها المعجمي.

اقتصاد الكتابة

الكتابة-مثل الكلام-تتطلب جهدا ربما يكون أكثر وضوحا، ولذلك فإن

(*2) يتراوح عدد الفونيمات في معظم اللغات بين 20 إلى 37 فونيما، ولكن قد يقل إلى 11 فونيما كما في لغة روتاكاس، وقد يزيد إلى 141 فونيما كما في لغة «تخو XU!» وعليه قد يقل الحد الأدنى للملامح عن عشرة، ويندر وجود لغة تستغل الحد الأقصى المذكور للملامح المميزة (المترجم).

مبدأ الجهد الأقل يمكن أن نتوقع له أيضا تأثيرا في إنتاج اللغة المرئية. والواقع هو أن اقتصاد الجهد واضح على كل من مستوى إنتاج العلامات المرئية ومستوى أنظمة الكتابة. ولنبدأ بالنظر في إنتاج العلامات المكتوبة الذي يشبه في بعض النواحي إنتاج أصوات الكلام.

إننا لا نعرف الطريقة التي نشأت بها الأنظمة الفونيمية، ولكن حيث إن الكتابة أقل عمرا من الكلام بكثير، وحيث إنها-على عكس الكلام-خلفت وراءها آثار نشأتها، فإن لدينا فهما جيدا نوعا ما لنشأة أنظمة الكتابة. والمثال الأكثر توثيقا هو مثال الكتابة المسمارية فيما بين النهرين. فهذه الكتابة الإدارية والتجارية إلى حد كبير قد تطورت عن أصول صورية إلى أداة موحدة بدرجة عالية للاتصال المكتوب. وفي التفسير السابق لاقتصاد أصوات الكلام رأينا أن الأنظمة الفونولوجية لديها ميل متأصل نحو التبسيط وزيادة سهولة الإنتاج. والشيء نفسه يمكن أن يقال-مع بعض التعديل-عن أنظمة الكتابة، على رغم أن الوسيلة تظهر شروطا فيزيقية معينة تختلف بشكل متميز بالنسبة لكل من الكلام والكتابة. فالكلام يستخدم الهواء، والكتابة تستخدم سطحا جامدا، والكلام تقوم به الحنجرة واللسان والشفتان والأعضاء الأخرى للممر الصوتي، والكتابة تقوم بها اليد التي ترشدها العين. ومن هنا فهناك توازٍ بين حركات اللفظ الفموي وحركات اللفظ اليدوي وكذلك بين السمع والرؤية، وبين الصوتيات والكتابيات graphetics.

كانت الصور الرمزية المبكرة تمثيلات تصويرية لأشياء محسوسة، وكانت تُشرط على ألواح طينية بطرف قلم مدبب، والبصمات المتميزة إسفينية الشكل التي منها حصلت الكتابة المسمارية على اسمها لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة حوالي 2500ق. م. عندما بدأ النُّساخ يستعملون الطرف المدبب للقلم ضاغطين به على الطين بدلا من سحب طرفه المدبب على السطح، وقد أوجد هذا علامات أكثر انتظاما وأناقة، وبهذا بدأت عمليتا التوحيد والتبسيط. وكانت السلسلة المرسومة تقطع إلى أجزاء يتكون كل منها من بصمة إسفينية الشكل. ومواضع الإسفين المختلفة الناتجة عن العلامات غير المنتظمة (شبه-) الصورية للفترة المبكرة كانت هي الملامح المميزة للصور الرمزية للكتابة المسمارية، وقد أدت الخطوة التالية إلى اختصار مواضع الإسفين. وفي دراسة مدققة للأثر الذي كان لحركة اليد

وتحكمها في تطور الكتابة، أظهر فان سومرز (Van Sommers, 1989) هذا الاختصار باعتباره نتيجة لمقتضيات الوضوح الشكلي ومبادئ الاقتصاد، وحسب شرحه فإن النساخ قد استخدموا في البداية أنواعا كثيرة من زوايا الأقلام لإنتاج مواضع لإسفين تصل إلى حوالى 270 درجة، ويد الكاتب في استعمال القلم «كان عليها أن تتحرك بشكل حاسم تماما لإكمال مجال الاتجاهات الكامل للمئتين والسبعين درجة، ولذلك من الصعب من أن نندهش أن هذا المجال قد تقلص بسرعة» (1989:7)، وما بقي هو مواضع إسفين أربعة مرتبة داخل ربع دائرة ذات 90 درجة فقط في اتجاه عمودي وأفقي، وهو ما أصبح سائدا في الاستعمال.

ويستمر فان سومرز (Van Sommers, 1989:7) في الإشارة إلى «أن تقلصا آخر ربما يكون قد أوقف كتنازل للقراء من أجل الوضوح». ومرة أخرى يمكننا التعرف على تواز كامل هنا مع إنتاج أصوات الكلام. وكما رأينا في القسم السابق فإن ماله دلالة اقتصادية بالنسبة للمتكلمين لا يستجيب بالضرورة إلى احتياجات المستمعين، وعلاقة الكتبة والقراء بوسيلة اتصالهم تكشف عن الحاجة نفسها إلى الموازنة بين الشروط النموذجية للتشفير وفك الشفرة، وهذا له تأثيره أيضاً في تطور الملامح البنيوية لأنظمة الكتابة التي ننتقل إليها فيما يلي:

من المتصور إمكان نشأة رموز كتابية مساوية للغات الطبيعية في طاقتها التعبيرية من دون أن تشتق من أي منها، ولكن تاريخ الكتابة لا يظهر لنا إلا مجرد آثار باهتة لمثل هذه النشأة، ويمكن أن تقام الدعوى-بصدق وبحجج معقولة-بأن الكتابة قد نشأت قبل كل شيء من أجل حفظ المعلومات والاتصال بها، وليس من أجل تمثيل أصوات اللغة أو وحداتها الأخرى. ومن هنا كانت الرموز في البداية مستقلة تماماً عن اللغة، وكان يمكن أن تتطور إلى وسائل مرضية للاتصال في حد ذاتها، ولا تقوم على خصائص بنيوية لنظام اتصال آخر، ولكن تاريخ الكتابة اتخذ مسارا آخر. فرموز الكتابة التي ابتكرت أوتم تبنيها سرعان ما أخذت نموذجها من اللغات التي تستعملها، فالإخفاق في ابتكار نظام اتصال جديد يقترب من أكثر الأنظمة الموجودة فعالية كان سيعتبر أكثر مضيعة للطاقة الذهنية من إعادة اختراع العجلة الذي يضرب به المثل، وبناء على هذا فإننا نجد أن كل أنظمة الكتابة بغض النظر عن

الظروف المحددة التي ابتكرت فيها قد أصبحت أدوات لتسجيل المعلومات المشفرة لغويا، وهذه أول إشارة بسيطة إلى أن المبادئ الاقتصادية كانت ذات فعالية في نشأة وتطور أنظمة الكتابة، وأن مستوى القدرة الاتصالية التي أنجزها النوع الإنساني ذات مرة (أي اللغة) قد استغلت في ابتكار نظام جديد، وليس محاولة تكرار ذلك المستوى بالبدء من نقطة انطلاق لوسيلة مختلفة.

وبهذا المعنى فإن أنظمة الكتابة هي أنظمة تابعة، والعلماء الذين يؤكدون على الطبيعة الاشتقاقية للكتابة ويعزون أهمية ضئيلة إلى الإمكانات والقيود التي تصحب الوسيلة الجديدة للاتصال بالنسبة لتطورها النظامي، قد فسروا تاريخ الكتابة بوصفه تطورا غائيا مدفوعا بقوة اقتصاد الجهد الذي يقلل قائمة العلامات الأساسية. وحسب هذا الرأي فإن الألفبائية هي الهدف النهائي بعيد الأجل لتطور الكتابة الذي اتجهت إليه منذ البداية، والحجة الأساسية المقدمة لتأييد هذا الرأي هي أن قائمة العلامات الأساسية للألفبائية أصغر من قوائم أنظمة الكتابة الأخرى. وقد سلم جلب Gelb أبرز المدافعين عن هذا الرأي، سلم «بمبدأ الاقتصاد» الذي يهدف «للتعبير الفعال للغة عن طريق أقل عدد ممكن من العلامات» (Gelb, 1963:72).

وهذا المبدأ يستشهد به لتفسير عدد مختلف من الظواهر، كظاهرة عدم التمييز في الهيروغليفية الحِثِّية بين الصوامت المجهورة والصوامت المهموسة والصوامت الهائية aspirated (Gelb, 1963 : 83)، وأن عدد علامات المشترك الصوتي في المسمارية البابلية القديمة قد تناقص (Gelb, 1963:109). وعلى رغم أن فرضية جلب عن مبدأ الاقتصاد الذي يقوم على تاريخ الكتابة تبدو فرضية معقولة فهي فرضية فيها نظر، لأن مفهومه عن اقتصاد الكتابة محصور على نحو شديد الضيق في اقتصاد قائمة العلامات الأساسية. ومن هنا يصبح حجم هذه القائمة في الواقع هو المعيار الوحيد لتقدير جودة أنظمة الكتابة.

ولكن الأمر الواضح هو أن قائمة العلامات الأساسية هي عامل واحد فقط من العوامل التي تحدد جودة نظام كتابة معين. فهو يتفاعل بطرق معقدة مع العوامل الأخرى، وبشكل خاص مع عامل البساطة والوضوح والوفاء. وهذه المؤشرات يجب أن تحدد في علاقتها بالمستوى الذي يتعامل

عليه نظام الكتابة. ومن هنا فنظام كتابة مقطعي معين مثل نظام «الكانا» الياباني يمكن أن يكون أكثر أو أقل اقتصادا وبساطة ووضوحا ووفاء بقدر ما يكون نظام كتابة مورفيمي الأساس مثل النظام الصيني، أو نظام ألفبائي مثل نظام الإنجليزية. والبساطة والوضوح يجب ربطهما بالعلاقة بين العلامات وما تشير إليه (مورفيمات، مقاطع، وفونيمات). والعلاقة المزدوجة بين الحرف والفونيم أو بين الكانا والمقطع علاقة بسيطة، وبالمقابل إذا ما أشار حرف ما إلى فونيمات عدة، أو إذا مُثِّل فونيم بحروف عدة، فإن العلاقة تكون معقدة. أما الوفاء فيجب أن يرتبط بالكيفية التي يسمح بها نظام كتابة معين بتمثيل الوحدات اللغوية على نحو دقيق وكامل.

عادة ما يقال عن الألفبائية إنها متفوقة على أنظمة الكتابة الأخرى لأنها اقتصادية وبسيطة ووافية وكفئة، وهي بالتالي تحقق الحد الأقصى لكل الخصائص المذكورة، ولكن هذا التقدير يقوم على افتراضين غير مؤكدين: الأول هو أن نظام الكتابة الجيد هو تمثيل مماثل للغة التي يستعمل لها، والثاني هو أن تقليل عدد العلامات الأساسية هو ميزة كاملة. وهما افتراضان صحيحان بشكل جزئي فقط، لأن رفع فعالية أحد المؤشرين المذكورين كثيرا ما يكون على حساب الآخر. فعلى سبيل المثال فإن تحسين وفاء نظام معين قد يعني زيادة عدد العلامات الأساسية، أو يعني تعقيدا زائدا في علاقتها مع ما تشير إليه.

إضافة إلى هذا فإن الخطوات الحاسمة في تطور الكتابة لم تنجز عن طريق الاقتصاد في الأنظمة القائمة بقدر ما كان الأمر عن طريق تطويعها للغات أخرى، فباستعمال النظام المسماري السومري للغة الأكادية انتقل النظام من كتابة لُججرافية [الرمز يمثل كلمة] إلى كتابة مقطعية مع بقايا لجرافية، وبالمثل فإن نظام الكانا المقطعي الياباني قد نشأ عن تمثيل الكلمات اليابانية بالرموز الصينية، وفي كلتا الحالتين فإن قائمة العلامات الأساسية قد خفضت بشكل كبير. ومع هذا لا يمكن إغفال أن الاقتصاد المتزايد للنظامين الذي أُنجز لم يستغل بشكل كامل، بل حتى لقي مقاومة-بدرجة ما-من اتجاهات مضادة. فتعقيد العلاقات المرسومة بين العلامات والوحدات اللغوية تعقيد أكبر في الأكادية مما هو في السومرية، كما أن نظام الكانا الوافي والبسيط على حد سواء لم يستطع أن يحل محل الرموز

الصينية في اليابان والتي استمرت الطبقة المثقفة تستعملها بطريقةتؤدي إلى تمثيل العلاقات بشكل أعقد كثيرا مما هو في الصينية.

أما فيما يتعلق بالألفبائية فإن تطورها يشهد أيضا على تفاعل العوامل المذكورة. فنقلها من الفينيقية إلى اليونانية أدى إلى زيادة طفيفة في قائمة العلامات (من 22 حرفا فينيقيا إلى 26 حرفا يونانيا)، وهذه الزيادة جعلت التمثيل الأكثر وفاء للغة ممكنا في الوقت نفسه، وبهذا انتهى التطور على أي حال. ولكن البساطة والاقتصاد المزعومين للألفبائية لم يمنعا وجود أنظمة كتابة تكشف جذريا عن مستويات مختلفة من التعقيد. فنظام الإملاء الإنجليزي على سبيل المثال، كثيرا ما يقال إنه يعمل على مستوى «عميق» من التمثيل المورفو-فنولوجى، ومن وجهة نظر الوحدة الكتابية، وهي الحرف الذي يمثل-افتراضا-فونيما، فإن هذا يدل على علاقة تمثيل غير اقتصادية على نحو كبير. فبحساب الفونيمات التي يمثلها كل حرف، والحروف المستعملة لتمثيل كل فونيم فقد أثبت نيكوس (Nyikos, 1988) أن فونيمات الإنجليزية الأربعين المتكررة في كلمات المعجم الإنجليزي، ترتبط بما يزيد على 1120 جرافيما [وحدة كتابية] (حروف وتجمعات حروف). ونتيجة لازدواجية التنميط يملك النظام الصوتي للإنجليزية أربعين وحدة [أي فونيما]، وبالتالي يملك نظيرا سيئا على نحو مثير على مستوى تمثيله المكتوب.

وهذا المثال يُظهر بوضوح أن اقتصاد قائمة نظام كتابة معين هو عامل واحد فقط من عدد من العوامل المتفاعلة التي تحدد نوعية نظام كتابة معين واقتصاد الاتصال المكتوب، وإذا ما كان حجم القائمة يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتقييم أنظمة الكتابة فإن النظام الألفبائي الإنجليزي سوف يحكم عليه بأنه نظام أكثر اقتصادا من نظام الكانا الياباني على سبيل المثال. ولكن إذا ما وضعت البساطة والوضوح وسهولة التعلم أيضا في الاعتبار، يكون نظام الكانا متفوقا بوضوح فيما يتعلق بتقليل الجهد اللازم لإنجاز معرفة القراءة والكتابة الفردية والاجتماعية.

وقد أسيء تقدير مزايا اقتصاد القائمة أيضا فيما يتصل بنظام الكتابة الصينية، وعلى سبيل المثال فإن زعم جودي ووات ،(Goody and Watt 1968:36) أن إتقان الكتابة الصينية ذات القائمة الضخمة التي تزيد على 50 ألف رمز

يستغرق حوالى عشرين عاما، هو زعم مضلل من ناحيتين: لأنه-أولا-لم يستعمل في يوم من الأيام أكثر من 5 آلاف إلى 8 آلاف رمز، واليوم تكفي قائمة أصغر كثيرا ربما تتكون من 2000 رمز لقراءة 90٪ من كل النصوص المعاصرة. وثانيا لأن مقارنة 26 حرفا ألفبائيا بخمسين ألف رمز هي مقارنة غير ذات معنى، لأن الرموز الصينية رموز مركبة داخليا تتكون من قائمة ثابتة من كتل البناء يطلق عليها أحيانا «جذور». وهذه القائمة تضم 214 عنصرا فقط، وهو عدد ذو درجة مختلفة تماما من الكبر عن الخمسين ألف أو نحوها من الرموز التي لم توجد أصلا. ووجود خمسين ألف علامة أساسية مختلفة يكون في الواقع غير اقتصادي تماما، ولكن ليست هذه هي الطريقة التي يعمل بها نظام الكتابة الصيني، وبدلا من هذا فكل الرموز تتكون من تجمع من بعض الجذور المائتين والأربعة عشر، وبعض الرموز تتكون من جذر واحد. وما يعنيه هذا هو أن هناك مبدأ فاعلا في نظام الكتابة الصيني، والذي هو-كما رأينا من قبل-جزء من أساس اقتصاد اللغة أي ازدواجية التنميط، ولكن يلاحظ أن ازدواجية التنميط للرموز الصينية لا علاقة لها بازدواجية التمثيل الكتابي على نحو خالص.

والجانب الآخر للاقتصاد الداخلي للكتابة الصينية يوجد في الارتباط بين تكرار استعمال الرموز وعدد جرات القلم المكونة للرمز، أي التعقيد الكتابي: فالرموز التي تتكون من عدد أقل من جرات القلم تستعمل بشكل أكثر تكرارا. وبالإضافة إلى هذا فإن ملاحظات زيف عما يسميه «تعدد استعمال الكلمات» (1949:75) تنطبق أيضا على الرموز الصينية. فهناك ارتباط بين تكرارات وقوع الرموز في النصوص الحالية وعدد المعاني المختلفة التي يمكن أن تمثلها.

هذا يعلمنا أن نظم الكتابة-كما نشأت-تتبع قوانينها الذاتية المتأصلة التي يجب أن تعمل بتشكيلها البنيوي، والميل الطبيعي المزعوم القاصد لأقل عدد ممكن من العلامات لم يكن بالتأكيد هو العامل الوحيد أو الحاسم الذي يقوم عليه التطور كما يرى جلب. والقفزات التطورية التي تؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الأنظمة كانت تحدث كلما تظهر في الميدان عوامل أخرى خاصة نقل النظام للغات أخرى، وهذا يوضحه أيضا نظام الكتابة الهيروغليفية المصرية الذي-على رغم تعقيده الكبير-لم يغير نمطه خلال الـ

3 آلاف سنة التي استعمل فيها، على رغم أنه كان بالفعل على عتبة التمثيل الفونيمي في صورته المبكرة.

وبالإقرار بأن أمرا مثل مبدأ الاقتصاد الذي يفترضه جلب كان عاملا من العوامل التي شكلت تاريخ الكتابة فإنه يجب أن ندرك أيضا أن العوامل الأخرى تتعارض مع هذا الميل أكثر من الأنظمة الفرعية اللغوية الأخرى. والسبب الأساسي لهذا هو أن نظام الكتابة-بوصفه جانب اللغة الذي تمكن رؤيته ببساطة-يساعد على المحافظة اللغوية على نحو أسهل. فحالما تؤسس نظم الكتابة، فإنها تكون شديدة الثبات والمقاومة للتغير.

والصينيون والمستعملون الآخرون لنظام الكتابة الصيني قد عرفوا الألفبائية طوال قرون كثيرة، وإضافة إلى هذا لم يتح للصينية إملاء ألفبائي Hanyu pinyin فحسب لعقود عدة، بل قد رُوج له بنشاط من قبل الحكومة الصينية، ولكنه-باستثناء أغراض تجريبية-ظل غير مستعمل بالفعل. وبدلا من هذا يتمسك الصينيون بكتابتهم التقليدية، وهذا أمر في حاجة إلى تفسير، خاصة إذا افترضنا أن هناك تاريخا واحدا للكتابة يحكمه مبدأ الاقتصاد شديد الأهمية. وكما طرحتُ في مكان آخر (Coulmas, 1991, b) هناك إجابتان ممكنتان: الأولى هي أن عجلة مبدأ الجهد الأقل تدور ببطء ولكن بثبات، فلم يمر وقت كاف لـ hanyu pinyin لكي ينافس بنجاح الرموز الصينية، ولكن في النهاية سوف يسود المبدأ، وتزول الأخيرة لمصلحة الأول. والإجابة الأخرى هي أن العوامل الأخرى تعوق مبدأ الجهد الأقل ليس على نحو مؤقت، ولكن بوصفها مبادئ الشرط الإنساني المعاكسة.

لكل نظام كتابة تاريخه الخاص الذي يرتبط بشكل حميم باللغة التي نشأ من أجلها، وهذا التاريخ-على خلاف نشأة الأنظمة الفرعية الأخرى للغة-خاضع جزئيا للتشكيل الواعي، وبالتالي فإن الاقتصاد يضحي به كثيرا في سبيل مزايا أخرى، بمعنى أن التقاليد الواعية تتعارض مع الزيادة في اقتصاد النظام. وتاريخ الكتابة لهذا السبب ليس هو تاريخ الانتشار العام لما يحدث للنظام ليكون أبسط وأكثر اقتصادا، ولذلك فإن مبادىء اقتصاديات الاتصال أكثر أهمية في سياق تاريخ كل كتابة معينة من أهميتها في تفسير التطور الغائي المزعوم للكتابة-والمشكوك فيه بدرجة عالية-من تمثيل الكلمة فالفونيم مرورا بتمثيل المقطع. فكل نظام كتابة له اقتصاده المتأصل الخاص

به، ولا يهم المستوى الذي يعمل عليه.

وكون أنظمة الكتابة والإملاء مفتوحة للتشكيل المقصود يعني-من جانب- أن المبادئ الاقتصادية يمكن أن تستغل بوعي في إصلاح الكتابة، ويعني من جانب آخر أن التطورات الاقتصادية شبه الطبيعية يمكن أن تكون تطورات مشروطة كما يلاحظ في الأنظمة الفرعية الأخرى للغة. وهذا يحدث بالفعل، وهو ما تمثله بوضوح المجادلات الساخنة التي تصحب-عادة-حتى اقتراحات إصلاح الإملاء المعتدلة، والذي تشهد عليه التوصيات الحديثة الخاصة بكل من الفرنسية والألمانية التي لم تصل إلى شيء. وما إن يناقش اقتصاد الجهد فإنه يكون أيضا عرضة للشك فيه باعتباره معيارا شاملا. وكون تغييرات معينة سوف تجعل إملاء معينا أكثر اتساقا ووضوحا وبالتالي أكثر بساطة، هو بالنسبة لكثيرين سبب غير كاف لقبول هذه التغييرات. وحتى الآن ليس لدينا أكثر من إدراك جنيني لما يجب أن يكون عليه نظام الكتابة النموذجي الذي يستجيب بفاعلية إلى احتياجات الكتاب والقراءإلى اللغة معينة، ولذلك هناك سبب وجيه للشك في أن التحكم الواعي في التطور سوف يحقق نتائج مثالية. وتاريخ الكتابة يعرف حالات كثيرة أصبحت فيها أنظمة الكتابة أكثر تعقيدا وإرباكا، وليس أكثر بساطة، حسبما ينتظر من مبدأ الجهد الأقل. وأنظمة الكتابة المصرية والصينية والإنجليزية ثلاثة أمثلة على هذا، مع أنها أنماط مختلفة من أنظمة الكتابة.

ومع هذا هناك بعض الملامح العامة لاقتصاد الكتابة، فنظم الكتابة كلها نظم ينقصها التحديد، وما يجب قوله هو أنها لا تمثل كل أوجه التمييز للمستوى اللغوي الذي تتعامل معه. فألفبائية الصوامت لا تمثل الفونيمات الصوانت، واللغات المكتوبة بألفبائية كاملة تملك عادة عددا من الفونيمات أكثر من عدد الحروف، وبالمثل فإن مقاطع اللغة يفوق عددها في العادة عدد العلامات المقطعية في نظم الكتابة المقطعية، كما أن الأنظمة ذات التوجه المورفيمي أنظمة بعيدة عن تمثيل كل مورفيمات اللغة التي تستعملها بحيث تكون هناك علامة لكل مورفيم. ووفاء النظام عموما يكون ثانويا بالنسبة للاقتصاد، وهذا أمر ذو معقولية عملية لأن المستخدم العادي لكتابة معينة يعرف اللغة التي تعود على كتابتها، ويمكنه بالتالي أن يعوض النقص الذي يسببه التمثيل غير الكامل.

وكون أنظمة الكتابة تترك كثيرا من تمايزات اللغة غير ممثلة يعني أيضا أنها توجد اقتصاد نظام متأصل خاص بها، يجب ألا ينظر إليه بوصفه ناقصا بالنسبة إلى مستويات اللغة البنيوية الأخرى. ومعظم أنظمة الكتابة القائمة يمكن أن تكون أكثر كفاءة واقتصادا عما هي عليه، وأن تبنى تبعا لضرورة رفع الكفاية للحد الأقصى. وكونها غير نموذجية من وجهة نظر اقتصادية هو أمر عكس المأمول لأن أنظمة الكتابة يمكن تشكيلها عمدا بشكل أسهل من تشكيل الأنظمة اللغوية الفرعية الأخرى، كما أن الكتابة نتاج للثقافة أكثر بكثير من الفونولوجيا والنحو على سبيل المثال. والاقتصاد الذي يميز الأنظمة الفرعية الأخرى يعكس الميول التطورية المحجوبة عن الملاحظة الواعية، ليس نتيجة للتخطيط الواعي. ونظم الكتابة بمعايير اقتصاديات الاتصال هي أنظمة دون المثلى، ويمكن أن يفهم هذا بوصفه تعبيرا عن حقيقة أن جوهر الثقافة هو أن تقاوم جزئيا خضوع السلوك الاجتماعي لمبدأ الجهد الأقل.

القول المفيد: رشادة الخطاب

مبدأ الجهد الأقل يمكن أن يؤثر في نظام اللغة بوصفه فقط نتيجة للاستعمال الجمعي التعاوني للغة، رغم أن الأنظمة الفرعية يمكن بحثها دون الالتفات لهذه الحقيقة. فالأنظمة الفونولوجية يمكن تصورها في غياب المتكلمين الذين يستعملونها. والشيء نفسه يمكن قوله عن المعجم والنحو ونظام الكتابة، وليس هناك حاجة ضرورية لتحليل هذه الأنظمة في ضوء النظر إليها على أنها نتاجات جمعية. ولكن الأمر يختلف مع الخطاب، وهو نسيج الكلام الذي ينسجه معا متحدثان أو أكثر يعملان معا.

وتقليديا فإن الخطاب، المجال الأساسي لاستعمال اللغة قد وضع من ناحية المفهوم في مقابل اللغة باعتباره معتمدا عليها ومستفيدا منها. والأحكام حول الاقتصاد أو الإسراف في الخطاب قد نظر إليها باعتبارها تعود إلى الكلام parole وليس للغة langue، أي بوصفها-أي الأحكام-على سبيل المثال أوصافا أسلوبية أو توجهات بلاغية. والرأي القائل أن الخطاب ليس أكثر من تحقق للأسس البنيوية للأنظمة الفرعية للغة رأي يواجه المعارضة حديثا. ونتيجة للاهتمام المتزايد الذي نالته التداولية Pragmatics خلال

العقدين والنصف السابقين أو نحوهما، فإن العلاقة المفاهيمية بين اللغة والكلام أي «اللانج والبارول»، قد تحولت وأصبحت أكثر تعقدا. ووجود قيود وتنظيمات أساسية وراء إطار الجملة أمر معترف به اليوم بوجه عام، حيث إن صحة وضرورة المبادئ العامة والقواعد المحددة لتنظيم الخطاب يجب أن توضع في الاعتبار في وصف النظام اللغوي. ومسألة الطريقة التي يعمل بها الخطاب مسألة مسلم بها بوصفها جزءا من السؤال: «ماذا يعني أن تعرف لغة معينة» من دون القواعد الاجتماعية التي تحكم استعمال هذه اللغة؟

لقد بذل فلاسفة اللغة وعلماؤها كثيرا من الجهد لاكتشاف القواعد النظامية التي يقوم عليها تنظيم الخطاب. ونقطة الانطلاق الصحيحة للمناقشة هي المبادئ الأساسية التي يتمسك بها المتحدثون الطبيعيون في ظل الظروف الطبيعية في إدارة المحادثة حسبما يرى جريس (Grice, 1975). والعنصر الأساسي «للظروف الطبيعية» هو أن المشتركين (في الخطاب) يكونون متعاونين، ويتوقعن بعضهم من بعض أن يكونوا كذلك على نحو متبادل. وبناء على الافتراض الذي يقوم عليه «مبدأ التعاون» هذا،اقترح جريس أربع مقولات لتنظيم الخطاب يقع تحتها عدد أكثر من المبادئ المحددة، والمقولات يطلق عليها الكم والنوعية والعلاقة والطريقة، والمبدآن التاليان يقعان تحت مقولة الكم:

1- اجعل مشاركتك مُخبرة بقدر المطلوب (بالنسبة للغرض الحالي للتبادل).

2- لا تجعل مشاركتك أكثر إخبارا مما هومطلوب (Grice, 1975:45).

هذان المبدآن يتوافقان بوضوح مع مبدأ الجهد الأقل، ومعيار ما هو «مطلوب» في (1) هو إنفاق الطاقة الذي يمكن أن يتوقعه المستمع بشكل مناسب من أجل فك شفرة المنطوق، بينما يتصل (2) بإنفاق طاقة المتكلم لتشكيل الرسالة. وبما أن (1) و (2) يتعارض أحدهما مع الآخر فيجب إيجاد التوازن بينهما، وحسب صياغة ليتش (Leech, 1983:67):

في الممارسة يجب إقامة الموازنة بين توفير الوقت والجهد والحفاظ على الوضوح.

وفي تنظيم الخطاب يكون الميل نحو اختصار التعبير متعارضا دائما مع

الحاجة إلى الوضوح (وهوالمبدأ الذي يقع تحت مقولة جريس عن الطريقة). واختصار مشاركة المرء عن طريق الأضمرة pronominalization والحذف وأساليب الاختصار الأخرى، يتوافق فقط مع رشادة الخطاب بالقدر الذي لا يعرض غرض المنطوق إلى الخطر، خاصة بجعله ملتبسا أو ناقصا.

وما يجاهد جريس لشرحه هو أن الكلام الطبيعي كلام واضح ومباشر بدرجة عالية، ففي المواقف الحوارية الفعلية فإن المنطوقات تعني في العادة أكثر مما يتطلبه معنى الجمل والعلاقات المنطقية فيما بينها. فليس المعنى المعجمي للكلمات والخلاصة المنطقية بالمعنى المحدد هما اللذان يسمحان لنا بتفسير منطوق مثل «صفيحة القمامة ممتلئة» باعتباره طلبا لإفراغها، ومع ذلك فإن هذا القصد يفهم بسهولة. والواقع أن جعل القصد واضحا سوف يفهم بوصفه مُعلَّما ما لم يفهم محرفا. والسؤال عندئذ هو «محرف بالنسبة لماذا؟». والذي تجب الإجابة عليه مع جريس كما يلي: الإفراط في الوضوح ينتهك منطق المحادثة الذي ليس هو منطق التضمين المحسوب، ولكنه منطق المغزى الذي يكون مقصودا بشكل يمكن إدراكه. والنقطة البديهية لهذا المنطق هي أن الناس يسلكون سلوكا مرشَّدا. فالشركاء المستمعون يفترضون أن المنطوقات تنطق بقصد في العقل، والمتحدثون لن يتعبوا أنفسهم لقول أي شيء يفهم من غير أن يوضع في كلمات. وبهذا المعنى يتوقع المتحدثون بعضهم من بعض ألا ينطقوا إلا الكلام المفيد، ومن هنا فإن منطق المحادثة في النهاية منطق نفعي يقوم على مبدأ الاقتصاد.

ويقدم جريس أفكاره في صورة مبادئ نظرية وليس في صورة نماذج إرشادية للمتحدثين كي يلتزموا بها عن وعي، ولكنها مبادئ يرى أنها خطوط إرشادية صالحة يقوم عليها تنظيم الخطاب. ويبدو أن هذه المبادئ تأخذ مبدأ الجهد الأقل قضية مسلم بها،وعلى كل هناك أيضا دليل إمبريقي محدد نوعا ما يشهد على كونه مبدأ فعالا أيضا على مستوى تنظيم الخطاب.

وقد وجد أولسون (Olson, 1970) وكراوس وكلوكسبرج (Krauss and Clucksberg, 1977) ، أنه في الإشارة لفظيا إلى الإشارة المعروفة بأسماء مختلفة يميل المتحدثون إلى تفضيل أقصر الأوصاف الاسمية الممكنة التي تمكن المستمع من تعيين الشيء المقصود في السياق المعين.

ومن دراسة لجمل تقريرية مثل "I must request you to sit down"

"immediately"، التي يطلق عليها «عبارات إنشاء صريحة"hedged" "performatives" لأنها تستعمل في أداء الأوامر والتحذيرات والطلبات... إلخ، استنتج فراسر (Fraser, 1975:195) مبدأ الكفاية الذي يقول:

ونفيا لأي افتراض مخالف فكلما كان هناك نطق آخر فائض عن الحاجة أمكن للمرء أن يستنتج أن المتلكم لم يكن في حاجة إلى أداء المنطوق، ولكنه سوف يتصرف كأنه لم ينطقه، وسوف يتوقع من السامع أن يتصرف بشكل مماثل.

وفي دراسة إمبريقية لمفاوضات العمل يثبت ستالبرز (Stalpers, 1992) أن تخفيض الفائضية في الخطاب يتأثر سلبيا بعوالم خارجية مثل استخدام لغة أجنبية. فحيثما تكون اللغة المستخدمة لغة أجنبية بالنسبة لأحد المتحدثين فإن تسلسل الخطاب الذي يكمل فيه متحدث معين منطوق متحدث آخر يتطلب خطوة إضافية هي الاعتراف بقبول التكملة. وبسبب فروق معينة مثل تلك التي بين محادثات تتطلب متحدثين بلغة أم فقط من ناحية، ومحادثات تتطلب متحدثين بلغة أجنبية من ناحية أخرى. فقد اكتشف ستالبرز من خلال مقابلته لمشتركين في مفاوضات عمل، أن المفاوضات الأخيرة تمارس بوصفها مفاوضات متعبة وغيراقتصادية. وهذه الملاحظات تشير إلى أن المتحدثين يكونون حساسين بالانحرافات الصغيرة نسبيا عن متطلبات الكفاية التي تحكم سلوك الخطاب التعاوني الطبيعي، تلك الانحرافات الناتجة عن ظروف خاصة مثل استخدام لغة أجنبية.

كما تشير نتائج دراسة تجريبية قام بها كلارك وَوِلكس-جبز (Clark and Wilkes - Gibbs, 1986) إلى أن مهمة الخطاب تؤدي في ظل مقتضيات الاقتصاد، وهما يصفان المعنى المحدد في الخطاب باعتباره عملية تعاونية، حيث يتصرف كل مشارك بالطريقة التي تخفض الجهد المشترك اللازم للحد الأدنى، ويؤكدان على أن مبدأ الجهد المشترك الأقل لا يماثل مبدأ الجهد الأقل الذي يحكم سلوك الفرد بمفهوم زيف، وأن مبدأهما لابد أن يستعمل لتفسيرخصائص معينة للإشارة للأشياء، أو بالأحرى إقامة دلالة للأشياء بطريقة تكون مقبولة من الجميع على نحو متبادل. ومن هنا يؤكدان على الطبيعة التعاونية للخطاب. ولكن سوف يكون أمرا مضللا أن يفسر مبدأ الجهد الأقل على نحو شديد الضيق فيما يتعلق بسلوك الخطاب

للمتحدثين الأفراد، باعتباره يعني أن كل مساهمة يجب أن تكون اقتصادية بقدر ما يمكن في كل مرحلة معينة من المحادثة. وبما أن كل مشارك في الخطاب يقوم بدوري المتحدث والمستمع فإن معيار ما هو ضروري أن يقال هو دائما قدرة الآخر على الفهم والإدراك. فكل محادثة هي عمل تعاوني، وكذلك يفهمها المشاركون فيها. ومن المهم في تنظيم الخطاب تخفيض الجهد اللازم لإنجاز هذا العمل، ولا يهم ما إذا كان الميل إلى العمل هذا- وهو شرط أساسي لسلوك الخطاب الرشيد-يعزى إلى مبدأ الجهد الأقل أو إلى المبدأ الثانوي الأكثر تحديدا، وهو مبدأ الجهد المشترك الأقل. وما يؤكده كل من التحليل النظري والدراسات النظرية هو أن المتحدثين يتوقعون على نحو متبادل أن تكون مساهمتهم قابلة للتقدير على نحو مسوغ، أي يمكن تناولها جوهريا بتحليل التكلفة-الربح، وهذا هو أساس الفهم المتبادل. ومع وضع هذا في الذهن طرح كاشر (Kasher, 1985:24) أن يحل محل مبدأ جريس التعاوني مبدأ أكثر عمومية يحكم إدارة المحادثة، وهو باختصار يغطي اقتصاد الخطاب:

إن أي غاية معينة مرغوبة-أقل غاية-تقتضي أن يكون الفعل اللغوي الذي يحقق تلك الغاية أكثر فعالية وأقل تكلفة.

اقتصاد النظام اللغوي-ملخص ونتائج

مبادئ الاقتصاد مباديء راسخة في النظام اللغوي على كل مستويات الأساس البنيوي لازدواجية التنميط ونسبة الملامح المميزة والفونيمات، وارتباطات طول الكلمة وتكرار الوقوع وتعدد المعاني والنسبة العددية للكلمات كثيرة التكرار والكلمات قليلة التكرار التي تميز المعجم، والبساطة النسبية والاقتصاد بوصفه المعيار لتحديد صلاحية الأبنية النحوية المتنافسة، واعتماد الكتابة على مستويات التركيب اللغوي وقصور أنظمة الكتابة المعينة المتصلة بالمستوى الذي تتعامل معه، وأخيرا على مستوى إقامة التوازن بين التكلفة والنتائج بوصفه المسوغ الأساسي للخطاب. وكل هذه الظواهر تشهد على التأثير العام لمبدأ الجهد الأقل في اللغة، وهذا المبدأ-في التحليل الأخير- متصل بحدود الحياة الإنسانية التي تجعل الزمن موردا نادرا، فهو ينبع من أحد الشروط الأساسية للوجود الإنساني. فاقتصاد اللغة هو نتيجة للحاجة

إلى لاقتصاد في الكلام، لأن الطريقة التي يستعمل بها كل شخص الكلام، وهي بالضرورة على نحو اقتصادي، تنتقل إلى الخصائص النظامية للغة، أي إلى اقتصادها الداخلي، وكما يفعل المتحدث الذي لا يبذل جهدا أكثر مما هو ضروري لتحقيق غرض اتصالي معين، فإن اللغة في كل لحظة من الزمن لا توفر إلا الطاقة التعبيرية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاتصالية لجماعتها اللغوية.

وهذا يفرض علينا أن نقبل رأيا تطوريا عن اللغة يفترض أن الجماعات اللغوية تكيف لغاتها للاحتياجات الاتصالية القريبة، وهو ما يعني-في الواقع- أن الاقتصاديات الخارجية للغات في آخر الأمر-وربما على نحو غير مباشر جدا-تجعل نفسها محسوسة في اقتصاداتها الداخلية [أي اقتصاديات اللغة]. وهناك نتيجة ذات مدى أبعد هي أن هناك دائما بعض اللغات التي طوعت أكثر وأصبحت أكثر قوة من غيرها نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية- اقتصادية محددة. ومثل هذه الأقوال لا تستقبل بشكل طيب في أكثر الأحيان، وتفتح الباب لمؤاخذة الداروينية الاجتماعية، وبشكل أكثر تحديدا فإن جوهر اللغة عندئذ يختزل إلى مجرد آلة في الصراع الاجتماعي، وليس وسيلة إلى إعطاء صورة وتعبير عن العقل الإنساني. ولكن هاتين الخاصيتين قلما تكونان متعارضتين. فاللغة بالتأكيد لها هاتان الخاصيتان. والقول أن بعض اللغات-في فترة ما من الزمن-تكون أقوى من الأخرى ليس أكثر من الإشارة لما هو واضح، على رغم أن اللغويين لا يكترثون إلا قليلا بحقيقة أن اللغات ليست سواء في الإمكانات التعبيرية التي توفرها لمتحدثيها. ماذا تعني الفروق الموجودة بالفعل في فائدة اللغات المعينة لتطور متحدثيها؟ هذا السؤال هو ما نناقشه في الفصل الأخير.

7 تكيف اللغة: التفاضل والتكامل

التكيف اللغوي يحدث في العادة بشكل مستمر بوصفه عملية تضمن كفاءة معينة في عالم متغير ذي احتياجات اتصالية متغيــرة، وهــذا التكيــف لا يلاحظه-عادة-متحدثو اللغة .

ويمكن أن توصف لغة ما بأنها جيدة التكيف إذا كانت فيما يتصل بالاحتياجات الاتصالية لمتحدثيها :

1- وافية دلاليا، أي يمكنها-دون صعوبة-أن تدل على كل الأشياء التى يجب التمييز بينها لفظيا.

2- موحدة بشكل كاف، أي تكون للغة صورة مشتركة تكون مقبولة بشكل عام من جماعتها اللغوية.

3- متفاضلة بشكل كاف، أي أنها توفر السبيل للأساليب اللغوية الدقيقة المحددة وظيفيا.

وتوافر هذه الشروط هو الوضع الطبيعي النموذجي، ولأن التطورات الاجتماعية-الاقتصادية والتطورات اللغوية لاتتطابق دائما، فإن الظروف الواقعية للغة معينة ربما تقترب نوعا ما فقط من ذلك الوضع المثالي أو تكون في الواقع بعيدة عنه،

وعندئذ تواجه الجماعات اللغوية أزمة لغوية تخلقها في العادة عوامل تدمير خارجية لإكلجياتها الاجتماعية-اللغوية، كالحرب أو القهر أو الاستعمار أو العبودية. ونتيجة لهذا فإن الحاجة إلى تكيف اللغة تصبح مسألة اهتمام واع، فعلى سبيل المثال قرب نهاية القرن السابع عشر شخَّص ليبنز نواحي القصور الجدية في اللغة الألمانية التى كانت تبدو ضعيفة، مقارنة بالفرنسية، فيما يتعلق بالمعجم الذي يعاني من قصور في المصطلحات المجردة، وكذلك القواعد التى كانت تفتقر إلى التفاضل والتوحيد، وبعد حوالى 250 عاما أصدر غاندي Gandhi حكما مشابها على اللغات الأدبية الكبيرة في الهند، وبشكل خاص استهجانه لفقرها في المصطلحات، وفي هذه الظروف يصبح سوء التكيف ملحوظا بشكل عام. والمهمة العاجلة ليست هي الحفاظ على فائدتها بقدر ما هي إعادة بنائها، وباستعارة مفهومي التكامل والتفاضل الاجتماعيين اللذين نوقشا في الفصل الثاني، فإن سوء التكيف يمكن أن يوصف باعتباره فقدان التفاضل، أي أن المجال الوظيفي للغة معينة يكون شديد الضيق، أو باعتباره فقدان التكامل، أي أن اللغات الخاصة registers المتاحة للوظائف الاتصالية المختلفة تكون شديدة التفاوت، وكلما نجح التكيف اللغوي وحقق مستوى عاليا من التفاضل والتكامل، مثلما كان الوضع مثلا بالنسبة للألمانية في القرن الثامن عشر فإن الفرق بين حالة اللغة قبل العملية وبعدها يكون فرقا لافتا للنظر، لأنه «إذا سلمنا جدلا (ويجب أن نسلم) بأن اللغات تتكيف للاحتياجات، ترتب على ذلك، وعلى أساس أي رأي تطوري معقول، أنه قبل التكيف لاتكون اللغة جيدة التكيف مثلما تكون بعده».

وتكيف اللغة يقبل عموما بوصفه مفهوما له دلالته في جانب معين من جوانب تطور اللغة الذي كثيرا ما يعتبر -على نحو خاطئ في نظري-حالة خاصة، وهي مرحلة اتساع نطاق اللغة الهجينة، وكون اللغات الهجينة لغات محدودة وظيفيا أمر واضح مادامت قواعدها ومعجمها كلاهما جامدين وفقيرين. ومع ذلك فهذا أمر لا يصعب حله لأن هذه اللغات بالتحديد ليست لغات أم، وبالتالي ليست هي اللغات الوحيدة لمتحدثيها، ولذلك فإن محدوديتها لا تعني شيئا بالنسبة للمقدرة الاتصالية لمتحدثيها، ولكن اللغة الهجينة التي-عن طريق الظروف المتغيرة-تدفع لمهام أثقل من مهمة سد

الاحتياجات الاتصالية المحدودة للاتصال عبر اللغوي المتقطع في التجارة هي أمر مختلف، فعندما تصبح اللغات الهجينة هي الأداة الوحيدة أو الرئيسية للاتصال لجيل جديد من المتحدثين، فإنها يجب أن تتكيف. والرأي المقبول على نطاق أوسع هو أنه بتحول اللغات الهجينة إلى لغات كريولية فإنها تتغلب على الطبيعة المحدودة لهذه اللغات، فتدخل تمييزات قواعدية للنظام، ويوسَّع المعجم حتى يحقق الكفاية الدلالية، ويصبح الاتجاه نحو التنظيم والتوحيد ملحوظا، وتتعكس ظروف التفاعل والتبادل الاتصالي بين المتحدثين، أي اقتصاديات اللغة الخارجية في الواقع، تنعكس من هنا على اقتصاد اللغات الداخلي وبنياتها المعجمية والواعدية، وفي الطرف المقابل لدورة الحياة اللغوية فإن آثار العوامل الاجتماعية-الاقتصادية في استعمال اللغات وانتقالها تكون واضحة على نحو مماثل كما تبين في الفصل الخامس. وعندما تنهار الأسس الاقتصادية لاستعمال لغة معينة فإنها لاتفقد متحدثيها فقط، بل تفقد أيضا تفاضلها القواعدي وتفاضلها المعجمي.

ومن هنا فكل من اللغات الهجينة المنتشرة واللغات المتراجعة أو المنتهية يمكنها أن توصف بأنها لغات سيئة التكيف بمعنى أنها لم تستطع أن تسد الاحتياجات الاتصالية لمتحدثيها. والسؤال الذي يثور الآن هو كيف يمكن فهم التكيف اللغوي بمصطلحات نظرية، هل يجب أن نبحث عن حدود مستوى التكيف في مثل تلك الفروق النوعية بين اللغات المتكيفة واللغات سيئة التكيف التى يمكن تعيينها والشبيهة في طبيعتها بالفروق النوعية التى تميز بين اللغات الهجينة واللغات الكريولية؟ أم يجب أن ينظر إلى التكيف بوصفه خاصية تدرجية بمعنى أن كل اللغات يمكن أن توصف بأنها جيدة التكيف بدرجة ما بالنظر للاحتياجات الاتصالية لجماعاتها اللغوية واحتياجات الاتصال القصوى المطروحة في زمن معين كذلك؟ وينشأ عن هذا سؤال آخر وهو ما إذا كانت اللغات تختلف في قدرتها على التكيف. ولكن لا يمكن أن يوجد شك في أن عوائق اللغات سيئة التكيف عوائق مختلفة، ولكننا لا نعرف ما إذا كان هذا بسبب أن بعض اللغات تكون أقل من الأخرى في جودة التكيف أم بسبب أن بعضها يتكيف بسهولة أكبر من بعضها الآخر، وعند مستوى معرفتنا الحالي لسنا في وضع يسمح لنا بأن نقرر ما إذا كانت اللغات تختلف في قدرتها على التكيف بفضل تركيبها

البنيوي أم لا.

وافتراض حد معين يعني أن هناك فرقا في النوع بين اللغو والتغير اللغوي النظامي، ويعني أن اللغات عادة تتكيف جيدا، والمفهوم التدرجي للتكيف بالمقابل يعني أنه من الممكن دائما للغة معينة أن تقترب أكثر من المستوى النموذجي للتكيف، وأن اللغات بالتالي يمكن أن تختلف في شكل التكيف النسبي. ففي اللغات التي تظهر درجة عالية من التكيف فإن الاقتصاد الداخلي لنظام اللغة لا يتعارض مع المتطلبات الوظيفية التي تفرضها عليه اقتصادياته الخارجية، وأي لغة تحقق هذه الشروط تكون لغة كفئة.

هناك عزوف عام بين اللغويين الذين يقرون النسبية الثقافية من نوع أو آخر عن التخلي عن الرأي القائل إن اللغات في العادة تتكيف جيدا، وهذا الافتراض يحررهم من الحاجة لأن يفحصوا بجدية المعاني المتضمنة لإمكان أن بعض اللغات متكيفة أكثر من غيرها وهي بالتالي أكثر فائدة لمتحدثيها من فائدة لغات أخرى لمتحدثيها، والنقص الموجود في الأدوات النظرية لمقارنة اللغات المعينة من ناحية كفاءتها النسبية يعزى جزئيا إلى العزوف عن التعامل مع هذه الاعتبارات التي تتعارض مع روح المساواة السائدة في البحوث اللغوية، ولكن يجب أن يعزى أيضا إلى التعقيد الكبير للغة والذي بفضله يمكن أن تنجز الوظائف المتشابهة في اللغات المختلفة بطرق مختلفة تماما، ويعزى كذلك إلى صعوبات تحديد مفهوم قياسي للكفاءة قابل للتطبيق على الأعمال اللغوية.

والقول إن اللغة «أ» أكثر كفاءة بالنسبة لأغراض معينة من اللغة «ب»، وبتعبير آخر كونها أكثر تكيفا لمقتضيات مجال اتصال معين-وليكن صيد السمك مثلا-لا يسبب أي صعوبات مادام يمكن النظر إلى أن هذا الفرق يعكس فرقا في أهمية مجال الاتصال الذي نحن بصدده بالنسبة للجماعتين اللغويتين، فإذا كانت الجماعة اللغوية للغة «أ»-مثلا-تعيش على الشاطئ، والجماعة اللغوية للغة «ب» تعيش داخل البلاد، فإن مثل هذا الفرق لن يكون أكثر مما يجب أن يتوقع، ولكن سوف يكون من الصعب كثيرا أن نفسر أن اللغة «أ» أكثر كفاءة في مجال اتصال معين من اللغة «ب» إذا ما كان هذا المجال ذا أهمية متساوية للجماعتين اللغويتين للغتين «أ» و «ب»، لأن هذا سوف يستتبع، أو على الأقل يجعل من الممكن بدرجة عالية أن القول: إن

اللغة «أ» تملك ملامح متأصلة معينة تجعلها أكثر قابلية للتكيف من اللغة «ب»، وسوف يكون هذا أمرا واضح الفائدة فيما يتصل بالانتشار اللغوي، كما سيكون سببا معقولا للارتياب في أن انتشار اللغة لا يحدث نتيجة للعوامل الخارجية عن اللغة فحسب.

ويتعارض هذا النوع من التفكير مع النموذج الجاري للتفكير اللغوي الذي يؤكد على المساواة الأساسية بين كل اللغات، ويؤكد على ضآلة أهمية الفروق بين اللغات مقارنة بأهمية الاشتراك في العقل الإنساني المزود بالملكة العامة للغة، والفائدة المترتبة على الملامح العامة للغة فائدة معقولة بقدر ما هي ذات دلالة، ولكنها لن تقدم حجة دامغة على عدم شرعية التساؤل عما إذا كان تطور اللغة الإنسانية لم يؤد فقط إلى درجات مختلفة من التكيف في اللغات المختلفة، بل أدى أيضا إلى اختلافات في قابليتها للتكيف.

هناك أسباب معقولة لافتراض أن مبدأ الجهد الأقل مبدأ فعال في التكيف اللغوي أيضا، وكون التغير اللغوي يحدث دائما بوصفه لعبة شد حبل بين العاملين اللذين حددهما مارتينيه وهما الاقتصاد في الجهد والاتصالية، ينبع من كونهما يحكمان السلوك الكلامي، لأنه من خلال الكلام وحده يمكن للغات أن تتغير وتتكيف. ورغم هذا المبدأ العام الذي تقوم عليه كل ميكانيكيات التكيف المحددة يمكن تمييز درجات للتكيف الجيد للغات المختلفة، فهي تختلف فيما يتعلق بمستوى التفاضل و/أو التكامل. والسؤال عندئذ هو ما إذا كانت الاختلافات مبعثها على وجه الحصر هو العوامل الاجتماعية والثقافية لاستعمال اللغة، أم أن للأوضاع الداخلية للغة دورا أيضا تقوم به. وفي التحليل الأخير فإن ما نحتاجه هو معايير لتقدير الاقتصاد الداخلي للغات، ولأجل تكملة الملاحظات المقدمة في الفصل السابق يناقش القسمان التاليان ميكانيكيتين للتكيف اللغوي تبرزان أهمية التفاضل والتكامل المتزايدين، وهما الاقتراض واسع النطاق وتشكل اللغات لأغراض خاصة.

الاقتراض

اللغات الطبيعية في حاجة مستمرة للابتكار المعجمي الناشئ-من جانب-

عن تداول الكلمات واستهلاكها، والذي أطلق عليه «انخفاض قيمة المفردات سابقة الصلاحية» (sei-, bicke, 1959:71)، وعن تغير احتياجات الاتصال الناشئ عن الكشف والاختراع وتبني أشياء وأفكار جديدة تحتاج إلى تسميات من جانب آخر. والإستراتيجيات الرئيسية للاستجابة للطلب المعجمي الناشئ هي الاشتقاق وتكوين الكلمات والاقتراض، وبالنسبة لموضوعنا فإن الاقتراض ذو أهمية خاصة لأن بحثه يلقي الضوء على نقطة يصبح عندها ترابط الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة ترابطا واضحا.

الكلمات المقترضة رهن لكثير من الأحكام المسبقة وسوء الفهم، وأحد أكثر الأحكام شيوعا قد نشأ عن أيديولوجيا النقائية، وهى التقسيم اللغوي للعنصرية. وأساس هذا الحكم هو أن الكلمات المقترضة تفسد النقاء المزعوم للغة المقترِضة، فهى لا تنتهك نُبلها فحب، بل تعرض أيضا فائدتها للخطر. وفي العام 1557م كتب السير جون تشيك sir john cheke، وهو رجل كلاسيكيات، كتب عن الإنجليزية:

يجب أن تكتب لغتنا نظيفة ونقية، وألا تخلط وتشوه بالاقتراض من لغات أخرى، وإن لم ننشغل بتوليد الألفاظ، وظللنا نقترض ولا ندفع، فإن اللغة ستكون مجبرة على الإفلاس (استشهاد من moore,1910:5).

فالاقتراض دون رد يعني الغرق في الديون، وهو الأمر الذي لا يمكن الاعتراض عليه أخلاقيا فحسب، ولكنه أيضا يوقع المرء في المتاعب، والمناقشة غير العلمية للاقتراض اللغوي كثيرا ما كانت تعتمد على تفسير حرفي للمجاز الذي يقوم عليه تعبير loanword [كلمة مقترضة] الذي انتقد لهذا السبب باعتباره تعبيرا مضللا، وقد اعتبره هوجن (haugen, 1950:211) تعبيرا سخيفا«مادام أن الاقتراض يحدث دون موافقة المقرض أو حتى علمه به، ومادام أن المقترِض ليس ملزما بإعادة دفع القرض»، ولا يمكن إنكار هذا إلا بصعوبة، ومع ذلك فهذا المجاز أكثر مناسبة مما يبدو لأول وهلة.

والاقتراض يرجع لمعجم الجماعة اللغوية، وليس للاستعمال اللغوي لمتحدث فرد، وعلى رغم أن الاستعمال الفردي هو البداية دائما، فإن المقترض الفرد ليس مسؤولا، لأن من يستعمل أولا مادة معجمية معينة في محيط لغة أخرى لا يملك وسيلة للتحكم فيما سوف تفعله بها الجماعة اللغوية،

فتحكم الفرد في المواد المعجمية يتعارض مع الطبيعة الاجتماعية للغة.

وتسود حالات مشابهة جزئيا فيما يتصل بالمقترضين الجمعيين كالبلاد أو حكوماتها حيث لا وجود لمسؤولية فردية، وكما هو معروف جيدا فإن كثيرا من القروض الضخمة لا ترد، وفي السنوات الأخيرة حدث الإعفاء من ديون ضخمة حولت إلى مساعدات تنمية، وهذا هو الشأن تماما مع الكلمات المقترضة فهي مساعدات تنمية للغات غير القادرة دلاليا بدرجة كبيرة أو صغيرة.

ومن جانب آخر ليس صحيحا دائما أن الكلمات المقترضة لا ترد، فعلى سبيل المثال اقترضت اليونانية الحديثة كلمة cybernetics من الإنجليزية، ولكن الكلمة الإنجليزية يرجع أصلها إلى الكلمة اليونانية القديمة kubernetes («موجه الدفة») والتى أنتجت من خلال اللاتينية كلمات أخرى مختلفة مثل government و...governor إلخ، وهذا المثال ليس مثالا استثنائيا أو معقدا بشكل خاص، فالاقتراض- بالأحرى-كثيرا ما يكون عملية دورية متعددة المستوى حيث تغير اللغات المحتكة بعضها ببعض مواقعها على نحو متكرر، وتقوم بدور اللغة المانحة والمتلقية بشكل متبادل. ومن أجل فهم أفضل لدور الاقتراض في تفاعل الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الداخلي للغة نكتفي في السياق الحالي أن نعين محدداته الرئيسية، ومن أجل هذا الهدف قد يقوم السؤال المركز التالي بوصفه دليلا مفيدا: من يقترض؟ وماذا يقترض؟ ولماذا وكيف؟ وممَّن؟ وفي ظل أي ظروف؟

من؟ الاقتراض ظاهرة عام، وهي بالفعل إجابة عامة للجزء الأول من سؤالنا، فكل لغة تحتوي على كلمات مقترضة، وكل جماعة لغوية تقترض مواد معجمية من الجماعات الأخرى، وهناك اشتراطات أخرى لهذا الحكم العام تصبح ممكنة بالارتباط مع مكونات السؤال الأخرى.

ماذا؟ الإجابة العامة عن السؤال عن المحتويات هي أن الجماعات اللغوية تقترض أسماء للأشياء، بالمعنى العام، تلك الأشياء التي ليست لها أسماء في لغاتها أو ليست لها تسميات مناسبة، ولكن هناك عددا من العوامل الإضافية يتداخل مع هذا الأساس المنطقي الواضح كما يبدو، وهذه العوامل تتصل أساسا بدرجة المكانة التي تميز العلاقة بين اللغة المانحة واللغة المتلقية، وكذلك تتصل بالقيود التشكيلية للغة المتلقية على دخول مواد من

لغات أخرى. والميل العام هو أن الأسماء هي التي تقترض على نحو أكثر تكرارا. وتحليل المفردات المقترضة في اللغات يكشف عن أن الأسماء تمثل نسبة مئوية من الكلمات المقترضة أكبر من كل أقسام الكلام الأخرى مجتمعة، وبينما تشتق الأفعال والصفات كثيرا من الأسماء المقترضة فإن كلمات هذين القسمين نادرا ما تقترض، وبالطبع فإن هذا يعكس أيضا حقيقة أن الأسماء في العادة تشكل القسم الأكبر من المعجم.

لماذا؟ يمكن أن تعزى الأسباب المختلفة لاقتراض مواد معجمية من لغات أخرى إلى فئتين من الأسباب: أسباب اجتماعية-نفسية، وأخرى اجتماعية-اقتصادية، والأولى تتعلق بالمكانة والأسلوب، وهي تدفع المتحدثين في كثير من الحالات إلى ترصيع حديثهم بكلمات أجنبية مع انعدام أي نقص معجمي حقيقي، والدافع الاجتماعي-الاقتصادي الحاسم للاقتراض-من ناحية أخرى- هو الحاجة إلى ضمان نفع اللغة، أى بشكل أكثر تحديدا ضمان كفايتها الدلالية.

والكفاية الدلالية يمكن إنجازها أيضا من دون الاقتراض عن طريق الاعتماد على الوسائل المعجمية والصرفية للغة نفسها، وهذا يشير إلى الكيفية التى تجرى بها عملية الاقتراض.

كيف؟: هناك أنماط مختلفة لميكانيكية الاقتراض اللغوي، والأنماط الأكثر أهمية هي:

١- اقتباس الكلمة من اللغة المانحة مع تعديلات تتوافق مع الأنظمة الفونولجية والإملائية والصرفية للغة المتلقية، مثل الكلمة الإنجليزية leitmotif [اللحن الرئيسي] من الألمانية leitmotiv أو moxa من اليابانية moe kusa («حرق أعشاب طيبة الرائحة»).

2- الاقتراض بالترجمة أو الـ calque مثل الكلمة الألمانية wolkenkratzer و الفرنسية -gratteciel والإسبانية rascacielos واليابانية matenrô التي نمطت على skyscraper، أو الألمانيةEnte التي نمطت على الفرنسية canard(«إشاعة كاذبة»)، التي اقتبستها الإنجليزية كما هي.

3- التهجين حيث تعيد اللغة المتلقية إنتاج مفهوم مُعجم للغة المانحة بضم عنصر محلي إلى آخر أجنبي مثل الكلمة الإنجليزية mis-fortune [سوء الحظ] (إنجليزى + لاتيني) أو sketch book [كراسة رسم تخطيطي] (إيطالي

+ إنجليزي) أو اليابانية genshi- enerugii («طاقة ذرية»: صيني-ياباني + إنجليزي).

تختلف اللغات في تفضيلها لأي من هذه الأنماط، ففي الصينية-مثلا- نجد الاقتراض بالترجمة (2) هو-إلى حد بعيد-الإستراتيجية الأكثر شيوعا للابتكار المعجمي تحت التأثير الأجنبي، بينما تفضل الإنجليزية الاقتباس تفضيلا ملحوظا (1)، وهذه التفضيلات نتيجة للخصائص الاجتماعية-الثقافية والخصائص البنيوية للجماعات اللغوية واللغات المتلقية معا على التوالي. وتفسير تفضيل الصينية لـ (2) يجب أن ينشد-من ناحية-في اهتمام الثقافة الصينية التقليدي بالذات، ومن ناحية أخرى في نظام الكتابة الصيني الذي لا يسمح بسهولة باندماج كلمات مكتوبة بأنواع أخرى من الكتابة أو بتمثيل كلمات أجنبية تمثيلا صوتيا، وكون الإنجليزية-بالمقابل-شديدة الانفتاح للتزود بالصيغ المقترضة وفقا لـ (1) يعكس كلا من تطورها التاريخي منذ الفتح النور ماندي وبشكل خاص اتصالها القوي الطويل بالفرنسية، وصرفها البسيط الذي بفضله يمكن للصيغ الأجنبية أن تندمج في نظامه القواعدي دون جهد.

ويمكن الزعم بأن الإستراتيجية المفضلة لإغناء المعجم بفتح روافد أجنبية تتحدد في كل لغة عن طريق التفاعل بين العامل الخارجي والعامل الداخلي، ومرة أخرى فإن مبدأ الاقتصاد يجعل نفسه ملحوظا هنا، وللإشارة إلى مثال محدد واحد فقط، فقد بين دي فريز (De Vries,1988:125f) كيف أن المقترضات بالترجمة الإندونيسية المعقدة قد استبدلت بها كلمات مقترضة هولندية مثل politik (الهولنديةpolitiek) و demokrasi (الهولنديةdemocratie) من بين كلمات أخرى، لأن مبدأ الاقتصاد يفضل استعمال كلمة واحدة بدلا من استعمال عبارة .

وتغلُّب إحدى الإستراتيجيات هو في النهاية مسألة التكاليف التى تتطلبها هذه الإستراتيجية، واستيراد أو إعادة إنتاج محلي لمنتج أجنبي أو كلمة أجنبية يكون أسهل وأكثر ربحية اعتمادا على وضع البنية الأساسية الموجودة، فالإنجليزية لغة مستوردة، أما الصينية فهي لغة معيدة للإنتاج، وعلى رغم أن هذين التفضيلين يمكن أن يكونا شديدي الوضوح في أي وقت معين، فإنهما ليسا حتميين.

ممَّن؟ يحدث الاقتراض في العادة بشكل عفوي، ومن هنا فإن ما يحدد اختيار اللغة المانحة ليس هو معايير الكفاية المحددة بشكل واع، ولكن على العموم فإن اللغة المانحة-غالبا-تكون هي اللغة التي تشكل المصدر الأقرب والأكثر فائدة، أما شبكات الاتصال الكوكبية في الواقع فهي ظاهرة حديثة جدا ما تزال محصورة في مجالات معينة مثل العلم والمال، وربما الموضة والسياحة، وهنا أصبح ممكنا للإنجليزية أن تكون مصدرا للاقتراض في الوقت نفسه تقريبا لمجموعة متنوعة من اللغات المتلقية، ولكن الاقتراض-خارج تلك المجالات-هو عملية محلية. وبينما سيكون من الحمق إنكار أن تقترض لغة ما أحيانا من لغات أخرى مختلفة في الوقت نفسه فإن مصدرها الرئيسي سوف يكون تلك اللغة التي تكون أسهل تناولا للجماعة اللغوية والتي تتعرض لها أكثر من غيرها.

تحت أي ظرف؟ الشرط الأساسي لحدوث الاقتراض هو وجود احتكاك بين اللغة المانحة واللغة المتلقية، وكما يؤكد فينريشweinreich مرارا فإن هذا يقتضي مقدما وجود أفراد ثنائيي اللغة، حيث تفهم الثنائية عند هؤلاء بالمعنى الواسع من درجات الاختلاف في الكفاءة في اللغتين المستخدمتين. والاقتراض-في العادة وليس على وجه الحصر-يحدث بين جماعات لغوية متجاورة، ويجب ألا ننسى في هذا الصدد أن علاقات الجوار تنشأ غالبا عن الهجرة أو الاستعمار اللذين يوجدان بدورهما وسطاء ثنائيي اللغة بين المجموعات السكانية، وبالتالي يتم الاتصال فيما بينها، فلم يكن ممكنا وجود كلمات فرنسية مقترضة في اللغة الفيتنامية مالم يوجد ضباط وتجار فرنسيون استعماريون في فيتنام ومتحدثو لغة أم للفيتنامية تعلموا الفرنسية من خلال تعاملهم معهم. ودور الأفراد ثنائيي اللغة بالنسبة للتوسيع المعجمي لا يمكن تقديره بشكل دقيق. ويمكن حتى لعدد قليل من الأفراد أن يمارسوا تأثيرا كبيرا في تطور لغة معينة، وهي النقطة التي سوف يوضحها فيما بعد الاحتكاك اللغوي الهولندي-الياباني الذي كان مقصورا على محطة تجارية واحدة في غرب اليابان، وهذا يكون واضحا أيضا في الحالات التى يكون فيها الاحتكاك اللغوي مقصورا على الوسيلة المكتوبة وحدها دون أي احتكاك فيزيقي بين الجماعات اللغوية المحتكة بعضها ببعض.

والآن يمكننا أن نخلص إلى بعض النتائج فيما يلي بمثال محسوس،

فالاقتراض-مثل التهجين-ينشأ عن التفاعل بين متحدثين للغات أم مختلفة، وبالتالي هو تعبير عن الاحتكاك اللغوي، والاحتكاك اللغوي يقتضي على الأقل طرفين متصلين معا في علاقة غير متماثلة في العادة، فالاقتراض أو بالأحرى نتيجته، وهي مجموعة الكلمات المقترضة في اللغتين، دليل على طبيعة العلاقة بين الجماعتين المحتكتين إحداهما بالأخرى. وفي أوضاع الاحتكاك اللغوي فعلى الرغم من أن اللغتين كلتيهما يمكنهما أن تكونا مانحتين ومتلقيتين في الوقت نفسه فإن أخذ وعطاء الكلمات المقترضة لا يكونان متوازنين في العادة، فالتبادل بالأحرى يكون في شكل أن لغة يغلب عليها المنح والأخرى يغلب عليها التلقي، وفي أزواج اللغات التالية مثلا، فإن الأعضاء الأولى قد أخذت كلمات مقترضة من الأعضاء الثانية أكثر مما أخذت الثانية من الأولى بشكل لا يقارن: الرايتو- رومانسية < الألمانية، والويلزية < الإنجليزية، والبريتونية < الفرنسية، والسردينية < الإيطالية، والباسكية < الإسبانية. ومن هنا فكل وضع للاحتكاك اللغوي تكون فيه لغة مسيطرة في المنح وأخرى مسيطرة في التلقي، وهو ما يعكس علاقة القوة الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية بين جماعتيهما اللغويتين. ولتحديد إجابة الجزء الأول من سؤالنا يمكن القول: إن الجماعات اللغوية التي تقترض هي تلك الجماعات التي تكون في حاجة إلى الفعل هذا. وعلى رغم عدم وجود دليل يشير إلى أن الاقتراض على نطاق واسع هو مؤشر أو طور من أطوار التدهور اللغوي فكثيرا ما يفهم على هذا النحو، ففي فرنسا فإن إدانة الكلمات المقترضة بوصفها تهديدا لسلامة اللغة القومية وصلاحها هي عنصر ثابت في الخطاب العام.

ويمكن لنظرة آنية عامة للمفردات المقترضة للغتين في وضع اتصال أن تظهر أن هناك توازنا بينهما،أي أن مجمل الكلمات المقترضة التي أخذتها كل لغة من الأخرى متساو تقريبا في الحجم. ومع هذا فإن تأثيرهما المتبادل في أي فترة زمنية معينة لا يكون متوازنا، لأن دور اللغة المانحة ودور اللغة المتلقية يمكن أن ينعكسا، فاللغة الفرنسية كانت لقرون هي اللغة المانحة الرئيسية للإنجليزية، دون اقتباس لكثير من الكلمات الإنجليزية، والآن غيرت اللغتان موقعيهما، فالعكس هو الصحيح، والعلاقة بين الصينية واليابانية علاقة ذات طبيعة مماثلة ، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر اقترضت

اللغة الصينية على نحو متزايد كلمات من اليابانية بينما انصرفت الأخيرة في الوقت نفسه عن الصينية بوصفها المصدر الرئيسي لإغناء معجمها، والأسباب وراء هذا لا يصعب التماسها، فمعجم لغة ما يعكس مستوى التطور الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي، ولذلك فإن اللغة المانحة المناسبة يمكن أن تكون فقط هي اللغة التى تتكلمها جماعة لغوية متفوقة بهذا المعنى، أي هي اللغة التى تشتمل على مفاهيم لغوية ذات مستوى عال من التطور في الوقت نفسه. وحيثما يوجد فرق في مستوى التطور فإن الفيض الأكبر من الكلمات المقترضة سوف يكون في اتجاه لغة المجموعة الأقل تطورا، وسوف يقع الاقتراض بشكل ثابت في ظل هذه الظروف حتى لو كان على هذا الفيض أن يمر خلال ممر في ضيق ثقب الإبرة، لأن الاقتراض ليس هو النظير اللغوي للتقسيم الدولي للعمل بقدر ما هو جزء منه، فكل بلد ينتج تلك السلع التى يكون لإنتاجها ميزة نسبية أكبر، والكلمات منتجات لجماعة لغوية معينة، وتقديرها-مثل الأشياء التي ترمز لها-يعبر عنه بالطلب عليها في ظل ظروف التجارة القائمة.

ديشما

تضم مفردات اللغة اليابانية كلمات كثيرة من أصل هولندي، ويقدم فوس(Vos, 1963) قائمة بأكثر من 400 مادة تتكون في الأغلب من كلمات هولندية بالمعنى الدقيق، وكذلك من كلمات من لغات أخرى مثل البرتغالية التي دخلت اليابانية عن طريق الهولندية، إضافة إلى كلمات مهجنة قليلة. ولم تضم القائمة أسماء الأماكن مثل duits [land] > doitsu (ألمانيا) وturkije>toruke (تركيا)، والتي اقترضت أيضا من الهولندية بأعداد كبيرة. ولكن كيف أصبحت اللغة الهولندية لغة مانحة بهذه الأهمية بالنسبة لليابانية؟

نتيجة لموقع اليابان كمجموعة جزر في شرق القارة الآسيوية فإن اتصالها بالبلدان الأخرى كان مقصورا لقرون عدة على الصين وكوريا أو بواسطتهما، وكان أوائل الأوروبيين وصلوا إلى الشواطئ اليابانية في 1543م هم المبشرين البرتغاليين الذين تبعهم منافسوهم الإسبان بعد ذلك بعقود قليلة، ووصل أوائل الهولنديين في 1600م على ظهر السفينة ليفدى Liefde، وهي سفينة تابعة لشركة روتردام التجارية. وعلى عكس البرتغاليين والإسبان الكاثوليك

كان الهولنديون البروتستانت أقل انشغالا بالخلاص الروحي لليابانيين من انشغالهم بالتجارة التي كان الهولنديون أكثر فهما لها أيضا، ولذلك أُبعد البرتغاليون والإسبان من البلد، ومُنعوا هم والغربيون الآخرون من دخول الموانئ اليابانية، وسمح للهولنديين وحدهم بأن يحتفظوا بامتيازهم التجاري. ونتيجة لهذا تمتعوا باحتكار التجارة مع اليابان لفترة تتجاوز 200 عام تمتد من1640 إلى 1854م. وأثناء تلك الفترة كان الهولنديون هم قناة الاتصال التجاري والثقافي الوحيدة بين اليابان والغرب، ولكن هذا الاتصال كان قائما في ظل ضبط صارم، فمن أجل منع التأثير الذي يمكن أن ينبعث من المحطة التجارية اليابانية فقد أقيم المصنع على جزيرة صناعية بمساحة 130 فدانا في ميناء نجازاكي، ولم تربط هذه الجزيرة بالمدينة إلا بجسر عليه حراسة، وقد أطلق على هذه الجزيرة جزيرة ديشما Deshima.

وبسبب هذه الخصوصية الشديدة للوضع والمسافة الكبيرة بين اليابان وهولندا فإن جزيرة ديشما تمدنا بالشروط المختبرية إذا جاز التعبير لدراسة الاقتراض اللغوي، فنحن نعرف الحافز والظروف الفيزيقية وطول الفترة وقوة الاحتكاك اللغوي الهولندي-الياباني، ومن هنا فنحن في وضع ملائم لتحديد الكيفية التي تشهد بها الكلمات المقترضة بشكل موثوق على الوضع الذي نشأت عنه.

والمصنع الهولندي التابع لشركة الهند الشرقية(VOC) الذي عين به مدير وقليل من الموظفين الذين لا يزيدون على عشرين كان هو الموقع الوحيد للاحتكاك اللغوي، وكان الاتصال بين الأجانب والسكان الوطنيين خاضعا للإشراف الصارم، فقد أصدرت الحكومة اليابانية تعليمات تمنع أي هولندي من مغادرة الجزيرة دون تصريح، ولذلك فإن الاحتكاك بين الهولندية واليابانية كان محدودا جدا لدرجة لا تسمح بتكون لغة تجارة هولندية-يابانية هجينة. وبدلا من هذا فإن حرص اليابانيين على التحكم بقدر الإمكان في الاتصال الضروري واستعماله لمصلحتهم أوجد لديهم عددا من الموظفين المتدربين على الهولندية والذين عرفوا بوصفهم oranda tsuji، أي مترجمي اللغة الهولندية، وكانت مهمتهم هي العمل وسطاء ومأموري ضرائب ومراقبين للتجارة مع الهولنديين في النهاية. وبمرور الوقت أحرز هؤلاء نفوذا وتأثيرا كبيرين، وانسجاما مع العرف الاجتماعي للنظام

الإقطاعي فإن وظيفة كبير المترجمين أصبحت وظيفة وراثية في عائلات معينة. ومع منتصف القرن التاسع عشر عندما انتهت سياسة العزلة في اليابان أصبح كبير المترجمين يرأس مكتبا بهيئة موظفين من حوالى 140 مساعدا، وكان هؤلاء المترجمون هم الذين قاموا بالاقتراض الفعلي عن طريق ترجمة قوائم الشحن والعقود التجارية، وكذلك ترجمة كتب بالهولندية عن بناء السفن وصناعة السلاح والطب والميادين الأخرى التي كانت أوروبا متقدمة فيها عن اليابان، وكذلك عن طريق تصنيف المعاجم. والدور الحاسم الذي قام به الهولنديون في نقل التكنولوجيا من أوروبا إلى اليابان يتضح جيدا عن طريق الصيغة المهجنة rangaku (ran<Holland) «دراسة» gaku التي تعني «الدراسات الغربية»(*). وخلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر كانت الـ rangaku هي مصدر المعلومات الوحيد لليابان عن العالم الخارجي.

وفي الوقت نفسه كانت التجارة مع اليابان مربحة للغاية بالنسبة للهولنديين، وكانت بالفعل هي الدعامة الرئيسية لمعاملات [شركة الهند الشرقية الهولندية]VOC ، وقد مكنتهم محطاتهم التجارية في جنوب شرق آسيا من أن يجلبوا لليابان سلعا مربحة خاصة الحرير الخام والنسيج والسكر والعقاقير الطبية وخشب السابان (من شجرة في جنوب شرق آسيا تستخدم من أجل صبغتها الحمراء) والفلفل الأسود والزجاج والكتب، كما كان تصدير الفضة والنحاس والكافور والبورسلين ومواد الدهان مربحا أيضا، وبالمعايير الحالية كان حجم السلع التجارية صغيرا، فلم يكن يدخل الميناء كل عام أكثر من عشر سفن هولندية إلا نادرا، ومع هذا كانت التجارة مربحة لدرجة أنها زودت الهولنديين بالحافز لتحمُّل حياة رتيبة منضبطة في المصنع والالتزام بكتابة تقرير للحكومة في إيدو Edo (طوكيو الحالية). وقد بقيت ديشما لمدة قرنين بفضل التفاهم المتبادل بين الهولنديين واليابانيين وبفضل مصلحتهم المتبادلة.

والآثار التي تركتها ديشما وراءها في اللغة اليابانية تشهد على

(*) المعنى الحرفي هو الدراسة الهولندية، والصيغة مهجنة من الكلمة اليابانية gaku ومن الهولندية Holland والتي تحولت بسبب النظام الفونيمي والنظام المقطعي اليابانيين إلى ran، فأصبحت ran + gaku (المترجم).

الاحتياجات المحددة لليابانيين في ذلك الوقت، فأكبر المجموعات من الكلمات المقترضة تشتمل على مصطلحات للأدوات والآلات التقنية والمواد الكيماوية والأمراض والأدوات الطبية والأوزان والمقاييس والأسلحة والمنسوجات والأغذية.

الأدوات التقنية: blik > buriki «صفيح (طبق)» kompas > konpasu «فرجار، بوصلة»، octant > okutanto «ثمن محيط الدائرة أو مساحتها»، pomp > pompu «مضخة» moer > môru «بندقة (مسمار ملولب أو مصومل)»، lens > renzu «زجاج بصري».

المواد الكيماوية: alkali > arukari «مادة قلوية»، alkohol > arukôru «الكحول»، gas > gasu «الغاز»، cobalt > kobaruto «الكوبالت»، lithium> richumu «الليثيوم»، sodium > sojûmu «صوديوم».

الطب: typhus > chibusu «تيفوئيد»، hypochondrie > hipokonderi « وسواس المرض»، influenza > infuruenza « انفلونزا»، katheter > katêteru «قسطرة»، klisteer > kirisuteru «حقنة شرجية»، malaria > marariya «الملاريا»، morphine > morubine «مورفين»، pest > pesute «وباء»، spuit > supoito «حقنة».

الأوزان والمعايير: gram> garamu «جرام»، ons> onsu «أونس»، pond > pondo «رطل»، ton> ton «طن».

الأسلحة: kanon > kanen- hô مدفع + ho صينية-يابانية «برميل» pistool > pistoru//«مسدس، طبنجة»، lancet > ransetto «رمح»، sabel > saberu «سيف مقوس قليلا».

المنسوجات: flanel > furanneru «فانلة»، linnen > rinneru «كتان»، Zelas > seirasu «حرير سريلانكي»، doek > zukku «ملبس».

الأغذية: bier > biru «بيرة»، bischuit > bisuketto «خبز محمص»، boter > bôteru «زبد»، koffie > kôhî «قهوة »، salaad > sarada «سلطة»، siroop > shiroppu «شراب»، wafel > wâfuru «بسكويت هش».

اتخذ اليابانيون الأشياء الهولندية مع أسمائها الهولندية، وبهذا اكتسبوا معرفة ومهارات، وأضافوا إلى لغتهم نمطا جديدا للاقتراض، فمند اقتباس الكتابة الصينية في القرن الخامس فإن الصينية ظلت في الواقع هي المصدر الوحيد للاقتراض، وقد اندمج مقدار كاف من الكلمات الصينية في اليابانية

ليكون طبقة صينية-يابانية أصبحت طبقة خصبة في اللغة، وهي تقدر اليوم بحوالي 40٪ من مجمل المعجم، وهذه الطبقة من المورفيمات الصينية-اليابانية قد جهزت البنية الأساسية للتكيف اللغوي، وكانت الصينية هي المحجر لمواد البناء للابتكار المعجمي. وقد بشر القرنان اللذان كانت صلات اليابان فيهما بالعالم الخارجي تتم عن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية والتي كانت تتسرب من خلال اللغة الهولندية، بشَّرا بتحول عن التوجه شرقا، وكانت الكلمات الهولندية المقترضة التي تغلغلت في اليابانية على أيدي الأورندا تسوجي هي الطليعة للفيضان الحقيقي من كلمات اللغات الأوروبية الأخرى التي اقتبست لإشباع الحاجة المعجمية المتزايدة عندما أرغمت اليابان على إنهاء سياستها الانعزالية في منتصف القرن التاسع عشر. ونتيجة لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية فقد الهولنديون مركزهم الاحتكاري، وتناقصت تجارتهم مع اليابان، وحلت الإنجليزية محل الهولندية بوصفها اللغة الغربية الوحيدة المانحة لليابانية، وعلى رغم أن الهولندية استمرت تستعمل حتى 1870م بوصفها اللغة التي يستخدمها اليابانيون في المفاوضات الديبلوماسية فقد فقدت قيمتها الوحيدة بسرعة بعد انفتاح اليابان على الغرب، وجف مجرى الكلمات الهولندية المقترضة، والتي حل محل كثير منها بالفعل مقترضات جديدة من الإنجليزية أو الألمانية، أو أعيد تفسيرها بوصفها مقترضات إنجليزية أو ألمانية[*1].

ومع تقلص التجارة تقلص الاحتكاك اللغوي لمستوى ضئيل القدر، والدرجة القوية التي كانت تعتمد بها اليابانية على الهولندية توضحها أيضا الآثار التي تركتها وراءها العلاقات بين اللغتين في الطرف الآخر، فنادرا ما توجد أي كلمات مقترضة من أصل ياباني في الهولندية.وهذا يمكن أن يفسر بوصفه يعكس كون أن شركة الهند الشرقية الهولندية قد مارست إلى حد بعيد الجزء الأكبر من التجارة مع اليابان في آسيا وليس في هولندا، كما أن هذا يشهد على التفاوت التكنولوجي والاجتماعي-الاقتصادي بين الأمة التجارية الأوروبية الحديثة والإمبراطورية الإقطاعية الشرق-آسيوية

(*1) إعادة التفسير بهذا الشكل كانت بسبب الأصل الجرماني للغات الثلاث (المترجم).

الانعزالية، فباستثناء الأرباح لم يكن لدى اليابان إلا القليل لتقدمه لهولندا. وفي هذا الصدد لم يكن الاحتكاك اللغوي بين الهولندية واليابانية احتكاكا استثنائيا، فقد اقترضت كلمات قليلة فحسب في الهولندية من اللغات الأخرى المتحدث بها في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا حيث كان للهولنديين محطات تجارية مهمة. ومن زاوية الطبيعة التجارية للعلاقات التي أقامها الهولنديون في هذا الجزء من العالم فليس مدهشا أن تكون هذه الكلمات أساسا تسميات للأشياء التي جلبها الهولنديون في البداية إلى أوروبا.

والمقترضات المعجمية من اللغات الأخرى تقتبس عندما تكون هناك حاجة، وهذه الحاجة يمكن أن تكون من أنواع مختلفة وتقوم على التفاوت الاقتصادي والثقافي والسياسي-العسكري بين الجماعات اللغوية للغات المانحة واللغات المتلقية. والتجارة ليست هى نطاق الانتقال الوحيد للاقتباس المعجمي، ولكنها تقوم بدور حاسم بالنسبة لإظهار الفروق في التطور في كثير من المجالات كالإنتاج والتكنولوجيا، وحيث توجد تجارة يوجد احتكاك لغوي، والاقتراض واسع النطاق للمواد المعجمية بغرض التكيف اللغوي هو نتيجة من نتائج هذا الاحتكاك. ويعلمنا مثال ديشما أن أقل الشروط فيما يتعلق بعدد الأفراد ثنائيي اللغة وفرص الاحتكاك تكفي لوقوع الاقتراض بالدرجة التي تكون هناك حاجة إليه، والإغناء المتبادل للغتين متصلتين إحداهما بالأخرى بناء على هذا لا يكون متوازنا في المقدار والنوعية بأكثر مما يكون التبادل التجاري بين شريكين تجاريين، والاقتراض بالأحرى يحقق هدف التوازن في العجز المعجمي، وبالتالي تكيف اللغة لمستوى أعلى من التفاضل في المجالات المتصلة بالتطور الاجتماعي-الاقتصادي الشامل.

لغات الأغراض الخاصة

النشاطات الخاصة تحتاج إلى صيغ خاصة من التعبير، وهذا أمر معروف منذ زمن طويل، وقد أدرك ليبنتز العلاقة الوثيقة للمصطلحات التقنية بالنسبة للتكيف اللغوي، ولذلك أوصى:

بفحص وبحث كل الكلمات الألمانية والذي يجب-كي يكون كاملا أي الفحص-ألا يشغل نفسه فقط بالكلمات التي يستعملها كل شخص، بل

أيضا بتلك الكلمات الخاصة بفنون ومهن معينة(Leibniz, 1983:17).

وقد أدرك أيضا أنه من أجل هذا الهدف فإنه يجب على عالِم المعجم أن يعتمد على خبرة الاختصاصيين

الخبراء بطبيعة الأشياء، وخاصة الأعشاب والحيوانات، والصهر والكيمياء والحساب والرياضيات، وكذلك العمارة والفنون الأخرى التي تعتمد عليها، والنسيج، والصناعات والتجارة والملاحة واستخراج الملح وأنواع التعدين الأخري وما شابه ذلك (leibniz,1983:25).

كان ليبنتز معنيا بالمصطلحات التقنية للغة الألمانية التي اعتقد-كما أشرنا سابقا-أنها محتاجة للإغناء والتحسين.. وتمشيا مع هذه المقاربة سوف ننظر هنا إلى لغات الأغراض الخاصة باعتبارها تنوعات تتجاوز لغة الاتصال اليومي بينما هي في الوقت نفسه تنتمي مثلها إلى اللغة المشتركة الحديثة، وعلاقة الانتماء سوف تحدد بتفصيل أكبر فيما بعد. ولأغراضنا الحالية يكفي القول إنه-على عكس اللغات المكتسبة بالتعلم في العصور قبل الحديثة، في ظل أوضاع الثنائية اللغوية الوظيفية المحددة-فإن لغات الأغراض الخاصة بهذا المعنى قريبة من اللغة الحديثة المشتركة، وتكُّون اللغات التقنية الخاصة ولغات الأغراض الخاصة في علاقتها باللغة المشتركة هو عملية مستمرة من التفاضل والتكامل. وقد وصف كونرادconrad اللغة التقنية بأنها «أداة هذبتها إلى حد الكمال أطوار من الخبرة، وهي أداة لاينقصها شيء بالنسبة إلى غرضها» اقتباس من (Coleman ,1985:118).

ويلاحظ أ. باخ A.Bach, في تاريخه عن الألمانية أن التجارة والمهن والمجموعات والطبقات الاجتماعية قد أمدت عامة الناس بكلمات جديدة (Möhn, 1981:189)، ومن هنا فبينما يجلب المستوى العالي من تقسيم العمل والتخصص معه تكوّن لغات خاصة متخصصة، فإن هذه اللغات تتفاعل أيضا مع اللغة العامة مُغنية لها كلما انتشرت المعرفة المتخصصة واكتسبت وضعية المعرفة العامة (Hüllen, 1981)، ودمج المصطلحات الخاصة في اللغة العامة يتبعه عند ذلك مرة أخرى تخصص متتابع للحاجات الاتصالية لفروع العلوم المستقلة، وهذا يؤدي أيضا بالتالي إلى زيادة التفاضل، وهذه هي العملية المتعززة بشكل متبادل للدورات المتكررة للتفاضل والتكامل على مستوى اللغة.

والتكامل والتفاضل الاجتماعيان واللغويان متشابكان هنا على نحو واضح، فتعدد طبيعة ومرحلة التطور للغات المتخصصة التي تنتمي إلى لغة معينة هو انعكاس لمستوى تقسيم العمل لمجتمعها. وفي سياق التصنيع فإن تكون لغات الأغراض الخاصة في البداية ثم بحثها العلمي وتنظيمها وتخطيطها أصبح مسألة ضرورة اقتصادية، تماما مثلما أصبحت مشكلة تكوين وتسمية مفاهيم جديدة بشكل منهجي هي شأن مهم من شؤون التكنولوجيا والعلم. وصيغ التعبير الخاصة التي تستعملها الروابط المهنية والمجموعات الأخرى التي يحددها وضعها في عملية الإنتاج الاجتماعي هي ظاهرة قديمة، ولكن التفاضل المتزايد للغات الأغراض الخاصة هو عملية «ترشيد عقلي» (Mohn,1977:71) خاصة بالعصور الحديثة، وقد عززها التصنيع للغاية لتصبح مبشرة ومظهرا لمجتمع المعلوماتية لما بعد التصنيع.

والتطور الهائل للعلم والتكنولوجيا وفيضان السلع المنتجة صناعيا قد خلقا احتياجا غير مسبوق إلى مصطلحات جديدة، وفي الوقت نفسه فإن التوصل لمفهمة conceptualization العالم [أو تكوين نسق مفاهيمي للعالم] التي أنجزت بالفعل أصبحت بشكل متزايد عاملا مهما للرفاهة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي. وقد أدرك كثير من الناس أن الحاجات الاتصالية، ومن هنا وبطريق غير مباشر الحاجات المادية للمجتمع الحديث لا يمكن إشباعها دون تخطيط وتوجيه الابتكار والتكيف اللغويين بشكل واع، ففي الثلاثينيات أوجد هذا الانطباع فرعا جديدا من علم اللغة التطبيقي أصبح معروفا بوصفه Wirtschaftslinguistik «علم اللغة الاقتصادي»، وبينما كان هذا الفرع قصير الأجل ولم ينل كبير اهتمام فقد كان إشارة إلى مشكلات قريبة الحدوث، وكان علم اللغة بطيئا في قبول أي مسؤولية في التعامل مع هذه المشكلات، وكانت الصناعة هي المجال الذي تمت فيه أولى المحاولات لتوحيد المفاهيم والمصطلحات من أجل التغلب على صعوبة التوصل إلى المصطلحات التقنية للميادين المختلفة ولتسهيل نشر المعلومات. وهذا أمر ممكن الفهم مادامت الجوانب الاتصالية لمختلف مراحل العملية الاقتصادية من التخطيط والإنتاج وحتى التوزيع وخدمة العملاء تظهر بوضوح أهمية المصطلحات المناسبة للمفاهيم والمنتجات، فالصناعة تحتاج إلى لغات الأغراض الخاصة بوصفها أدوات لإدارة المعلومات، ولذلك فهي ذات أهمية

حيوية في ملاحظة تطور المصطلحات المتخصصة بدقة، وفي التأثير في هذا التطور بشكل فعال في بعض الأحيان. المصطلح التقني هنا يقوم بتعيين العلاقات المختلفة للمنتجات بمجال الإنتاج وبالسوق، ومن هنا عليه ألا يستجيب فقط إلى احتياجات العلم والتكنولوجيا، بل أيضا إلى احتياجات لغة العمل ولغة التجارة ولغة المستهلك حيث إن كل لغة من هذه اللغات لها متطلبات مختلفة في قيمة الدقة والوضوح والتفرد وإمكان الحفظ والشيوع...إلخ .(Drozd, 1981:132.) بالإضافة إلى المشكلات العملية للاتصال في الميادين العلمية والصناعة فإن المسائل النظرية المتصلة بتكون لغات الأغراض الخاصة قد جذبت حديثا قدرا كبيرا من الاهتمام، والمسائل الرئيسية هي مسائل معرفية مثل اعتماد المعرفة على المفهمة المنهجية لميدان معين من ميادين البحث، والتبادل الاتصالي الممكن لنتائج بحث الفروع العلمية المختلفة التي تعالج الظاهرة نفسها من زوايا مختلفة، وكذلك الاهتمامات المحددة بعلم المعجم والإنتولوجيا والسيمياء Semiotics. وقد أوجد هذا مجالا جديدا للمصطلحات وصناعة المصطلح يعمل في الحدود المشتركة لعلم اللغة والمنطق ونظرية المعلومات. وببحث المصطلحات الموجودة فإن هذا المجال يميط اللثام عن المبادئ التي يمكن أن تطبق لصياغة مصطلحات جديدة. وليس هنا المكان المناسب لتقديم حتى بيان مقتضب بالمهام المتعددة لصياغة المصطلحات وهندسة المعرفة، ولكن كون هذا انشغالا حقيقيا يمكن أن يوضح بقليل من الأرقام، ففي 1982 نشرت دار طوكيو للنشر Shuppan Nyususha قائمة معاجم ومؤلفات مرجعية بأحجام مختلفة، كل موادها الـ 6092 مادة تقريبا هي معاجم وحيدة أو متعددة اللغة تتعلق بمجالات خاصة، وهذا العدد يتزايد بشكل ثابت بإجمالي حصيلة سنوية من حوالى 200 معجم متخصص، وتنشر وزارة التربية اليابانية بشكل منتظم قوائم مصطلحات علمية يابانية وكتيبات مرشدة لصياغة المصطلحات. وهذا المثال الذي له نظائر كثيرة في لغات أخرى دليل واضح على حقيقة أن لغات الأغراض الخاصة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي لكل لغة تستعمل في العلم والتكنولوجيا والميادين الأخرى التي تتطلب أنماطا خاصة من التعبير. وهناك جانبان للغات الأغراض الخاصة والمصطلحات التي تكون عمودها الفقري ذوا علاقة هنا بشكل خاص، وهذان هما السؤالان:

1- كيف تترابط لغات الأغراض الخاصة واللغة العامة؟ 2- كيف يمكن للكفاءة المنهجية للمصطلحات التقنية أن تصل إلى الحد الأمثل؟

لغات الأغراض الخاصة واللغة العامة

نقصد هنا «باللغة العامة» لغة الأغراض العامة، والتي هي-إذا جاز التعبير-جوهر اللغة المشتركة التي يشترك فيها معظم أعضاء الجماعة اللغوية، وبداية فإن العلاقة بين اللغة العامة ولغة الأغراض الخاصة يجب أن تحدد على أساس كمي، فلغة الأغراض الخاصة تشبه المجهر، فوظيفته هي فحص جزء صغير من الواقع على نحو دقيق، وكذلك الأمر في المجالات التي تنشأ فيها اللغات التقنية الخاصة، فإن أجزاء صغيرة فقط من الواقع هي التي تكون موضوعا للدراسة التفصيلية، ومن وجهة نظر خاصة أيضا، ومن هنا فإن المفردات اللازمة للمشاركة في هذه الدراسة تكون أوسع كثيرا من معجم اللغة العامة، ولذلك ليس كافيا تماما أن نصف لغات الأغراض الخاصة-كما يحدث أحيانا-باعتبارها صورا خاصة للغة (مشتركة) لأن هذا يشير إلى جزء أصغر من شيء ما أكبر، والأحرى هو أن لغات الأغراض الخاصة هي توسيعات للغة العامة كما أن المجهر توسيع للعين المجردة فهي أدوات قياس دقيق تسمح لمستعمليها بالتعمق في موضوع معين على نحو أكثر دقة، وباكتشاف ميادين جديدة تماما من البحث. والعلوم الطبيعية والمعارف التقنية وحدها تستفيد من ملايين المفاهيم، وهذا أكبر بمرات كثيرة من حجم كل مفردات المتحدث الفرد ومجموع مفردات أي لغة للأغراض العامة، ومن هنا فلغات الأغراض الخاصة يجب النظر إليها باعتبارها تنوعات تحوي اللغة العامة وتستعمل قواعدها ومعجمها بشكل انتقائي، وليس باعتبار كل منها جزءا من اللغة العامة، وبالعكس يمكن القول إن اللغة العامة مفتوحة على لغات خاصة محددة كثيرة، على رغم أنه لايمكن رسم حد دقيق بينها وبين هذه التنوعات، فاللغة العامة إذن تكون حيث تتداخل لغات الأغراض الخاصة، وفي بعض الحالات تتجاوزها تقاطعات هذه اللغات. ومن أجل الوفاء بمتطلبات تمثيل التفاضل والابتكار المفاهيمي لغويا تصاغ مصطلحات جديدة بشكل مستمر، وأعداد المفاهيم والمصطلحات في فروع المعرفة المختلفة أصبح من غير الممكن معالجتها

دون إدارة منهجية بمجموعة مصطلحات محددة على نحو واضح. وفي بعض المجالات فإن الاحتياج الضخم إلى رموز جديدة لوصف أشياء جديدة وتمثيلها وتنظيمها (بالمعنى المعرفي)، هذا الاحتياج يتجاوز طاقة اللغة، ولذلك يستفاد برموز غير لغوية بشكل متزايد في لغات الأغراض الخاصة المعينة. والحجم الضخم للمصطلحات المحددة والحاجة المستمرة لرموز جديدة يحملان أيضا دلالات نوعية معينة. ولكن كيف تصاغ المصطلحات وكيف يجب أن تكون؟ وكيف تتصل على نحو صحيح باللغة العامة؟ فيما يلي بعض الملامح المميزة التي لوحظت كثيرا في المصطلحات التقنية: فهي (في العادة) تكون واضحة ودقيقة دلاليا ولا تتضمن أي إيحاءات عاطفية، وفي حالات كثيرة يكون معناها منضبطا بتعريف محدد و/أو باندماجها في نظام مفاهيم معين. وطريقة عمل هذا مسألة تخضع إلى الظروف الخاصة للغات المعينة مثل طريقة الكلمات وإمكان الاعتماد على لغة كلاسيكية.

ومعاجم بعض اللغات تحتوي على طبقة من الوحدات المعجمية والمورفيمات البعيدة عن اللغة اليومية، وبذلك تكون ملائمة لتكوين رموز تقنية خالية من أي إيحاءات غير مرغوب فيها. وهذه الطبقة المعجمية تمدها لغة كلاسيكية معينة مثل اللاتينية والسنسكريتية والصينية والآرامية... إلخ، أي لغة استخدمت يوما ما أداة للتعليم والثقافة. وهذه الطبقة الكلاسيكية قد تكون وجدت نتيجة للاحتكاك اللغوي الطويل كما هي الحال بالنسبة للطبقة اليو-لاتينية في اللغات الجرمانية، أو بسبب أن اللغة الحديثة-بمعنى أو آخر- هي وليدة أو استمرار للغة كلاسيكية كما هو الشأن بالنسبة للعبرية الحديثة. وعلى أي حال فإن الطبقة الكلاسيكية هي ميزة لمصلحة صياغة المصطلحات، والطريقة التي تندمج أو تتصل بها هذه الطبقة بالمعجم العام ذات تأثير في العلاقة بين لغات الأغراض الخاصة واللغة العامة وعلى الوضوح النسبي للمفردات التقنية. والمفردات التقنية ليست متجانسة بحد ذاتها، فهي تتكون من مواد معجمية يفهمها الاختصاصيون وحدهم، ومن مواد أخرى مفهومة من العموم، وإمكان فهم المصطلحات يعتمد من جانب على درجة التخصص مثل Potato chips [شرائح بطاطس] مقابل blue chips [سهم رابح في البورصة]، ومن جانب آخر تعتمد على الطبقة المعجمية التي تنتمي إليها مثل «الكلمة» في مقابل الوحدة

المعجمية lexeme. وتنظيم الطبقات المعجمية في المعجم العام والمعجم المتخصص يختلف فيما بين اللغات، فعلى سبيل المثال فإن كلمة tonsillitis [التهاب اللوزتين] هي مصطلح تقني في كل من الإنجليزية والألمانية، ولكنه مصطلح مفهوم على نحو عام في الإنجليزية وحدها، أما في الألمانية فتستعمل كلمة أخرى خارج الوسط الطبي هي mandelentzündung، والشيء نفسه ينطبق على كثير من المصطلحات الطبية الأخرى في الألمانية. ومن هنا فإن العلاقة بين الأجزاء ممكنة الفهم عموما والأجزاء غير ممكنة الفهم عموما للمفردات المتخصصة ليست الشيء نفسه، بالنسبة لكل اللغات. وبأسلوب النموذج المقترح هنا فإن كون المفردات المتخصصة للغة ما تتكون- إلى حد كبير نسبيا-من مصطلحات ممكنة الفهم عموما يمكن أن يفسر باعتباره مستوى عاليا من التكامل. والميزة الواضحة لهذا الوضع هي أنه يسهل استعمال لغات الأغراض الخاصة من خلال استعمال اللغة العامة، أما ضررها فهو خطورة أن تفسد المصطلحات التقنية دلاليا عن طريق المفاهيم غير التقنية التي تدل عليها في استعمال اللغة العامة. وحتى الآن لا توجد إلا بحوث قيمة قليلة عن كيفية رفع العلاقة بين الأجزاء ممكنة الفهم عموما والأجزاء غير ممكنة الفهم عموما للمفردات التقنية لحدها الأمثل، أو حتى عن إمكان هذا الرفع. وفيما يتصل بازدياد وابتكار مفردات محددة فإن هذه المشكلة تبدو مساوية لمسألة أي الطبقات المعجمية يجب أن تكون المصدر المفضل لهذه الغاية، وهناك حجة لمصلحة تفضيل استغلال الطبقة الكلاسيكية، وبشكل خاص جملة المورفيمات اليوـ لاتينية للغات الأوروبية، هذه الحجة هي عالميتها، فهذه العالمية تساعد على تقليص حواجز الاتصال في الخطاب العلمي والتقني. ولكن يجب ألا نغفل أن استعمال المادة المورفولجية نفسها في اللغات المختلفة ليس ضمانا لتشابه المعنى في المفردات المتخصصة أكثر مما هو الشأن في المعجم العام، فكثيرا ما نصادف «شبيهات خادعة» False Friends(*2) لا يلحظ اختلافها في أحيان كثيرة،

(*2) الشبيهات الخادعة هي الكلمات التي تتشابه في نطقها بين لغتين أو أكثر ولكن يختلف معناها بدرجة أو أخرى في كل لغة، ويرجع هذا إلى الأصل اللغوي المشترك أو إلى اقتراض مثل الكلمة المذكورة، أو مثل Cook «يطبخ» في الإنجليزية وcocheng «يغلي» في الألمانية، وdoor «باب، مبنى» في الإنجليزية وdor «ألم، حزن، معاناة»، في البرتغالية (المترجم).

ويشير فوستر (1959:550) أحد المدافعين الرواد عن توحيد المصطلحات إلى كلمة deformation كمثال للتوضيح، فهي-على أساس العالمية-توجد في كثير من اللغات الأوروبية، ولكنها لا تعني دائما الشيء نفسه، فهي في الألمانية على سبيل المثال تعني تشوها شكليا للصورة الطبيعية لشيء معين، بينما يضم معناها في الفرنسية أيضا تشويها عن طريق القطع، وفي الاستعمال التقني فإنها بالضبط تلك الفروق الدقيقة نسبيا في المعنى هي التي تكون فروقا حاسمة.

وبالنسبة للمصطلحات التقنية للغات المختلفة فإن تطابق الصيغة الداخلية، أي محتوى المفهوم، أهم من تطابق الصيغة الخارجية، ولهذا السبب ففي تحديد معايير صياغة المصطلحات بالنسبة للغة معينة فإن علاقتها باللغات الأخرى ليست بذات وزن كبير، فالطبقة المعجمية اليو-لاتينية قد اندمجت بثبات في لغات الثقافة الأوروبية، ولكن إذا نظرنا إلى التفاصيل وجدنا أنها قد خصص لها دور مختلف نوعا ما في كل لغة. ومن هنا فالتوحيد القياسي العالمي واتحاد المصطلحات التقنية وأمثلية العلاقة بين الأجزاء ممكنة الفهم عموما وغير ممكنة الفهم عموما للمفردات التخصصية للغة معينة يجب أن تعالج بوصفها مشكلات منفصلة.

والوضع مختلف في اللغات غير الأوروبية مثل الإندونيسية والصينية اللتين تعانيان من اجتياح متعاظم للمصطلحات حيث إن كل المصطلحات القائمة على أساس يو-لاتيني في هذه اللغات والتي اقترضت فيها من اللغات الأوروبية الحديثة تنتمي إلى الأجزاء غير ممكنة الفهم عموما للمعجم التخصصي، وعليه فإن اختيار ما هو «عالمي أو محلي» هنا يتطابق تقريبا مع الانقسام بين ما هو ممكن الفهم عموما وبين ما هو ليس كذلك. وبالنسبة إلى تفضيل الصيغ الأجنبية أو المحلية فإن هذا يعتمد على درجة تقييم عالمية المصطلحات التقنية ودرجة صعوبة دمج الصيغ اليو-لاتينية في المعجم.

لقد تبنى مخططو اللغة الإندونيسية-مثلا-إستراتيجية اقتراض واسع النطاق للمصطلحات العالمية من الهولندية في البداية ثم من الإنجليزية. وفي الصينية-في المقابل-وتمشيا مع وصفها في القسم السابق باعتبارها «لغة توالدية» reproduction فإن الإستراتيجية الأخرى هي التي تطبق على نحو غالب، أي استخدام مادتها الأصلية. وفي لغات أخرى اتبعت كلتا

الإستراتيجيتين مع اختلافات في الجمع بينهما. ومهما يكن فلا تهم الطريقة التي تنجز بها صياغة المصطلحات، ولا لأي طبقة معجمية تنتمي المصطلحات التقنية، ولا تهم الطريقة التي تتصل بها الطبقات المعجمية للغة معينة بالأجزاء ممكنة الفهم عموما وبالأجزاء غير ممكنة الفهم عموما لمفرداتها التخصصية، فالمصطلحات التقنية عليها أن تفي بمتطلبات أساسية معينة، وهو ما نشرع في تناوله فيما يلي:

كفاءة النظام في لغات الأغراض الخاصة

ليس في كل لغة إلا آلاف قليلة من المورفيمات، وبهذه المورفيمات يجب أن تسمى ملايين المفاهيم (Wüster, 1959:550)، هذه الحقيقة تعني-أولا-أن فروع المعرفة المعينة مجبرة بالنسبة إلى مصطلحاتها أن تعتمد على مادة اللغة العامة التي تندمج عندئذ في اللغة التقنية عن طريق التوحيد القياسي المحدد (Möhn,1977:69)، ويترتب على هذه الحقيقة-ثانيا-عدم تيسّر مصطلحات بسيطة للغالبية العظمى من كل المفاهيم المحتاجة إلى تسميات، وهو ما يستتبع-ثالثا-استعمال الصيغ اللغوية المتاحة (بما فيها تلك الصيغ التي لم تصغ بعد) على نحو اقتصادي. وهذه الضرورة أمر مسلم به عموما في البحوث عن المصطلحات ولغة الأغراض الخاصة. فلغة الأغراض الخاصة الجيدة هي لغة اقتصادية، وهذا المتطلب العام يمكن أن ينقسم إلى أربعة معايير أكثر تحديدا، ومهما يكن فالقضية ليست ما إذا كنا نصادف هذه المعايير، بل إلى أي درجة نصادفها، لأنها تنطبق أيضا على اللغة العامة، ومن هنا فلغات الأغراض الخاصة تختلف عن اللغة العامة في الدرجة وليس في النوع. والمعايير هي:

1- تحاشي الترادف.
2- تحاشي المشترك اللفظي.
3- معدل اقتصادي للمصطلحات التقنية مع مكوناتها.
4- تحديد طول المصطلحات التقنية.

وقد كشفت الدراسات عن لغات الأغراض الخاصة المعينة أن المعيارين الأول والثاني كثيرا ماينتهكان، ويورد موهن (Möhn, 1977:71) تقريرا لاتحاد الصناعات الألمانية (VDI) يشار فيه إلى أن ما يزيد على ست تسميات

مختلفة تستعمل عادة للمفهوم المحدد بوضوح وهو «صمام التخفيض»، وهذه التسميات هي Überdruckventil «صمام (تخفيف) الضغط العالي»، وDruckbegrenzungventil «صمام تقييد الضغط»، وSicherleitsventil «صمام الأمان» وÜberströmventil «صمام التدفق الزائد» وVorspannventil «صمام الاعتماد» وDruckregelventil «صمام تنظيم الضغط». وهذا الوضع يتعارض مع المحاولات الهادفة لإقامة نظام اصطلاحي. وإضافة إلى هذا ففي أنظمة حفظ الأجهزة والتدوين والتوجيه وكل الأنشطة الأخرى المتصلة بإدارة الإنتاج الصناعي التي تعتمد بشكل متزايد على المعالجة الإلكترونية للبيانات، فإن مثل هذا التعدد للمترادفات هو عائق يمكن تجنبه، ومن هنا فالمتطلب العام هو تسمية واحدة لكل مفهوم.

والاشتراك اللفظي homonymity، أي إطلاق صيغة واحدة على مفاهيم متعددة، يتسبب في خلق المشكلات أيضا، ومن الأنماط الشائعة للاشتراك اللفظي استعمال مصطلح مشترك لمفاهيم عدة محددة مثل استعمال nozzle «فوهة» لفوهة السرعة العالية high - speed nozzle وإبرة الحقن injection nozzle وأنبوب التفريغ discharging pipe. والمشتركات اللفظية في الميادين المنفصلة لا تعوق الاتصال. ولكن إذا استعملت في ميدان واحد أو في ميدانين متداخلين فإن هذا الالتباس للمصطلحات التقنية يثير الاشتباه في طبيعة أوصاف المنتج وكتيبات التعليمات والمادة الإعلامية لخدمة العملاء، وكذلك إمكان ترجمة هذه النصوص، ومن هنا فإن المتطلب التالي هو: مفهوم واحد لكل تسمية.

ويتصل المعياران الثالث والرابع بتركيب المصطلحات التقنية عن طريق الكلمات المركبة والمجموعات النحوية، وكذلك بالمادة المورفيمية لهذه العمليات، وكما لوحظ من قبل فإن معظم المصطلحات التقنية هي كلمات مركبة أو مجموعات نحوية مثل speed regulator [منظم سرعة] أو integrated field regulator [منظم مجال متكامل] على الترتيب، وليست مصطلحات بسيطة مثل regulator. وهذا يثير مسألة عدد المورفيمات التي يكتفي بها مصطلح معين، أي كيف تكون المورفيمات المكونة للمصطلح مفيدة منفردة أو متجمعة.

وقد فحص فنج (Feng, 1988) المصطلحات الصينية لمعالجة المعلومات. والصينية لغة ملائمة جدا للبحث الإحصائي من هذا النوع مادامت-لغة

عازلة-لا تطرح المشكلة الوعرة للصيغ المختلفة للكلمات. ويقترح فنج مؤشر كفاءة اقتصادي للأنظمة الاصطلاحية في السطور التالية. لتكن «ص» هي مجمل قائمة مصطلحات النظام الاصطلاحي و«م» هي قائمة المورفيمات المكونة، ومن هنا فإن مؤشر الكفاءة الاقتصادي «ك» يمكن أن يمثل بوصفه قيمة خارج قسمة «ص» على «م»

ك = ص/م.

وبالنسبة إلى معظم المصطلحات (وكذلك بالنسبة إلى المفردات العامة) فإن ك > ١، وفي حالة ما تكون ك < ١ فإن متوسط تكرار وقوع كل المورفيمات سوف يكون أقل من متوسط عدد المورفيمات التي تتكون منها المصطلحات التقنية، ومن هنا فإن كل مورفيم له تكرار تكوين «ت» يدل على قدرته على إنتاج المصطلحات، فإذا كانت قيمة «ت» عالية فإن المورفيم المعين يقع في كثير من المصطلحات المختلفة. وكما أثبت زيف (Zipf, 1949) فإن المورفيمات ذات قيم تكرار التكوين العالية تمثل مقدارا قليلا فحسب من كل مورفيمات لغة معينة، وصياغة مصطلحات جديدة يحدث تغييرات في كل من «ت» و«ك»، فإذا صيغت مصطلحات جديدة دون إدخال مورفيمات إضافية في النظام فإن «ك» سوف يكبر، وسوف يزداد طول المصطلحات «ط»، مقيسا بعدد المورفيمات في المصطلح، وهذا الميل يرفع من كفاءة النظام، ومع تعزيزه له على نحو تام فهو أمر ليس مرغوبا فيه، لأن المصطلح إذا كان طويلا جدا أصبح غير عملي في الاستعمال والتذكر.

ومن هنا فهناك ثلاثة عوامل تقوم بدور في التنظيم المنهجي للمصطلحات وهي: مؤشر الكفاءة الاقتصادية «ك» وتكرار المكونات المورفيمية «ت» ومتوسط طول المصطلحات التقنية «ط»، كما أن العدد الإجمالي للمصطلحات المكونة للنظام هو متغير إضافي، فحيث يكون هذا العدد قليلا جدا في نظام معين لا يضم-افتراضا-إلا عشرات قليلة من المصطلحات فإن «ك» لا يمكن أن تكون لها قيمة عالية، وعلى العموم فإن مؤشر الكفاءة الاقتصادية للنظم الاصطلاحية يزداد مع زيادة العدد الإجمالي للمصطلحات، وطريقة تأثر «ك» و«ط» بذلك هي مسألة دقة، على الأقل حيث نتعامل مع المصطلحات المخططة في مقابل المصطلحات التي نشأت في المعجم العام على نحو تلقائي نوعا ما. وبالنسبة لغايات التخطيط

الاصطلاحي فقد اقترح فنج (Feng,1988:179) أن يعتبر «ك» دالة لـ «ت» و«ط»، وقد صاغ هذا في صورة «القانون الاقتصادي لتكوين المصطلح»:

في النظام الاصطلاحي فإن ناتج مؤشر الكفاءة الاقتصادي «ك» للنظام في متوسط الطول «ط» للمصطلحات مساو تماما لتكرار المكونات المورفيمية «ت» التي تكون هذه المصطلحات. (ت = ك x ط)

وهذه الدالة تشير إلى إمكانين لتحسين مؤشر الكفاءة لنظام اصطلاحي معين: 1- تخفيض متوسط طول المصطلحات و 2- رفع التكرار التكويني للمورفيمات مع ثبات متوسط الطول للمصطلحات. وقد استغل كلا الإمكانين في الصياغة الفعلية للمصطلحات، أما مسألة تفضيل أحدهما على الآخر فهي مسألة نفسية في النهاية. وهذه المسألة تتطلب عاملا إضافيا لم يضعه فنج في الاعتبار وهو تمييز المصطلحات بعضها عن بعض، وأقل تمييز في هذا الصدد يعني أن كل مصطلح في نظام اصطلاحي معين يختلف عن أي مصطلح آخر في هذا النظام بمكون واحد فقط، ومن الواضح أن هذا النظام ذو حد أدنى من الفائض، وهناك طريقتان لزيادة تمايز المصطلحات دون زيادة العدد الإجمالي لمورفيمات النظام، الأولى: هي تمديد متوسط طول المصطلحات، والثانية: هي تغيير رتب تكرار وقوع المورفيمات بطريقة تستعمل فيها المورفيمات منخفضة التكرار على نحو أكثر، واتباع الإستراتيجية الأولى أو الثانية يعتمد عندئذ على الأسهل استعمالا بالنسبة للناس، وبشكل أكثر تحديدا فإن المسألة هي مسألة الكيفية التي يكون متوسط طول المصطلحات وتمايزها وحجم القائمة الإجمالية للمورفيمات متصلا بعضها ببعض حتى تكون مثالية بالنسبة للإدراك والتذكر والتعرف الإنساني.

خلاصـــة

الاقتراض اللغوي أمر ضروري وكذلك تكون لغات الأغراض الخاصة، وتكمن الأسباب وراء هذا في المتطلبات الوظيفية التي تتحملها كل لغة بوصفها أداة التبادل الاجتماعي في ظل الظروف المحددة للتطور الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي والثقافي التي توجد فيها. والاقتراض وتكون اللغات التخصصية كلاهما-وخاصة صياغة مصطلحات موحدة-تمثل أمورا فعالة

في الحفاظ على فائدة اللغات ورفع هذه الفائدة.

ولكي يحدث تبادل اقتصادي بين الجماعات لابد أن تكون هناك اختلافات في التنمية ككل أو في قطاعات محددة، ودائما ما توجد هذه الاختلافات، ولذلك ما لم يتم التحكم فيها يتم تبادل السلع الاقتصادية دائما، وهو ما يتيح الفرصة للاحتكاك اللغوي، وبالتالي للاقتراض. وإضافة إلى تبادل السلع (الذي يجسد المعرفة في حالات كثيرة) هناك انتقال للمعرفة التي تمثل لغويا اليوم أكثر من أي وقت مضى، كما أن اكتساب المعرفة التخصصية ومعالجتها وانتقالها قد أصبح يعتمد بدرجة عالية على إتقان لغات الأغراض الخاصة، ولهذا السبب فإن تكون لغات الأغراض الخاصة والاقتراض غالبا ما يسيران معا، لأن اللغات التقنية قد أصبحت هي القنوات الرئيسية لاستيعاب الوحدات المعجمية الأجنبية، والاقتراض يعكس الفجوات في التطور والاتصال المناسب لسد هذه الفجوات.

ودمج الكلمات المقترضة وتوسيع اللغات التقنية هما طريقتان رئيسيتان لإغناء اللغات، فكلتاهما تنتجان مزيدا من التفاضل، وتجعلان الاتصال في المجالات التي نحن بصددها أكثر كفاءة، وفي الوقت نفسه تحملان خطر إقامة عوائق جديدة للاتصال بين فروع المعرفة وأمام تعميم المعرفة المعينة، هذه العوائق يجب تقليلها بدمج الكلمة الأجنبية وبالتالي تجريدها من غرابتها، وجعل الخطاب التقني نافذا إلى اللغة العامة، وهذا ينجزه التدفق المستمر للمصطلحات من اللغات المهنية إلى اللغة العامة، وبهذه الطريقة يكون الاقتراض وتكوّن لغات الأغراض الخاصة ميكانيكيتين أساسيتين من ميكانيكيات تكيف اللغة الذي يحدث بوصفه-إذا استعملنا مرة أخرى مصطلحات برسون-تفاعلا مستمرا للتفاضل والتكامل.

تكيف اللغة وانتشارها

دعونا نعود إلى مسألة ما يترتب على الكفاءة المختلفة للغات المختلفة، فمن وجهة نظر اللغات المعينة فإن تكيف اللغة هو تفاضل وتكامل ملائمان لتحسين فائدة اللغات. وفي كثير من الحالات كما أشير في القسم السابق فإن اللغة الأخرى المتطورة بدرجة عالية والأفضل تكيفا تقوم بدور المرجعية في هذه العملية. وتكيف اللغة بوصفه توجها نحو لغة أخرى بهذا المعنى هو

عملية اجتماعية- لغوية صغرى لها نظيرتها الاجتماعية-اللغوية الكبرى على مستوى الجماعة اللغوية، وهي اكتساب أفرادها لغات أخرى من أجل الاتصال بجماعات لغوية أخرى أو للاتصال بعضهم ببعض. والسؤال هو: ما نوع العلاقة القائمة بين هاتين العمليتين؟

إن عدم وجود علاقة بينهما لا يبدو أمرا مقنعا، فالحقيقة الواضحة التي تناقض هذا الافتراض هي أن الاقتراض وانتشار اللغة يكشفان عن توازن معين، وبشكل أكثر تحديدا هناك ميل، بالنسبة للغات التي تمتد على المستوى الأصغر، أي اللغات التي تعمل بوصفها لغات مانحة للغات أخرى، ميل لأن تمتد أيضا على المستوى الأكبر عن طريق تكميل لغات أخرى وظيفيا في مجالات اتصال معينة أو الحلول محلها تماما.

وتماما مثلما يمكن أن توصف كل لغة بأنها لغة مانحة أو متلقية بالنظر إلى اللغات الأخرى التي تكون في احتكاك معها بالنسبة لكل فترة تاريخية فإن الجماعات اللغوية يمكن أيضا أن تتميز بوصفها جماعات مانحة أو متلقية، فهي تعطي عناصر من ذخيرتها الاتصالية إلى جماعات أخرى، وتتلقى عناصر معينة من جماعات أخرى. ولكن الجماعات اللغوية تختلف على نطاق واسع فيما يتعلق بما تعطي وما تتلقى، وهذا النطاق يمتد من مواد مقترضة معزولة عن طريق الاقتراض واسع النطاق للمصطلحات التقنية ولغات المجالات المحددة إلى الحالة المتطرفة لتبني لغة بكاملها. ومن أجل أن تكيف جماعة لغوية معينة ذخيرتها اللغوية لاحتياجاتها الاتصالية فإنها تقترض كلمات قليلة من لغة أخرى، وقد تتبنى جماعة أخرى لغة أجنبية لوظائف محددة، ففي القرن التاسع عشر على سبيل المثال استعملت الجماعة اللغوية اليابانية اللغة الهولندية لأغراض الاتصال الدولي، بينما تستبدل جماعة لغوية أخرى بلغتها لغة أخرى في كل المجالات الاتصالية، فالمانشويون مثلا والذين حكمت أسرة تشنج التي تنتمي إليهم الصين من 1644م إلى 1911م، قد تركوا لغتهم تتراجع لوضعية لغة أجنبية بالنسبة لهم أنفسهم، فعلى رغم أن المنشورية كانت هي لغة السلطة المعترف بها رسميا فإنهم قد تبنوا الصينية بدلا منها. واللغة التي تسود على المستوى الأكبر كما تسود على المستوى الأصغر هي اللغة التي تكون أكثر تقدما وأفضل تكيفا للمجالات ذات الصلة ولوظائف الاتصال. وانتشار لغة ما، أي استعمالها

بشكل متزايد-كليا أو جزئيا-خارج جماعتها اللغوية الأساسية، يعبر عنه عدد من الظواهر التي تشهد على تفوق تلك اللغة بالنسبة لغيرها في مستوى التطور والتكيف. واللغات المتطورة والمتكيفة بدرجة أعلى هي اللغات التي:

1- تُدرس بوصفها لغات أجنبية.
2- تُمثّل الطبقة العليا حيث يقع التهجين.
3- تقوم بدور اللغات المانحة في الاقتراض اللغوي.
4- تغطي مجالات الاتصال العام والرسمي والتقني في وتائر تحول النظام الرمزي Codeswitching[3*].
5- تؤسس لغاية التحول اللغوي.

وأنماط الميل هذه هي أنماط ميل سائدة، وليست أنماطا استثنائية. وليس المقصود بالميل (الأول) أن يعني أن جماعة لغوية معينة لا تتعلم لغة أجنبية أقل تكيفا من لغتها، فليس هذا بأكثر من اعتبار الميل (الثالث) يعني أن لغة مانحة معينة (أي لغة تقوم بالإقراض بتفوق) لا تشتمل على كلمات مقترضة من لغات أخرى أقل تطورا. والظواهر الخمس السابقة يمكن بحثها بشكل مستقل، ولكنها-بوصفها مؤشرات ميل للإمكان الوظيفي الإجمالي للغات المختلفة-تتصل بعضها ببعض أيضا، والعلاقة التي تقوم بينها يمكن أن تمثل بوصفها دلالة محتملة في الاتجاه المضاد للقائمة المذكورة سابقا، ومن هنا فبينما لا يمكن للتحول المعتاد للنظام الرمزي في جماعة لغوية ما أن يؤخذ باعتباره علامة أكيدة على المراحل الأولى للتحول اللغوي، فإن عملية التحول اللغوي الكامل تسوغ افتراض أنه قد سُبق بتحول نظام رمزي واسع الانتشار، وهذا بدوره يجعل من المرجح أن اللغة المستسلمة كانت لغة متلقية بالنسبة للغة المتبناة، وإضافة إلى هذا فإن علاقتي المنح والأخذ بين اللغات تعنيان أن اللغة المانحة-حيث يقع التهجين-سوف تزودانا بالطبقة العليا، وفي النهاية فإن الرقم (1) في الأنماط الخمسة تفترضه مسبقا الأرقام (2) و(3) و(4) و(5) حيث تختلف نتائج تعلم لغة ما على نطاق واسع بدءا من تبني كلمات معزولة وحتى تبني اللغة كلها بكل أوضاعها.

(3*) هو استعمال المتكلم لأكثر من لغة أو لهجة في المحادثة حسب نوع المستمع وطبيعة الموضوع والموقف الذي تجرى فيه المحادثة (المترجم).

واتخاذ أي من الخطوتين يخدم تكيف الذخيرة الاتصالية للجماعة اللغوية، وحيث يكون صعبا جدا على لغة ما أن تتكيف للمتطلبات الاتصالية الجديدة بسبب نواحي القصور الوظيفي، أو حيث تبدو تكلفة التكيف اللغوي عالية، فإن الجماعة اللغوية سوف تكيف ذخيرتها الاتصالية عن طريق تبني لغة أخرى، إضافة إلى لغتها الخاصة أو بدلا منها.

تكيف اللغة العالمية

ولتوضيح هذه الصلة العامة المجردة نناقش الآن النقاط الخمس السابقة فيما يتصل بالإنجليزية أكثر اللغات انتشارا على نحو كبير في عصرنا.

1- الإنجليزية هي اللغة الأجنبية التي تدرس على نحو أوسع إلى حد بعيد، وهي الأداة المرغوبة أكثر من غيرها للاتصال الدولي في أركان المعمورة (McCallen,1989:12-20). ومادام محل الاتصال اللغوي هو الفرد مستعمل اللغة فإن هذا يسوغ افتراض أن الإنجليزية على اتصال باللغات أكثر من أي لغة أخرى.

2- الاتصال بالإنجليزية قد أنتج لغات هجينة أكثر مما نتج عن الاتصال بأي لغة حديثة أخرى، وإضافة إلى هذا فإنها أمدت اللغات التي نشأت حديثا بمادة الطبقة العليا.

3- وعلى مدى الخمسين عاما الأخيرة أصبحت الإنجليزية هي اللغة المانحة الأكثر خصوبة في العالم، وقد أثبت فيلبوفتش(Filipovic, 1982) في دراسة شاملة عن «العناصر الإنجليزية في اللغات الأوروبية» أن الكلمات الإنجليزية يمكن أن توجد في كل لغة في القارة الأوروبية من أيسلندا إلى ألبانيا، وليست هناك دراسات مماثلة متاحة بالنسبة للقارات الأخرى، ولكن الاتصالات القائمة مع لغات كثيرة في أفريقيا وآسيا لا تدع مجالا للشك في أن الإنجليزية على نطاق هاتين القارتين أيضا هي الآن أهم لغة مانحة.

4- والإنجليزية في كثير من بلاد العالم الثالث تقوم بدور الوسيلة السائدة في مجالات الاتصال العليا مثل العلم والحكومة والقانون، وهو الأمر الذي أوجد أنماطا مألوفة للتحول في النظام الرمزي. وفي البلاد المصنعة أيضا طورت ميادين معينة أنماطا شبه مؤسسية وتلقائية للتحول في النظام

الرمزي حيث تستعمل الإنجليزية على نحو متزايد، وبشكل خاص في العلم والتكنولوجيا والمال، بل في السياحة أيضا. وقد أصبحت الإنجليزية جزءا ثابتا من الذخيرة الاتصالية للشركات السويدية وفي قاعات المحاضرات للجامعات الهولندية وفي بورصة الأوراق المالية في زيورخ، بل حتى في مختبرات البحث الفرنسية.

5- الإنجليزية أخيرا هي غاية التحول اللغوي في الجماعات اللغوية المتراجعة في كل القارات.

والواضح هو أن انتشار الإنجليزية الذي تشهد عليه هذه الظواهر الخمس لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى سبب واحد، بل يجب أن يعزى بالأحرى إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والثقافية حسب مناقشتنا في الفصل الخامس. والسؤال هو عما إذا كان للغة ذاتها دور تقوم به في هذه المجموعة من العوامل، أي السؤال عما إذا كان يمكن الزعم على نحو معقول- على عكس تقدير يسبرسن الوارد من قبل على أن السمات التركيبية المعينة للإنجليزية المتصلة بتكيفها وقابليتها للتكيف تتصل أيضا بانتشارها.

«الإنجليزية هي-بالفعل-أفضل لغة طورها الإنسان حتى الآن» (Baget, 1930:80 f)

ودون تفكير نحن مفتونون-من دون شك -بحظر مثل هذه الأحكام الشمولية في الخطاب العلمي واستبعادها باعتبارها تحيزا وغطرسة إمبريالية، ولكن حتى إذا كانت العبارة الواردة تنتمي إلى هذا النوع من التفكير فإنه يمكن أن تكون بها بعض الحقيقة، وسواء أكان الأمر كذلك أم لا فإنه يمكن أن يحسم فقط على أساس فحص الخصائص المحددة للغة التي تجعلها ممكنة المقارنة مع غيرها، ويحدد باجت هاتين الخاصيتين اللتين تجعلان الإنجليزية متفوقة بالمقارنة بالفرنسية والألمانية، وهما ترتيب الكلمات والمعجم.

ترتيب [الكلمات] في الإنجليزية ترتيب أكثر طبيعية ومنطقية مما هو في الفرنسية أو الألمانية، فالألمانية أعظم لغة مزعجة بسبب عادتها القديمة في وضع الفعل في نهاية الجملة.

والإنجليزية-بسبب أصلها المختلط-لغة غنية بالكلمات على نحو استثنائي،

فالأصل اللاتيني يمدنا بمفردات كثيرة من المصطلحات المجردة التي تضاف إلى الأصل السكسوني من الكلمات ذات المعاني الحسية(Baget,1930:69).

وكل من هاتين الخاصيتين قد أكد عليه بشكل متكرر في الوقت نفسه خارج السياقات المتأثرة بالأيديولوجيا، فعلى رغم أن البحوث في هذا الميدان مازالت في مهدها، فإن كثيرا من اللغويين اليوم يعترفون بالبحث عن المعايير التي تكشف النقاب عن طبيعية التراكيب اللغوية. ووفرة المعجم الإنجليزي لا جدال فيها، وتغذيها على مصدرين رئيسيين ينظر إليه عموما بوصفه عاملا من العوامل التي تفسر هذه الوفرة. وفيما يتعلق بالتهجين اللغوي يميز ديسي(Décsy, 1973:184 f) بين اللغات «المهجّنة hybrid» و«المحايدة» و«الانطوائية». وفي اللغات المهجنة كالإنجليزية والفرنسية والرومانية واليابانية-مثلا-فإن العنصر الأجنبي عنصر كثيف يشغل موقعا بارزا، وبالمقابل فإن تمثيلها في اللغات الانطوائية مثل الألمانية والفنلندية والأيسلندية والصينية هو دون المتوسط، واللغات المهجنة أكثر احتواء وإدخالا للمواد المعجمية الأجنبية على نحو أسهل من اللغات الانطوائية، فالنسبة المئوية للمقترضات المباشرة في الإنجليزية من اللاتينية تقدر بما بين 22 و 28٪ (Braun,1989:163)، والإنجليزية إضافة إلى هذا، أو بالأحرى مصنفو المعاجم الأنجلوفونيون يواصلون تبني وضم كلمات من كثير من اللغات المختلفة من دون أن يستفزوا لمناقشة الحجج المضادة لقبول هذه الكلمات. وهذا يعني أن الإنجليزية قادرة على القيام بدور اللغة المانحة الثرية بفضل استعداد جماعتها اللغوية لتمثل كلمات مقترضة من لغات أخرى على نطاق واسع، والإنجليزية-بسبب إعادة التنظيم المعجمي هذه-قد صارت هي الوسط لابتكار المفردات العالمية، وقوة الإنجليزية الأخرى التي لوحظت كثيرا، في ڤيرك (Viereck, 1988:141) وبراون(Braun,1989:163) على سبيل المثال، هي صرفها البسيط والمرن، وهذا يؤدي-من جانب-إلى سهولة التعلم، وبالتالي الانتشار على المستوى الأكبر، وهو-من جانب آخر-يزود الإنجليزية بالفعل بإمكان غير محدود للتحول الوظيفي وصياغة الكلمات عن طريق الاشتقاق والإلصاق والتركيب، وكذلك عن طريق التوسيع والتخصيص الدلاليين للكلمات، وكما لاحظ ڤيرك (Viereck, 1988) فإن إيجاد بدائل في اللغات الأخرى لنتائج هذه الخصوبة أمر صعب في أكثر الأحيان ما لم يكن مستحيلا. وهذا

يفسر-جزئيا على الأقل-سبب اقتراض ألفاظ إنجليزية جديدة كثيرة على نحو سريع أو نقلها بالترجمة إلى اللغات الثقافية الأوروبية الأخرى، وبهذا يتعزز مرة أخرى تأثير الإنجليزية في المستوى الأصغر. ولابد أن يساهم أيضا صرفها غير المعقد بدور بارز في الترويج والتسمية للسلع الجديدة التي تنتجها البلاد غير المتحدثة بالإنجليزية، والوكمان walkman الياباني الذي لم يستغرق وقتا في شق طريقه حول العالم ليس إلا أحد الأمثلة.

ويورد مؤلفون آخرون ملامح تركيبية أخرى للغة الإنجليزية بوصفها ملامح تعزز تقدمها العالمي.

الإنجليزية سهلة النطق نسبيا، فهي تملك-على سبيل المثال- عددا قليلا من تجمعات الصوامت المعقدة التي تملكها لغة مثل الروسية، أو من مقتضيات التحول النغمي الدقيقة للصينية، كما أن نحوها الأساسي نحو غير معقد إلى حد بعيد، كما تخلو الإنجليزية من أسلوب النداء غير الرسمي informal vocation وأنظمة الجنس gender systems التي تملكها معظم اللغات الأخرى مثل الفرنسية والألمانية والتي تربك كثيرا من الطلاب. والألفبائية الرومانية التي تقوم عليها الإنجليزية تعتبر أيضا أكثر كفاءة واقتصادا من نظيرتها العربية، [والألفبائية] الإنجليزية أسهل تعلما من أيديوجرافيا الصينية[*4] (McCallen,1989: 23 f).

ويمكن الاعتراض على كل من هذه الحجج لأسباب تحدثنا عن بعضها في الفصول السابقة من هذا الكتاب، فلا أحد ممن لديهم إلمام بالبحوث القواعدية خلال العشرين عاما الماضية أو ما يقرب من ذلك سوف يوافق على ملاحظة «مكالان» عن نحو الإنجليزية، وفي مقدمة الأسباب أن علماء القواعد يجدون من الصعب تمييز ما هو أساسي في النظام النحوي. وإضافة إلى هذا فإن هناك مشكلات كبيرة تتصل بتحديد ما إذا كانت لغة ما سهلة أو صعبة في نطقها، وفيما يتصل بالكتابة يتجاهل مكالان حقيقة أن الإملاء الإنجليزي إملاء معقد للغاية، وأكثر صعوبة في التعلم من أنواع الإملاء اللاتيني الأخرى. ولكن هذا النوع من النقد المفصل-رغم تسويغه- مشكوك في قدرته على سبر غور المشكلة بالفعل، لأن المتحدثين الأفراد غير معنيين بالتركيب الكلي للغة الذي يجب ألا ينساه اللغويون من أجل

(*4) نظام الكتابة الصيني الذي يعبر فيه الرمز عن فكرة أو مورفيم في الأساس (المترجم).

النجاة من التبسيط والتعميم الذي لا أساس له، فهم-أي المتحدثون الأفراد- معنيون بالأحرى بتلك الجوانب والأجزاء التي توصلهم إلى المجالات الأكثر اتصالا بهم، والتي تمكنهم من المهام الاتصالية التي سوف تقابلهم في العادة، وكلما ارتفع مستوى تفاضل لغة معينة كانت إمكاناتها المحددة أكثر تنوعا في هذا الصدد، وكلما كان تكاملها أكثر إحكاما كان أسهل على متحدثيها أن يمدوا كفاءتهم الاتصالية إلى مجالات أخرى. ويعرض شتاينر (Steiner,1975:468) الاعتبارات التالية وراء انتشار اللغة الإنجليزية:

هناك دليل قوي على أن الإنجليزية ينظر إليها متحدثون محليون للغات أخرى، سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، باعتبارها أسهل اكتسابا من أي لغة ثانية أخرى. وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأنه يمكن إنجاز درجة ما من الكفاءة من خلال التمكن من وحدات صوتية ومعجمية وقواعدية أقل وأبسط مما هو الشأن في الصينية الشمالية أو الروسية أو الإسبانية أو الألمانية أو الفرنسية (أي اللغات المنافسة الطبيعية على المكانة العالمية).

ومحاجة شتاينر أكثر حذرا من محاجة مكالان حيث إن ما يقدمه الأخير بوصفه حقائق مقررة يحدده الأول باعتباره آراء ومواقف من جانب كثير من دارسي الإنجليزية على نطاق العالم، ولكن الرسالة في الأساس هي الرسالة نفسها: وهي «أن جانبا كبيرا من الدافع وراء انتشار الإنجليزية على نطاق العالم هو جانب سياسي واقتصادي على نحو واضح... ولكن أسباب العالمية أيضا أسباب لغوية» (1975:468)، وهي-قبل كل شيء- تتعلق بحقيقة أن الإنجليزية أسهل تعلما بشكل نسبي. وينفر اللغويون من الحجج التي من هذا النوع، فمثلما تجاهلوا مسألة قيمة اللغة التي نوقشت في الفصل الثالث، فإنهم، بصفة عامة-قد تجاهلوا مسألة البحث عن معيار فعال يقيس صعوبة لغة ما، أو أخرجوها من مجال خبرتهم. وهذا يرجع-جزئيا من دون شك-إلى أنهم يدركون على نحو أوضح من غيرهم التعقد الكبير لأي نظام لغوي. أما الباحثون في فروع العلوم القريبة [من علم اللغة] فإن لديهم تحفظات أقل على التسليم بخصائص مثل البساطة والثراء التعبيري للغة معينة باعتبارهما يساهمان في انتشارها، ربما لأنهم-أقل انشغالا بالتحليل التركيبي، ويركزون بدلا من هذا على جوانب الاستعمال اللغوي،

وهم يكتفون بدليل استقرائي تكون مواقف وأحكام متعلمي اللغة جزءا منه، وعلى سبيل المثال يزعم تابورت كيلر (Tabouret - Keller,1991a) من وجهة نظر اجتماعية- نفسية أن قوة الإنجليزية ترجع إلى مجموعة أسباب لغوية- خارجية، ولكن «بساطة صرفها ونحوها» يجب أن توضع أيضا في الاعتبار.

والتقييمات من هذا النوع في النهاية هي تقييمات شديدة الإبهام والغموض في نظر التحقق الموضوعي، ولكن هذا لا يمكن أن يكون سببا لعدم النظر إليها نظرة جدية. وتطوير معايير حاسمة وقابلة للاختبار لتقييم الثراء التعبيري للغات وبساطتها القواعدية وكفاءتها هي تحد لعلم اللغة بالمعنى الدقيق للكلمة، وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير إطار مفاهيمي لأشكال التغيرات التكيفية الممكنة.

والتكيف يجعل اللغات أفضل-على أي حال-بالنسبة لأغراض معينة، وفيما يتصل بالأغراض والاحتياجات الاتصالية المتعددة للمجتمع الحديث فإن الانجليزية تقدم نفسها بوصفها اللغة التي-بفضل معجمها الفني، وانفتاحها على الاقتراض من دون تحرج، وبساطة نظامها الصوتي وبساطة صرفها ونحوها، وذخيرتها الواسعة من اللغات الفنية- هي الأكثر تقدما في عملية التفاضل والتكامل المستمرة. والتكيف اللغوي يحدث حيث تكون هناك حاجة وفرصة له، وتكيف لغة ما هو دالة المهمات الاتصالية التي تستعمل لها هذه اللغة وعدد الأفراد الذين يستعملونها في إنجاز هذه المهمات، ومن هنا فالحجم الكبير لجماعة لغوية معينة هو ميزة تكيفية للغتها، ليس للأسباب الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية وحدها، بل لأن هذا يعجل بتكيفها للاحتياجات المتغيرة، لأننا إذا افترضنا (كما يجب أن نفعل) أن التكيف اللغوي يتأثر بالاستعمال المتكرر، أي في النهاية من خلال كل حدث كلامي، فإن عدد المتحدثين عند ذلك يترجم طول الزمن الإجمالي الذي تكون اللغة فيه رهن الاستعمال، وتكيف الإنجليزية-منظورا إليه من هذه الزاوية-ليس أكثر مما كان متوقعا.

وكون لغة ما-في فترة معينة من الزمن-تنهض لتصبح أكثر اللغات تقدما وتكيفا في العالم لا يعني أنها سوف تشغل هذه المكانة للأبد، فهناك عوامل كثيرة لا تتصل مباشرة باللغة يمكن أن تؤدي إلى تدهور جماعتها اللغوية أو الأقسام الرئيسية منها، مما يجعلها أقل جاذبية للتعلم بوصفها لغة ثانية

ولغة أجنبية. ونتيجة لهذا قد يقل ضغط التكيف عليها، ولكن انخفاض أهمية لغة ما وضعها مجرى الأحداث في القمة ذات يوم، وانخفاض تأثيرها في اللغات الأخرى لن يتبعا انهيارها إلا ببطء كبير فحسب، لأنه بسبب الخصائص التركيبية التي اكتسبتها بالتكيف للكثير جدا من الأغراض، فإن هذه اللغة تكون ذات قيمة فوق العادة في حد ذاتها .واللغات- في هذا الصدد-تسلك سلوك الإنجازات الاجتماعية الأخرى التي تنشأ عن دورات التفاضل والتكامل. وحتى اليوم فإن شارع لومبارد في قلب الحي المالي بلندن ولومبارد بردج في هامبورج يشهدان على النشاط المالي للتجار الإيطاليين الشماليين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وبالمثل فإن العملات المهمة عالميا تستمر في العمل بوصفها وسائل تبادل قيمة لفترة طويلة بعد زوال القوة الاقتصادية لملاكها الأساسيين كما هي الحال مع الجنيه الإسترليني بعد الحرب العالمية الأولى، أو بعد ظهور الضعف الجدي كما هو الشأن بالنسبة للدولار الأمريكي، ولذلك ليست هناك مخاطرة كبيرة في التنبؤ بأنه بالنسبة للأجيال القادمة سوف تبقى الإنجليزية هي اللغة الأفضل تكيفا والأوسع انتشارا في العالم، والأسباب الرئيسية وراء هذا هي أن مستوى تفاضلها العالي يتيح لها أن تعزز اقتصادا عالميا أكثر تكاملا يستحق لأول مرة أن يطلق عليه هذا الاسم، بينما تصبح في الوقت نفسه اللغة الأكثر تفاضلا نتيجة لانتشارها الهائل عبر العالم.

النتيجة النهائية

يتصل التكيف اللغوي بكل حدث كلامي كما يتصل بالنظام اللغوي ككل، فهو يضم الجانب الفردي والجانب الجمعي للغة، والوظيفة الأساسية للغة هي كونها أداة اتصال بين شخص وآخر، وهو الأمر الذي من أجله يجب على اللغة أن تتكيف بشكل مستمر، وهذا يجعلها موضوعا للبحث العلمي الذي تهتم به فروع علمية كثيرة مختلفة، وهو ما يشهد على أهميتها العظيمة بالنسبة للوجود الإنساني، وإن الادعاء الخاص بمعرفة اللغة ادعاء أقل مناعة من الادعاء بمعرفة الظواهر الأخرى الخاصة بالإنسانية، لأن [الإنسان الناطق] homo loquens يظهر في أوضاع مختلفة بوصفه نوعا أو حيوانا اجتماعيا أو فردا، اعتمادا على وجهة نظر فروع العلم المختلفة، وكلها

تساهم في الفهم الشامل لأداته، أي اللغة الإنسانية.

لقد ناقشنا اللغة في الفصول السابقة من وجهة نظر اقتصادية، وناقشنا كذلك الجوانب الاقتصادية للغة، وليست هذه محاولة لتفسير كل شيء بناء على مبدأ واحد، فالاختزال الاقتصادي لم يكن مقصودا، وإنما المقصود- بالأحرى-هو أن نعود أنفسنا كذلك على منظور آخر يسمح لنا بتصور الصلات المتبادلة بين اللغة بوصفها بنية مجردة بدرجة عالية والظروف المادية لحياة أصحابها، وبما أن اللغات توضع في الاستعمال من طرف جماعاتها بوصفها أدوات فإن هناك علاقة متبادلة بين اللغة والجماعة، والموضوع الرئيسي المقدم في هذا الكتاب هو أن هناك بالفعل صلة غير بسيطة بين الجانبين، أي أن تكوّن اللغات وتطورها يتأثران بالطريقة التي تتفاعل بها المجتمعات الإنسانية مع بيئاتها الفيزيقية والاجتماعية-الاقتصادية واللغوية الثقافية، وأنه على العكس فإن ملامح أساسية معينة للغات معينة لها تأثير-مهما يكن طفيفا-في الطريقة التي يتصل بها مستعملوها بهذه البيئات. ولإقامة الدليل على هذه الحجة فقد بُحث التشابه بين النظام اللغوي والنظام الاقتصادي، وكذلك نقاط الاتصال حيث تصبح اللغة ذات علاقة بالاقتصاد على نحو مباشر، والعكس بالعكس.

كذلك فحصنا ديناميكيات توسيع الأسواق ونطاقات اللغات ورأينا أن ظهور اللغات الأوروبية الموحدة المشتركة وظهور العملات القياسية الموحدة أمران ضروريان متلازمان لظهور الأسواق الوطنية. وبأكثر من المعنى المجازي كان الخطاب والتجارة هما وسيلتي الإغناء العقلي والمادي على الترتيب، وعندما انتشرا عبر الحدود الوطنية واللغوية حدثت تغيرات ضخمة في العادات الاتصالية لهؤلاء المعنيين: فمن أجل الاستجابة إلى الاحتياجات الاتصالية الجديدة نشأت وسائل جديدة للتبادل الاتصالي عن طريق التهجين، وهجرت وسائل قديمة أو تم التخلي عنها، كما أن التجارة واسعة النطاق قد جعلت اللغة نفسها سلعة، وظهرت سوق للغات ذات بعد إقليمي وبعد عالمي، وهناك تنافس بين اللغات ليس فقط في السوق المؤسسية إلى حد كبير للغات الأجنبية، بل أيضا لأن اللغات تكسب أو تخسر متحدثين عند انتقالها من جيل إلى آخر، وهذا المستوى الأكبر [أي الانتشار أو التقلص] يكون حيث يكون التقييم الاقتصادي للغات تقييما معقولا، فانتشار اللغات

يدل على فائدتها ونجاحها الاقتصادي الذي يعتمد على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية لجماعاتها اللغوية الخاصة. ولكن اللغات-بوصفها أدوات لاكتساب المعرفة وتبادل المعلومات- هي جزء مكمل لهذه الظروف، وتنافسيتها تعتمد أيضا على صلاحيتها وعلى طريقة تكيفها بشكل جيد للمتطلبات الاتصالية لمتحدثيها. وكما تكيف الوكالات الاقتصادية قدرتها الاتصالية تبعا لاحتياجاتها الاتصالية فإن المجتمعات تطور ذخيرتها الاتصالية أي لغاتها، فهي تتحمل التكلفة الضرورية وتقوم بالاستثمارات في سبيل الحفاظ على لغاتها الخاصة وذخيرتها الكلية وفي سبيل تهذيبها وإغنائها Ausbau، وربما يتم التخلي عن اللغات غير المفيدة في العملية. وبهذه الطريقة يوجد تفاعل بين مستويي التفاضل والتكامل في المجتمع واللغة.

يتميز عالم اليوم بالهوة المطردة الاتساع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في التطور الاجتماعي-الاقتصادي والعلمي- التكنولوجي، وفي الوقت نفسه فإن النمو والتوسع الجغرافي للمشروعات متعددة القومية-مع الارتباط بالوسائل الحديثة للنقل والاتصال-قد أديا إلى علاقات اقتصادية عالمية متكاملة على نحو أقوى، وحتى الجماعات الإثنية الصغيرة التي تعيش في مناطق بعيدة تنجذب بشكل متزايد إلى العملية الاقتصادية وتقيم بالضرورة علاقات اتصال بالعالم الخارجي، وبهذا التفاعل مع المجتمعات الأكثر تقدما يتولد الضغط للتكيف. ومادامت هناك لغات صغيرة كثيرة تعاني من نواحي قصور شديد فيما يتصل بالمتطلبات الوظيفية للاتصال الحديث، فإنها-لذلك-ذات قيمة محدودة لهؤلاء الذين يودون المشاركة في الحياة الحديثة، وسوف يقل استعمال كثير منها شيئا فشيئا من طرف متحدثيها، أو تختفي جملة من ذخيرتهم الاتصالية. وما يحدث التغيرات في الوقت الحاضر في الخريطة العالمية للغات أكثر من أي شيء آخر هو فائدة اللغات الاقتصادية. وقد حاولت في هذا الكتاب أن أقدم الدليل على الدعوى بأن أحد مكونات الفائدة الاقتصادية للغات هو اقتصادها الداخلي الذي ينجم- في التحليل الأخير- عن احتياج البشر إلى استعمال الوسائل في إنجاز الاتصال على نحو اقتصادي. وحتى الآن ليس واضحا بشكل قوي كيف يؤثر هذا الاحتياج بشكل دقيق في الإمكانات البنيوية للأنظمة اللغوية، كما أن معرفتنا عن اللغات بوصفها عاملا من عوامل العملية الاقتصادية معرفة جنينية، وعليه

فإننا لا نقدم هنا ميزانية نهائية بل مجرد كشف حساب مؤقت انتظارا للمراجعة المدققة للحساب.

إن المعرفة في الوقت الراهن تتقدم ببطء، وما إن نمتلك المزيد من المعرفة عن الكيفية التي تتفاعل بها اللغة مع الاقتصاد، فسوف نكون أكثر قدرة على الاقتصاد في الكلام.

ببليوجرافيا

Adams, K. L. and Brink, D. T. (eds). 1990. Perspectives on Official English. The Campaign for English as the Official Language of the USA. Berlin, New York: Mouton de Gruyter.

Alisjahbana, S. Takdir (ed.), 1967. The Modernization of Languages in Asia. Kuala Lumpur: The Malaysian Society of Asian Studies.

Alisjahbana, S. Takdir. 1976. Language Planning and Modernization: The Case of Indonesian and Malaysian. The Hague: Mouton.

Alisjahbana, S. Takdir. 1984. The Concept of Language Standardization and its Application to the Indonesian Language. In Coulmas, F. (ed.) Linguistic Minorities and Literacy. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, 7798. Altoma, S. 1974. Language Education in Arab Countries and the Role of the Academies. In Fishman, J. A. (ed.) Advances in Language Planning. The Hague: Mouton, 279315.

Ammon, Ulrich. 1989. Zur Geschichte der Sprachverbreitungspolitik der Bundesrepublik Deutschland von den Anf?ngen bis 1985. Deutsche Sprache 3, 229-63.

Ammon, Ulrich. 1990. German as an International Language. International Journal of the Sociology of Language 83, 135-70.

Anderson, C. Arnold. 1966. Literacy and Schooling on the Development Threshold: Some Historical Cases. In Arnold, C. A. and Bowman, M. J. (eds) Education and Economic Development. London: Frank Cass,

Anderson, Edmund A. 1987. Indonesian Language Month 1986: Tempest at the Forum. New Language Planning Newsletter 1 (3), 1-3.

Apel, Karl-Otto. 1976. Sprechakttheorie und transzendentale Sprachpragmatik zur Frage ethischer Normen. In Ape!, Karl-Otto (ed.) Sprachpragmatik und Philosophic. Frankfurt/M.: Suhrkamp, 10-173.

Asmah, Haji Omar. 1982. Language Spread and Recession in Malaysia and the Malay Archipelago. In Cooper, R. L. (ed.) Language Spread: Studies in Diffusion and Social Change. Bloomington: Indiana University Press, 198- 213.

Aster, Ernst von. 1963. Geschichte der Philosophic. Stuttgart: Kröner.

Baetens Beardsmore, Hugo and Kohls. Jurgen. 1988. Immediate Pertinence in the Acquisition of Multilingual Proficiency: The European Schools. Schola Europaea 101, 66-79; 102, 4-12.

Baker, C. 1985. Aspects of Bilingualism in Wales. Clevedon: Multilingual Matters.

Baker, Philip and Muhlh?usler, Peter. 1990. From Business to Pidgin. Journal of Asian Pacific Communication 1(1), 87-115.

Bank of Japan. 1988. Comparative international Statistics 1988. Tokyo.

Barkan, Mildred. 1980. Mind as Life and Form. In Rieber, R. W. (ed.) Body and Mind Past, Present,

and Future. New York: Academic Press, 131-54. Barlow, Joel. 1970 [1807]. The Columbiad. In Bottorff, W. K. and Ford, A. L. (eds) The Works of Joel Barlow. 2 vols. Gainsville, Fl.; Scholars Facsimiles & Reprints.

Barrera i Vidal, Albert. 1991. Le catalan, une langue d'Europe. Sociolinguistica 5, 99-110.

Baum, Richard. 1987. Hochsprache, Literatursprache, Schriftsprache: Materialien zur Charakteristik von Kultursprachen. Darmstadt: Wissenschaftliche Buch gesellschaft.

Becker, G. 1975. Human Capital. New York: Columbia University Press.

Beneke, Jürgen. 1981. Foreign Languages on the Top Floor: European Execu- tives Evaluate Their Foreign Language Needs. In Freudenstein, R., Beneke, J., P?nisch, H. (eds). Language Incorporated. Oxford/Munich: Pergamon Press/Max Hueber Verlag, 23-41.

Ben-Rafael, Eliezer and Brosh, Hezi. 1991. A Sociological Study of Second Language Diffusion: The Obstacles to Arabic Teaching in the Israeli School. Language Problems and Language Planning 15 (1), 1-24.

Bentahila, A. 1983. Language Attitudes among Arabic French Bilinguals in Morocco. Clevedon: Multilingual Matters.

Benton, Lauren and Noyelle, Thierry. 1991. Adult Illiteracy and Economic Performance. Paris: OECD Publication Service.

Berg, Thomas. 1988. Die Abbildung des Spracbproduktionsprozesses in einem AktivationsfluBmodell: Untersuchungen an deutschen und englischen Versprechern. Tubingen: Narr.

Bever, T. G., Carroll, J. M., and Hurtig, R. 1977. Analogy or Ungram- matical Sequences that are Utterable and Comprehensible are the Origins of New Grammars in Language Acquisition and Linguistic Evolution. In Bever, T. G., Katz, J. J., and Langendoen, D. T. (eds) An Integrated Theory of Linguistic Ability. Sussex: The Harvester Press, 149-82,

Bhola, H. S. 1982. Campaigning for Literacy. Berlin: Deutsche Stiftung für internationale Entwicklung and International Coucil for Adult Education. Bickerton, Derek. 1981. Roots of Language. Ann Arbor: Karoma.

Biggs, Robert D. 1980. The Ebla Tablets: An Interim Perspective. Biblical Archeologist 43, 76-87.

Bikales. Gerda. 1986. Comment: The Other Side. In Language Riuhts and the English Language Amendment. International Journal of the Sociology of Language 60, 77-85.

Bikales, Gerda and Imboff, Gary. 1985. A Kind of Discordant Harmony: Issues in Assimilation. Washington, DC: US English.

Billmeier, G. 1969. Worthdaufigkeitsverteilung vom Zipfschen Typ überpüft an deutschem Textmaterial, Hamburg: Buske.

Bloomfield, Leonard. 1933. Language. New York: Holt.

Boeglin, Bruce. 1987. Nature and Cost of Interpretation Services at the United Nations. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 17-24.

Bolinger, Dwight. 1980. Language: The Loaded Weapon. London, New York: Longman.

Born, Joachim and DickgieBer, Sylvia. n. d. Deutschsprachige Minderheiten: Em Uberblick über den Stand der Forschung für 27 Lander. Mannheim: Institut für deutsche Sprache im Aufrag des Ausw?rtigen Amtes. (October 1989).

Bottéro, Jean. 1987. The Culinary Tablets at Yale. Journal of the American Oriental Society 107 (1), 11-19.

Bourdieu, Pierre. 1977. The Economics of Linguistic Exchange. Social Science Information 6, 645-68.

Bourdieu, Pierre. 1982. Ce que parler veut dire: L'économie des changes linguistique.

Paris: Fayard.

Bowen, David. 1980. Death of a Monoglot Salesman. Marketing July 16, 28f. Bowen, Margareta. 1987. Changes in Free-Lance Interpreter Remuneration Over Time. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 141-51.

Braun, Peter. 1989. lnternationalisms: Identical Vocabularies in European Languages. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, London: Cambridge University Press, 15867.

Breasted, James H. 1926. The Conquest of Civilization. New York, London: Harper.

Breton, Albert. 1978. Nationalism and Language Policies. Canadian Journal of Economics 11(4), 65668.

Brook, M. 1980. The "Mother-tongue" Issue in Britain: Cultural Diversity or Control? British Journal of Sociology of Education 1 (3), 237-55.

Budget of the United States Government 1982, 1985, 1990. Washington, DC: Government Printing Office.

Buhler, Karl. 1934. Sprachtheorie: Die Darstellungsfunktion der Sprache. Berlin: Fischer. [Theory of Language. The Representational Function of Language. Translated by Donald Fraser Goodwin. Amsterdam; John Benjamins, 1990.]

Bühler, Karl. 1976 [1933]. Die Axiomatik der Spracbwissenschaft. Edited by Elisabeth Stroker. Frankfurr/M: Klostermann.

Bungarten, Theo (ed.). 1988. Sprache und Information in Wirtschaft und Gesellschaft: Referate eines internationalen Kongresses. Tostedt: Attikon. Burchfleld, Robert. 1985. The English Language. Oxford, New York: Oxford University Press.

Calvet, Louis-Jean. 1974. Linguistique et colonialisme: petit traitè de glottophagie. Paris: Payot.

Calvet, Louis-Jean. 1984. Troc, marché et èchange linguistique. Langage et Sociétè 27, 55-81.

Calvet, Louis-Jean. 1987. La guerre des langues et les politiqucs linguistiques. Paris: Payot.

Campbell, Hugo W. 1983. De Nederlandse taal als luxe-waar op de Surinaamse markt? In Charry, E., Koefoed, G., and Muysken, P. (eds) De talen van Suriname. Muiderberg: Coutinho, 188-200.

Campe, Joachim Heinrich. 1807. Worterbuch der Deutschen Sprache. Braunschweig: Schulbuchhandlung.

Carnap, Rudolf. 1934. Logische Syntax der Sprache. Vienna: Springer.

Cassirer, Ernst. 1925. Philosophic der symbolischen Formen. 3 vols. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.

Castles, S. and Kosach, G. 1973. Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe. Oxford, London: Oxford University Press.

Cavanagh, Kim L. 1988. Igirisu [England]. Gekkan Nihongo 3, 8f.

Channels. 1982. No. 1 (1), June. [Newsletter of Translators‘ and Interpreters‘ Educational Society, Stanford].

Chaudenson, R. 1987. Industries de Ia langue, èducation et développement. In Langue et Economie: Colloque International. CNRS, Université de Provence, 45-84.

Cheng, Chin-Chuan. 1982. Chinese Varieties of English. In Kachru, B. B. (ed.) The Other Tongue: English Across Cultures. Oxford, New York: Pergamon, 125-40.

Cheng, Helen N. L. and Zi, R. N. C. 1987. In-house English Language Training: A Survey of Fifteen Organizations. In Lord, R. and Cheng, H. (eds) Language Education in Hong Kong. Hong Kong: The Chinese University Press, 173-85.

Chiera, Edward. 1938. They Wrote on Clay. Chicago and London: The Uni- versity of Chicago Press.

Childe, Gordon. 1982 [1942]. What Happened in History. Harmondsworth: Penguin.

Chomsky, Noam. 1965. Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Christ, Herbert. 1987. Deutsch als Fremdsprache: Bedarf und Nachfrage in sprachenpolitischer Betrachtungsweise. In Sturm, D. (ed.) Deutsch als Fremdsprache weltweit. Munich: Hueber, 207-15.

Cipolla. Carlo M. 1991. Between History and Economics: An Introduction to

Economic History. Oxford: Blackwell.

Claes, F. 1980. A Bibliography of Netherlandic Dictionaries. Munich: Kraus International.

Clark, Herbert H and Wilkes-Gibbs, Deanna. 1986. Referring as a Col- laborative Process. Cognition 22, 1-39.

Clyne, Michael G. 1968. Zum Pidgin-Deutsch der Gastarbeiter. Zeitschrift für Mundartforschung 35, 130-9.

Clyne, Michael G. 1972. Perspectives on Language Contact. Melbourne: Centre for Migrant Studies.

Clyne, Michael G. 1975. German and English Working Pidgins. Linguistic Communications 13, 1-20.

Coleman, Hywel. 1985. Talking Shop: Language and Work. International Journal of the Sociology of Language 51, 105-29.

Commins, Patrick. 1988. Socioeconomic Development and Language Devel- opment in the Gaeltacht. International Journal of the Sociology of Language 70, 1-28.

Conniff, Richard. 1988. In Chattanooga: How not to Sound like a Southerner. Time, March 7, 12f.

Conrad, Andrew W. and Fishman, Joshua A. 1977. English as a World Language: The Evidence. In Fishman, J. A., Cooper, R. L., and Conrad, A. W., (eds) The Spread of English. Rowley, Mass.: Newbury House, 3-76. Cooper, Robert L. 1986. Selling Language Reform. Its Tannen, D. and Alatis, J. E. (eds)

Georgetown University Roundtable on Languages and Linguistics 1985. Washington, DC: Georgetown University Press, 275-81.

Cooper, Robert L. 1989. Language Planning and Social Change. Cambridge, New York; Cambridge University Press.

Cooper, Robert L. and Carpenter, S. 1969. Linguistic Diversity in the Ethiopian Market, Journal of African Languages 8, 160-8.

Cooper, Robert L. and Seckbach, F. 1977. Economic Incentives for the Learning of a Language of Wider Communication: A Case Study. In Fishman, J. A., Cooper, R. L., and Conrad, A. W. (eds) The Spread of English. Rowley, Mass.: Newbury House, 212-19.

Coseriu, Eugenio. 1974. Synchronie, Diachronie und Geschichte. Das Problem des Sprachwandels. Munich: Fink.

Coulmas, Florian. 1981. Uber Schrift. Frankfurt: Suhrkamp.

Coulrnas, Florian. 1985. Sprache und Staat. Studien zur Sprachplanung and Sprachpolitik. Berlin: de Gruyter.

Coulmas, Florian. 1987, What Writing Can Do to Language: Some Pre- liminary Remarks. In Battestini, S. P. X. (ed.) Georgetown University Round Table on Languages and Linguistics 1986. Washington, DC; Georgetown University Press, 107-29.

Coulmas, Florian. 1988. Overcoming Diglossia: The Rapprochement of Written and Sooken Japanese in the 19th Century. In Catach, Nina (ed.)

Vers une théorie de la langue èc rite. Paris: CNRS, 191-201.

Coulmas, Florian. 1989a. The Writing Systems of the World. Oxford: Blackwell. Coulmas, Florian. 1989b. The Surge of Japanese. International Journal of the Sociology of Language 80, 115-31.

Coulmas, Florian. 1989c. Language Adaptation. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1-25. Coulmas, Florian. 1990. The Status of German. International Journal of the Sociology of Language 83, 171-85.

Coulmas, Florian. 1991a. European Integration and the Idea of the National Language: Ideological Roots and Economic Consequences. In Coulmas, F. (ed.) A Language Policy for the European Community: Prospects and Quandaries. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 1-43.

Coulmas, Florian. 1991b. The Future of Chinese Characters. In Cooper, R. L. and Spolsky, B. (eds) The Influence of Language on Culture and Thought. Essays in Honor of Joshua A. Fishmans Sixty-Fifth Birthday. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 227-43.

Coulmas, Florian, Thummel, Wolf, and Wunderlich, Dieter. 1981. Sprach- wissenschaft in China: Bericht über eine Informationsreise im September 1980. Teil 2, Linguistische Berichte 74, 45-81.

Couttenier, Ivan. 1989. Belgian Politics in 1988. Res Publica 302-30. Dante, Alighieri. 1890. De vulgari eloquentia. English translation by A. Ferres Howell. London: Kegan Paul. [Written 1305 in Latin, first published 1577 in Paris.]

Daoust, Denise. 1987. Une décennie de planification linguistique au Québec: Un premier bilan

sociolinguistique. Confèrence préparee pour le colloque Language Planning and Political Development, Bad Homburg, Reimers Stiftung. Shorter English version in Weinstein, B. (ed). 1990. Language Planning and Political Development. Norwood, NJ: Ablex, 108-30.

Daswani, C. J. 1989. Aspects of Modernization in Indian Languages. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 79-89.

Daswani, C. J. 1991. Literacy and Development in South-East Asia. Papes presented at the lnternational Conference "Attaining Functional Literacy. A Cross- Cultural Perspective" Tilburg University, October 10-12, 1991.

Day, Richard R. 1985. The Ultimate Inequality: Linguistic Genocide. In Wolfson, N. and Manes, J. (eds) Language of Inequality. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, 163-81.

de Certeau, M., Julia, D., and Revel, J. 1975. Une politique de Ia langue. La Rèvolution francaise et les patois, l'enquête de Grègoire. Paris: Gallimard.

Décsy, G. 1973. Die linguistische Struktur Europas. Wiesbaden: Harrassowitz. DeFrancis, John. 1950. Nationalism and Language Reform in China. Princeton: Princeton University Press.

DeFrancis. John. 1984. The Chinese Laneuage: Fact and Fantasy. Honololu: The University of Hawaii Press.

DeFrancis, John. 1989. Visible Speech. The Diverse Oneness of Writing Systems. Honolulu: University of Hawaii Press.

Deniau, Xavier. 1983. La Francophonie. Paris; Presses Universitaires de France. Denison, Norman. 1977. Language Death or Language Suicide? international Journal of the Sociology of Language 12, 13-22.

Denison, Norman. 1982. A Linguistic Ecology for Europe? Folia Linguistica 16, 5-16.

de Kooij, Jaap and Verhoeven, Gerard. 1988. Orthography Reform and Language Planning for Dutch. International Journal of the Sociology of Language 73, 65-84.

Deroy, Louis. 1980. Lemprunt linguistique. Paris: Les Belles Lettres,

Derrida, Jacques. 1967. De Ia grammatologie. Paris: Les Editions de Minuit. Desheriev, Y. D. 1973. Language Policy and Principles of Definition of Relative Language Utility. In Anthropology and Language Science in Educational Development. Educational Studies and Documents. New Series No. 11. Paris: UNESCO, 47-9.

Deutscher Bundestag (ed). 1986. Die Deutsche Sprache in der Welt. Bonn: Deutscher Bundestag: Referat Offentlichkeitsarbeit.

De Volkskrant. 1989. Kamer ontstemd over Engels als voertaal. December 14. De Vries, J. W. 1988. Dutch Loan Words in Indonesian. International Journal of the Sociology of Ianguage, 73, 121-36.

Diamond, Stanley. 1990. English, the Official Language of California 1983- 88. In Adams, K. L. and Brink, D. T. (eds) Perspectives on Official English: The Campaign for English as the Official Language of the USA. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 111-19.

Die Welt. 1989. Deutsch, please! September 6.

Dillard, J. L. 1972. Black English. New York: Random House.

Diringer, David. 1948. The Alphabet: A Key to the History of Mankind. London: Hutchinson.

Djité, Paulin G. 1987. Francophonie in Africa: Some Obstacles. Journal of the Washington Academy of Sciences 77 (1), 40-6.

Djité, Paulin G. 1990. The Place of African Languages in the Revival of the Francophonie Movement. International Journal of the Sociology of Language 86, 87-102.

Djité, Paulin G. (forthcoming). Language and Development in Africa. Inter- national Journal of the Sociology of Language 100.

Documents COM(88) 841. 1989. Proposals for Council Decisions: Establishing the Lingua Programme to Promote Training in Foreign Languages in the European Community. Documents of the Commission of the European Community, January 6.

Dorian, Nancy. 1973. Grammatical Change in a Dying Dialect. Language 49, 431-8.

Dorian, Nancy. 1977. The Problem of the Semi-Speaker in Language Death. International Journal of the Sociology of Language 12, 23-32.

Dorian, Nancy. 1981. Language Death: The Life Cycle of a Scottish Gaelic Dialect. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Dorian, Nancy (ed). 1989. Investigating Obsolescence. London: Cambridge University Press.

Dressler, Wolfgang. 1972. On the Phonology of Language death. Papers of the Chicago Linguistic Society 8: 448-57.

Dressler, Wolfgang and Ruth Wodak-Leodolter (eds). 1977. Language Death. International Journal of the Sociology of Language 12.

Dressler, Wolfgang and Ruth Wodak-Leodolter. 1977. Language Preser veration and Language Death in Brittany. International Journal of the Sociology of Language 12, 33-44.

Drosdowski, Gunther. 1984. Die Dudenredaktion. In Wimmer, R. (ed.) Sprachkultur: Jahrbuch 1984 des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf: Schwann, 85-92.

Drozd, L. 1981 [1964]. Grundftagen der Terminologie in der Landwirtschaft. In von Hahn, W. (ed.) Fachsprachen. Darmstadr: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 114-71.

Drozd, L. and Seibicke, W. 1973. Deutsche Fach- und Wissenschaftssprache: Bestandsaufnahme, Theorie, Geschichte. Wiesbaden: Brandstetter.

Durkacz, Victor E. 1983. The Decline of the Celtic Languages. Edinburgh: The University of Edinburgh Press.

Eastman, Carol. 1990. Dissociation: A Unified Language Policy Outcome for Kenya. International Joarnal of the Sociology of Language 86, 69-86.

EC Council of Ministers. 1977. Directive 486 on the Education of Children of Migrant Workers. July 25, 1977. Official Journal of the European Communities, August 6, 77.

EC Document 1-306/82. 1982. Opinion of the Committee on Youth, Culture, Education, Information and Sport on the Motion for a resolution on the multilingualism of the European Community. Brussels:

EC.

Eckermann, Johann Peter. 1955. Gesprdche mit Goethe in den letzten Jahren seines Lebens. Wiesbaden; Iused-Verlag.

Eco, Umberto. 1973. Zeichen. Einfuhrung in einen Begriff and seine Geschichte. Frankfurt: Suhrkamp.

Eco, Umberto. 1979. A Theory of Semiotics. Bloomington, Ind.: lndiana University Press.

Economist. 1987. Two Tongues for Europe: English und Franz?sisch über alles. July 18, 16.

Eggers, Hans. 1969. Deutsche Sprachgeschichte, vol. 3. Reinbek: Rowohlt. Eisenstadt, S. N. 1964. Social Change, Differentiation and Evolution. American Sociological Review 29, 3, 375-86.

Eisenstein, Elizabeth. 1979. The Printing Press as an Agent of Change. London: Cambridge University Press.

Emmert, Hans-Dieter. 1987. Deutsch als Fremdsprache und Germanistik in den Türkei. In Sturm, D. (ed.) Deutscb als Fremdsprache in der Welt. Situationen und Tendenzen. Munich; Hueber, 61-73.

ENCRAGES. 1986, Leo industries do Ia langue; Enjeux pour l'Europe. Actes du colloque de Tours, no. 16, Autumn 1986, Université de Paris VIII, Erlinghagen, Helmut. 1975. Japan: Ein deutscher Japaner über die Japaner. Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt.

Esman, Milton J. 1985. The Politics of Official Bilingualism in Canada. In Beer, W. R. and Jacob, J. F. (eds) Language Policy and National Unity. Totowa, NJ; Rowman & Allanheld.

Estoup, J. B. 1916. Gammes sténographiques, 4th edition. Paris; Institut Sténographique.

Extra, Guut and Vallen, Ton. 1988. Language and Ethnic Minorities in the Netherlands. International Journal of the Sociology of Language 73, 85-110. Falkenstein, Adam. 1936. Archaische Texte aus Uruk: Ausgrabungen des Deutschen Forschungsgemeinschaft in Unuk-Warka, Leipzig: O. Harrassowitz.

Falkenstein, Adam. 1953. Die babylonische Schule. Saeculum 4, 125- 37. Fasold, Ralph. 1984. The Sociolinguisrics of Society. Oxford; Blackwell.

Felber, H. 1984, Terminology Manual. Paris; UNESCO.

Feldbusch, Elisabeth. 1985. Geschriebese Sprache. Berlin: de Gruyter.

Feng Zhiwei. 1988. The "FEL" Formula: An Economical Law for the Forma- tion of Terms. Social Sciences in China, Winter 1988, 171-80.

Ferguson, Charles A. 1968. Language Development. in Fishman, J. A., Ferguson, C. A., and Das Gupta, J. (eds) Language Problems of Developing Nations. New York: John Wiley and Sons.

Filipovic, Rudolf. 1982. The English Element in European languages. vol. 2. Reports and Studies. Zagreb: Institute of Linguistics.

Finkenstaedt, Thomas and Schr?der, Konrad. 1990. Sprachenschranken statt Zollschranken? Grundlegung einer Fremdsprachenpolitik fur das Europa von morgen. Essen: Stifterverband für die Deutsche Wissenschaft (Materialien zur Bildungspolitik 11).

Fischer Weltalmanach 1990. Frankfurt: Fischer.

Fishman, Joshua A. 1964. language Maintenance and Language Shift as a Field of Inquiry. Linguistics 9, 32-70.

Fishman, Joshua A. (ed). 1966. Language Loyalty in the United States. The Hague: Mouton.

Fishman, Joshua A. 1972. Language and Nationalism. Rowley, Mass.; Newbury House.

Fishman, Joshua A. I985a. Toward Multilingualism as an International Desideratum in Government, Business, and the Professions. Annual Review of Applied Iinguistics 6 2-9.

Fishman, Joshua A. 1985b. The Lively Life of a Dead Language. In Wolfson, N. and Manes, J. (eds) Language of Inequality. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, 207-22.

Fishman, Joshua A. 1988. "English Only": Its Ghosts, Myths, and Dangers. International Journal of the Sociology of Language 74, 125-40,

Fishman, J. A., Ferguson, C. A., and Das Gupta, J. (eds). 1968. Language Problems of Developing Nations. New York: John Wiley & Sons.

Fitouri, C. 1983. Biculturalisme, bilinguisme et education. Neuchâtel-Paris: Delachaux er Niestlé.

Floc'h, Guillaume. 1981. Emploi du breton et vente du Poisson en Bretangne du sud. International Journal of the Sociology of Language 29, 29-50. Foster, Philip J. 1972. Problems of Literacy in Sub-Saharan Africa. In Sebeok, T. A. (ed.) Current Trends in Linguistics, vol. 8. The Hague: Mouton, 587-617.

Francais du Monde. 1982. Interview with M. Michel Jobert. No. 17 (October) 9, 13.

Fraser, Bruce. 1975. Hedged Performatives. In Cole, P. and Morgan, J. L. (eds) Syntax and Semantics, vol. 3. New York: Academic Press, 187-210. Freyenhagen, J. 1981. Fast eine Million Bundesburger kann weder lesen noch schreiben. Süddeutsche Zeitung, January 10, 11.

Frideres, J. S. 1988. Visible Minority Groups and Second-Language Programs: Language Adaptation. International Journal of the Sociology of Language 80, 83-98.

Friedland, Klaus. 1987. Wirtschaftsgemeinschaft und Staatshoheit als Problem der Hanse. In Ureland, P. S. (ed.) Sprachkontakte in der Hanse: Aspekte des Sprachausgleichs im Ostsee- und Nordseeraum. Tubingen: Niemeyer, 7-19. Frumkina, R. M. 1970. Uber das sogenannte "Zipfsche Gesetz." Mannheim: Forschungsberichte des Instituts für deutsche Sprache 4, 117-32.

Fry, Dennis. 1977. Homo Loquens: Man as a Talking Animal. London: Cambridge University Press.

Gabelentz, Georg von der. 1901. Die Sprachwissenschaft. lhre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse. Leipzig. (Reprint 1969, Tubingen).

Gadamer, Hans-Georg. 1960. Wahrheit und Methode. Gesammelte Werke, vol. 1, 1986. Tubingen:J. C. B. Mohr.

Gage, William W. 1986. The World Balance of Languages. In Fishman, J. A., Tabouret-Keller, A., Clyne, M., Krishnamurti, B., and Abdulaziz. M. (eds) The Fergusonian Impact. In Honor of Charles A. Ferguson on the occasios of his 65th Birthday. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, vol. 2, pp. 371-83.

Gakujutsu shingikai gakujutsu yôgo bunkakai [Subcommittee on Scientific Terms, Science Council, Japanese Ministry of Education]. 1983. Gakujutsu yêgo shinsa kijun [Criteria for Deliberation of Scientific Terms]. Tokyo: Ministry of Education.

Galbraith, John Kenneth. 1976. Money: Whence it Came, Where it Went. London: Penguin.

Galbraith, John Kenneth. 1987. A History of Economics. The Past as the Present. Harmondsworth: Penguin.

Galinski, C. and Nedobity, W. 1989. lnternational and Regional Co-operation in Terminology. Vienna: Infoterm.

Gandhi, Mohandes. 1954. Sarvodaya (The Welfare of All). Edited by B. Kumarappa. Ahmedabad: Navajivan Publishing House.

Gandhi, Mohandes. 1959. New Life for Khadi. The Collected Works of Mahatma Gandhi, vol. 59. New Delhi: Publications Division.

Gandhi, Mohandes. 1960. Its Meaning. The Collected Works of Mahatma Gandhi, vol. 60. New Delhi: Publications Division.

Gandhi, Mohandes. 1965. Our Language Problem. Bombay: Bharatiya Vidya Bhavan (Pocket Gandhi Series No. 13).

Gao Mingkai and Liu Zhengtan. 1958. Xiandai hanyu watlaici yanjiu [Inves- tigation of loanwords in modern Chinese]. Beijing: Wenzi gaige chubanshe. GeIb, I. J. 1963. A Study of Writing. Second revised edition. Chicago, London: The University of Chicago Press.

Gellner, Ernest. 1983. Nations and Nationalism. Oxford: Blackwell.

Giese, Heinz W. and Glass, Bernhard. (eds). 1989. Alphabetisierung und Elementarbildung in Europa. Oldenburg: Zentrum fur wissenschaftliche Weiterbildung den Universit?t Oldenburg.

Giesecke, Michael. 1979. Schniftspracherwerb und Erstlesedidaktik in den Zeit des "gemein teutsch": Eine sprachhistorische Untersuchung den Lehtbücher Valentin Ickelsamers. Osnabrucker Beitràge zur Sprachtheonie 11, 48-72.

Glück, Helmut. 1987. Schrzift und Schriftlichkeit. Eine sprach- und kulturwis senschaftliche Studie. Stuttgart: Metzler.

Goethe, Johann Wolfgang von. 1986. Fatist: Den Tragodie erster and zweiter Teil. Urfaust. Herausgegeben und kommentiert von Erich Trunz. Munich: Verlag C. H. Beck. [Translation by Philip Wayne. 1949. London: Penguin Books.] Goethe-Institut. 1988. Goethe-lnsritut Jahrbuch 1987/88. Munich,

Gonzales, A. 1978. A Southeast Asian Perspective on the Role of Minority Languages as Languages of Education. In Yap, A. (ed.) Language Education in Multilingual Societies. Singapore: Singapore University Press, 135-44.

Goody, Jack. 1977. The Domestication of the Savage Mind. Cambridge; Cam- bridge University Press.

Goody, Jack. 1986. The Logic of Writing and the Organization of Society. London, New York: Cambridge University Press.

Goody, Jack and Watt, Ian. 1968. The Consequences of Literacy. In Goody, Jack (ed.) Literacy in Traditional Societies. Cambridge: Cambridge University Press. 27-68.

Gorter, Durk (ed.). 1987. The Sociology of Frisian. International Journal of the Sociology of Language

64.

Green, M. W. 1981. The Construction and Implementation of the Cuneiform Writing System. Visible Language 15, 4: 345-72.

Grice, H. P. 1975. Logic and Conversation. In Cole, P. and Morgan, J. L. (eds) Syntax and Semantics, vol. 3. New York: Academic Press, 41-58.

Grillo, R. D. 1989. Dominant Languages: Language and Hierarchy in Britain and France. Cambridge: Cambridge University Press.

Grimes, Barbara F. (ed.). 1988. Ethnologue: Languages of the World. Eleventh edition. Dallas, Tx.: Summer Institute of Linguistics, Inc.

Grimm, Jacob. 1822. Deutsche Grammatik. Second edition, vol. 1. Gottingen. GrolBe, Rudolf. 1980. Soziolinguistische Grundlagen des MeiBnischen Deutsch. Akten des VI. Internationalen Germanisten-Kongresses Basel 1980, edited by Heinz Rupp and Hans-Gert Roloff. vol. 2. Bern, Frankfurt: Lang, 344-347.

Grundmann, Hilmar. 1985. 3 Millionen erwachsene deutschsprachige Analphabeten in unserem Lande: Versagt der Deutschunterricht in unseren Schuen? Sprache und Beruf 3, 53-5.

Guiraud, Pierre. 1959. Problemes et methodes de Ia statistique linguistique. Dordrecht: D. Reidel.

Gumperz, John J. and Cook-Gumperz, Jenny. 1981. Ethnic Differences in Communicative Style. In Ferguson, C. A. and Brice-Heath S. (eds) Language in the USA. London: Cambridge University Press, 430-45.

Haarmann, Harald. 1980. Multilingualismus, 2 vols. Tubingen: Narr. Haarmann, Harald. 1990. “Basic“ Vocabulary and Languages in Contact: The Disillusion of Glottochronology. lndogermanische Forschungen 95, 1-37. Haberland, Hartmut. 1990. Whose English, Nobodys Business. Journal of Pragmartics 13, 927-38.

Haberrnas, Jurgen. 1976. Was heiBt Universalpragmatik? In Apel, Karl-Otto (ed.). Sprachragmatik und Philosophie. Frankfurt/M.: Suhrkamp, 174-272. H?fele, Margot. 1977. Anforderungen der betrieblichen Wirklichkeit an die Sprache. Muttersprache 87 (2), 86-98.

Hagen, S. (ed.) 1988. Languages in British Business: An Analysis of Current Needs. London: Centre for Information on Language Teaching.

Hâkausson, H. (ed.). 1982. International Marketing and Purchasing of Industrial Goods: An lnteraction Approach. Chichester: John Wiley and Sons.

Hall, Robert A. Jr. 1966. Pidgin and Creole Languages. Ithaca: Cornell University Press.

Halliday, M. A. K. 1978. Language as Social Semiotic: The Social Interpretation of Language and Meaning. London: Edward Arnold.

Hamanu, Johann Georg. 1761. Vermischte Anmerkungen über die Wortfugung in der franz?sischen Sprache. In Hamann, j. G. Schriften zur Sprache. Edited by Josef Simon. Frankfurt/M.: Suhrkamp 1967, 95-104.

Hammink, Kees. 1987. Alfabetiseren: Tien ,jaar vechten tegen ongelijkheid. Amersfoort.

Hancock, I. F. 1972. A Domestic Origin for the English Derived Atlantic Creoles. The Florida Foreign Language Reporter 7 (8), 52.

Hancock, I. F. 1976. Nautical Sources of Krio Vocabulary. International Journal of the Sociology of Language 7, 23-36.

Hanley, Charles J. 1981. Frenchifying Quebec: Don't Say Bread, Say Pain. The Daily Yomiuri, May 7.

Harris, Roy. 1980. The Ianguage Makers. Ithaca, NY: Cornell University Press. Harris, Roy. 1986. The Origin of Writing. London: Duckworth.

Hartig, Matthias. 1990. Deursch als Standardsprache. International Journal of the Sociology of Language 83, 121-33.

Hartmann, Nicolai. 1926. Ethik. Berlin: de Gruyter.

Haugen, Einar. 1950. The Analysis of Linguistic Borrowing. Language 26 (2), 210-31.

Haugen, Einar. 1953. The Norwegian Language in America: A Study in Bilingual Behavior. 2 vols. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Haugen, Einar. 1966. Language, Dialect, Nation. American Anthropologist 68, 922-35.

Hausmann, Franz Josef. 1985. Lexikographie. In Schwarze, C. and Wunderlich, D. (eds) Handbuch der Lexikologie. K?nigstein/Ts.: Athen?um, 367-411. Havelock, Eric A. 1963. Preface to Plato. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hawkes, Jaquetta and Wooley, Leonard. 1963. Prehistony and the Beginnings of Civilization. New York: Harper and Row.

Hayashi Shuji. 1988. Culture and Management in Japan. Tokyo: University of Tokyo Press.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. 1854. Grundlinien der Philosophie des Rechts: oder, Naturrecht und Staatswissenschaft im Grundrisse. 3rd ed. Berlin; Duncker and Humbolt. Trans. T. M. Knox Hegel's Philosophy of Law. 1953. Oxford: Clarendon.

Heidegger, Martin. 1951. Erlauterungen zu Holderlins Dichtung, 2nd edition. Frankfurt/M.: Klostermann.

Heidegger, Martin. 1959. Unterwegs zur Sprache. Pfullingen: Verlag Gunther Neske.

Heidelberger Forschungsprojekt "Pidgin-Deutsch". 1975. Sprache und Kommunikation auslàndischer Arbeitnehmer. Kronberg: Scriptor Verlag.

Heller, Klaus. 1970. Den Wortschatz unter dem Aspekt des Fachwortes: Versuch einer Systematik. Wissenschaftliche Zeitschrift der Karl-Marx Universitat Leipzig. Gesellschafts- und Sprachwissenschaftliche Reihe 19, 531-44. Herder, J. G. [1767] Uber die neuere deutsche Literatur. Erste Sammlung von Fragmenten. In: Fruhe Schriften 1764-1772. Edited by Ulnich Gaier.

Frankfurt: Deutscher Klassiker Verlag, 161-259.

Herder, J. G. [1771]. Uber den Ursprung der Sprache. In Herders Werke, Dritter Teil. Berlin, Leipzig, Vienna: Deutsches Verlagshaus Bong & Co., 137-229.

Heyd, Uriel. 1954. Language Reform in Modern Turkey. Oriental Notes and Studies 5. Jerusalem: Israel Oriental Society.

Hildebrandt, Herbert W. and Jinyun Liu. 1991. Communication through Foreign Languages: An

Economic Force in Chinese Enterprises. In Coulmas, Florian (ed.) The Economics of Language in the Asian Pacific. Journal of Asian Pacific Communication, vol. 2, 45-67.

Hill, K. C. (ed). 1979. The Genesis of Language. Ann Arbor: Karoma. Hirsch, Donald. 1991. Overcoming Adult Illiteracy. OECD Observer 171, Aug/Sept 1991, 21-4.

Hobbes, Thomas. 1973. Leviathan. London, New York: Academic Press. Hockett, Charles F. 1960. The Origin of Speech. Scientific American 203, 88-96.

Hodge, Carlton T. 1975. Ritual and Writing: An Inquiry into the Origin of Egyptian Script. In Kinkade, M. D., Hale, K. L., and Werner, O. (eds) Linguistics and Anthropology: in Honor of C. F. Voegelin. Lisse: Peter de Ridder, 331-50.

Hodgkin, Thomas. 1957. Nationalism in Colonial Africa. New York: New York University Press.

Hoenigswald, Henry M. 1989. Language Obsolescence and Language History: Matters of Linearity, Leveling, Loss, and the Like. In Dorian, N. (ed.) investigating Obsolescence: Studies in Language Contraction and Death. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 347-54.

Hoffmann, Fernand. 1979. Sprachen in Luxemburg: Sprachwissenschaftliche und literarhistorische Beschreihung einer Triglossie-Situation. Luxembourg: Institut Grand-Ducal, Wiesbaden: Steiner.

Holden, Nigel J. 1987. Language Barriers as Differential Constraints on the International Behavior of Firms. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (edo) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 119-39.

Hoogvelt, A. M. M. 1978. The Sociology of Developing Societies. London: Macmillan.

H?risch, Jochen. 1990. Poesie des Geldes. Universitas 4, 334-44,

Hudson, Richard. 1990. Review of “Investigating Obsolescence“ edited by Nancy Dorian. Language 66 (4), 831-4.

Huebner, T. 1989. Language and Schooling in Western and American Samoa. World Englishes 8 (1), 59-72.

Hullen, Werner. 1981. Teaching English for Special Purposes. In Freudenstein, R., Beneke, R., and P?nisch, H. (edo) Language Incorporated. Teaching Foreign Languages in Industry. Oxford. New York: Pernamon Press.

Humboldt, Wilhelm von. 1963a [1830]. Uber die Verochiedenheit des menschlichen Sprachbaus und ihren EinfluB auf die geistige Entwicklung des Menschengeschlechts. Werke in funf B?nden, vol. 3. Stuttgart: Cotta, 368-756.

Humboldt, Wilhelm von. l963b [1822]. Uber den Nationalcharakter der Sprachen. Werke in funf Bànden, vol. 3. Stuttgart: Cotta, 64-81.

Humboldt, Wilhelm von. 1963c [1827]. Uber die Verschiedenheiten des menschlichen Sprachbaues. Werke in funf Banden, vol. 3. Stuttgart: Cotta, 144-367.

Hume, David. 1964. Of the Origin of Justice and Property. In A Treatise of Human Nature. Book 3, 258-273 (reprint of second edition). Aalen: Scientia Verlag.

Husserl, Edmund. 1913. Ideen zu einer reinen phanomenologischen Philosophie. Halle.

Hutchins, W. J. 1986. Machine Translation: Past, Present, Future. Chichester: Ellis Horwood Ltd.

Ibrahim, Muhammad H. 1989. Communicating in Arabic: Problems and Prospects. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 39-59.

Ickelsamer, Valentin. 1972. (1527] Ein teutsch Grammatica: Die rechte weis aufs kurzist lesen zu lernen. Edited by H. Fechner (Documenta lingoistica. Deutsche Grammatiken des 16. bis 18. Jahrhunderts). Hildesheim.

Illich, Ivan and Sanders, Barry. 1988. ABC: The Alphabetization of the Popular Mind. San Francisco: North Point Press.

Instituto della Enciclopedia Italiana. 1986. Linguistic Minorities in Countries Belonging to the European Community. Luxemburg: Office of Official Publication of the European Communities.

International Monetary Fund. 1988. Annual Report 1988. Washington, DC. Jacob, James E. 1990. Language Policy and Political Development in France. In Weinstein, Brian (ed.) Language Policy and Political Development. Norwood, NJ: Ablex, 43-65.

Jakobson, Roman. 1945. The Beginning of National Self-Determination in Europe. The Review of Politics 7, 29-42. Reprinted in: Fishman, J. A. (ed.) Readings in the Sociology of Language. The Hague, Paris: Mouton, 585- 97.

Jalaluddin, A. K. 1983. Problems of Transition of Rural Indian Society from Oral to Written Tradition through Adult Education. Journal of Pragmatics

7 (5), 517-31.

Japan Foundation. 1988. Wagakuni no nihongo kyôiku no shisaku ni tsuite [Direc- tions for teaching Japanese as a foreign language]. Tokyo.

Japan Times. 1988. Vive le francais December 28.

Jensen, Hans. 1969. Die Schrift in Vergangenheit und Gegenwart. Berlin: VEB Deutscher Verlag der Wissenschafren (reprint of third edition). (Sign, Symbol and Script. New York: Putnam‘s, 1969)

Jernudd, Bj?rn H. 1968. Is Self-Instructional Language Teaching Profitable? IRAL 6 (4), 349-60.

Jernudd, Bj?rn H. and Shapiro, Michael J. (eds). 1989. The Politics of Language Purism. Berlin, New York: Mouton de Gruyter.

Jernudd, Bjorn and Sung-Hwan Jo. 1985. Bilingualism as a Resource in the United States. Annual Review of Applied Linguistics 6, 10-18.

Jespersen, Otto. 1924. The Philosophy of Grammar. London: George Allen and Unwin.

Jespersen, Otto. 1926. Growth and Structure of the English Language. Fifth edition. Leipzig: Teubner.

Jespersen, Otto. 1933. Nature and Art in Language. In Selected Writings. London: Allen and Unwin, 660-71.

Jespersen, Otto. 1964. Language: Its Nature, Development and Origin. New York: W. W. Norton and Co. [First edition 1921]

Jiten ,jiten sôgô mokuroku (General index of dictionaries and encyclopedias [Japanese]). Tokyo: Shuppan nyüsusha, 1989.

Johnson, Samuel. 1964 [1755]. Samuel Johnsons Dictionary: A Modern Selection. Edited by McAdam, E. L. Jr. and Milne. George. New York: Pantheon Books.

Joseph, John Earl. 1987. Eloquence and Power: The Rise of Language Standards and Standard Languages. London: Frances Pintet.

Jungraithmayr, H. and M?hlig, W. J. G. (eds). 1983. Lexikon der Afrikanistik. Berlin: Diettich Reimer Verlag.

Kabashima Tadao. 1979. Nihon no moji: Hyôki taikei-o kangaeru [Japanese letters. About the writing system.] Tokyo: Iwanami.

Kandiah, Thiru. 1978. A Standard Language and Socio-Historical Parameters: Standard Lankan Tamil. international Journal of the Sociology of Language 16, 59-75.

Kasher, Asa. 1985. Philosophy and Discourse Analysis. In Van Dijk, T. A. (ed.) Handbook of Discourse Analysis, vol. 1. London, New York: Academic Press, 231-248.

Kasher, Asa. 1986. Politeness and Rationality. In Johansen, J. D. and Sonne, H. (eds) Pragmcstics and Linguistics: Festschrift for Jacob L. Mey. Odense University Press, 103-14.

Kay, M. 1975. Automatic Translation of Natural Languages. In: Bloomfield, M. and Haugen, E. (eds) Language as Human Problem. Guildford: Lutterworth Press.

Kerr, A. N. 1984. Language and the Education of Immigrants Children in Sweden. In Kennedy, C. (ed.) Language Planning and Language Education. 1!nlc!n! Allen & Unwin 172-183

Keynes, John Maynard. 1932. Essays in Persuasion. New York: Harcourt, Brace and Co.

Khlief, B. B. 1980. Language, Ethnicity and Education in Wales. The Hague: Mouton.

Khubchandani, Lachman M. 1983. Plural Languages, Plural Cultures: Com- munication, Identity, and Sociopolitical Change in Contemporary India. Honolulu: University of Hawaii Press.

Kieffer, Charles. 1977. The Approaching End of the Relict Southeast Iranian Languages Ormuri and Paraci in Afghanistan. International Journal of the Sociology of Language 12, 72-100.

Kimura, Hiroko. 1987. Limited Language Skills Fotce Refugees into Blue- Collar Jobs. Japan Times, 12 (1), 1987, 1.

Kirkness, A. 1975. Zur Sprachreinigung im Deutschen 17891871. 2 vols. Tubingen: Niemeyer.

Klaverkamper, H. and Weinrich, H. (edo). 1986. Deutsch als Wissenschafts- sprache. Forum für Fachsprachenforschung. Tubingen: Narr.

Kloss, Heinz. 1967. “Abstand Languages“ and “Ausbau Languages“. Anthro- plogical Linguistics 9 (7), 29-41.

Kloss, Heinz. 1969. Grundfragen der Ethnopolitik im 20. Jahrhundert. Die Sprachgemeinschaften zwischen Recht und Gewalt. Wien, Stuttgart: Braunmuller Universitats-Vetlagshuchhandlung.

Kloss, Heinz. 1974. Die den internationalen Rang einer Sprache bestimmenden Faktoren. Ein Versuch. In Kloss, H. (ed.) Deutsch in des Begegnung mit anderen Sprachen: Im Fremdsprachen-Wettbewerb, als Muttersprache in Ubersee, als Bildungs- barriere für Gastarbeiter. Forschungsberichte des Instituts für Deutsche Sprache Bd. 20. Mannheim, 7-77.

Kloss, Heinz. 1978 [1952]. Die Entwicklung neuer germanischer Kultursprachen von 1800 bis 1930. 2nd. enlarged edition, Düsseldorf: Schwann.

Kloss, Heinz. 1984. UmriB eines Forschungsprogrammes zum Thema “Sprachentod.” International Journal of the Sociology of Language 45, 65-76. Koch, Hatald. 1991. Legal Aspects of a Language Policy for the European Communities: Language Risks, Equal Opportunities, and Legislating a Language. In Coulmas, F. (ed.) A Language Policy for the European Community. Prospects and Quandaries. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 147-161. Kocks, Andreas. 1988. Untersuchung zum Fremdsprachenbedarf in der Duisburger Stahlindustrie. Duisburg: LAUD C15.

Kocks, Andreas. 1989. Frendsprachenbedarf in Handel und industrie. Eine Untersuchung in Duisburg. Duisburg: LAUD C18.

Kommission für Rechtschreibfragen des Instituts für Deutsche Sprache, Mannheim. 1988. Vorschlag zur Neuregelung des deutschen Rechtschreibung. Mannheim: Institut für Deutsche Sprache.

Kramer, Samuel Noah. 1963. The Sumerians. Chicago: Chicago University Press.

Krauss, R. M. and Glucksberg, S. 1977. Social and Non-Social Speech. Scientific American 236, 100-105.

Kuhn, Peter. 1978. Deutsche Worterbiicher: Eine systomatische Bibliographie. Tubingen: Niemeyer.

Kuo, Eddie C. Y. 1979. Measuring Communicativity in Multilingual Societies: The Case of Singapore and West Malaysia. Anthropological Linguistics 21 (7), 328-40.

Kusterer, Hermann. 1980. Das Sprachenproblem in den Europaischen Gemeinschaften: Ein Pladoyer für Pragmatik. Europa-Archiv, Folge 22, 693-8.

Kuter, Lois. 1989. Breton vs. French: Language and the Opposition of Political, Economic, Social, and Cultural Values. In Dorian, N. (ed.) Investigating Obsolescence: Studies in Language Contraction and Death. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 75-89.

Kutsuwada O., Mishima K. and Ueda Kouji. 1987. Zur Situation des Deutschunterrichts in Japan. In Sturm, D. (ed.) Deutsch als Fremdsprache weltweit. Munich: Hueber, 75-82.

Kwan-Terry, Anna. 1991. The Economics of Language in Singapore: Student‘s Use of Extracurricular Language Lessons. In Coulmas, Florian (ed.) The Economics of Language in the Asian Pacific, Journal of Asian Pacific Communi- cation, vol. 2, 69-89.

Labov, William. 1965. On the Mechanism of Linguistic Change. In Kreidler, C. W. (ed.) Georgetown University Monograph Series on Languages and Linguis- tics, no. 18. Washington, DC: Georgetown University Press, 91-114. Lakoff, George and Johnson, Mark, 1980. Metaphors We Live By. Chicago and London: The University of Chicago Press.

Landry, Alain. 1987. Using New Technologies to Serve Language: An Invest- ment. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 47-54.

Landsberg, Marge E. (ed). 1988. The Genesis of Language. A Different Judgment of Evidence. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter.

Language Planning Newsletter. 1983. “Monotony“: New Greek Writing System Saves Millions. vol. 9 (2), 8.

Large, J. A. 1983. The Foreign Language Barrier: Problems in Scientific Communi- cation, Oxford: Blackwell.

Large, J. A. 1985. The Artificial Language Movement. Oxford: Blackwell,

Lee McKay, S. and Wong, S. C. (eds). 1988. Language Diversity. Problem or Resource? A Social and Educational Perspective on Language Minorities in the United States. New York: Newbury House.

Leech, Geoffrey N. 1983. Principles of Pragmatics. London, New York: Longman.

Leibniz, Gottfried Wilhelm, 1983 [1717]. Unvorgreifliche Gedanken, betreffend die Ausubung and Verbesserung der deutschen Sprache. Zwei Aufsatze. Edited by Uwe P?rksen. Stuttgart: Reclam.

Leloux, Hermanus Johannes. 1987. Mittelniederdeutsch und Mittelnieder- l?ndisch in Brügge. Soll und Haben einer Gesch?ftssprache. In Ureland, P. S. (ed.) Sprachkontakte in der Hanse: Aspekte des Sprachausgleichs im Ostsee- und Nordseeraum. Tubingen: Niemeyer, 123-33.

Le Monde. 1985. L‘enseignement des langues vivantes. February 7, 13.

Lenin, W. I. 1961. Uber das Selbstbestimmungsrecht der Nationen, Werke, Vol. 20. Berlin: Dietz Verlag, 395ff.

Leopold, Werner F. 1959. The Decline of German Dialects, Word 15, 130-53. Le Page, R. B. 1964. The National Language Question: Linguistic Problems of Newly Independent States. London: Oxford University Press.

Le Page, R. B. 1981. Caribbean Connections in the Classroom. University of York, Le Page, R. B. and Tabouret-Keller, A. 1985. Acts of Identity. Cambridge: Cambridge University Press.

Lévi-Strauss, Claude. 1955. Tristes tropiques. Paris: Plon,

Lévi-Strauss, Claude. 1958. Anthropologie structurale. Paris: Plon.

Lévi-Strauss, Claude. 1969. The Elementary Structures of Kinship. Revised edition, translated by J. H. Bell, J. R. von Sturmer and R. Needham. Boston: Beacon Press.

Lévy-Bruhl, L. 1918. Les fonctions mentales dans les sociétls inférieures. Paris: Presses universitaires de France.

Lewis, E. Glyn. 1977. Bilingualism in Education: Cross-National Research. International Jsurnal of the Sociology of Language 14, 5-30.

Lewis, E. Glyn. 1987. Attitudes to the Planned Development of Welsh, International Journal of the Sociology of Language 66: 11-26.

Lewis, Glyn. 1972. Multilingualism in the Soviet Union. The Hague: Mouton. L‘Express. 1984. Les inquisiteurs du bon francais. November 23.

Lieberman, S. J. 1977. Sumerian Loanwords in Old-Babylonian Akkadian. Harvard Semitic Studies 22,

Lieberman, S. J. 1980. Of Clay Tablets, Hollow Clay Balls, and Writing: A Sumerian View. American Journal of Archeology 84, 339-58.

Lieberson, Stanley. 1980. Procedures for Improving Sociolinguistic Surveys of Language Maintenance and Language Shift. International Journal of the Sociology of Language 25, 11-27.

Lindner, Renate. 1984. Fremdsprachen bei Schering: Das Kursangebot und seine Geschichte im Spiegel der Unternehmensentwicklung. In Schrüder, Konrad (ed.) Die Neueren Sprachen, topic issue: Aullerschulisches Fremdsprachenlernen und Frendsprachenbedarf. Frankfurt, 83 (1), 69-77. Linguistic Minorities Project. 1985. The Other Languages of England. London: Routledge and Kegan Paul.

Lipfert, H. 1988. Deviienhandel, 3rd edition. Frankfurt: Georg Lingenbrink. Locke. John. 1959 [1960]. An Essay Concernine Human Understanding. New York: Dover Books.

L?ffler, Heinrich. 1985. Germanistische Soziolinguistik. Berlin: Erich Schmidt Verlag.

Louven, E. 1983. Chinesische Wirtschaftsterminologie: Definitionen und Kompatibilit?tsprobleme. China Aktuell 4, 235-42; 8, 503-8.

Lowe, Judy. 1982. Language in International Business: Some Training Implications. Journal of European Industrial Training 6 (1), 23-5.

Lowenberg, Peter H. 1988. Malay in Indonesia, Malaysia, and Singapore: Three Faces of a National Language. In Coulmas, F. (cd.) With Forked Tongues: What are National Languages Good for? Ann Arbor: Karoma, 146-79.

Luhmann, Niklas. 1988. Die Wirtschaft der Gesellschaft. Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Luther, Martin. 1912-1921. Tischreden, 6 vols. Weimar: H. B?hlaus Nachfolger.

Mackey, William F. 1976. Bilinguism et contact des langues. Paris: Klincksieck, Mackey, William F. 1984. Bilingual Education and its Social Implications. In Edwards, John (ed.) Linguistic Minorities: Policies and Pluralism. London: Academic Press, 151-177.

Mahmoud, Youssef. 1987. Cost-Benefit Analysis and Language Planning in the United Nations. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documenta- tion on World Language Problems, 33-44,

Mair, Lucy. 1963. New Nations. London: Weidenfeld & Nicolson. Mandelbrot, Benoit. 1954. Structure formelle des textes et communication. Word 10 (1), 1-27.

Marina, S. J. 1987. Principles Adopted for the Enrichment of Kiswahili Language. New Language Planning Newsletter 2 (2).

Marschak, Jacob. 1965. Economics of Language. Behavioral Science 10, 135-40. Marshall, David F. 1986. The Question of an Official Language: Language Rights and the English Language Amendment. International Journal of the Sociology of Language 60, 7-75.

Martinet, André. 1955. Economie des changements phonetiques: Traité de phonologie diachronique. Bern: A. Francke [Bibliotheca romanica].

Martinet, André. 1969. Langue et fonction: Une théorie fonctionelle du langage. Paris: Denoël.

Martinet, André, 1975. Phonetik und Sprachentwicklung. In Cherubim, D. (ed.) Sprachwandel: Reader zur diachronischen Sprachwissenschaft. Berlin: de Gruyter, 150-76.

Marx, Karl. 1953 [1857]. Grundrisse der Kritik der politischen Okonomie. Berlin: Dierz Verlag.

Marx, Karl. 1964. Das Kapital. Kritik der politischen Okonomie. Dritter Band. Berlin: Dietz Verlag.

Marx, Karl and Engels, Friedrich 1969 [1845]. Die deutsche Ideologie: Kritik der neuesten deutschen Philosophie in ihren Reprasentanten Feuerbach, B. Bauer and Stirner, and des deutschen Sozialismus in seinen verschiedenen Propheten. Berlin: Dietz Verlag.

Massamba, David P. B. 1989. An Assessment of the Development and Modernization of the Kiswahili Language in Tanzania, In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge: Cambridge University Press, 60-78. Mattheier, Klaus J. 1990. Dialekt und Standardsprache: Uber das Varietatensystem des Deutschen in der Bundesrepublik. International Journal of the Sociology of Language 83, 59-81.

Matthews, Niall and Nakamura Mami (eds). 1989. Executive Training Programme in Japan. Tokyo EC Delegation.

McBee, 5. 1985. English out to Conquer the World. US News and World Report, February 18, 49-52.

McCallen, Brian. 1989. English: A World Commodity. London: The Economist Intelligence Unit Ltd.

McCord, William, 1991. The Dawn of the Pacific Century. New Brunswick and London: Transaction Publishers.

McLuhan, Marshall, 1962. The Gutenberg Galaxy. London: Routledge and Kegan Paul.

McLuhan, Marshall. 1964. Understanding Media. New York: McGraw Hill, Mencken, H. L. 1945. The American Language. New York: Alfred A. Knopf. Merritt, M. and M. H. Abdulaziz. 1988. Swahili as a National Language in East Africa, In Coulmas, F. (ed.) With Forked Tongues. What are National Languages Good for? Ann Arbor: Karoma, 48-67.

Miller, Roy A. 1982. Japan‘s Modern Myth. New York, Tokyo: Weatherhill. Misra, B. G. 1982. Language Spread in a Multilingual Setting: The Spread of Hindi as a Case Study. In Cooper, R. L. (ed.) Language Spread: Studies is Diffusion and Social Change. Arlington, Va,: Center for Applied Linguistics, 148-57.

M?hn, Dieter. 1977. Ziele und Ergebnisse der Fachsprachenforschung und der Terminologiearbeit. Muttersprache 2, 67-76.

M?hn, Dieter. 1981. Fach- und Gemeinsprache: Zur Emanzipation und Isolation der Sprache. In von Hahn, W. (ed.) Fachsprachen. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft. 172-217.

Moore, J. L. 1910. Tudor-Stuart Views on the Growth, Status, and Design of the English Language. Halle a. S.: M. Niemeyer.

Moore, Wilbert E. 1961. The Social Framework of Economic Development. In Braibanti, R. and Spengler, J. J. (eds) Tradition, Values and Socio-Economic Development. Durham, NC: Duke University Press,

Moser, Hugo. 1971. Typen sprachlicher Okonomie im heurigen Deutsch. In Sprache und Gesellschaft. Schriften des Instituts für deutsche Sprache in Mannheim. Jahrbuch 1970. Düsseldorf: Schwann, 89-117.

Mühlhàusler, Peter. 1982, Language and Communicational Efficiency: The Case of Tok Pisin. Language and Communication 2 (2), 105-21.

Mühlh?usler, Peter. 1986. Pidgin and Creole Linguistics. Oxford: Blackwell. Murasaki Kyoko. 1976. Karafuto Ainugo [The Ainu language in Sachalin]. Tokyo: Kokusho kankôkai.

Murray, K. M. Elisabeth, 1977. Caught in the Web of Words: James A. H. Murray and the Oxford English Dictionary. New Haven and London: Yale University Press.

Nelde, Peter H. (ed). 1980. Languages in Contact and in Conflict. Wiesbaden: F. Steiner.

Nelde, Peter H., Extra, G., Hartig, M., and de Vriendt, M.-J. (eds). 1981. Spracbprobleme bei Gastarbeiterkindern. Tübingen: Narr.

Neumann, Gunther. 1965. Russonorwcgisch und Pidginenglisch. Nachrichtes der Giessener Hochschulgesellschaft 34, 219-32.

Neumann, Gunther. 1966. Zur Chinesisch-Russischen Behelfssprache von Kjachta. Sprache 12, 237-51.

Neustupny, J. V. 1987. Communicating with the Japanese. Tokyo: The Japan Times.

Neustupny, J. V. 1989. Strategies for Asia and Japan Literacy. Melbourne: Japanese Studies Centre.

New Language Planning Neusletter 4, 2. Language Institute of Australia. December 1989, 3-5.

Ngugi, W. T. 1986. Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature. London: James Currey.

Nichigai Associates. 1988. Honyaku toshomokuroku, 3 vols, [Index of translated books]. Tokyo.

Nissen, Hans J. 1985. The Emergence of Writing in the Ancient Near East. Interdisciplinary Science Reviews 10 (4), 349-61.

Nissen, Hans J., Damerow, Peter, and Englund, Robert K. 1990. Fruhe Schrifi und Techniken der Wirtschaftsverwaltung im alten Vorderen Orient. Berlin: Verlag franzbecker.

Nohlen, Dieter (ed.). 1984. Lexikon Dritte Welt, Reinbek: Rowohlt.

Nyikos, Julius. 1988. A Linguistic Perspective on Illiteracy. In Empleton, S. (ed.) The Fourteenth LACUS Forum 1987. Lake Bluff, III.: Linguistic Association of Canada and the United States, 146-63.

O'Brien, Terence. 1979. Economic Support for Minority Languages. In Alcock, A. E., Taylor, B. K., and Wekon, J. M. (eds) The Future of Cultural Minorities. London: The MacMillan Press, 82-101.

Ohta, Hiroshi. 1979. Language Barriers in Japan: An Economist's View. International social Science Journal 31(1), 79-85.

Oliver, Roland and Fage, J. D. 1978. A Short History of Africa. London: Pelican.

Olson, David R. 1970. Language and Thought: Aspects of a Cognitive Theory of Semantics. Psychological Review 77, 257-73.

Ong, Walter J. 1982. Orality and Literacy. The Technologizing of the Word. London, New York: Methuen.

Oppenheim, A. L. 1957. A Bird's-Eye View of Mesopotamian Economic History. In Polanyi, K., Arensberg, C. M., and Pearson, H. W. (eds) Trade and Market in the Early Empires. New York: The Free Press, 27-37. Oppenheim, A. L. 1964. Ancient Mesopotamia: Portrait of a Dead Civilization, Chicago: University of Chicago Press.

O Riag?in, P?draig. 1991. National and International Dimensions of Language Policy when the Minority Language is a National Language: The Case of Irish in Ireland, In Coulmas, F. (ed.) A Language Policy for the European Community: Prospects and Quandaries. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 255-77. Ornstein-Galicia, Jacob L. 1989. Regressed or "Downgraded Varieties" of Language: A First Approach. In Ammon, U. (ed.) Status and Function of Language and Language Varieties. Berlin, New York: de Gruyter, 291-323. Orwig, Dafydd. 1988. The Determination of the Basques. Contact Bulletin (Le Bureau Européen pour les langues moms répandues) 5 (1), If.

Oud de Glas, M. 1979. Les besoins langagiers aux Pay-Bas: Compte-rendu d'un projet de recherches, Etudes de Linguistique Appliquee 3, 86-94.

Oud de Glas, M. 1983. Foreign Language Needs: A Survey of Needs. In van Els, T. and Oud de Glas, M. (eds) Research into Foreign Language Needs. Augsburg: Universit?t, 19-34.

Oxenham, John. 1980. Literacy: Writing, Reading and Social Organization. London: Routledge and Kegan Paul.

Paget, Richard. 1930. Babel or the Past, Present and Future of Human Speech. London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co.

Panikkar, K. M. 1969. Asia and Western Dominance. New York: Collier Books. Parsons, Talcott. 1960. Structure and Process in Modern Society. Glencoe, Illinois. Parsons, Talcott. 1964. Evolutionary Universals. American Sociological Review 29 (3), 339-57.

Parsons, Talcott. 1977. Social Systems and the Evolution of Action Theory. New York: The Free Press.

Pasierbsky, Fritz. 1989. Adaptation Processes in Chinese: Word Formation. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 90-103.

Pattanayak, P. D. 1981. Multilingualism and Mother Tongue Education. New Delhi: Oxford University Press.

Paul, Hermann. 1909. Prinzipien der Sprachgeschichte. Fourth edition, Halle a. S.: Max Niemeyer.

Pelikan, Pavel. 1989. Evolution, Economic Competence, and the Market for Corporate Control. Journal of Economic Behavior and Organization 12, 279-303.

Perren. G. E. and Holloway. M. F. 1965. Language and Communication in the Commonwealth. London: Her Majesty's Stationary Office.

Personal Report for the Executive. 1986. Plain English Pays. Research Institute of America, 2.

Peters, Robert, 1987. Das Mittelniederdeutsche als Sprache der Hanse. In Ureland, p. S. (ed.) Sprachkontakte in der Hanse. Aspekte des Sprachausgleichs im Ostsee- und Norehseeraum, Tubingen: Niemeyer, 65-88.

Polanyi, Karl. 1957. Marketless Trading in Hammurabi's Time, In Polanyi, K., Arensberg, C. M., and Pearson, H. W. (eds) Trade and Market in the Early Empires. New York: The Free Press, 12-26.

Polenz, Peter von. 1978. Geschichte der deutschen Sprache. Ninth edition. Berlin, New York: de Gruyter.

Polomé, Edgar C. 1986. A Few Notes of Dutch Terms of Indian Origin. In Johansen, J. D. and Sonne,

H. (eds) Pragmatics and Linguistics: Festschrift for Jacob L. Mey. Odense University Press, 141-50.

Pons-Ridler, Suzanne and Ridler, Neil B. 1987. The Territorial Concept of Official Bilingualism: A Cheaper Alternative for Canada. In Tonkin, H. and Johnson-Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 95-105.

Pool, Jonathan. 1972. National Development and Language Diversity. In Fishman, J. A. (ed.) Advances in the Sociology of Language, vol. 2. Den Haag: Mouton: 213-30.

Pool, Jonathan. 1990. Language Regimes and Political Regimes. In Weinstein, Brian (ed.) Language Policy and Political Development. Norwood, NJ: Ablex, 241-61.

Pool, Jonathan. 1991. Two Languages for the Price of One? The Propaedeutic Puzzle. Esperantic Studies 1, 2f.

Pope, Maurice. 1966. The Origin of Writing in the Near East. Antiquity 40, 17-23.

P?rksen, Uwe. 1989. The Transition from Latin to German in the Natural Sciences and its Consequences. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. Cambridge, London: Cambridge University Press, 127-134.

Powell, Marvin A. 1981. Three Problems in the History of Cuneiform Writing: Origins, Direction of Script, Literacy. Visible Language 15 (4), 419-40

Prentice, D. J. 1990. Malay (Indonesian and Malaysian). In Comrie, B. (ed.) The Major Languages of East and South-East Asia. London: Routledge, 185-207.

President‘s Commission on Foreign Language and International Studies. 1979. Strength through Wisdom, A Critique of US Capability. Washington, DC: US Government Printing Office.

Price, Glanville. 1979. The Present Position and Viability of Minority Languages. In Alcock, A. E., Taylor, B. K., and Welton, J. M. (eds)

The Future of Cultural Minorities. London: The MacMillan Press, 30-43. Pride, John B. and Liu Ru-Shan. 1988. Some Aspects of the Spread of English in China since 1949. International Journal of the Sociology of Language 74, 41-70.

Quine, Willard Van Orman. 1960. Word and Object. Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Rabin, Chaim. 1986. Language Revival and Language Death. In Fishman, J. A., Tabouret-Keller, A., Clyne, M., Krishnamurti, B., and Abdulaziz, M. (eds) The Fergusonian Impact: In Honor of Charles A. Ferguson on the Occasion of His 65th Birthday. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter, vol. 2, 543-54.

Rabin, Chaim. 1989. Terminology Development in the Revival of a Language: The Case of Contemporary Hebrew. In Coulmas, F. (ed.) Language Adaptation. London: Cambridge University Press, 26-38.

Rawkins, Philip M. 1987. The Politics of Benign Neglect: Education, Public Policy, and the Mediation of Linguistic Conflict in Wales. International Journal of the Sociology of Language 66, 27-48.

Raynauld, André and Marion, Gerard 1972. Une analyse économique de Ia disparité inter-ethnique des

revenues. Revue Economique 23, 1-19.

Reagan, Ronald. 1981. Public Papers of President Ronald Reagan. Washington, DC: US Government Printing Office,

Reinecke, John E. 1937. Marginal Languages. Unpublished PhD thesis, Yale University.

Renfrew, Cohin. 1989. Archeology and Language. The Puzzle of the Indo-European Origins. London: Penguin.

Renouvin, M. Bertrand. 1989. L'utilité éconornique et commerciale de La language francaise: Rapport du Conseil Economique et Social. Journal Officiel de Ia Republique Francaise.

Richard, C. 1984. La langue francaise, garante de Ia diversité culturelle du monde. Dialogue et Cultures 26, 3-15.

Richards, I. A. 1943. Basic English and its Uses. London: Kegan Paul, Trench, Trubner.

Ridler, N. and Pons-Ridler, S. 1986. An Economic Analysis of Canadian Language Policies: A Model and its Implementation. Language Problems and Language Planning 10 (1), 42-58.

Rivarol, Antoine de. 1906. Ouvres choisies de A. Rivarol. . . avec une preface par M. de Lescure, Paris: E. Flammarion.

Roaetxe, Karmele. 1991. Politique linguistique et norme basque. Paper presented at the symposium "Standardisation Linguistique", Academie Suisse des Sciences Humaines, April 15-22.

Robillard, Didier de. 1987. Vers une approche globale des rapports entre langue et economic. In Langue et Economie. Collcque International. CNRS,

Universire de Pmvence 9-36.

Rollins, Richard M. 1980. The Long Journey of Noah Webster. University of Pennsylvania Press.

Romaine, Suzanne, 1988. Contributions from Pidgin and Creole Studies to a Sociolinguistic Theory of Language Change. International Journal of the Sociology of Language 71, 59-66.

Rossi-Landi, Ferruccio. 1968. Il linguaggio come lavoro e come mercato. Milano: Bompiani.

Rossi-Landi, Ferruccio, 1974. Linguistics and Economics. The Hague: Mouton. Rubin, Joan. 1979. Directory of Language Planning Organizations. Honolulu: University of Hawaii Press.

Russell, Bertrand. 1918. The Philosophy of Logical Atomism. In. Russell, B. Logic and Knowledge. Essays 1901-1950. 1956. Edited by Marsh, R. C. London: Allen and Unwin.

Sack, Ronald H. 1981. The Temple Scribe in Chaldean Uruk. Visible Language 15(4), 409-18.

Saitô Tsuyoshi. 1977. Meiji no kotoba: Higashi kara nishi e no kakebashi [Words of the Meiji period: A bridge from East to West]. Tokyo: Kodansha. Sakaguchi, Alicja. 1989. Towards a Clarification of the Function and Status of International Planned Languages. In Ammon, U. (ed.) Status and Function of Languages and Language Varieties. Berlin, New York: de Gruyter, 399-440. Samarin, William J. 1968. Lingua Francas of the World. In Fishman, J. A. (ed.) Readings in the Sociology of Language. The Hague, Paris: Mouton, 660-72.

Samhaber, Ernst. 1964. Das Geld: Eine Kulturgeschichie. Munich: Keyser. Sankoff, Gillian. 1979. The Genesis of a Language. In: Hill, K. C. (ed.) The Genesis of Language. Ann Arbor: Karoma, 23-47.

Sapir, Edward. 1921. Language: An Introduction to the Study of Speech. New York: Harcourt, Brace and World.

Saussure, Ferdinand de. 1972 [1916]. Cours de linguistique generale. Edition preparée par Tullio de Mauro. Paris: Payot. [English translation by W. Baskin. 1974. Course in General Linguistics. Glasgow: Collins].

Schaling, Frits. 1988. Voeren staat weer geheel centraal. NRC-Handeisblad September 14.

Scharff, A. 1942. Archaologische Beitrage zur Frage der Entstehung der Hieroglüphenschrifr. Sitzungsberichte der Bayerischen Akademie der Wissenschaften, philologisch-historische Abteilung, Heft 3.

Scheler, Max. 1921. Der Formalismus in der Ethik und die materiale Wertethik, Halle: M. Niemeyer.

Schenkel, Wolfgang. 1983. Wozu die Agypter eine Schrift brauchten. In Assmann, A., Assmann, J., and Hardmeier, C. (eds) Schrift and Gedachtnis: Beitrage zur Archaologie der literarischen Kommunikation. Munich: Fink, 45-63. Schiffman, Harold F. 1990. The Balance of Power in Multiglossic Languages: Implications for Language Shift. University of Washington Language and Society Papers LD4.

Schirmer, Alfred. 1911. Wérterbuch der deatschen Kaufmannssprache, auf geschichtlichen Grundlagen. Strasbourg: Verlag von Karl J. Trübner,

Schleicher, August. 1873. Die Darwinsche Theorie und die Sprachwissenschaft. Weimar.

Schlick, Moritz. 1934. Uber das Fundament der Erkenntnis. Erkenntnis 4: 79-99.

Schmandt-Besserar, Denise, 1978. The Earliest Precursors of Writing. Scientific American 238, 50-9.

Schmandt-Besserat, Denise. 1979. Reckoning before Writing. Archeology 32, 23-31.

Schm?lders, Claudia (ed). 1979. Die Kunst des Gesprdchs: Texte zur Geschichte der europaischen Konversationstheorie. Munich: dtv,

Scotton, Carol Myers. 1982. Learning Lingua Francas and Socio-economic Integration: Evidence from Africa. In Cooper, Robert L. (ed.) Language Spread. Bloomington, In.: Indiana University Press, 63-94.

Searle, John. 1984. Minds, Brains and Science. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Seckinger, Beverly. 1988. lmplementing Morocco‘s Arabization Policy: Two Problems of Classification. In Coulmas, F. (ed.) With Forked Tongues: What Are National Languages Good For? Ann Arbor: Karoma, 68-90.

Seelow, Frank. 1990. Geldwandel und Welthandel. Universitas 4, 322-7. Seibicke, Wilfried. 1959. Fachsprache und Gemeinsprache. Mattersprache 69, 70-84.

Siegel, J. 1989. English in Fiji. World Englishes 8 (1), 47-58.

Simmel, Georg. 1977 [1907]. Philosophic des Geldes. Berlin: Duncker & Humboldt. [The Philosophy of Money. English translation by T. Bottomore and D. Frisby. 1978. London: Routledge and Kegan Paul.]

Simon, Paul. 1980. The Tongue-tied American. Confronting the Foreign Language Crisis. New York:

Continuum.
Simpson, David. 1986. The Politics of American English, 1776-1850. New York, Oxford: Oxford University Press.
Skudlik, Sabine. 1990. Sprachen in der Wissenschaft: Die Stellung des Deatschen und die Anglophonie in der internationalen Kommunikation. Tubingen: Narr. Skutnabb-Kangas, T. and Phillipson, R. 1989, "Mother Tongue": The Theoretical and Sociopolitical Construction of a Concept. In Ammon, U. (ed.) Status and Function of Languages and Language Varieties. Berlin, New York: de Gruyter, 450-77.
Slaughter, M. M. 1985. Literacy and Society. International journal of the Sociology of Language 56, 113-39.
Smith, Adam. 1759. Considerations Concerning the First Formation of Languages. Addendum to The Theory of Moral Sentiments. Third edition, London! Strahan, and Cadell voL 2. 401-62.
Smith, Adam. 1904. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. London: Methuen,
Solèr, Clau, 1986. 1st das Domleschg zweisprachig? Bundner Monatsblatt 11-12, 283-300.
Solla Price, Derek J. de. 1963. Little Science, Big Science. New York: Columbia University Press.
Spencer, John. 1985. Language and Development: The Unequal Equation. In Wolfson, N. and Manes, J. (eds) Language of inequality. Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, 387-97.
Spengler, Oswald. 1922. Der Untergang des Abendlandes, vol. 2. Munich: C. H. Beck.
Srivastava, R. N. 1984a. Literacy Education for Minorities: A Case Study from India, In Coulmas, F. (ed.) Linguistic Minorities and Literacy. Berlin, New York: Mouton, 39-46.
Srivastava, R. N. 1984b. Consequences of Initiating Literacy in the Second Language. In Coulmas, F. (ed.) Linguistic Minorities and Literacy. Berlin, New York: Mouton, 29-37.
Stadermann, H. J. 1988. Weltwirtschaft. Tubingen: J. C. B. Mohr [UTB 1510].
Stalpers, Judith. 1992. Progress in Discourse: The impact of Foreign Language Use on Business Talk. PhD Thesis, Tilburg University.
Starr, P. and Roberts, A. 1982. Community Structure and Vietnamese Refugee Adaptation: The Significance of Context. International Migration Review 16 (3), 595-619.
Steiner, George. 1975. After Babel. London: Oxford University Press.
Steinke, Klaus. 1979. Die sprachliche Situation der deutschen Minderheit in Rum?nien, In Ureland, P. S. (ed.) Standardsprache und Dialekt in mehrsprachigen Gebieten Europas. Tubingen: Niemeyer (Linguistische Arbeiten 82), 183-203.
Strassner, Erich. 1986. Dialekt als Ware. Zeitschrift für Dialektologie und Linguistik 53(3), 310-42.
Strevens, P. 1982. World English and the Worlds English: or, Whose Language is it anyway! Journal of the Royal Society of the Arts (June), 418-31. Stubbs, Michael. 1991. Educational Language Planning in England and Wales: Multi-Cultural Rhetoric and Assimilationist Assumptions. In Coulinas, F. (ed.) A Language Policy for the European Community: Prospects and Quandaries. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 215-39.
Sturm, Dietrich. 1987. Deutsch als Fremdsprache im Ausland. In Sturm, D. (ed.) Deutsch als

Fremdsprache in der Welt. Situationen und Tendenzen, Munich: Hueber, 11-25.

Tabouret-Keller, Andrée (ed). 1981. Regional Languages in France. International Journal of the Sociology of Language 29.

Tabouret-Keller. Andrée. 1991a. Some Maior Features of the Sociolinguistic

Situation in Europe and the European Charter on Regional and Minority Languages. In Sociolinguistics Today: International Perspectives. London: Routledge for University of Hong Kong.

Tabouret-Keller, Andrée. 1991b. Factors of Constraints and Freedom in Setting a Language Policy for the European Community: A Sociolinguistic Approach. In Coulmas, F. (ed.) A Language Policy for the European Community: Prospects and Quandaries. Berlin, New York: Mouton de Gruyter, 45-57.

Takakura, S. 1960. The Ainu of Northern Japan: A Study in Conquest and Acculturation. Transactions of the Philosophical Society of Philadelphia 50 (4). Taylor, Douglas. 1968. New Languages for Old in the West Indies. In Fishman, J. A. (ed.) Readings in the Sociology of Language. The Hague, Paris: Mouton, 607-19.

Teeuw, A. 1959. The History of the Malay Language. Bijdragen tot de Taal-, Land- en Volkenkunde Bd. 115 (2), 138-56.

Thelen, Peter and Reinhold, Richard S. 1981. Language Training in Industry: The Case of Ford Werke Aktiengesellschaft (Germany). In Freudenstein, R., Beneke, J., and P?nisch, H. (eds) Language Incorporated. Teaching Foreign Languages in industry. Oxford, New York: Pergamon Press, 143-50.

Thorburn, Thomas. 1971. Cost-Benefit Analysis in Language Planning. In Rubin, J. and Jernudd, B. H. (eds). 1971. Can Language be Planned? Honolulu: The University of Hawaii Press, 253-62.

Timm, Leonora A. 1980. Bilingualism, Diglossia and Language Shift in Brittany. International Journal of the Sociology of Language 25, 29-41.

Todd, Loreto. 1974. Pidgins and Creoles. London: Routledge & Kegan Paul. Todd, Loreto. 1984. Modern Englishes: Pidgins and Creoles. Oxford: Blackwell. Todorov, Tzvetan, 1982. La conquete de l‘amerique. La question de l‘autre. Paris: Editions du Seuil.

Tovey, Hilary. 1988. The State and the Irish Language: The Role of Bord na Gaeilge. International Journal of the Sociology of Language 70, 53-68.

Toynbee, Arnold J. 1965 [1946]. A Study of History. New York: Dell. Trubetzkoy, N. S. 1958. Grundzuge der Phonologie. Gottingen: Vandenhoek & Ruprecht [sixth edition 1977].

Truchot, Claude. 1990. L‘anglais dans le monde contemporain. Paris: Le Robert. Trudgill, Peter. 1977. Creolization in Reverse: Reduction and Simplification in the Albanian Dialects of Greece. Transactions of the Philological Society 1976/77, 32-50.

Tsuda Aoi. 1984. Sales Talk in Japan and the United States. Washington, DC: Georgetown University Press.

Turnbull, P. W. and Cunningham, M. T. 1981. International Marketing and Purchasing. London:

Macmillan Press.

Umiker-Sebeok, Jean (ed.) 1987. Marketing and Semiotics. New Directions in the Study of Signs for Sale. Berlin, New York: Mouton de Gruyter.

UNESCO. 1964. World Literacy Proorramme. Paris: UNESCO.

UNESCO. 1965. Literacy as a Factor in Development. Paris: UNESCO, Minedlit 3.

UNESCO. 1982. Planning of Literacy Programmes. Bangkok: UNESCO Regional Office for Education in Asia and the Pacific.

Ureland, P. 5. (ed). 1978. Standardsprache und Dialekte in mehrsprachigen Gebieten Europas. Tubingen: Niemeyer.

Ureland, P. S. 1987. Einleitung. In Ureland, P. 5. (ed.) Sprachkontakte in der Hanse. Aspekte des Sprachausgleichs im Ostsee- und Nordseeraum. Tubingen: Niemeyer, vii-xxxiii.

Ureland, P. Sture (ed.). 1987. Sprachkontakte in der Hanse. Aspekte des Sprachausgleichs im Ostsee- und Nordseeraum. Tubingen: Niemeyer.

Vaillancourt, Francois. 1978. La charte de Ia languc française du Québec: Un essai d'analyse. Canadian Public Policy/Analyse de politiques 4, 284-308. Vaillancourt, Francois. 1987. The Costs and Benefits of Language Policies in Québec, 1974-1984: Some Partial Estimates.In Tonkin, H. and Johnson- Weiner, K. M. (eds) The Economics of Language Use. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems, 71-93. Vaillancourt, Francois. 1988. Le statut économique du francais et des fracophones au Québec. Interface September/October, 23-27.

Vaillancourt, Francois. 1991. The Economics of Language: Theory, Empiricism and Application to the Asian Pacific. In Coulmas, Florian (ed.) The Economics of Language in the Asian Pacific. Journal of Asian Pacific Communication, vol. 2, 29-44.

Van de Craen, Pete and Willemyns, Roland. 1988. The Standardization of Dutch in Flanders. In Stalpers, J. and Coulmas, F. (eds) The Sociolinguistics of Dutch. International Journal of the Sociology of Language 73, 45-64.

Van Langendonck, Willy. 1988. Categories of Word-Order Iconicity. Paper presented at the 12th International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, Zagreb 1988.

Van Sommers, Peter. 1989. Where Writing Starts: The Analysis of Action Applied to the Historical Development of Writing. Paper presented at the Fourth International Graphonomics Society Conference, Trondheim, July 1989.

Vanstiphout, H. L. J. 1979. How Did They Learn Sumerian? Journal of Cuneiform Studies 21, 118-30.

Verdoodt, Albert. 1980. Maintien de La langue: Substitution de Ia langue et développement socio-économique. Grazer Linguistische Studien 11, 326-35. Vestergaard, Torben and Schr?der, Kim (1985). The Language of Advertising. Oxford: Blackwell.

Viereck, Wolfgang. 1988. The Political and Technological Impact of the United States in the 1950s and Early 1960s as Reflected in Several European Languages. Folia Linguistica 21(12), 141-52.

folimer. Jürgen. 1989. Eurotra: Goals, Organization and Framework Design.

Terminologie et Traduction 1. Luxembourg: Office of Official Publications of the European Communities, 85-95.

Voloshinov, Valentin N. 1973. Marxism and the Philosophy of Language. New York: Seminar Press, (First Russian edition 1929.)

Voorhoeve, Jan. 1983. De oorsprong van her Surinaams. In Charry, E., Koefoed, G., and Muysken, P. (eds) De talen van Suriname. Muiderberg: Coutinho, 38-46.

Vos, F. 1963. Dutch Influences on the Japanese Language. Lingua 12, 341-88. Vossler, Karl. 1925. Geist und Kultar in der Sprache. Heidelberg: Carl Winter's Universitatsbuchhandlung.

Ward, W. A. 1964. Relations between Egypt and Mesopotamia from Prehistoric Times to the End of the Middle Kingdom. Journal of the Economics and Social History of the Orient 7, 1-45, 121-135.

Wardhaugh, Ronald. 1987. Languages in Competition. Oxford: Blackwell. Watanabe Osamu. 1989. Internationalisierung und die zweite Fremdsprache. In Bauer, H. L. (ed.) Deutsch als zweite Fremdsprache in der gegenwartigen japanischen Gesellschaft. Munich: Iudicium Verlag, 44-55.

Wattenberg, Ulrich. 1985. Die fUnfte Computergeneration. Versicherungshetrieb 1, 17-22.

Weber, E. 1976. Peasants into Frenchmen. The Modernization of Rural France 1870-1914. Palo Alto: Stanford University Press.

Weber, Max. 1920. Gesammelte Aufsàtze zur Religionssoziologie. Band 1. Tubingen: J. C. B. Mohr.

Weber, Max. 1924. Wirtschaftsgeschichte: Abriss dee universalen Sozial- una Wirtschaftsgeschichte. Edited by S. Hellmann and M. Palyi. Munich and Leipzig: Duncker & Humbolt.

Weber, Max. 1930. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Translated by Talcott Parsons. New York: Charles Scribner and Sons.

Weber, Max. 1956. Wirtscbaft und Gesellschaft. Grundriss dee verstehenden Soziologie. Fourth edition prepared by H. Winckelmann. Tubingen: J. C. B. Mohr. [Economy and Society. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich, 2 vols. Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 1978].

Webster, Noah. 1789. Dissertations on the English Language, with an Essay on a Reformed Mode of Spelling. Boston.

Webster, Noah 1802. Miscellaneous Papers on Political and Commercial Subjects. New York.

Webster, Noah. 1806. Compendious Dictionary of the English Language, in which Five Thousand Words are Added to the Number Found in the Best English Compends. Hartford and New Haven.

Weinreich, Uriel. 1966. Languages in Contact: Findings and Problems. London, The Hague: Mouton.

Weinrich, Harald. 1958. Münze und Wort: Untersuchungen an einem Bildfeld. Romanica. Festschrift Rohlfs. Halle. 508-21.

Weinrich, Harald, 1985. Wege dere Sprachkultur. Stuttgart: Deutsche Verlags- Anstalt.

Weinstein, Brian, 1983. The Civic Tongue: Political Consequences of Language Choices. New York: Longman.

Weinstein, Brian. 1990. Language Policy and Political Development: An Overview, In Weinstein, Brian (ed.) Language Policy and Political Development. Norwood, NJ: Ablex, 1-21.

Weisgerber, Leo. 1962. Die sprachliche Gestaltung der Welt. Düsseldorf: Schwann.

Wesseling, H. L. 1988. Indie verloren, rampspoed geboren: En andere opstellen over de geschiedenis van de Europese expansie. Amsterdam: Bert Bakker,

Whinnom; Keith, 1971. Linguistic Hybridization and the "Special Case" of Pidgins and Creoles. In Hymes, Dell (ed.) Pidginization and Creolization of Languages. London: Cambridge University Press, 91-115.

Whinnom, Keith. 1977. The Context and Origin of Lingua Franca. In Meisel, J. (ed.) Pidgins, Creoles, Languages in Contact. Tubingen: Narr, 3-18. Williams, Glyn. 1987. Bilingualism, Class Dialect, and Social Reproduction. International Journal of the Sociology of Language 66, 85-98.

Williamson, R. C. and van Eerde, J. A. (ed). 1980. Language Maintenance and Language Shift, International Journal of the Sociology of Language 25. Winter, Werner. 1983. Tradition and Innovation in Alphabet Making. In Coulmas, F. and Ehlich, K. (eds) Writing in Focus. Berlin, New York: Mouton, 227-38.

Witte, Barthold. 1987. Was ist los mit der deurschen Sprache? Frankfurter Allgemeine Zeitung, July 8, 7.

Witte, Barthold, 1989. "Em Schlussel zum Verstandnis unseres Landes in der Welt". Bonn gibt j?hrlich rund 450 Millionen DM für die Sprachforderung aus. Bildung and Wissenschaft 9-10 Bonn: INTERNATIONES, 16-21. Wittgenstein, Ludwig. 1960. Philosophische Untersuchungen. Frankfurt/M.: Suhrkamp.

Woll, Artur. 1981. Allgemeine Volkswirtschaftslehre, 7th edition. Munich: Beck. World Almanac and Book of Facts 1987. New York: World Almanac.

Wurm, Stephen A. 1977. Pidgins, Creoles, Lingue Franche, and National Development. In Valdman, A. (ed.) Pidgin and Creole Linguistics. Bloomington: Indiana University Press, 333 - 357.

Wüster, Eugen. 1959. Die internationale Angleichung der Fachausdrücke. Elektrotechnische Zeitschrift 80 (16), 550-2.

Wüster, Eugen. 1979. Einfuhrung in die allgemeine Terminologie and terminologische Lexikographie. 2 vols. Vienna, New York: Springer.

Wyler, Siegfried. 1987. On Definitions in LSP. In Sprissler, M. (ed.) Standpunkte der Fachsprachenforschung. Tubingen: Narr, 79-90.

Yanabu Akira. 1977. Honyaku no shisô. "Shizen" to "nature" [The Spirit of Translation. "Shizen" and "nature"]. Tokyo: Heibonsha, Zeisberger, David. 1830. A Grammar of the Language of the Lenni Lenape or Delaware Indians. Translation of P. S. Du Ponceau. Transactions of the American Philosophical Society, 3, 65-251. Philadelphia.

Zentella Ana Celia. 1988. Language Politics in the USA. In: Craige, B. J. (ed.) Literature, Language, and Politics. Athens, GA: University of Georgia Press, 39-53.

Zgusta, L. 1971. Manual of Lexicography. The Hague: Mouton.

Zhu Wanjin and Chen Jianmin. 1991. Some Economic Aspects of the Language Situation in China. In:

Coulmas, Florian (ed.) The Economics of Language in the Asian Pacific. Journal of Asian Pacific Communication, vol. 2, 91-101.

Zipf, George Kingsley. 1949. Human Behavior and the Principle of Least Effort. An Introduction to Human Ecology. New York: Hafner.

المؤلف في سطور:

فلوريان كولماس

* أستاذ علم اللغة العام بجامعة دوسلدورف ، وعمل أستاذا لعلم اللغة التطبيقي بجامعة تشو بطوكيو ، وأستاذا زائرا لعلم اللغة بجامعة جورج تاون، وزميل بحث بمعهد بحوث اللغات القومية بطوكيو.

* من مؤلفاته المهمة «موسوعة أنظمة الكتابة» The Encyclopedia of Writing Systems

المترجم في سطور:

د. أحمد عوض

* من مواليد الغنايم - أسيوط، في جمهورية مصر العربية، العام 1940.

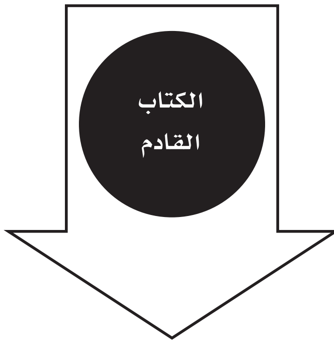
* حصل على ليسانس دار العلوم ـ جامعة القاهرة ، 1962.

* قام بتدريس اللغة العربية في مصر والجزائر وليبيا ونيجيريا.

* نال درجة الماجستير بتقدير ممتاز في دراسة فونولجية لصوامت الهوسا والسواحلية من جامعة القاهرة ، كما حصل على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من الجامعة نفسها 1989، في النظام الصائتي في العربية والهوسا (دراسة أكستيكية).

* نشرت له بحوث عدة في الصوتيات واللغويات.

* ترجم لسلسلة «عالم المعرفة» كتاب «موجز تاريخ علم اللغة»، العدد 227، نوفمبر 1997.



فلسفة العلم
في القرن العشرين

تأليف:

د. يمنى طريف الخولي

* يعمل في الوقت الحالي أستاذا مساعدا للغويات بمعهد الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة.

المراجع في سطور:

عبد السلام رضوان

* ليسانس آداب جامعة عين شمس، قسم الفلسفة 1969.

* ترجم كتبا عدة منها: «الإخوان المسلمون» ريتشارد ميتشيل 1976 ـ 1984 ـ مكتبة مدبولي، القاهرة. «مسرح الشارع في أمريكا » هنري ليسنك 1979 ـ دار الفكر المعاصر، القاهرة. « الوفد وخصومه» ماريوس ديب، 1987 ـ المؤسسة العربية للأبحاث ، بيروت. المتلاعبون بالعقول» هربرت شيللر: العدد 106 من سلسلة « عالم المعرفة» ـ أكتوبر 1986. «حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): العدد 150 من « عالم المعرفة » ـ يونيو 1990. «الإنسان ومراحل حياته» 1989 ـ دار العالم الجديد، القاهرة. «المعلوماتية بعد الإنترنت»: العدد 231 من سلسلة «عالم المعرفة» ـ مارس 1998.

* راجع ترجمة كتب: «النهاية»: العدد 191 من «عالم المعرفة» ـ نوفمبر 1994، «جيران في عالم واحد»: العدد 201 من «عالم المعرفة» ـ سبتمبر 1995، «ثورة الإنفوميديا»: العدد 253 من «عالم المعرفة» ـ يناير 2000.

* مدير تحرير سلسلة «عالم المعرفة» بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

هذا الكتاب

صدر هذا الكتاب لأول مرة في العام 1990م باللغة الألمانية، وأعيد طبعه أربع مرات خلال عامين فقط عند صدور الطبعة الإنجليزية منه العام 1992م، ولعل هذا يعتبر دليل أهمية في حد ذاته.

وهو أول دراسة وافية للأهمية الإقتصادية للغة ولتأثير العوامل الإقتصادية في التطوير اللغوي. والمؤلف في هذه الدراسة يناقش كثيرا من الطرق التي تتفاعل بها اللغة مع الإقتصاد، والتي من بينها: العلاقة المتبادلة بين التعدد اللغوي والثراء الاجتماعي، كيف ولماذا تقوم اللغة والنقود بوظائف متشابهة في المجتمعات الحديثة؟ ولماذا تكون اللغة الموحدة ذات فائدة اقتصادية؟ ولماذا يتسبب التفاوت في توزيع اللغات في المجتمعات متعددة اللغة في التفاوت الاقتصادي؟

واللغة - كما يظهر المؤلف - إنما هي وسيط للتجارة، كما أنها رصيد في حد ذاتها، ولكنها قد تكون عائقا للتجارة في بعض الأحيان، ولا يمكننا تفسير التغيرات في الخريطة اللغوية للعالم دون فهم العلاقة القوية بينها وبين التطورات الاقتصادية.

ولعل الكتاب بهذا يهم عالم اللغة وعالم الاقتصاد ورجل السياسة معا، كما يهم المخطط اللغوي في البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان متعددة اللغة.